

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY – ANNABA
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR – ANNABA



جامعة باجي مختار – عنابة

كلية: العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم المالية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

العـبـء المـالـي لـخـصـصـة النـظـام البنـكي

دراسة استشرافية لحالة الجزائر

الشعبة: علوم تجارية

لـ

نصيرة محاجبية

مدير أطروحة التخرج: علي بن ثابت أستاذ التعليم العالي - جامعة باجي مختار عنابة -

أمام أعضاء اللجنة

منصور بن عمارة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عنابة
علي بن ثابت	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة عنابة
عمار داحي	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة عنابة
كمال رزيق	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة البليدة 2
مبارك بوعشة	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة قسنطينة 2
عز الدين بن تركي	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة قسنطينة 2

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝
مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝
إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ ۝ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝

التصريح

أنا الباحثة محاجبية نصيرة أصرح بشرفي أن أطروحة الدكتوراه المعنونة كما يلي: العبء المالي لخصخصة النظام البنكي والمقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية هي عمل أكاديمي خاص وغير مقدم لا جزء منه ولا كله لأي مؤسسة علمية أخرى بهدف نيل شهادة أكاديمية أو غير ذلك.

محاجبية نصيرة

ملخص:

يشهد العالم منذ ثمانينات القرن العشرين عهداً جديداً يتسم بجملة من التطورات مست كل القطاعات لاسيما الاقتصادية منها تمثلت أساسا في: الشركات متعددة الجنسيات العملاقة دولية النشاط - التطورات التكنولوجية الواسعة والمتسارعة وبالذات ما يتصل منها بالتقنيات المتقدمة، وخصوصا التي ترتبط بثورة المعلومات والاتصالات وتقنياتها واستخدام الحاسوب والانترنت - تجاوز الزمان والمكان في إتمام المعاملات والصفقات. أطلق على كل ذلك ما نعرفه اليوم تحت مصطلح - العولمة -.

دخل بذلك الاقتصاد العالمي إلى الألفية الثالثة " قرن العولمة " محملاً ومتأثراً بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والبنكية العالمية التي كان ولازال وسيظل لها تأثيراً جذرياً وعميقاً على أداء وأعمال البنوك، من منظور أن النظام البنكي يلعب دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، وتعد البنوك التجارية المكون والمؤثر والفعال في هيكل النظام البنكي.

والجدير بالذكر أنه تحت مظلة العولمة جرت تغييرات جذرية وتصحيحات هيكلية في أغلب الدول لاسيما النامية منها، خصوصا بعد انهيار النظام الاشتراكي، ولصالح سيادة النظام الرأسمالي وعولمته، هذه التحولات التصحيحية تضمنت بذلك الأخذ بآلية السوق والاقتصاد الحر، والتحول من سيطرة القطاع العام وقيادته للنشاطات الاقتصادية إلى القطاع الخاص وقيادته للنشاطات الاقتصادية من خلال بروز فلسفة اقتصادية جديدة أطلق عليها سياسة الخصخصة.

هكذا اتجهت أغلب الدول إلى إجراء التصحيحات الهيكلية وخصخصة مرافقها العامة، وتأتي أهمية خصخصة البنوك العامة في إطار تطوير النظام البنكي وزيادة قدرته التنافسية على ضوء الاتجاهات العالمية للعمل البنكي في أواخر القرن الماضي.

الجزائر واحدة من الدول النامية التي شرعت في إجراء مجموعة من الإصلاحات منذ ثمانينات القرن العشرين تتدرج أساسا في الخروج والتحول من النظام الاشتراكي إلى الاندماج في النظام الرأسمالي تحت وطأة تطبيق اقتصاد السوق، ليشهد بذلك القطاع المالي أولى الإصلاحات باعتماد قانون النقد والقرض في أفريل 1990، وكان ذلك إيذانا بانتهاء مرحلة التخطيط والدخول إلى مرحلة السوق الحرة، وكان الهدف الأسمى للقانون هو تنظيم القطاع البنكي والمالي.

فمن خلال هذه الدراسة اتضح جليا ضرورة تبني إستراتيجية خصخصة البنوك العمومية الجزائرية وإعادة هيكلتها ماليا وإداريا، للنهوض بالأعمال البنكية، وتحسين خدماتها وزيادة جودتها، والاستفادة من تبادل الخبرات والكفاءات الإدارية والبنكية، من أجل تفعيل الجهاز البنكي وحتى يكون قادرا على تعبئة الموارد المالية وخاصة الموارد التي لا تأتي من الإصدار النقدي، وتخصيص الأموال القابلة للإقراض وفق أفضل السبل الممكنة، والحفاظ على البقاء في السوق.

تتطلب إستراتيجية الخصخصة خطة شاملة للإصلاح البنكي تتكبد من خلالها الدولة أعباء مالية باهظة لإعادة الهيكلة المالية والإدارية، والارتقاء بالخدمات البنكية، وتوفير الكوادر البشرية، وتطوير البنية التكنولوجية...الخ، لكن مقابل ذلك تكون إطار مؤسسي ذو خبرة قادر على مواجهة المنافسة المحتدمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

الكلمات الدالة: الخصخصة - النظام البنكي - اقتصاد السوق - الكفاءة الاقتصادية - القطاع الخاص - القطاع العام.

Résumé :

Depuis les années 80 du siècle précédent, le monde est entré dans une nouvelle ère marquée par une série d'évolutions et de développement touchant l'ensemble des secteurs et segments, économiques notamment, et matérialisés par l'avènement de multinationales géantes et à activité internationale, des développements technologiques accélérés et, particulièrement, ce qui a trait aux techniques de pointe liées à la révolution de l'information et de la communication, l'utilisation de l'ordinateur et de l'internet, le dépassement des notions de temps et d'espace dans la formulation et la conclusion des transactions et marchés. Toutes ces évolutions sont aujourd'hui connues sous le vocable de « mondialisation ».

Ainsi, l'économie mondiale est entrée dans le troisième millénaire « siècle de la mondialisation » à la faveur de changements économiques et bancaires mondiaux avec leurs effets incontestés sur les prestations et actes des banques dès lors que le système bancaire joue un rôle vital dans l'activité économique locale et mondiale. Il est le système nerveux de tout régime économique et les banques commerciales sont l'élément moteur et catalyseur dans la structure du système bancaire.

Il est à noter qu'à la faveur de la mondialisation, des changements radicaux et des correctifs structurels ont été introduits dans la plupart des pays, notamment ceux en voie de développement, surtout après l'effondrement du bloc socialiste en faveur de la mainmise du système capitaliste et de la mondialisation des économies.

Ces évolutions correctives ont donné lieu à la naissance et l'adoption de la logique de marché et de la libre économie, passant ainsi de l'hégémonie du secteur public sur les activités économiques à celle du secteur privé et, partant, l'avènement d'une nouvelle philosophie appelée « politique de privatisation ».

C'est ainsi que la plupart des pays se sont attelés à introduire des correctifs structurels et à privatiser ses infrastructures publiques.

L'intérêt de la privatisation des banques publiques participe de l'impératif de développement du système bancaire et la promotion de son potentiel concurrentiel et compétitif à la lumière des tendances mondiales de l'action bancaire qui se sont précisées à la fin du siècle précédent.

L'Algérie compte parmi les pays en développement ayant mis en avant une série de réformes depuis les années 80, destinées essentiellement à sortir du système socialiste pour s'intégrer dans le capitalisme sous le poids de l'économie de marché. C'est ainsi que le secteur financier a connu les premières réformes par l'adoption de la loi sur la monnaie et le crédit en avril 1990, annonçant ainsi la fin de l'ère de l'économie planifiée et l'entrée dans celle de l'économie libre, l'objectif suprême de ladite loi étant d'organiser le secteur bancaire et financier.

A travers la présente étude, il est apparu clairement la nécessité d'adopter une stratégie de privatisation et de restructuration financière et administrative des banques publiques algériennes afin de relancer l'activité bancaire, améliorer leurs prestations et qualités, tirer profit de l'échange des expériences et des compétences administratives et

bancaires. Il s'agit de promouvoir le dispositif bancaire afin de le rendre capable de mobiliser les ressources financières, notamment celles ne provenant pas de l'émission monétaire, et de préserver les fonds crédibles et, partant, demeurer sur la place.

La stratégie de privatisation nécessite un plan d'ensemble de réforme bancaire en vue de la restructuration financière et administrative, la relance des services et prestations bancaires, la mise à disposition de cadres, le développement de la base technologiques etc... Font coûteux pour le pays, ce plan aura le mérite, en revanche, de s'affirmer comme cadre institutionnel expérimenté et en mesure de faire face à la concurrence rude que connaît l'économie mondiale.

Les mots clés : privatisation – système bancaire – économie du marché – la capacité économique – secteur privé – secteur public.

الإهداء

إلى والدي الكريمين، داعية لهما المولى عزّ وجلّ

"ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً"

إلى أسرتي الصغيرة التي تكبدت معي عناء هذا العمل:

صاحب القلب الكبير سندي وشريكي في الحياة زوجي حفظه الله

فلذة كبدي ونور عيني ابنتي مليندا

إلى أعز ما أملك في هذا الوجود ولداي ريان وليث

إلى أعز إنسانة إلى قلبي أختي آسيا

إلى إخوتي وأخواتي

إلى والدي زوجي حفظهما الله

إلى رفيقات دربي: نادية، وهيبة، آسيا، صليحة، حكيمة، سعاد...

إلى كل من يسعى إلى إيصال العلم إلى الأجيال.

تقديم وشكر

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته
جلّ شأنه

"إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون"

فالحمد لله في الأولى والحمد لله في الآخرة

وعملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور بن ثابت علي على كل التوجيهات
والانتقادات التي قدمها لي في سبيل إخراج هذا العمل في صورته النهائية

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على
تخصيصهم جزء من وقتهم الثمين لقراءة وتقييم هذا البحث

وأقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث

ونسأل الله أن يوفقنا ويسدد خطانا وأن يؤتينا علماً نافعا

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور عمليات الاندماج والاستحواذ في الولايات المتحدة الأمريكية	48
2	تطور عمليات الدمج والاستحواذ في أوروبا	48
3	مكونات تكنولوجيا المعلومات	54
4	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	55
5	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول	58
6	سيطرة البنوك الكبيرة للدول الصناعية على الأصول المالية في الدول المضيفة	59
7	حصة الدول العربية من الـ FDI الوارد عالمياً بين 1996-2006	61
8	تصاعد الضعف المالي في المكسيك	76
9	سيناريو أزمة مالية ناتجة عن القطاع البنكي	82
10	النمو السنوي في القروض العقارية الأمريكية مقابل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	87
11	آلية حدوث الأزمة في سوق العقارات	88
12	مقارنة بين النموذج التقليدي والحديث للتمويل العقاري	89
13	توزيع الخسائر التي تعترض البنوك وكيفية مواجهتها	114
14	حساب كفاية رأس المال	116
15	أوجه الاختلاف بين بازل 1 وبازل 2	129
16	رأس المال المرجح بالمخاطر حسب اتفاق بازل 2	130
17	متطلبات رأس المال حسب بازل 3	144
18	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط طبقاً لبازل 3	144
19	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3	151
20	سياسة الإصلاح الاقتصادي	166
21	مراحل الترويج لبرنامج الخصخصة	213
22	نسبة إجمالي موجودات البنوك العاملة في الدول العربية للناتج المحلي الإجمالي متوسط الفترة 2003-2007	223
23	تطور قيمة الودائع البنكية في الدول العربية 1999-2007	224
24	هيكل القطاع البنكي للدول العربية حسب قيمة الموجودات البنكية سنة 2007	227
25	أهمية القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك الأجنبية إلى القطاع البنكي المحلي في	243

قائمة الأشكال والجداول

	بعض الدول العربية	
261	تطور بيانات القطاع البنكي الكويتي	26
263	توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية للقطاعات الاقتصادية	27
306	حصص البنوك العامة والخاصة من إجمالي الودائع المجمعة	28
311	حصة البنوك العامة والخاصة من القروض الموجهة	29
313	توزيع القروض قصيرة الأجل بين البنوك الخاصة والعمومية	30
314	توزيع القروض متوسطة وطويلة الأجل بين البنوك الخاصة والعمومية	31

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	بنية وحجم الموجودات المالية	27
2	أهمية الموجودات البنكية من إجمالي الموجودات المالية	27
3	صناديق الاستثمار السيادية في الدول العربية التي تمولها الدول	29
4	حجم القروض الدولية من سوق العملات الأوربية بين (1974-1980)	34
5	أهم صفقات الدمج والاستحواذ بحسب قيمتها	49
6	ترتيب أهم الاندماجات البنكية حسب رأس المال	50
7	حالات الاندماج البنكي عربيا	51
8	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الملكية	57
9	تكرار الأزمات المالية	68
10	عجز الحساب التجاري للبلدان الآسيوية قبل الأزمة	71
11	احتياطي الصرف لدى البنك المركزي الروسي (من 97 إلى 98/06)	74
12	عجز الحساب الجاري الخارجي للمكسيك قبل الأزمة	75
13	صفقات المشتقات المالية في السوق الموازية سنة 2009	95
14	التباطؤ في النمو الاقتصادي بحسب مجموعات الدول 2007-2009	97
15	العناصر الأساسية لإطار كفاية رأس المال - بازل 1-	117
16	أوزان المخاطر وفق فئات المخاطر للأصول المشمولة بالميزانية	119
17	الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل 2	128
18	الوزن الترجيحي للقروض الممنوحة للجهات السيادية	131
19	المنهج المعياري لاحتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية	136
20	تطور بازل 3 من سنة 2013 إلى سنة 2019	150
21	اتجاهي تهيئة المناخ التنافسي	209
22	هيكل القطاع البنكي في الدول العربية (الحصة في إجمالي الموجودات البنكية)	229
23	التوزع الجغرافي وموجودات أكبر 100 بنك عربي بحسب البلدان	235
24	البيانات المجمعة لأكثر 10 بنوك عربية	236
25	مطلوبات البنوك الأجنبية على الاقتصاديات العربية	245
26	نتائج القطاع البنكي البحريني سنة 2014	248

قائمة الأشكال والجداول

257	ملكية الحكومة في البنوك الكويتية سنة 1992	27
258	البنوك الكويتية وتاريخ تأسيسها	28
259	بيانات أكبر عشرة بنوك كويتية	29
260	تطور الميزانية المجمعة للمصاريف الكويتية المحلية	30
262	تطور المؤشرات المالية الأساسية للبنوك الكويتية المحلية	31
264	حصص ملكية الدولة العُمانية في البنوك	32
265	توزيع البنوك العاملة في سلطنة عمان	33
266	بيانات البنوك العمانية	34
305	هيكل الودائع بالبنوك الجزائرية	35
307	توزيع الودائع حسب القطاع القانوني	36
310	هيكل القروض المقدمة من البنوك إلى القطاعين العام والخاص	37
313	حصة القروض قصيرة وطويلة الأجل من القروض الموزعة	38
316	أهمية استحقاقات البنوك على الخزينة العمومية	39
329	المخاطر البنكية وأنظمة قياسها حسب بنك الجزائر	40
333	معدلات ترجيح مخاطر عناصر أصول الميزانية	41
334	معدلات ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية	42
339	القواعد الرأسمالية بالبنوك التجارية العمومية الجزائرية	43
359	قطاعات تخصص البنوك الخمسة	44
360	إعادة توزيع القطاع البنكي في مصر	45
384	هيكل الجهاز البنكي المصري (من جويلية 2004 إلى جويلية 2012)	46
385	الكثافة البنكية وعدد البنوك في مصر	47
412	نتائج التطهير المالي للبنوك العامة (باستثناء صندوق الادخار) لسنتي (2000-2001)	48
413	مدفوعات الخزينة في إطار اتفاقيات الشراء لسنة 2001	49
415	إعادة رسملة البنوك العامة بما فيها صندوق الادخار للفترة (1991 - 2001)	50

جدول المواد

الصفحة	المكونات
أ	التصريح
ب	ملخص باللغة العربية
ث	ملخص باللغة الفرنسية
خ	الإهداء
د	التقديم والشكر
ذ	قائمة الأشكال
ز	قائمة الجداول
ش	جدول المواد
1 إلى 9	المقدمة العامة
الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي	
10	مدخل
11	المبحث الأول: دراسة تحليلية للعولمة المالية
11	المطلب الأول: الإطار النظري للعولمة المالية
11	الفرع الأول: التأصيل اللغوي والاصطلاحي للعولمة
19	الفرع الثاني: العولمة الاقتصادية بين المفهوم والخصائص
23	الفرع الثالث: العولمة المالية بين المفهوم والأسس
31	المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تسارع وتيرة العولمة المالية
31	الفرع الأول: تنامي الرأسمالية المالية
32	الفرع الثاني: ظهور الابتكارات المالية الحديثة
32	الفرع الثالث: عمليات الخصخصة
33	الفرع الرابع: نشوء و تطور سوق اليورو دولار
33	الفرع الخامس: نشوء و تطور سوق العملات الأوربية
34	الفرع السادس: ظاهرة التحرير المالي
39	الفرع السابع: ظاهرة الاندماج البنكي
52	الفرع الثامن: ثورة الاتصالات والمعلومات
53	المطلب الثالث: أثر التطورات التكنولوجية في تجارة الخدمة البنكية

جدول المواد

53	الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات
54	الفرع الثاني: دور التكنولوجيا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البنوك
61	الفرع الثالث: دور التكنولوجيا في زيادة التحويلات الإلكترونية
67	المبحث الثاني: دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية "أزمة الرهن العقاري"
67	المطلب الأول: رصد لعينة من الأزمات المالية في العقد الأخير من الألفية السابقة
69	الفرع الأول: الأزمة المالية الآسيوية "1997-1998"
72	الفرع الثاني: الأزمة المالية في روسيا "1998"
74	الفرع الثالث: الأزمة المالية في المكسيك (1994 - 1995)
77	المطلب الثاني: مقارنة مفاهيمية حول الأزمة، الأزمة المالية، أنواعها، وتشخيص جذورها
77	الفرع الأول: الإطار النظري للأزمة المالية العالمية
80	الفرع الثاني: أنواع الأزمات المالية
86	الفرع الثالث: تشخيص الأزمة وجذورها
91	المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية وانعكاساتها والدروس المستوحاة منها
91	الفرع الأول: أسباب الأزمة المالية
96	الفرع الثاني: انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي
99	الفرع الثالث: انعكاسات الأزمة المالية على النظام المالي والبنكي العالمي
106	المبحث الثالث: معايير الرقابة البنكية ولجنة بازل الدولية
106	المطلب الأول: أهداف الرقابة البنكية ونشأة لجنة بازل الدولية
107	الفرع الأول: أهداف الرقابة البنكية
108	الفرع الثاني: نشأة لجنة بازل البنكية
112	الفرع الثالث: مفهوم رأس المال بقطاع البنوك ومكوناته
115	المطلب الثاني: معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاق بازل 1988
116	الفرع الأول: العناصر الأساسية لإطار كفاية رأس المال - بازل 1-
119	الفرع الثاني: أوزان المخاطرة، وكيفية احتساب الموجودات الخطرة (أو الأصول المرجحة بالمخاطر)
120	الفرع الثالث: نقاط الضعف في إطار كفاية رأس المال - بازل 1- ودوافع تطويرها
123	المطلب الثالث: اتفاقية بازل 2
124	الفرع الأول: محاور المؤسسات المالية الدولية و دول G-10 لإصلاح البنوك

جدول المواد

126	الفرع الثاني: التعديلات الجديدة في اتفاقية بازل 2
129	الفرع الثالث: أساليب قياس رأس المال المرجح بالمخاطر طبقاً لبازل 2
137	الفرع الرابع: إيجابيات و سلبيات اتفاقية بازل 2
139	الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة لبازل 2 بعد حدوث الأزمة المالية العالمية
140	المطلب الرابع: اتفاقية بازل 3
140	الفرع الأول: ماهية بازل 3 « Basel 3 »
143	الفرع الثاني: النقاط المحورية لبازل 3
147	الفرع الثالث: أهم الاقتراحات الإصلاحية لاتفاقية بازل 3
148	الفرع الرابع: مراحل التحول إلى نظام بازل 3
151	الفرع الخامس: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 3
153	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي	
154	مدخل
155	المبحث الأول: الإطار النظري للخصخصة
155	المطلب الأول: مقارنة مفاهيمية لسياسة الخصخصة
155	الفرع الأول: المذاهب الأساسية لسياسة الخصخصة
160	الفرع الثاني: ماهية الخصخصة
168	المطلب الثاني: أهداف سياسة الخصخصة ودوافع الخصخصة
168	الفرع الأول: أهداف سياسة الخصخصة
171	الفرع الثاني: دوافع سياسة خصخصة البنوك
179	المطلب الثالث: طرق وأساليب الخصخصة
179	الفرع الأول: طرح الأسهم للاكتتاب العام
182	الفرع الثاني: الطرح الخاص للأسهم
184	الفرع الثالث: البيع للعاملين والإدارة
186	الفرع الرابع: بيع الأصول
189	الفرع الخامس: شراكة القطاعين العام والخاص
190	الفرع السادس: التقويض
195	الفرع السابع: إعادة الهيكلة
196	الفرع الثامن: العرض الخاص للمستثمرين الإستراتيجيين

جدول المواد

198	المبحث الثاني: خصخصة البنوك بين التقييم والمتطلبات
198	المطلب الأول: تقدير قيمة البنك لأجل الخصخصة
198	الفرع الأول: تقييم الودائع المحورية أو الودائع الأساسية
199	الفرع الثاني: تقييم السمات الداخلية
199	الفرع الثالث: تقييم البيئة الخارجية
201	الفرع الرابع: تقييم الأصول الملموسة للبنك
201	الفرع الخامس: تقييم الأصول المعنوية
203	الفرع السادس: التقييم بالطرق التقليدية
204	الفرع السابع: تقييم البنوك التي تتداول أسهمها في السوق
205	الفرع الثامن: مشكلات تقييم البنوك
207	المطلب الثاني: متطلبات خصخصة البنوك وإيجابياتها وسلبياتها
207	الفرع الأول: متطلبات نجاح عملية الخصخصة
214	الفرع الثاني: إيجابيات خصخصة البنوك
216	الفرع الثالث: سلبيات خصخصة البنوك
218	الفرع الرابع: مشاكل وصعوبات خصخصة البنوك
221	المبحث الثالث: أوضاع القطاع البنكي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية
221	المطلب الأول: تطور أداء القطاع البنكي في الاقتصاديات العربية
221	الفرع الأول: تصنيف أوضاع القطاع البنكي في الدول العربية
222	الفرع الثاني: تطور الموجودات والودائع والائتمان البنكي
226	الفرع الثالث: تطور هيكل القطاع البنكي
229	الفرع الرابع: الكثافة والتقنية البنكية
230	المطلب الثاني: إصلاحات القطاع البنكي في الدول العربية
231	الفرع الأول: تحرير القطاع البنكي من الكبح المالي
232	الفرع الثاني: إدارة واستقلالية السياسة النقدية
234	الفرع الثالث: تطوير النظم الرقابية والإطار التنظيمي للجهاز البنكي
234	الفرع الرابع: تطوير البنية الأساسية وشفافية القطاع البنكي
234	الفرع الخامس: الانتشار الجغرافي لأكثر 100 بنك عربي
236	المطلب الثالث: تحرير تجارة الخدمات البنكية في الدول العربية

جدول المواد

237	الفرع الأول: تواجد البنوك الأجنبية في السوق البنكية المحلية
239	الفرع الثاني: تواجد البنوك الوطنية العربية في الخارج
240	الفرع الثالث: تحرير الخدمات البنكية في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية
241	المطلب الرابع: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على القطاع البنكي في الدول العربية
242	الفرع الأول: انكشاف القطاع البنكي العربي على القطاع البنكي العالمي
245	الفرع الثاني: انكشاف القطاع البنكي العربي على الأسواق العالمية لرأس المال
247	المبحث الرابع: نظرة عامة على القطاع البنكي في بعض الدول العربية
247	المطلب الأول: نموذج البحرين
247	الفرع الأول: مكونات القطاع البنكي البحريني
249	الفرع الثاني: الثغرات في سياسة البنك المركزي البحريني
252	المطلب الثاني: نموذج قطر
253	الفرع الأول: مكونات القطاع البنكي القطري
254	الفرع الثاني: الثغرات في سياسة القطاع البنكي القطري
257	المطلب الثالث: القطاع البنكي الكويتي
257	الفرع الأول: بنية القطاع البنكي الكويتي
259	الفرع الثاني: تطورات القطاع البنكي الكويتي
263	المطلب الرابع: القطاع البنكي في سلطنة عُمان
264	الفرع الأول: بنية القطاع البنكي العماني
265	الفرع الثاني: ترتيب البنوك العاملة في سلطنة عمان
266	الفرع الثالث: البيانات المجمعة للقطاع البنكي العماني
268	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري	
269	مدخل
270	المبحث الأول: مسيرة إصلاح النظام البنكي الجزائري
270	المطلب الأول: الجهاز البنكي الجزائري قبل الإصلاحات البنكية لسنة 1990
271	الفرع الأول: مرحلة إقامة جهاز بنكي وطني
275	الفرع الثاني: الإصلاحات الأساسية للنظام البنكي الجزائري قبل سنة 1990
281	المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري تحت وطأة قانون النقد والقرض

جدول المواد

282	الفرع الأول: المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض
284	الفرع الثاني: هيكل المنظومة البنكية الجديدة وفقاً لقانون النقد والقرض
287	المطلب الثالث: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 10/90
287	الفرع الأول: مدى تطبيق قانون النقد والقرض
289	الفرع الثاني: الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 01-90
291	الفرع الثالث: الأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 الذي يلغي قانون 90-10
292	الفرع الرابع: التعديلات التي أدخلت خلال سنة 2004
293	الفرع الخامس: تعديلات 2008
294	الفرع السادس: تعديلات 2009
294	الفرع السابع: تعديل قانون النقد والقرض 2003 لسنة 2010
296	المبحث الثاني: واقع النظام البنكي الجزائري
296	المطلب الأول: الهيكل الحالي للجهاز البنكي الجزائري (نهاية سنة 2014)
296	الفرع الأول: بنك الجزائر
297	الفرع الثاني: البنوك التجارية
300	الفرع الثالث: المؤسسات المالية
301	المطلب الثاني: مؤشرات النظام البنكي الجزائري
302	الفرع الأول: هيكل القطاع البنكي الجزائري
303	الفرع الثاني: سياسة الودائع
309	الفرع الثالث: سياسات الإقراض
316	المطلب الثالث: صلاية القطاع البنكي
317	الفرع الأول: تطوير البنية التحتية البنكية
318	الفرع الثاني: نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة
320	الفرع الثالث: نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض
322	الفرع الرابع: مركزيات المخاطر والمستحقات غير المدفوعة
327	المبحث الثالث: النظام البنكي الجزائري ومعايير لجنة بازل
327	المطلب الأول: التنظيم البنكي الخاص بالمخاطر البنكية ورأس المال البنكي في الجزائر
327	الفرع الأول: التنظيم البنكي الخاص بالمخاطر البنكية وقياسها في الجزائر

جدول المواد

330	الفرع الثاني: التنظيم البنكي الخاص برأس المال وقواعد الحذر في البنوك الجزائرية
337	المطلب الثاني: واقع تطبيق النظام البنكي الجزائري لمعايير بازل2
337	الفرع الأول: الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بالبنوك الجزائرية
341	الفرع الثاني: الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرقابية داخل المنظومة البنكية الجزائرية
344	الفرع الثالث: الدعامة الثالثة: انضباط السوق البنكي الجزائري
347	المطلب الثالث: البنوك الجزائرية بين تحديات بازل3 وصعوبة تطبيق معايير بازل
347	الفرع الأول: الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية بازل3 على المنظومة البنكية الجزائرية
349	الفرع الثاني: أهم الصعوبات التي تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق معايير لجنة بازل
353	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية	
354	مدخل
355	المبحث الأول: دراسة تحليلية لتجربة "مصر" في مجال خصخصة البنوك
355	المطلب الأول: الجهاز البنكي المصري
356	الفرع الأول: نشأة الجهاز البنكي المصري
363	الفرع الثاني: الوصول إلى حافة المنحدر
366	المطلب الثاني: الإصلاح البنكي للجهاز البنكي المصري
367	الفرع الأول: برنامج إصلاح الجهاز البنكي المصري
381	الفرع الثاني: تغير خريطة الجهاز البنكي المصري
386	المطلب الثالث: تجربة بنك الإسكندرية: كنموذج للإصلاحات الجذرية التي تشهدها البنوك المصرية
387	الفرع الأول: محاور خطة تطوير البنك
401	الفرع الثاني: انعكاسات جهود التطوير على أداء البنك مع الإشارة إلى أحدث تطورات ملف خصخصة البنك
406	المبحث الثاني: التكاليف الباهظة لإعادة الهيكلة البنكية في الجزائر ومسيرة خصصتها
406	المطلب الأول: برنامج التصحيح الهيكلي وإصلاحات عشرية من الزمن 1991-2001

جدول المواد

406	الفرع الأول: الإصلاحات النقدية والمالية بعد الحصول على القرض التمويلي
409	الفرع الثاني: تطهير البنوك وإعادة هيكلتها فيما بين 1990-2001
416	الفرع الثالث: تطهير وإعادة رسملة البنوك لسنة 2009
418	المطلب الثاني: تطورات مسيرة خصخصة البنوك في الجزائر
420	الفرع الأول: البنك المسؤول عن عملية الخصخصة
421	الفرع الثاني: الطريقة المتبعة في خصخصة البنك
422	الفرع الثالث: الإجراءات المتبعة لخصخصة البنك
423	الفرع الرابع: جوانب من بنود خصخصة البنك
424	الفرع الخامس: تعثر عملية الخصخصة البنكية في الجزائر
429	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية والمالية لخصخصة النظام البنكي الجزائري
429	المطلب الأول: مبررات خصخصة الجهاز البنكي الجزائري
430	الفرع الأول: التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع البنكي الجزائري
435	الفرع الثاني: إستراتيجية إصلاح البنوك العامة الجزائرية من أجل الخصخصة
439	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والمالية المتوقعة لخصخصة البنوك العمومية
439	الفرع الأول: زيادة الكفاءة الاقتصادية
441	الفرع الثاني: مواكبة التطورات العالمية
442	الفرع الثالث: اتساع قاعدة الملكية وانتعاش سوق رأس المال
442	الفرع الرابع: تدعيم القوى التنافسية في المجتمع
443	الفرع الخامس: زيادة إيرادات الدولة من خلال عمليات الخصخصة
447	خلاصة الفصل الرابع
449	الخاتمة العامة
455	المراجع
474	الملاحق



المقدمة العامة

المقدمة العامة

إنّ المتتبع للأحداث خلال العقد الأخير من القرن العشرين وكذا بداية العقد الواحد والعشرين، يُلاحظ مدى التطورات الهائلة التي حدثت على الصعيد الدولي في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والتي تركت آثاراً مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي؛ وما يرسّخ الفكرة في هذه النقطة هو الرجوع قليلاً إلى الوراء، أي الرجوع إلى إفرازات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثلة أساساً في ذلك النمو المتسارع في الدور الاقتصادي للدولة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، إذ أنّ جميع البلدان النامية كانت على اقتناع راسخ في الخمسينات بأنّ الدولة هي المعنية بقيادة عملية التنمية الاقتصادية وتعبئة الموارد ورأس المال البشري، ولكن عقد الثمانينات أخذ يشهد بداية تحول تجسّدت في حركة ناشطة عالمياً إلى العودة إلى (الليبرالية) بمفهومها الأصلي التقليدي المرتكز على مبدأ (الملكية الخاصة) لوسائل الإنتاج وإطلاق (قوى السوق) لتعمل بحركة كاملة على جميع المستويات، ونلاحظ أنّ الخصخصة (la Privatisation) قد ظهرت إلى الوجود في خضم حركة التحول هذه لتدعو الدولة إلى التخلي على وجه التحديد عن الأداة الرئيسة التي استخدمتها في تدخلها في النشاط الاقتصادي ونعني بها القطاع العام ليأخذ القطاع الخاص مكانه.

تتأكد الفكرة أيضاً بالنظر إلى العديد من البلدان النامية التي واجهت صعوبات اقتصادية حقيقية بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي ساد في الثمانينات من القرن الماضي، فنتيجة لاستمرار تضخم القطاع العام وانخفاض كفاءته وارتفاع تكاليفه برزت ظاهرة العجز المالي في الموازنات المالية، وتدني حجم الفائض في الموازنات العامة في العديد من هذه البلدان، وتراكمت الديون الخارجية فيها، من هنا برزت الخصخصة بكونها أحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية والارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء الاقتصادي.

ولما يكتسي القطاع البنكي من دور بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي إذ يشغل مركزاً حيوياً وأساسياً في النظم الاقتصادية والمالية، وتكوّن البنوك في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وبالتالي تتضح أهمية دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقد صار من الحقائق الاقتصادية الثابتة والمؤكدة أنّ العالم باتساعه أصبح قرية بنكية تربطها البنوك، وتحكم تدفقات أموالها، وتغذي وتوجه حركتها بما ينشر التقدم ويحقق التنمية، الأمر الذي يفرض على البنوك ضرورة العمل على مواجهة تحديات، ومتطلبات: منظمة التجارة العالمية، وتحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية، مقررات بازل، ومقاييس جودة الخدمات البنكية الدولية، والمتابع

المقدمة العامة

للتطورات الاقتصادية العالمية، والتقدم التكنولوجي المتسارع في نظم الاتصالات والمعلومات لا بد له أن يُلاحظ مدى التغير الذي تشهده الساحة الاقتصادية من تحول جوهري نحو الأخذ بأسباب الاقتصاد الحر وآلياته، وقد صاحب هذا التغير موجات مماثلة من التحرير على المستوى المالي والبنكي، وأصبحت الساحة المالية والبنكية تحفل بالمستجدات والمبتكرات من حيث ابتكار أدوات مالية متطورة أو الدخول في مجالات وأنشطة جديدة لمواجهة طموحات التنمية في ظل الوضع الراهن لهيكل الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي.

إنّ تناول عمليات الإصلاح على مستوى القطاعات والمؤسسات المكونة للاقتصاد، يعد أسلوبًا لمعالجة الاختلالات القطاعية، وكثيرا ما تمثل عملية تكييف قطاع معين باعتبارها جزء من عملية تكييف شاملة إلى مستوى الاقتصاد كليا، وبما أنّ القطاع المالي والبنكي يمثل حجر الأساس للتطور الاقتصادي، فإنّ متطلبات تطوير القطاع المالي وزيادة أدائه وكفاءته يعد حاجة ماسة للتنمية الاقتصادية، من خلال وجود نظام مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة وتحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار، وتماشيا مع متطلبات اللحاق بركب التقدم الاقتصادي، فإنّ الدول النامية تتطلع إلى تحديث وتعميق وتقوية قطاعاتها المالية في الوقت الذي تسعى فيه إلى تقليل احتمالات تعرضها للأزمات المالية الداخلية والصدمات الخارجية، وبالرغم من اختلاف عمق الإصلاحات ومجال تركيزها بين الدول المختلفة، إلّا أنّها بشكل عام تستهدف الاعتماد على قوى السوق والحوافز الخاصة في مجال الوساطة المالية، والتركيز على سلامة القطاع المالي وتقوية أطره التشريعية والتنظيمية، وتحسين مقدرة المؤسسات على تهيئة المدخرات المحلية وزيادة المنافسة بين البنوك. ونظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز البنكي في الحياة الاقتصادية، كان واجبا على كل دولة، أن تعتني به خاصة لما له من تأثير كبير على تنمية وتطوير الاقتصاد.

لقد شهدت العشرية الأولى من الاستقلال منعرجا هاما في الجزائر التي كانت تحت الاحتلال الأجنبي حيث كان الاستقلال البنكي تتويجا للاستقلال السياسي والاقتصادي، فلجأت الجزائر إلى تأميم الجهاز البنكي بكامله، وتجدر الإشارة إلى أنّ البوادر الأولى لنشأة النظام البنكي الجزائري كانت قبل الاستقلال، كما أنّه كانت تنحصر وظيفته أساسا في خدمة مصالح الاستعمار، رغم ذلك فلقد استفاد هذا الأخير من التجربة التي مر بها، حيث طالما لعب دورا مهما في خدمة مصالح الاقتصاد الوطني.

وقد عملت الجزائر على الحصول على قطاع بنكي متطور وذلك منذ الاستقلال للسير في طريق النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبذلك بذلت مجهودات كبيرة للحصول على هذا الجهاز البنكي من خلال جملة من الإصلاحات التي لعبت دوراً بارزاً في تطويره، كما توجد هناك نقاط أساسية ساهمت في تطوير الجهاز البنكي وجعلته يتماشى مع متطلبات العصر؛ فإلى جانب الأداء الهام للقطاع البنكي فهو يعد مرآة لأوضاع الاقتصاد الوطني ومدخلاً هاماً للأسواق المالية والاستثمارات الخارجية.

إشكالية الدراسة

تُعد فعالية القطاع البنكي وسلامته أداة لحماية السيادة الوطنية وتعزيزاً للنمو الاقتصادي المستديم، فالجهاز البنكي هو القناة الفعالة لتعبئة المدخرات وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية، ومن ثم توجيهها نحو القطاعات الأكثر كفاءة ومردودية، كما أنّ فعالية هذا الجهاز تساعد على استقطاب الاستثمارات والمدخرات لتغطية احتياجات التنمية. من خلال ما سبق ذكره يمكننا صياغة التساؤل التالي:

في خضم التحديات التي تفرزها التحولات والمستجدات الاقتصادية في الساحة العالمية؛ وما يتطلبه التعايش مع تلك المستجدات من خلق كيانات مالية كبرى قادرة على مواجهة المنافسة التي سوف تواجهها بنوكنا خارجياً وفي عقر دارها داخلياً؛ هل خصخصة الجهاز البنكي الجزائري وما تتضمنه من أعباء ستمكّن من النهوض بهذا القطاع والارتقاء به إلى المستوى المنوط به؟

بعد هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي المستجدات العالمية التي فرضت تحديات الخصخصة على المنظومة البنكية؟
- 2- ما هو مفهوم الخصخصة وما هي الأساليب الناجعة حتى تتم بصورة فعالة؟
- 3- ما هو واقع النظام البنكي الجزائري؟ وما هي أهم التحديات التي تواجهه في ظل الاتجاه إلى تبني سياسة خصخصة ناجحة؟
- 4- هل يمكن الاستفادة من خصخصة التجربة المصرية لتبني سياسة الخصخصة بأسلوب فعال؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: اجتمعت جملة من المتغيرات والمستجدات العالمية وألقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث، انطوت تلك التطورات تحت ما يسمى بالعولمة؛ في ظل هذه الأخيرة أصبحت الأزمات شيئاً مألوفاً يتكرر في العديد من الدول، وتسببت بدورها في زيادة المخاطر البنكية؛

الفرضية الثانية: تُعد خصخصة البنوك أحد المفاهيم الرائدة للنهوض بالقطاع البنكي؛ وللخصخصة طرق متعددة واختيار الطريقة المناسبة لأي اقتصاد تتوقف على خصائص ومشاكل هذا الاقتصاد؛ فضلا على أن القطاع البنكي العربي يشهد جملة من الإصلاحات الهيكلية أهمها الاتجاه بخطى واضحة لتبني سياسة الخصخصة؛

الفرضية الثالثة: بالرغم من الإصلاحات المتبعة والمتعاقبة على الجهاز البنكي الجزائري إلا أنه يعاني العديد من أوجه القصور في الأداء، ما يجعله غير قادر على مواجهة المنافسة البنكية المحدّمة؛

الفرضية الرابعة: تعد التجربة المصرية في الإصلاح البنكي واحدة من بين أهم التجارب الرائدة التي ينبغي الاقتداء بها والحدو حذوها.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المتطرق إليه، إذ أنه في ظل التحولات المعاصرة في كثير من الدول، كسياسات التحرير وإعادة الهيكلة، وتحول دور الدولة من الدور الإنمائي إلى الدور التصحيحي، وتعزيز دور القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، تأتي أهمية البحث للتعريف عن الخصخصة، كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية لما لها من مزايا تكمن في زيادة إيرادات الدولة، وتحقيق المنافسة والكفاءة الاقتصادية، والإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق. أملت بذلك هذه السياسة جملة من الإجراءات لاتباعها في مختلف قطاعات الاقتصاد من أجل النهوض به وتحقيق التنمية الاقتصادية.

في نفس السياق، تُعد خصخصة الجهاز البنكي للدولة أحد الاتجاهات الحديثة التي لجأت إليها الدول بعد عقد الثمانينات للنهوض بهذا القطاع، حيث أن سيطرة القطاع العمومي واستحواده

المقدمة العامة

على السوق البنكية الجزائرية أنتج انعدام المنافسة بين القطاعين العام والخاص وانحصارها فحسب بين البنوك العمومية؛ الأمر الذي جعلها تتأخر في أداء الدور المنوط بها، من الرفع في معدلات نموها إلى القضاء على اختلالاتها الهيكلية.

أهداف الدراسة

- نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:
- 1- محاولة إبراز أهم التطورات في المجال البنكي في أواخر القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة؛
 - 2- محاولة الغوص في دراسة مفهوم الخصخصة والتعرف على طرقها وأساليبها، ثم التركيز على كيفية خصخصة البنوك، وتطور النظام البنكي في بعض الدول العربية؛
 - 3- التعرف على تطور وأهم الإصلاحات التي مست المنظومة البنكية الجزائرية؛
 - 4- إبراز أهم مراحل إصلاح المنظومة البنكية، وتطهيرها وإعادة رسميتها؛
 - 5- الوقوف على تجربة من تجارب الدول لإصلاح الجهاز البنكي وإعادة تأهيله.

تحديد إطار البحث

يتناول موضوع البحث دراسة موضوع العبء المالي لخصخصة النظام البنكي لذلك قمنا بدراسته في إطاره النظري موضحين ما يلي:

أهم المتغيرات المالية والاقتصادية العالمية التي ميزت النظام البنكي العالمي في العقود الأخيرة، ثم الإطار النظري لمفهوم الخصخصة موضحين أسبابها وأهدافها، ومن ثم دراسة واقع خصخصة النظام البنكي العربي.

كما سيتناول البحث دراسة حالة الجزائر من خلال تقديم النظام البنكي الجزائري، مبرزين أهم الإصلاحات التي طرأت عليه، ومدى تكيفه مع معايير لجنة بازل الدولية.

كذلك ستتم دراسة واحدة من التجارب الناجحة والواعدة في خصخصة بنك عمومي ألا وهي تجربة خصخصة بنك الإسكندرية، ليتم بعدها التطرق إلى مسيرة خصخصة البنوك في الجزائر والوقوف على سيناريو نأمل أن يتبع لتتم الخصخصة بطريقة فعالة، ثم أهم الآثار التي يمكن أن تنتج من خلالها.

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

- دراسة هذا الموضوع وحسب المعطيات المتحصل عليها فإننا سنتبع المناهج التالية:
- **المنهج الوصفي:** وذلك لوصف التغيرات المالية والمستجدات العالمية وآثارها الاقتصادية على الدول المختلفة وما تسببت به من أزمات، ودراسة لجنة بازل الدولية للحد من المخاطر البنكية، كذلك للإحاطة بمختلف جوانب وأسباب وآليات الخصخصة؛
 - **المنهج التحليلي:** لمعرفة انعكاسات العولمة والأزمة المالية العالمية ونتائجها على القطاع البنكي وعلى الاقتصاد ككل، ومن ثم دراسة لجنة بازل الدولية وتحليلها، وأساليب الخصخصة ودوافعها وأهدافها وطرقها،
 - **المنهج التاريخي:** والذي أستخدم لدراسة تطور ونشأة العولمة، ثم الرصد التاريخي للأزمات، ولجنة بازل الدولية، كما أستخدم لإبراز أهم التطورات الحاصلة في الجهاز البنكي الجزائري، وصولاً به إلى الوضع الراهن بعد الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية؛
 - **منهج دراسة الحالة:** وذلك لمعرفة واقع البنوك العمومية الجزائرية، ومدى تأثيرها بالتغيرات الحاصلة في مجال خصخصة البنوك العمومية، وكذا معرفة مسار الخصخصة في القطاع البنكي الجزائري ومختلف التكاليف للرسملة وإعادة الهيكلة، كذلك أستخدم لدراسة التجربة المصرية في خصخصة بنكها العام "بنك الاسكندرية" وإبراز مختلف الخطوات التي اتبعتها.

موقع البحث من الدراسات السابقة

حاول البحث أن يطلع على الدراسات السابقة التي اهتمت بخصخصة البنوك خصوصاً في الجزائر، كما استفاد البحث من مؤلفات وتقارير وبحوث عربية وأجنبية نذكر من بينها:

أولاً: باللغة العربية

جائزة حسيني، 2007-2008: **خوصصة البنوك في الجزائر واقع وأفاق**، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

توصلت هذه الدراسة إلى أنّ الحديث عن خصخصة البنوك العمومية في الجزائر بقي أمراً نظرياً فقط ولم يتم بعد خصخصة أي بنك عمومي، وذلك لوجود عدة عوائق حالت دون ذلك، منها:

- الديون المتعثرة التي تعاني منها البنوك العمومية؛
- مشكل العقار وعدم وجود طبيعة قانونية واضحة؛
- إرادة الرفض لدى بعض الجهات لأنّ في البنوك العمومية مجال أكبر للسلب والنهب؛

المقدمة العامة

- عدم معرفة الحكومات المتعاقبة ماذا تريد من عملية الخصخصة هل تعظيم مداخنها أم تطوير تنافسية المؤسسة، أم إنهاء الاحتكار العمومي.
-  نزالى سامية، 2005: التّاهيل المصرفي للخصخصة - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليلة.
توّصلت هذه الدراسة إلى:
- إنّ تحديث النظام المصرفي عن طريق مساهمة الخواص الأجانب بميكانيزم الخصخصة مهم من أجل توسيع القطاع الخاص، وتعميق الوساطة المالية؛
- منذ بداية الإصلاحات الرامية إلى تمويل الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق منافسة أكبر للمتعاملين العموميين، ولاسيما إصدار قانون النقد والقرض، فإنّ بعض المصارف الجزائرية قد تمكنت من تحقيق بعض التطور، لكن في نطاق جد محدود، لذا يمكن القول أنّها لم تقم بدورها كما ينبغي سواء فيما يتعلق بجلب الادخار أو بتمويل الاقتصاد؛
- إنّ الإدخال الكثيف للتكنولوجيات والمهارات الحديثة، توسيع المنافسة في القطاع، تقوية التعاون المصرفي، تحرير الأسواق والخدمات المالية، توسيع الوساطة التقليدية وتمديدتها إلى التدخل في أسواق التمويل المباشر، هي العوامل الأساسية من أجل بعث بنوك حديثة ودفع الاقتصاد الوطني للتطور؛
- إنّ وجود منافسة فعلية تدفع بمساهمة بنوك أجنبية قوية تخضع البنوك العامة.
-  سعاد حوحو، 2012-2013: خصوصية البنوك العمومية واندماجها وأثرها على الاقتصاد - دراسة استشرافية لحالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
توّصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:
- يُعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الرئيسية لأي تطور اقتصادي أو اجتماعي، بصفته المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد والشركات والمؤسسات العمومية، وتوجيهها نحو التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها، كما تساهم في تمويل مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارات بما يؤدي إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
- نظرًا للأهمية الكبرى التي يتمتع بها الجهاز المصرفي فيجب تكيفه مع كل التغيرات والظروف، خاصة مع الدخول في اقتصاد السوق، والذي يستدعي رفع القيود الحكومية على نشاطاته وتصرفاته؛

المقدمة العامة

- من أهم أسباب التحول نحو خصخصة البنوك العمومية واندماجها، السياسات الاقتصادية الحديثة التي بدأت تنتشر وتتوسع بشكل كبير، خاصة ما تعلق منها بتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، والتي كان الهدف منها هو تحسين جودة ونوعية الخدمات المقدمة للعملاء؛
- إنّ خصخصة البنوك العمومية واندماجها تؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية، وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، كما تؤدي إلى تطوير وظائف البنوك التقليدية، وزيادة قدرة البنك على التنوع في مجال الخدمات المصرفية من خلال تنوع مصادر التمويل والتنوع في مجال الاستثمار.

ثانياً: باللغة الأجنبية

Gazal Montassel El Awasy AHMED, 2007: « **LA PRIVATISATION DU SECTEUR BANCAIRE : ETUDE COMPARATIVE ENTRE L'EGYPTE ET LA FRANCE** ». Science Economique, Université De Lille 2.

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية أهتم من خلالها الباحث بالمقارنة بين القطاع البنكي الفرنسي والمصري، من خلال تتبع أهم مراحل تطور القطاع لكل من البلدين، وإبراز نقاط الاختلاف بينهما، كما بين مراحل خصخصة القطاع البنكي لكل من فرنسا ومصر. تأتي هذه الدراسة استكمالاً للجهود المبذولة في هذا الميدان، وتتميز عن الدراسات السابقة بدراسة التتابع التاريخي للخصخصة، وأثار العولمة المالية، وبعدها دراسة كل ما تعلق بجانب الخصخصة في القطاع البنكي الجزائري منذ صدور قانون النقد والقرض، لتنتهي بدراسة واحدة من أنجح التجارب في خصخصة البنوك العامة ألا وهي خصخصة بنك الإسكندرية، ثم التكاليف الباهظة على المنظومة البنكية الجزائرية من أجل إعادة الهيكلة والرسملة، ومن ثم الآثار المالية والاقتصادية لخصخصة المنظومة البنكية الجزائرية.

هيكل الدراسة

للتأكد من الفرضيات المطروحة والإجابة على التساؤلات قمنا بهذه الدراسة المستفيضة من خلال أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي: ويتضمن ثلاثة مباحث: تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى دراسة العولمة المالية ماهيةً ومكونات، أما من خلال المبحث الثاني فتطرقنا إلى دراسة نتائج هذه العولمة وما آل إليه الاقتصاد العالمي عامة والمالي خاصة من

أزمات لا سيما منها الأزمة العالمية المالية لسنة 2008، ثم تطرقنا إلى لجنة بازل 1، 2 و3، لما لها من أهمية، فعلى ضوء قول الخبراء البنكيون فلجنة بال لن تمنع من حدوث الكوارث ولا الأزمات المالية ولكنها ستكون بمثابة شبكة حماية تقلل من الآثار السلبية لهذه الأزمات وتحمي البنوك من الإفلاس والضياع؛

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي: قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى الإطار النظري للخصخصة "ماهية، أهداف، وأساليب"، ثم تطرقنا من خلال المبحث الثاني إلى طريقة تقييم بنك للخصخصة، أما المبحث الثالث فاختص بالنظام البنكي العربي، دراسة في تطوره وإلقاء نظرة على الدول العربية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري: تطرقنا من خلالها في المبحث الأول إلى دراسة نشأة وتطور النظام، أما المبحث الثاني فكان مختصا بواقع المنظومة البنكية الجزائرية، ليوضح المبحث الثالث مدى تكيف النظام البنكي الجزائري مع مقررات لجنة بازل.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية: قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتجربة "مصر" في مجال خصخصة البنوك: إذ تطرقنا إلى تجربة إصلاح الجهاز البنكي المصري والتي بدأت في أواخر سنة 2003، والحديث عن تجربة الإصلاح البنكي المصري أمر يعزز مصداقيته استعراض التجربة الثرية لبنك الإسكندرية بوصفها تجربة رائدة لبنك قطاع عام نجح في فترة وجيزة في أن يضرب المثل والقوة في إنجاز خطة إعادة الهيكلة المالية والإدارية والتكنولوجية؛

أما المبحث الثاني: فقد تطرقنا من خلاله إلى: التكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة الجزائرية في إعادة رسملة وتطهير بنوكها دون جدوى؛ مسيرة خصخصة البنوك في الجزائر التي بدأت منذ 12 سنة على الأقل لكن دون الوصول إلى نتيجة؛

في حين اختص المبحث الثالث بدراسة: مبررات خصخصة الجهاز البنكي الجزائري؛ ثم وضع آلية وسيناريو حتى نوضح من خلاله كيفية تجهيز البنوك الجزائرية للخصخصة؛ ثم الآثار الاقتصادية والمالية لخصخصة البنوك.

الفصل الأول

المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

مدخل

المبحث الأول: دراسة تحليلية للعولمة المالية

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية "أزمة الرهن
العقاري"

المبحث الثالث: معايير الرقابة البنكية ولجنة بازل الدولية

خلاصة الفصل

مدخل

إنّ التطورات العالمية المعاصرة التي بدأت تجتاح العالم مؤخرًا على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية، قد ألقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث من خلال التحولات باتجاه إطلاق قوى السوق، وتحرير المبادلات التجارية، وحركة رأس المال والمعلومات التقنية، والقوى العاملة وتدويلها، وإزالة أو تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية وانفتاحها على المنافسة الدولية؛ إنّ كل هذه التطورات تتطوي تحت ما يسمى بالعولمة، التي اكتسبت اهتماما كبيرا عند العديد من العلماء والباحثين ورجال الأعمال والسياسة، ولعلنا من خلال هذا البحث نركز على البعد الاقتصادي لهذه الظاهرة، وقصر ذلك في آثارها على القطاع المالي والبنكي، كواحد من القطاعات التي يمكن أن يقوم عليها تأسيس اقتصاد عصري.

تعد الأزمة المالية واحدة من معطيات عصر العولمة الحالية، الذي باتت الأزمات من خلاله شيئاً مألوفاً يتكرر في العديد من الدول كل سنة أو سنتين، منذ عقد التسعينات الذي حفل بالعديد من الأزمات المالية وآثارها التي تسارعت في الانتشار والتوسع والمخاطر؛ " ولعلّ أهم مخاطر العولمة المالية، هو تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز البنكي، سواء خلال إجراء عملية التحرر المالي المحلي والدولي، أو بعد إتمام هذه العملية"، وقد أشارت دراسة للندجرين وآخرين سنة 1996، إلى أنّه خلال الفترة 1980-1996، وهي الفترة التي تعاضمت فيها قوة دفع العولمة المالية، حدثت هناك أزمات في الجهاز البنكي في ما لا يقل عن ثلث الدول "الأعضاء في صندوق النقد الدولي".

ومن الموضوعات التي تزايدت أهميته في الآونة الأخيرة كسبب من أسباب الأزمات المالية العالمية تزايد المخاطر البنكية؛ وما أدت إليه من زيادة حالات الفشل والتعثر المالي لدى العديد من المؤسسات المالية والبنكية؛ إذ يُعد موضوع كفاية رأس المال البنكي واتجاه البنوك العالمية إلى تدعيم مراكزها المالية، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وسعي الأجهزة البنكية في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية لبنوكها الوطنية، لأنّه مع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك أو على وجه الخصوص البيئة العالمية؛ لذا تأتي أهمية تطبيق مقررات بازل 1، 2، و3، لضمان سلامة واستقرار وفعالية الجهاز البنكي.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للعولمة المالية

شهد عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية فالالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وأنتج هذا التحول مفهوماً جديداً ألا وهو مفهوم العولمة، هذه الأخيرة التي انتشرت على كافة المستويات: السياسية، الثقافية، التكنولوجية والاقتصادية التي تنقسم بدورها إلى عولمة إنتاجية وعولمة مالية.

وكما لا يخفى أنّ القطاع المالي واحد من القطاعات التي يمكن أن يقوم عليها تأسيس اقتصاد عصري ومن ثم فإنّ حركة هذا القطاع قد تأثرت دون شك بمرحلة التطور التي يمر بها العالم بكافة فئاته، سواء على صعيد استخدام تقنيات التعامل المالي الحديثة، أو على صعيد ظاهرة العولمة بأبعادها الاقتصادية وما يرتبط بها من آثار والتي من أبرزها زيادة التشابك المتبادل بين مختلف دول العالم في أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، هذه الأخيرة التي أصبحت الأداة الأكثر ربطاً للعديد من أمم العالم بما تشمله من عمليات في سوق العملات والأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى، مما دفع البعض لاستخدام مصطلح "القرية المالية الكونية" أو "السوق النقدي الكوني".

المطلب الأول: الإطار النظري للعولمة المالية: يأتي مفهوم العولمة في طليعة المفاهيم الجديدة في دراسات العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تجتمع المراجع المختلفة على أنّ مفهوم العولمة حديث الظهور جداً في جميع اللغات، كما أنّ عدوى "العولمة" قد أخذت بالانتشار في كل ما يتصل من تفكير في العلاقات الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية التي أعلنت ولادة ما سمي بالنظام العالمي الجديد".

الفرع الأول: التأصيل اللغوي والاصطلاحي للعولمة: العولمة مفهوم مراوغ ومتعدد الدلالات ومختلف المعاني، وعمومية استخدام المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يتمتع بالقبول الجماهيري. وهذا ما سنوضحه في هذه النقطة من دراستنا.

أولاً: التأسيس اللغوي للعولمة: العولمة فعل ثلاثي مزيد، يقال عولمة على وزن فوعلة وهي بفتح العين نسبة إلى العالم أي الكون، وليس إلى العلم بكسر العين، والعالم جمع لا مفرد له، وهو مشتق من العلامة كما قيل، وقيل كذلك أنه مشتق من العلم، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة⁽¹⁾. أما عولمة رباعي مخترع بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام الباحثين العرب، لكن الحاجة المعاصرة تفرض استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى ومعناها، وضع الشيء على مستوى العالم، وأصبحت الكلمة دراجة على السنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي⁽²⁾.

وهو نفس السياق الذي ذهب إليه الدكتور أحمد صدقي الدجاني إذ يرى أن العولمة مشتقة من الفعل عَوَلَمَ على صيغة فوعَل، واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها⁽³⁾.

أمّا مُجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أجاز استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالمياً⁽⁴⁾. مصطلح العولمة هو ترجمة للكلمة الفرنسية "Mondialisation"، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، وللکلمة الإنجليزية "globalisation" التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، بذلك فهي مصطلح يعني جعل العالم عالماً واحداً، موجهاً توجيهاً واحداً في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبية⁽⁵⁾. كما يشير المعنى اللغوي للعولمة: إذا صدرت العولمة من بلد أو جماعة فهي تعني: تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة، وجعله يشمل الجميع أي العالم كله⁽⁶⁾. أما معجم العالم الجديد ويبستر "Webster" فهو يعرف العولمة "globalisation" بأنها إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصية نطاق الشيء، أو تطبيقه، عالمياً⁽⁷⁾.

(1) صالح الرقب، العولمة، الجامعة الإسلامية، 2003، ص 05.

(2) محمد عابد الجابري، العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 135.

(3) أحمد صدقي الدجاني، مفهوم العولمة و قراءة تاريخية للظاهرة، جريدة القدس، 1998، ص 13.

(4) المحمود فهمي حجازي، العولمة، مجلة الهلال، القاهرة، مارس 2001، ص 87.

(5) ياسر عبد الجواد، مقريتان عربيتان للعولمة، المستقبل العربي، العدد 252، 2000، ص 2.

(6) نفس المرجع، ص ص 136، 137.

(7) New Collegiate Dictionary, Webster, 1991, p.521.

ثانياً: التأصيل الاصطلاحي للعولمة: لا يمكن حشد جميع التعاريف التي وضحت مفهوم العولمة نظراً لكثرتها وتعدداتها، فمنذ ظهورها والكل يبحث في معناها ومحتواها، لكن سنذكر بعض التعاريف التي ترمي إلى توضيحها حسب رأينا.

تُعرف العولمة بأنها: "منظمة من المبادئ السياسية والاقتصادية، ومن المفاهيم الاجتماعية والثقافية، ومن الأنظمة الإعلامية والمعلوماتية، ومن أنماط السلوك ومناهج الحياة يراد بها إكراه العالم كله على الاندماج فيها، وتبنيها، والعمل بها، والعيش في إطارها"⁽¹⁾.

وتُعرف العولمة حسب بول سوزي بأنها: "صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالي، مما يؤدي لإخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة"⁽²⁾.

وقد تبني كينيشي أوماي⁽³⁾ مقولته الشهيرة: "العولمة نهاية الجغرافية" ويعني بذلك انعدام كل الحواجز الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والجغرافية والمذهبية⁽⁴⁾. ولكن مهما صغنا من تعاريف فإننا لا نصل إلا لنتيجة واحدة وهي صعوبة الوصول إلى تعريف جامع، محدد للعولمة، لكون أن اختلاف مفاهيم العولمة يرجع إلى اختلاف أبعادها وتجلياتها، ويرصد لنا هنا الباحثون ثمانية أبعاد لها⁽⁵⁾:

(1) محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(2) محمد نبيل الشيمي، العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية، الحوار المتمدن، العدد 21، 2533، 2009/01/25، على الموقع: www.ahewar.org/debats/show.art.asp - تم الاطلاع عليه يوم 2011/10/25.

(3) كينيشي أوماي "kenichi homage" رئيس ماك كينزي "Mc- Kinsey" في طوكيو المسمى في الغرب مبتدع العولمة الذي ألف كتاب ثالوث القوى سنة 1985، وكتاب عالم بلا حدود.

(4) عزت السيد أحمد، انهيار مزاعم العولمة، قراءة في تواصل الحضارات وصراعاها، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ص 6.

(5) عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2002، ص 20.

- 1/ **البعد المالي للعولمة "العولمة المالية"**: تصف السوق العالمية الآتية للمنتجات المالية المتعامل بها في المدن المالية عبر العالم على مدى 24 ساعة يومياً؛
 - 2/ **البعد التكنولوجي للعولمة "العولمة التكنولوجية"**: تصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات وعملية ربطها بالأقمار الصناعية، والتي نجم عنها انضغاط "الزمان والمكان" والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم؛
 - 3/ **البعد الاقتصادي للعولمة "العولمة الاقتصادية"** وتصف نظم الإنتاج المتكامل الجديدة التي تمكن "الشركات الكونية" من استغلال المال والعمل عبر العالم على اتساعه؛
 - 4/ **البعد الثقافي للعولمة "العولمة الثقافية"**: وتشير إلى استهلاك المنتجات الكونية عبر العالم؛
 - 5/ **البعد السياسي "العولمة السياسية"**: و تتمثل في انتشار أجندة "الليبرالية الجديدة" المؤيدة لخفض إنفاق الدولة والتحرير التشريعي، والخصخصة والاقتصاديات المفتوحة بوجه عام؛
 - 6/ **البعد البيئي للعولمة "العولمة البيئية"**: وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة كوكب الأرض على البقاء ككوكب حي، وهي تطمح إلى أن تصبح "عولمة سياسية خضراء"؛
 - 7/ **البعد السوسيولوجي "العولمة السوسيولوجية"**: وهي ذلك الخيال الجديد الذي يستشرف ظهور مجتمع عالمي واحد؛
 - 8/ **البعد الجغرافي "العولمة الجغرافية"**: وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب، بإحلال الممارسات المتعددة للدولة الوطنية محل الممارسات الدولية، في عالم تذوب فيه الفواصل الحدودية بصورة متزايدة، عالم سينظر إليه في أغلب الأحيان بأنه شبكة من المدن العالمية. مما تقدم يتضح لنا أنّ مفهوم العولمة يعني إضفاء الطابع العالمي وجعله معولماً (الهيمنة على العالم)، فما يمر به النظام الاقتصادي اليوم ما هو إلا مرحلة جديدة من مراحل الاقتصاد العالمي، ليصبح من خلالها الاقتصاد الدولي أكثر تكاملاً و اندماجاً.
- ثالثاً: نشأة العولمة:** إنّ البحث في تاريخ العولمة يتيح لنا معرفة العمق التاريخي لهذه الظاهرة، وبادئ ذي بادي، نجد أنّ أغلب الآراء تتفق على أنّ هذه الظاهرة وإن كانت حديثة اصطلاحاً، إلا أنّها أو على الأقل في بعض مضامينها قديمة، فالتاريخ الاقتصادي يبنى بتماثلات ما بين ما يطلق

عليه حاليا العولمة وبين الحوادث الاقتصادية المهمة قبل الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾. فلقد ازدهرت صلات الاقتصاد الدولي مع تدفق الاستثمار من العالم الجديد إلى العالم القديم.

كما ادعى البعض أنّ النشاط الإنساني المترابط يضرب بجذوره عبر القرون المختلفة، وأنّ تنقلاته عبر هذه القرون قد اتسعت ما بين البلدان المختلفة، غير أنّ الشكل الحالي للعولمة قد اتسم بتشتت الإنتاج ما بين بلدان عديدة، لدرجة وكأنها تبدو في مكان واحد ترتبط معا في الزمن الحقيقي⁽²⁾.

وهناك من يشير إلى أنّ ظاهر العولمة قد ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية، وأنها اتخذت أشكالها وأنماطها بحسب درجة تطور الرأسمالية الصناعية، وأنّ التغيرات التي طرأت على هذا النظام الذي تبلورت توجهاته في السبعينيات من القرن الماضي، واتضحت خطوطه وملامحه الرئيسية مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين، تتمثل أساسا في: انهيار نظام بريتن وودز، عولمة النشاط الإنتاجي، عولمة النشاط المالي واندماج الأسواق، تغير مراكز القوى المالية، وتغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية⁽³⁾.

وفي صياغة متكاملة لنشوء وتطور ظاهرة العولمة، ينطلق رولاند روبرتسون من فرضية أساسية مفادها ارتباط ظاهرة العولمة بظاهرة الدولة الوطنية الموحدة، وبالتالي اعتبار نقطة البداية هي ظهور الدول الوطنية ك لحظة فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، وبهذا الصدد يرى روبرتسون أنّ ظهور المجتمع الوطني منذ منتصف القرن 18 يمثل بنية تاريخية فريدة، والدول الوطنية المتجانسة في ثقافتها ومواطنيها وخضوعهم لإرادتها تمثل تشكيلاً لنمطاً محدداً من الحياة، وأنّ شيوع المجتمعات الوطنية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة، كما أنّ نشر فكرة المجتمع الوطني -من جهة ثانية- شرط ضروري لتعجيل العولمة التي ظهرت منذ قرن من الزمن،

(1) مازن عيسى الشيخ راضي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 136.

(2) kofia annan, Partnerships for global community, Annual Report on the work for organization, new york, UN, 1998, P, 52.

(3) عمرو محي الدين، المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية و ظاهرة العولمة، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 7.

وتتخصص مكونات العولمة في: "المجتمعات الوطنية، الأفراد، الإنسانية"⁽¹⁾ ويقسم روبرتسون مراحل نشوء و تطور العولمة إلى خمس مراحل هي:

1/ المرحلة الأولى: مرحلة الجينية: 1400 - 1750: استمرت في أوروبا منذ بداية القرن

الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وشهدت المرحلة نمو المجتمعات الوطنية، أي حسب رونالد فإنّ مرحلة الجينية ارتبطت بالنهضة العلمية التي شهدتها أوروبا في بداية العصور الحديثة وولادة الفكر الليبرالي، وقيام النظام الرأسمالي الذي ازدهر في أوروبا الغربية، وقد ساهمت الاكتشافات الجغرافية في تحويل اتجاهات التجارة الدولية لصالح الدول الأوروبية، وانعكست نتائجها في ازدهار الرأسمالية، وسيادة الرأسمالية التجارية والدولة الوطنية هي الهدف الوطني.

إذن فإنّ ولادة الرأسمالية التجارية بفعل عامل الاكتشافات الجغرافية وما تمخض عنها من نمو التجارة وانهيار الإقطاع، وتحويل الاقتصاد الساكن إلى اقتصاد حركي هي العولمة بحد ذاتها، أو كما يسميها روبرتسون -المرحلة الجينية لها-.

2/ المرحلة الثانية-مرحلة النشوء: 1750-1870: استمرت في أوروبا أساساً من 1750

-1870"، حدث فيها تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة وتبلورت أثناء هذه المرحلة المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد كمواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية، وازدادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية والمؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأ الاهتمام يتزايد في موضوعي: المواطنة والعالمية.

3/ المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق (1870-1920): ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم

كونية مثل: "خط التطور الصحيح- المجتمع الوطني المقبول"، ومفاهيم تتعلق بالهويات الوطنية والفردية، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في "المجتمع الدولي"، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، وظهرت لأول مرة حكايات عالمية، والألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، وطبقت فكرة الزمن العالمي، وقامت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم.

(1) رونالد روبرتسون، العولمة، النظرية الاجتماعية و الثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود و منور أمين، مراجعة وتقديم محمد حافظ ذياب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص ص 135، 131.

وتعود أهمية هذه المرحلة عند روبرتسون كونها مثلت بداية الثورة الصناعية الأولى، ولهذا سماها بمرحلة الانطلاق، وتحقيق أولى الإمبراطوريات الأوروبية البرتغالية والإسبانية ثم الإيطالية والبريطانية، التي سيطرت على 3/4 من الكرة الأرضية، وقيام الرأسمالية الصناعية وتحقيق الفائض المتراكم، وظهور الرأسمالية.

4/المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة (1920-1965): حدثت في هذه المرحلة الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة وتم التركيز على الموضوعات الإنسانية، وبروز دور الأمم المتحدة في هذه المرحلة.

5/المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين (1965 - ؟): تم إدماج بلدان الجنوب في المجتمع العالمي، وتساعد الوعي الكوني، وحدث هبوط على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية، وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية؛

تواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة، وظهرت حركة الحقوق المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وانتهى النظام ثنائي القطبية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي، والمواطنة العالمية، وتدعيم نظام الإعلام الكوني.

يتجلى واضحا من خلال تسلسل أفكار روبرتسون أنه على يقين من أن المحصلة النهائية هي النصر لكل ما هو كوني وليس محلي ووطني، ولكن ليس على الأساس المادي الاقتصادي، بل على أساس التداخل النظري الاجتماعي.

رابعا: أهداف العولمة: تملك ظاهرة العولمة جملة من الأهداف الجوهرية نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

- 1- الوصول بالعالم إلى وحدة واحدة مندمجة ومتكاملة من حيث المصالح والمنافع للبشرية جميعا في شتى المجالات؛
- 2- الوصول إلى سوق عالمي واسع و مفتوح دون حواجز؛

(1) شيماء عبد الستار الليلية، العولمة والمنظمات الدولية المالية، دار آيلة، عمان، 2011، ص ص 45-46.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

- 3- الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا...
 - 4- تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة إصلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم أجمع؛
 - 5- الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء؛
 - 6- تعميق الإحساس والشعور العام، وإذابة كل أشكال التعصب والتمييز.
- وقد اتفق الخبراء والمحللون الذين يتابعون سرعة مسايرة العولمة أنه حتى تصل العولمة إلى تحقيق أهدافها لابد من:
- 1- تقليل وإزالة الحدود والفواصل وإنهاء التوجهات الجزئية للاقتصاد والانعزال الوطني، وكل ما من سبيله أن يحقق عبئا على العولمة؛
 - 2- بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع وتقديم الخدمات و صناعة الأفكار؛
 - 3- إعطاء فرصة كاملة لقوى الابتكار والخلق والإبداع والتحسين والتطوير والتنمية في شتى المجالات؛
 - 4- الانطلاق إلى آفاق واسعة من التنمية المتواصلة والعدالة الاجتماعية وتوسيع نطاق الطموحات والآمال؛
 - 5- وجود حكومة عالمية تطبق تشريعات موحدة للعالم بأسره.
- من خلال ما تقدم نصل إلى أنّ العولمة تفضي إلى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم، فهي بذلك تعادل في القدم الحضارة الإنسانية⁽¹⁾، إلا أنّ العولمة الحالية هي تيار لإيديولوجية معينة وظاهرة متعددة الأبعاد كما سبق وأن ذكرنا، هذه الأبعاد تعكس بصورة واضحة شمولية الظاهرة وتكاملها، وبالرغم من طابعها الديناميكي (الحركي) إلا أنّ حقيقتها معقدة، وهي تتفاوت في مضامينها وجوانبها وتجلياتها على أرض الواقع، لكنها لا تعدو أكثر من أنّها عولمة ذات طابع اقتصادي أكثر من الطابع السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي إلى غير ذلك...
- فالارتباط العميق والعضوي بين العولمة بمفهومها العام وبين العولمة الاقتصادية يعود إلى وضوح المظاهر والتصورات الاقتصادية من مراحل وبروز وتطور العولمة، إذ أنّ المؤشرات

(1) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها الاقتصادية في المستقبل العربي، دار حامد، عمان، 2010، ص228.

الموضوعية تشير إلى أنّ العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالا وتحقيقا على أرض الواقع بأبعادها الأخرى، من هنا جاء الترابط بين العولمة بمفهومها العام والعولمة الاقتصادية، وبالرغم من هيمنة الفهم الاقتصادي للعولمة، فهي تتضمن أبعاد مختلفة متداخلة ومتفاعلة مع بعضها لتشكل عالما بلا حدود اقتصادية أو سياسية⁽¹⁾، وسنحاول في هذه الجزئية من دراستنا الوقوف عند هذه الظاهرة.

الفرع الثاني: العولمة الاقتصادية بين المفهوم والخصائص: تعد العولمة الاقتصادية مرحلة تاريخية من مراحل تحول العالم، كما أنّها عملية مركبة لها أبعادها ومظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والتكنولوجية والثقافية والسياسية، وقد أسهمت مظاهر العولمة في ترسيخ العولمة الاقتصادية كما يلي⁽²⁾:

- 1- زيادة معدلات التجارة العالمية وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والعمالة عبر حدود الدول؛
- 2- الاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية والإقليمية وزيادة دورها في تحرير الأسواق؛
- 3- أحدث مرحلة وصل إليها قانون أساسي من قوانين الرأسمالية هي الاتجاه الثابت نحو المزيد من تركيز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية؛
- 4- اتساع أفاق الثورة المالية العالمية وما يرتبط بها من زيادة في التدفقات المالية عبر الحدود؛
- 5- زيادة الترابط والتداخل بين الأسواق والبورصات المالية العالمية، ونمو دور مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BM؛
- 6- تسارع عمليات تحرير التجارة العالمية، وتوسيع نطاقها خاصة في ظل اتفاقية الغات وما طرأ عليها من تطورات في السنوات الأخيرة؛
- 7- تراجع دور الحدود كحواجز بين الدول حيث أن الظواهر المعولمة تتخذ من العالم مجالا لها؛

8- انهيار النظام الدولي - وإنهاء القطبية الثنائية بتفكيك الاتحاد السوفييتي، وبروز قطبية متعددة في الاقتصاد، وقطبية أحادية على المستوى الإستراتيجي والعسكري - فقد تعزز مركز أمريكا كقوة وحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتفردا المطلق على السياسة

(1) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، ص 228.

(2) نفس المرجع، ص ص 233-234.

الدولية وقد أفرز هذا التحول في هيكل النظام الدولي تطورات عدة من منظور عملية العولمة الاقتصادية؛

9- حدوث موجة ذات طابع عالمي-الاتجاه نحو الاقتصاد الحر- وقد بدأت الموجة منتصف السبعينات، واتسعت في الثمانينات والتسعينات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ووسط أوروبا وشرقها، فخلال الفترة 1974-1994 تحولت 60 دولة من الأنظمة الشمولية نتيجة اشتراط مؤسسات التمويل على قيام الدول بتحرير الاقتصاد والاتجاه نحو تحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص الخصخصة والانفتاح السياسية حتى تتمكن من الحصول على قروض وتسهيلات أخرى تتعلق بجدولة الديون لتعميق اندماج العالم الثالث باقتصاديات السوق العالمية؛

10- الزيادة الكبيرة في عدد الشركات العابرة الحدود، واتساع نطاق أنشطتها واتجاهها نحو الاندماج والتركيز لخلق كيانات أكبر.

من خلال ما سبق ذكره تبرز بوضوح المكانة الهامة التي احتلتها العولمة الاقتصادية على الصعيد العالمي نهاية القرن الماضي.

أولاً: مفهوم العولمة الاقتصادية: ظهر التحول نحو العولمة الاقتصادية في ضوء التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية وخاصة تلك التي شهدتها الربع الأخير من القرن العشرين الماضي، حيث تحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وأصبح هناك سوقاً واحداً يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين، وأصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمي ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة، والكل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل، ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها، وتحرير المعاملات في ظل التحول نحو آليات السوق..

وفي هذا الإطار برز مفهوم العولمة الاقتصادية كمفهوماً جديداً وتحولاً اقتصادياً عالمياً لازال يثير جدلاً واسع النطاق حوله من حيث تحديد آثاره وأبعاده، والذي لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات، وخاصة مع تزايد وتعميق مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتكون الأسواق العالمية وتحركات الأسعار، والتغيرات في حجم ونوعية الإنتاج، وتوجهات التجارة العالمية، وتحركات رؤوس الأموال الساخنة التي تستخدم بشكل مؤثر في المضاربة الدولية من خلال

المضاربين الدوليين والتابعين في معظم الأحيان للشركات متعددة الجنسيات التي تعمل باستمرار على تخفيض تكلفة النقل والاتصالات وتحقيق التطورات التكنولوجية، ومن ثم تحقيق العولمة الاقتصادية.

تعرف العولمة الاقتصادية بأنها: "كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل وكذلك بروز الشركات المتعدية الجنسيات والعابرة للحدود الوطنية والتي تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة وتعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم، وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي ظهور اقتصاد المعرفة"⁽¹⁾.

كما تُعرف بأنها: "مجموعة من الظواهر الاقتصادية المترابطة تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية"⁽²⁾.

ثانياً: خصائص العولمة الاقتصادية: وعليه نميز فيما يلي مجموعة من الخصائص والسمات الهامة والرئيسية التي أضفت على العولمة الطابع الاقتصادي⁽³⁾.

1- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: إن أهم ما يميز العولمة هو سيادة آليات السوق، واتخاذ القرارات في إطار التنافسية والأمنية والجودة الشاملة، واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات من خلال الإنتاج بأقل تكلفة وبأحسن جودة، و البيع بسعر تنافسي، على أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن، حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة؛

(1) محمد طيفور، الآثار المالية للعولمة، جامعة حلب، سوريا. على الموقع:

www.alqaly.com/obAth?action=contact

(2) صلاح سالم، العولمة والطريق الثالث، بحث للسيد ياسين، مجلة شؤون عربية، العدد، 107، سبتمبر 2001، ص 230.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 22-23.

2-دينامكية مفهوم العولمة: إنّ العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ظاهرة ذات طابع حركي ديناميكي، ظاهرة متكاملة الأبعاد والجوانب، ظاهرة وإن كانت بسيطة في الشكل إلا أنّها معقدة في حقيقتها ومضمونها، فرضت نفسها بقوة على مجريات الأحداث وعلى اتجاهات الرأي ومنتديات الفكر إلى درجة تنوع الآراء والاجتهادات حول مفهوم العولمة؛

3-تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل: يظهر هذا من خلال التحولات التي شهدتها فترة التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاضل التشابك بين الأطراف المتاجرة، وهو عكس التبعية الاقتصادية، حيث أنّه يعني وجود تأثير و تأثر من الطرفين ويكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت؛

4-وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: نظرا لتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات تم تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة؛

5-تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات: تعد الشركات متعددة الجنسيات⁽¹⁾ les entreprises multinationales والشركات الفرعية الأجنبية المنتسبة لها، إحدى السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد، فهي تؤثر وبقوة فيه، كما أنّها إحدى القاطرات المهمة لجر اقتصاديات الدول نحو الاندماج العولمي كونها القناة التي يتحرك عبرها الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI" المتدفق عالميا، ويكاد هو أن يكون من أكسبها صفة تخطي الحدود، فضلا عن إمكانياتها الأخرى والمتعلقة بضخامة حجمها⁽²⁾ واحتياجاتها من الأصول المالية والذهب المتوفرة لديها، علاوة على امتلاكها المعارف الإدارية والتسويقية واحتكارها التكنولوجية وسهولة حصولها على التمويل اللازم لأداء عملياتها، وكل ذلك ساعدها على تخطي حدودها ونشر أنشطتها في مختلف أرجاء

⁽¹⁾ هي مؤسسات أعمال مساهمة أو غير مساهمة تشتمل على "الشركة الأم" وهي التي تسيطر على أصول الهيئات والكيانات الأخرى في بلدان غير بلدها الأم، ويتوزع نشاطها الإنتاجي المتنوع على مختلف الدول.

⁽²⁾ ومن المؤشرات التي تدل على ضخامة حجم الشركات المتعددة الجنسيات ما يلي: (حجم رأس المال، حجم استثمارات، تنوع إنتاجها -المبيعات والإيرادات التي تحققها -حجم الإنفاق على البحث والتطوير- ويعد رقم الأعمال أهم مقياس متبع للدلالة على ضخامتها).

العالم، وتجدر الإشارة إلى أنه هناك رابطة سببية بين كل من العولمة والشركات المتعددة الجنسيات حيث كل منها غدّى الآخر واستفاد منه خلال العقود الماضية؛

6-تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة: خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي، فضلا عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995 بعد عدة جولات من المفاوضات، ومن ثم اكتمل الضلع الثالث لمؤسسات النظام الاقتصادي وهي المؤسسات التي تقوم بإدارة العولمة وهي⁽¹⁾:

-صندوق النقد الدولي FMI: وهو المسئول عن إدارة النظام النقدي للعولمة؛

- البنك الدولي BM: المسئول عن إدارة النظام المالي للعولمة؛

- منظمة التجارة العالمية OMC: المسئولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

7-تقليص دور سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية: أدت العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، حيث اضطرت الدول في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق، وتطبيق قوانين تحرير الأسواق، وتحقيق مزيداً من الانفتاح على اقتصاديات العالم، وأصبحت الدول مضطرة إلى سن القوانين والتشريعات التي تتوافق مع ما تسير عليه باقي الدول، بحيث تقلصت حرية الدولة في مجال تحديد السياسة النقدية والمالية، وأصبح الاتجاه نحو العولمة يستتبط من دور الدولة لصالح قوى العولمة في وضع السياسات الاقتصادية الوطنية بما في ذلك السياسات البنكية وسياسات الاستثمار وأسعار الصرف.

الفرع الثالث: العولمة المالية بين المفهوم والأسس: بالرغم من التواجد والامتداد الصريح للعولمة المالية إلى نهاية القرن التاسع عشر إلا أنّ العديد من الاقتصاديين يعتبرونها حديثة النشأة، إذ لا يتجاوز عمرها أربعين سنة على أكثر تقدير، ويرجعها البعض إلى عقد التسعينات أين سمحت الأموال المتوفرة في البنوك العالمية ومؤسسات وصناديق التأمين بزيادة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين، نذكر في هذه النقطة أنّ الاستثمار الأجنبي في مجال المال شكّل ما بين 15% و 30% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية من بلد إلى آخر، وقد ساعد هذا التطور في الأنشطة المالية إلى رفع القيود وتحرير العمليات النقدية والمالية

⁽¹⁾ حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 65.

(الهدف من ذلك هو الحصول على أرباح من خلال استثمارها في الدول التي هي بحاجة إلى موارد مالية، طبعاً أفضل من بقائها أو استثمارها بمعدلات منخفضة في الدول المصدرة لهذه الأموال)⁽¹⁾.
أولاً: مفهوم العولمة المالية: تُعرف العولمة المالية حسب الاقتصادي الأمريكي هيلان راي بأنها "الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية، وإنها الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال بين الدول ومن دون قيود تذكر"⁽²⁾.

وتُعرف حسب Philippe Hugon: تختص بالاتصال الداخلي بين الأسواق المالية التي تؤدي إلى ظهور أنواع جديدة من المنتجات المالية وغيرها من الأسواق الناشئة⁽³⁾.
وتُعرف العولمة المالية على أنها: "ذلك الترابط والتشابك شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول الذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي، ورفع الحواجز على حركية رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال الفترة " 1979 - 1982"، ثم بعد ذلك في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى، إضافة إلى تطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية"⁽⁴⁾.

من خلال التعاريف السالفة الذكر يتجلى بوضوح أنّ العولمة المالية هي النمو في المعاملات المالية الذي يتجاوز كل الحدود الوطنية والجهوية، وكل تدفق لرؤوس الأموال عبر سوق عالمية موحدة كاملة المنافسة بما يحقق الكفاءة في تخصيص الموارد المالية بين المناطق والقطاعات، أي هي النمو السريع في المبادلات المالية الدولية عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنشاء أسواق مالية دولية عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنشاء أسواق مالية تتدفق فيها الرساميل قصيرة الأجل بين الدول من دون قيود تذكر عليها.

(1) إبراهيم توهامي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 07.

(2) Helen Ray, Globalisation Financière, 2003, P1 sur le site : www.princeton.edu/hery.

(3) Philippe Hugon , Economie politique internationale et mondialisation , édition economica , 1997, P 43.

(4) محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المختلفة ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 7، جامعة باتنة ديسمبر 2002، ص 185.

ثانيا: أسس العولمة المالية: قصد تفسير عوامل ظهور العولمة نستند بقاعدة "3D" la Règle du trois والتي تتمثل فيما يلي:

❖ إزالة الحواجز البينية الفاصلة بين أسواق المال : **Décloisonnement des Marchés**

إنّ الشرط الضروري للعولمة ليس فقط في انفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال، وإنما أيضا في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، أي أنّ تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين⁽¹⁾:

➤ **المستوى الداخلي:** ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصيرة الأجل إلى السوق المال طويلة الأجل، ومن البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، ومن خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية... الخ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوصل إلى إلغاء بعض التمييزات التقليدية التي كانت تفصل البنوك التجارية وبنوك الأعمال، أما في بريطانيا فقد تم مزج وظائف الوسطاء الماليين والسماسرة، كما سمح لغير المقيمين بأن يكونوا مساعدي الرؤساء في الإصدارات الأجنبية.

➤ **المستوى الخارجي:** ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب، بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأصول لكبرى الشركات الوطنية، بالإضافة للأصول المالية الحكومية.

❖ التخفيض من القيود التنظيمية **Déréglementation**: تزامن مبدأ التخفيض وإزالة

القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات، والتي ألغت الكثير من القيود التنظيمية خاصة في مجال تسير الحسابات المالية، فعلى

سبيل المثال أصبح بالإمكان سحب مبالغ مالية من الحساب للأجل **Compte à terme** بشرط الإبقاء على رصيد أدنى، كما يمكن إجراء عملية تحويل مباشرة من الحساب الجاري **Compte à vue** إلى الحساب للأجل **Compte à terme**، ومن جهة أخرى

(1) أسماء بلميهوب، ساعد مرابط، العولمة وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية - المنعقد بجامعة بسكرة ، 22/21 نوفمبر 2006.

اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، مما شجع على إزالة القيود التنظيمية التي كانت توضع لتجنب تلك المخاطر.

❖ **تقليص دور الوساطة في التمويل La Désintermédiation Financière:** وهذا

يعني اعتماد أساليب التمويل المباشرة لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض، ونقصد بالتمويل المباشر اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية " أسهم، سندات، ... الخ" دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك "التمويل غير المباشر"، فالرشادة الاقتصادية تستدعي البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة، وهذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والوسطاء الماليين الآخرين.

الفرع الرابع: مؤشرات تنامي العولمة المالية: هنالك الكثير من العوامل التي تدعم فرضية

سياسات تحرير المؤسسات المالية والأسواق التي حطمت الحدود فيما بينها ومنها⁽¹⁾:

✓ **تغير حجم وبنية الموجودات المالية في العالم:** ارتفع حجم الموجودات المالية في العالم من 55

ترليون دولار سنة 1980 إلى 150 ترليون دولار سنة 2001 ثم إلى 241 ترليون دولار سنة 2007، وقد مثل بذلك ما نسبته " 440-484-109 % " من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على التوالي، بذلك تجاوزت الموجودات المالية حدود تحمّل الاقتصاد الحقيقي، وقد يكون عدم التناسب هذا هو أحد أسباب الأزمة المالية لسنة 2008، والجدول التالي يوضح ذلك:

(1) العديد من المراجع:

حسن كريم حمزة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47 - 50.

صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، ماي، 1997 ، الترجمة العربية، واشنطن، 1997، ص 77، على

www.inf.org/external/pubs/f+/gfsr/2009/pdf/text.pdf

الموقع:

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

جدول رقم (1): بنية وحجم الموجودات المالية

ترليون دولار %

2007						2001					
الدولة أو المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الأسهم	أوراق الدين	الموجودات البنكية	إجمالي الموجودات المالية	نسبتها إلى الناتج	إجمالي الموجودات المالية	الموجودات البنكية	أوراق الدين	قيمة الأسهم	الناتج المحلي الإجمالي
العالم	31.0	28.9	41.8	79.4	150.1	%484	54.8	65.1	80.4	95.8	241.1
منطقة اليورو	6.1	4.3	9.5	24.5	38.3	%625	12.2	10.0	23.0	35.1	68.1
أمريكا	10.1	13.8	18.5	22.2	54.2	%540	13.8	19.9	30.3	11.2	61.4
اليابان	4.2	2.3	6.9	12.4	21.6	%519	4.4	4.7	9.2	10.1	24.0
بريطانيا	1.4	1.9	1.7	7.1	11	%772	2.8	3.9	3.8	11.7	19.3
البلدان الناهضة	7.2	2.0	2.3	10.1	14.4	%243	17.3	21.0	7.8	18.3	47.0

المصدر : Global Financial Stability Report IMF, March 2009

على الموقع : www.inf.org/external/pubs/f+/gfsr/2009/pdf/text.pdf

كما أن هناك تحول آخر تمثل في تراجع دور البنوك كمرتكز للنظام المالي العالمي والاتجاه إلى أسواق الأسهم والأوراق المالية بأنواعها، ومن الاعتماد على البنوك في تقديم القروض إلى أنواع متكاثرة من المؤسسات والمبتكرات، فكانت الموجودات البنكية تمثل 53% من إجمالي الموجودات المالية العالمية سنة 2001 وانخفضت إلى 40% سنة 2007. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2): أهمية الموجودات البنكية من إجمالي الموجودات المالية

الدولة/ المنطقة	عام 2001	عام 2007
العالم	%52.9	%39.1
منطقة اليورو	%64.1	%51.5
الولايات المتحدة الأمريكية	%40.7	%18.2
اليابان	%57.4	%42.1
بريطانيا	%64.5	%60.6
البلدان النامية	%70.1	%38.9

Source: Global Financial Stability Report IMF, March 2009

✓ تطور حجم المعاملات المالية عبر الحدود في الأسهم والسندات: بعد أن كانت المعاملات الخارجية في تلك الأدوات في الدول المتقدمة تمثل ما نسبته أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1980، أصبحت سنة 1990 تزيد عن 151% في أمريكا، وعلى ما يزيد عن

200% في فرنسا وكندا وألمانيا، في حين بلغت ما يزيد عن 400% في إيطاليا من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول⁽¹⁾.

✓ دخول الصناديق السيادية وصناديق التحوط: لقد ارتفع عدد الصناديق السيادية⁽²⁾ "les fonds souverains" وازدادت موجوداتها وتوسعت استثماراتها خصوصاً في منتصف التسعينات، فلم تكن موجودة سابقاً سوى ثلاثة صناديق سنة 1959، ثم ازدادت إلى 21 صندوق سنة 1999، وأصبحت 44 صندوق سنة 2007، وقد بلغت بذلك موجوداتها المالية⁽³⁾ وفقاً لبيانات أوردتها مؤسسة "مورغان ستانلي" العالمية مع نهاية شهر مارس 2007 نحو 2.6 ترليون دولار، والصناديق الخليجية في (الإمارات والسعودية والكويت) تمتلك تقريباً نصف أصول الصناديق الحكومية في العالم، وتتسم الصناديق العربية جميعها بالغموض ولا تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية وأهدافها غير واضحة ولا تصدر تقارير مفصلة عنها، ولقد توقع "ستيفن جبي" رئيس قسم أبحاث العملات عالمياً في "مورغان ستانلي" أن يرتفع حجم أصول تلك الصناديق إلى 12 ترليون دولار تقريباً بحلول سنة 2015، وهو ما يعادل حجم الاقتصاد الأمريكي سنة 2007 تقريباً، مؤكداً أن حركتها ستسبب إشكاليات عديدة للاقتصاد العالمي كونها ستصبح ضخمة بحجمها وبالتالي سيكون لها تأثير ومضاعفات قوية على الأسواق المالية، وفي نفس السياق يحذر صندوق النقد الدولي من نشاط صناديق الاستثمار السيادية فحسبه "إنها تدعو للقلق"، نفس الرأي ذهب إليه سيمون جوسنون كبير الاقتصاديين في نفس الرأي الصندوق مؤكداً أنها تدعو للقلق ولا تشعر بالارتياح⁽⁴⁾.

وما تجدر الإشارة إليه هو تصاعد المطالبات العربية في مؤتمر دافوس سنة 2008 بمزيد من الشفافية حول الصناديق السيادية للاعتبارات تتعلق بالأمن الوطني للدول التي تستثمر فيها تلك

(1) أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، مايو 1997، الترجمة العربية، واشنطن، 1997، ص 73، على الموقع: www.inf.orn/external/arabic/pubs/f+/weo/1997/05/pdf/texta/pdf

(2) الصناديق السيادية هي مؤسسات تابعة للدولة تستخدم الأموال العامة في نشاط استثماري طويل الأمد خارج بلدانها، وتلعب دوراً على الساحة الاقتصادية الدولية .

(3) الصناديق الثمانية الكبار تملكها سبع دول هي: الإمارات (ADIA) وسنغافورة (GIC) بـ 100 مليار دولار، والسعودية والكويت والنرويج بـ 323 مليار دولار، وروسيا بـ 110 مليار دولار، والصين تملك صندوقان بـ 102 مليار دولار.

(4) ناصر التميمي، العولمة المالية الجديدة تمتلك ديناميكيات جديدة وسماتها المثيرة للجدل، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، 7 جويلية 2007، على الموقع: www.awsat.com/details.asp?article:426886

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

الصناديق، والمطالبة باتخاذ إجراءات ضدها كمنع التصويت على قرارات الإستراتيجية للشركات المستثمر فيها، ويعد صندوق أبو ظبي أكبر صندوق في العالم بموجودات تتراوح بين "650-1300 مليار دولار، ثم صندوق سنغافورة (Gic) ثم صندوق ساما السعودي، ويعرض الجدول التالي موجودات أهم الصناديق السيادية العربية⁽¹⁾.

جدول رقم (3): صناديق الاستثمار السيادية في الدول العربية التي تمولها الدول

الدولة	اسم الصندوق	التأسيس	حجم الصندوق (مليار دولار)
الإمارات	مركز أبو ظبي للاستثمار (ADIA)	1976	600
السعودية	مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"	1952	270
الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	1953	213
الإمارات	دبي للاستثمار	2006	82
ليبيا	المؤسسة الليبية للاستثمار	2006	50
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	2005	60
الجزائر	صندوق تنظيم الإيرادات	2000	47
البحرين	ممتلكات	2006	47
الإمارات	مبادلة	2002	10
عمان	الاحتياطي العام	1980	13
السعودية	الاستثمار العام	2007	60

المصدر: عبد الرزاق فارس الفارس، 2010: الأزمة المالية العالمية، الأسباب والتداعيات والحلول، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ص 67.

أما بالنسبة لصناديق التحوط⁽²⁾: فقد تصاعد الجدل حول نشاطها إلا أنه تزايد عددها إلى حوالي 9575 صندوق سنة 2007 وبأصول تقارب 1.6 ترليون دولار، بعد أن كانت 610 صندوق سنة 1990، حيث توسعت أعمالها وشكل سريع مما جعل الخبراء يتحدثون عن عصر جديد تسيطر عليه هذه الصناديق، وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ خطورة هذه الصناديق تتبع أساسا من أسلوب

(1) ناصر التميمي، مرجع سبق ذكره، دون ذكر الصفحة.

(2) صناديق التحوط: هي صناديق استثمارية خاصة مفتوحة فقط لبعض المستثمرين وفقا لشروط، ويتقاضى مديروها عوضا ماليا عن الإدارة، فضلا عن العوض المالي بناء على الأداء المحقق، تم إطلاق صناديق التحوط من قبل عالم الاجتماع والصحافي المالي " ألفر جونز" في سنة 1949، وقد تطورت لتشكل 30 % من عمليات الأدوات المالية ذات الربح الثابت، الولايات المتحدة و55% من النشاط الأمريكي في سوق المشتقات و55% من حجم التداولات في سندات الأسواق الناشئة.

عملها القائم أساسا على المضاربة في السوق من خلال شراء أسهم أو الاستحواذ الكامل على الشركات ومن ثم بيعها بعد فترة قصيرة، فهي تستهدف تحقيق عوائد أعلى مما هو سائد في الأسواق عبر تحمل المخاطر وتنويع الاستثمارات، وتحيط أعمالها بشيء من السرية وتغيب الرقابة عليها من قبل السلطات، كما أنها تخضع لقوانين خاصة تختلف عن القوانين التي ترعى الصناديق العامة، كما أنها تضع معايير لدخول المستثمرين فيها، فلا تقل الحصة في أغلب صناديق التحوط عن المليار دولار، وقد ظهر نوع من الصناديق التي تعتمد نظام تجميع الحصص لعدد من المستثمرين الذين يودون المساهمة بمبالغ أقل من مليون دولار. أما بالنسبة للخروج من صناديق التحوط فهو محدد بعدد من الشروط التي تختلف من صندوق لآخر، فبعض الصناديق يُمنع خروج المشاركين فيها إلا بعد فترة لا تقل عن سنة "وتفرض غرامات على مخالفة ذلك"، أما بالنسبة إلى السيولة فإنها أيضا تخضع لبعض المعايير حتى لا تتسم استثمارات الصندوق بالتقلبات الدورية⁽¹⁾.

دون نسيان ذكر البنوك الخاصة التي تعد مؤشرا لتنامي العولمة المالية من خلال إدارتها للأصول المالية للأثرياء، فطبقا لإحصائيات مؤسسة "PAM" فإن أكبر 20 بنكا خاصا في العالم تدير حاليا أصولا مالية تصل إلى 10.5 ترليون دولار وهي تمثل 12% من إجمالي سوق الثروات العالمية، ويأتي بنك "ميرل لنش" في رأس القائمة بثروة بلغت 1.62 ترليون دولار يتبعه بنك (يو أس بي) بثروة بلغت 1.61 ترليون دولار، وهو ما يدل على تنامي ظاهرة العولمة في الاقتصاد العالمي.

✓ **صعود أقطاب جديدة:** وتتمثل في دخول مؤسسات مالية غير بنكية في ميادين الوساطة المالية، والتي أصبحت تمارس أعمالا في مجال الخدمات المالية، وأضحت منافسا قويا للمؤسسات البنكية، وهذه المؤسسات هي (صناديق التقاعد - شركات التأمين - صناديق الاستثمار - البنوك المتخصصة .. الخ)، فخلال الفترة 1985-1995 انخفض نصيب البنوك التجارية من الأصول

(1) حسين نور الدين، صناديق التحوط هل يدل اسمها عليها : 2009/09/29، على الموقع :

www.stock-ar.com/showthread.php

المالية العائلية من 50% إلى 18%، وقابل ذلك ارتفاع نصيب تلك المؤسسات إلى نحو 42%⁽¹⁾.

✓ **المضاربات الآجلة:** أصبحت المضاربات الآجلة من العقود هي السائدة في العديد من بورصات وأسواق المال العالمية، وما ساعد على ذلك تطور التقنيات الحديثة وإمكانية إجراء التحليلات الاقتصادية المعقدة، فضلا عن إمكانية التداول على مدار الساعة. وقد ظهرت حاليا مجموعة من المنتجات المالية المعقدة غير التقليدية (أسهم-سندات-سلع)، ومن أشهرها مشتقات الخيارات الآجلة وكذلك المقايضة. فوفقا للوكالة الدولية لصكوك المقايضة فإنه في نهاية سنة 2006 بلغت التعاملات الآجلة في المقايضة ومبادلة العملات وأسعار الفائدة بحوالي 286 ترليون دولار "6 أضعاف الناتج العالمي"، في حين كانت في التسعينات لا تتعدى 3.45 ترليون دولار⁽²⁾.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على تسارع وتيرة العولمة المالية: يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تسارع وتيرة عولمة الأسواق المالية سيكون كبيرا في القرن الحادي والعشرين وبشكل أكبر مما كان عليه الحال في الربع الأخير من القرن العشرين، لذلك لابد من التطرق إلى العوامل المسببة لهذا التسارع والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: تنامي الرأسمالية المالية: لقد نمت الرأسمالية من خلال نمو وتطور صناعة الخدمات المالية بتركيبتها الهيكلية البنكية وغير البنكية، كالبنوك التجارية، وشركات التأمين وإعادة التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد... الخ، كما أصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي صرف حيث تقوم بتوظيف رؤوس الأموال وليس استثمارها، حيث تحقق معدلات ربح أكبر عند الاستثمار في الأصول المالية مقارنة مع معدلات الربح المحققة عند الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، هذا وقد ارتبط النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضا بظهور "الاقتصاد الرمزي" الذي

(1) حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(2) إبراهيمي عبد الله عبد الرؤوف محمد، تأثير تحرير الخدمة البنكية البنكية على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية مثل: الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية، كما تحركه مؤشرات البورصات العالمية مثل: داو جونز، نيكاي وداكس... الخ⁽¹⁾.

الفرع الثاني: ظهور الابتكارات المالية الحديثة: ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي أخذت تجتذب العديد من المستثمرين، ولم تقتصر على الأدوات المالية التقليدية (الأسهم والسندات) المتداولة في الأسواق المالية، بل تعدتها إلى تلك الابتكارات في الهندسة المالية، علماً أنّ هاتاه الأخيرة تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتي كانت استجابة لحدة المنافسة بين المؤسسات المالية التي دخلت حديثاً إلى السوق المالية، وقد استُخدمت تلك الابتكارات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة علاوة على كونها استجابة للاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد تقويم أسعار الصرف للعملة وأسعار الفائدة، وأهم تلك الأدوات هي المشتقات بأنواعها المختلفة: الخيارات، المستقبلات، المبادلات، علاوة على مشتقات المشتقات⁽²⁾.

الفرع الثالث: عمليات الخصخصة: لعبت عمليات الخصخصة دورها في تسارع العولمة عن طريق الاقتصاديات الوطنية ودمجها بالاقتصاد العالمي، والتخلص من هيمنة الحكومات وقطاعها العام على الحياة الاقتصادية وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في إدارة الاقتصاد، فهي لا تشمل فقط تغيير حقوق الملكية بل تشمل كذلك إعادة تخصيص الموارد والأنشطة وتغيير المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين العام والخاص⁽³⁾، إنّ برامج الخصخصة كانت عاملاً أساسياً في تحفيز تدفقات رأس المال الأجنبي وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI" إلى الدول التي طبقت تلك البرامج، ولا سيما البلدان النامية والمتحولة، إذ يدعمها الصندوق والبنك الدولي من خلال وصفة الإصلاحات الهيكلية التي تشجع إشراك القطاع الخاص والسماح لشركائه و أفرادهم بتملك جزئي أو كلي لمشروعات الحكومة أو استبدال ديونها وقروضها الأجنبية بملكية أصول القطاع العام، إنّ هذه البرامج ساعدت على نقل واجتذاب تدفقات ضخمة من الأموال بلغت

(1) جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2002، ص ص 17-18.

(2) اتحاد البنوك العربية، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة البنكية العربية، بيروت، 1996، ص 8.

(3) عبده محمد فاضل، الخصخصة وأثرها على التنمية في البلدان النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 123.

في البلدان النامية وحدها خلال الفترة (1985-1997) حوالي 342 مليار دولار؛ مثل منها FDI⁽¹⁾ حوالي 75%⁽²⁾، وسنولي هذا العنصر بالاهتمام في الفصل القادم من دراستنا.

الفرع الرابع: نشوء و تطور سوق اليورو دولار: لقد تطور هذا السوق بسرعة كبيرة الأمر الذي جعل العمل فيه يتصف بالعالمية، وقد استعملت أموال اليورو ودولار أولاً في الإقراض قصير الأجل في مجال تمويل التجارة الخارجية بالدولار، ونتيجة لزيادة ودائعه استعملت في التمويل طويل الأجل حيث أقبلت الحكومات ومؤسساتها إضافة إلى القطاع الخاص المتمثل بالبنوك والشركات المتنوعة للاقتراض منه.

وتأتي مساهمة "سوق سندات اليورو دولار"⁽³⁾ في اتساع نطاق حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وتسريعه لظاهرة العولمة المالية في مسألتين: أولاًهما تدويل العمل المالي واتساع نطاقه الجغرافي، وثانيهما إرساء مبدأ إزالة القيود على تصدير واستيراد رأس المال، فهو يعمل خارج قيود السلطات النقدية، وبذلك أسهم في دفع عملية التدويل المالي إلى الأمام فضلاً عن تدعيم عمليات التحرر المالي من خلال تنويع أدوات جديدة من السندات يتم التداول فيها عالمياً والتي لم تكن معروفة سابقاً في ميدان الاستثمار بالسندات⁽⁴⁾.

الفرع الخامس: نشوء و تطور سوق العملات الأوروبية⁽⁵⁾: لقد شهدت بداية العقد السادس من القرن الماضي تغيرات هيكلية وتطورات في النظم البنكية المحلية، ولم تقتصر أنشطتها البنكية على الخدمات التقليدية (تسوية المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية)، إذ سرعان ما بدأت تلك النظم

(1) نعني بها الاستثمارات الأجنبية التي سنولها بقدر من الأهمية في الجزئية الموالية من دراستنا.

(2) تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لقاعدة بيانات الخصخصة، سنة 2002.

(3) أنشأ هذا السوق سنة 1963 نتيجة القيود الكثيرة التي فرضتها الدول على عملية تحويل عملاتها ولاسيما بريطانيا، سويسرا، ألمانيا الغربية إضافة إلى قيام أمريكا والتي عانت من عجز ميزان مدفوعاتها بفرض ضريبة تعادل سعر الفائدة، ولغرض عدم تشجيع المقيمين الأجانب من الاستفادة من سعر الفائدة المنخفض المفروض على القروض بالدولار داخل أمريكا.

(4) حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

(5) أنشأ هذا السوق مع بداية سنة 1958 للشعور المتولد لدى الدول الأوروبية اتجاه أمريكا بمحاولتها تجميد أو مصادرة ودائع تلك الدول الدولارية الموجودة في البنوك الأمريكية نتيجة حالة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، فقامت أمريكا بفتح فروع بنكية لها داخل أوروبا فاقت في عددها وموجوداتها البنوك الأوروبية سميت بسوق الدولار الأوروبي و الذي تحول فيما بعد إلى ما يسمى بسوق العملات الأوروبية، علاوة على طلب دول أوروبا الغربية واليابان إمكانية تحويل عملاتها ورفع القيود على المعاملات الخارجية.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

بإنشاء شبكات لها في فروع ومكاتب في خارج حدود الوطن الأم والعمل في الأسواق الأجنبية (أسواق نقد-تبادل عملات أجنبية-أسواق مالية) وقد تنامي هذا السوق ليصبح سوقا عالميا تغطي أنشطته جغرافيا العالم بأسره، فتوسعت البنوك والمؤسسات العاملة فيه حتى وصل عددها سنة 1981 نحو 600 بنكا من 85 بلداً تعمل في بلدان خارج المقر الرئيسي وتسيطر على 400 فرع تابع لها، وبانت البنوك دولية النشاط تمارس دورها بوصفها المؤسسات المسؤولة عن تدويل رؤوس الأموال بين دول العالم كافة، إذ حقق هذا السوق زيادات كبيرة في إيداعاته، في الوقت نفسه زاد الطلب على الاقتراض منه، والجدول التالي يوضح حجم القروض الممنوحة من خلال السوق والتي حققت معدلات نمو عالية جداً⁽¹⁾.

جدول رقم (4): حجم القروض الدولية من سوق العملات الأوربية بين (1974-1980)

مليار دولار

البيان	1974	1980	معدل النمو %
سوق العملات الأوربية	187.4	752.2	195%
المراكز المغتربة	24	142	495%
إجمالي الإقراض الدولي	289	1012	350%

المصدر: حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص36.

تتمثل مساهمة هذا السوق في تسريع ظاهرة العولمة المالية من خلال جانبين: أولهما أنه عُدّ نواة لظاهرة التحرر المالي لأنه يعمل بحرية وخارج⁽²⁾ ضوابط السلطة النقدية ويعمل بنفس الأسلوب الذي تعمل فيه الأسواق المالية ولاسيما في: جذب رؤوس الأموال الدولية، تحديد سعر الفائدة، والثاني هو توسيع الرقعة الجغرافية لحركة رؤوس الأموال عبر الحدود إذ شملت العالم كله.

الفرع السادس: ظاهرة التحرير المالي: le phénomène de la libéralisation

financière: تعد ظاهرة التحرر المالي من الظواهر الحديثة نسبيا حيث جاءت استجابة لظروف كثيرة أملت متغيرات عقدي الستينات والسبعينات على اعتبارها الحل الأمثل المطروح أمام تلك الظروف التي عملت على تعطيل عجلة تطور الاقتصاد العالمي، إذ عُدت إستراتيجية التحرر

(1) حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص35.

(2) المراكز المغتربة: مصطلح أطلق على المناطق التي تتركز فيها فروع البنوك الأجنبية في (آسيا-أمريكا اللاتينية-إفريقيا).

المالي وعملية رفع القيود أو الحد منها من أبرز عمليات إعادة هيكلة القطاع المالي والبنكي والتي أضيفت إلى زيادة حرية حركة رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

1- مفهوم التحرير المالي: يندرج التحرير المالي ضمن سياق التحرير الاقتصادي، والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي يعد أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث بدأت هذه الظاهرة منذ بداية عقد الستينيات، وفي العديد من الدول المتقدمة " حيث بكرت هولندا بذلك سنة 1966 ثم بلجيكا سنة 1969" ثم تعاقبت الدول على ذلك من خلال مختلف الإصلاحات، كما أنه يشتمل على مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام و تشجيع القطاع الخاص على إنشاء البنوك، والسماح للبنوك الأجنبية بالدخول إلى السوق البنكية المحلية وحرية سعر الفائدة وتحرير أسعار الصرف وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، وعليه يمكن تعريف التحرير المالي على أنه: "مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض القيود المفروضة على القطاع المالي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة⁽¹⁾: كما يُعرف بكونه "مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً"⁽²⁾.

2- استراتيجيات التحرير المالي: إنّ عمليات التحرير المالي تتطلب جهوداً عملية لتكييف وإصلاح النظام المالي على اعتباره أحد أهم متطلبات اللحاق بركب التطور الاقتصادي العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، وعموماً تأخذ تلك الاستراتيجيات ثلاث جوانب من الإصلاحات وخصوصاً في الدول التي لم تلتحق بركب العولمة المالية وهي⁽³⁾:

أولاً: تحرير القطاع المالي المحلي: ويتم من خلال تأهيل مؤسسات النظام المالي المحلي وهي⁽⁴⁾:

- تأهيل النظام البنكي: ويتضمن ما يلي:

(1) بريش عبد القادر، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والبنكية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 05-06 ماي 2009، ص 5.

(2) حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(3) بريش عبد القادر، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(4) ناجي التوني، الإصلاح البنكي، مجلة جسر التنمية، العدد (17) السنة الثانية جانفي، 2003، ص 9-11،

على الموقع: www.arab-api.org/100-develop/bridge.17.pdf

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

- ✚ القيام بمراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتتماشى مع التوجهات الحديثة للعمل البنكي (الابتعاد عن التخصص والانتقال إلى أعمال البنوك الشاملة، ترك الرسوم والعملات للخدمة البنكية تتحدد على أساس تنافسي)؛
- ✚ الابتعاد عن الائتمان الموجه وإزالة الأسس والمعايير التي تحدد هيكل أصول البنوك مثل نسبة القروض إلى الودائع، وكذلك متطلبات الحصول على تفويض مسبق لتخصيص الائتمان، والشراء الإلزامي لأدوات الدين، علاوة على إعادة تكوين رأس المال البنكي؛
- ✚ إعادة هيكلة المؤسسات البنكية من خلال نقل ملكية جزء منها للقطاع الخاص وإصلاح الجزء الآخر منها، وكل ذلك يجعلها تعمل في بيئة تنافسية تنعكس على تحسين فعاليتها المختلفة وتوسع نطاق أعمالها؛
- ✚ إزالة كافة الضوابط الإدارية على سعر الفائدة وتحريره تدريجياً وإيقاف العمل بسياسات الكبح المالي؛
- ✚ إنشاء نظام واحد محدد ومبسط للتأمين على الودائع، وهو ما يقلل من تكلفة فشل البنوك بالنسبة للحكومة؛
- ✚ تشجيع البنوك على فتح فروع ومكاتب لها داخل البلاد نفسها وفي الخارج مما يسمح لها بأن تكون قريبة من عملائها من جهة، وفرض تواجدها في الساحة العالمية من جهة ثانية؛
- ✚ الترخيص للبنوك الأجنبية والسماح لها بالتواجد في الساحة المحلية⁽¹⁾، فقد ساهمت البنوك الأجنبية في أوروبا الشرقية في تنمية الائتمان بمعدلات سريعة، وساعدت على توفير متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما أنّ تجربة عمل بنك Citibank في بلدان نامية ومنها الهند ساعد على تقييم جيد للجدارة الائتمانية، وفي شيلي وبيرو أقرضت البنوك الأجنبية المنشآت الصغيرة أكثر مما فعلت البنوك الوطنية؛

⁽¹⁾ من خلال تزايد وجود البنوك الأجنبية والدور الذي تلعبه، تجعل البنوك المحلية تستورد أفضل الممارسات لغرض تحقيق قدر أكبر من المنافسة في القطاع المالي، وفي ظل هذا التوجه تنمو المنافسة التي تعد شرطاً للكفاءة، ولا تتحقق ما لم ترفع القيود عن دخول البنوك ومؤسسات مالية جديدة للسوق، "دون الخوف من أن ذلك يضعف النظام البنكي المحلي".

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

✚ التحديث التقني سواء فيما يخص تطوير كفاءة الجهاز الإداري، أو آلية العمل البنكي في مجال نظام المدفوعات والتسوية والإيداع، واستخدام أحدث التقنيات؛

✚ تشجيع الاندماج بين المؤسسات المالية ليس في داخل البلد الواحد فحسب بل عبر الحدود؛
✚ العمل على تشجيع البنوك على إنشاء الشركات والصناديق من خلال العمل على تخفيض القيود أمام ذلك، وتسهيل الإجراءات، والعمل على زيادة تواجد المؤسسات المتخصصة (شركات - مؤسسات مالية وسيطة) على أن تكون ذات سمعة جيدة؛

✚ تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما ينسجم مع المعايير الدولية الحالية.

• تنمية و تعميق السوق المالية: وتشمل:

- ✓ زيادة عدد الشركات العاملة داخل السوق المالية من خلال توفير الظروف والمستلزمات والتشريعات لها من حيث إنشائها وحريتها في الدخول والخروج من السوق؛
- ✓ تنويع أدوات الاستثمار المالي ذات المزايا المتنوعة والتي تضمن للسوق توسعا وفعالية وتشجيع الفرص وتقليل المخاطر أمام كافة المتعاملين؛
- ✓ تفعيل العمل بأسواق السندات إلى جانب أسواق الأسهم واعتبارها قناة أساسية للدخار والاستثمار؛
- ✓ تحديث أنظمة العمل والتداول في السوق المالية لمتطلبات كفاءة وسرعة إنجاز الصفقات المالية وتبسيط إجراءاتها؛
- ✓ العمل وفق المعايير الدولية في مجال المحاسبة والإفصاح المالي وبشفافية مطلقة في المعلومات؛
- ✓ دعم عملية الإشراف والتنظيم المالي وفصل الدور الرقابي عن التنفيذي في السوق المالية من خلال تشكيل هيئة مستقلة في السوق المالي.

ثانيا: سياسات التحرر الدولي: وتشمل⁽¹⁾:

- ✓ الفتح التدريجي لمؤسسات النظام المالي على النظام المالي العالمي وعلى أساس غير تمييزي؛

(1) حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 58 - 59.

✓ العمل على تحرير تجارة الخدمات المالية؛

✓ خفض القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية ومنح رأس المال الأجنبي

بعض الامتيازات للعمل داخل المؤسسات المالية المحلية؛

✓ تحرير أسعار صرف العملات وجعلها تتحدد وفق آلية السوق.

ثالثاً: عوامل نجاح سياسة التحرير المالي: تتمثل عوامل نجاح سياسة التحرير المالي في النقاط التالية:

1- **العقلانية والنظام:** وذلك من خلال البدء بإجراءات التحرير المالي الداخلي للقطاع المالي

قبل تحريره خارجياً عبر سلسلة من الإصلاحات المؤدية إلى أداء أكثر حرية سواء للمؤسسات المالية أو للسوق المالية أو للقطاع الخاص المالي، وهذه الإصلاحات تقع على عاتق صناعات السياسة المالية والنقدية في مجال التحرير الداخلي، والمتمثلة في بناء المؤسسات المالية من كافة الجوانب التي تجعلها قادرة على دخول المنافسة الخارجية ومواجهة كافة الصدمات المحتملة؛

2- **ينبغي السماح للدول وخاصة النامية منها باختيار سياساتها التحريرية من دون تسليط الضغوط عليها سواء كانت تلك الضغوط صادرة من مؤسسات دولية أو دول أخرى؛**

3- **تحرير التدفقات طويلة الأجل مثل التدفقات قصيرة الأجل و ذلك بسبب:**

أ- ما حققه من نتائج مرضية في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات والصناعة الإستراتيجية؛

ب- جلب التكنولوجيا والمهارات؛

ج- انخفاض درجة تقلبه إذا ما قورن مع الاستثمارات المحفظة.

4- **وضع تدابير مراقبة تدفقات رأس المال قصير الأجل، أو التمييز ما بين الاستثمارات الشرعية والمضاربات، واتخاذ تدابير إجرائية لمنع أو حصر أو التحكم بعمليات المضاربة، علماً أن ذلك لا يتصف بميزة تثبيط عزم المضاربة وإنما سيولد شفافية أكبر في الأسواق وتعقيب تحركات تلك الرساميل؛**

5- **اتخاذ تدابير تقلل من التعرض لمخاطر التحرير المالي: وذلك بوضع حدود على مدى التحرير، وأن لا تُزال القوانين بسرعة وخصوصاً عندما لا يكون البلد مهياً لمواجهة المخاطر والصدمات المحتملة، بمعنى أن تكون عملية الانفتاح متدرجة ومتوافقة مع نمو**

المعرفة والمقدرة المحلية بخصوص كيفية التعامل مع العمليات الجديدة والتحديات التي

تأتي بأوجه مختلفة للتححرر؛

6- لابد على النظام المالي من:

أ- مراقبة الدين الخارجي وخصوصا القصير الأجل وبالعملات الأجنبية؛

ب- مراقبة احتياطاته الدولية، بحيث تبقى كافية لمواجهة سداد الدين الخارجي؛

ج- فرض اللوائح التحوطية والرقابة على المؤسسات المالية وخصوصا في حالة تدفقات

المحفظة المالية؛

د- متابعة القطاع المالي الخاص، هل كوادره تستطيع فهم العمليات المالية، وقيادتها، وهل

تستطيع إعادة تدوير الأموال إلى القطاعات والمؤسسات الصحيحة لأجل استعمالها بفاعلية.

الفرع السابع: ظاهرة الاندماج البنكي: le phénomène de fusion bancaire:

شهدت الساحة البنكية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة وعرفت الكثير من التطورات، التي

انعكست بدورها على إعادة صياغة النظام البنكي العالمي، وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع

موجة التحرير البنكي، وتحرير الأنظمة البنكية والمالية في كثير من الدول ن التدخل والقيود

الحكومية، واتجاه البنوك إلى ميادين وأنشطة غير مسبقة من أجل تنظيم الربح والفرص

والمكاسب، تلك الموجة التي ازدهرت في العقد الأخير من القرن الماضي أفرزت تيار من المنافسة

والتوسع في أنشطة البنوك على المستوى العالمي.

أولاً: ماهية الاندماج البنكي: إنّ المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير للقرن الماضي

يدرك مدى التطورات الاقتصادية والمالية التي تسارعت بسبب الأزمات المالية والتي تركت أثارا

مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، ومع تزايد و تسارع وتيرة هذه الأزمات واتساعها

بدأت آليات أشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية والتي منها ظاهرة

الاندماج البنكي.

1- الجذور التاريخية لظاهرة الاندماج البنكي: لقد مرت البنوك بمراحل تاريخية تمكنت من

خلال استبعاد طابعها الشخصي، واتجهت صوب تكوين شركات مساهمة ضخمة تستطيع معها

تعبئة رؤوس أموال كافية تمكنها من ضمان سلامة عملياتها، وتخضعها إلى رقابة قانونية أكثر

فعالية وشمولا، وهذا ما نلاحظه بوضوح عندما كانت البنوك في أوروبا منذ بداية الثورة الصناعية

فيها عبارة عن بنوك خاصة ما لبثت أن تحولت إلى شركات مساهمة خلال العقد الثالث من القرن التاسع عشر وصاحب ذلك زوال عدد كبير من البنوك الصغيرة القائمة.

فكان للاكتشافات البحرية وما رافقها من تدفق المعادن الثمينة من الذهب والفضة إلى جانب إصلاح الحركة البنكية عن طريق تحريك رؤوس الأموال من خلال أشكال الودائع البنكية القوة المحفزة لنمو البنوك الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى انبثاق موجة من الاندماجات و التركيز البنكي في أوروبا واليابان وأمريكا والبلدان الاشتراكية⁽¹⁾.

وقد اتخذ تركيز واندماج البنوك في أوروبا منذ بداية القرن التاسع عشر أشكالا عديدة، ففي ألمانيا مثلا، اعتمدت الطريقة المرنة في عملية الاندماج البنكي، نظرا لأن البنوك الألمانية الكبيرة لم تكن تختلف طبيعتها عن البنوك الصغيرة، كما أنها لم تكن متأكدة من النجاح في حال الاندماج، لذلك وافقت بتجميع مرن يحتفظ بقدر كبير من اللامركزية، حيث سعت إلى امتصاص البنوك الصغيرة عن طريق تبني بنك محلي موجود وتملك أصوله وخصومه، وغالبا ما كان يبقى على مديره للاستفادة من معلوماته واتصالاته مع الزبائن.

أما في فرنسا، فقد اختلفت الأوضاع حيث اعتمد الاندماج على أغراض المواجهة مع البنوك الصغيرة بوجه البنوك الكبيرة، بعد أن سعت لسحب زبائن البنوك الصغيرة عن طريق إغرائهم بفوائد أعلى، وتنويع أكبر في الخدمات المقدمة لهم، إلا أن بعض البنوك الصغيرة لم تستسلم حيث تمكنت من تحويل نشاطها إلى تمويل الصناعة المحلية، عن طريق تقديم القروض الطويلة الأجل، وفتح فروع لها حتى تصبح بنوك إقليمية، كذلك عمدت إلى الاندماجات فيما بينها لتتف بوجه البنوك الكبيرة⁽²⁾.

وفي إنجلترا، اتخذ التركيز والاندماج البنكي طريقا وسطا، فالبنوك التي ترغب في توسيع نشاطها، لا تفتح فروعاً جديدة بل تقوم بتجميع فروع قائمة، لأن هذا التجميع يشكل اندماجات

(1) Yener Altunbas, David Marquès Ilbanes, Mergers and Acquisition and Bank performance in Europe, the role of strategic similitaries working paper series, N398,11,2004, pp 9-11.

(2) منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، دراسات، تاريخ الاندماج البنكي، الجزء الأول، 2012/12/10 على الموقع: www.icn.com/ar/studies/2012/12/10/index.html تم الإطلاع عليه: 20 أبريل 2013.

للبنوك الصغيرة، وهذا ما خفض عدد البنوك إلى الثلث خلال المدة 1898-1918، ولم يتم الدمج بعيدا عن إطلاع بنك انجلترا المركزي، حيث يتم الاتفاق فيما بين البنوك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي على الاندماج⁽¹⁾.

وتعد عمليات الاندماج محدودة وحديثة في اليابان إذ ترجع أول عملية دمج إلى عقد السبعينات من القرن الماضي، وعلى وجه التحديد سنة 1971، بدمج "Bank Iehi Kangyo" مع "Fuji Bank"، الذي أصبح فيما بعد أول بنك في العالم في تلك المدة، ثم تلتها عملية اندماج أخرى في سنة 1973 بين "Taiyokobe" و "Mitsu Bank" الذي احتل المرتبة الثانية، وعملية الاندماج الثالثة كانت سنة 1990، ثم زادت عمليات الاندماج بين بنوك صغيرة، تعاونيات واتحادات بتشجيع من السلطات البنكية رغبة منها في زيادة كفاءة القطاع البنكي.

كذلك كان الحال⁽²⁾ في الولايات المتحدة التي كانت حالة خاصة -خرجت عن القاعدة العامة- لتطوير البنوك في العالم والاتجاه العام نحو التركيز في عدد قليل من البنوك خاصة مع وجود 12073 بنكا في بداية القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى تعثر البنوك، فخلال الأزمة العالمية (1929-1933) توقف العمل في (9755) بنكا، في حين ثم خلال الخمسينات دمج أكثر من 1600 بنك، وهذا ما دفع المشرع الأمريكي إلى إصدار قانون الدمج البنكي لسنة 1960، ثم عدل ذلك القانون في سنة 1966 .

كذلك كان هناك نمواً سريعاً للمؤسسات البنكية الكبرى في الولايات المتحدة نتيجة إدماجها للبنوك الصغيرة؛

إذ تشير الإحصائيات بأن عدد البنوك التجارية التي اختفت نتيجة عمليات الاندماج بين سنتي (1920-1970) قد وصل إلى (13978) بنكا، فقد كان معدل الاندماج البنكي في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية أعلى منه خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولولا القيود التي وضعتها السلطات البنكية الرقابية ووزارة العدل لكان معدل الاندماج أكثر من ذلك، وجديراً بالذكر أيضاً أن ما يعادل 85% من البنوك المندمجة ظلت قائمة كفروع للبنوك الموحدة.

(1) منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، دراسات، مرجع سبق ذكره.

(2) منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره.

2- مفهوم الاندماج البنكي: عرفت مختلف القطاعات الاقتصادية أشكالاً متنوعة من الاندماج والتي مست كلا من القطاع المالي والبنكي وستعرض فيما يلي لتعريف الاندماج لغة واصطلاحاً.

الاندماج لغة⁽¹⁾: اندمج مشتق من الفعل الثلاثي المجرد "دمج"، ويقال دمج الليل دموجا أي أظلم، ودمج الحيوان أي أسرع وقارب الخطو، ودمج على القوم أي دخل عليهم بغير استئذان، ودمج الشيء دخل في غيره، واستحكم فيه، وكذلك أدمج الشيء أي لقه في ثوبه؛

الاندماج اصطلاحاً: هناك العديد من التعاريف للاندماج البنكي تختلف باختلاف زاوية النظر إليه وإلى مضمونه وآثاره، وكذلك من الناحية القانونية ونأخذ منها ما يلي:

يُعرف الاندماج بأنه: "مظهر من مظاهر النمو الخارجي للشركة والذي بموجبه تتحد منظمتان مستقلتان في منظمة واحدة نتيجة الرغبة والقدرة على ذلك بحيث تفقد هاتان المنظمتان المستقلتان شخصيتهما تماماً وتظهر للوجود منظمة جديدة"⁽²⁾؛

ويُعرف الاندماج البنكي بأنه: "اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانها إرادياً في كيان بنكي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان البنكي الجديد"⁽³⁾.

ومهما اختلفت التعاريف فالاندماج البنكي هو أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي، ووسيلة للتوسع وزيادة الحجم.

ثانياً: أسباب عملية الاندماج والاستحواذ البنكي: لقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي تطورات عالمية هائلة ومتسارعة شكلت في مضمونها أهم أسباب الاندماج البنكي ونوجز أهمها فيما يلي⁽¹⁾:

(1) انظر إلى:

مجمع اللغة العربية، المجمع الوسيط، الجزء الأول، القاهرة، 1960، ص ص 7-8.

محمد عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981، ص 210.

(2) جليل كاظم، عبد الأمير جاسم، إستراتيجية اندماج البنوك، مركز الدراسات الكوفة، العدد 17، 2010، بدون صفحة.

(3) محضر اجتماع لجنتي الاستثمار والائتمان والتمويل، جمعية رجال الأعمال المصريين، 2005/10/17 على

الموقع: www.eba.org.eg/docs/committees

1-الحصول على اقتصاديات أفضل: سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الكوادر البشرية على المستوى الكلي للبنوك المندمجة، وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاج للبنك المندمج واكتساب مزايا تنافسية تؤهله لأوضاع أفضل في السوق البنكي دوليا ومحليا، فضلا عن اكتساب قدرة أعلى في:

- تحقيق الانتشار الجغرافي محليا وإقليميا ودوليا؛
- تنويع النشاط التمويلي وزيادة أنواع الخدمات البنكية؛
- الدخول إلى مجالات جديدة سواء بنكية أو غير بنكية؛
- تحقيق نصيب أكبر وحصة أفضل في السوق البنكي المحلي والدولي؛
- اكتساب قدرة أعلى لمواجهة المتغيرات والمستجدات والتكيف السريع معها واستيعاب تأثيرها وآثارها بسهولة وسير؛
- تنمية قاعدة رأسمالية وتحقيق كفاية رأسمالية أكبر تساعد البنك على مواجهة أي مواقف صعبة مفاجئة تحدث في المستقبل؛
- تنمية القدرة على استيعاب مخاطر نظامية وغير نظامية كان يصعب تحملها قبل الاندماج ومن ثم يصبح البنك قادر على تحمل مزيد من المخاطر مع تقليل خسائرها إن حدثت وتعزيز مكانته ثم يصبح البنك قادر على تحمل مزيد من المخاطر مع تقليل خسائرها إن حدثت وتعزيز مكانته وتنمية موارده وزيادة فاعلية استخداماته، وبشكل يتوافق مع الاتجاه العام السائد في الصناعة البنكية.

2-معالجة كافة أنواع القصور: لاسيما منها الناتجة عن فائض سيولة غير مستغل أو موارد مهدرة، أو هدر الوقت والتكلفة، وبالتالي معالجة كافة مجالات الإسراف بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة العائد، وهو ما يجعل البنوك المندمجة بعد قرار الاندماج قادرة على تحسين أوضاعها التنافسية خاصة وأنّ الفائض في أي من البنوك المندمجة سوف يتم استغلاله في

(1) جورج أسحق حنين، الدمج البنكي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة، الإدارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق، وزارة المالية، مصر، دون ذكر التاريخ والصفحة. على الموقع:

<http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/research/Banking%20mergers.pdf>

البنك الآخر الذي لديه عجز، ومن ثم يتوقع مع حدوث الدمج أن تحدث زيادة مطردة ومنتامية في قدرات البنوك المندمجة نتيجة الاتجاه إلى التكامل؛

3- إطلاق قوى إبداع أكبر وأفضل للتعامل مع واقع جديد: استخدام الابتكار والتحديث لزيادة

قدرة البنك على الاستمرار والتوسع وعلى النمو، وذلك للحصول على مراكز القيادة والسبق في السوق البنكي، وأيضا للحصول على تجاوب العملاء والمتعاملين والاحتفاظ بولائهم وانتمائهم للبنوك المندمجة، والقدرة على إشباع احتياجاتهم، وأيضا الحصول على تخفيف معدل دوران العمالة والمحافظة على زيادة الإنجاز؛

4- استخدام مجموعة الأدوات المتكاملة لتحقيق عملية الدمج: والاستفادة من هذه الأدوات

المتكاملة لتحقيق عملية الدمج في المحافظة على استمرار البنك وتوسعه و أهم هذه الأدوات:

- ✓ الأدوات القانونية والتشريعية: التي يتعين معها إعداد اتفاق الدمج واستيفاء النواحي القانونية والتشريعية والإدارية اللازمة من جهات الإشراف وبالتالي تأمين الموقف القانوني لعملية الدمج؛
- ✓ الأدوات التسويقية: التي تتصل بالسوق والمستهلك واعتبارات تقديم الخدمات البنكية أو ترويجها بما يضمن تقبل السوق لعملية الدمج وترحيب المستهلكين بها؛
- ✓ الأدوات الاقتصادية: من حيث حسابات التكلفة والعائد والموارد المستخدمة للإنفاق على عملية الدمج وبالتالي امتلاك اقتصاديات أفضل تحقق عائد ومردود اقتصادي أفضل؛
- ✓ الأدوات التمويلية: من حيث مصادر الأموال والقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الخاصة بالبنوك المندمجة، وبما يحقق مزايا امتلاك البنك قدرات مرتفعة على سداد التزاماته والوفاء بتعهداته بشكل كامل.

5- امتلاك ميزة تنافسية أفضل: يعمل الاندماج على اكتساب البنوك المندمجة ميزة تنافسية

أفضل عما كانت تملكه من قبل وهي ميزة عادة ما تكون متصلة بما يلي:

- تطوير تقديم الخدمات البنكية؛
- تسويق وترويج وتسعير وتوزيع الخدمات البنكية؛
- تمويل الأنشطة البنكية التي يقدمها البنك وزيادة قدرته على مواجهة المخاطر المحتملة؛
- ميزة تنافسية في حيازة وتطوير الكوادر البشرية المؤهلة والمدرية والقادرة والراغبة في القيام بالعمل البنكي على أكمل وجه.

فضلاً عن مجموعة من الدوافع الخارجية والتي نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

أ- **عولمة الخدمات المالية:** حيث أضافت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية بعداً جديداً لضرورة الاندماج، وذلك لما تفرضه تلك الاتفاقية من فتح أسواق الخدمات المالية في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية والتي تمثل حوالي 95% من سوق الخدمات المالية على مستوى العالم ، ومن ثم فقد أصبحت المنافسة عالمية في داخل إقليم الدولة وخارجها وأصبح الدمج أحد الأساليب الفعالة لتدعيم البنوك لمراكزها في الأسواق ومواجهة تلك المنافسة المحتدمة.

كما أن تنامي ظاهرة العولمة وتكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض ومن ثم تشابك العلاقات بين أطراف التعامل في تلك الأسواق جعل من السهل انتقال الاضطرابات والأزمات المالية عبر الحدود بين الأسواق والبنوك المختلفة وبالتالي تصبح البنوك الصغيرة بصفة خاصة أكثر عرضة لمخاطر التعثر والإفلاس، ومن ثم يصبح الدمج إحدى الوسائل الرئيسية لإنشاء كيانات بنكية عملاقة قادرة على مواجهة تلك المخاطر والتغلب عليها.

ب- **الثورة التكنولوجية:** ساهمت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات في إعادة هيكلة الخدمات المالية، حيث حدث تغير كبير في أعمال البنوك وأنشطتها وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات بنكية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل والتي تحتاج إلى استثمارات تكنولوجية عالية التكلفة مما جعل معه الاتجاه إلى الاندماج أحد الوسائل الهامة لزيادة قدرة البنوك على تبني برامج لزيادة الإنفاق الاستثماري في هذا المجال.

ج- **التوافق مع المعايير الدولية:** حيث يؤدي الاندماج إلى زيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك المندمجة ودعم مركزها المالي بما يمكّنها من استيفاء المعايير الدولية مثل معايير لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال وهو ما يمكنها من مواجهة المخاطر ويزيد من قدرتها على مواجهة تحديات العولمة.

ثالثاً: **أنواع الاندماج البنكي:** تعددت الأشكال والتصنيفات التي تتخذها حالات الاندماج البنكي مع تنوع وتعدد البواعث والأسباب وكذا الظروف والأهداف المستقبلية من عملية الاندماج، ومن أهم هذه الأنواع ما يلي⁽¹⁾:

(1) مطاي عبد القادر، الطيب ياسين، الاندماج البنكي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة البنكية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني لإصلاح النظام البنكي، بجامعة ورقلة، يومي 11 و12 مارس 2008.

أ- من حيث الشكل القانوني

✚ الاندماج القانوني: يصدر البنك المغير اسمه لحملة أسهم البنك المستهدف، وتؤول إليه كافة أصول والتزامات البنك المستهدف؛ ومن ثم يفقد البنك المستهدف وجوده القانوني ويستمر كوحدة إدارية ضمن الهيكل الإداري للبنك المغير، وبالتالي يستوجب إتباع هذا البديل تمتع أسهم البنك المغير بميزات تسويقية في سوق المال؛ ✚ الاستحواذ على الأسهم: وفقا لهذا الأسلوب يمتلك البنك المغير كل أو بعض أصول البنك المستهدف ويتم سداد قيمة تلك الأصول نقداً بإصدار أسهم مقابلها، علماً بأنه يمكن حل البنك المستهدف أو استمراره في الاحتفاظ بوجوده القانوني؛

ب- من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة

✚ الاندماج الأفقي: وهو الاندماج الذي يتم بين البنوك المتشابهة والمتماثلة في حجم النشاط والأعمال في القطاع الواحد كالبنوك التجارية أو بنوك الاستثمار، وذلك بهدف زيادة النصيب السوقي لهم؛

✚ الاندماج الرأسي: وهو نوع من الاندماج التجميعي يهدف إلى اندماج الفروع الصغيرة في المحافظات بالبنك الرئيسي في العاصمة خاصة في حالة البنوك المتخصصة في مجالات الصناعة والزراعة والتنمية؛

✚ الاندماج لتكوين كيانات أكبر: وهو الاندماج الذي يتم بين البنكين اللذين يعملان في أنشطة مختلفة (استثماري وتجاري مثلاً)، بحيث تنتوع الخدمات والمنتجات التي يقدمها كل منهما وبالتالي يتحقق التكامل في حالة الاندماج.

ج- من حيث العلاقة بين أطراف الاندماج

✚ الاندماج الطوعي: هو الاندماج بين بنكين هما البنك الدامج والبنك المندمج دون وجود أي اعتراض من قبل مجلس الإدارة لكل منهما، ومن ثم يقوم البنك الدامج

(1) أسامة إبراهيم عيد، كريمة محمد أحمد، دراسة عن التجربة المصرية في الاندماج البنكي و الدروس المستفادة من التجارب الدولية، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية مجلد البحوث المالية، العدد الأول، 2007، ص ص 135-136.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

بشراء البنك المندمج، وفي هذه الحالة يتم الشراء عن طريق السداد النقدي أو بإصدار أوراق مالية مقابل قيمتها (سندات-أسهم ممتازة-أسهم عادية)؛

✚ **الاندماج القصري:** هو الاندماج الذي يتم بناء على طلب السلطات النقدية للدولة بأن يقوم بنك ناجح بالاندماج مع مودعي البنك المتعثر وكذلك لضمان عدم تعرضه للإفلاس؛

✚ **الاندماج العدائي (الاضطراري):** وهو الاندماج الناتج من المحاولات المتعددة لأحد البنوك (البنك المغير) للاستيلاء على أسهم أحد البنوك الأخرى (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمها، وغالبا ضد رغبته من خلال عرض سعر مغري للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم من البورصة مباشرة.

د- من حيث التوزيع الجغرافي للوحدات

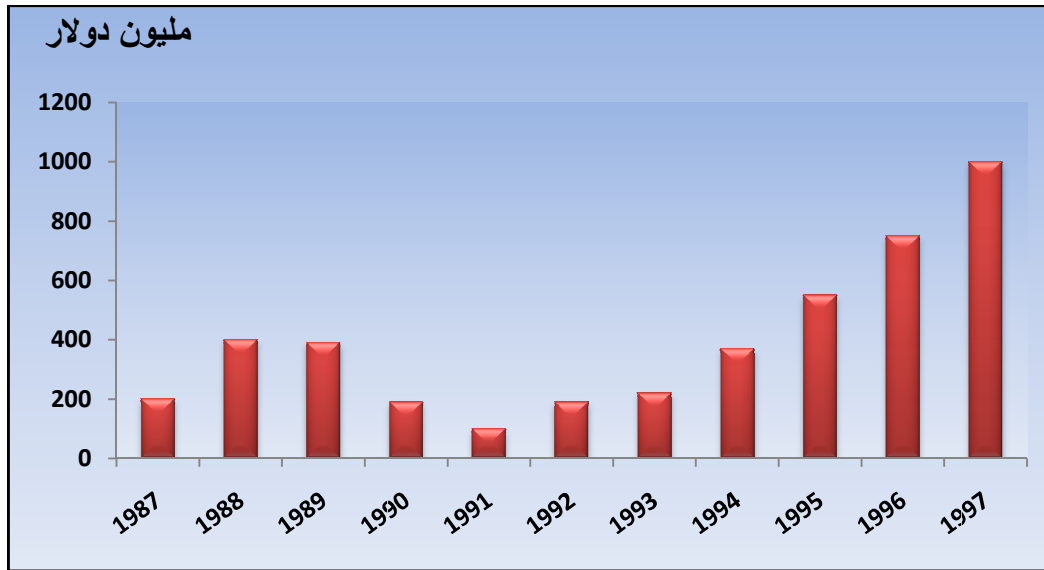
✚ اندماج بين وحدات داخل الحدود الجغرافية لنفس الدولة؛
✚ اندماج عبر الحدود الجغرافية.

رابعاً: تطور حركة الاندماج البنكي: في ظل وجود ظاهرة العولمة وظهور التكتلات العالمية من انبثاق الوحدة الأوروبية، وفتح الأسواق العالمية، فضلا عن إقامة مناطق التجارة الحرة، وثورة الاتصالات، أصبحت ظاهرة الاندماجات أمراً ضرورياً، والذي اعتُبر إعلاناً عن بداية تاريخ جديد للاندماج البنكي.

لقد شهد عقد الثمانينات والتسعينات موجة كبيرة من الاندماجات الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة واليابان ولأسيما في القطاع البنكي، حيث بلغت قيمة الاندماج البنكي سنة 1998 حوالي 2.6 تريليون دولار بزيادة نسبتها 54% عن سنة 1997، منها 1.62% تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال 1400 صفقة اندماج و 700 مليار دولار في أوروبا بزيادة 30% عن قيمة الصفقات عن سنة 1997. والشكلين التاليين يوضحان تطور عملية الاندماج البنكي بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خلال هذه الفترة⁽¹⁾.

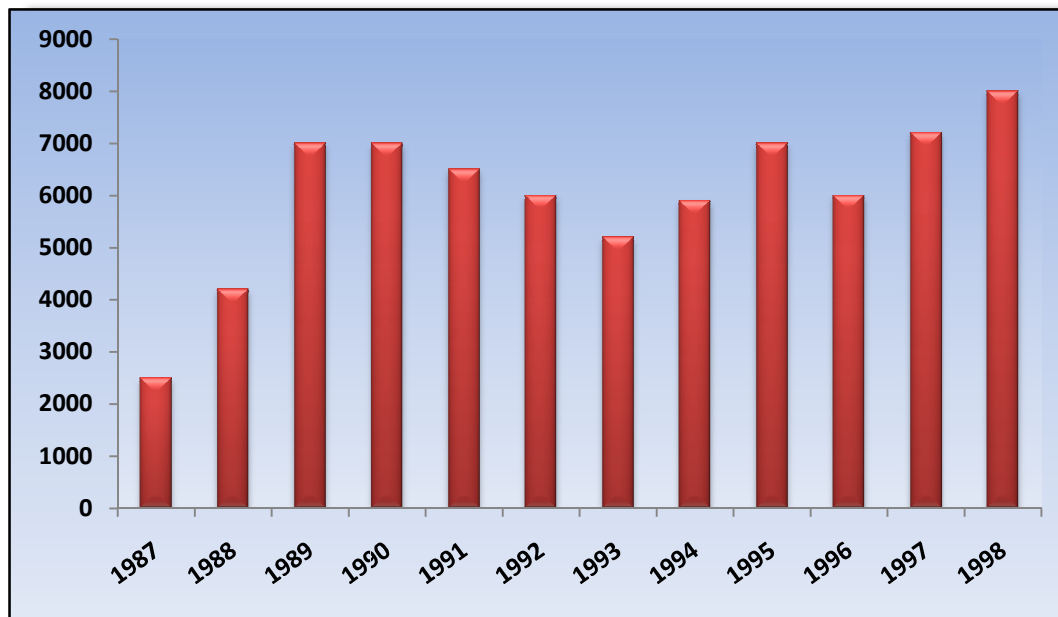
(1) Yener Altunbas, David Marqués Ilbanes, op cit, p 7.

شكل رقم (1): تطور عمليات الاندماج والاستحواذ في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: ضيف روفيا، استراتيجية النمو البنكي من خلال عمليات الاندماج، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 149.

شكل رقم (2): تطور عمليات الدمج والاستحواذ في أوروبا



المصدر: ضيف روفيا، مصدر سبق ذكره، ص 157.

جاء ذلك شهدت السوق البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية نقصا ملحوظا في عدد البنوك والشركات المالكة للبنوك من 43641 سنة 1977 إلى 5000 بنك خلال فترة 1989-

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

1998، وكانت أكبر صفقة هي التي تمت بين Citicorp و Travelers والتي قدرت بـ 69.9 مليار دولار ونذكر في الجدول التالي أهم الصفقات بحسب قيمتها⁽¹⁾.

جدول رقم (5): أهم صفقات الدمج والاستحواذ بحسب قيمتها الوحدة: مليار دولار

المستحوذ	المستهدف	تاريخ العملية	قيمة الصفقة
Travelers	ستي كورب citicorp	98-04-06	69,9
Nation bank	Bank of america	98-04-13	57,5
JP . morgan chase	Bank one	04-01-14	55,1
Bank of america	Fleet Boston	03-10-27	48,1
Sumitomo mitsui	Sakura bank	99-10-18	44,8
Chose man rattan	JP Morgan	00-09-13	33,5
Nor west	Wells Fargo	98-06-08	30,7
Citigong	Associates first	00-09-06	30,3
Bankon	First Chicago	98-04-13	29,6
US Bancorp	First bank	00-10-04	21,9
Allianz	Dresdner	01-04-01	20,7
Crédit agricole	Crédit lyonnais	02-12-16	16,6
HSBC	House hold intl	02-11-14	15,5
Flot	Bank Boston	99-03-15	15,3

المصدر: ضيف روفيا، مصدر سبق ذكره، ص 147.

وقد استمرت الاندماجات باعتبارها القوى الدافعة في إعادة هيكلة صناعة الخدمة البنكية، ففي سنة 1998 استثمر أكثر من 240 مليار في الاندماجات البنكية. في حين كانت قيمة الاندماجات 95 مليار سنة 1997 و 40 مليار سنة 1996 والجدول التالي يبين أهم صفقات الاندماج التي تمت في تلك الفترة.

⁽¹⁾ المصدر: ضيف روفيا، إستراتيجية النمو البنكي من خلال عمليات الاندماج، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص 147.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

جدول رقم (6): ترتيب أهم الاندماجات البنكية حسب رأس المال الوحدة: مليون دولار

سنة الدمج	الموجودات	رأس المال 1996	المرتبة	بعد الدمج	الموجودات	رأس المال	المرتبة	قبل الدمج
1994	267.339	10.264	28	سويس بنك كورب ج واربرغ	161.807 31.050	11.607 1.679	19 183	سويس بنك كورب س ج واربرغ
1994	355.605	9.325	29	Dresdner bank	253.818 14.232	7.756 850	35 359	درسندر بنك كلينفورت بنسون
1994	104.619	9.318	30	First chicao NBO	65.900 47.111	4.452 3.201	76 102	فرست شيكاغو ن.ب.ديان كورب
1994	250.241	8.937	31	Lioyde TSB	127.120 56.289	6.11 25.0	50 133	لويدر بنك مجموعة ت.س.ب
1994	123.952	8.042	38	National australia bank	81.215 8.767	6.034 794	49 340	ناسيونال استراليا ميشيغان ناسيونال
1995	647.781	24.323	2	Bank of Tokyo Mitsubishi	475.010 237.738	16.667 11.169	9 22	بنك ميتسوبيشي بنك طوكيو
1995	336.099	21.095	4	Chase manhattan corp	182.296 121.173	11.436 8.444	20 35	كميكال بنك تشايس منهاتن
1996	226.994	16.021	9	Nations bank ناشيونز بنك	180.794 41.200	12.662 3.359	16 110	نايشن بنك بوتمنز فورت فاينانشل

المصدر: ضيف روفيا، مصدر سبق ذكره، ص 196.

في النصف الأول من سنة 1998 تم الإعلان عن صفقة اندماج بقيمة تريليون دولار مساوياً بذلك كل الصفقات التي أنجزت خلال سنة 1997 وساعد على ذلك زيادة كفاءة الاتصالات والقضاء على صعوبة اللغة المالية الموحدة باستعمال اللغة الانجليزية، وهو ما دفع إلى تخطي الحدود الإقليمية والقارية خصوصاً بين الدول المتقدمة⁽¹⁾.

طبعاً القطاع البنكي العربي ليس بمنأى عن هذا الاندماج، لكن نظراً لضعف الساحة البنكية العربية فقد كانت حالات الاندماج محتشمة ومحدودة للغاية، إذ لا تتجاوز عمليات الدمج والاستحواذ (F.A) 0.5% سنة 1997، والجدير بالذكر هنا هو ريادة الجهاز البنكي اللبناني لكونه الأكثر تحرراً والأهم من حيث حجم العمليات البنكية، في حين اقتصر حجم العمليات على حالة واحدة في كل من تونس والمغرب والبحرين، والجدول التالي يوضح أهم عمليات الاندماج الواقعة في المنطقة العربية⁽²⁾.

(1) مطاي عبد القادر، الاندماج البنكي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010، ص 111.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد الدولي، سبتمبر، 2004، ص 325.

جدول رقم (7): حالات الاندماج البنكي عربيا

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
99/93	لبنان	23 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	أكثر من 17 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
2005	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني و بنك مسقط	البنك الوطني العماني
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي
2007	الإمارات العربية المتحدة	حالة واحدة	*البنك الإماراتي الدولي والبنك الوطني لدبي.	البنك الإماراتي الدولي والبنك الوطني لدبي.

المصدر: إتحاد البنوك العربية، سبتمبر، 2007.

* يعتبر البنك الناشئ عن هذا الإنفاق (اتفاق الدمج) كأكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برأسمال يصل إلى 32.61 مليار دولار، ووفقا للاتفاق فإن البنك الإماراتي الدولي يمتلك 66.3% من الحصص في رأسمال الشركة الجديدة، وتقدر رسملة البنك الجديد في بورصة دبي 11.3 مليار دولار.

ويلاحظ من الجدول السابق أن لبنان كانت أكثر الدول العربية في حالات الاندماج البنكي، حيث بلغت تلك الحالات 23 حالة في لبنان وحدها، ثم تأتي في المرتبة الثانية مصر حيث بلغ عدد الاندماجات البنكية فيها 17 حالة، بينما حدثت عملية اندماج واحدة في كل من تونس والمغرب والبحرين، كما أن هناك ثلاث حالات اندماج في سلطنة عمان وحالتين في السعودية.

وإذا ما قارنا هذه الحالات مع الدول المتقدمة فهي ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر، فهي تمثل 0.5% من إجمالي عمليات الاندماج البنكي العالمية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا مست عملية الاندماج 9000 مؤسسة بنكية في سنة 1992 ثم 7000 في سنة 1998 بعد أن كانت 13000 مؤسسة بنكية، ودولة مثل فرنسا كان لديها حوالي 800 بنك أصبحت تملك 450 مؤسسة بنكية ثم وصلت إلى 30 بنكا ومؤسسة بنكية وذلك في نفس الفترة.

ختاما يمكن القول أن موجة الاندماجات العالمية قد أسفرت عن قيام نوع من البنوك كبيرة الحجم القادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والبنكية والاستثمارية بطرق تكنولوجية متطورة وتكاليف منخفضة.

الفرع الثامن: ثورة الاتصالات والمعلومات: أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في العقدين الأخيرين تمثل قوة دفع هائلة لتيارات العولمة، وما يترتب عن ذلك من إعادة تأسيس تقسيم العمل الدولي بالتوازي مع اتساع المبادلات الدولية، وتدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، والعمل، فضلا على اعتبار شبكات الاتصال عاملا أساسيا في تسهيل عملية التجارة في الخدمات والبضائع الأخرى، إذ تقدر قيمة التبادلات المالية التي تنقل يوميا على شبكة الاتصالات العالمية SWIFT⁽¹⁾ بما يزيد عن تريليون دولار.

إن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات من البريد الإلكتروني، والإنترنت وصولا إلى التجارة الإلكترونية تتيح لأعداد متزايدة من الناس أن يشاركوا في المعرفة دون الحاجة لأن يكونوا في نفس المكان... غير أن استخدام التكنولوجيا في معظم البلدان النامية لا يزال محدودا، وهناك ثلاث قوى رئيسية تشكل أساس هذه الثورة وهي: توسع قوة الحسابات الآلية، وازدياد سرعة التشغيل والدمج بين الحسابات الآلية ووسائل الاتصال⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا تؤثر على التنمية الاقتصادية تأثيرا بالغ الأهمية حيث يتسم هذا التأثير بالشمول والتنوع وامتداد المفعول لفترات زمنية طويلة. ويحدث ذلك من خلال ما يؤدي إليه من تشجيع الاستثمار، وإعادة تأهيل الاستثمارات القائمة بما يتفق والتطور التكنولوجي،

(1) SWIFT : la société de télécommunication dans le monde financier interbancaire :

شبكة الاتصالات العالمية بين البنوك.

(2) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الابتكار والعمل على نشر الاستثمار في مختلف ربوع الاقتصاد⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك فإنّ الثورة العلمية الهائلة لاسيما في مجال المعلوماتية والاتصالات والمواصلات كثيفة المعرفة، ترتب عليها العديد من النتائج أهمها⁽²⁾:

➤ جعل العالم كله سوقاً واحداً تقريباً، وأصبحت الأسواق العالمية أسرع وأقوى تأثيراً بالأحداث والمتغيرات الدولية؛

➤ أدت إلى تعظيم حجم التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال وظهور أنماط جديدة للتبادل التجاري مثل التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت؛

➤ الاهتمام المتزايد بتكنولوجيا البيئة في كل المجالات والتطبيقات مما جعل البعد البيئي والالتزام به أحد متطلبات التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أثر التطورات التكنولوجية في تجارة الخدمة البنكية: أصبحت صناعة

تقنية المعلومات مورداً اقتصادياً مهماً لكثير من الدول والشركات والمؤسسات، ولا يمكن لأحد أن يتجاهل الدور الهام الذي تلعبه هذه الصناعة في تعزيز اقتصاديات الدول، ويعد التقدم والتطور التكنولوجي من أهم العوامل التي تساعد على نمو القطاع البنكي، ما جعل القطاع البنكي العالمي ينفق الكثير في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقد قدرت هذه النفقات خلال سنة 1998 بحوالي 60 مليار دولار و80 مليار دولار سنة 2000 وما بعد ذلك.

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات: التكنولوجيا هي العقل الإنساني الذي يفكر في

كيفية إدارة الحياة نحو الأحسن، وفي كيفية المعرفة وتحويلها من جانبها الساكن في مخيلة وعقل الإنسان إلى جانبها العلمي، الذي يتمثل في الأدوات والمعدات التي يجب أن تقدم له خدمة أفضل من السابق⁽³⁾.

(1) السيد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

(2) السيد عبد الخالق، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار النهضة العربية، 1999، ص 16.

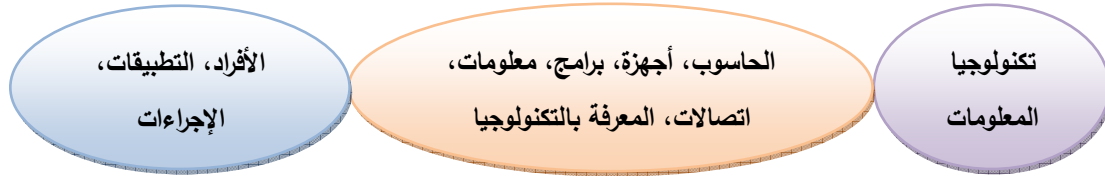
(3) عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات البنكية الإلكترونية في عصنة الجهاز البنكي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص 13.

كما أن مصطلح تكنولوجيا "la Technologie" هو كلمة لاتينية مشتقة من كلمتين هما: «techno» وتعني مهارة فنية، وكلمة «Logie» وتعني علما أو دراسة، وبذلك فإن مصطلح التكنولوجيا يعني «تنظيم المهارة الفنية»⁽¹⁾.

وتُعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها "عبارة عن كل أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل، ونقل، وتخزين المعلومات بشكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا المعلومات الحاسبة الآلية، ووسائل الاتصال، وشبكات الربط، وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات"⁽²⁾.

وقد بينت إحدى الدراسات أن التكنولوجيا تمثل توليفة هذا المكونات الثلاثة الأبعاد، والشكل التالي يوضح ذلك⁽³⁾.

شكل رقم (3): مكونات تكنولوجيا المعلومات



المصدر: عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات البنكية الإلكترونية في عصرنة الجهاز البنكي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص 13.

ويؤدي الاستخدام الأمثل لتوليفة تكنولوجيا المعلومات إلى إنتاج معلومات ذات قيمة مضافة، وفي الوقت المناسب، وبطريقة تحقق ميزة تنافسية للمنظمة.

الفرع الثاني: دور التكنولوجيا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البنوك:

ساهمت التطورات التكنولوجية الحديثة في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال البنوك وما تقدمه من خدمات بنكية، إذ أنّ التكنولوجيا ساعدت في تحريك الأموال عبر الدول سواء عن طريق التحويلات الإلكترونية أو إقامة فروع لبنوك أجنبية، ولعل انتقال هذه الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية له فوائد عظيمة على عملية التنمية لاسيما من خلال عمليات التمويل التي يوفرها للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

(1) عامر قنديل، المعجم الموسوع لتكنولوجيا المعلومات والإنترنت دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، 2003، ص93.

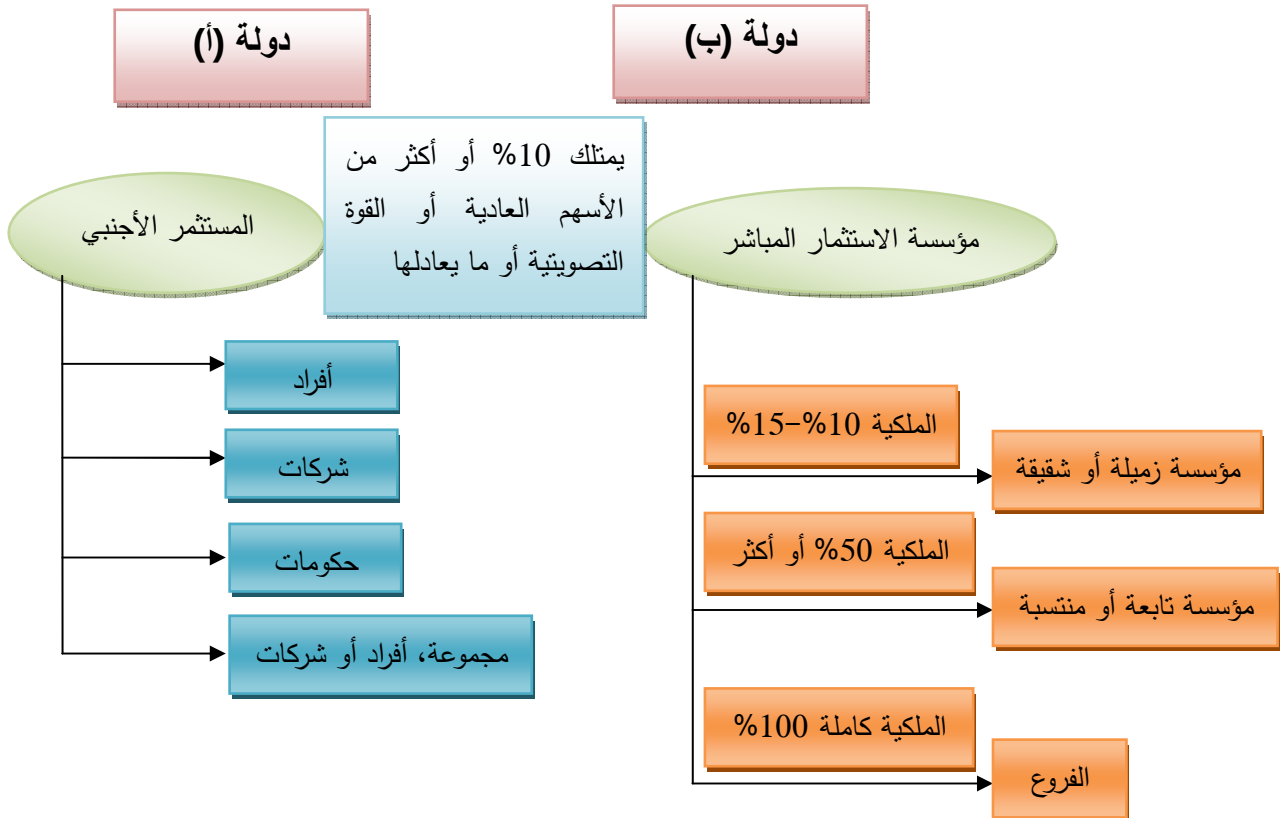
(2) رسلي جميل، سعد غالب ياسين، نموذج مقترح لدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الاستخدام الأمثل للموارد في المنشأة، مجلة الأردنية للعلوم التطبيقية و العلوم الإنسانية، مج6، العدد 1، 2003، ص304.

(3) نفس المرجع، ص305.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: ينطوي مفهوم FDI تاريخياً على تصدير رأس المال من بلد يسمى البلد المصدر أو البلد الأم إلى بلد آخر يسمى البلد المستورد أو المضيف، إذ يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة⁽¹⁾.

ويُعرف من خلال "UNCIAD" بأنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين «البلد المضيف» بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من البلد الأم أو المضيف، وقد يكون المستثمر شخصاً طبيعياً أو معنوياً⁽²⁾. والشكل الموالي يوضح مفهوم FDI.

شكل رقم (4): مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر، عمان، 2011، ص 71.

(1) علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد 31، السنة الثالثة، 2004، ص 4.

(2) UNCTAD, world investment report, transnational corporation and internationalization of R and D, un, new york, 2008, P297.

من خلال هذا الشكل يتوجب علينا معرفة مؤسسات الـ FDI والتي تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- ❖ **المؤسسات التابعة أو المنتسبة:** يملك فيها المستثمر غير المقيم أكثر 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية للمؤسسة، وله الحق بتشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارتها؛
- ❖ **المؤسسات الزميلة:** يملك فيها المستثمر غير المقيم (10-50%) من الأسهم العادية أو القوة التصويتية؛

- ❖ **الفروع⁽²⁾:** وهي مؤسسات مساهمة أو غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشاركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وجود قطاع بنكي قوي ومتطور وقادر على تعبئة وتخصيص الموارد المالية بكفاءة من المتطلبات الرئيسية لأي اقتصاد يهدف إلى تعزيز معدلات النمو وتقليل التعرض للهزات المالية والصدمات الخارجية.

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: لا FDI أشكال متعددة ولكل نوع خصائص تميزه عن غيره، وهناك تباين في عملية اختيار تلك الأنواع من وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف، وإنّ تفضيل شكل دون آخر يعتمد على وضعية البلد المضيف، وفلسفة نظامه السياسي ودرجة تقدمه الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من وراء ذلك الاستثمار، وأنّ شكل وحجم الجهة الناقلة له يكون لها الأثر في اختيار نوعه من خلال خصائصها وعالميتها وتخصصها وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها من وراء ذلك، سواء عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة والأخطار التجارية والأسواق التي تستهدفها، ويمكن تحديد أشكال الـ FDI من خلال أسباب انتقالها كما يلي⁽³⁾:

- أ- **الاستثمارات الباحثة عن الميزات النسبية:** يتجه هذا الاستثمار لاسيما للبلدان النامية للاستفادة من (المواد الأولية-رخص العمالة-توفر البترول..)

(1) حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر، عمان، 2011، ص71.

(2) ولها أشكال عدة « فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر المباشر، شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب، أراضي أو مباني أو وحدات سكنية غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم، معدات منقولة تعمل داخل الاقتصاد، بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر لفترة تصل إلى سنة على الأقل، مثل السفن، الطائرات، معدات التنقيب عن النفط.... ».

(3) حسن كريم حمزة، نفس المرجع، ص ص 73 - 74.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

- ب- الاستثمارات الباحثة عن الأسواق: يسعى وراء السوق ووفوراته كمتوسط دخل الفرد ونموه وحجم السوق من حيث تعداد السكان ومناطق التجارة الحرة؛
- ج- الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة: وهي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض كلفة عمليات إنتاجها وتعظيم ربحها من خلال الاستثمار في البحث والتطوير؛
- د- الاستثمارات الباحثة عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية من البلد المصدر للاستثمار.

كما يمكن تمييز أشكال الـ FDI من خلال طبيعة الملكية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (8): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الملكية

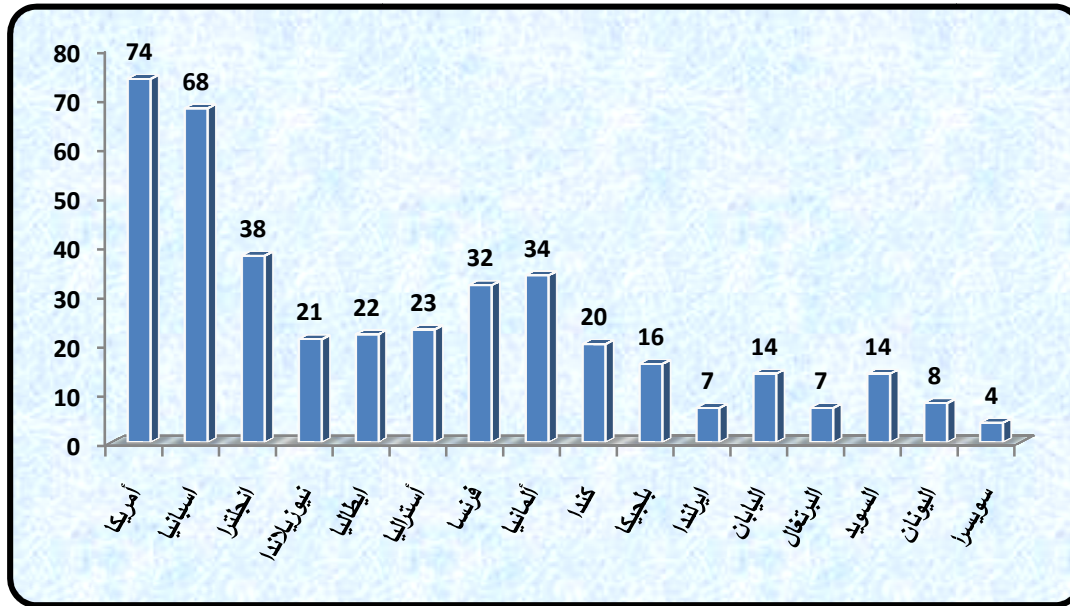
الاستثمار المرتبط بعنصر الملكية	الاستثمار الذي لا يرتبط بعنصر الملكية
1- الاستثمار المشترك: ويقوم باتفاق الطرف المحلي « عام أو خاص » مع الطرف الأجنبي لتنفيذ مشروع ما برأس مال مشترك، وكذلك المشاركة في الإدارة والتسويق وغيرها، وتفضله الدول المضيفة لأمر تتعلق بعدم كفاية الموارد المحلية ولحسب الخبرة والكفاءة وغيرها؛	1- عقود التراخيص: وبموجبه تصرح الشركة الأجنبية للمستثمر المحلي باستخدام خبرة فنية، براءة اختراع، نتائج أبحاث... الخ، في مشروع ما مقابل عائد يتم الاتفاق عليه بينهما؛
2- الاستثمار المملوك بالكامل: وبموجبه تقوم الجهة الناقلة للاستثمار بكامل العملية الاستثمارية في البلد المضيف حتى المباشرة بالإنتاج والتسويق دون أي مشاركة من الطرف المحلي؛	2- التعاقد من الباطن: يتم بين وحدتين إنتاجيتين يقوم بموجبها مقاول الباطن بإنتاج أو تزويد أو تصدير قطع غيار والمكونات الأساسية الخاصة بالسلعة للطرف الآخر الأصلي والذي يستخدمها في إنتاج السلعة بصورة نهائية وبعلاقتها التجارية؛
3- الاستثمار في المناطق الحرة: وهي مناطق محددة جغرافياً تقع ضمن حدود دولة ما تسمح بدخول الواردات إليها دون قيود تذكر، الهدف منه تشجيع دخول الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه في خلق فرص عمل جديدة وتطوير الصناعة المحلية؛	3- عقود تسليم المفتاح: وبموجبه تقوم الشركة الأجنبية بتسليم المشروع كاملاً ووفقاً للمعايير المتفق عليها للطرف المحلي الذي يقوم بدفع أتعاب الأول مقابل ما قدمه من مستلزمات وتجهيزات وغيرها، وقد يمتد العقد لفترة حتى يتمكن الطرف المحلي من إدارة مشروعه وبشكل مستقل؛
4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع: اتفاق مبرم بين طرفين أحدهما محلي والآخر أجنبي يتعهد الثاني بتزويد الأول بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، وقد تصاحبه في بعض الحالات تقديم الخبرة والمعرفة اللازمة وغيرها.	4- عقود المشاركة في الإنتاج: وبموجبها يقوم المستثمر بتنفيذ مشروع ما مقابل حصة معينة في إنتاجه ولفترة زمنية متفق عليها بين الطرفين؛
	5- عقود الإدارة والتسويق: تتضمن مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية والتي بموجبها تقوم الشركة الأجنبية بإدارة جزء من عمليات المشروع الاستثماري في البلد المضيف للاستفادة منه في الجانب الإداري والتسويقي ولقاء عائد مادي معين.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، 1998: السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص ص 15 - 36.

ثالثاً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل: تتوقف عملية التنمية الاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم إلى حد كبير على مدى توفر مصادر التمويل المختلفة، أي مدى قدرة اقتصاد ما على توفير الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمارات التي تستهدفها التنمية أو الاستعانة برأس المال الأجنبي المباشر لغرض سد فجوة الموارد المحلية المخصصة للاستثمار.

ومنذ التسعينات، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر مصدر للتمويل الخارجي للكثير من البلدان النامية، ولم يبق ممولا فقط للصناعات التحويلية بل اتجه في الآونة الأخيرة إلى القطاع المالي "Le secteur Financier"، حيث ارتفع ارتفاعا كبيرا أو أعيد تشكيلة بشكل مثير، وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ ظاهرة الـ FDI في القطاع المالي ظاهرة حديثة نسبيا، وعادة ما تأخذ شكل البنوك في البلدان الصناعية التي تنشئ فروعاً لها في البلدان النامية، وهي عموماً تدفع الدول إلى تحسين كفاءة نظمها المالية؛ والشكل الموالي يوضح حجم الـ FDI في بعض الدول⁽¹⁾.

شكل رقم (5): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول (القيمة بملايين الدولارات)



المصدر: إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، تأثير تحرير الخدمات البنكية على التنمية الاقتصادية، دار الفكر و القانون، جامعة المنصورة، 2011، ص 142.

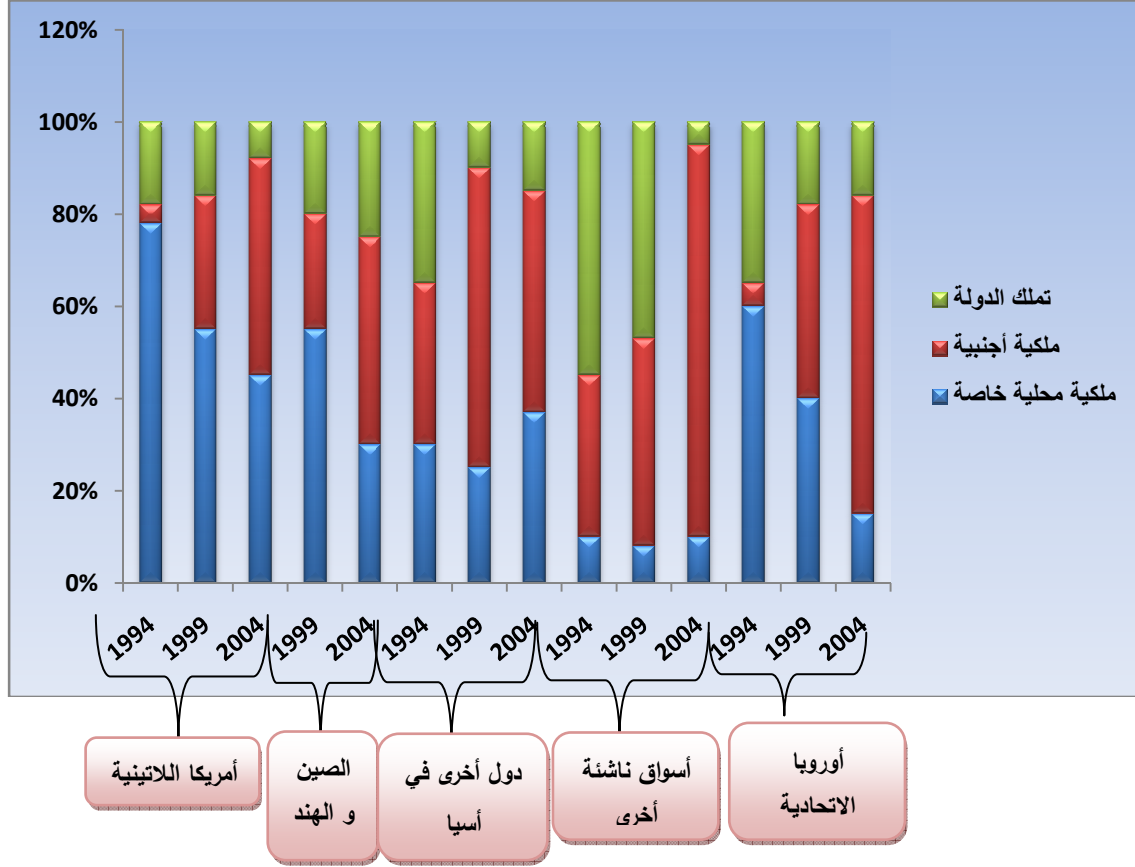
يتضح جلياً من خلال الشكل السابق أنّ البنوك في الولايات المتحدة، إسبانيا، المملكة المتحدة، وبلدان أخرى أكثر تطوراً فيما يتعلق بنظمها المالية، تعد أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي، كما تجدر الإشارة إلى أنّ البنوك الكبيرة في البلدان الصناعية تسيطر

(1) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، تأثير تحرير الخدمة البنكية، ص 142-143.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

على الأصول المالية في البلدان المضيفة، وذلك على الأسواق الناشئة، والشكل التالي يوضح ذلك خلال الفترة (1994-2004).

شكل رقم (6): سيطرة البنوك الكبيرة للدول الصناعية على الأصول المالية في الدول المضيفة



المصدر: إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 143.

من خلال الشكل السابق يتضح أن تملك البنوك الأجنبية سنة 1994 كان أقل من 10% وتجاوزت 40% أواخر التسعينات، وبين سنتي 94-2004، وصلت نسبة الملكية الأجنبية ذروتها إذ بلغت حوالي 77% في وسط أوروبا.

عموماً يمكن القول، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية يتضح ذلك من خلال التأثير على العمالة والنمو والكفاءة وكذلك نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية، حيث يؤدي دخول FDI إلى زيادة أجور العمال عن طريق زيادة الإنتاجية، كما أن دخول رأس المال البشري الأجنبي ذو الخبرة العالية يساعد في إكساب رأس المال البشري الوطني المهارات اللازمة ومن ثم ينعكس ذلك على أجورهم ورواتبهم، بالإضافة إلى أنه يدفع الدول النامية إلى تحسين بيئتها البنكية والمالية والضريبية؛ إذ يشير الكثير من الخبراء والاقتصاديين إلى أن الشركات متعددة الجنسيات ومن خلال ال FDI يمكن أن تساعد في سد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول

النامية أو المضيفة، وذلك من خلال توفير فرص أكبر للنمو في الأسواق المضيفة، وكذلك تعامل المنتجين من الدول المتقدمة مع نظرائهم في الدول النامية يؤدي إلى انتقال المعرفة التكنولوجية والخبرة ومهارات إدارة التسويق والتصدير والاتصالات المنسقة مع الموردين والعملاء، وهذا طبعاً من شأنه أن يُحفز النمو والتنمية المحلية⁽¹⁾.

ومن منظور دور البنوك في التنمية فإنّ معدل النمو يكون كبير من خلال FDI في القطاع المالي، حيث تشير الكثير من الدراسات أنّه قد اتسع النمو من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين الوساطة، وتدفقات رؤوس الأموال، كما أن استفادة البلدان من FDI يكون على حساب الهيكل المالي لكل بلد، ويكون النمو من خلال زيادة تخصيص الائتمان في الأسواق المضيفة، وإتاحة الأموال للقطاع الخاص لاستثماره وتحرير القطاع المالي، وإصلاح الحكومات للجهاز البنكي⁽²⁾.

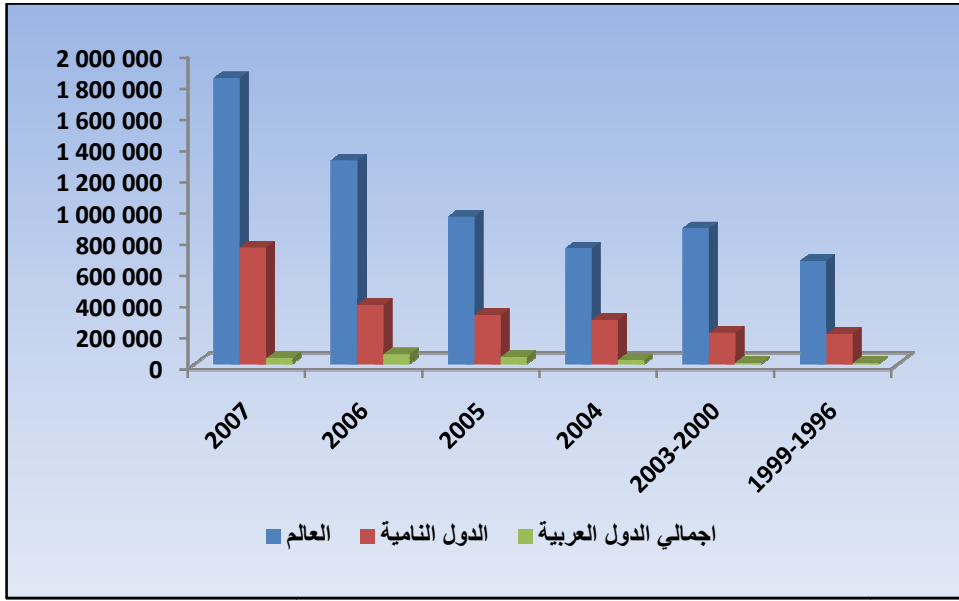
أما بالنسبة للدول العربية فإنّ تطور نسبة تدفقات FDI إليها لا يزال مقتصرًا على عدد محدود من الدول راجع إلى تركزه في قطاعات محددة لاسيما قطاع النفط منها، إذ ما يزال هذا القطاع أكبر عامل لجذب للـ FDI في عدة دول مثل: الخليج العربي، سوريا، اليمن؛ فضلاً عن تركزه في قطاعات أخرى لكن بشكل محدود نسبياً كالاتصالات، السياحة، الخدمات المالية، العقارات⁽³⁾. والشكل الموالي يوضح تطور نصيب الدول العربية من FDI مقارنة مع العالم والدول النامية.

(1) إبراهيم عبد الله الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(2) نفس المرجع، ص 145.

(3) حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 104.

شكل رقم (7): حصة الدول العربية من الـ FDI الوارد عالمياً بين 1996-2006



المصدر: حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

يمكن القول أنّ التكنولوجيا قد لعبت دوراً في زيادة الاستثمار، وأنّ الـ FDI له دوراً فعالاً في عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة؛ يبرز ذلك أساساً من خلال دوره في التغيير في كفاءة تخصيص الموارد، بناء المؤسسات وتغيير دورات الاقتصاد الكلي، والاستقرار الاقتصادي، وذلك طبعاً نتيجة لدخول المستثمرين الأجانب في الصناعات وإزالة الحواجز، وتقليل التشوهات الاحتكارية المحلية، كما أنّ وجود المنتجين الأجانب يزيد من الكفاءة التقنية واشتداد المنافسة وتعزيز فرص النمو.

الفرع الثالث: دور التكنولوجيا في زيادة التحويلات الإلكترونية: تعد التحويلات الإلكترونية أحد الخدمات البنكية المهمة التي تمارسها البنوك، ولقد ساعدت التطورات التكنولوجية في زيادة مثل هذه التحويلات على الصعيد العالمي وهو ما ينعكس بلا شك على عملية التنمية الاقتصادية. أولاً: مفهوم نظام التحويلات المالية الإلكترونية: يقصد بنظام التحويلات المالية الإلكترونية عملية منح الصلاحية "Permission" لبنك ما، للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونياً من حساب بنكي إلى حساب بنك آخر، أي أنّ عملية التحويل تتم إلكترونياً عبر الهواتف

les téléphones أو أجهزة الكمبيوتر les ordinateurs وأجهزة المودم les Modems عوضاً عن استخدام الأوراق⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عملية التحويل المالي تتم عن طريق المقاصة الآلية وهذه الأخيرة هي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية، و تميزت هذه الخدمة عن النظام القديم « النظام الورقي » بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل: خدمة إيداع الشيكات لتحويلها عند استحقاقها، وخدمة تحصيل الأقساط⁽²⁾.

ثانياً: كيفية إجراء عملية التحويل الإلكتروني: يتم إجراء عملية التحويل الإلكتروني من خلال توقيع العميل نموذجاً واحداً لمنفعة الجهة المستفيدة (تاجر مثلاً)، ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميًا- أو أسبوعياً- أو شهرياً)، ويختلف نموذج التحويل المالي الإلكتروني عن الشيك في أنّ صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وفي العادة يتعامل البنك مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة ويمكن إيجاد العديد منهم عبر الانترنت، بعد ذلك يقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم أو الوسيط ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة الآلية، التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل، ويقارن بنك العميل التحويل الإلكتروني (الوارد من دار المقاصة، برصيد العميل)⁽³⁾.

وفي حالة عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي، يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل، أما إذا كان الرصيد كافياً لتغطية قيمة التحويل المالي، فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلاً إلى حساب المستفيد "البنك أو التاجر" في وقت دار المقاصة المحدد بالنموذج.

بهذا يتضح أنّ نظام التحويلات المالية الإلكترونية يتميز بالعديد من المنافع منها: تنظيم الدفع، تسهيل العمل، السلامة والأمن، تحسين التدفق النقدي، تقليل الأعمال الورقية، زيادة رضا

(1) رأفت شفيق بالسادة، تحويلات المصريين المغتربين بالخارج "المورد المفقود والأمل المعقود"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص86.

(2) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سبق ذكره، ص152.

(3) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص152-153.

العميل، ما يوضح أهمية هذه العملية في البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الإنترنت.

ثالثاً: دور التكنولوجيا في خلق البنوك الإلكترونية: أدت التغيرات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد العالمي من حيث تطور التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات ووسائل تقديم الخدمات إلى توسيع شبكة المعلومات محلياً ودولياً، إلى جانب تحرير الأسواق العالمية والنقدية من القيود المعوقة لحركة تدفق رؤوس الأموال واستثمارها عبر الحدود وتعامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض على مدار 24 ساعة، بالإضافة إلى تشابه الخدمات المالية والبنكية التي أصبحت تقدمها كل من البنوك والمؤسسات الأخرى غير البنكية بعد أن أزيلت اللوائح التي تمنع ذلك⁽¹⁾.

وهو ما أدى إلى تضيق هوامش الربح من العمليات التقليدية ومحاولة استحداث أساليب جديدة لزيادة القدرة التنافسية والحصول على أكبر حصة ممكنة من الأسواق، وتجدر الإشارة إلى أنّ القطاع البنكي هو بمثابة الأرض الخصبة التي تنمو عليها نظم التكنولوجيا الحديثة، وهو ما أسفر إلى ظهور البنوك الإلكترونية.

1- مفهوم البنوك الإلكترونية: définition e-banking: أدى تطور الاقتصاد وتوجهه نحو الرقمية وزيادة المنافسة بين البنوك إلى استخدام أفضل وأحسن ما أفرزته التكنولوجيا المتقدمة، فبعد أن تطورت الخدمة البنكية من التقليدية إلى الإلكترونية، أصبح هناك بنوك افتراضية تعمل عن بعد من خلال شبكات الاتصال المختلفة.

يستخدم تعبير أو مصطلح البنوك الإلكترونية عن بعد **electronic banking**، أو بنوك الإنترنت **internet banking** كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد **remote electronic banking** أو البنك على الخط **online banking** أو الخدمات المالية الذاتية **self service banking** وجميع تلك المصطلحات تعني أنّ الزبون يسمح له أن يقوم بإدارة حساباته وإنجاز أعماله المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر، وفي الوقت الذي يريد الزبون، وقد كان الزبون عادة يتصل بحساباته لدى البنك عن طريق حساب خاص، ومع شيوع الإنترنت تطور المفهوم هذا، إذ أصبح يمكن للزبون الدخول عن طريق الاشتراك العام عبر

(1) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سبق ذكره، ص154.

الإنترنت، لكن بقيت فكرة الخدمة المالية عن بعد تقوم على أساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام كومبيوتر الزبون، بمعنى أن البنك يزود جهاز كمبيوتر العميل بحزمة البرمجيات إما مجاناً أو لقاء رسوم مالية، أو أنّ العميل يحصل على هذه الحزمة عبر شرائها من الجهات المزودة، وعرفت هذه الحزم باسم برمجيات الإدارة المالية الشخصية، مثل حزمة (Microsoft money) وحزمة (ntuits quiker) وحزمة (meca's managing your money) وغيرها. وهذا المفهوم للخدمات المالية عن بعد هو الذي يعبر عنه واقعياً ببنك الكمبيوتر الشخصي⁽¹⁾.

وفي ظل التقدم الهائل الذي نعيشه من تطور الاتصالات إلى وجود شبكة الإنترنت، وما ترتب عن ذلك من سرعة تبادل وتدفق البيانات عبر شبكة الإنترنت، تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط لتتحول الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص ومن خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل إلى بنك له وجود كامل على الشبكة، ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال البنكية، وفوق ذلك تطور مفهوم العمل البنكي من أداء خدمات مالية خاصة بحسابات العميل إلى القيام بخدمات المال والاستشارة المالية وخدمات الاستثمار والتجارة والإدارة المالية وغيرها، وأصبحت تلك البنوك «البنوك الإلكترونية أو بنوك الويب» غير ملزمة بإرسال الإصدارات الجديدة من البرمجيات، لأنه يمكن للعميل أن يدخل إلى حساباته وإلى موقع البنك وخدماته من أي نظام آخر وفي أي مكان وأي وقت.

2- الخدمة البنكية الإلكترونية: le service bancaire électronique: تشكل

الصناعة البنكية أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه المجتمعات البشرية، نظراً لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار والتنمية، إذ يمكن قياس مستوى التقدم والتطور الاقتصادي لأي مجتمع بمدى كفاءة نظامه البنكي ونوع خدماته المقدمة.

- مفهوم الخدمة البنكية الإلكترونية: يقصد بها تقديم البنوك للخدمات البنكية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكة اتصال إلكترونية، تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفق

(1) أيت عكاش سمير سعيد الهواري، البنوك الإلكترونية وعمليات غسل الأموال، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ص 5.

الشروط العضوية التي تحددها البنوك، وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بها بهدف⁽¹⁾:

- ✓ إتاحة المعلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك بدون تقديم خدمات بنكية على الشبكة؛
- ✓ حصول العملاء على خدمات محدودة كالتعرف على معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض؛
- ✓ طلب العملاء تنفيذ عمليات بنكية مثل تحويل أموال.

■ **نشأة الخدمة البنكية الإلكترونية:** لقد ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني حيث تزوج النقد الإلكتروني بتقنيات المعلومات، غير أنّ استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني في الواقع ظهر بفرنسا، فمثلا تم استخدام بطاقة كرتونية في الهاتف، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم استخدام البطاقة المعدنية التي تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد، ومع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينات من القرن الماضي حتى يشهد العالم تحولا في هذه البطاقات، حيث طرحت شركة "American express" في سنة 1958 بطاقة بلاستيكية والتي انتشرت على نطاق دولي في الستينات من القرن الماضي، وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة شركات تتكون من ثمانية بنوك كبيرة بطاقة "Bank Americard" والتي تحولت فيما بعد إلى شركة **Visa** المشهورة عالميا، بالإضافة إلى إصدار البطاقة الزرقاء **La carte Blue** في فرنسا من قبل ستة بنوك فرنسية، وبفضل الثورة الإلكترونية تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطسية في البلدان المتقدمة، حيث أصبحت البطاقة تحتوي على ذاكرة، ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع، وقد أثارت ثورة الإنترنت وتطور التجارة الإلكترونية تحولا كبيرا في مجال الصيرفة الإلكترونية بظهور الخدمات البنكية عبر شبكة الإنترنت، وظهور وسائل الدفع الإلكترونية، مثل الشيك الإلكتروني و النقود الإلكترونية⁽²⁾.

■ **أنواع الخدمات البنكية الإلكترونية:** إن أبرز شيء تقدمه الصيرفة الإلكترونية لمختلف الأعوان الاقتصاديين هو إتاحة وسائل الدفع الإلكتروني والتي تتمثل فيما يلي⁽³⁾:

(1) عرابية رابح، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) عرابية رابح، دور تكنولوجيا الخدمات البنكية الإلكترونية في عصرنة الجهاز البنكي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(3) إبراهيم عبد الله الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 161-162.

أ- **بطاقة الائتمان: La Carte de crédit**: وهي أكثر أنواع الخدمات الإلكترونية انتشاراً، حيث يزداد استخدامها بمعدل مرتفع نسبياً في بعض الدول، ويأتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت نسبتها 7.8%، بالإضافة إلى ذلك فإن الغالبية العظمى من المشتريات عبر الإنترنت لا تزال تتم بواسطة بطاقة الائتمان باعتبارها الأيسر استخداماً، كذلك بطاقات سحب النقود، وبطاقات الوفاء وبطاقات ضمان الشيكات.

ب- **بطاقة الخصم الفوري: La carte de débit instantané**: وهي إحدى بطاقات الدفع الإلكتروني، وتستخدم بغزارة في الاقتصاديات المتقدمة، ويتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتماناً "crédit" بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال، مثلما هو الحال بالنسبة لبطاقات الصرف الآلية ATM.

ج- **البطاقات المدفوعة مقدماً: Les cartes prépayées**: في هذا النوع من البطاقات يتم دفع قيمة هذه البطاقة مقدماً عند شراءها من فئات ذات قيم مختلفة، لذا يسميها البعض بالبطاقات مخزنة القيمة، ويتم استخدامها في المعاملات لدى المحلات المختلفة، وذلك بإدخالها في آلة قارئة لهذه البطاقات، ويتم خصم قيمة المعاملة من القيمة المخزنة عليها، مثل بطاقة التليفونات، ووسائل النقل وغيرها.

د- **البطاقات الذكية: Les cartes à puce**: هي بطاقة في حجم بطاقة الائتمان، يثبت عليها شريط ممغنط عليه رقم كود أو بدونه، يحمل شريحة إلكترونية أو أكثر، أي حاسب صغير الحجم مزود بذاكرة مصاحبة، حيث يكون قادراً على أن يخزن، ويسترجع ويعالج البيانات، كما يمكن استخدامه في مجالات عديدة مثل الصحة والأمن.

إن ثورة الاتصالات والمعلومات تلعب دوراً مهماً في القطاع البنكي وذلك من خلال إعادة هيكلة قطاع البنوك، بإدخال إفرزات هذه التكنولوجيا داخل البنوك لاسيما أحدث أجهزة الحواسيب الآلية، وماكينات الصرف، وكذا تقديم القروض إلكترونياً والدفع والتحويل إلكترونياً، وشراء أي شيء والبيع عبر الإنترنت، وكله يسهم في إدخال خدمات بنكية جديدة لم تكن موجودة من قبل وتساعد بذلك على رواج الخدمات البنكية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للأزمة المالية العالمية "أزمة الرهن العقاري"

عندما أطلت الأزمة المالية العالمية الأخيرة برأسها أسرع المحللون إلى الاستعانة بالتاريخ لتصفح أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأزمة والأزمات السابقة، لعلهم في ذلك يصلون إلى تحليل أفضل لأسباب الأزمة وأساليب أنجع للخروج منها، وبالرغم من أن العالم قد شهد المئات من الأزمات المالية خلال تاريخه المعاصر، فإنّ المحللين كانوا ميالين من أجل الدلالة على فجع هذه الأزمة إلى تشبيهها بأزمة الكساد العالمي الكبير « 1929-1933 »، وإذا كان العالم قد استفاد شيئاً من أزمة الكساد في الثلاثينات من القرن الماضي فإنّ ذلك يُمثّل بالبناء الأكثر إحكاماً للنظرية الاقتصادية، وبتطوير أدوات التحليل وأدوات التحكم في النشاط الاقتصادي، لتعجيل النمو أو تخفيضه والتعامل والمعضلات الاقتصادية مثل: البطالة والتضخم، ولا شك في أنّ تلك الإسهامات الفكرية قد ساعدت كثيراً في تخفيف حدة الأزمات اللاحقة وفترات استمرارها، إلّا أنّها مع ذلك لم تمنع -تكرار حدوثها ونشوب أزمات حادة - انتشرت خارج النطاق الجغرافي لدولة المنشأ، مثل: الأزمة المالية الأخيرة، ولن يكتمل تحليل هذه الأزمة من دون إلقاء نظرة تاريخية إلى بعض أهم الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وهو ما سنحاول التصدي له في هذا المطلب.

المطلب الأول: رصد لعينة من الأزمات المالية في العقد الأخير من الألفية السابقة: من

خلال الدراسات التي أجراها البنك الدولي (BM) تبين أنّه إلى غاية سنة 2001 كان هناك حوالي 112 أزمة بنكية نسقيه « Systémique⁽¹⁾ » في 93 دولة بين نهاية السبعينات ونهاية القرن العشرين، كما تدل تلك البيانات أنّه في بعض الدول قد تم التعرض لتلك الأزمات لأكثر من مرة، مثال عن ذلك: أزمة الأرجنتين التي تعرض فيها نظامها البنكي لثلاث أزمات خلال الثمانية والعشرون السنة الماضية كما دلت دراسات أخرى أنّه خلال الفترة 1973-1997 حدثت 95 أزمة

(1) الأزمة البنكية النسقية: هي الحالة التي تعاني فيها المؤسسات التجارية والمالية حالات التعثر أو الإعسار أو الإفلاس أو وقف السداد، وتواجه بذلك المؤسسات صعوبات في إعادة تسديد التزاماتها المالية في الوقت المحدد، وهو ما يؤدي إلى زيادة القروض المعدومة بشكل كبير، ويتم إنهاك معظم أو جل رأس مال البنوك التجارية، وقد يصاحب ذلك انخفاض في أسعار الأصول > الأسهم والأراضي <، وربما الارتفاع في أسعار الفائدة قبل حدوث الأزمة، وحدث اتجاه معاكس لحركة رأس المال.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

في الاقتصاديات الناشئة؛ من بين 17 أزمة تتعلق بالنظام البنكي، و57 أزمة كانت أزمات في أسعار النفط، و21 كانت أزمات مزدوجة (بنكية ونقدية)، كما حدثت 44 أزمة في الدول المتقدمة منها 9 كانت بنكية و29 كانت لها علاقة بأسعار الصرف، و6 كانت أزمة مشتركة⁽¹⁾.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ الكثير من تلك الأزمات قد ارتبطت بالعلومة والانفتاح السريع في أسواق المال، والدليل على ذلك أنّه عند إجرائنا للمقارنة بين الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة <1945-1971>، والفترة <1973-1997> نلاحظ أنّ العالم شهد في الفترة الأولى 38 أزمة فقط، منها 7 أزمات مزدوجة، على حين كان هناك 139 أزمة مالية في الفترة الثانية؛ وتشير دراسة أخرى قام بها اقتصاديين صندوق النقد الدولي <FMI> أنّه خلال الفترة، 1970-2007 شهد العالم 124 أزمة بنكية نسقية، و208 أزمة في العملات وأسعار الصرف⁽²⁾. وسنحاول فيما يلي إعطاء إيضاحاً بأنواع الأزمات ومقدار تكرارها خلال العقود الأربع السابقة الأخيرة.

جدول رقم (9): تكرار الأزمات المالية

السنوات	الأزمة البنكية	أزمة العملات	أزمة الديون السياحية	الأزمات المزدوجة	الأزمات المضاعفة
1975-1970	-	29	-	-	-
1980-1976	7	24	10	3	-
1985-1981	18	88	32	6	3
1990-1986	25	47	9	5	1
1995-1991	49	63	1	14	-
2000-1996	20	54	4	11	3
2005-2001	3	19	8	3	3
2007-2005	2	2	-	-	-
المجموع	124	326	64	42	10

Source: Leaven and F. Valencia, "systemic banking crises: A new Data base, "IMF Working, paper, 2008, P56.

⁽¹⁾ Leaven and F. Valencia, "systemic banking crises: A new Data base, IMF Working, paper, 2008, pp 54-56.

⁽²⁾ Idem, P56.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ازدياد في عدد الأزمات البنكية في عقد التسعينات، إذ بلغت ذروتها بحدوث 13 أزمة بنكية سنة 1995، أما أزمات العملات فكانت هي الأخرى شائعة في النصف الأول من التسعينات، إلا أنّ مطلع الثمانينات كان أيضاً معروفاً بكثرة أزمات العملات مع بلوغ الذروة سنة 1981 بحدوث 45 أزمة عملة، كما أنّ أزمة مديونيات الحكومات كانت منتشرة كذلك في مطلع الثمانينات إذ بلغت الذروة سنة 1983 بحدوث 10 أزمات.

والجدير بالذكر هنا أنّه كل تلك الأزمات ليست متساوية سواء من حيث الأهمية أو الآثار أو مقدار الانتشار، وهذا ما سيتضح جلياً في هذه الجزئية من دراستنا من خلال رصدنا لبعض الأزمات.

الفرع الأول: الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998: منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي تبنت دول شرق آسيا وعلى وجه الخصوص: "كوريا- هونج كونج -سنغافورة -تايوان" سياسات لإعادة توزيع الدخل وكذلك القيام بتحقيق معدلات نمو عالية، مما أدّى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالتالي النهوض باقتصادياتها على نحو ملحوظ، وانتشر هذا التقدم ليشمل في العقود اللاحقة <1980 - 1990> دولاً أخرى على غرار ماليزيا - تايلندا وإندونيسيا، تمكنت بذلك هذه الدول من المحافظة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية لفترة طويلة نسبياً من الزمن، كما احتلت مراكز متقدمة في مؤشرات التنمية البشرية مثل: معدلات التعليم، ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، انخفاض وفيات الأطفال، انخفاض معدلات الفقر والأمية وانخفاض مستويات التفاوت في توزيع الدخل⁽¹⁾.

أولاً: بداية الأزمة: اتبعت دول شرق آسيا سياسات اقتصادية متشابهة تضمنت الاعتماد على تشجيع الصادرات، وتحرير القطاع المالي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، والاستثمار في الموارد البشرية، كما ربطت في هذه الفترة عملاتها بالدولار الأمريكي، وخلال النصف الأول من العقد الأخير من القرن الماضي عرفت أسعار الدولار نوعاً من الانخفاض، انعكس ذلك مباشرة على تحسين القدرة التنافسية لهذه الاقتصاديات، ولكن منذ سنة 1995، بدأت أسعار الدولار بالارتفاع، بناءً على الأساس المرجح للتجارة، إذ ارتفع بنسبة 50%

(1) عمرو محي الدين، أزمة النمو الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2000، ص 254.

خلال الفترة من أبريل 1995 إلى جانفي 1997، وبذلك كنتيجة حتمية ارتفعت عملات الدول الآسيوية، وهو ما أثر سلباً على القدرة التنافسية لهذه الدول.

لقد سمح الارتباط بالدولار الأمريكي للمقترضين الآسيويين المحليين بالوصول إلى تمويل رخيص في مراكز الأوفشور، حيث كان سعر الفائدة الأمريكي يقل عن سعر الفائدة المحلي للعملات المرتبطة بالدولار، كما قام هؤلاء بالإقراض من اليابان على نحو واسع، حيث كانت أسعار الفائدة تقل عن 1%، وقد أوجدت المنافسة الآتية من الصين وارتفاع سعر الدولار الأمريكي ضغوطاً على القدرة التنافسية لهذه الدول، وعلى نظم صرف عملاتها الثابتة.

وقبل حدوث الأزمة كانت هناك 5 أوجه تتعلق بعدم التوازن في الحساب الجاري لدول شرق آسيا و هي⁽¹⁾:

1. كثرة الشكوك في نوعية الاستثمارات التي ارتفع حجمها في هذه الدول لاسيما مع غياب الحكومة المؤسسية، فضلاً عن ازدياد النشاطات المضاربة من القطاع الخاص "خاصة وأن معظم الاستثمارات الحكومية كانت نحو مشروعات البنية الأساسية"؛
2. ساعد تدفق رؤوس الأموال إلى هذه الدول على التوسع في الائتمان، ومن ثم حصول تضخم في أسعار الأصول <العقارات والأسهم>، وقبول الأفراد والمؤسسات لدرجة عالية من المخاطر، وهذا أدى إلى ضعف النظام المالي؛
3. الانخفاض المحسوس في حجم الصادرات الآسيوية سنة 1996 خاصة في قطاع الإلكترونيات؛
4. المنافسة الدولية التي عرفت هذه الدول وخاصة من قبل الصين > ازدياد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للصين مقارنة بالمتجه إلى الدول الآسيوية<؛

(1) العديد من المراجع:

عبد الرزاق فارس الفارس، مرجع سبق ذكره، ص ص 182-184.
أحمد يوسف الشحات، الأزمة المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر 2001، ص ص 50-51.
محمود عبد الفضيل، الحرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص ص 183-186.

5. إنذار العجز الخارجي لهذه الدول بالخطر، بسبب زيادة الطاقة الإنتاجية في بعض الصناعات، وزيادة حدة المنافسة فيما بين هذه الدول، وبسبب اعتماد هذه الدول جميعا على إستراتيجية النمو القائم على تشجيع الصادرات فإنّ تغيير البيئة الخارجية أثر في قطاعات كبيرة من اقتصاديات هذه الدول، والجدول الموالي يوضح عجز الحساب الجاري لتلك الدول.

جدول رقم (10): عجز الحساب التجاري للبلدان الآسيوية قبل الأزمة (PIB%)

1997	1996	1995	
2.9-	3.3-	3.3 -	إندونيسيا
3.9-	7.9-	8-	تايلاند
4.5-	4.7-	4.4-	الفلبين
2.7-	4.9-	2-	كوريا
5.8-	4.9-	10-	ماليزيا

المصدر: غيلرمو أورتييز"، ما هي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش في آسيا ؟"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي جوان 1998)، ص 07.

ثانيا: اندلاع الأزمة: في منتصف سنة 1997 خفّضت بعض الدول الآسيوية حجم السيولة المتوافرة للمقترضين، ولمّا بدأت مخاطر أسعار الصرف في الظهور، راح التجار المحليون إلى استخدام التحوط من أجل تقليل انكشافهم في أسواق الصرف، وذلك من خلال بيع المزيد من مخزونهم من العملات المحلية وهو ما ولّد ضغوطا على هذه العملات، ووقفت أمامهما البنوك المركزية عاجزة على الاستمرار في سياسة الدفاع عن أسعار الصرف السائدة آنذاك⁽¹⁾.

هكذا بدأت شركات التمويل في مواجهة صعوبات كبيرة خلال سنة 1997، وكرد فعل لذلك، قدم بنك تايلندا دعما ماليا إلى الشركات المتعسرة مما أدى إلى زيادة كبيرة في نمو الأموال الاحتياطية، وبعد هجمات المضاربة وتزايد المخاوف حول وضع الاحتياطيات، اضطرت تايلندا إلى تعويم الباهت في 2 جويلية 1997 > تخلت عن نظام سعر الصرف الثابت<، أدى ذلك إلى فقدان

(1) انظر إلى:

عبد الرزاق فارس الفارس، مرجع سبق ذكره، ص ص 184-185.
محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 186-188.

الباهت حوالي 23% من قيمته أمام الدولار، هذا بدوره أفرغ المقرضين الخارجيين الذين بدؤوا سحب أموالهم واستخدام التحوط لتجنب مخاطر العملة، وهذا بدوره عمل على تخفيض العملات الآسيوية بشكل أكبر، وسارع التجار المحليون أيضاً في خطواتهم لحماية مواقعهم من خلال عملية التحوط أو بيع كل ماله علاقة بالسوق "الأسهم، العملات"، وانتشر ذلك بما يشبه الوباء في أنحاء المنطقة كافة، وقد فاقم كل ذلك الهجوم على البنوك، وتخفيض التصنيف الائتماني للقروض الحكومية، والانخفاض السريع في أداء الاقتصاد الحقيقي .

يعد كبر حجم التدفقات الرأسمالية المتجهة لهذه الدول لاسيما الآتية من الاقتراض من الخارج إحدى أهم نقاط الضعف في التجربة الآسيوية، إذ بلغت هذه التدفقات 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً في إندونيسيا، و2.5% في كوريا، و10% في تايلاند خلال الفترة ما بين 1990-1996، وقد عكس تدفق رأس المال الظروف السائدة آنذاك في النظام المالي العالمي، ومنه انخفاض أسعار الفائدة، والضعف في إدارة المخاطر من المقرضين في الدول الصناعية، وكان الجزء الأكبر من هذه التدفقات على شكل قروض من البنوك التجارية (كوريا وتايلاند)، أو من المؤسسات "إندونيسيا"، أما ماليزيا فكانت التدفقات القادمة إليها على شكل استثمار أجنبي المباشر؛

والمهم في التجربة الآسيوية هو ذلك التنافس في تخفيض العملة، بوصفه آلية مهمة في نقل الأزمة من دولة إلى أخرى، وإذا كانت دولة قد لجأت إلى تخفيض العملة للتعامل ومشكلاتها، فإنّ هذا القرار أثر في الدول المنافسة لهذه المنطقة، بدفعها إلى إتباع السياسة ذاتها < العدوى > في انتقال الأزمة، ويشبه ذلك إلى حد ما، ما حصل في أزمة النظام النقدي الأوروبي خلال الفترة 1992 - 1993 .

إبان الأزمة، وصف الرئيس الأمريكي "بيل كلنتون" أثناء حضوره منتدى التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي "أبيك" المنعقد في فانكوفر بكندا في أبريل من سنة 1997، الأزمة الآسيوية بأنها « مطب صغير في الطريق »؛ وفيما بعد تبين الخطأ في هذه النظرة، فقد سببت الأزمة انهيار الناتج الوطني والناتج الصناعي لهذه الدول، وارتفاعاً حاداً في معدلات البطالة، وإنشاء برامج إنقاذ من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى بمئات المليارات.

الفرع الثاني: الأزمة المالية في روسيا 1998: يُرجع العديد من المحللين الأزمة المالية في روسيا إلى الأزمة المالية التي ضربت شرق آسيا سنة 1997 ويعتبرونها امتداد لها؛ في واقع الأمر

بدأت الأزمة المالية الروسية في أكتوبر 1997 حينما عرفت أسواق المال فيها اضطراباً - زاده حدة الانخفاض الحاد في أسعار النفط- وهو ما أثر سلباً بالضرورة على الموازنة العامة والحساب الجاري.

وما تجدر الإشارة إليه أنه قبل سنة 1998 كانت روسيا الأرض الخصبة للمستثمرين العالميين، لكن بمجرد إطلالة الأزمة سارع المستثمرون الأجانب إلى سحب أموالهم إلى مراكز الأوفشور، وقد حاولت الحكومة مواجهة هذا الوضع باتخاذها الإجراءات التالية⁽¹⁾:

✚ التغيير المستمر لوزراء المالية، تخفيض الإنفاق العام بنسبة 20%، تعزيز الإيرادات؛
✚ رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عالية جداً، (قام البنك المركزي برفع سعر الفائدة بنسبة 150% في نهاية ماي 1998)؛

✚ الاتفاق على برنامج إنقاذ مالي مع المنظمات الدولية، "مساعداً مالية من الـ FMI".
وقد عملت هذه الإجراءات على تهدئة السوق مؤقتاً، كما حققت بعض الاستقرار في أسعار الصرف، لكن أسعار الفائدة المرتفعة والجد عالية أطاحت بقطاعات الاقتصاد الحقيقي والاستثمار، كما أثرت في أسواق الأسهم، التي بدورها شهدت تقلبات حادة، وهو ما أدى إلى إعلان روسيا عن التوقف عن سداد ديونها قصيرة الأجل لمدة ثلاثة أشهر، وإعادة هيكلة ديونها، وكذلك خفض قيمة الروبل⁽²⁾ بـ 300 دولار.

في منتصف أوت من سنة 1998، لم تتمكن روسيا من حماية عملتها بنفاذ احتياطها من الصرف فأعلنت الحكومة الروسية وبنكها المركزي قراراً بتخفيض العملة وإعادة هيكلة ديونها البالغة 281 مليار روبل أو تأجيلها، واثّر ذلك انخفاض سعر الروبل مقابل الدولار من 6 روبلات إلى 20 روبلا، ثم بعد ذلك إلى 30 روبلا سنة 2002، وانهار مؤشر أسعار البورصة الروسية من 570 إلى 36 خلال المرحلة المؤدية إلى الأزمة، وأعلنت الكثير من المؤسسات المالية الروسية الإفلاس،

(1) العديد من المراجع:

عبد الرزاق فارس الفارس، مرجع سبق ذكره، ص ص 186 - 187 .

Jacques Sapir, « la crise financière Russe d'Aout 1998, tournant de la transition en Russe »? Document de travail 01-1 CEMI (EHESS) (Mai 2001), P, 06.

(2) الروبل: العملة الروسية.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

واضطر البنك المركزي الروسي إلى رفع سعر الفائدة في ليلة واحدة إلى 250%، وانخفض الاحتياطي من العملات الأجنبية من 18 مليار دولار إلى 13.5 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى أوت 1998، والجدول التالي يوضح استنفاد البنك المركزي الروسي لاحتياط الصرف من أجل تمويل العجز في الموازنة⁽¹⁾.

جدول رقم (11): احتياطي الصرف لدى البنك المركزي الروسي (من 97 إلى 98/06) مليار دولار.

التاريخ	97/01/01	97/07/01	97/10/01	97/12/01	98/01/01	98/04/01	98/06/01
إجمالي الاحتياطي من :	15.3	24.6	23.1	16.8	17.8	16.8	13.9
العملة الصعبة	11.3	20.4	18.7	12.2	12.9	11.9	9
الذهب	4.0	4.2	4.4	4.6	4.9	4.9	4.9

Source: Jacques Sapir, « la crise financière Russe d'Aout 1998, tournant de la transition en Russe »? Document de travail 01-1 CEMI (EHESS) (Mai 2001), P 06.

الفرع الثالث: الأزمة المالية في المكسيك (1994 - 1995): عند الحديث عن أزمة المكسيك فإننا بصدد رصد لأول أزمة مالية حادة في النظام المالي العالمي الجديد، إذ يقول المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي "Michel Camdessus": « إن الأزمة المالية المكسيكية لسنة 1995 هي الأزمة المالية الأولى الأكثر حدة في عالمنا الجديد، عالم الأسواق والعولمة، التي جرت وراءها أزمات في عدد كبير من دول العالم⁽²⁾ ».

أولاً: بوادر الأزمة: حملت السنوات التي سبقت الأزمة المالية المكسيكية مؤشرات اقتصادية كلية جديدة، تمكنت من خلالها من النجاح في محاربة التضخم، نوجز أهمها فيما يلي⁽³⁾:

- انخفاض معدل التضخم من 130% سنة 1987 إلى 7% سنة 1994؛
 - وصول معدل النمو الاقتصادي إلى 4.4%؛
 - الموازنة العامة كانت تعاني عجزاً طفيفاً لا يتجاوز 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ونتيجة لأزمة المديونية التي تعرضت لها المكسيك في مطلع الثمانينات، ألقت الحكومة باللوم على البنوك التجارية وقامت بتأميمها جميعاً، وتبنت بعد ذلك الحكومة الجديدة مخططاً واسعاً

(1) Jacques Sapir, op cit, p6.

(2) عبد الحسين وداي العطية، الاقتصاديات النامية، أزمات وحلول، دار الشروق للنشر، عمان، 2001، ص 153.

(3) عبد الرزاق فارس الفارسي، مرجع سبق ذكره، ص 192.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

من الإصلاحات خلال الفترة (1985-1995)، حمل في طياته سياسات مختلفة قائمة على تحرير القطاع المالي، ووفقا لذلك قامت بإزالة القيود على الائتمان والإقراض، وسمحت لأسعار الفائدة على القروض بأنّ تحدد بآلية السوق؛ وفي سنة 1991 أقدمت الحكومة على خصخصة البنوك ونقل الملكية إلى المواطنين، وفتح حدودها لحركة رأس المال (تحرير حساب رأس المال). وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الحكومة المكسيكية سارعت في تنفيذ خطوات التحرير المالي طمعا في الحصول على عضوية اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) وهي التي أصبحت عضوا فيها سنة 1994، والحصول على عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهي التي حصلت عليها في ماي من نفس السنة، عرفت خلال هذه الفترة المكسيك انتعاش ونمو اقتصادي كبيرين، استقرت في خضم ذلك الديون الخارجية بعد إعادة جدولتها، وتخفيضها في إطار مخطط برادي، وفي هذا السياق تدفق رأس المال إلى المكسيك بكميات هائلة "ارتفاع من 5 مليار دولار في أواخر الثمانينات إلى أكثر من 20 مليار دولار في مطلع التسعينات"، وهو بدوره ما دفع البنوك إلى التوسع في الائتمان للقطاع الخاص الذي ارتفع من 10% من PIB سنة 1988 إلى أكثر من 40% سنة 1994، والشيء الوحيد الذي كانت تعانيه المكسيك، هو العجز في الحساب الجاري الذي بلغ 72% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (12): عجز الحساب الجاري الخارجي للمكسيك قبل الأزمة
نسبة مئوية من PIB

السنة	1992	1993	1994
عجز الحساب التجاري	6.7-	5.7-	7-

المصدر: " غيليرمو أورتيز "، ما هي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش في آسيا ؟، مجلة التمويل و التنمية (صندوق النقد الدولي جوان 1998)، ص 07.

توافق العجز في الميزان التجاري داخليا مع تفاقم الاضطرابات السياسية في المكسيك، وخارجيا مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بدءاً من فيفري سنة 1994 لمكافحة

(1) أنظر إلى :

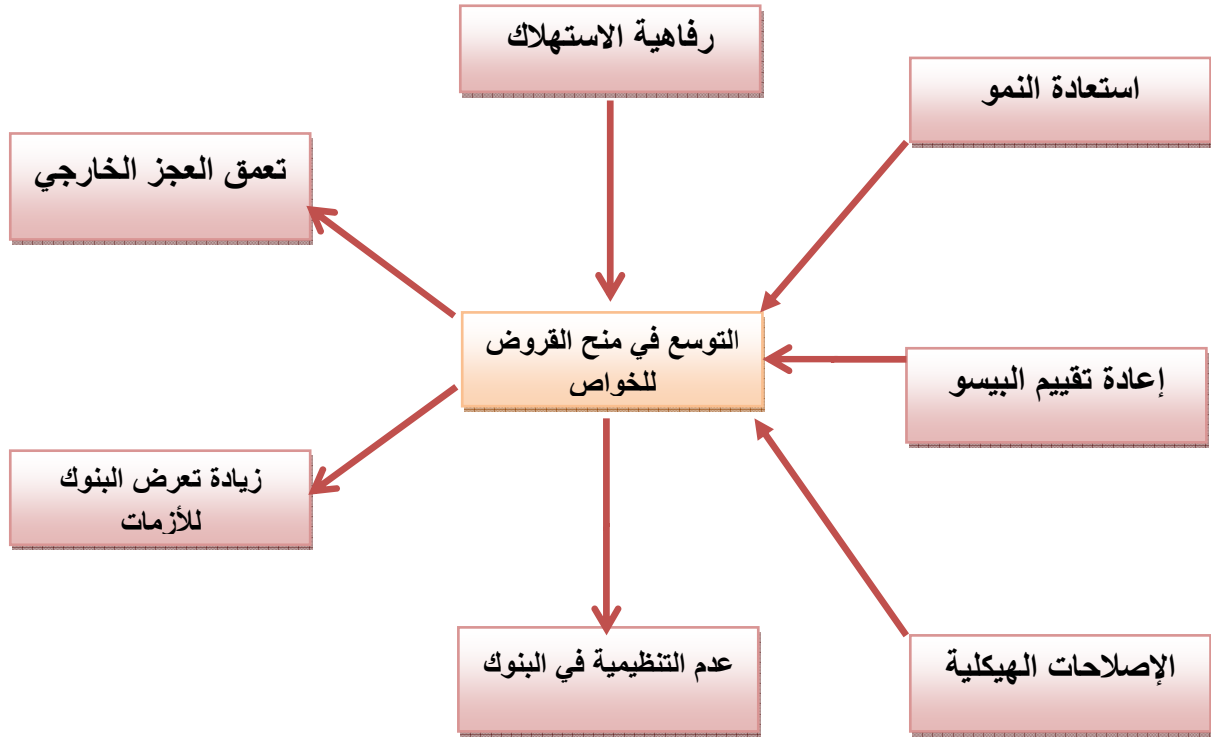
عبد الرزاق فارس الفارس-الأزمة المالية العالمية - مرجع سبق ذكره، ص ص 192 - 194.

غيليرمو أورتيز مارتيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 5- 6.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

التضخم، نتيجة لذلك أصبحت أسعار الفائدة في المكسيك تحت وطأة ضغوطا تصاعدية، لاسيما وأنّ الجزء الأكبر من هذه القروض كان قصير الأجل "سواء بالنسبة للعائلات أو بالنسبة للقطاع الخاص" وهو ما أوجد اضطرابا في تمويل المؤسسات الخاصة، وبالتالي انخفضت أسعار الأسهم في البورصة بنسبة 20% في سبتمبر 1994، وبحلول شهر مارس من سنة 1995 انهارت العملة " البيسو" بنسبة 50% وهذا ما زاد من مديونية القطاع الخاص الذي كان يقترض بالدولار، وارتفاع قيمة الواردات ومن ثم معدل التضخم، وبعد ذلك حدوث التدهور في أسواق البورصة بنسبة 30% والشكل الموالي يوضح تصاعد الضعف المالي في المكسيك⁽¹⁾.

شكل رقم (8): تصاعد الضعف المالي في المكسيك



Source: Michel Drouin, le système financier international, Armande colin, Paris 2001, P158.

ثالثا: الإجراءات المتبعة لمعالجة الأزمة: تطلب انفجار الأزمة عدداً من تدابير التصحيح الطويل الأجل، ودعماً مالياً استثنائياً، دخلت من خلاله وزارة الخزانة الأمريكية في مناقشة لحزمة الإنقاذ المالي مع الحكومة المكسيكية، وبدأت حزمة الإنقاذ سنة 1995 وبلغت قيمتها 50 مليار دولار،

⁽¹⁾ Michel Drouin, le système financier international, Armande colin, Paris 2001, p158.

قدمت الولايات المتحدة منها 20 مليار دولار وقام بتوفير الباقي صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية والمالية العالمية، وكان الهدف من هذه الأموال هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم العملة المحلية وتعزيز النظام البنكي، ووفقا لتلك المعايير نجحت الصفقة في تحقيق أهدافها، وعملت على منع امتداد الأزمة إلى بلدان أخرى.

كما استقرت داخليا أسعار صرف البيسو عند 6 بيسو للدولار (كانت قبل الأزمة 3.1 بيسو للدولار)، واستمر إنقاذ البنوك خلال الفترة 1995 - 2001، حيث تم بيع بعض البنوك أو إغلاقها، وتعزيز الملاءة المالية للبنوك الأخرى لترتقي إلى المستويات العالمية، وقدرت صفقة الإنقاذ للبنوك بما يقرب من 20% من الإنتاج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مقارنة مفاهيمية حول الأزمة، الأزمة المالية، أنواعها وتشخيص جذورها:
عجز الاقتصاديون والمحللون عن إيجاد وصف دقيق ومعتبر للأزمة المالية العالمية، التي بدأت إرهاباتها سنة 2007 وتفاقت في السنتين المواليين 2008-2009، مما أدى بالبعض إلى إطلاق تعبير "تسونامي الاقتصاد العالمي" من أجل وصف حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العالمي: "الديون المكدمة التي تحملها البنوك، الخسائر الفادحة التي عرفت أسواق المال، معدلات النمو الاقتصادي السالبة، التكاليف الناتجة عن انخفاض التجارة العالمية، التكاليف الآتية من زيادة حجم البطالة على مستوى العالم". ومن هذا المنطلق وجب علينا البحث في مفهوم هذه الأزمة وكيفية حدوثها.

الفرع الأول: الإطار النظري للأزمة المالية العالمية: يعد موضوع الأزمات من أهم المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين والدارسين والاقتصاديين لما يترتب عنها من مخاطر وأثار سلبية تعصف بالأنظمة ككل، لذلك ارتأينا أن نقف أولا عند مفهوم الأزمة .

أولا: التأصيل اللغوي والاصطلاحي لكلمة أزمة <la crise> : لقد تم استعمال مصطلح الأزمة في دراسات علم الاقتصاد وعلم الإدارة بشكل كبير، إذ أنّ هذا المصطلح يشتق معناه من طبيعة

⁽¹⁾ عبد الحسين وادي العطية، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2001، ص 154.

هيكل النظام الاقتصادي أو من طبيعة المنظمة وطبيعة الأفراد أو طبيعة البيئة التي تتعلق بها هذه الأزمة.

الأزمة لغة: الشدة والقحط، وأزم عن الشيء: أمسك عنه، والمأزم هو المضيق ويطلق على كل طريق ضيق بين جبلين مأزم⁽¹⁾.

تتحدّر الكلمة الفرنسية⁽²⁾ "crise" من الكلمة اللاتينية "crisis" المشتقة أصلاً من الكلمة اليونانية "KIPVEW" بمعنى لتقرر « pour décider », أي ذهبت لإدراك التحدي الذي يواجهه متخذ القرار، وهو نفس السياق الذي برعت اللغة الصينية⁽³⁾ في استيعابه، إذ عبرت عن مصطلح الأزمة بالصياغة "Ji-wet" وهي عبارة عن كلمتين تعبر الأولى عن "الخطر" « le risque » و الثانية عن "الفرصة" « l'occasion » التي يمكن استثمارها.

تكمن البراعة في تصور إمكانية الأزمة والقدرة على تحويل المخاطر إلى فرصة من خلال إطلاق القدرات الفكرية الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول البناءة، تحضرنا في الصدد مقولة رجل الاقتصاد الأمريكي "فريدمان ميلتون" في كتابه الرأسمالية الحرة (1962) بقوله "إن الأزمات فقط، سواء كانت حقيقية أو مصنوعة، يمكنها أن تحقق تغييراً جذرياً"⁽⁴⁾.

الأزمة اصطلاحاً: تُعرف الأزمة بأنها: "حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتماداً على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة"⁽⁵⁾.

(1) محمد الرازي، مختار الصحاح، مرجع سبق ذكره، 1417 هـ، ص 15.

(2) Jacque Pavoine, Les trois crises du XX^{eme} siècle, ed ellipses, Paris, 1994, P 8.

(3) عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، أبو ظبي للطباعة و النشر، 2002، ص 25.

(4) حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية محاولة للفهم، 2009، ص 25 على الموقع: تم الاطلاع عليه يوم: 2011 /03/05 www.siironline.org/alabwab/monawat/

(5) يوسف عبد الله القصير، الأزمة المالية العالمية بين الماضي والحاضر، 2009، دون ذكر دار النشر، ص

من خلال هذا التعريف تتضح جليا أهم عناصر الأزمة « **les éléments de la crise** » كما يلي⁽¹⁾:

01/ **عنصر المفاجأة:** إذ أنّ الأزمة تنشأ وتتفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضا؛

02/ **عنصر التهديد:** تتضمن الأزمة تهديدا للأهداف والمصالح في الحاضر؛

03/ **عنصر الوقت:** أن الوقت المتاح أمام متخذ القرار يكون ضيقا و محددا.

لا يمكننا أن نمر على هذه النقطة دون ذكر رأي بعض الاقتصاديين الغربيين الذين يستعملون في كثير من الأحيان مصطلح الدورة - Le cercle - بدلا من مصطلح الأزمة - La crise - ويتمثل الفرق بين المصطلحين في أنّ الأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أن حصول الأزمات هو حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل الأزمة بذلك أحد مظاهره الطبيعية⁽²⁾.

ثانيا: مفهوم الأزمة المالية العالمية: شهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة منذ سنة 2008، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ أزمة الكساد العالمي الكبير الذي حدث في سنة 1929، مست تلك الاضطرابات الحادة كل من: البورصات، أسواق النقد وأسواق الطاقة والمعادن الثمينة، إذ انخفضت بورصة وول ستريت في نيويورك، وحقت نسبة خسائر قياسية، وكذلك البورصات الأوروبية في الأسواق الناشئة والبورصات العربية وخصوصا البورصات الخليجية منها.

تُعرّف الأزمة المالية على أنّها: "تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين (الأفراد

(1) يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات، مدخل متكامل، دار الإثراء، 2009، ص ص 19 - 26.

(2) عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية، الأردن، 2010، ص 13.

(والشركات) وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازانات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك⁽¹⁾.

كما تُعرف بأنها: " ذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام البنكي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه أثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة حيث يزيد من عدد عاطلين عن العمل، ويؤثر في إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية، وعادة ما تحدث الأزمات بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي، وسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان السيولة وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج"⁽²⁾.

من خلال ما سبق يتضح أنّ هذه الأزمة التي ضربت أكبر اقتصاد على الكرة الأرضية "الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل 40% من الاقتصاد العالمي"، تعد حلقة جديدة في سلسلة الأزمات التي يمر بها النظام الاقتصادي الرأسمالي-على فترات متفاوتة- نظراً لطبيعة تكوينه وآليات أدائه، لكن لا يمكننا تجاهل أنّ هذه الأزمة هي واحدة من معطيات عصر العولمة الحالية، التي باتت فيه الأزمات شيئاً مألوفاً يتكرر في العديد من الدول كل سنة أو سنتين، لاسيما القرن العشرين الذي حفل بالعديد من الأزمات المالية وأثارها التي تسارعت في الانتشار والتوسع والمخاطر، تحضرنا في هذه النقطة مقولة للدكتور رمزي زكي "لعل أهم مخاطر العولمة المالية، هو تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز البنكي" سواء خلال إجراء عملية التحرير المالي المحلي والدولي، أو بعد إتمام هذه العملية⁽³⁾.

الفرع الثاني: أنواع الأزمات المالية: تعددت الأزمات المالية من حيث الشكل والمضمون والانتساع وحدة الأزمة، ومن خلال تحديد خصائصها يمكن تصنيفها إلى: > أزمة بنكية - أزمة نقدية - وأزمة البورصة "انهيار الأسواق المالية"<.

(1) عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم-عدوى الأزمات -دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص 32.

(2) عريقات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص 201.

(3) رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي - القاهرة - الطبعة الأولى - 1999 ، ص 124.

أولاً: الأزمة البنكية: **la crise bancaire** : واجه العالم الكثير من الأزمات البنكية التي طالت معظم الدول سواء أكانت دول صناعية: كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، شمال أوروبا، أو دول نامية في كل من إفريقيا وآسيا وبنوك روسيا ودول شرق ووسط أوروبا، فالبنوك هي مؤسسات وسطية تكون مطلوباتها أساساً هي ودائع قصيرة الأجل وأصولها هي عادة قروض طويلة الأجل، فعندما تقل قيمة أصولهم عن قيمة المطلوبات المترتبة عليهم، تكون البنوك بموضع الاختلال، وقيمة أصول البنك قد تنخفض بسبب أن المقرضين قد أصبحوا غير قادرين أو غير راغبين في خدمة ديونهم، ويمكن للبنك تقليل خطورة الدين بطرق مختلفة، مثل تنويع محفظة القروض عبر الإقراض إلى مقرضين يكونون معرضين إلى عوامل خطرة مختلفة، وتنويع المحفظة من غير المحتمل أن يعزل الخطورة بشكل عام، وخصوصاً لدى البنوك التي تعمل في الدول الصغيرة، أو التي تتضمن بالإقراض قطاع اقتصادي محدد، وإذا تجاوزت خسائر البنك لاحتياطياته فإنّ البنك يعتبر مفلساً، وعندما تتعرض نسبة كبيرة من النظام البنكي إلى خسائر في القروض تفوق رأسمالها تحدث أزمة بنكية، وعندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان⁽¹⁾، ويوضح الشكل الموالي كيفية حدوث أزمة مالية ناتجة عن القطاع البنكي.

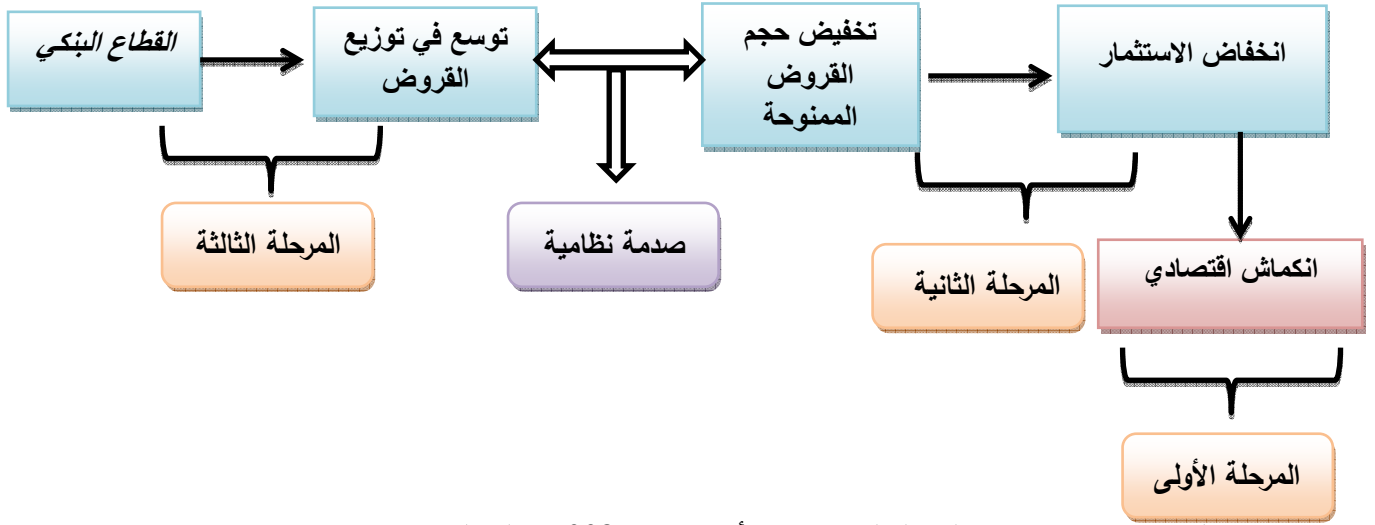
(1) العديد من المراجع:

يوسف عبد الله القصير، الأزمة المالية العالمية بين الماضي والحاضر - دراسة تاريخية - دراسات عالمية، العدد 85، 2011، ص 95.

عبد الحميد عبد المطلب، الديون المتعثرة والأزمة البنكية العالمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 190 .

Alsi demirgoc -Kunt and Enrica Detr Giache, "the determinants of Banking crisis in developed countries" IMF staff papers. VOL 45, N°1, Marche 1998, P 85.

شكل رقم (9): سيناريو أزمة مالية ناتجة عن القطاع البنكي



المصدر : نشرة صندوق النقد الدولي، دروس الأزمة، مارس 2009، على الموقع:

<http://www.inf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2009>

وتتمثل المراحل السابقة في الشكل كما يلي⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: في حالة الانتعاش الاقتصادي يكون الطرف مناسبة لمنح القروض وذلك لارتفاع معدلات المردودية، حيث تسود منافسة بين البنوك تؤدي إلى تخفيض علاوات الخطر والتساهل في شروط الإقراض مما يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض الموزعة وبالتالي تحمل البنك لمخاطر مرتفعة؛

المرحلة الثانية: حدوث صدمة خارجية مثل انفجار فقاعة الأصول (العقارات أو الأسهم) وبالتالي تنتبه البنوك إلى الخطر النظامي، فتقوم بتقليص حجم الإقراض ورفع علاوات الخطر؛

المرحلة الثالثة: نظرا لتقليص حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك لغرض الاستثمار والاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي حدوث الانكماش.

وتعود حالات التعثر البنكي أيضا إلى جملة من المشكلات، منها أن الأنظمة البنكية ذات رأس المال القليل هي الأكثر عرضة للصدمات، والتي من أعراضها: تدهور شروط التجارة، والتدهور في أسعار الأصول مثل الأسهم والعقارات، وعدم توفر السيولة قياسا بالمتطلبات، وعدم توافق موعد استحقاق الأصول مع الالتزامات، وعدم تماثل المعلومات بين البنك والمودعين، وغياب

⁽¹⁾ نشرة صندوق النقد الدولي، دروس الأزمة، مارس 2009، على الموقع:

<http://www.inf.org/external/arabic/pubs/survey/so/2009/pol030609Aa.pdf>

الشفافية، والزيادة في معدلات الفائدة على المدى القصير الذي يدفع البنوك إلى زيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمودعين، هاته الأخيرة لها أثر كبير على موازنة البنك، كما تؤدي إلى العديد من العوامل مثل: الزيادة في التضخم، والتحول نحو سياسة مالية أكثر تحفظاً⁽¹⁾.

و تجدر الإشارة إلى أنّ إلغاء القيود التي كانت مفروضة على النظام البنكي تحت ظل التحرير المالي إبان العولمة المالية كثيراً ما هيأت الفرصة للبنوك لاتخاذ قرارات سيئة بالنسبة للإقراض، وبخاصة في ضوء غياب الخبرة وقواعد التحوط الكافية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: استخدام البنوك للحريات المالية الجديدة في الإسراف في الاقتراض الخارجي وبخاصة إذا كان سعر الفائدة الخارجي أقل بفارق كبير من سعر الفائدة المحلي « ويسود سعر صرف ثابت » وتستخدم ذلك في تمويل قروضها المحلية، وهنا سوف تعاني البنوك من مصاعب مالية شديدة حينما يحدث تخفيض في قيمة العملة الوطنية⁽²⁾ « Dévaluation » .

و تعود أسباب الأزمات المالية في ظل العولمة إلى ما يلي⁽³⁾:

- أنّ تلك الأزمات المالية كان لها تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها، نظرا لما سببته من خسائر فادحة في الثروة واضطرابات في الجسد الاقتصادي؛
- الآثار التي نجمت عن تلك الأزمات في الأسواق المالية العالمية، بعد أن زادت درجة اندماجها وتكاملها والاعتماد المتبادل بينها، بحيث أصبح من الوارد تماما تمتد المصاعب التي يعانيها النظام البنكي في بلد ما إلى سائر القطاعات البنكية في دول أخرى؛
- إنّ خطورة تلك الأزمات طرحت بقوة ضرورة التحوط لها وأهمية وضع نظام للإنذار المبكر للتحذير من الأزمة قبل وقوعها.

ثانياً: أزمة الأسواق المالية حالة الفقاعات: « la crise des marchés financiers » في أحيان كثيرة تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف بظاهرة الفقاعة "bulbe"، ويحدث ذلك عندما ترتفع أسعار الأصول بشكل يفوق قيمتها الحقيقية، وبشكل غير مبرر، ويكون ذلك عندما يُجري شراء الأصل - كالأسهم مثلاً - الربح؛ فالربح المتحقق نتج عن ارتفاع سعر

⁽¹⁾ Alsı Demırgoc, Kun tant Enrica Detr Giache, op cit, PP 85- 86.

⁽²⁾ رمزي زكي، العولمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 126.

⁽³⁾ نفس المرجع، ص 125.

الأسهم وليس بسبب إمكانية هذا الأصل توليد دخل، وفي مثل هذه الحالات يصبح انهيار سعر الأصل مسألة وقت، فعندما يكون هناك هدفاً قوياً لبيعه يبدأ سعره في الهبوط، وتبدأ حالات الذعر في الظهور في الأسواق المالية، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى في باقي القطاعات، فانفجار تداول الأوراق المالية "الأسهم والسندات" وعدد لا يحصى من المشتقات - وهي كلها أوراق مالية يتم التعامل معها على مدار الساعة - فعندما تغلق بورصة طوكيو أبوابها تنتقل الحركة إلى لندن، وعندما تغلق بورصة لندن تنتقل الحركة إلى نيويورك لتعود من جديد إلى طوكيو في غضون ساعات...، وهكذا ارتفعت مؤشرات البورصة العالمية إلى أفاق غير مسبوقة في التاريخ، وتداخلت بحيث أصبح أنه بالإمكان إذا انخفض سعر الفائدة في الاقتصاد الأمريكي أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم في طوكيو أو فرانكفورت أو باريس⁽¹⁾.

لقد تسابق كبار الاقتصاديين والرياضيين على إعداد الصيغ الرياضية التي تقوم على أساسها صفقات البيع والشراء، والتحول من عملة إلى أخرى ومن سوق لأخر في لمح البصر، هكذا أصبحت هذه العمليات أشبه بالمقامرة المدرسية، ونتيجة لضمان الأرباح المحققة في هذا المجال وسرعة تحقيقها فإن الكثير من الشركات الصناعية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات دخلت هذا المجال وأصبحت العمليات المتحققة من المضاربة والمحاظ المالية، أكبر بكثير من حجم ما تحققه من أرباح في إنتاجها الحقيقي، وبالرغم من إدراك الجميع بأن أسعار هذه الموجودات قد بولغ فيها كثيراً، وأن هذه الأسعار العالية جداً لا بد وأن تسقط في النهاية، لكن لا يستطيع أحد مقاومة إغراء الأسعار العالية، ظناً منهم أنهم سيخسرون أرباحاً عالية عند خروجهم وأنهم قادرين على الخروج قبل أن تحل النهاية - ولكن من المستحيل أن يتنبأ المرء متى تبلغ المسألة قمتها، طالما أن عامل الوقت الدقيق لنهاية الفقاعة لا يمكن تحديده -.

(1) العديد من المراجع:

دانييل أرنول، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، بيروت، 1992، ص ص 29-31.

عماد صالح سالم، إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية، أبو ظبي، دون ذكر سنة النشر، 2002، ص ص 298-300.

موريس إلية - الاعتماد على الديمقراطية والرفاهية - ترجمة عدنان عباس على - سلسلة عالم المعرفة رقم 238، الكويت، أكتوبر، 1998، بدون ذكر الصفحة.

وتشير بحوث كثيرة إلى أنّ البلدان الصناعية قد عانت كثيراً من هجمات المضاربين، وتكفي الإشارة إلى ما حصل في عامي 1922 و1993 حينما تسبب المضاربون في انهيار النقد الأوربي "أزمة الإسترليني والليرة الإيطالية والبيروا الإسبانية" وحققوا أرباحاً خيالية ليس بالإمكان تحقيقها في قطاعات الإنتاج الحقيقي، وذلك من خلال استغلال التغيرات القانونية التي وفرها التحرر المالي المحلي والدولي وبالاتماد على الأموال المقترضة.

ثالثاً: أزمات العملة "الأزمات النقدية، أزمات سعر الصرف": تعود أزمات النقد الأجنبي أو العملة إلى قيام إحدى هجمات المضاربة على عملة بلدها بتخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، وخاصة إذا كانت مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته إلى رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة⁽¹⁾.

فأزمة العملة أو سعر الصرف هي النقص في القيمة الاسمية للنقود، وهو ما لوحظ فعلاً، إذ أنّ جميع الأزمات النقدية التي وقعت حصل لها انخفاض على الأقل بـ 25% من قيمتها الاسمية، مع 10% زيادة من السنة السابقة من نسبة الانهيار، وحدث الانهيار للعملة يجب أن يرافقه نمو كبير في نسبة التضخم⁽²⁾.

تفسر أزمة العملة من خلال أسلوبين، الأول تقليدي ومفاده أنّ التوسع في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة الطلب على النقود في ظل سعر الصرف الثابت يؤدي حصول مضاربات على العملة الوطنية، وانخفاض حاد في الاحتياطيات الدولية، وعندئذ ستضطر الدولة إلى التخلي عن سعر الصرف الثابت، لأنّه مكلف نتيجة خدمة الدين وذلك في حالة رفع سعر الفائدة الوطنية، والأزمة النقدية تتضمن هبوط معدل الصرف الاسمي بمعدل لا يقل عن 25%، وارتفاع معدل التضخم بـ 10% سنوياً أما الأسلوب الحديث في تفسير الأزمة النقدية فمفاده أنّها يمكن أن تحدث دون حدوث تغيير في الأوضاع الاقتصادية، ولكن بسبب التثبيت بسعر الصرف الثابت وفي ظل

(1) International Monetary Fund, 1998, financial crisis: characteristics and indicator of vulnerability, P 85.

(2) Idem, P 8.

عدم الثقة يحدث تغيير في السياسة الاقتصادية، ومن تم يجعل التغيير في نظام الصرف أمراً حتمياً⁽¹⁾.

الفرع الثالث: تشخيص الأزمة وجذورها: في خضم الحرية الاقتصادية التي رفعت لوائها الليبرالية الجديدة تم تحرير أسواق الرهن العقاري في أوائل الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العديد من الدول الرأسمالية، وكذلك وضع قواعد ملزمة لترشيد استخدام الائتمان في أسواق الرهن العقاري، ترتب على ذلك إنشاء سوق ثانوية للرهن العقاري.

أولاً: فقاعة الأزمة المالية: مع بداية هذه الأفية توجت الإجراءات السالفة الذكر بتوسيع ملحوظ في تطبيق سياسة تحرير الأنظمة البنكية، وإتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي بخفض معدلات الفائدة إلى مستويات متدنية، وأدت زيادة السيولة في الأسواق وزيادة فترة السماح للقروض (ثلاثة سنوات)، إلى توسع البنوك التجارية في منح القروض، وزيادة حدة المنافسة فيما بينها لاجتذاب المقترضين من خلال تسهيل وتبسيط إجراءات وشروط الحصول على القروض العقارية، مما أدى إلى توسع كبير في الائتمان العقاري، وزيادة عدد المقترضين، وظهر "حراك" غير مسبوق في سوق العقارات الأمريكية⁽²⁾ خلال الفترة "2001-2007" تجسد أساساً في ارتفاع أسعار المنازل وظهور المضاربات المفرطة في الأسواق⁽³⁾. والشكل التالي يوضح النمو المذهل في الرهون العقارية والقروض المكفولة بالملكية في السنوات الأخيرة .

(1) هيل جميل، الأزمات المالية - مفهوما ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر - العدد الأول - 2003، ص 282.

(2) إنَّ السبب الرئيسي للأزمة المالية هو الإفراط في الإقراض العقاري، ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين كان تمويل العقارات هو النشاط الرئيسي للقطاع المالي، وخلال الفترة الممتدة من نهاية سنة 2000 إلى نهاية سنة 2007، تضاعفت ديون التمويل العقاري، وارتفعت من 4.8 تريليون دولار إلى 10.5 تريليون دولار، مع معدل نمو سنوي بلغ 118%، وهذا ما يعادل أكثر من ضعف معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة ذاتها "5%"، ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الديون العقارية المستحقة من 48% من الناتج المحلي إلى 75% بنهاية سنة 2007.

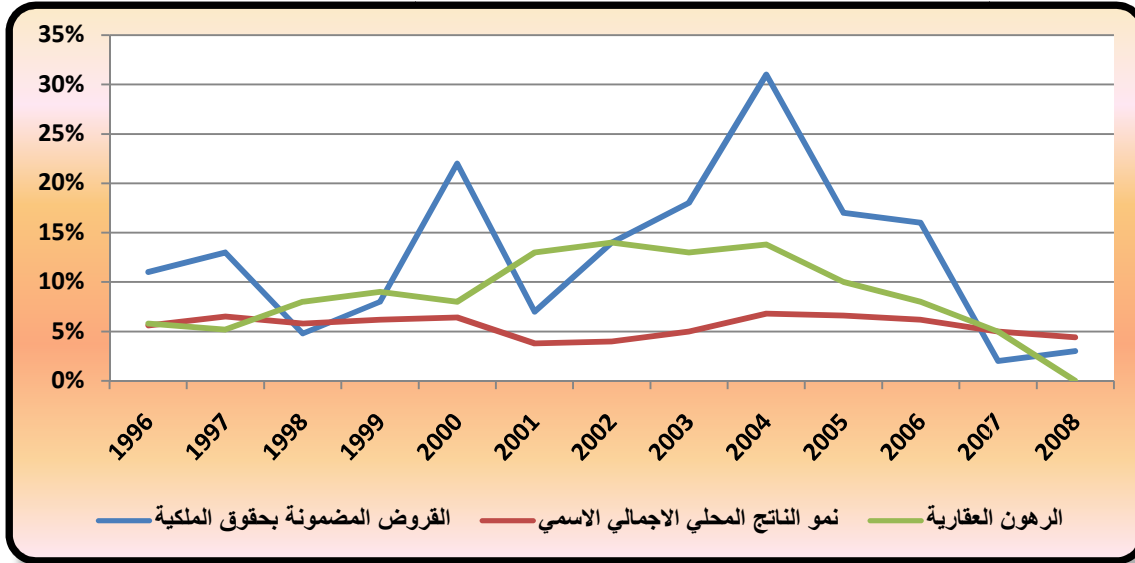
(3) انظر إلى:

عبد الرزاق فارس الفارسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-34.

ريتشارد هاس، الأزمة المالية العالمية، دراسات عالمية، العدد 85، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010 ص ص 11-18.

سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية، نهاية الليبرالية المتوحشة، المركز الكندي للدراسات، مونتريال، 2010، ص ص 35-43 .

شكل رقم (10): النمو السنوي في القروض العقارية الأمريكية مقابل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي



المصدر: ريتشارد هاس، الأزمة المالية العالمية، دراسات عالمية، العدد 85، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مارس 2009، ص 14.

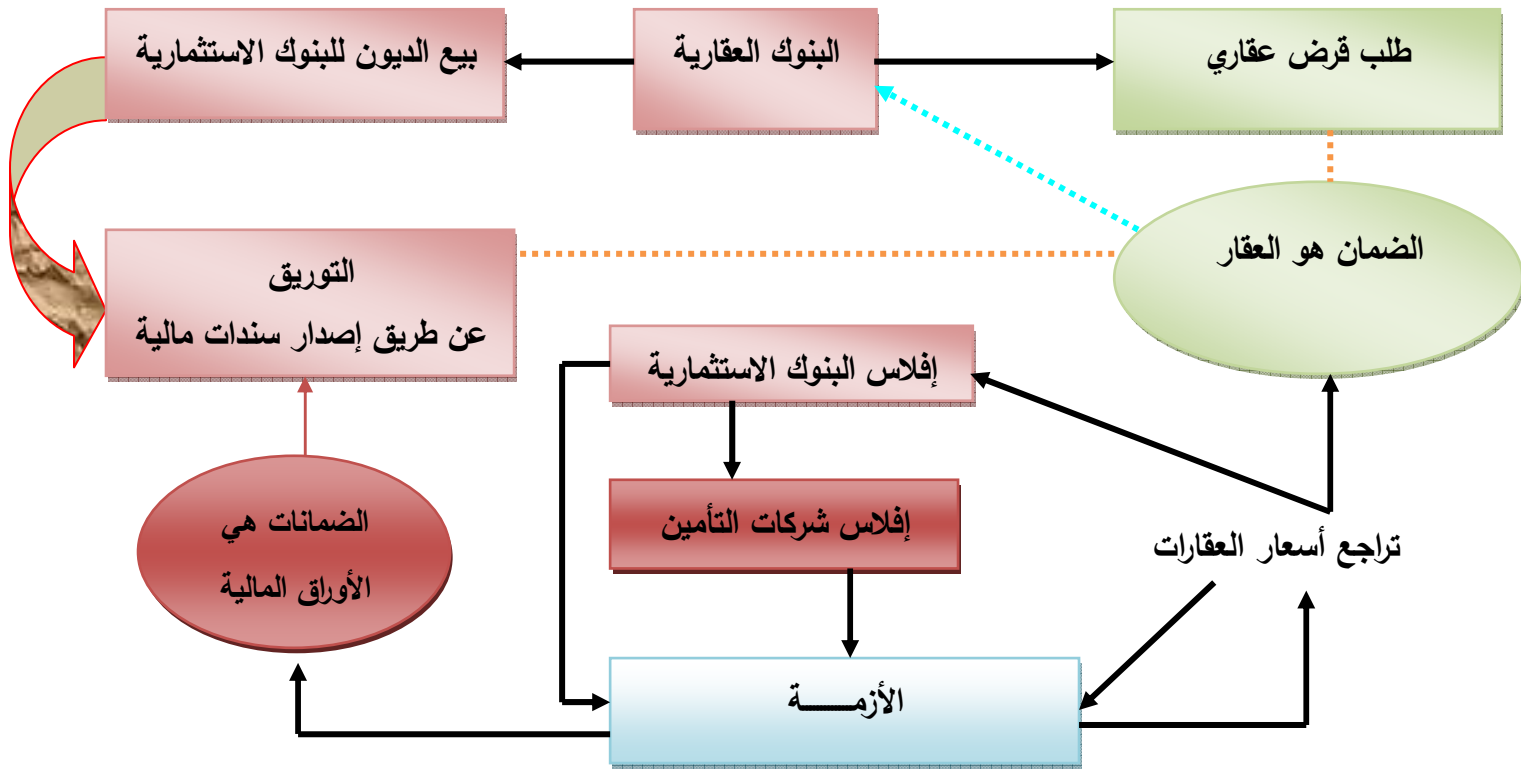
وهكذا تراكمت قروض الرهن العقاري وبلغت مستويات غير مألوفة مع توالي امتداد ظلال الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية، ويرجع هذا بداية إلى التماهي في تسهيل القروض العقارية بأساليب غير مسبقة من قبل البنوك وشركات الإقراض⁽¹⁾ التي توسعت في منح القروض

(1) جزء مهم من القروض العقارية التي تقدمها البنوك كان يتم شراؤه من مؤسستي فاني ماي، وفريدي ماك، وفي السابق كانت هاتان المؤسستان تقومان بصفات القروض العقارية الأولية، ومنذ منتصف التسعينات أصبحتا لاعبين رئيسيين في ضمان القروض لأصحاب الدخول المنخفضة والدخول المتوسطة، وللقروض العقارية في الأسواق الثانوية المخاطر أو الأسواق العالية المخاطر، وفي سنة 1997 قامت شركة فيرست يونيون كابيتال ماركت ومؤسسة بيرستينرز بإصدار ضمان عام للقروض التي تصدرها البنوك، وتم ضمان هذا الإصدار من مؤسسة فريدي ماك، بافتراض أن لها تصنيفاً مالياً عالمياً (AAA)، وفي سنة 1999 قامت فاني ماي بتسهيل الشروط للقروض التي يتم شراؤها من المقرضين، وبهذه الخطوة انتقلت عملياً إلى سوق الرهن العقاري العالية المخاطر. وفي سنة 2004 قامت وزارة الإسكان والتطوير الحضري بمطالبة هاتين المؤسستين بزيادة شرائها وبمقدار كبير للقروض العالية المخاطر (أطلق عليه اسم ألتا " ALTA ") وهي تقع بين القروض الأولية والثانوية، وخلال الفترة 2004-2007، أصبحت المؤسستان الماليتان أكبر مشتر للرهن العقاري عالية المخاطر، ومع بدء ظهور بوادر الأزمة أواخر عام 2006، وبداية سنة 2007 فإن استمرار المؤسستين في شراء القروض العقارية هو الذي جعل السوق تستمر في عملها، وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2007، كانتا هما المسؤولتان عن 80% من القروض العقارية. وفي صيف 2007 كانتا تتحكمان في حوالي 90% من سوق القروض العقارية الثانوية في الولايات المتحدة، وحوالي 50% من إجمالي سوق القروض العقارية، وكانتا تقومان باللجوء إلى تمويل عمليتهما

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

بطرق أقرب لاستباحة الأموال، بشكل يتنافى مع أبسط القواعد الائتمانية وذلك في شتي المجالات العقارية بما فيها الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، وذلك عن طريق منح المقترضين قروضا بدون ضمانات كافية وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى، مع التعويل بشكل أساسي على كون المنازل مرهونة لديها، دون الاهتمام بقدرة المقترضين على سداد أقساط القروض والفوائد، كما شجعها الازدهار العقاري أيضا على استحداث أدوات جديدة وسياسات إقراض مرنة تسهل على الأفراد الحصول على القروض البنكية بدون التحقق من جدارتهم الائتمانية، واقتراض المزيد منها بفترات سداد طويلة، وحتى إمكانية تكرار الاقتراض أكثر من مرة بضمان قيمة المسكن عدة مرات، ما ساعد على حصول ملايين من أصحاب المنازل على قرض ثان أو حتى قرض ثالث بضمان نفس المنزل المرهون. وسنوضح من خلال الشكل التالي آلية حدوث الأزمة في سوق العقار.

شكل رقم (11): آلية حدوث الأزمة في سوق العقارات



المصدر: ناجي بن حسين:- عرض عام حول الأزمة المالية العالمية، السنة الثالثة مالية مقياس التجارة والمالية الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، nadji.benhassine@yahoo.fr

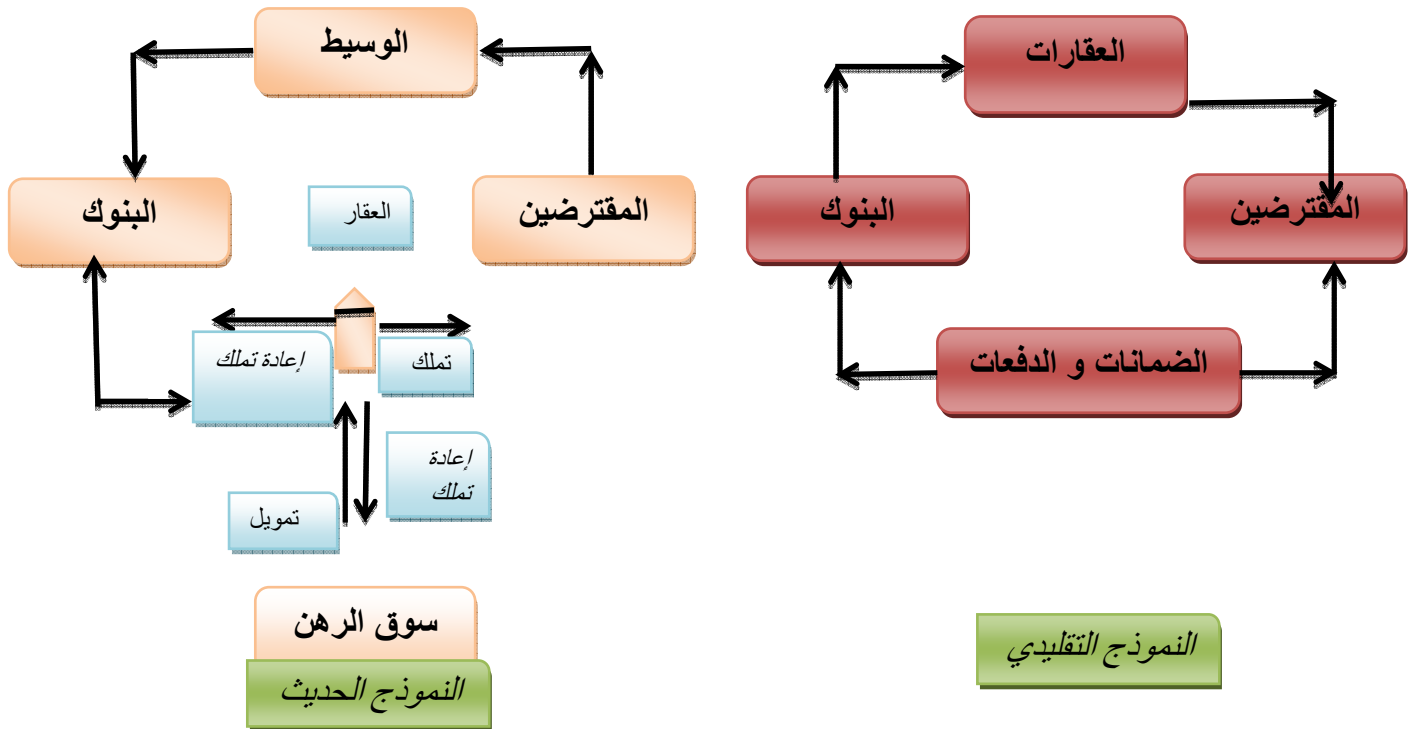
من خلال اللجوء إلى سوق المال، وبعد وضعها تحت الإشراف الحكومي عند اندلاع الأزمة كانتا قد راكمتا ما مقداره 5.4 تريليونات دولار من الديون، وهو ما يعادل تقريبا حجم الديون الحكومية الأمريكية.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

ولإضفاء مزيد من التشجيع لإدخال مزيد من المتعاملين في مجال الرهن العقاري، تم ابتداء نوع من التأمين أطلق عليه اسم "مقايضة الديون المتعثرة" لتحميل طرف ثالث المسؤولية في حالة عجز المقرضين عن السداد مقابل أن يحصل ذلك الطرف على دفعات منتظمة على غرار أقساط التأمين، وقد تم تنفيذ عمليات هذا التأمين الجديد دون رقابة أو إجراءات توجيهية من الأجهزة المالية المسؤولة، مما سهل انتشارها بصورة مذهلة طيلة العقدين الماضيين.

وأصبحت هذه العملية من أكثر الأدوات المالية انتشاراً، تشجعت البنوك ومؤسسات الرهن العقاري بسببها على التوسع المفرط في الإقراض، والشكل التالي يوضح مقارنة بين نموذجي التمويل العقاري "التقليدي والحديث".

شكل رقم (12): مقارنة بين النموذج التقليدي والحديث للتمويل العقاري



المصدر: عبد الرزاق فارس الفارسي، مرجع سبق ذكره، ص33.

وهكذا حملت المنازل المرهونة بعدد كبير من القروض التي تفوق قيمة هذا المنزل، وانقطعت الصلة بين حملة السندات والمقرضين بضمان العقارات، وبعد تشبع السوق العقاري وانخفاض الطلب على شراء العقارات، مالت الأسعار العقارية نحو الانخفاض، في وقت تعذر فيه على المقرضين دفع أقساط القروض المستحقة عليهم، وإعادة بيع منازلهم، أو رهنها والحصول على قروض جديدة كما حصلوا عليها من قبل؛ ومع هذه المستجدات تفاقمت مشكلة انهيار أسعار

المنازل وارتفاع أقساط الرهونات المستحقة مع العجز عن السداد، هنا تم عرض 3 ملايين منزل للبيع في أواسط 2007، إضافة إلى إفلاس عدد من بنوك ومؤسسات الإقراض العقاري الأمريكية -الشرارة الأولى لاندلاع أزمة الرهن العقاري - من خلال ما سبق يمكننا أن نقدم تلخيصاً لآلية حدوث الأزمة المالية في النقاط التالية⁽¹⁾:

- ✍ أدى توافر السيولة وانخفاض أسعار الفائدة إلى طفرة في سوق العقارات؛
- ✍ دفعت الطفرة في سوق العقارات إلى رفع توقعات أصحاب العقارات وملاك المباني والمنازل؛
- ✍ سعي هؤلاء المقترضون لإعادة تمويل منازلهم للاستفادة من هذه الطفرة من البنوك التجارية ومؤسسات التمويل العقاري؛
- ✍ سعت البنوك التجارية والمؤسسات التمويلية لمنح هذه القروض من دون مراعاة للخلفية التاريخية للمقترضين وموقعهم المالي وقدرتهم على التسديد؛
- ✍ كانت سوق المال في الولايات المتحدة تشتري الأوراق المالية التي يطلق عليها التزامات الديون المضمونة بأصول، والتي تعد حاملها بعائدات مالية مرتفعة؛
- ✍ دخل على الخط مؤسسات التصنيف الائتماني التي كانت تمنح تصنيفاً عالياً لبعض هذه الأوراق المالية؛
- ✍ شجع ذلك صناديق التحوط وصناديق التقاعد والمؤسسات المالية الأخرى على شرائها؛
- ✍ عندما بدأت سوق العقارات بالهدوء وأسعار الفائدة بالارتفاع، وجد المقترضون صعوبات في بيع العقارات التي اشتروها لأجل المضاربة، وكذلك في دفع الفوائد المستحقة على قروضهم؛
- ✍ الكثير من هؤلاء الذين وجدوا صعوبة في مواجهة التزاماتهم المالية كان يُطلق عليهم المقترضون في السوق المالية الثانوية؛
- ✍ أضعف الإعسار القاعدة التي قامت عليها تلك الأوراق المالية، وهو ما أدى إلى تدهور قيمتها؛
- ✍ وجدت صناديق التحوط صعوبات في الاستمرار بالإقراض بناءً على تلك الأوراق المالية، لذا بدأت ببيع بعضها؛

(1) عبد الرزاق فارس الفارسي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ومن هنا نشأ الذعر في السوق وفي أسواق الأوراق المالية حتى تلك البعيدة عن أسواق العقارات، لأنه لم يكن أحد يعلم مدى تورط هذه المؤسسات المالية في تلك المنتجات. وسنقف بوضوح على كل مراحل الأزمة من خلال رصد التتابع التاريخي لها في الملحق رقم (1)

المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية وانعكاساتها والدروس المستوحاة منها: يشهد العالم تحت وطأة أنظمتها السياسية والاقتصادية تغيرات سريعة ومتلاحقة ومذهلة اقتصاديا واجتماعيا، وكون أن النظام الرأسمالي هو نظام اقتصادي واجتماعي فهو بدوره عاش تلك التغيرات في الحقب الزمنية المختلفة وتفاعل معها وتأثر بها، لكن اختلفت درجة هاته التفاعلات والتأثيرات حسب الوضع الداخلي للنظام والتناقض العميق الكامن في بنيته، تقف شاهدة على ذلك تلك الأحداث الفاصلة في القرن الماضي التي خلفت أزمت عيفة شوهت بنية النظام الرأسمالي وهيكلته.

الفرع الأول: أسباب الأزمة المالية: تعرض في العقد الأول من هذه الألفية النظام الرأسمالي إلى تصاعدات وهزات عيفة غيرت الكثير من مقومات النظام وركائزه، إلى أن أصبح هذا النظام في الوقت الحاضر هو أضعف في الأساس مقارنة بما كان في بدايته، وهو ما قد تنبأ إليه الكثير من الاقتصاديين على رأسهم (موريس إلية) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد قائلا: "إن نظام الاقتصاد الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره، إذا لم تعالج وتصوّب تصويبا عاجلاً⁽¹⁾".

فالكثير من الاقتصاديين يشير إلى أن هناك خلل في مسيرة النظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الخلل قد يفضي إلى حدوث كارثة تشمل جميع دول العالم وهو ما أجّلته أزمة الرهن العقاري؛ وسنحاول في هذه الجزئية من دراستنا رصد الأسباب التي أفضت إلى ظهور هذه الأزمة⁽²⁾:

(1) أحمد حيان، التجارة الخارجية والأزمة المالية، 2008. تم الإطلاع عليه يوم: 20-10-2011. على الموقع:

<http://www.Chka ne tarticles>

(2) العديد من المراجع:

لطفي علي، الأزمة المالية العالمية، مارس 2009، تم الإطلاع عليه يوم : 20-10-2011. على الموقع:

www.almoslim.Com

سامي قنطنجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، دار النهضة، دمشق 2007، ص ص 18-25.

أولاً: التوسع الائتماني غير المحسوب: تميزت بداية الألفية الثالثة بانتعاش في البنوك لاسيما الأمريكية منها، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى التوسع في الائتمان، "أمر حتمي لتوظيف أموال البنوك"، لكن الخطأ حصل لما تساهلت البنوك في منح الائتمان دون التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وتطبيق قواعد وضوابط منح الائتمان المعروفة، إذ أنّ المؤسسات المالية بالغت في التوسع في الاقتراض دون ربط ذلك بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يمتلك حداً أدنى من الثروة حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية، ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكبر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي، وهو ما يعرف بالرافعة المالية؛

ثانياً: ضعف الرقابة الفاعلة: رغم أنّ البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام نسب رأس المال، فإنّ ما يعرف باسم المؤسسات المالية التي تضم: بنوك الاستثمار، سماسرة الرهون العقارية، فهي لا تخضع لرقابة بنك الاحتياطي الفيدرالي (FED)، كما تتعذر الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية؛

ثالثاً: النمو غير العادي للتجارة في الأصول التمويلية والالتجاء إلى توريق بعضها (Securitization): لقد أصبحت عمليات التوريق صناعة متكاملة، يشارك فيها المئات من المؤسسات المالية ومكاتب الوساطة والتأمين والدعاية والتسويق، ويقصد منها تخفيض المخاطر من خلال توزيعها إلى أنواع متعددة في مناطق جغرافية متباينة؛ وفي واقع الأمر زادت هذه العملية حدة المخاطر ولم تنقصها، لأنها قامت بنقل الملكية من البنوك التي تعرف زبائنها إلى المستثمرين الذين لا يعرفونهم، وبدلاً من أن يقوم البنك بمنح القرض العقاري والاحتفاظ به في حسابه، فإنّ هذا القرض يتم تعهده إلى وسيط (le MÉDIATEUR) ثم يتم تجميع هذه القروض فيما يشبه "الحزمة"،

صندوق النقد الدولي، مؤشرات التقرير الاقتصادي العالمي، أكتوبر 2008.
خالد أمين عبد الله، محمد أحمد صقر، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، عمان، 2009، ص ص 88-92.

ليتم بيعها لبنك استثماري، وهذا يقوم بإيجاد التزامات الدين المضمونة بأصول، وبيعها للمؤسسات الاستثمارية بعد منحها تصنيفاً ائتمانياً عالياً من وكالة التصنيف الائتماني (**L'agence de notation de crédit**)، ويشكل الدخل من هذه العملية من بدايتها حتى نهايتها رسوماً يتم تقاسمها بين هذه المؤسسات، وإمكانية الحصول على رسوم من دون تحمل أي نوع من أنواع المخاطر، فزاد هذا عمليات الخداع والتحايل، وقد تم إصدار خلال الفترة 2004-2007 ما قيمته 1,4 أي ترليون⁽¹⁾ ونصف تقريباً من هذه القروض .

رابعاً: **ظهور صناديق التحوط (les hedge funds)**: لقد ظهرت صناديق التحوط لتشكل بدورها ثالث الأتافي، إذ قامت بلعب دور شركات التأمين غير المرخصة، بالحصول على عمولات عالية، مقابل تقديم تأمين لالتزامات الديون المضمونة بأصول وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الأوراق المالية حوالي 42.6 ترليون دولار، وهذا المبلغ يساوي كل الثروة التي تملكها الأسر الأمريكية (18.5 ترليون دولار)، وحوالي عشرة أمثال سوق السندات الحكومية.

تعمل هذه الصناديق على أساس الاقتراض من مؤسسات مالية كالبنوك بأسعار فائدة منخفضة، ثم تستثمر هذه الأموال مقابل فوائد مرتفعة وتربح من الفرق بين القيمتين⁽²⁾.

لعبت هذه الصناديق دوراً كبيراً يتخطى كل التوقعات في مشتقات الائتمان، وحققت الكثير من هذه الصناديق خسائر كبيرة في المضاربات، وأعلنت إفلاسها بعد نزوب فرصها الائتمانية، وساهمت بطبيعة الحال في تفجير الأزمة المالية العالمية.

خامساً: تدهور الاقتصاد الأمريكي في الفترة 2000-2008: شهد الاقتصاد الأمريكي في هذه الفترة تدهوراً شديداً، مما جعله لا يستطيع أن يصمد في مواجهة بدايات الأزمة المالية، **سنقف في هذه النقطة عند بعض الأرقام الدالة على ذلك:**

(1) ترليون=1000 مليار .

(2) يقول الخبير الاقتصادي روجرف: "إنّ صناديق التحوط اقترضت مئات مليارات الدولارات بأسعار فائدة منخفضة للغاية من اليابان، ثم استمرت أرباحها في بلدان مثل البرازيل وتركيا، حيث أسعار الفائدة مرتفعة، وطالما ضلّ الين ضعيفاً فإن هذه الإستراتيجية الاستثمارية ستصلّ تعمل وكأنها ماكينة نقود، لكن إذا ما ارتفع سعر الين بصورة حادة كما قد يحدث بسهولة للفائض الهائل لدى اليابان في حسابها الجاري، فلسوف تتحمل بعض صناديق التحوط خسائر مالية فادحة وتتهار التجارة المحملة على الين بصورة عنيفة.

أ- تراجع فائض الميزانية العامة للدولة من حوالي 255 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار سنة 2001، ثم تحول إلى عجز بلغ 230 مليار دولار سنة 2002، وأخذ هذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى حتى وصل إلى حوالي 455 مليار دولار في سنة 2007/ 2008 (من المفترض أن السبب الرئيسي لذلك هو التزايد غير الطبيعي للإنفاق العسكري)؛

ب- ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ في السنة الأخيرة 5% بعد أن كان يتراوح بين 2% و3% سنوياً؛

ج- انخفاض معدل النمو الاقتصادي إذ لم يتعدى 2% سنوياً في المتوسط في بداية العشرة الثالثة بعد أن كان قبل ذلك نحو 4% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة من القرن العشرين؛

د- ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الثماني الأخيرة إلى نحو 5.5% بعد أن كان قد انخفض في أواخر القرن العشرين إلى نحو 4%؛

هـ- تزايد عجز الميزان التجاري سنة بعد أخرى حتى بلغ سنة 2007/ 2008 نحو 850 مليار دولار؛

و- تزايد العجز في ميزان الحساب الجاري حتى بلغ نحو 700 مليار دولار في السنة الأخيرة 2007 / 2008؛

ز- تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم، إذ أن صافي المديونية الخارجية لسنة 2007 / 2008 حوالي 3 تريليون دولار.

سادساً: المشتقات المالية ودورها في الأزمة: تكاثرت استخدام المشتقات في العقد الأول من هذه الألفية بشكل غير مسبوق، ويعود هذا الانفجار إلى الرغبة في "التأمين" الذي يوفر هذا النوع من الصفات ضد المخاطر وحالات عدم التيقن التي تسود السوق - وفي واقع الأمر - فإن الكثير من الأدوات المالية المستحدثة تم إيجاده لتجنب التشريعات والقوانين المنظمة لأسواق المال.

وكان الهدف الأساسي من مشتقات أسعار الفائدة هو تمكين الشركات التي تعتمد على الاقتراض الكبير لتمويل عملياتها ونشاطاتها من التحوط في موقفها المالي لحماية نفسها من التقلبات في أسواق الفائدة في السوق الدولية، وأحد الأشكال المعهودة للمشتقات هي المقايضة « le troc »، وتطورت أسواق المشتقات المالية، لتصبح أسواقاً بذاتها، وأصبحت المتاجرة بأسعار الفائدة أو العملات الأجنبية أو السلع، لا بسبب الحاجة إليها، وإنما لأغراض المضاربة وتحقيق الأرباح السريعة وتعويض الخسائر في أسواق الأصول "العقارات والأسهم"، وكما ذكرنا في النقطة السابقة عن صناديق التحوط التي تعد من أكثر الناشطين في هذه الأسواق، حيث تقوم بعقد

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

صفقات بيع وشراء في آن واحد، وهي بذلك قد تدفع أسعار الفائدة أو الصرف الأجنبي إلى التذبذب أكثر مما تقتضيه عوامل السوق.

وبناءً على المسوح التي قام بها بنك التسويات الدولية، فإنّ الحجم الكلي للمشتقات المالية في الأسواق الناشئة الموازية " غير الرسمية « informal »"، ازداد بمعدل نمو سنوي يبلغ 20% خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى 2005، حيث شهدت سنة 1998 إجراء أول مسح لتقدير حجم هذه المشتقات، وقد بلغت قيمة هذه المشتقات منتصف سنة 2006 حوالي 370 تريليون دولار، وارتفعت منتصف سنة 2007 إلى حوالي 517 تريليون دولار، والجدول الموالي يوضح حجم المشتقات في السوق الموازية أو غير الرسمية، وفق المسح الذي أجراه بنك التسويات الدولية حتى نهاية جويلية 2009.

جدول رقم (13): صفقات المشتقات المالية في السوق الموازية سنة 2009

النوع	الصفقات الاسمية المستحقة		القيمة السوقية الإجمالية	
	مليار دولار	%	مليار دولار	%
الإجمالي الكلي	529.893	100	21,825	100
صفقات العملات	38.179	7.2	2.081	9.5
صفقات أسعار الفائدة	388.684	73.4	14,064	64.4
صفقات الأسهم	1.709	0.32	255	1.0
صفقات السلع	1.950	0.36	0	0
مقايضة الديون المعسرة	36.046	6.8	2.987	13.7
غير محدد	63.325	12	2.467	11.3

Source: Bank of international settlement, « new Development in clearing and settlement Arrangement for OTC derivatives » The annual Report, March 2007, P 10.

And BIS, quarterly review, December 2009, P10.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنّ الغالبية العظمى من تلك الصفقات كانت على أسعار الفائدة (حوالي 73.4%)، وقد ارتفعت حصة هذا النوع من الصفقات مقارنة إلى السنوات منذ سنة 2007، بسبب الأزمة المالية وشح السيولة وحاجة المؤسسات والدول إلى حماية أنفسها من تقلبات أسعار الفائدة السوقية، يلي ذلك في الأهمية الصفقات على المشتقات لأسعار الصرف الأجنبي

وهي التي كانت تاريخياً تستحوذ على حوالي عشر القيمة السوقية، ثم انخفضت سنة 2009، إلى حوالي 7.2% وصفقات المقايضة على الديون المعسرة ثم السلع الأولية، ثم الأسهم.

هكذا تفاعلت الأسباب السابقة الذكر وغيرها وساهمت كلها في اندلاع شرارة الأزمة المالية العالمية التي هزت النظام المالي العالمي.

الفرع الثاني: انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي: بالرغم من أنّ الشرارة الأولى للأزمة المالية انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008، إلا أنّ هذه الشرارة سرعان ما امتدت لتشمل دول العالم الواحدة تلو الأخرى، وبشكل تدريجي، يرجع ذلك بطبيعة الحال إلى قوة الترابط والتشابك الدولي بين هذه الدول " سواء دول المنظومة الرأسمالية أو الدول العربية "، نتيجة بروز العولمة المالية السابق شرحها وتناولها.

أكد صندوق النقد الدولي على أنّ أزمة النظام المالي العالمي التي حدثت بسبب الرهن العقاري لن تتجو منها أية دولة في العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول ولكن بنسب مختلفة ومتفاوتة وذلك بحسب درجة اندماجها وترابطها في الاقتصاد العالمي، وقد ظهرت بالفعل تداعيات الأزمة على اقتصاديات الدول بغض النظر عن طبيعة أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو ما سنحاول توضيحه في هذه النقطة من دراستنا⁽¹⁾.

1- تراجع النمو في الاقتصاد العالمي خلال سنة 2008 عن سنة 2003: طبقاً لتقديرات صندوق النقد والبنك الدوليين ثمة انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بسنة 2007 (قبل ظهور الأزمة) والجدول التالي يوضح ذلك.

(1) العديد من المراجع :

البنك الدولي، تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية لعامي 2008 - 2009 على الموقع:

www.worldbank.org تم الإطلاع عليه : 25-09-2010.

عبد الرزاق فارس الفارسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-63.

سميح مسعود، ص ص 124-126.

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، تأثير تحرير الخدمة البنكية على التنمية الاقتصادية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص ص 229 - 236 .

Peter Lerner, Alternative View of the Current. (2009) crisis in the us financial system, 2008, P-2-at: <http://ssrn.com/abstract>.

جدول رقم (14): التباطؤ في النمو الاقتصادي بحسب مجموعات الدول 2007-2009

المجموعة	2007 %	2008 %	2009 % حتي جويلية	التغيير 2009-2008
الدول النامية في آسيا *	10.6	7.7	5.5	-5.1
الدول الآسيوية الحسنة **	6.3	4.9	-0.3	-6.6
الدول الآسيوية حديثة التصنيع ***	5.7	1.6	-5.2	-10.9
وسط أوروبا و شرقها	5.4	2.9	-5	-10.4
وسط آسيا و منغوليا	8.6	5.5	-5.8	-14.4
الشرق الأوسط	6.3	5.9	2	-4.3
غرب الهامسفير : (دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي)	5.7	4.2	-2.6	-8.3
العالم	5.2	3.2	-1.4	-6.6
الدول المتقدمة	2.7	0.9	-3.8	-5.6
الاقتصاديات الناشئة و الدول النامية	8.3	6.1	1.5	-6.8

* و هي تشمل : بنجلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، إندونيسيا، كيريباتي، لاوس، المالديف، ميانمار، نيبال، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سولومون، سيريلانكا، تايلندا، تونجا، فانواتو، فييتنام.

** وتشمل : إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلندا، فييتنام.

*** و تشمل: هونج كونج، كوريا، سنغافورة، تايوان.

Source: Morris Goldstein and Daniel Xie, « the impact of the Financial crisis on emerging Asia ». Working paper, W P 09-11, 2009, P.5.

2- تفاقم العجز في الميزانية الأمريكية والذي وصل لأقصاه في الربع الأول من سنة 2008، حيث أصبح حوالي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود ارتفاع عجز الموازنة في نهاية سنة 2008، من حوالي 155 مليار دولار لحوالي 258 مليار دولار بدون تكاليف خطة انتعاش الاقتصاد مقابل 163 مليار دولار سنة 2007؛

3- ارتفاع حجم المديونية في أمريكا لتصل إلى 36 ترليون دولار (حسب إحصائيات وزارة الخزانة الأمريكية)، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكل حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل إلى 27.6 ترليون دولار منها حوالي 9.2 ترليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري، وحوالي 18.4 ترليون دولار ديون على الشركات؛

4- تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي منذ شهر جانفي 2008 حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفا في أنشطتها نتيجة لارتفاع أسعار المواد والسلع الأولية والطاقة؛

5- الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو أدنى سعر له منذ التسعينات، كما وصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو، كذلك ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 4.5% وارتفاع معدلات البطالة إلى 5.1% وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لمناصبهم أي بمعدل 80,000 وظيفة شهريا؛ كما تراجعت عملية بناء المساكن في أمريكا بنسبة 50.6% اتصل إلى 1,065 مليون وحدة سنويا مقارنة بالمعدل السنوي المسجل وهو 1,071 مليون وحدة.

كما انخفضت أسعار المنازل في الولايات المتحدة بنسبة 33% مقارنة إلى أسعار الذروة سنة 2006، وفي أوروبا كان الانخفاض في أيرلندا 18% و في بريطانيا 12% وفي فرنسا 8% وفي اسبانيا 7% وفي النرويج 7% وفي كل من فنلندا والدانمارك 5%؛

6- كانت اليابان من أكثر الدول المتقدمة تأثرا بالأزمة، إذ شهدت انهياراً في الإنتاج والصادرات في الأشهر التي أعقبت بدء الأزمة العالمية، فالناتج المحلي بالأسعار الحقيقية انخفض بمقدار 12.1% في الربع الأخير من سنة 2008 والصادرات أسهمت بحوالي 15% من هذا الانخفاض؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ أداء اليابان كان الأسوأ بين الدول الصناعية الكبرى، وتبين إحصائيات بداية 2009 انخفاضا أكبر في الإنتاج الصناعي، ومعظم الانخفاض في صادرات اليابان كان بسبب انخفاض الطلب العالمي على السيارات وتكنولوجيا المعلومات والسلع الرأسمالية؛

7- لم تتأثر الاقتصاديات الناشئة بالأزمة في بدايتها، إلا أنّها بداية من أواخر سنة 2008 بعد اشتداد أزمة السيولة، وأزمة الثقة حول البنوك والمؤسسات المالية التي تأثرت فعلا بالأزمة أيضا، والخشية من عدوى الإصابة بالأزمة <contagion> وتحولت بالسالب تدفقات رأس المال إلى سوق الأسهم وصناديق الديون المشتركة <Mutuel> في هذه الدول بشكل خاص، عرفت تبخرا للأرباح التي حققتها أسواق تلك الدول خلال الحقبة السابقة، وبدأ الفرق بين أسعار الفائدة لشركات هذه الدول وسعر الفائدة لوزارات الخزانة يتسع، وكذلك فإنّ تكاليف التأمين ضد احتمالات عدم الوفاء بالديون من المؤسسات السيادية ارتفعت بدرجة كبيرة في أسواق كثيرة من أسواق الاقتصاديات الناشئة، وقد كان أكثر الدول تأثرا بالأزمة، الاقتصاديات الناشئة والدول التي كان

لديها عجز كبير في الحساب الجاري وهي كانت بنوكها تعتمد قبل الأزمة بدرجة كبيرة على تمويل الجملة < finances gros > ومن هذه الدول: أوكرانيا، المجر، الباكستان ولاتفيا، ولجأت جميعها إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض مالية كبيرة؛

8- الدول النامية والدول المنخفضة الدخل: بالرغم من أنها عرفت سنوات مميزة قبل الأزمة، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل 3,2% سنوياً خلال الفترة 2001-2007 كما كانت ظروف التمويل الدولي مواتية، حيث أنّ صافي تدفقات رأس المال الخاص ازداد من 1,2% إلى 7,4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2007 وكان الحساب الجاري والتوازن في مالية الحكومات لهذه الدول - جيدين بشكل عام - مقارنة إلى الفترات السابقة، لكن منذ مطلع سنة 2007 أصيبت هذه الدول بصدمة ارتفاع في أسعار الغذاء والوقود، حيث كلف ارتفاع الغذاء الدول المنخفضة الدخل 1% من الناتج المحلي الإجمالي، أما ارتفاع أسعار الوقود فقد كلفها 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي لها، وهو ما أدى إلى تدهور التوازن الخارجي للكثير من الدول المستوردة للغذاء والوقود وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض الدخل والإنفاق العائليين وهو ما ألزم استخدام المدخرات والفوائض السابقة لتغطية العجز.

وتجدر بنا الإشارة إلى ما قدّمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يخص إجمالي الخسائر الاقتصادية الأمريكية بسبب هذه الأزمة بحوالي 350-540 مليار دولار، أما صندوق النقد الدولي فقد قدر حجم هذه الخسائر بحوالي 945 مليار دولار، ومهما تفاوتت درجة الدقة في هذه الأرقام فهي لا توضح إلا مدى خطورة هذه الأزمة. "سنشير من خلال الملحق رقم (2) إلى مجهودات مجموعة العشرين لمعالجة الأزمة المالية العالمية".

الفرع الثالث: انعكاسات الأزمة المالية على النظام المالي والبنكي العالمي: يعد التمويل القناة الرئيسية التي أثرت بها الأزمة العالمية في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء، فالأزمة منذ بدايتها أثرت في سوق الاقتراض بين البنوك، إذ بحلول أوت 2007، أصيبت الأسواق الناشئة على وجه الخصوص بتوقف شبه كامل، وتشير الكثير من الدلائل إلى لجوء المستثمرين إلى المجالات ذات الجودة والابتعاد عن المخاطر، ولهذا السبب قفز سعر الذهب على أساس أنه أكثر الملاذات أمناً وخاصة في أوقات الأزمات من 660 دولار للأونصة في شهر أوت من سنة 2007 إلى 100.2 من الدولارات للأونصة خلال فترة تعرض بنك الاستثمار بيرستيرنز للمخاطر في 16 مارس سنة 2008.

وعلى العموم سنوضح فيما يلي الأزمة التي هزت البنوك عالميا لما لهذا القطاع من أهمية في بناء أي اقتصاد وفي أية دولة⁽¹⁾.

1- قدر صندوق النقد الدولي الديون المعدومة للبنوك التجارية بحوالي 2.8 من تريليونات الدولارات، حوحي تشمل القروض والأوراق التجارية >، وكانت الديون الملغاة حتى منتصف سنة 2009 حوالي 1.3 تريليون دولار، وقد اعترفت البنوك التجارية في الولايات المتحدة حتى الآن بحوالي 60% من الديون المعدومة المتوقعة، بينما تبلغ هذه النسبة في أوروبا 40% فقط، ويعود التباطؤ في الاعتراف بالديون المعدومة في منطقة اليورو وبريطانيا مقارنة إلى أمريكا إلى عوامل عدة، منها: التباطؤ في دورة الائتمان والحصة الكبيرة التي تشكلها الأوراق المالية في موازنات البنوك الأمريكية، والاختلاف في النظم المحاسبية؛

2- تعرض العديد من المؤسسات المالية حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، حيث تقدر خسائر المؤسسات المالية <البنوك الاستثمارية بشكل خاص> بمبلغ يتجاوز 2000 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك فيما يتعلق بالإقراض، حيث ارتفع معدل الفائدة على القروض بين البنوك في ليلة واحدة إبان إعلان إفلاس بنك « Lehman Brothers » بمعدل بلغ 160% من 2.5% إلى 6.5%، فتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى ضخ الأموال في أسواق المال للتقليل من حدة الأزمة؛

3- تراجع أرباح البنوك الأمريكية وذلك بعد إعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها، وتوالي إعلان انهيار صناديق التحوط التابعة لعدد من البنوك، بسبب القروض العقارية الرديئة، وحدثت عمليات بيع واستحواذ في الجهاز البنكي بأسعار متدنية جدا بعد تراجع أسعار البنوك بشكل كبير؛

(1) انظر إلى :

الموسوعة الحرة، الأزمة المالية العالمية 2008 على الموقع: www.ar.wikipedia.org تم الاطلاع عليه يوم: 2011-05-12.

مصطفى محمود أبو بكر، الأزمة المالية العالمية بين غياب الرؤية، القاهرة 2009، ص 15.

عبد الرزاق فارس الفارسي، الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 53 - 55.

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 228 - 234 .

4- تعد المرة الأولى في تاريخ الاقتصاد العالمي التي يقوم فيها البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وبنك اليابان ومجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معا في نفس الوقت بضخ ما قيمته 144 مليار دولار في البنوك لتمكينها من مواجهة طلبات السيولة، كما قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد ذلك وكخطوة إضافية أخرى بضخ 180 مليار دولار في الأسواق المالية عبر اتفاقيات تبادل نقدي أجراها مع البنك المركزي الأوروبي والبنك السويسري وبنك اليابان وبنك كندا، حيث تسمح هذه الاتفاقيات للبنوك المركزية بإقراض السيولة لبعضها البعض على المدى القصير، وذلك في حال أن أحدها في حاجة لسيولة لضمان استقرار النظام المالي في بلاده، ونذكر أن هذه المبادرة هي حصيلة ضرب الأزمة المالية كل البورصات التي شهدت انخفاض كبير في مؤشراتها؛

5- أدت الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالي 25 بنك) لأكثر من 500 مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ منتصف سنة 2007، هذا إلى جانب ظهور خسائر ائتمانية جديدة زادت من مخاوف المستثمرين من جديد، كخسائر الديون على بطاقات الائتمان والتي تقدر بنحو 940 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين، ففي الولايات المتحدة تم منذ مطلع سنة 2007 حتى سبتمبر 2009 إغلاق 115 بنما تجاريا، والغالبية العظمى من هذه البنوك تم إغلاقها سنة 2009 وحده (89 بنكا تجاريا).

6- سنقف هنا عند آثار الأزمة على النظام البنكي لإحدى الدول المتقدمة التي عانت الكثير ونخصها بالتحليل: واجهت آيسلندا، أزمة بنكية كبيرة جدا، إلى درجة أن الحكومة لم تستطع فعل الكثير لإنقاذ نظامها البنكي، وفي نهاية سنة 2007، كانت أكبر ثلاثة بنوك في آيسلندا لديها حوالي 125 مليار يورو من الأصول، الكثير منها يتم استخدامه في الإقراض في أسواق الجملة، وفي اقتصاد حجمه 14.5 مليار يورو فقط، وإبان الأزمة المالية لم تتمكن البنوك الأيسلندية من إعادة تمويل بنوكها، بسبب الجمود الذي أصاب أسواق المال، وفي نهاية سبتمبر من سنة 2008 قامت الحكومة الأيسلندية بتأمين جزئي لبنك < Glitnir > ثالث أكبر البنوك في الدولة، على إثر ذلك انخفضت العملة الأيسلندية (لكرونا) إلى مستوى قياسي مقابل اليورو؛ وفي مطلع أكتوبر من سنة 2008، قامت الحكومة بالسيطرة على البنكيين الآخرين (koupthing و landsbanki)، وفي 10 أكتوبر سنة 2008، خسرت المجالس والمحافظ البريطانية والكثير من المؤسسات الأخرى

حوالي 860 مليون جنيه إسترليني، بوصفها ودائع لدى هذه البنوك، وقامت الحكومة البريطانية بالتهديد باتخاذ إجراءات قانونية ضد الحكومة الأيسلندية رداً على الخلاف بشأن الودائع البريطانية المجمدة في تلك البنوك، كما أقدمت كذلك الحكومة البريطانية على تجميد أصول الشركات الأيسلندية في بريطانيا، باستخدام قانون مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن، وفي منتصف نوفمبر من سنة 2008، وافقت آيسلندا احترام التزاماتها للمودعين في البنوك الأيسلندية في الخارج بما فيها بريطانيا، وحصلت مقابل ذلك على قرض من صندوق النقد الدولي مقداره 2.1 مليار دولار؛

7- أما بالنسبة إلى القطاع البنكي في الدول العربية فيشير تقرير صادر عن صندوق النقد العربي⁽¹⁾ إلى أن القطاع تأثر بالأزمة المالية العالمية من خلال قناتين:

• **أما الأولى فهي التعامل بين البنوك العربية وبين البنوك الأجنبية:** حيث شهدت الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية زيادة في مطلوباتها اتجاه البنوك الأجنبية، حيث كانت مدعومة بالزيادة المطردة في النشاط الاقتصادي في معظم هذه الدول > ارتفاع الرصيد القائم من القروض البنكية الدولية على الاقتصاديات العربية بنسبة ملحوظة بلغت نحو 18% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2008 <، ليصل إجمالي هذه القروض إلى نحو 309 مليار دولار، أي تقريبا بنسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ونتيجة لانفتاح دول مجلس التعاون الخليجي فقد حصلت على الحصة الكبرى من هذه القروض ومقدارها 222 مليار دولار أي بنسبة 72%، اتجه من خلالها معظم هذه القروض إلى القطاع الخاص غير البنكي بنسبة 60%، وتمويل القطاع العقاري بشكل أساسي، أما رصيد القطاع البنكي فقد حصل على 31%، وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى انغلاق قنوات الاقتراض الدولية أو ضيقها على الأقل أمام هذه الدول، وهذا زاد من شح السيولة وارتفاع تكاليف الاقتراض وتسديد الدين وبروز ظاهرة الديون المعدومة والمتعثرة، وبسبب أن الكثير من هذه الديون كان قصير الأجل، وبسبب إلغاء المشروعات أو تعثرها أو تأجيل الكثير منها، فقد أثر ذلك في الملاءة المالية للبنوك وارتفاع تكاليف إعادة جدولة ديونها وانخفاض معدلات ربحيتها.

(1) سميح مسعود، الأزمة المالية- نهاية الليبرالية المتوحشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 80 - 87 .

• أما القناة الثانية فهي وجود البنوك الأجنبية في الدول العربية: فكما هو معلوم أنّ الكثير من البنوك الدولية، مثل سيتي بنك، ورويال بنك أوف إسكتلندا، واتش إس بي سي وغيرها، هي التي لديها فروع كثيرة في البلدان العربية وعمليات تمويل كبيرة، تعرضت لهزات قوية في الدولة الأم، وقد أثر ذلك في حجم عمليات هذه البنوك ونوعيتها في الخارج، وعندما لجأت هذه البنوك إلى تسوية موازاناتها في وطنها اضطرت إلى سحب جزء مهم من السيولة من فروعها في الخارج وإعادة توطينها، وهو ما ألحق ضرراً بالسيولة المحلية في الدول العربية "وخاصة بعض الدول الخليجية".
اتضح من خلال ما سبق ما تكبدته أسواق المال العالمية من خسائر وتكاليف باهضة عاش من خلالها العالم في غيبوبة المفاجأة المدمرة للنظام المالي العالمي.

الفرع الرابع: الدروس المستفادة من الأزمة المالية: يمكن أن نستنتج من هذه الأزمة الدروس

التالية⁽¹⁾:

✚ عدم الاستهانة أبداً بعملية التقييم السليم لدرجة المخاطرة: أحد أهم أسباب الأزمة المالية هاته هو مشكلة قروض الرهن العقاري التي نتجت عن الاستخفاف بالمبادئ الأساسية في إدارة المخاطر، كتوخي الحذر والحرص على توفير الجدارة الائتمانية كشرط أساسي للإقراض وغيره؛
✚ ضرورة عدم السماح بنسب عالية من المديونية في المراكز المالية للمؤسسات أو صناديق الاستثمار؛

✚ ضرورة الحذر من المبالغة في التعامل بالمنتجات المالية المعقدة مثل المشتقات المالية وغيرها؛ إذ أنّ الإشكالية التي نتجت عن هذا النوع من المنتجات ليس فقط لكون كثير من المتعاملين بها لا يفهمون ولا يقدّرون درجة خطورة هذه المنتجات بل لكونها كذلك تصل في بعض الحالات إلى مستويات خارجة عن السيطرة؛

✚ الحاجة إلى المزيد من الإفصاح والشفافية: حيث أثبتت الأزمة المالية أنّ ضعف مستوى الشفافية أخطر لدى الدول المتقدمة، كما كانت أجهزة الرقابة ليست على علم كامل بالالتزامات ومديونيات المؤسسات المالية؛

(1) حاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية، ورب ضارة نافعة، على الموقع: www.amf.org.ae تم الإطلاع

عليه: 2012-11-15.

✚ ضرورة أن تعكس ميزانيات المؤسسات جميع التزاماتها، حيث أن تمويل حجم متزايد من أنشطة المؤسسات من خارج الميزانية من شأنه عدم كشف الحجم الحقيقي للمشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الأمر الذي لا يسمح بالتحكم بها أو معالجتها؛

✚ من خلال تنفيذ برنامج إنقاذ عاجلة لمواجهة الأزمة المالية العالمية، بهدف إعادة الدماء في عروق اقتصاديات الدول المتضررة وتجاوز الآثار السلبية لانهيارات الأزمة، تم اللجوء إلى تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد واللجوء إلى خزانة الدولة لضخ المال العام في اقتصاديات الدول الرأسمالية من أموال دافعي الضرائب لشراء أسهم الكثير من المؤسسات المالية والبنوك المتعثرة، وضخ السيولة النقدية فيها (زيادة الإنفاق العام الحكومي)، يعد ذلك ضربة كبيرة لاقتصاد السوق ودعوة واضحة للتمرد على الأفكار الاقتصادية الليبرالية، ودعوة إلى بناء نظام اقتصادي جديد يعمل على إصدار قوانين تعطي للدولة صلاحيات أكبر في التوجيه والرقابة على البنوك خاصة الشركات الكبرى عامة وكذلك على النظام الرأسمالي المالي برمته.

تتبع العولمة من الأساس الاقتصادي للرأسمالية، وهو الأساس الذي يقوم على عولمة الإنتاج والتوزيع، فينعكس في تجارة دولية حرة متعددة الأطراف، وإنتاج وتوزيع دوليين تقوم بهما شركات متعددة الجنسية تنشط على نطاق عالمي، ومؤسسات مالية وتجارية دولية متمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تكامل اقتصادي إقليمي ودولي واسع النطاق؛ وبذلك تفقد الدولة الادعاء بسياسة اقتصادية وتنموية مستقلة عن السياسات المماثلة في الدول المتقدمة والمهيمنة على الاقتصاد العالمي، وتصبح استراتيجيات الإدارة الاقتصادية المحلية غير فاعلة عمليا وتفرض قوى السوق من خلال الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية الحاكمة انسجاما، بل تطابقا بين جميع الأقطار مهما كانت مواقعها وتفضيلاتها، وهكذا تغدو العولمة في جوهرها، انعكاساً لتكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال وهو جوهر العولمة من وجهة نظر الدول الرأسمالية الكبرى عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، في ظل "الفلسفة الليبرالية الجديدة" التي تقوم على المقولة الأساسية التالية، كما وصفها مارتين وشومان وهي أن: "ما يفرزه السوق هو صالح، وأما تدخل الدولة فهو طالح وأن عدم تدخل الدولة، إلى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، هي أسلحة إستراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق، وفي ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المسيّرة من قبل هذه الحكومات فقد غدت هذه المؤسسات هي

الأدوات التي تحارب بها هذه الحكومات في معركتها الدائرة رحاها من أجل تحرير رأس المال وكل شيء أو شخص لا بد من أن يخضع لقانون العرض والطلب ومنذ نهاية خطر الدكتاتورية "البروليتارية"، فإنّ العمل جار على قدم وساق وبكل جدية وإصرار على تشييد دكتاتورية السوق العالمية" غير أنّ الأزمة المالية العالمية الراهنة قد أثبتت عدم جدوى هذه الفلسفة، خاصة في جانبها المالي، فرغم المنافع التي حققتها العولمة المالية، ورفع القيود والضوابط عن حرية حركة رأس المال، بالنسبة إلى بعض الاقتصاديات والمستثمرين والمدخرين، إلّا أنّها في الوقت نفسه خلقت مخاطر وتحديات جديدة بالنسبة إلى واضعي السياسات والمتعاملين في الأسواق المالية العالمية؛ فقد تنامت تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود استجابة لزوال أو التخفيض من الحواجز على تجارة الخدمات المالية، وتحرير القيود الحكومية على دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى أسواق رأس المال المحلية، كما ازدادت المنافسة بين مقدمي تلك الخدمات بسبب التقدم التكنولوجي والتحرر المالي. لكن كل ذلك اتسم بالفوضى وغياب الرقابة وانعدام التنظيم وعدم الاهتمام بمتابعته وتطبيقه إن وجد، وهو ما جعل هذا النموذج "العولمة المالية وتوابعها" فوضوياً وغير منضبط مما أدى عملياً إلى انهياره، وإلى أن ينتج عن ذلك أزمات اقتصادية ومالية دولية متعاقبة ومدمرة على مدى القرن العشرين الماضي وصولاً إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الحالي بأزمته المالية العالمية الأقسى في تاريخ العالم والأشد تدميراً للاقتصاديات العالمية، خاصة المتقدمة منها في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي واليابان، والبلدان المتوسطة النمو في الهند وأمريكا اللاتينية وبلدان شرق وجنوب شرق آسيا.

إنّ من أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية هو الإفراط في الإقراض دون مراعاة كافية لمعايير السلامة البنكية، وبعد وقوع الأزمة تبين أنّ نوعية رؤوس الأموال لدى البنوك ليست بتلك القادرة على امتصاص الخسائر، كما وأنّ البنوك لا تحتفظ بسيولة تمكنها من مواجهة الالتزامات، إضافة إلى ذلك ضعف أساليب الرقابة على المخاطر لدى البنوك وعدم القيام بتقييم مدى قدرة المؤسسات المالية على تحمل ظروف ضاغطة، بعبارة أخرى لم يتم إجراء بعض الخطوات الإستباقية لمعرفة مدى قدرة البنوك على تحمل ظروف اقتصادية صعبة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة المالية وتحولها إلى أزمة اقتصادية بالغة الصعوبة⁽¹⁾.

(1) عبد المنعم السيد علي، "مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية"، المؤتمر العلمي العاشر، الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، المنعقد ببيروت، لبنان، ديسمبر 2009.

المبحث الثالث: معايير الرقابة البنكية ولجنة بازل الدولية

في ضوء الأزمة المالية العالمية سألنا الذكر تبين ضرورة إجراء إصلاحات فيما يتعلق بمعيار رأس المال والسيولة، حيث تركز هذه الإصلاحات على ضرورة أن يكون رأس المال أكثر تحديداً وشفافية وأن يكون قادراً على استيعاب أي خسائر فور حدوثها، من خلال إلزامية تكوين احتياطات لحماية رأس المال خلال الأزمات، وتخصيص رأس مال إضافي مقابل العمليات التجارية وتكوين مخصصات لأخطار متوقعة أثناء الفورة الاقتصادية وفترات الانتعاش، كما شددت بازل 3 على تعزيز السيولة لحماية البنوك في مواجهة الأزمات المالية في المستقبل.

إن من أهم الدروس المستفادة كذلك من هذه الأزمة هو بروز الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة إعادة النظر في أساليب الرقابة على القطاع البنكي وتحديد أسلوب إدارة المخاطر، من أجل معرفة مدى هشاشة هذا القطاع وهذا ما تعمل عليه حالياً المؤسسات الرقابية في العديد من الدول، إذ اتضح جلياً من خلال المبحث السابق أن "الانفجار العظيم" والذي تمثل في الفقاعة المالية العالمية كان بمثابة "هيروشيما" مالية أيقظت العالم المتقدم الذي استغرقته أحلام التفوق العلمي والتكنولوجي على حقيقة مهمة تتمثل في ضرورة العودة للأساسيات وأدبيات العمل البنكي التقليدية لأن الخروج على النص والتطرف في ابتكار منتجات بنكية "مصنعة" والتعامل على أوراق مالية وهمية سيكون بمثابة انتحار مالي يقود الاقتصاد العالمي إلى الهاوية ويؤثر في نهاية المطاف على فرص العمل وعلى معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار؛ وفي ظل ذلك أوضح الخبراء البنكيون أن بازل 1، 2 و 3 لن تمنع من حدوث الكوارث ولا الأزمات المالية ولكنها ستكون بمثابة شبكة حماية تقلل من الآثار السلبية لهذه الأزمات وتحمي البنوك من الإفلاس والضياع.

المطلب الأول: أهداف الرقابة البنكية ونشأة لجنة بازل الدولية: لعبت لجنة بازل للرقابة

البنكية دوراً هاماً لتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة البنكية تطبق في الدول الأعضاء بها. ولذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة البنكية والإشراف على البنوك بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام البنكي وحماية المودعين بما يتواءم مع التطورات والتحولات والمستجدات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معايير دولية تسعى كافة دول العالم للتواءم معها.

الفرع الأول: أهداف الرقابة البنكية: برز اهتمام البنوك المركزية بموضوع الرقابة على البنوك بعد أن تعرّض الجهاز البنكي للدول إلى تحديات واسعة وشاملة منذ سنة 1901 مروراً بالكساد العظيم سنة 1929 وأزمة جنوب شرق آسيا وأخيراً وليس آخراً الأزمة المالية أو أزمة الرهن العقاري أو ما تسمى بـ Credit Crunch سنة 2008 التي أدت إلى انهيار أسواق المال في معظم الدول، لذلك أصبح من الضروري أن تقوم السلطات النقدية لهذه الدول بتطوير الرقابة البنكية لغرض السيطرة ومراقبة المخاطر المتنوعة والإبلاغ عنها لغرض الحد منها، فقد قامت البنوك المركزية ومن خلال الرقابة المكتتبية والرقابة الميدانية بالتحقق من مدى التزام البنوك بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، وكذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة في المراكز المالية للبنوك للكشف المبكر عن أي تدهور يحصل للبنوك، وبالنظر لتطور الأنشطة البنكية المختلفة وتزايد المخاطر الناجمة عن أنشطتها المختلفة وللتغيرات الحاصلة من دورات الأعمال الاقتصادية والتشابك والترابط بين البنوك ما أوجب ضرورة البحث والتفتيش عن أنظمة رقابة صارمة تقي البنوك من التعرض إلى انهيارات وما ينتج عنها من تعرض ودائع الجمهور والمستثمرين إلى مخاطر لا يمكن الخلاص منها؛ لذلك فإنّ الرقابة البنكية هي⁽¹⁾: " مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسيّر عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات البنكية وصولاً إلى تكوين جهاز بنكي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها، حيث يتولى الرقابة بصورة أساسية البنك المركزي وتشمل الرقابة من حيث المبدأ البنوك والمؤسسات المالية التي تتلقى ودائع من الجمهور"، ولذلك يمكن القول أنّ الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل فيما يتعلق بالرقابة على البنوك العاملة في السوق البنكي العالمي تحظى باتفاق عام ومحدد من قبل دول العالم وتتخلص عموماً فيما يلي⁽²⁾:

(1) فائزة لعراف، مدى تكييف النظام البنكي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 74.

(2) انظر إلى:

عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

فائزة لعراف، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

✓ **الحفاظ على استقرار النظام المالي والبنكي:** يعد استقرار النظام المالي والبنكي أحد أهم الأسباب التي دعت إلى ضرورة إيجاد نظام فعال للرقابة البنكية، حيث أنه وبالنظر إلى الأزمات المالية التي حدثت خلال عقد التسعينات والتي هزت الاستقرار العالمي، كان من المحتم على الدول التدخل من أجل الرقابة على بنوكها، ويتضمن ذلك: (تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات البنكية، وضمان عدم تعثرها)، حماية للنظام البنكي والنظام المالي ككل، كما يتضمن ذلك أيضاً وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية؛

✓ **ضمان كفاءة عمل الجهاز البنكي:** يشكل الجهاز البنكي عصب التنمية الاقتصادية وعمودها الفقري لذلك فإن ضمان كفاءة هذا الجهاز يترتب عليها فوائد جمة للتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، ولتحسين الاقتصاديات بصفة عامة، ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل؛

✓ **حماية المودعين:** يتعرض المودعين للعديد من المخاطر كمخاطر عدم السداد وتعثر البنوك، فضلاً عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمتعلقة بممارسة أنشطتها مثل إفلاسها (ولعل ما حدث للبنوك الأمريكية خير شاهد على ذلك) تتم حماية المودعين من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

الفرع الثاني: نشأة لجنة بازل البنكية: يعتقد البعض أنّ الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبره السبب الحقيقي

والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بال1"، والواقع أنّ الاهتمام بكفاية رأس المال⁽¹⁾ يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأسمال كل بنك وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها، وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل: "حجم الودائع إلى رأس المال، وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول"، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية، وهو ما دفع مجتمعات البنكيين في ولايتي (نيويورك - والينوى) بصفة خاصة سنة 1952 إلى البحث عن أسلوب مناسب لتدبير رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال. ومنذ السبعينات من القرن الماضي وجد محافظو البنوك المركزية أنّ المنافسة بين البنوك الكبرى لدولهم لم تكن دائماً عادلة بالنظر إلى اختلاف مستوى القيود التي تفرض على هذه البنوك في مختلف الدول، فبعض الدول تضع قيوداً مشددة على البنوك في حين أنّ البعض الآخر يأخذ بنظم أكثر تساهلاً ولذلك فقد وجدوا أنه من المناسب تحقيق أكبر قدر من التناسق بين هذه القواعد للرقابة على البنوك، وقرر محافظو الدول الصناعية العشر الكبرى⁽²⁾ إنشاء لجنة بازل للرقابة على البنوك من هذه الدول وبحيث تجتمع في إطار بنك التسويات الدولية لوضع تنظيم مناسب يضمن المنافسة العادلة بين هذه البنوك. وقد كان الباعث لتأسيس تلك اللجنة هو⁽³⁾:

⁽¹⁾ يلعب رأس المال في البنوك عامّة دوراً حيوياً ومهماً في حماية أموال المودعين ويمثل الدرع الحصين الذي يحميها من الخسائر غير المتوقعة (Unexpected Loss)، وما دام أن رؤوس أموال البنوك تتسم بصغر حجمها مقارنةً بحجم الودائع، جاء الاهتمام بالملاءة المالية ممثلة في نسبة كفاية رأس المال التي تطورت عملية احتسابها، باعتبار أن كفاية رأس المال تعبر عن قدرة رأس المال على تحقيق السلامة والمتانة في المراكز المالية للبنوك.

⁽²⁾ مجموعة العشرة الكبرى (G10) وهم: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

⁽³⁾ انظر إلى:

مها نظير محمود سعد، تحديث القطاع البنكي المصري في ظل بازل Basel II & III، (دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية)، أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد البنكي المصري، 2012، ص 8.

International Convergence of Capital Measurement and Capital standards , July 1988, sur le site : www.bis.org/bcbs.

- أزمة هيرشتات بنك (Herstatt Crisis) سنة 1974 وإعلان السلطات الألمانية إغلاق Herstatt Bank الذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس "فرانكيل ناشيونال بنك" وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة؛
 - ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانيا بنك" بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها، مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت 20%؛
 - وأيضاً ظهور المشاكل البنكية الناتجة من المنافسة البنكية القوية التي خلقتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها وسيطرة البنوك اليابانية على أسواق التمويل الدولية بنسبة قاربت 38% وهي الظاهرة التي استمرت لسنوات عديدة حتى أن سبعة من ضمن أكبر عشرة بنوك في العالم سنة 1988 كانت من البنوك اليابانية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك.
- كذلك تقام أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي تمنحها البنوك العالمية؛ وتعرثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم.
- فبذلك تعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية Settlement ومخاطر الإحلال Replacement بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق، وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار. وهكذا ظهرت على الساحة وتأسست لجنة بازل عام 1974؛ فهي تنظيم غير رسمي Informal بين محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر G10 بمدينة بازل السويسرية تحت إشراف بنك التسويات الدولية؛ وأطلق عليها تسمية "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة البنكية على الممارسات العملية « Committee On Banking Regulation And Supervisory Practices » وقد أطلق على تلك اللجنة مسميات ثلاثة هي:

- لجنة بال Bal نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بال بالفرنسية؛
- لجنة بازل Basel نسبة إلى مدينة بازل بالإنجليزية؛
- لجنة كوك - Cooke نسبة إلى رئيسها " مدير بنك إنجلترا المركزي " وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية.

وتتكون اللجنة حاليا من ممثلين للبنوك المركزية والسلطات الرقابية من 27 بلدا حيث أضيفت لـ 11 دولة الأولى كل من: لوكسمبورغ، اسبانيا، وانضمت بعدها استراليا، البرازيل، الصين، كوريا، الهند والمكسيك وروسيا في مارس 2009، ثم تركيا، هونغكونغ، سنغافورة، وجنوب إفريقيا، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، اندونيسيا في جويلية 2009؛ الرئيس الحالي للجنة هو « Nout Wellink » محافظ البنك المركزي لهولندا خلفا لـ Caruana Jaime في 01 جويلية 2006، تستضاف الأمانة العامة للجنة من قبل بنك التسويات الدولية في بازل ويدعم أمينها العام « Stefan Walter » من قبل مجموعة مكونة من 14 شخص هم خبراء ومشرفين على المؤسسات الأعضاء، وتجتمع عموما لجنة بازل 4 مرات في السنة، وقد أسفرت على نشر 3 اتفاقيات رئيسية هي: بازل 1 سنة 1988 / بازل 2 سنة 2004 / وبازل 3 كان من المقرر تطبيقها قبل نهاية سنة 2010؛ وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، يساعدها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة؛ وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات، ويمثل أسلوب وضع القواعد والمعايير في مختلف المجالات أحد أهم مظاهر التطور في العلاقات الدولية المعاصرة، والهدف من قيام هذه اللجنة هو تحسين مستوى الرقابة البنكية بين البنوك وذلك من خلال ما يلي⁽¹⁾:

- 1- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز البنكي برمته ويحقق الاستمرار في الأسواق المالية العالمية؛

(1) إتحاد البنوك العربية، بازل 3، إدارة البحوث (إتحاد البنوك العربية)، بيروت - لبنان، 2010، ص 8.

- 2- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة البنكية؛
- 3- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة، ومشاركة تلك السلطات مراقبة وتنظيم التعامل مع المؤسسة المالية الأجنبية، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة الرقابة البنكية؛
- 4- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك؛
- 5- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
- 6- تسيير عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية المتمثلة في كثير من الأحوال في البنوك المركزية.

الفرع الثالث: مفهوم رأس المال بقطاع البنوك ومكوناته: نظراً لأهمية مفهوم رأس المال لدى لجنة بازل سوف نقوم بعرضه بشيء من التفصيل في هذه الجزئية من بحثنا لتوضيح أهمية هذا المفهوم.

لقد ارتبط حجم رأس المال في قطاع البنوك بقدر المخاطر التي تتعرض لها، وذلك لأن البنوك تعمل أساساً بأموال المودعين ومن خلال استخدامها لدى الغير في شكل قروض وتسهيلات واستثمارات بما يجعلها تتحمل مخاطرها ومخاطر الآخرين؛ لذلك يعطى رأس المال الثقة للمتعاملين مع البنوك ولجهات الرقابة، بل ويعزز الثقة في قدرتها على العمل ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها باعتبار أن رأس المال هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين لمقابلة مخاطر الائتمان والتمويل وتقلبات سعر الصرف والفوائد ومخاطر البلاد التي تعمل فيها ومخاطر السوق؛ ويمكن تعريف رأس المال عموماً بأنه "الفرق بين الأصول والخصوم في أية منشأة"⁽¹⁾ وهناك مفهومان لرأس المال⁽²⁾:

- أحدهما يقتصر على رأس المال المدفوع؛
 - وثانيهما يتسع ليشمل جميع حقوق المساهمين المعلنة وغير المعلنة.
- ويمثل رأس المال المدفوع عادة النواة الأولى لموارد أي منشأة اقتصادية التي تبدأ به نشاطها لتكوين ما يلزمها من أصول ثابتة وتمويل المستلزمات المباشرة لهذا النشاط، وتسعى البنوك عادة

(1) عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر البنكية والقانونية، ط 1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 571.

(2) الشيخ ماهر حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003، ص 8 - 9.

إلى زيادة رأسمالها المدفوع عبر مسيرتها الإنتاجية مع تعزيزه بتراكم الاحتياطات لدعم مقدرتها على التوسع ومواجهة مختلف المخاطر التي قد تعترضها؛ أما رأس المال البنكي فهو المؤشر الأساسي للسلامة البنكية ويُعرّف كما يلي⁽¹⁾:

1. رأس المال التنظيمي (الرقابي): هو الحد الأدنى لرأس المال كنسبة للأصول المرجحة بالمخاطر كما حددته لجنة بازل؛

2. رأس المال الاقتصادي: هو قيمة رأس المال الذي يحتفظ به البنك وفقاً لسياسته وتحليله وبناء على تقييمه للمخاطر.

يلعب رأسمال البنوك دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومتانة وضع البنوك؛ وسلامة الأنظمة البنكية بشكل عام حيث أنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطل أموال المودعين، ونورد فيما يلي أهم وظائفه في البنوك:

➤ حماية الودائع بأنواعها وحماية الدائنين؛

➤ قاعدة لنمو وتطوير البنك؛

➤ الحصول على الأصول الثابتة؛

➤ امتصاص وتغطية الخسائر غير المتوقعة؛

➤ تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة البنك على مواجهة المشاكل.

فكما هو معلوم فإن البنوك بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد؛ الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة تشمل بشكل رئيسي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الإستراتيجية. وبصفة عامة هناك تقسيمات وأنواع متعددة للمخاطر، حيث تقسم المخاطر حسب قدرة الإدارة على التنبؤ بوقوع الخسارة وحجمها إلى⁽²⁾:

✓ **الخسائر المتوقعة:** وهي الخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي بنك ويكون حجم هذه الخسائر عادة صغيراً؛

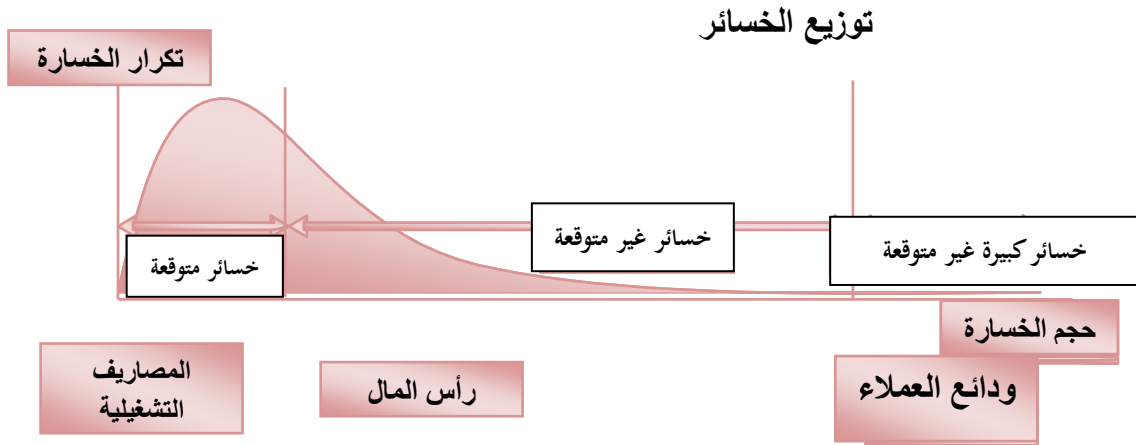
✓ **الخسائر غير المتوقعة:** وهي الخسائر التي قليلاً ما تحدث إلا أن أثرها على البنك عادة ما يكون كبيراً؛

✓ **الخسائر الاستثنائية (المدمرة):** وهذه الخسائر لا يكفي رأس المال لتغطيتها مما يؤدي إلى إفلاس وتعثر البنك، وتتصف بقلّة الحدوث. هذا ويلخص الشكل التالي توزيع الخسائر التي يمكن أن تواجه البنوك وكيف يمكن تغطيتها:

(1) عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص 571.

(2) الشيخ ماهر حسن، مرجع سبق ذكره، ص 9.

شكل رقم (13): توزيع الخسائر التي تعترض البنوك وكيفية مواجهتها



المصدر: الشيخ ماهر حسن، قياس ملاء البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص 8 - 9.

انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاء البنك؛ وبالنظر إلى الشكل السابق فإنه كلما قلت مساحة الجزء تحت المنحنى (خسائر كبيرة غير متوقعة) فإن ذلك يعني ارتفاع درجة ملاء⁽¹⁾ البنك حيث أن تلك المساحة تمثل احتمالية وقوع خسارة بحجم لا يكفي رأس المال لتحمله، وعليه فكلما زاد رأس المال كلما قلت هذه الاحتمالية (المساحة تحت المنحنى)، وفيما يتعلق بقياس الملاء، فقد اعتمدت البنوك المركزية لسنوات عديدة نسبة الرافعة المالية "Leverage Ratio"⁽²⁾:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الموجودات}}$$

مقياساً للملاءة إلى أن جاءت مقررات لجنة بازل 1 سنة 1988 والتي رأت في تلك النسبة حداً أدنى لرأس المال ولكنها لا تمثل مقياساً للملاءة البنكية (احتمالية الإعسار)؛ لكونها لا تميز بين موجودات البنك تبعاً لدرجة المخاطرة؛ وتجدر الإشارة إلا أن رأس المال يؤدي ثلاث وظائف أساسية على المستوى الجزئي (المؤسسة البنكية) وهي:

✓ امتصاص الخسائر غير المتوقعة أو قليلة الاحتمال؛

✓ طمأننة المودعين والممولين الآخرين؛

(1) تُعرّف الملاءة على أنها: قدرة رأس مال البنك المؤهل على استيعاب مخاطر الموجودات الممولة من أمواله الذاتية ومن الأموال المضمونة من قبله في جميع الأوقات.

(2) الشيخ ماهر حسن، قياس ملاء البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص 9 - 10.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

✓ القيام بالاستثمارات اللازمة لانطلاق وتطوير نشاطات مربحة بالنسبة للبنك.

أما على المستوى الكلي فإن لرأس المال وظيفتين:

✓ وقف انتشار الأزمات البنكية؛

✓ إقامة علاقات تنافسية بين المتدخلين على أساس عادل.

المطلب الثاني: معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاق بازل 1988: بعد عدة جهود واجتماعات

قدمت لجنة بازل توصياتها الأولى بشأن كفاية⁽¹⁾ رأس المال الذي عرف باتفاقية بازل 1 سنة 1988 سنة 1988 ليصبح اتفاقا عالميا، وبعد عدة أبحاث وتجارب وضعت نسبة عالية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، ففُدرت هذه النسبة بـ 8% والتي طبقت ابتداء من نهاية سنة 1990 لكي يتم هذا التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990، كما كرست لجنة بازل جهودها لدراسة موضوع كفاية رأس المال، وقد توصلت بداية الثمانينات إلى أن نسبة رأس المال في البنوك دولية النشاط قد تضاعلت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب تزايد المخاطر الدولية، مما دفع اللجنة إلى السعي لإيقاف تآكل مستويات رؤوس الأموال في البنوك وإيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال، وبذلك ظهرت الحاجة إلى وجود إطار دولي موحد لتقوية النظام البنكي العالمي والقضاء على المنافسة الناتجة عن الاختلافات في متطلبات ورؤوس الأموال الخاصة وبعد ذلك ظهر نظام أطلق عليه اتفاقية بازل لكفاية رأس المال؛ وقد قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين⁽²⁾:

- المجموعة الأولى متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/OCDE)، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية.
- المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم بما فيها الدول العربية.

(1) تُعرف الكفاية البنكية على أنها: القدرة المادية أو المعنوية اللازمة لإنجاز المهام والوظائف بطريقة مرضية مقنعة، بينما الكفاءة فتعني بلوغ مستوى في الأداء يتجاوز حد الكفاية، ولذا يقال: فلان كفو إذا مارس نشاطه بمهارة عالية، وإتقان بالغ.

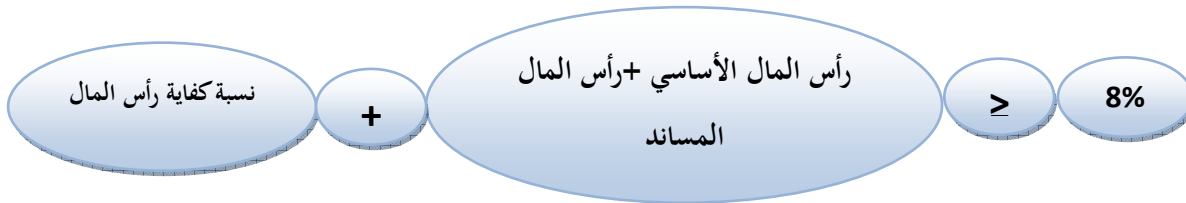
(2) عبد الرزاق خليل وأحلام بوعبدلي، الصناعة البنكية العربية و تحديات اتفاقية بازل 2، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية - حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، أيام 23 و 24 نوفمبر 2004.

ويعطي التصنيف معاملة تفضيلية لبلدان المجموعة الأولى فيما يتعلق بأوزان المخاطر، إذ عُدَّت تلك البلدان ذات مخاطر منخفضة في الوقت الذي تم تصنيف البلدان العربية باستثناء المملكة العربية السعودية ضمن مجموعة البلدان الأكثر خطراً بالنسبة إلى احتياجات رأس المال والأخطار الناتجة عن النشاط البنكي وقد أُعطيت الموجودات أوزاناً مختلفة تراوحت ما بين 0% و100% وطبقاً لاتفاقية بازل 1 يمكن قياس نسبة رأس المال المرجح بالمخاطر كما يأتي:

نسبة رأس المال المرجح بالمخاطر = رأس المال / الموجودات المعدلة وفقاً للمخاطر

صيغة حساب كفاية رأس المال: ألزمت البنوك بحد أدنى لكفاية رأس المال قدره 8%، تحسب باختصار كما يلي:

شكل رقم (14): حساب كفاية رأس المال



المصدر: عبد المجيد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص 79.

أي أنّ اتفاقية بازل 1 تضع متطلبات رأس المال ببساطة بتغيير مخاطر الائتمان (المخاطر الأساسية التي يواجهها البنك)، مع أنّ المتطلبات الإجمالية لرأس المال (أي نسبة الحد الأدنى 8%) كانت موجهة لتغطية المخاطر الأخرى والتي أهمها: مخاطر التحويل، وتقلبات أسعار الصرف ومخاطر تقلبات أسعار الفائدة، وتتحدّد كفاية رأس المال وفقاً للاعتبارات التالية⁽¹⁾:

- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغضّ النظر عمّا إذا كانت متضمّنة في ميزانيّة البنك أو خارج ميزانيّته؛
- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين؛ وسيتم توضيح ذلك من خلال النقطة التالية.

الفرع الأول: العناصر الأساسية لإطار كفاية رأس المال - بازل 1 - : يتكون رأس المال حسب مقررات بازل من شريحتين أساسيتين كما هو موضح في الجدول التالي:

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

جدول رقم (15): العناصر الأساسية لإطار كفاية رأس المال - بازل 1-

رأس المال الأساسي

1- رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى):

- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) : وتتمثل في حقوق المساهمين الدائمة (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة....)
- الاحتياطات المعلنة: وهي تلك الاحتياطات التي تنشأ من (الأرباح المحتجزة، أرباح علاوات إصدار الأسهم) مثل الاحتياطات القانونية والاختيارية (النظامية).

العناصر المستبعدة منه

- احتياطات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو المتراكمة أو ما يسميها البعض القابلة للاستعادة أو القابلة إلى التحويل إلى مديونية.

رأس المال المساند

يجب أن لا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها بحد أقصى 100% من مكونات رأس المال الأساسي، وذلك من أجل تدعيم عناصر رأس المال الأساسي بشكل مستمر باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين التي تعود عامة لمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين

2- رأس المال المساند (الشريحة الثانية) = احتياطات غير معلنة + إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة
ويضاف إلى ذلك ما يلي⁽¹⁾:

في المستوى الأول- الأدوات التي تحمل صفات هجينة بين أدوات الدين وحقوق الملكية-: وهي مجموعة من الأدوات تجمع بين صفات رأس المال والدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة ويشترط أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد برغبة حامله إلا بموافقة السلطات الرقابية، ويشترط أن تكون متاحة لامتناع خسائر البنك بدون اضطراره للتوقف عن العمل، وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية.

في المستوى الثاني - الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية-: وهو يشمل أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية التي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها (أجلها) عن خمس سنوات، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود والقابلة للاستعادة .ولابد هنا من استهلاكها من خلال خصم متراكم قدره 20% سنويا خلال الخمس السنوات الأخيرة (حتى الاستحقاق)، وذلك لكي تعكس القيمة المتناقصة لهذه الأدوات مصدر قوة البنك.

Source: les Accords de Bale, sur le site : www.marches-financiers.net

(1) اللجنة متفقة على أنّ أدوات الدين هذه تعاني من أوجه قصور عديدة حين اعتبارها ضمن مكونات رأس المال، وذلك بالنظر لاستحقاقها بتاريخ محدد، وعدم قدرتها على امتصاص الخسائر، باستثناء ما يحصل عند تصفية البنك، ومثل هذه الخصائص تعزز ضرورة وضع القيود على مبدأ شمولها ضمن قاعدة رأس المال.

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال⁽¹⁾:

- ألا يزيد رأس المال التكميلي (المساند) على رأس المال الأساسي؛
 - ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي؛
 - ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحلياً، ثم تحدّد بـ 1,25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجّحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية؛
 - تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معيّنة (خصم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول) وكذا الأوراق المالية التي تتحوّل إلى أسهم (يتمّ سدادهما بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين)؛
 - يشترط لقبول أيّة احتياطات سرّية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقاً عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصّص، وبعض الدول لا تسمح بها.
- وفي شهر جانفي من سنة 1996 أضافت لجنة بازل معايير جديدة لاتفاقها الأول، تم من خلالها مطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال لتغطية جزء من مخاطر السوق، على أن يبدأ العمل بذلك التعديل اعتباراً من نهاية سنة 1997، وتتكون من الديون المساندة ذات الأجل القصير لتغطية مخاطر السوق (الشريحة 3)، وتتوفر فيها الشروط التالية⁽²⁾:
1. غير مضمونة ومدفوعة بالكامل؛
 2. تاريخ الاستحقاق عند إصدارها لا يقل عن سنتين؛
 3. لا يتم تسديدها إلا بموافقة السلطات الرقابية (قد يؤدي هذا التسديد إلى انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى لكفاية رأس المال).

⁽¹⁾ منها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

⁽²⁾ Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework. www.bis.com

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

الحد الأعلى لقيمة الشريحة الثالثة هو 250% من الشريحة الأولى لرأس مال البنك والتي تخصص لتغطية مخاطر السوق.

الفرع الثاني: أوزان المخاطرة، وكيفية احتساب الموجودات الخطرة (أو الأصول المرجحة بالمخاطر): لقد أعدت طريقة لقياس متانة رأس المال مستندة إلى نظام من أوزان المخاطرة حيث يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية، بتحويل الأصول إلى أصول مرجحة بالمخاطر وقد استندت طريقة القياس أساساً إلى المخاطرة الانتمانية للطرف الآخر "المقترض"، وقد حدد إطار الاتفاق الأوزان الأساسية لمخاطر الموجودات وهي: صفر، 10، 20، 50، 100.

جدول رقم (16): أوزان المخاطر وفق فئات المخاطر للأصول المشمولة بالميزانية

فئة الأصول	أوزان المخاطر %
مطالبات النقدية وسبائك الذهب على حكومات (دول منظمة التعاون الاقتصادي)	0%
المطالبات على المؤسسات العامة المحلية باستثناء الحكومات المركزية وما تضمنه من قروض.	(0 أو 10 أو 20 أو 50) % حسب تقدير كل دولة
المطالبات على البنوك ومؤسسات القطاع العام في دول منظمة التعاون الاقتصادي والمطالبات على البنوك متعددة الجنسيات أو مطالبات مضمونة من قبل البنوك	20%
قروض مضمونة بالكامل برهون عقار سكني	50%
جميع المطالبات الأخرى مثل المطالبات على بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي، والأسهم، والعقارات، والآليات، والمنشآت، والمباني.	100%

Source: Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework.

www.bis.com

حيث يحتسب رأس المال المطلوب لحماية الأصول داخل الميزانية بوضع جميع الأصول وفق فئة المخاطر الخاصة بكل منها، ومن ثم تحتسب الأصول المرجحة حسب درجة المخاطر في كل مجموعة وذلك من خلال خطوتين⁽¹⁾:

(1) عبد الفتاح احمد، مقررات لجنة بازل بخصوص رأس المال والإجراءات التنفيذية التي قام بها البنك المركزي الأردني لتنفيذ ذلك، إتحاد البنوك العربية، 1993، ص 55.

الخطوة الأولى: للوصول إلى رأس المال المطلوب مثلا: الأصول في فئة مخاطر 0% هي أصول خالية تماما من احتمالات ألا يتم استردادها، وهذه المجموعة من الأصول لا تحتاج أي رأس مال لحمايتها، أما الأصول في فئة المخاطرة 100%، فهي على درجة كبيرة من المخاطر، وتحتاج جميعها إلى 8% من إجمالي رأس المال، وإن كان مجموع الأصول من هذه الفئة 100 مليون دولار فأقل ما هو مطلوب 8 مليون دولار "8 x 100%" كرأس مال إجمالي لحماية الأصول في هذه الفئة؛

الخطوة الثانية: يتم تجميع رأس المال المطلوب لكل الأصول حسب تقسيمها على فئات المخاطر، للوصول إلى أدنى متطلبات رأس المال لحماية الأصول داخل الميزانية، وبالنسبة لما تتعرض له البنوك من مخاطر مرتبطة بأصول خارج ميزانيتها من غير المشتقات المالية، فقد تم وضع نظام لتحويل مخاطرة تلك الأصول إلى المخاطرة الائتمانية المكافئة، وذلك من خلال ضرب قيمها الرسمية بمعامل تحويل الائتمان، أما معاملات التحويل فهي أربعة (0، 20، 50، 100) %؛ بعد ذلك يتم تصنيف هذه القيمة المعادلة وفقا لأنواع المخاطرة التي يتم تصنيف البنود داخل الميزانية وفقا لها كما بيّنا سابقا.

الفرع الثالث: نقاط الضعف في إطار كفاية رأس المال - بازل 1- ودوافع تطويرها: في أعقاب الأزمات القوية المتتالية على البنوك العالمية بات على لجنة بازل أن تعمل على إيجاد صيغة أكثر ملاءمة للتعامل مع المخاطر سواء على مستوى الميزانية أو خارجها، وخاصة بعد ظهور المستحدثات والمشتقات البنكية كحقوق الخيار والعقود المستقبلية والمشتقات المالية والائتمانية، وقد تطور النظام المالي والصناعة البنكية بشكل كبير و متواصل، الأمر الذي جعل الإطار الحالي لكفاية رأس المال مؤشرا غير كاف لقياس الصحة المالية للمؤسسة البنكية؛ فضلا عن أنه ثمة مشكلة للإطار القديم لكفاية رأس المال وهي تتعلق بقدرة البنوك على مراجعة متطلبات رأس المال المحددة من قبل سلطاتها الرقابية واستغلال الفروق بين المخاطرة الاقتصادية الحقيقية والمخاطرة المقاسة في ظل هذا الإطار؛ إذ أنّ إطار سنة 1988 يفرض متطلبات رأسمال دنيا بالنسبة للبنوك النشطة عالميا و يحمل في طياته نظاما لتقليل المخاطر يهدف جزئيا إلى التأكيد على أنّ البنوك لديها الدعم المالي المناسب في حال توفرها على أصول ذات مخاطر متدنية؛ بينما ركز الإطار القديم بشكل خاص على مخاطر القروض، إلّا أنّ أنواعا أخرى من المخاطر مثل مخاطرة السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية وغيرها لم يتضمنها

الإطار بشكل صريح؛ أيضاً التصنيف الهش لديون البنوك وفقاً لتثقيلات أربعة فقط، وتتمثل أهم نقاط الضعف في إطار كفاية رأس المال بازل 1 فيما يلي⁽¹⁾:

✓ توحيد درجة المخاطر للمصنّف AAA مع المصنّف BB مما كرس الجهود نحو إقراض العملاء ذات التصنيف المتدني من أجل تحقيق أعلى عائد على أساس كلما زادت المخاطر زاد العائد؛

✓ عدم وضع آلية لمعالجة مخاطر التشغيل؛

✓ عدم تشجيع مبدأ التنوع في المحافظ؛

✓ أنّها ركزت على مخاطر الائتمان فقط، رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيراً على وضعية البنوك؛

✓ الخطر مرتبط بالعمل وليس بالدولة، وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول؛

✓ لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك والابتكارات المالية.

من خلال ما سبق يتضح جلياً أنّ هناك عدة أسباب ودوافع لتطوير اتفاقية بازل 1 نلخصها فيما يلي⁽²⁾:

1- دافع التغير: ونلخصه في الأسباب التالية:

✓ التطورات السريعة والأساليب الحديثة خصوصاً في التكنولوجيا التي ساهمت في تقييم

العديد من الخدمات البنكية وإعادة هيكلة القطاع المالي عالمياً؛

✓ تقسيم المخاطر إلى أربع فئات فقط هو تقسيم غير كاف لعكس صورة شاملة ودقيقة عن

جودة أصول البنك؛

✓ التحديات التي حدثت في العمليات البنكية والتي كان هدفها الأساسي تفادي الآثار السلبية

لمعيار بازل 1؛

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) ناجي التوتي، الإصلاح البنكي، مجلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، الكويت، ماي، 2003، دون ذكر الصفحة.

✓ رغم ما حققته لجنة بازل في زيادة رأسمال البنوك عالميا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن التطورات المالية أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية أقل إلزاما ومجرد خطوة عريضة يمكن إتباعها؛

✓ توسيع الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس فقط مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته.

2- مبادرات تطوير الاتفاقية: كان هناك عدة مبادرات لتطوير اتفاقية بازل أهمها مشروع جولدستين لتقوية المعايير البنكية الدولية ويهدف هذا المشروع لتحقيق ما يلي⁽¹⁾:

✓ إفصاح وشفافية أكبر لمدى تدخل الحكومة في عمليات الجهاز البنكي، وتوضيح معايير للحد الأدنى من الشفافية التي يجب توفرها في هذا المجال؛

✓ تغيير معيار كفاية الرأسمال الدولي المعمول به حاليا، بحيث يفرق بين نوعين رئيسيين من الأنظمة البنكية الدولية، حيث أن النوع الأول يختص بالدول التي مازالت تعاني من مشاكل الأزمات البنكية، أما النوع الثاني فهي تلك الدول التي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار في جهازها البنكي؛

✓ إعطاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور أكبر للرقابة على الأعمال البنكية ذات الطابع الدولي؛

✓ الحث على خصخصة البنوك التجارية المملوكة للحكومات؛ لزيادة التنافسية بين البنوك محلياً وتقليص دور الدولة، وفتح رأس مال البنوك الأجنبية والمحلية.

3 - مقترحات صندوق النقد الدولي: إنَّ أهم المقترحات تمثلت أساسا في تعزيز تصنيف المخاطر الائتمانية وزيادة الاعتماد على وكالات التصنيف العالمية في هذا المجال، ولكن يؤخذ على هذا الاقتراح فشل وكالات التصنيف في التنبؤ بأزمات النقد الآسيوية قبل حدوثها في 1997-1998 وأخيرا الأزميتين الأرجنتينيتين والبرازيلية، كما أنه سيؤدي إلى وضع سلطات أكبر مما ينبغي في أيدي وكالات التصنيف، خصوصا وأنَّ الدول النامية التي تمر بمرحلة التحول تتخوف من عدم عدالة التصنيف، وأيضا زيادة الدور الإشرافي والعمل على خلق التنسيق والتوافق بين الأنظمة المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، إضافة إلى الاتفاق على تقديرات نوعية تعكس كفاءة الإدارة

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

البنكية وقوة الأنظمة والرقابة المالية وسلامة التخطيط الاستراتيجي، وأمام هذه التحديات أصدرت لجنة بازل مشروع المقررات الجديدة التي عرفت باسم "بازل2".

المطلب الثالث: اتفاقية بازل2: تميزت العقود الأخيرة من القرن الماضي بتعاقب العديد من الأزمات البنكية لاسيما خلال عقدي الثمانينات والتسعينات حيث تعاظمت حدة تلك الأزمات اعتباراً من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر سنة 1994 وبداية سنة 1995، تتبعها في سنتي 1997-1998 أكثر الأزمات المالية والبنكية شدة وهي أزمة دول جنوب شرق آسيا والتي أثرت تأثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي وخصوصاً على القطاعات المالية والبنكية. وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ تلك الأزمات المالية والبنكية بمثابة ناقوس خطر هدد بتقويض العولمة المالية وأظهر سلبيةاتها بوضوح، حيث أنّ حدوث أزمات مالية وبنكية في بعض الدول أثر سلباً على القطاعات المالية والبنكية في دول أخرى. فعلى سبيل المثال أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا سلباً على البنوك اليابانية والبنوك الأوروبية وخاصة البنوك الألمانية والتي انخرطت بشدة في التعامل مع البنوك والأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا؛ طبعاً لم تقف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية والدول العشر الكبرى **G10** مكتوفة الأيدي حيال تلك الأزمات خصوصاً أنّ تلك المؤسسات والدول تتبنى تسارع خطى العولمة الاقتصادية والمالية وتشجعها، وتلك الأزمات المالية والبنكية تؤثر سلباً على العولمة وتمثل حجة واضحة يستشهد بها المناهضون للعولمة؛ لذا كثفت تلك المؤسسات المالية الدولية والدول العشر الكبرى **G10** جهودها لمحاولة تقوية ودعم القطاعات المالية والبنكية على المستوى الدولي لتجنب الأزمات المالية والبنكية أو تخفيف آثارها السلبية في حاله حدوثها⁽¹⁾.

لذا بعد عشر سنوات من التنفيذ ظهرت العديد من حالات الضعف في اتفاق بازل1 لذا اقترحت اللجنة اقتراحاً جديداً أكثر حساسية للمخاطر؛ فأصدرت لجنة بازل العاملة في إطار بنك التسويات الدولية الصيغة النهائية للاتفاقية الجديدة المتعلقة بكفاية رأسمال البنوك والتي أصبحت تُعرف لدى بنوك العالم باتفاقية بازل2، بالإشارة إلى اتفاقية بازل1 التي صدرت سنة 1988، وتم

⁽¹⁾ تقرير صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل2، والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر، 2004:

www.inf.org.ae/Arabic show-page.asp

نقاش هذه الاتفاقية والتداول بها منذ سنة 1998، وقد دخلت التنفيذ الفعلي في سنة 2003 مع فترة انتقالية تمتد على ثلاث سنوات أي حتى 2006 كأقصى حد، وعندما بدأ التفكير في تعديل الاتفاقية في نهاية التسعينات استقر الرأي وخاصة تحت تأثير رئيس لجنة بازل آنذاك مكدونا بألا يقتصر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال وأن تنتهز فرصة التعديل للنظر في موضوع إدارة المخاطر باعتباره القضية الرئيسية للبنوك.

الفرع الأول: محاور المؤسسات المالية الدولية و دول G-10 لإصلاح البنوك: في إطار ما

سبق، ركزت المؤسسات المالية الدولية ودول G-10 مجهوداتها في أربعة محاور هي⁽¹⁾:

❖ الشفافية: تلعب الشفافية والإفصاح دورا هاما في انضباط السوق إذ أنّ توافر المعلومات

الضرورية وفي الوقت المناسب يساعد المتعاملين (المشاركين) في الأسواق المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، أما في حالة عدم الشفافية والإفصاح فإن ذلك يؤدي إلى عدم صحة قرارات المشاركين في الأسواق، وقد تجلّى ذلك بوضوح خلال الأزمة المالية في المكسيك في أواخر سنة 1994 وأوائل سنة 1995، حيث أنّ عدم الشفافية والإفصاح لعبا دورا هاما في تفاقم الأزمة؛ لذا فقد أولت المؤسسات المالية الدولية اهتماما كبيرا بالشفافية والإفصاح في الأسواق المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة؛

❖ قضايا تحرير حساب رأس المال: أثارت قضايا تحرير حساب رأس المال لاسيما المتعلقة

بفتح الأسواق المالية كثيرا من الجدل وخصوصا فيما يتعلق بفتح السوق المالية للدولة (نخص بالذكر الدول النامية) تدريجيا أم دفعة واحدة؟ حيث يرى البعض أهمية التدرج في فتح السوق المالية أمام المستثمرين الأجانب؛ والسماح للمستثمرين المحليين بالاستثمار في الخارج وقابلية العملة الوطنية للتحويل، بينما يرى البعض الآخر أهمية فتح السوق المالية دفعة واحدة حتى لا تستطيع مراكز القوى المناوئة لتحرير حساب رأس المال ممارسة ضغوط لعدم التحرير؛ وقد أشارت التجارب إلى أنّ تحرير حساب رأس المال في ظل

(1) انظر إلى:

حسن ماهر، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، أيام 21 ماي - 3 جويلية 2005.

Basel Committee, Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk, February 2003. www.bis.com

قطاع مالي وبنكي ضعيف يؤدي في الغالب إلى حدوث أزمات مالية بنكية؛ لذا فإن الرأي عند الكثيرين هو تحرير حساب رأس المال عندما يكون القطاع المالي والبنكي قوياً، حيث أنه من المعروف في الفكر الاقتصادي أن وجود قطاع مالي وبنكي قوي ومستقر شرط لا بد منه لوجود اقتصاد كلي مستقر؛ الأمر الذي يستوجب العمل على تقوية ودعم القطاع المالي والبنكي قبل تحرير حساب رأس المال.

❖ **إشراك القطاع الخاص في منع حدوث الأزمات المالية:** هناك الكثير من الدول النامية التي تتحمل تكاليف الأزمات البنكية ولا يتم إشراك القطاع الخاص في تحمل تلك التكاليف وذلك من خلال ما يطلق عليه "بأنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين الضمني" أي أنه لا يوجد نظام صريح للتأمين على الودائع؛ ولكن عند حدوث أزمات بنكية تقوم الدولة بتعويض المودعين عن كامل ودائعهم؛ هذا النظام يجعل المودعين غير مهتمين باختيار البنك الجيد والقوي نظراً لأنهم لن يتحملوا أية تكاليف في حالة حدوث أزمات بنكية؛ أما إذا كان هناك نظام تأمين صريح على الودائع (والذي لا يغطي كامل الودائع ولكن هناك حداً أعلى لمبلغ التعويض في حالة إفلاس البنك) ومن ثم سيتحمل المودعون (القطاع الخاص) جزءاً من تكاليف الأزمات البنكية فإن ذلك سيدفع المودعين إلى اختيار البنوك الجيدة والقوية ومن ثم تتسحب البنوك الضعيفة من السوق ويحدث انضباط السوق وتزداد كفاءة وفعالية القطاع البنكي ككل.

❖ **تقوية ودعم القطاع المالي والبنكي:** وأهم ما تم اتخاذه في هذا الصدد:

1. إصدار لجنة بازل للأسس المحورية للرقابة البنكية الفعالة في سنة 1997؛
2. وأصدرت سنة 1999 منهجيات أو طرق تطبيق الأسس المحورية للرقابة البنكية الفعالة؛
3. كذلك قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي والذي يطلق عليه (FSAP) « Financial Sector Assessment Program » ويهدف هذا البرنامج إلى تقييم وتحديد نقاط القوة والضعف في القطاع المالي والبنكي من خلال مجموعتين من المؤشرات هما:

(1) مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل عجز الموازنة العامة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي واتجاهات مكونات ميزان المدفوعات؛

2) ومؤشرات القطاع المالي والبنكي.

ففي قطاع البنوك يتم تقييم أداء وتحديد نقاط القوة والضعف باستخدام مؤشرات الـCAMELS⁽¹⁾ وهي المؤشرات المتعلقة بكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والمكاسب أو الإيرادات والسيولة والحساسية للمخاطر، وفي إطار التقييم يتم وضع المقترحات المناسبة لتقوية ودعم القطاع المالي والبنكي، وأيضاً في نفس هذا السياق تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والبنكي على المستوى العالمي.

ويأتي مشروع اتفاق بازل 2 كأحد أهم المجهودات الخاصة بتقوية ودعم القطاع البنكي؛ وقد صدرت الطبعة الأولى من وثيقة اتفاق بازل 2 سنة 1999 وصدرت الطبعة الثانية سنة 2001 بعد إجراء بعض التعديلات والإضافة والتي تمت في إطار الإجابة عن استفسارات بعض البنوك ثم صدرت الطبعة الثالثة في أبريل 2003.

الفرع الثاني: التعديلات الجديدة في اتفاقية بازل 2: في أبريل من سنة 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف البنكي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال وذلك بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك ؛ ويمكن تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر التعرض لخسائر لبنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق⁽²⁾.

-وقد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظات البنوك والأطراف المشاركة في السوق المالية عليها؛

-كما وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي قد تختلف من بنك إلى آخر كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال.

⁽¹⁾ هو نظام التقييم البنكي الأمريكي الذي يقوم بتصنيف البنوك وفقاً لملاءة رأس المال إلى خمسة تصنيفات من الحالة الجيدة إلى الحالة المعسرة.

⁽²⁾ Maher Hasan, The Significance of Basel 1 and Basel 2 for the future of the Banking Industry With Special Emphasis on Credit Information, 2005, P87.

➤ يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية؛

➤ السمة الرئيسية لاقتراح أبريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة البنكية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أبريل 1993، والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك، إلا أنّ المناقشات والملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية؛

➤ ومن أجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية والتمشي مع اشتراطات رأس المال على مستوى جميع البنوك، اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية ومن بين هذه المعايير ما يلي⁽¹⁾:

- ضرورة حساب المخاطرة اليومية؛
 - استخدام معامل ثقة 99%؛
 - أن تستخدم حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول؛
 - أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها على الأقل سنة؛
 - ومن ناحية أخرى تضمنت مقترحات اللجنة طرق إحصائية نمطية لحساب رأس المال منها ما تتبعه البنوك التي تتعامل في عقود المشتقات على مستوى كبير، ومن هذه الطرق ما يسمى بمقياس إدارة مخاطر التعامل في عقود المشتقات.
- ترتكز اتفاقية بازل 2 على ثلاث محاور أساسية هي: المحور الأول: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال؛ المحور الثاني: عملية المراجعة الإشرافية؛ المحور الثالث: انضباط السوق.

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

جدول رقم (17): الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل2

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى:	عمليات المراجعة الرقابية:	انضباط السوق:
1. لا تغيير في معدل الممثل 8% كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق؛	أربعة مبادئ رئيسية:	1. يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة البنوك وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية؛
2. تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات اتجاه المخاطر الائتمانية كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية؛	1. يتوجب على البنوك امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛	2. هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية، ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي: نطاق التطبيق، تكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال.
3. بالنسبة للمخاطر الائتمانية هناك ثلاث أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم وهناك حوافز للبنوك لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع المعلومات وإدارة المخاطر؛	2. يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود؛	3. تعيين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ البنوك بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامها بذلك؛
4. بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهو أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.	3. تعيين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال على المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى؛	4. هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهانات.

المصدر: مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص18.

ومما تقدم نستخلص أوجه الاختلاف بين بازل 1 وبازل 2 والتي يمكن حصرها في النقاط التالية⁽¹⁾:

✓ الفروق الخاصة باحتساب متطلبات كفاية رأس المال وهي كما يلي:

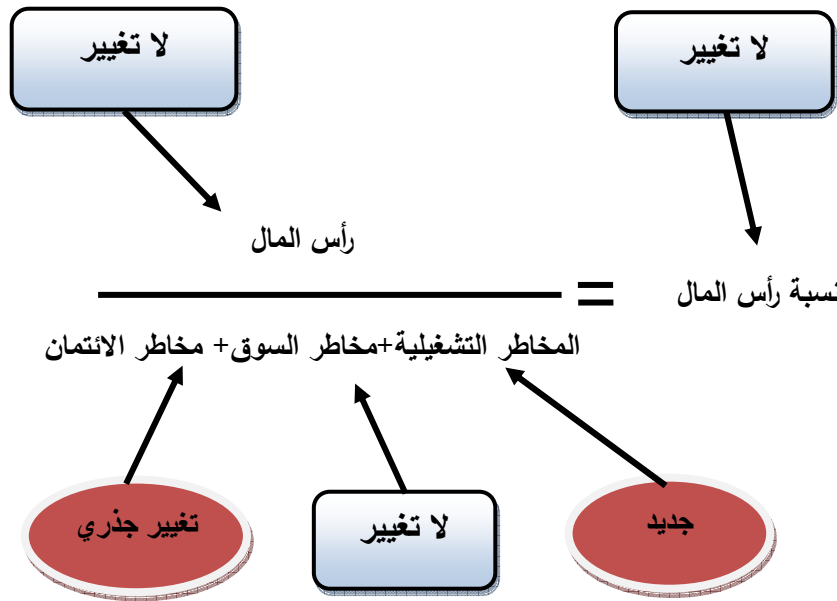
(1) Maher Hasan, The Significance of Basel 1 and Basel 2 for the future of the Banking Industry With Special Emphasis on Credit Information, 2005, P90

- تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان جذرياً؛
- إضافة نوع جديد من المخاطر هي المخاطر التشغيلية ومطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها.

✓ إضافة بنود تتعلق بدور هيأت الرقابة على البنوك في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر، بحيث أصبح من مهمات هذه الهيأت رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة اقتصادية خاصة بالقطاع البنكي أو ببنك محدد ومراجعة أساليب قياس وإدارة المخاطر لدى البنوك؛

✓ إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيداً من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك وأساليبه في قياسها وإدارتها. والشكل التالي يوضح الفروق الجوهرية بين بازل 1 وبازل 2.

شكل رقم (15): أوجه الاختلاف بين بازل 1 وبازل 2

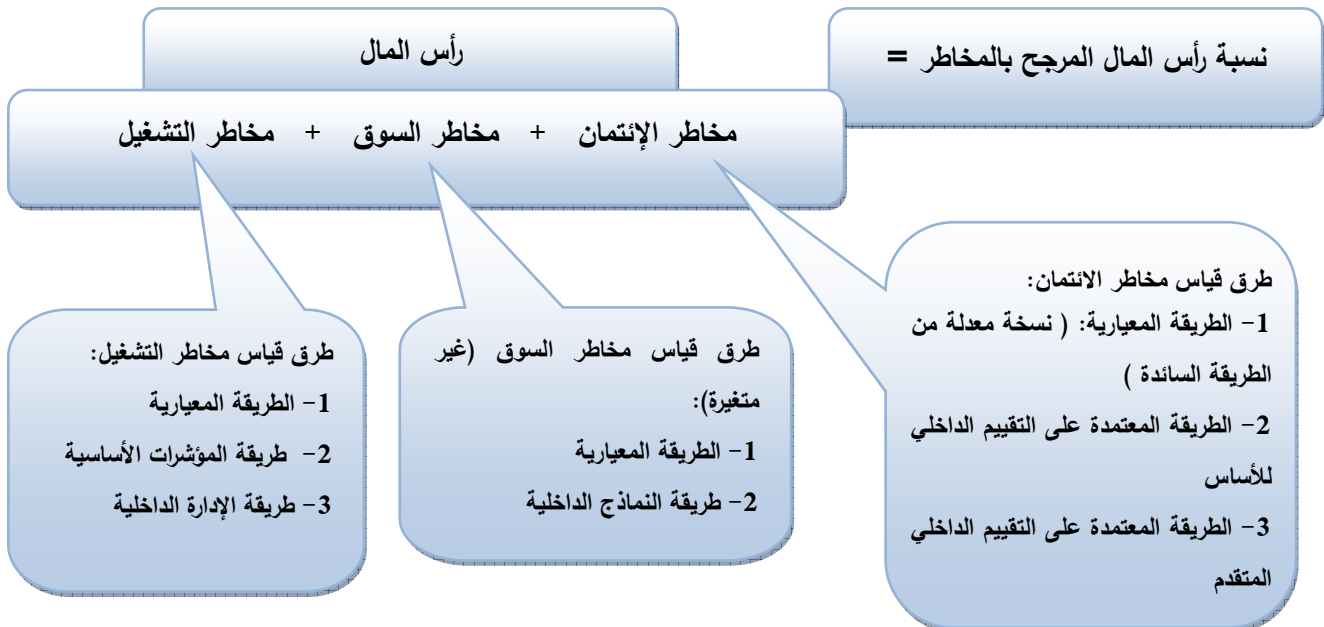


المصدر: حسن ماهر، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، أيام 21 ماي - 3 جويلية 2005.

الفرع الثالث: أساليب قياس رأس المال المرجح بالمخاطر طبقاً لبازل 2: إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال كان ينتظر منه أن يشكل حجر الأساس في عملية الهندسة المالية الجارية بالبنوك، حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز أمان وسلامة النظام المالي

الدولي وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة، حيث ركز الاتفاق على تقوية رأس المال القانوني أو الرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وركز على إدارة المخاطر بصورة واضحة، وأعطى البنوك الحق في اختيار البدائل المناسبة لقياس المخاطر، وبالنسبة إلى أساليب قياس المخاطر في اتفاق بازل 1 فإن أوزان المخاطر المحددة من قبل لجنة بازل تستخدم مقياساً واحداً يناسب الجميع بينما طرح اتفاق بازل 2 الأساليب التالية لحساب المخاطر وذلك كما يبيّنه الشكل التالي⁽¹⁾:

الشكل رقم (16): رأس المال المرجح بالمخاطر حسب اتفاق بازل 2



المصدر: مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

1- أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفقاً للجنة بازل 2: لقد أعادت اتفاقية بازل 2 النظر في كيفية تقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك وذلك باستعمال طرق متباينة من حيث درجة تطورها، والتقنية المستعملة و مدى تلاؤمها مع البنوك⁽²⁾.

(1) نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر البنكية، مركز بحوث دراسات مالية وبنكية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، عمان، 2005، و مجلة اتحاد البنوك، العدد 261، 2002، ص ص 86-87.

(2) على بدران، الإدارة الحديثة للمخاطر البنكية في ظل بازل 2، مجلة اتحاد البنوك العربية، نوفمبر، 2005، ص 66.

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

أ- **المنهج المعياري أو النمطي:** وهي طريقة مقترحة لكل البنوك، تقوم على أساس إعطاء أوزان مخاطرة لأصول البنوك، اعتماداً على التصنيف الذي تعطيه مؤسسات التقييم الدولية، وهي هيأت متخصصة في تصنيف الدول، البنوك، الشركات من حيث درجة المخاطر التي تحملها وفقاً لمعايير معينة⁽¹⁾:

كمثال لو كان المستفيد من القرض هو جهة سيادية أي: الحكومة، الخزينة،... فإن ترجيح هذا القرض سوف يعتمد على ما تقرره وكالة التصنيف بشأن الجدارة الائتمانية لهذه الدولة والتي يمكن تمثيلها في الجدول التالي:

جدول رقم (18): الوزن الترجيحي للقروض الممنوحة للجهات السيادية

التقييم	من AAA : -	من A- : A	من BBB- : -	من BB : B-	أقل من B-	بدون
الجهات	%0	%20	%50	%100	%150	%100

المصدر: نصوص اتفاقية بازل 2.

ب- **أساليب التقييم الداخلي الأساسي:** تستخدم بترخيص من السلطات الإشرافية، وتقوم على تقدير البنك للمخاطر المرتبطة بمقترضيه، وذلك بناءً على⁽²⁾:

- ✓ احتمال حدوث عجز عن السداد للعميل: اعتماداً على تصنيف مؤسسات التقييم الدولية له وكذلك معلومات أخرى حول مركز العميل، وضعية القطاع الذي ينتمي إليه العميل... الخ؛
- ✓ الخسارة التي سيتحملها البنك عند وقوع العجز عن السداد؛
- ✓ حجم الانكشاف الكلي عند العجز عن السداد أي حجم الخسائر الكلية التي سيتعرض لها البنك؛

- ✓ آجال الائتمان: حيث كلما مالت إلى الطول زادت المخاطر؛
- ✓ درجة التركيز: كلما تنوعت محفظة قروض البنك كان ذلك عاملاً مخففاً للمخاطر. وهي نوعان:

- نموذج التصنيف الداخلي: حيث يمكن للبنوك التي لها نظام معلومات فعال وكفاءة بشرية وتقنية أن تقدر بنفسها حجم المخاطر المرتبطة بأصولها.

⁽¹⁾ Basel Committee on Banking Supervision, Update draft of a "Simplest Standardized Approach, 4/10/2001 www.BIS.org.

⁽²⁾ Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004 , op cit.

- منهج التصنيف الداخلي المتطور: وهو طريقة مطورة، حيث يعتمد على قاعدة بيانات كبيرة لمخاطر البنك خلال مدة معينة، واستخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان وهي تمكن البنوك من تحديد متطلباتها من رأس المال بدقة، ولكنه مكلف من الناحية المادية ويحتاج إلى كفاءات بشرية وتقنية.

2- أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقاً للجنة بازل 2 Basel II: يُلاحظ أنّ لجنة بازل قد أضافت نفقة رأسمالية بالنسبة للمخاطر التشغيلية وذلك لإدخال حساسية أكبر إزاء المخاطر، لذا ستقوم الباحثة باستعراض:

- ماهية مخاطر التشغيل Operational Risk طبقاً لبازل 2 Basel II؛
- طرق احتساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية طبقاً لبازل 2 Basel II.
أولاً: ماهية مخاطر التشغيل Operational Risk: مصطلح " إدارة المخاطر " يتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد⁽¹⁾.
وترى لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له معان مختلفة في الصناعة البنكية، لذلك فإن البنوك تعتمد ولأغراض داخلية على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية، إلا أن لجنة بازل ولأغراض رقابية قامت بتعريفها بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن إخفاق أو عدم كفاية كل من:

- العمليات الداخلية؛
- الأنظمة في البنك؛
- العاملين؛
- أحداث خارجية.

كما تشمل أيضاً المخاطر القانونية حيث اعتبرت اتفاقية بازل للرقابة البنكية جزءاً من مخاطر التشغيل، وإذا كانت مخاطر الائتمان تثبت لتكون سبباً مباشراً لإفلاس وانهيار البنوك، فإن الفشل الائتماني في معظم الأحيان، لا يكون سوى نتيجة لتراكم الأخطاء والمخاطر التشغيلية عبر

⁽¹⁾ Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004 , op cit.

الوقت، فدوماً كانت الأسباب الصغيرة ذات نتائج كبيرة، والإدارة السليمة لمخاطر التشغيل إنما تتبع من سياسة سليمة يتم فيها تقسيم أنشطة البنك إلى خطوط أعمال ويتم رصد الخسائر الناتجة عن كل نشاط أو خط عمل نتيجة مخاطر التشغيل بحيث يمكن خفضها إلى أكبر درجة.

(أ) **نماذج عن مخاطر التشغيل:** مما سبق نجد أن مخاطر التشغيل ترتبط بالعمل اليومي للبنك ولذلك فهي واسعة جداً ومتجددة يوم بيوم مع استمرار العمل ومشاكله في البنوك، ونذكر منه⁽¹⁾:

- اختلاس/ رشوة؛
- سرقة البنك كوارث طبيعية؛
- احتيال (داخلي أو خارجي)؛
- خطأ من الموظفين؛
- تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملات الأجنبية والأوراق المالية؛
- فشل في أنظمة التكنولوجيا؛
- إهمال في تنفيذ المهام (نشاط غير ملائم بنكياً، استشارات خاطئة)؛
- إعطاء معلومات سرية عن العملاء؛
- إعطاء معلومات لأطراف لا يجوز الإطلاع عليها من باب الخطأ؛
- فقدان وثائق مهمة أو تلفها؛
- خسائر قضائية؛
- خطأ محاسبي.

ومن الأمور التي تعني بها مخاطر التشغيل أو من توصيات موظفي هذه الإدارة، أن موظفي الخط الأمامي يجب أن تجرى لهم وبشكل دوري اختبارات نفسية، بحيث أن من لديه منهم مشكلة يجب أن لا يخرج لمقابلة العملاء لأن ذلك يؤثر سلباً على عملية تقديم الخدمة. وأيضاً يعنى موظفو مخاطر التشغيل بدراسة أمور عديدة مثل: ضيق مقر الفروع، سوء التجهيزات في فروع البنك، نوعية الموظفين في الفروع، ولذلك عندما ترفع إدارة المخاطر توصيات الموظفين المختصين فيها بمخاطر التشغيل فإننا نجد من ضمن هذه التوصيات ما يلي⁽¹⁾:

(1) نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

- كلما زاد المؤهل العلمي، كلما قلت مخاطر التشغيل عند الشخص؛
 - يفضل زيادة البائعين من النساء لثلاثة أسباب: احتمال الخطأ في عد المال أقل من النساء، درجة العدوانية ضد النساء أقل، الاحتيال عندهم أقل.
- ويمكن أن نخلص مما سبق أن الاهتمام بمخاطر التشغيل هو نوع من العمل الوقائي الذي يحاول تلافي وقوع الخطر أو تلافي الخسائر الكبيرة الناجمة عنه.
- (ب) طرق احتساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية: اعتمدت البنوك في السابق بشكل شبه كامل على الرقابة والتدقيق الداخلي لغرض إدارة وتقييم المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أهمية هذه الطريقة إلا أنه شهدت السنوات الأخيرة تطورات جوهرية لإدارة المخاطر التشغيلية حيث تم اعتماد هياكل وعمليات محددة لتحقيق هذا الهدف، حيث أن توفر برامج إدارة المخاطر التشغيلية يوفر قدراً أكبر من الأمان وسلامة لعمليات البنك، ولذلك أخذت المؤسسات البنكية والهيئات الدولية المختصة تتجه نحو التقدم في معالجة المخاطر التشغيلية باعتبارها فئة مميزة من المخاطر بنفس مستوى أهمية مخاطر الائتمان والسوق؛ إن اختيار المنهج المناسب لإدارة المخاطر التشغيلية يعتمد على عدة عوامل أهمها حجم البنك وتطوره وطبيعة مستوى تطور أنشطته، وبشكل عام هناك عدة عوامل أساسية لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر التشغيلية بغض النظر عن حجم البنك أو نطاق عمله ويشمل ذلك توفر الإستراتيجيات الواضحة ومدى كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا وتوفير نظام رقابة داخلية فعال ومتمين وتحديد الصلاحيات وفصل المسؤوليات بالإضافة إلى فعالية إعداد التقارير الداخلية وخطط الطوارئ؛ وبشكل عام فإن الهدف من طرح المخاطر التشغيلية ليس زيادة رؤوس أموال البنوك وإنما التأكد من زيادة قدرتها على حسن إدارة ومواجهة المخاطر التشغيلية، ويعتمد المنهج المستخدم في قياس رأس المال اللازم على درجة التطور والتعقيد الإحصائي في عمليات وأنشطة البنك.
- وفيما يلي أهم المناهج والطرق الملائمة لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية الواردة في ورقة بازل الاسترشادية:

(1) International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, June 2004 . www.BIS.org

ت) أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقاً للجنة بازل 2 - Basel II: لقياس مخاطر التشغيل أتاح الاتفاق للبنوك أن تختار أحد البدائل المتعلقة من أساليب⁽¹⁾:

✓ المؤشر الأساسي؛

✓ الأسلوب المعياري؛

✓ أساليب القياس المتقدمة.

- **الطريقة الأولى: منهج المؤشر الأساسي:** وفق هذا المنهج يتم احتساب متطلبات رأس المال بناءً على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا-Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل في الورقة الاسترشادية بـ 15%، ويتم الاحتساب وفق المعادلة التالية:

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات x ألفا.

$$K_{BIA} = (\sum (GI1.... n * \alpha)) / n$$

حيث: K_{BIA} متطلب رأس المال، GI : الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات، n : عدد السنوات، α : النسبة الثابتة (ألفا) و حددتها اللجنة بنسبة 15%.

- **الطريقة الثانية: المنهج المعياري:** تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضاً عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي⁽²⁾.

⁽¹⁾ International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, June 2004 . www.BIS.org

⁽²⁾ تومي إبراهيم، "مقدمة اتفاقية بازل لكفاية رأس المال"، جامعة بسكرة، الجزائر، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2011/03/22 على الموقع: <http://islamfin.go-forum.net/t1912-topic>

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

وتحتسب متطلبات رأس المال بناءً على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لوحدة العمل) بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل (الخدمات) البنكي وحسب الخدمات البنكية المقدمة وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (19): المنهج المعياري لاحتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية

وحدات العمل البنكية	المنتجات البنكية (لنشاط)	المؤشر	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	B1=18%
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	B2=18%
	الخدمات البنكية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	B3=12%
الأعمال البنكية	الخدمات البنكية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	B4=15%
	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	B5=18%
	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	B6=15%
أخرى	خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	B7=12%
	خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	B8=12%

المصدر: ورقة بازل الاسترشادية سنة 2003.

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات البنكية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال (بيتا)، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

وبذلك تكون عناصر المعادلة هي:

متطلبات رأس المال = [(متوسط إجمالي الدخل لكل وحدة عمل) x (بيتا لكل نشاط)] / 3

$$KTSA = [\sum_{years\ 1-3} \max (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})] / 3$$

حيث أن: KTSA: متطلبات رأس المال، GI: الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط من الأنشطة الثمانية؛

β : النسبة الثابتة (بيتا) وحددتها اللجنة بنسبة محددة لكل نشاط كما هو مبين في الجدول أعلاه.

• الطريقة الثالثة: منهج القياس المتقدم: بموجب هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون

لها عدة شركات تابعة (مجموعة بنكية) وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها

بالتطور والتعقيد باستخدام أسلوب داخلي لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك للمخاطر

التشغيلية واحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهةها، وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر

تقدّم من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملاءمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في المؤسسة البنكية؛ ويعتمد تحديد المتطلبات الرأسمالية وفق هذا المنهج على قياس حجم التعرض للمخاطر التشغيلية عبر نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل البنك، كما يحتاج استخدام هذا المنهج موافقة واعتماد السلطة الرقابية، و وفقاً لهذه المنهجية، تعتمد البنوك على بياناتها الإحصائية المبنية على خسائرها السابقة، بحيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر وبعد موافقة السلطة الرقابية على الآلية وتقييمها لقدرة البنك على قياس مخاطره وإدارتها.

3- أساليب قياس مخاطر السوق وفقاً للجنة بازل 2 - Basel II : تتمثل فيما يلي:

- الأسلوب النمطي؛

- والنماذج الداخلية.

الفرع الرابع: إيجابيات و سلبيات اتفاقية بازل 2

أولاً : إيجابيات معيار كفاية رأس المال: تتمثل أهم إيجابيات المعيار فيما يلي⁽¹⁾:

- 1- الإسهام في دعم استقرار النظام البنكي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة؛
- 2- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية؛
- 3- لم يعد المساهمون في المشروعات البنكية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المشروعات الأخرى بل أقحم ذلك المعيار مساهمة البنوك في صميم أعمالها حيث أن وجود زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارة البنوك و اتخاذ القرارات المالية المناسبة حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض البنك لمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية، وهو ما من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند البنوك ذاتها؛

(1) الطيب لحيلج، كفاية رأس المال البنكي على ضوء توصيات لجنة بال، بحث مقدم للملتقى الوطني المنعقد بجامعة جيجل حول الإصلاح البنكي في الجزائر ، جويلية 2005 ، ص 19.

4- أصبح في المتاح للمساهم العادي أو لرجل الشارع القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دولياً وبذات الصورة بين دولة وأخرى أو بين بنك وآخر؛

5- سيدعو تطبيق المعيار إلى أن تكون البنوك أكثر اتجاهها إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان من أصول البنوك حيث ستضيف البنوك ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضيه الأمر في الاحتفاظ برأسمال مقابل، بل ربما ستسعى أيضاً إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال .

ثانياً: سلبيات معيار كفاية رأس المال: تتمثل أهم سلبيات معيار كفاية رأس المال فيما يلي:

1- قد يكون الثمن الذي يختاره بنك للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، ذلك إذا لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات، فإذا ما قام بنك ما بإتباع الأسلوب المشار إليه فإن ذلك قد يعني تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات وهو ما من شأنه أن يسرع باستنزاف البنك، لذا يتعين متابعة كفاية المخصصات المكونة من جانب الجهات الرقابية؛

2- قد يحاول أحد البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تتدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب السلطات الرقابية؛

3- تعد أهم سلبيات المعيار المذكور هي إضافة تكلفة إضافية على المشروعات البنكية تجعلها في موقف أضعف تنافسياً من المشروعات غير البنكية التي تؤدي خدمات شبيهة إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة (ولإيضاح ذلك نشير إلى أن كل 100 وحدة نقدية أصول خطرة تتطلب زيادة عناصر رأس المال بمقدار 8 وحدات نقدية، فلو كان سعر الفائدة السائد في السوق 15% فإن التكلفة المترتبة على تطبيق المعيار تصبح 1.2 وحدة تضاف إلى تكلفة الحصول على الأموال اللازمة للحصول على الاستخدام في أصول خطرة، وهو ما يجعل الهامش يضيق بين تكلفة الموارد وعائد الاستخدامات)؛

4- كما يعاب على الاتفاقية أنها تخوفت كثيراً من الاستثمارات (الأصول الثابتة) وأعطتها وزناً كبيراً (100%) وهذا بسبب النظرة الرأسمالية للبنوك حيث تعتبرها بنوك للتمويل وليست بنوك للتمتية؛

5- كذلك في جانب الأوزان أخذت بعين الاعتبار التوجه السياسي للدولة، حتى ولو لم تصرح بذلك، (فلا يعقل أن تكون دولة كالصين مثلاً وهي رابع دولة من حيث التقدم الاقتصادي ثم تصنف مع الدول ذات المخاطر العالية).

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة لبازل2 بعد حدوث الأزمة المالية العالمية: لقد وجهت الكثير من الانتقادات لاتفاقية بازل2، وهذا خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي⁽¹⁾:

- ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في البنوك، سيؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار؛
- احتمال توقف البنوك الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقراً نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي الاحتفاظ برأس مال كبير لمواجهة هذه المخاطر؛
- على الرغم من أن إطار اتفاقية بازل2 يهدف إلى توحيد وتتميط طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة إلا أنه يربط مصير القطاع البنكي بمجموعة من وكالات التصنيف التي هي في أغلب الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحيادتها كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقوم بتقييمها؛
- التطبيق البطيء وغير المنتظم له خاصة في الأسواق المتقدمة؛
- بازل2 أخفق في معالجة بعض نقاط الضعف الإشرافية في عددٍ من المسائل الهامة مثل عدم وجود تعريف موحد لجودة رأس المال، وأسقف للالتئمان، ومعايير مشتركة للسيولة؛
- بالإضافة إلى عدم استيعابه للمخاطر المفرطة للسوق في مجال عمليات المتاجرة والمشتقات المالية التي ارتفعت بشكل حاد بين البنوك الكبرى؛
- القواعد القديمة ببازل2 كانت تفرض على البنوك نسبة 2% فقط كأموال احتياطية، وسمحت للبنوك بالدخول في قروض واستثمارات عالية المخاطر دون أن يكون لديها المال الكافي لسد الثغرات في حال ضاعت هذه القروض أو فشلت الاستثمارات، وهذا يجعل البنك عرضة للإفلاس، ويعرض مجمل الاقتصاد للخطر، مثلما حدث في عامي 2007 و2008 عندما

⁽¹⁾ زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 31/30، 2014، ص ص 450 - 451.

انهارت، أو كادت أن تنهار، غالبية البنوك الكبرى لولا التدخل الحكومي، وإنفاق مليارات الدولارات لإنقاذها.

من خلال ما سبق وبعد حدوث أزمة الرهن العقاري الأمريكي طالبت مجموعة العشرين « G20 » بإجراءات تطاول القطاع البنكي والمالي؛ تلافياً لنشوء أزمة عالمية أخرى مما يوجب إعادة النظر بالتشريعات والمعايير النازمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية؛ وتهدف كذلك إلى جعل القطاع المالي الذي استفاد من تدخل البنوك المركزية ووزارات المالية أن يسدد ما أمكن من مبالغ الدعم التي تلقاها، وأن يُكوّن من خلال ضرائب ورسوم خاصة مبالغ يمكن استعمالها عند نشوء أزمات مستقبلاً؛ وأوكلت مجموعة العشرين إلى المؤسسات المالية الدولية وتحديدًا إلى: صندوق النقد الدولي FMI بصفته الحاضن لمنتدى الاستقرار المالي؛ وإلى بنك التسويات الدولية « Banque des règlements internationaux » بصفته الحاضن للجنة بازل للرقابة البنكية إذ أوكلت إليهما مهام بلورة الأطر المطلوبة تحقيقاً للأهداف المرسومة؛ وتعمل في موازاة ذلك بعض الجهات كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على بلورة تشريعاتٍ ونظاماً خاصة بأسواقها ومؤسساتها المالية؛ لذا أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية عن بدأ إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010؛ وهو ما مهد لنشوء وبروز بازل3.

المطلب الرابع: اتفاقية بازل3: أكد الكثير من الخبراء البنكيين أنّ الأزمة المالية العالمية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتقادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى إلى إفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، لذلك تعد معايير بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحسين القطاع البنكي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تُطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، لذلك من أهم ركائز الاتفاق احتفاظ البنوك بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أية صدمة دون اللجوء إلى مجهودات الإنقاذ الحكومية الهائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

الفرع الأول: ماهية بازل3 « Basel 3 »: تعد بازل3 أحد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تختص بكفاية رأس المال والسيولة البنكية؛ حيث أقر أعضاء لجنة بازل للرقابة البنكية في 2010 اتفاقية بازل3 رداً على أوجه القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الأزمة المالية

العالمية⁽¹⁾، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة مجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين الاستقرار المالي العالمي، وتعزيز إدارة المخاطر والحوكمة، وتقوية قدرة البنوك على إتباع مبادئ الشفافية والإفصاح؛ ولا بد للبنوك أن تمتثل تدريجياً لبازل 3 « Basel 3 » على الرغم من أنه ليس من المتوقع أن يكون التنفيذ الكامل لكل القواعد الجديدة قبل سنة 2019؛ والإصلاحات التي اقترحتها لجنة بازل للرقابة البنكية تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من ملاءة رأس المال وكفاية رأس المال للبنوك في جميع أنحاء العالم. والسبب الرئيسي لزيادة نسبة كفاية رأس المال هو لتزويد البنوك بمستوى أعلى من رأس المال الاحتياطي خلال فترات التقلبات الدورية الاقتصادية؛ علاوة على ذلك، فإن هذا الإصلاح يقترح أن تحتفظ البنوك بنسبة أعلى من رأس المال في شكل حقوق للمساهمين؛ وإنّ هذا النوع من رأس المال يتسم بأن لديه أقصى مقدرة لامتصاص الخسائر. وتقوم بازل 3 على المحاور الجوهرية التالية⁽²⁾:

المحور الأول: وينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك؛ وتجعل الاتفاقية الجديدة مفهوم رأس المال الأساسي *الدعامة الأولى* مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير

⁽¹⁾ بازل (سويسرا): جاك إوينغ وسيويل تشان: اتفق كبار المسؤولين التنظيميين بالمجال البنكي على مستوى العالم على قواعد جديدة ترمي لإضفاء قدر أكبر من الأمان على الصناعة البنكية العالمية وحماية الاقتصاديات الدولية من كوارث مالية مستقبلية. ومن شأن القواعد الجديدة زيادة رأس المال بمقدار يزيد على 3 أضعاف حجم رأس المال الذي يتحتم على البنوك الاحتفاظ به كاحتياطي، وذلك في خضم الجهود الرامية لدفع البنوك نحو مراكز أكثر محافظة وإجبارها على الاحتماء خلف حائط صد أكبر في مواجهة الخسائر المحتملة. وتأتي القواعد الجديدة بعد عامين من إطلاق انهيار «ليمان براذر» شرارة أزمة بنكية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات في صورة إعانات حكومية. ويتمثل العنصر المحوري في الاتفاق الجديد في إلزام البنوك برفع قيمة الأسهم المشتركة التي تحتفظ بها - التي تعد أقل صور رأس المال من حيث المخاطرة - إلى 7 في المائة من الأصول، بدلاً من 2 في المائة. وبجانب المتطلبات الأخرى الرامية لحماية البنوك من المخاطر، من الممكن أن تبذل هذه الإجراءات أسلوب عمل البنوك. وقد حذرت بنوك من أن التنظيمات الجديدة قد تقلص من الأرباح وتقرض ضغوطاً على المؤسسات الأضعف وتزيد تكلفة الاقتراض، لكن المنظمين حرصوا على توفير فترة انتقالية طويلة الأجل لتوفير فرصة للبنوك كي تتوافق مع الأوضاع الجديدة.

⁽²⁾ اتفاقية بازل 3، إضاءات، نشرة توعوية، معهد الدراسات البنكية دولة الكويت، ديسمبر 2012، السلسلة 5، العدد 5.

المتراكمة العوائد، وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها؛ أما رأس المال المساند *الدعامة الثانية* فقد يقتصر بدوره على الأدوات لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك؛ وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقيات السابقة.

المحور الثاني: تشدد مقترحات بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

المحور الثالث: أدخلت لجنة بازل في هذا المحور نسبة جديدة (Leverage Ratio) تقيس مضاعف الرساميل بتنسيب إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية إلى الرأسمال بمفهومه الضيق المشار إليه في المحور الأول.

المحور الرابع: ويعالج هذا المحور في بازل 3 ما يسمى بالدورات الاقتصادية *La procyclicité* ويهدف إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات تسليفية مواكبة أكثر مما يجب في منحنى الدورة الاقتصادية فتزيد في مرحلة النمو والازدهار والتضخم والتمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية؛ وتمتدح أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

ويفرض المقترح الجديد لبازل على البنوك من جهة أولى تكوين مؤونات لأخطار متوقعة *Perte attendue* أثناء السنين الجيدة والازدهار تحسباً للسنين العجاف والركود، عندما تتدهور نوعية القروض، بدلاً من الوضع القائم حيث تكوّن المؤونات للديون المشكوك بتحصيلها أو الهالكة أي للخسائر المحققة؛

كما يفرض من جهة ثانية تكوين منطقة عازلة *Une zone tampon pour la capitale* إضافية للرأسمال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح؛ ويربط مقترح بازل في هذا الإطار بين فائض الرأسمال النظامي الفعلي إلى الرأسمال المفروض وبين نسبة توزيع/ عدم توزيع الأرباح. وبذلك يضاعف هذا العازل المكون من رؤوس الأموال أثناء الفورة والنمو قدرة البنوك على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود أو الأزمات.

المحور الخامس: المحور الأخير لمقترحات بازل 3 يعود لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها؛ والواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة؛ وتقترح اعتماد نسبتي:

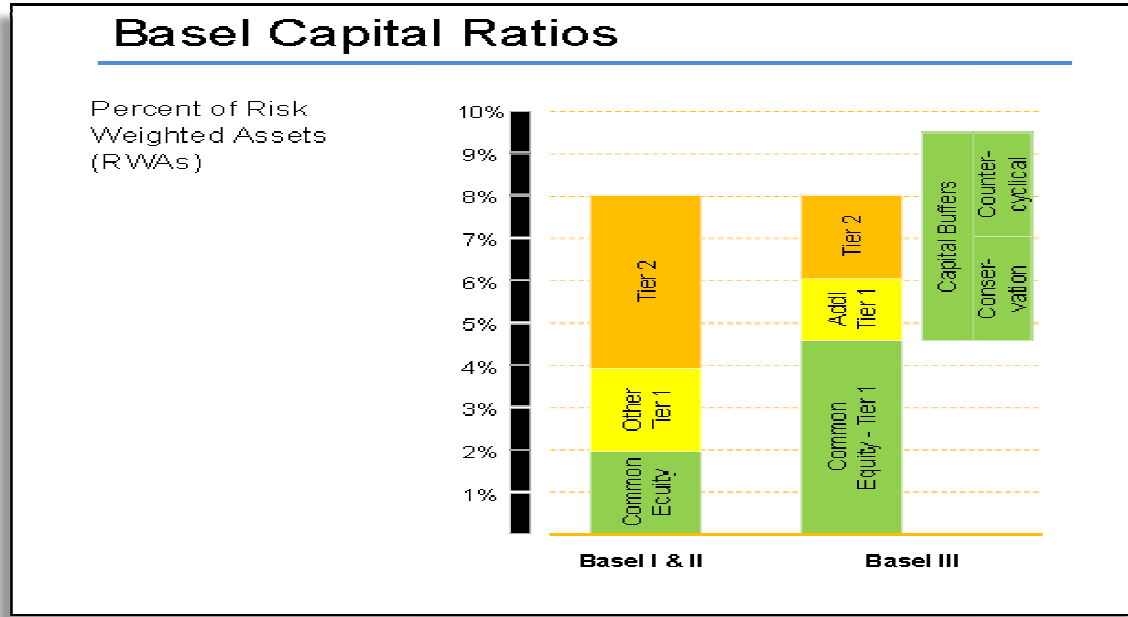
- **الأولى** للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة *Liquidité ratio de couverture* وتحتسب بتنسيب الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه؛ وتهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يُلبّي ذاتياً احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة وذلك لمدة 30 يوم للاستحقاقات قصيرة الأجل؛
- أما النسبة **الثانية** فهي لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل؛ والهدف منها أن يتوفر للبنك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

الفرع الثاني: النقاط المحورية لبازل 3: وتمثلت فيما يلي⁽¹⁾:

1. **متطلبات أعلى من رأس المال:** إنّ النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرًا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك. وتقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر من النسبة الحالية التي تبلغ 2% إلى 4.5% وإنّ متطلبات رأسمال الفئة الأولى التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناءً على معايير صارمة سوف يتم رفعها من 4% إلى 6.0% كما يوضحه الشكل التالي:

⁽¹⁾ ورقة المعهد البنكي: "ما هي بازل 3" مفاهيم مالية، العدد الخامس عشر، على الموقع:

شكل رقم (17): متطلبات رأس المال حسب بازل 3



Source: Basel III, A global Regulatory framework for more resilient banks and banking systems 65, December 2010 (rev June 2011) . www.BIS.org

وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2.5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقاً للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين؛ إن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال الحماية؛ هو ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتنصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية؛ ونوضح في الشكل التالي ذلك بشيء من التفصيل.

شكل رقم (18): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط طبقاً لبازل 3

إجمالي رأس المال	رأس مال الفئة الأولى	حقوق المساهمين	الحد الأدنى
8.0	6.0	4.5	
		2.5	رأس مال التحوط
10.5	8.5	7.0	الحد الأدنى لرأس مال التحوط
		0-2.5 %	مخصصات تحوطية لمواجهة التقلبات الدورية

Source : BCBS, 12/09/2010

وترتكز اتفاقية بازل 3 على مجموعة القواعد التالية⁽¹⁾:

أ- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 2% إلى 4.5% ، مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات البنكية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%؛

ب- رفع معدل ملائمة رأس المال من 8% إلى 10.5%؛

ج- زيادة الرسمة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورّطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة؛

د- اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:

✓ **الأولى** للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً؛

✓ **والثانية** لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك.

فطبقاً لاتفاقية بازل 3 ستزداد نسبة متطلبات رأس المال الأساسي من 4% إلى 6% من الأصول المرجحة بالمخاطر، كما سيتطلب ذلك من البنوك أيضاً أن تتمسك بنسبة 4.5% من الأسهم العادية والتي قدرت بـ 2% طبقاً لبازل 2.

فضلاً عن ذلك تقدم القواعد الجديدة مخزون إضافي من رؤوس الأموال:

- هامش حماية رأس المال الإلزامي بنسبة 2.5%؛
- مخزون مؤقت تقديري.

حيث يسمح لصناع القرار على المستوى المحلي بطلب هامش يتراوح ما بين صفر و

2.5% من النسبة الإجمالية من الأصول المرجحة بالمخاطر، أثناء فترات النمو الائتماني العالي،

إضافة إلى ذلك تقدم اتفاقية بازل 3 نسبة رفع مالي تقدر بحد أدنى 3%.

⁽¹⁾ Basel Committee, Basel III : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , December 2010 (rev June 2011). www.BIS.org

ونسبتين سيولة مكملتين؛ تتطلب نسبة تغطية السيولة من البنك أن يحتفظ بما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة والتي لا تشكل عبئاً عليه، وذلك طبقاً لسيناريوهات الضغط المتفق عليها، حتى يتمكن من تغطية التدفقات النقدية الخارجة التراكمية لديه على مدار 30 يوماً، أما صافي نسبة التمويل المستقرة، فهي تتطلب أن تتعدى قيمة التمويل المستقرة القيمة المطلوبة للتمويل المستقر على مدار عام كامل تحت وطأة ظروف ضاغطة ممتدة.

2. **مخصصات تحوطية إضافية لمقاومة التقلبات الدورية الاقتصادية:** لقد كشفت الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو القروض بمستوى عالٍ؛ حيث تقترح إصلاحات بازل3 تخصيص أموال تحوطية إضافية (أموال أمان) لمقاومة الآثار السلبية للتقلبات الدورية الاقتصادية تتراوح بين 0% و 2.5% من حقوق المساهمين أو من رأس مال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقاً للظروف المحلية لكل بلد؛ ويعتمد ذلك على المخاطر التي تحل بالنظام البنكي بسبب النمو المرتفع للقروض؛ وإن الغرض من تخصيص رأس مال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية هو تحقيق الهدف الأكثر حصانة والمتمثل في حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي؛ وسوف يبدأ سريان رأس مال الحماية المذكور فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بأكمله؛ وسوف تكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان⁽¹⁾.

3. **طريقة الانتقال للنظام الجديد:** تمنح الإصلاحات المقترحة فترة ثماني سنوات للأنظمة البنكية العالمية للانتقال لمرحلة المتطلبات البنكية الجديدة بشكل تدريجي؛ وسوف يوفر ذلك وقتاً كافياً للبنوك لزيادة رؤوس أموالها من خلال:

- إما الأرباح المستبقاة؛
- أو بتخصيص أسهم جديدة؛
- أو بكلا الطريقتين.

⁽¹⁾ Basel Committee, Basel III : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , December 2010 (rev June 2011). www.BIS.org

الفرع الثالث: أهم الاقتراحات الإصلاحية لاتفاقية بازل3

✓ رفع جودة واتساق وشفافية القاعدة الرأسمالية: تتألف قاعدة رأس المال الأساسي من مساهمة حقوق رأس المال (الأسهم العادية + الأرباح المحتجزة)، إضافة إلى أنه تم تنسيق استقطاعات رأس المال والمرشحات الاحترازية وتطبيق كل منها بشكل عام على مستوى الأسهم العادية أو ما يعادلها في حالة الشركات غير المساهمة؛ كذلك التخلص من أدوات رأس المال المركبة والتي يتم تحصيلها من خلال بنود تسمح برفع الفائدة والمحددة حالياً بنسبة 15% من قاعدة رأس المال الأساسي. ومن ناحية أخرى، فإن أدوات رأس المال المساند سيتم تعديلها وضغطها وسيتم التخلص نهائياً من قاعدة رأس المال الإضافي؛

✓ تعزيز غطاء مخاطر إطار عمل رأس المال: كانت واحدة من أبرز مشكلات الأزمة الاقتصادية هي فشل توجه بازل2 في تحديد المخاطر المتضمنة في الميزانية، وفي هذا الصدد، وضعت بازل3 مقترحاً بتحديد أحد متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية باستخدام مدخلات مفصلة، مما يساعد على التخلص من التقلبات الدورية التي قد تنشأ عن استخدام المدخلات الحالية المبنية على قابلية التطاير؛

✓ إدخال نسبة الرافعة المالية كإجراء تكميلي لإطار اتفاقية بازل2 على أساس المخاطر: يهدف إدخال نسبة الرافعة المالية للمساعدة في تجنب الزيادة في الرافعة المالية والتي يمكن أن تؤدي إلى "أزمة الائتمان" في حالة الأزمات؛

✓ تقديم ضمانات إضافية لنموذج المخاطر وقياس الخطأ من خلال استكمال معيار قياس المخاطر بمقياس مخاطر بسيط وشفاف ومستقل؛

✓ الحد من تقلبات الدورة الاقتصادية، وتعزيز مواجهة التقلبات الدورية التي تتراوح ما بين صفر و 2.5% على إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر: وسوف تعكس نسبة الاحتياطي التي سيتم تطبيقها على كل بنك التركيبة الجغرافية لمحفظته من مخاطر الائتمان، حيث تقوم اللجنة بتقديم سلسلة من الإجراءات لتعزيز تراكم احتياطي رأس المال في أوقات الرخاء التي يمكن الاعتماد عليها في فترات الضغط؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1. الحد من التقلبات الدورية الزائدة في الحد الأدنى من متطلبات رأس المال؛

2. تعزيز أحكام تتميز بالبصيرة المستقبلية؛
 3. وضع متطلب لاستخدام بيانات طويلة الأجل لتقييم احتمالات التخلف عن السداد؛
 4. يجب على البنوك إجراء اختبارات التحمل والتي تشمل توسيع هوامش الائتمان في حالات الركود وتقوم اللجنة بتقديم معيار الحد الأدنى من السيولة للبنوك الناشطة دولياً، والذي يتضمن ثلاثين يوماً من متطلب تغطية السيولة ويعززه نسبة سيولة هيكلية طويلة الأجل، والتي تسمى نسبة صافي التمويل المستقر.
- الفرع الرابع: مراحل التحول إلى نظام بازل3:** نتيجة لعدم خروج بازل2 إلى حيز التنفيذ على النحو الصحيح، تبنت لجنة بازل في جويلية 2009 التغيرات التي من شأنها أن تزيد من رأس المال المحتفظ به لمخاطر السوق في المحفظة المالية⁽¹⁾؛
- كما أسفرت دراسة كمية عن أنّ متوسط رأس المال المطلوب للبنوك سيرتفع بنسبة 11.5% لكن المتوسط سيرتفع فقط بنسبة 3.2% وبالتالي كلما زاد رأس المال كلما كان ذلك أفضل، لذا فإنّ معايير اتفاقية بازل2 ستضع أمام البنوك صعوبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لبعض البنوك، كما أنها ستفرض ضغوطاً على البنوك لتدعيم مستويات رسميتها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل ***Risques Opérationnels*** بالإضافة إلى تلك الضغوط، على البنوك من أجل تطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية العمل على تنويعها والانتقال تدريجياً من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى أسلوب التقييم الائتماني الداخلي الذي يصنف عملاء البنوك، لأنه لم يعالج فقط أوجه القصور في نسخته السابقة، بل تجاوز ذلك من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المفاهيم الجديدة في المعايير الرقابية العالمية التي اعتمدت على نتائج الدروس المستفادة بعد سنة 2007، بالإضافة إلى ما توصلت إليه البحوث الجادة والتأملات من قبل سلطات الإشراف البنكية العالمية؛ وقد أدخلت بعض الإصلاحات الرئيسية على بازل3 مثل رفع مساهمة حقوق المساهمين في رأس المال الأساسي؛ كما أُستحدث مفهوم تعزيز الاحتياطيات في رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، واعترفت بازل3 بأن السيولة لا تقل أهمية، بل قد تتجاوز أهمية رأس المال لسلامة

⁽¹⁾ Basel Committee, Basel III : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , December 2010 (rev June 2011). www.BIS.org

المؤسسات البنكية، كذلك وضعت سقفاً للاستفادة من خدمات التمويل من المؤسسات المالية مما يقيد البنوك من الإفراط في تحمل المخاطر،

كما عملت بازل3 على تحسين بعض المجالات مثل مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة، والقيمة السوقية للائتمان في حال تراجع الملاءة الائتمانية للجهة المقابلة، وعلى المستوى النظري، هناك تركيز كبير على اختبارات تحمل المؤسسات البنكية لمختلف المخاطر؛ ويتطلب ذلك قيام البنوك بتطوير فرضيات التحمل من أجل معرفة قدرتها على الصمود والبقاء في ظل الظروف المالية غير المواتية، كما تُوجب بازل3 على السلطات الإشرافية إجراء اختبار التحمل على مستوى النظام المالي.

ومن أبرز المجالات الهامة التي حظيت باهتمام لجنة بازل هي تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية الهامة في النظام المالي العالمي، وسوف تخضع هذه المؤسسات لنظام رقابة أكثر صرامة وفاعلية، وستكون عرضة لمتطلبات أعلى لكفاية رأس المال بما في ذلك زيادة حصة الأسهم العادية؛ وستواجه المزيد من رقابة السلطات الإشرافية لاسيما من خلال تكوين تجمعات لتلك السلطات للتشاور وتبادل المعلومات الإشرافية بشأنها، ومتطلبات أعلى من الأنظمة لمعالجة حالات التعثر للحيلولة دون تأثير ما تتعرض له من مخاطر على سلامة النظام المالي؛ وهناك توافق في الآراء على المعايير التي سيتم تطبيقها بشكل متساوٍ على المؤسسات المالية الهامة على المستوى المحلي⁽¹⁾؛ ويعرض الجدول التالي تطور بازل3 للفترة الممتدة من 2013-2019.

(1) Rapport sur le projet de loi de régulation bancaire et financière Article 5,E , Informations sur Bâle 3, www.senat.fr/rap/l09-703-1/l09-703142.html

جدول رقم (20): تطور بازل 3 من سنة 2013 إلى سنة 2019

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	جويلية 2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
رأس مال التحوط	-	-	-	0.63	1.25	1.88	2.5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط	3.5	4	4.5	5.13	5.75	6.38	7.0
الحد الأدنى لرأس مال الفئة الأولى	4.5	5.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
الحد الأدنى لإجمالي لرأس المال	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط	8.0	8.0	8.0	8.63	9.25	9.88	10.5

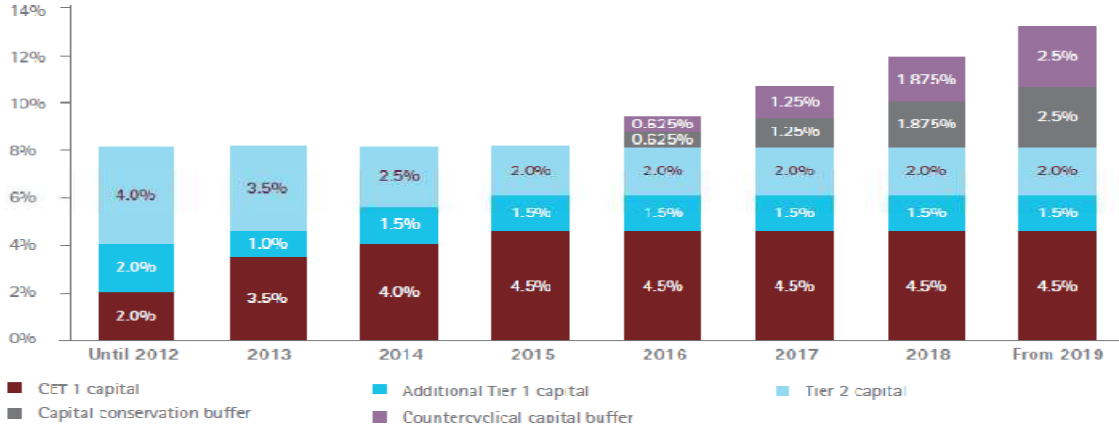
Rapport sur le projet de loi de régulation bancaire et financière Article 5 E Informations sur Bâle 3, www.senat.fr/rap/l09-703-1/l09-703142.html

وتكمن خطورة معايير بازل 3 في إلزامها البنوك بالاحتفاظ برأسمال أساسي من المستوى الأول الذي يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات بنسبة 4.5% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر، بالمقارنة مع 2% حاليا طبقاً لمقررات بازل 2، مع التزام البنوك بالاحتفاظ بنوع من الحماية الإضافية لرأسمال المال بنسبة 2.5% حيث تم تحديد الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي من المستوي الأول عند 6% بالمقارنة مع 4% حاليا في بازل 3؛ كذلك تتطلب المقررات الجديدة احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي؛ فقواعد بازل 3 أكدت على إجبار البنوك على زيادة الأموال التي تخصصها كبند احتياطي لسد الثغرات المالية في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، مثلما حدث في أزمة الائتمان الأخيرة؛ وعادة ما يحدث هذا الشح بسبب الديون الهالكة أو الديون المعدومة، وهي الديون التي يفشل أصحابها عن سدادها للبنوك، ومن ثم يتحمل البنك خسائرها؛ كما شجعت لجنة بازل للرقابة البنكية البنوك الكبيرة على الاحتفاظ باحتياطيات أكبر من نسبة 7% لأنّ انهيار مثل هذه البنوك يمكن أن يدمر النظام المالي بأكمله، وشددت بنود بازل 3 على أنه في حال أخل أحد البنوك بهذه القواعد، أي انخفضت نسبة الأموال الاحتياطية لديه عن 7% فسيحق للسلطات المالية أن تمنع البنك من توزيع أرباح

الفصل الأول: المتغيرات المالية العالمية وانعكاسها على العمل البنكي

على المساهمين، أو منح مكافآت مالية لموظفيه، أو حتى تخفيض رواتبهم⁽¹⁾. والشكل الموالي يوضح بالتفصيل مراحل تنفيذ بازل3:

الشكل رقم (19): مراحل تنفيذ مقررات بازل3



La source : Accenture, Basel III Handbook, 2011, p15.

كما لاحظنا في الجدول أعلاه كان من المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات، ابتداءً من 01 جانفي من سنة 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في سنة 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في سنة 2019. إذ منحت البنوك حتى سنة 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية سنة 2013 أما مع بداية سنة 2015 تكون البنوك قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5% ثم رفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 في المائة بحلول سنة 2019.

الفرع الخامس: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل3

1- إيجابيات بازل3: وتتمثل في ما يلي:

- تقليص معدلات وقوع وحدة الأزمات المالية المستقبلية؛
- الزيادة من احتياطات البنوك والرفع من رأسمالها؛
- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي عبر منح البنوك حوافز لتداول مشتقات دخيلة في أسواق مفتوحة، بدلاً من تداولها سراً بين المؤسسات، كما تشدد القواعد من تعريف الأسهم المشتركة والتعرض للمخاطر للحيلولة دون سعي البنوك لاستغلال الثغرات.

⁽¹⁾ Basel Committee, Basel III : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , December 2010 (rev June 2011). www.BIS.org

2- سلبيات اتفاقية بازل3: وتتمثل في ما يلي:

- التقليل من الأرباح؛
- فرض ضغوطاً على البنوك الضعيفة والصغيرة؛
- زيادة تكلفة الاقتراض.

من خلال ما سبق يتضح جلياً أنّ لجنة بازل للرقابة البنكية، التزمت بخطتها لإجبار البنوك على حماية نفسها أثناء مشاركتها في نشاطات غير بنكية أو توجيهها لاستثمارات في أدوات غير مسجلة ببيانات ميزانياتها، ويُعد هذا البند "المعروف باسم معدل الرفع"، بمثابة محاولة لدفع البنوك للإبقاء على احتياطات مقابل أموالها التي تواجه مخاطر؛ مع عدم وجود ثغرات تسمح لها بالالتفاف على القواعد البنكية.

وقد أجمع الخبراء البنكيون على أنّ معايير اللجنة الدولية البنكية بازل3 ستدفع البنوك باتجاه رفع كلفة الخدمات البنكية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلاً في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

خلاصة الفصل الأول

نتيجة لما عرفه العالم من تحولات عميقة ناتجة عن العولمة الاقتصادية وما ارتبط بها من حرية تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، والتجارب القاسية التي هزت الاستقرار المالي والبنكي وهددت بنشوب فوضى اقتصادية عارمة، مثل أزمة المكسيك بتداعياتها المختلفة، وكذلك الأزمة النقدية والمالية في دول جنوب وشرق آسيا التي امتدت أثارها إلى كبريات أسواق المال الدولية وكانت لها آثار كبيرة على النظام البنكي الدولي، وخاصة مع ازدياد المنافسة المحلية والعالمية وتصادم المخاطر البنكية، ناهيك عن الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي هزت الاقتصاد العالمي، أصبحت هناك حاجة ماسة إلى خلق ترتيبات نظامية ورقابية تحكمها معايير دولية موحدة لعلاج ضعف الرقابة الداخلية والقصور الإداري في المؤسسات المالية والنظم البنكية للوصول إلى أسواق مالية تتمتع بالكفاءة والانضباط.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

مدخل

المبحث الأول: الإطار النظري للخصخصة

المبحث الثاني: خصخصة البنوك بين التقييم والمتطلبات

المبحث الثالث: أوضاع القطاع البنكي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية

المبحث الرابع: نظرة عامة على القطاع البنكي في بعض الدول العربية

خلاصة الفصل

مدخل

يُعد موضوع الخصخصة أحد الموضوعات الهامة على المستوى العالمي، سواء من الناحية الإدارية أو الاقتصادية، وذلك نظرًا للركود الاقتصادي العالمي، ومعاناة الدول النامية بوجه خاص من التضخم الركودي stagflation ولجوء الدول المتقدمة للتضافر فيما بينها لتدعيم مصالحها الاقتصادية بالعديد من الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، لفتح الأسواق العالمية للتصدير من الدول المتقدمة، وتحديد المواصفات العامة للجودة، كشرط أمام الدول النامية لتصدير المنتجات المصنعة للدول الأوروبية والأمريكية، واتفاقية بازل للرقابة البنكية.

ومع التسليم بدور هذه الاتفاقيات في تطوير الاقتصاد الدولي، إلا أنّ الدول النامية تبقى في المعترك مصدرًا للمواد الخام، وسوقًا للمنتجات المصنعة، ومع معاناة الدول النامية من العجز في الموازنات العامة، وتراكم الديون الخارجية، وتزايد البطالة، وضعف التصدير وزيادة وارداتها تصبح البيئة الاقتصادية والاجتماعية غير مواتية لكي تؤتي الخصخصة ثمارها الإيجابية، في وقت أصبحت الخصخصة لزامًا على الدول النامية كأحد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمهيدًا لعملية إعادة جدولة الديون طبقًا للقواعد المعروفة لنادي باريس ونادي لندن، وكأهم الحلول المطروحة على المستوى العالمي لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية، وللاارتفاع بمستويات الكفاءة والأداء، وهو ما يؤخذ به في كثير من دول العالم، على اختلاف مستوى تقدمها الاقتصادي، وتفاوت النظم المتبعة لديها، وليس ثمة خلاف في أنّ عملية الخصخصة ليست بالأمر اليسير ولا يمكن إنجازها في عجلة، مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي أو التطور الإداري، فهي عملية معقدة وذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية، ويجب أن تُؤخذ الظروف والمتغيرات البيئية الوطنية بعين الاعتبار عند رسم إستراتيجية الخصخصة، وإعداد برنامجها التنفيذي، وهناك قناعة عالمية بأنّ تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة إلى أخرى، لذا تبقى التجارب والخبرات العالمية دروسًا واعدة بالاستفادة منها في ضبط وتوجيه برامج الخصخصة في المستقبل.

من هنا تأتي أهمية خصخصة البنوك العربية في إطار تطوير الجهاز البنكي وزيادة القدرة التنافسية لهذه البنوك وذلك في خضم التحديات المعاصرة التي تم التطرق لها بشكل وافٍ في الفصل السابق.

المبحث الأول: الإطار النظري للخصخصة

إنّ التوجه نحو عملية تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص كان نتيجة لما عانتة الدول الرأسمالية الصناعية من ركود سنة 1982، تلك هي البداية لترويج الفكرة التي تتماشى مع نظرية اقتصاديات العرض: "إضعاف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، تغيير أشكال علاقتها بالقطاع الخاص"، فضلا إلى إدراك الرأسمالية بأنّ ضبط وتنظيم علاقتها مع الدول النامية، والسائرة في طريق النمو في مرحلة التوسع القادمة، قد يجنبها الوقوع ثانية في أزمة المديونية ويؤهلها للاستمرار في نقل الفائض الاقتصادي من تلك الدول، بطبيعة الحال يتطلب منها ذلك ضرورة خلق آليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها > نمط التخصيص وتقسيم العمل عند مستويات أجور منخفضة <، وتعرف هذه الآليات تحت مصطلح المشروطة "le conditionnalité" التي تنطوي عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، وقد شكلت في حقيقتها ومن خلال دقة صياغتها وشروطها مشروع "la privatisation" كأول مشروع أممي محكم لرأس المال بهدف إخضاع الدول المتخلفة لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الدول المتقدمة⁽¹⁾.

المطلب الأول: مقارنة مفاهيمية لسياسة الخصخصة: لم تحظى النظرية الكينزية بالقبول بعد سنوات السبعينات من القرن العشرين لعجزها لاحتواء الأزمة، فالدور المتنامي للدولة في الاقتصاد (سيطرة الدولة على الاقتصاد) أنتج خلل وظيفي ومشاكل اقتصادية مستّ أغلب الدول المتطورة والنامية، تصاعدت من خلالها البيروقراطيات الحكومية الثقيلة، والأعباء الضريبية الباهظة اللازمة لتمويل آلية الدولة، والأحجام المخيفة للمديونية والعجز في الموازنات العامة، من هنا برزت الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية والارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء الاقتصادي.

الفرع الأول: المذاهب الأساسية لسياسة الخصخصة: استندت فكرة الخصخصة إلى الكثير من المراكز الاقتصادية من حيث الموقف من الملكية ودورها في النشاط الاقتصادي عبر المراحل التي مرّ بها النظام الاقتصادي وهي:

⁽¹⁾ هيفاء عبد الرحمن ياسين التركيتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 316.

أولاً: النظرية الكلاسيكية: في القرنين السادس والسابع عشر كانت الماركنتيلية "التجارية" هي النظام المسيطر حيث فرضت الحكومات قيوداً صارمةً على النشاط الاقتصادي، وتدخلت بشكل واسع في الحياة الاقتصادية من أجل تشجيع التصدير والحد من الاستيراد، هنا جاء ادم سميث ليغير هذه الأفكار على اعتبارٍ منه بأن تدخل الحكومة يؤدي إلى عدم التخصيص الأمثل للموارد، وأن الحكومة غير قادرة على تنظيم الاقتصاد بطريقة تحفظ مصالح الأغلبية، بسبب النفوذ القوي الذي يمارسه التجار وأصحاب الثروة⁽¹⁾، يقول في ذلك ادم سميث "الاقتصاد يكون في أوج نشاطه بدون تدخل الدولة"، وقد بنى افتراضه على أن: « الاقتصاد هو السوق وسلسلة الأسواق مرتبطة ببعضها البعض، وتعمل حسب رغبات وقرارات الأفراد الأحرار، وأن الحرية في السوق هي حرية الاختيار، وأن مقدرة المنتج على اختيار السلع والخدمات للشراء هي المحفز والدافع للعلاقات في هذه الأسواق بين صاحب العمل والعمال وبين البائعين والمستهلكين، وأن نوع هذه العلاقات هي علاقات "تطوعية- عقدية"»، بذلك وضع ادم سميث الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي الحر⁽²⁾ الذي لا تُعد الآن العولمة المعاصرة سوى أحد مراحل تطوره، وبعد ظهور كتاب ادم سميث « 1779 Adam Smith » بعنوان (ثروة الأمم) تأطيراً نظرياً لأفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التي تمثل لدى كثير من مؤرخي الفكر الاقتصادي بداية نشوء علم الاقتصاد، ووضع القوانين الرأسمالية التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي، وبقيت أفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية ذات تأثيرات فعّالة في اتخاذ قرارات التطور الرأسمالي حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً، وسيتم فيما يلي التركيز على آراء المدرسة الكلاسيكية وأفكارها التي لها علاقة بما هو مطروح حالياً في فكر الخصخصة ودور الدولة ومنها⁽³⁾:

قصور دور الدولة على ثلاثة وظائف رئيسية هي: ضمان الأمن الخارجي للدولة والدفاع عنها "الدفاع"، وضمان الأمن الداخلي من خلال تحقيق العدالة "العدالة والأمن"، وبناء المشروعات

(1) Franck Bancel, le processus de privatisation, la spécificité française, La documentation Française, in DION F ed, 1995, P22.

(2) ادم سميث، بحث أسباب و طبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة، الجزء الأول، بيروت، 2007، ص83.

(3) أنظر إلى:

Silem Ahmed, histoire de l'analyse économique, paris, 2004 PP 71-72.

محمد دويدار - مبادئ الاقتصاد السياسي - الجزء الأول، بيروت، 2001، ص156.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

الكبرى مثل: البنية الأساسية التي لا يكون القطاع الخاص قادرًا على القيام بها أو رغبًا في الانفراد بها، بسبب حجم التكاليف أو ارتفاع درجة عدم التيقن؛

الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتقديس الملكية الخاصة والحرية الفردية، إذ ينطلق الكلاسيك في أفكارهم هذه من خلال تحليلهم بأنّ الإنسان أقدر على تعظيم مصلحته الخاصة التي عن طريقها تتحقق مصلحة المجتمع، لذلك لا بد من ترك النشاط الاقتصادي للأفراد الذين يسعون لتحقيق مصالحهم "الرجل الاقتصادي يتمتع بالعقلانية والرشادة"، والتي تنسجم بالنهاية مع مصلحة المجتمع، وكأنّهم يُساقون بيد خفية لتحقيق مصلحة لم تُدرّ لحوافز أو توجيهات، ولم تكن من أهداف الأفراد وهذه هي فكرة (اليد الخفية La main invisible)؛

إنّ النشاط الخاص والذي يتجلى عبر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هو أقدر من الدولة على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، إذ أنّ العرض يخلق الطلب المكافئ له "أساس فكرة التوازن" عند أي مستوى من التشغيل والإنتاج.

إذاً من خلال المدرسة الكلاسيكية تتخلى الدولة نهائياً على التدخل في آليات الإنتاج والاستهلاك من أجل ضمان المصلحة العامة، لأنّه حسب رواد هذه النظرية، سعي المؤسسة وراء تحقيق الربح يترافق بالضرورة مع البحث على أحسن وسائل الإنتاج وأحسن المنتجات الجديدة، مما يؤدي إلى تحقيق إشباع حاجات المستهلكين أي تحقيق المنفعة العامة.

بناءً على ذلك، يجب أن تتخلى الدولة نهائياً على أي تدخل محتمل يخل بآليات السوق ويُفسد عمل "اليد الخفية"، لهذا الاعتبار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية حنّت على تقليص دور الدولة إذ يتمثل مثل ما قال آدم سميث في ثلاثة وظائف هامة؛ بينما تبقى كل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الخاصة⁽¹⁾.

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية "الكلاسيكية الجديدة": تعدّ الفئة الاقتصادية الليبرالية الفئة الغالبة لرواد الفكر النيوكلاسيكي، ويستند تحليلهم على نموذج - المنافسة الكاملة للأسواق - التي تؤدي إلى تخصيص " توزيع - Allocation " الموارد وبالتالي يتحقق توازن السوق تلقائياً⁽²⁾ « **L'équilibre sur les marchés est réalisé automatiquement** »، يلعب في ذلك نظام

(1) Montoussé Marc, Nouvelle théories économique, éditions-Bréal, Paris, 2002, P91.

(2) Teulon Frédéric, Le Rôle de l'état dans l'économie, Seuil, Paris, 1997, P42.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

الأسعار « **Le système des prix** » القوة الدافعة لتحقيق الاستخدام الفعال لعوامل الإنتاج، وتقديم أحسن توزيع للموارد حسب تفضيلات ودخل المستهلك، وبالتالي حسب التحليل النيوكلاسيكي فإن وظيفة السوق تؤدي مسارها بنفسها في وضع أفضل تخصيصاً للموارد "المثالية لـ **Pareto** "، علاوة على ذلك فإنه نتيجة للترابط المتواجد بين مختلف الأسواق يتم تعويض التغير الحادث في أحد الأسواق من خلال الأسواق الأخرى مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في وقت واحد في جميع الأسواق⁽¹⁾ "نموذج التوازن العام لـ **Walras** "؛

بناءً على ذلك، فإنه من خلال النظرية النيوكلاسيكية لا تلعب الدولة أي دور محدد لأن السوق - من حيث المبدأ - منظم تلقائياً وينظم نفسه بنفسه، فضلاً على أنه من خلال بحث كل شخص على منفعة الخاصة يسمح في حالة المنافسة بتحقيق الفائدة العامة.

من هذا المنظور لا بد على الدولة أن تحترم قوانين النظام الطبيعي للسوق، لأن كل تدخل للدولة سوف يعطل النظام الطبيعي، ومع ذلك منحت النظرية النيوكلاسيكية للدولة دوراً استثنائياً في حالة حدوث أي خلل في السوق "حالة السلع العامة، الاحتكارات الطبيعية والخارجية"، في هذه الحالات ينحصر تدخل الدولة في تبسيط الحواجز الاقتصادية المدافعة على تحقيق توزيع أمثل للموارد⁽²⁾.

ثالثاً: التيار النيوليبرالي: إذا كانت الليبرالية فلسفة سياسية فكرية ومنظومة اقتصادية قد بدأت التشكل والتبلور النظري في القرن 18، فإن الليبرالية الجديدة **Néolibéral** حسب مؤيديها تُعبر عن رؤية جديدة داخل التيار الليبرالي الذي ظهر في بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، كبديل عن النظرية العامة للمفكر البرجوازي "جون كينز ميلنار"، إذ ظهر الإطار النظري للنظرية الكينزية كمعالجة للخطأ السائد في التفكير الاقتصادي الرأسمالي، مؤكداً من خلالها ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، وهذا يشكل معارضة شديدة للنمط الفكري الليبرالي منذ آدم سميث، مستنداً في توجيهه على الأزمة العامة للرأسمالية التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي وحثمت ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لترشيد السلوك الاقتصادي، كما قدمت النظرية الكينزية حزمة من البراهين

(1) Alain Derray, Alain Lusseau, Economie- Synthèses et applications, librairie Vuibert, Paris, 1999, P33.

(2) Saby Bernard et Saby Dominique, les grandes théories économiques, 2°éd Dunoud, Paris, 2000, P42.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

والأدلة العلمية التي تحدد الكم الكلي للمداخل والاستهلاك والاستثمار وسعر الفائدة، ليتم على ضوءها ضبط العملية الاقتصادية على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي، ولقد حضي الطرح الكينزي بالتأييد في اقتصاديات العديد من الدول الرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحظيت بالقبول هذه السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس الأمريكي "روزفلت" وحكومة "ليون بلوم" في فرنسا، غير أن عقد السبعينات أوجد مظاهر جديدة للأزمة الاقتصادية العالمية، حيث ارتبطت الأزمة بانهيار نظام النقد الدولي "بريتن وودز" وتعويم أسعار النفط، التضخم، الركود والبطالة، وبذلك انتقل العالم من مرحلة ثبات أسعار الصرف إلى مرحلة التعويم⁽¹⁾.

هذه المظاهر الجديدة لم تستطع النظرية الكينزية احتوائها، وقد حُمِلت بأنها أحد أسباب الأزمة التي لم تكن ناتجة فحسب عن ارتفاع أسعار النفط حسب بعض الناقدين للنظرية الكينزية، وإنما أيضاً ناتجة عن ارتفاع نفقات الدولة في ميدان الخدمات العامة التي تقدم للطبقات الفقيرة، أي الاستهلاك "الرفاه الاجتماعي"، وجاءت المعالجة للتقليل من النفقات والعودة إلى المنطق الليبرالي "دعه يعمل - دعه يمر" القاضي بوجوب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتقليل من دور الدولة وجعل السوق حراً ومستقلاً بذاته.

فالتيار الليبرالي يركز على الأفكار الاقتصادية المعاصرة، إذ يقوم موضوعه على الحرية "La liberté"، النقود "la monnaie"، المنافسة "la concurrence"، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، حيث تلعب هذه العوامل عند الاقتصاديين النيوليبراليين دوراً أساسياً، فهم يطالبون بسياسة اقتصادية تركز على استقرار الأسعار - سياسة المنافسة - التوازن الميزاني والخصخصة. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن التحليل الاقتصادي عند النيوليبراليين يقوم على التنظيم الذاتي للأسواق "L'autorégulateur du marché"، فسوق المنافسة يعمل بانسجام، والتوازن يتحقق تلقائياً بين العرض والطلب، وحالة عدم توازن السوق تنتج أساساً عن عدم احترام

(1) انظر إلى:

Jacques Fontanel, l'action économique de l'état, le harmattan, Paris 2001, P35.

Montousse Marc, op cit, PP-8-26.

Nême Colette, la pensée économique contemporaine depuis Keynes, Paris 2001, PP73-95.

شروط المنافسة أو وجود عيب أو خلل في السوق لكن هذا لا يبرر نهائياً تدخل الدولة، فالدولة عندهم لا تلعب أي دور اقتصادي وأي تدخل لها هو تدخل غير شرعي "intervention illégitime"، وهذا الطرح هو عودة لقانون ساي > نظرية اقتصاديات العرض <⁽¹⁾.

إذن، يمكن من خلال ما سبق أن نستخلص أنّ وجهة نظر الاقتصاديون الليبراليون والنيوليبراليون تدور حول الرجوع إلى آليات السوق التي تؤدي إلى أحسن تخصيص وتوزيع للموارد، وفي هذا السياق لا بد على الدولة أن تتخلى على أي تدخل محتمل للتأثير على آليات وميكانيزمات السوق، ولا بد من إطلاق العنان لقوى السوق وإعطاء مزيداً من الحوافز والحرية للقطاع الخاص، وفي هذا الإطار برزت الدعوة إلى الخصخصة.

الفرع الثاني: ماهية الخصخصة: استحوذت ظاهرة الخصخصة "privatisation" على اهتمام معظم دول العالم سواء أكانت متقدمة أو نامية وقد زاد ذلك الاهتمام منذ تسعينات القرن العشرين، عندما شاعت مجموعة من المصطلحات والمفردات التي تزاхمت بها الكتابات المعاصرة ومنها: الإصلاح الهيكلي، التحرر الاقتصادي، آلية السوق .. الخ.

أولاً: نشأة الخصخصة: تقول "هيرتس": « وهكذا صار "كينز" مع نهاية السبعينات في العقد العشرين مجرد هامش في التاريخ، وهو الذي تم اعتناق تعليماته بحذافيرها في الغرب في محاولة لإعادة بناء عالم حطمته الحرب، ولإقامة كتلة رأسمالية ثابتة هي بمنزلة الحصن أمام الشيوعية <الاشتراكية>... جاءت اللحظة الفاصلة بين عهدين في العامين <1979-1980>، بانتخاب مارغريت تاتشر أولاً ثم رونالد ريغان، وهما سياسيان ينتميان إلى اليمين الجديد، وقد تبني بحماس السوق الحرة، وكأنهما يعاديان بإصرار مفهوم الدولة المتدخلة في شؤون مواطنيها »⁽²⁾.

وقد شكلت مدرسة شيكاغو فريدمان وزملائه من الاقتصاديين الأمريكيين، وهايك وغيره من الاقتصاديين البريطانيين مرجعية نظرية لتحليل الإشكاليات الاقتصادية والسياسة الليبرالية الجديدة، وخلق هذا التيار تنظيرات تجاوزت حقل الاقتصاد السياسي للبلدان الرأسمالية، ووصلت إلى العالم بكل تنوعاته وتعقيداته، إذ تبنت أفكارها المنظمات الاقتصادية الدولية: كصندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BM، وأسّسوا وفق منظور الفكر الليبرالي الجديد برامجهم وتوجهاتهم الاقتصادية، وانعكس هذا على واقع اقتصاديات الدول النامية الفقيرة، وذلك بالضغط عليها من خلال سياسة

(1) قانون ساي = العرض يخلق الطلب المكافئ له.

(2) هيرتس نورينا - السيطرة الصامتة - ترجمة صدقي خطاب، عالم المعرفة، الكويت، 2007، ص 28.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

التثبيت والتكيف الهيكلي الاقتصادي، وتبني الخيارات المطروحة من قبل المنظمات المالية الدولية، وتساعد هذا الفكر "الجديد- القديم"، إثر سقوط النظام الاشتراكي في التسعينات من القرن الماضي، وفي إطار يتسم بانفتاح الأسواق ورفع الحواجز الجمركية أمام تناقل السلع وتقليص نفوذ الدولة تحت إطار العولمة (أصبح العالم أشبه بقرية صغيرة تنتقل فيها المعلومات والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بحرية تامة)⁽¹⁾.

حيث قامت حكومة "تاتشر" في المملكة المتحدة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، بعمليات بيع واسعة للأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص كما خفّضت معدلات الضريبة المفروضة على المؤسسات والأفراد، وألغت القيود المفروضة على الصرف الأجنبي وأرباح الأسهم- دون أي اعتبار على انعكاسها على المواطنين- وألغى الإقراض والشراء بالتقسيط، ورفعت القيود على الإذاعة والاتصالات والنقل والإعلان....، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ألغت إدارة الرئيس رونالد ريغان القيود على أسعار النفط والغاز الطبيعي، وكانت غير متحمسة لفرض تشريع يقاوم الاتحادات الاحتكارية، وإزالة القيود على الاقتصاد، وهي عملية بدأتها "جيمي كارتر" في سبعينات القرن العشرين⁽²⁾.

كما وفقا "تاتشر وريغان" ضد الانقلابات وسرعان ما انتشر مذهب الليبرالية الجديدة - رأسمالية السوق الحرة- المبنية على نموذج الأنجلو أمريكي في العالم، من أمريكا اللاتينية إلى شرق آسيا والهند، ومعظم دول إفريقيا، ومن الأمم الرأسمالية القديمة مثل المملكة المتحدة إلى اقتصاديات الرأسمالية النشطة في ألمانيا، وإلى بلدان أوروبا الشرقية، ثم إلى البلدان العربية والجزائر من ضمنها.

وأصبحت بذلك كلمة -السوق- "Le marché" هي الكلمة الشائعة في الثمانينات والتسعينات من الألفية السابقة، وكانت الأفكار منصبة إلى إطلاق العنان للقطاع الخاص وتقييد دور الدولة، ووجدت الليبرالية الجديدة رؤيتها وعلاجها للتدخل في ميدان الاقتصاد تحت ظل مصطلح "الخصخصة"⁽³⁾، وازدادت وتيرة الأخذ بالخصخصة باعتبارها عنصراً حاسماً في عملية

(1) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 209.

(2) نفس المرجع، ص 210.

(3) توماس سننش، نقد نظريات الاقتصاد العالمي، الجزء الثاني، ترجمة عبد الإله النعيمي، الطبعة الأولى، دمشق،

1990، ص ص 30-31.

التحول الاقتصادي في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والدول الانتقالية المالكة لنظام اقتصادي مخطط أو نظام اقتصاد السوق، وكذلك الدول ذات النظام الشيوعي "Régime Communiste" مثل الصين وكوبا⁽¹⁾؛ بذلك أسست الخصخصة حركة عالمية، مسّت كل دول العالم، ما يجعلنا ندرك بأهمية برنامج الخصخصة الموضوع في الدول الرأسمالية منذ القدم، مثل أغلبية الدول الأعضاء في ⁽²⁾ «L'organisation de coopération et de développement Economiques» وتجدر الإشارة إلى أنه ومنذ انطلاق سياسة الخصخصة في سنوات الثمانينات من القرن الماضي وعمليات الخصخصة تزداد بقوة، إذ طبّقت برامج واسعة في أصغر الاقتصاديات حجما مثل (نيوزلندا) و(تشيلي)، ووفقا للتقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "L'OCDE" سنة 2000، فقد زادت الحكومات في العالم أجمع من بيع حصتها في الشركات العامة إلى القطاع الخاص، وبلغت قيمة حصيلة الخصخصة بما يفوق 21% مما تحقق قبل عشر سنوات، أي ما يعادل (145 مليار دولار أمريكي)، وبلغت قيمة أكبر عملية بيع تمت في إيطاليا حوالي 14 مليار دولار بما تصل نسبتها إلى حوالي 34.5%، وخلال السنوات 1992-1997 وصلت مبيعات المؤسسات العامة في أوروبا إلى (35 مليار دولار أمريكي)، وفي أمريكا اللاتينية (17 مليار دولار) وفي آسيا (9 مليار دولار)، ولعل هذا يعكس تناقص دور القطاع العام كمالك للأصول الإنتاجية في الاقتصاد⁽³⁾، كما مسّت حركة الخصخصة كل القطاعات الاقتصادية: الصناعية - "le secteur industriel" - التأمينات "le secteur d'assurance"، كذلك كل الأنشطة التي كانت حكرًا على الدولة مثل ميدان النقل والاتصال⁽⁴⁾.

يُعد القطاع البنكي بذلك واحداً من القطاعات التي مستها حركة الخصخصة في أغلبية الدول المتقدمة والنامية وكذلك الدول الانتقالية، مثلاً برنامج الخصخصة البنكية المنفذ حسب

(1) Guislain Pierre, Les privatisation: un défi stratégique, juridique et institutionnel, Bruxelles, De Boeck Université, 1995, P 18.

(2) الدول الأعضاء في OCDE : النمسا - بلجيكا - كندا - الدانمارك - فرنسا - ألمانيا - اليونان - أيسلندا - لوكسمبورغ - هولندا - النرويج - البرتغال - إسبانيا - السويد - سويسرا - تركيا - الولايات المتحدة - أستراليا - الجمهورية التشيكية - فنلندا - المجر - اليابان - المكسيك - نيوزلندا - بولندا - سلوفاكيا - كوريا الجنوبية ثم سنة 2010 كل من (استونيا - إسرائيل - تشيلي - سلوفاكيا).

(3) kessedjian et Dion, introduction in la privatisation en France, en Allemagne, en Grande Bretagne et en Italie, la documentation française, Paris, 1995, P7 .

(4) Guislain Pierre, op cit, p 18.

Magginson في: فرنسا، إيطاليا، البرتغال، هولندا، النمسا، المكسيك، الأرجنتين، تايوان، ماليزيا، مصر، خلال الفترة (1990-2005) تمثل في خصخصة أكثر من 250 بنك تجاري كليا أو جزئيا من قبل حكومة 59 دولة، من خلال البيع في السوق المالي أو خارج السوق إلى مستثمرين خواص⁽¹⁾.

من خلال ما تقدم يبرز بوضوح أنّ الخصخصة هي ظاهرة دولية وتوجّهًا مقبولا لدى أغلبية دول العالم، وتعمّقت القناعة لدى الجميع أنّ تقليل حجم القطاع العام يُعد جزءاً مهماً من جهود الإصلاح الاقتصادي.

ثانياً: مفهوم الخصخصة: بالرغم من شيوع استخدام مصطلح الخصخصة إلا أنّه يحمل معاني متعددة، ويعود الاختلاف حيل ما تعنيه الفكرة إلى اختلاف ما يتم في إطار سياسة التخصيص من بلد إلى آخر، ففي بعض الدول مثلاً بريطانيا تمّت الخصخصة في إطار بيع أصول عامة إلى القطاع الخاص، وفي دول أخرى تم تحويل الإدارة إلى القطاع الخاص، أو فتح المجال إلى المنافسة من المؤسسات⁽²⁾؛

وقد استخدمت كلمة الخصخصة⁽³⁾ "La privatisation" في الأدبيات السياسية والاقتصادية وأصبحت مصطلحاً على نهج معين في المجال الاقتصادي بصفة خاصة، وفي المجال الاجتماعي والسياسي بصفة عامة؛

وتمت ترجمة هذا اللفظ إلى اللغة العربية بألفاظ متعددة، متفاوتة الحظ في الاستخدام والشيوع، أكثرها استخداماً هو لفظ "الخصخصة"، وهناك ألفاظاً متعددة منها: التخصيص، الخصوصية، التخصيصية... الخ.

وتُعرف الخصخصة حسب جيزلان كما يلي: "الانتقال بطريقة نهائية لمؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، تحت شكل: التنازل عن الأسهم أو السندات، أو التنازل عن الرقابة، هذه الخصخصة إذن تتضمن تنازل دائم للرقابة، والذي يُتبع بالتنازل عن حقوق الملكية لمؤسسة

⁽¹⁾ Magginson William, the economies of Bank Privatisation, journal of banking and Finance, Val, 29, Issue 8 et 9 September 2005, PP 1931-1932.

⁽²⁾ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، التخصيص: مدخل لإصلاح المشروعات العامة، المملكة العربية السعودية، 2005.

⁽³⁾ الخصخصة: من الفعل خصّص ولا يوجد تعريف في المعاجم العربية لهذا المصطلح، لأنّ الكلمة مستحدثة في اللغة العربية.

عمومية إلى طرف أو عدة أطراف خاصة، أو على أثر ارتفاع رأس مال مؤسسة عمومية مساهمة سيتم التنازل عنها عن طريق الاكتتاب"⁽¹⁾.

كما تُعرف حسب الدكتور فالح أبو عامرية بأنها: "سياسة اقتصادية تهدف في المقام الأول إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة هيكلة

الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص وتقنينها، و تشجيع القطاع الخاص، الذي من المفترض أن يتميز عن القطاع العام بانخفاض درجة البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، وقدرته

على تحسين الجودة، والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمار للمساهمة في إدارة الاقتصاد"⁽²⁾.

أمّا منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" فقد وضعت مفهوم شامل للخصخصة

يتمثل في اعتبار الخصخصة جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في النشاط الاقتصادي، وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص

القيام بها بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة"⁽³⁾.

ويرى د.سعيد عبد العزيز عثمان أنّه مهما تعددت مفاهيم الخصخصة فإنّها تتراوح بين

مفهومين وهما⁽⁴⁾:

* مفهوم ضيق: عبارة عن مجموعة من الوسائل والأساليب يتم من خلالها نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص؛

* مفهوم واسع: عبارة عن مجموعة من الوسائل والأساليب يمكن من خلالها إدارة أصول وموارد القطاع العام وفقا لنفس الأسس والمبادئ السائدة في القطاع الخاص سواء تمت هذه الإدارة من خلال نقل الملكية للقطاع الخاص أو في نظام الملكية العامة.

واستناداً إلى المفهوم الواسع فإنّ عملية الخصخصة يمكن أن تتضمن:

- عملية النقل الكامل أو الجزئي لأصول وموارد القطاع الخاص؛
- السماح للقطاع الخاص بإدارة أصول وممتلكات القطاع العام من خلال العقود الإدارية Les contrats administratifs مع استمرار الملكية العامة لها؛

⁽¹⁾ Guislain Pierre, op cit, P 24.

⁽²⁾ فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008، ص 15.

⁽³⁾ نفس المرجع، ص 15.

⁽⁴⁾ سعيد عبد العزيز عثمان، قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، 2000، ص 325.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

- السماح للقطاع الخاص بإدارة أصول وممتلكات القطاع العام من خلال عقود التأجير؛
 - عملية التخلص من كافة القيود والعقبات التي تحد من قدرة الإدارة على تشغيل الأصول المتاحة بفعالية استناداً إلى الاعتبارات الاقتصادية وبعيدا عن الاعتبارات السياسية.
- من ما سبق، يمكننا التوصل إلى القول أنّ الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما وسيلة لزيادة كفاءة أداء الاقتصاد الوطني بما يكفل زيادة الإنتاج عن طريق العمل على تشجيع القطاع الخاص من خلال تغيير ملكية أو إدارة المؤسسات العامة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، اعتماداً على آليات اقتصاد السوق والمنافسة، وذلك بتطبيق أساليب متعددة وتهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ليتمكن من اتخاذ القرارات الإنتاجية والتسويقية بعيداً عن البيروقراطية، من أجل إنتاج أكثر وجودة أفضل في ظل منافسة تؤدي إلى المزيد من التحسن وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ثالثاً: الجوانب الفلسفية والإيديولوجية للخصخصة:** برزت الخصخصة وانتشرت كسياسة اقتصادية تسود غالبية دول العالم وهو ما أوجب علينا في هذه الدراسة الوقوف عند الجوانب الفلسفية لها، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

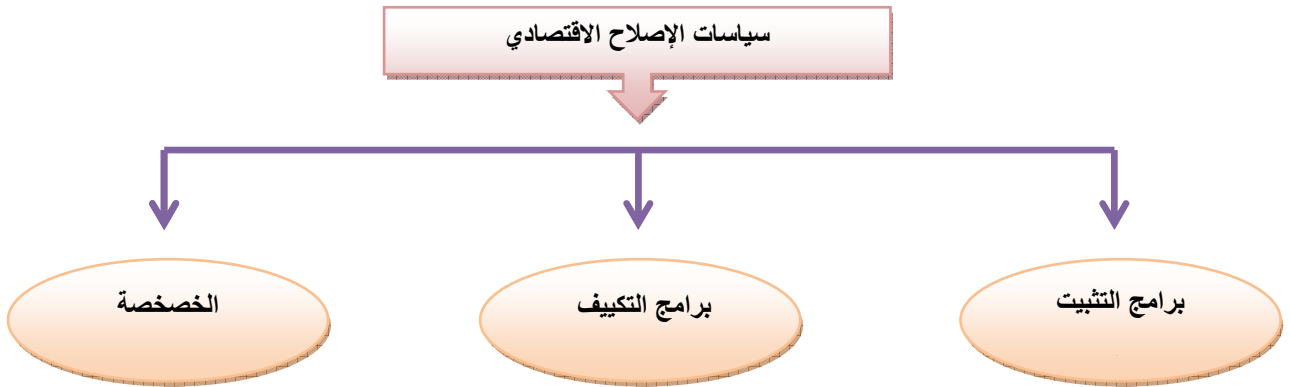
01/ - إنّ الأزمة الاقتصادية ذات طابع عالمي عام لا يختص بالدول الرأسمالية أو الاشتراكية، وأبرز ما يميز الأزمة الاقتصادية الحديثة هو التعايش ما بين التضخم "L'inflation" والركود الاقتصادي "la Récession Economique"، والمعروفة بأزمة الركود التضخمي "Stagflation"، وهو ما كان مستبعداً في ظل المدرسة الكينزية المرتكزة أساساً على اقتصاديات جانب الطلب، والداعية إلى تدخل الحكومة، فقط لتجنب أزمة الكساد والبطالة من خلال زيادة الإنفاق، وبفشل المدرسة الكينزية في حل المشكلة الاقتصادية الحديثة ظهرت الدعوة المعاصرة والتي تبناها الفكر الكلاسيكي الحديث بزعماء (ميلتون فريدمان) الذي اهتم باقتصاديات جانب العرض والتي تركز على زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة فرص العمل للتغلب على البطالة، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على زيادة معدلات الاستثمار، وتخلى الدولة على المشاريع لصالحه⁽¹⁾؛

(1) علي عبد المنعم السيد، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، العراق، 1984، ص 44.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

02/- تبني المؤسسات الدولية "صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BM" وغيرها من المؤسسات لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي⁽¹⁾، وممارستها ضغوطاً على الحكومات في البلدان النامية كجزء من التحول الشامل للإصلاح الاقتصادي، والذي يشمل ضمن إجراءاته رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع والخدمات المقدمة للجمهور، وخصخصة بعض القطاعات الاقتصادية التي تشكل عبئاً مالياً على الحكومات في البلدان التي تتعرض لمشاكل الركود الاقتصادي والبطالة والتضخم الجامح، وتضع هذه المؤسسات الإجراءات السابقة الذكر كشرط لتقديم الدعم والمنح المالية، وإسقاط بعض الديون، وجدولة المتبقي منها لفترات طويلة. والشكل التالي يوضح سياسات الإصلاح الاقتصادي.

شكل رقم (20): سياسة الإصلاح الاقتصادي



المصدر: مجدي محمود إسماعيل، محمود سلامة الهايشة، الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن العربي، كتاب الألوكة الثانية، 2001، ص 11.

وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ هذه المؤسسات جعلت برامج التحول إلى القطاع الخاص جزءاً رئيسياً من سياستها في التعامل مع الدول النامية في مجالات التمويل، وتقديم القروض لمختلف المشاريع الإنمائية، إضافة إلى ذلك فإنّ مؤسسة الأمم المتحدة للتنمية الدولية تقوم بتشجيع البلدان النامية نحو التحول إلى القطاع الخاص لتعزيز كفاءة القطاع العام، من خلال سياسات معينة

(1) التصحيح الهيكلي "برنامج التكيف الهيكلي": هي من اختصاص البنك الدولي BM وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي الشامل وعلى المدى الطويل، ويتقدم بها البنك عندما تكون هناك اختلالات عميقة، بحيث لم تنفع معها برامج التثبيت.

حيث أنّ برامج التثبيت الهيكلي هي عبارة عن سياسات قصيرة الأجل لا تتجاوز ثلاث سنوات، يقوم FMI بصياغتها من أجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد الوطني، مثل العجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

مثل: خفض معدل التبادل، حوافز أكبر للتصدير، حماية صناعية أقل، سياسة نقدية محكمة، أسعار مرتفعة للطاقة، إعانات قليلة للمستهلك، إصلاح إداري وإصلاح الموازنة⁽¹⁾، تقييد سعر الصرف العام، تخفيض عمالة القطاع العام، كما أنّ دراسة الهياكل الاقتصادية وعلاقتها بالتصحيح الهيكلي أدت إلى استنتاج مفاده: أنّ تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات النمو وتعزيز الاستقرار الاقتصادي⁽²⁾؛

03/ - زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات وتوسع الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية مع شعار - رأسمالية بلا حدود - "أهم عناصر العولمة الاقتصادية كما سبق وأن شرحنا" إذ تمتاز بضخامة أعمالها وتنوع نشاطها وانتشار فروعها في عشرات من بلدان العالم، وكان أحد أهداف هذه الشركات هو السعي إلى عالمية السوق، والذي جعلها تمارس الضغوط على مختلف الجهات الفاعلة اقتصادياً، وسياسياً من أجل تحقيق التكيف الاقتصادي في دول العالم المختلفة وبصورة خاصة الدول النامية⁽³⁾؛

04/ - تقهقر المنظومة الاشتراكية وإعادة هيكلة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي باتجاه اقتصاد السوق، مقترنة بتحويلات اقتصادية، ومن أبرز وجوه هذا التحول هو "الخصخصة" برفع القيود الحكومية وإعطاء فرصة أكبر لمساهمة القطاع الخاص، والاعتماد بدرجة أكبر على آليات السوق لتوجيه النشاط الاقتصادي⁽⁴⁾؛

05/ - حصول نوع من المراجعة للأنشطة الاقتصادية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ضرورات إعمار ما خربته الحرب، وبسبب الربط بين الاستقلال السياسي، وبين سيطرة الدولة المباشرة على الأنشطة الاقتصادية، لاسيما وأنّ الدور الذي لعبته الشركات الأجنبية، كان مرتبطاً

(1) الموازنة: هي تعبير (كمي، رقمي) عن خطة النشاط المتعلقة بفترة مالية مقبلة، ووسيلة للرقابة الفعالة على التنفيذ، والتحقق من إنجاز الأهداف الموضوعة، واتخاذ القرارات المطلوبة فهي: (بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تصلها الدولة والنفقات التي يلزم إنفاقها في سنة مالية قادمة).
(2) العديد من المراجع:

سعيد النجار، التصحيحية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، أبو ظبي، 1989، ص 9.

Alquaruty Mohamed quasem, Reconciling Development, 1989, P90.

السيد رؤوف رشيد، التنمية الاقتصادية في عالم متغير، مجلة الاقتصاد العربي الحديث، عدد 148، القاهرة، 2002، ص 76.

(3) أحمد إبراهيم أحمد، إدارة الأزمة التعليمية منظور عالمي، الإسكندرية، 2001، ص 65.

(4) نفس المرجع، ص 67.

في حالات كثيرة مع الواقع الاستعماري في وقت لم يكن فيه القطاع الخاص في هذه الدول "حديثاً الاستقلال" يمتلك القدرات المالية والبشرية للقيام بدور فاعل⁽¹⁾؛

06/ - تم تبني أسلوب تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في الحالات التي لم تُكتشف فيها الصلة بين الأسباب الحقيقية وراء إنشاء المؤسسات العامة، على سبيل المثال: ظهور الأسواق المالية الجيدة لم تكن موجودة في السابق (وعندما تكون فإن إدارة المؤسسات العامة غير ذي كفاءة بسبب كثرة المتطلبات، أو الفساد في بعض الحالات)، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليص أرباح الدولة وزيادة خسارتها⁽²⁾.

المطلب الثاني: أهداف سياسة الخصخصة ودوافع الخصخصة: يتفق معظم الباحثين على أن مؤسسات القطاع العام تتسم بضعف الكفاءة والأداء السيئ بوجه عام، لذا يُقِيم هذا الأخير بأنه عاجز عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بل هناك من يحمله تلك الأزمات التي تعاني منها الاقتصاديات المختلفة، الأمر الذي أنشأ جملة من الدوافع والأهداف للاتجاه إلى القطاع الخاص والتي نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف سياسة الخصخصة: تختلف دوافع الخصخصة بصفة عامة من دولة إلى أخرى، فالدول التي اختارت نوعاً ملائماً من الخصخصة دون وصاية من FMI، استهدفت تقليص الأعباء المالية على حكوماتها، والاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، دون نسيان دور الحكومة الرقابي والإشرافي « le contrôle et la surveillance de l'état » من خلال توفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص، وهو ما جعل أهداف هذه الدول تختلف عن أهداف الدول السائرة في طريق النمو، إذ أن أهداف هذه الأخيرة لا تأخذ في اعتبارها فحسب السياسة الاقتصادية والمالية والسياسية للدولة، بل كذلك وصاية المؤسسات المالية الدولية خاصة منها⁽³⁾ BM، FMI؛

(1) سعيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-13.

(2) نفس المرجع، ص 13.

(3) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 317 .

ويمكن عمومًا إيجازها فيما يلي⁽¹⁾:

- 1- تحويل الاقتصاد المخطط مركزيًا إلى اقتصاد سوق يعتمد على المنافسة وتحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال؛.
- 2- تقليص المشاركة الحكومية في الأنشطة الاقتصادية، وإفساح فرص أكثر للقطاع الخاص، خاصة الأنشطة الاقتصادية التي يهتم بها القطاع الخاص، الأمر الذي يساعد في انخفاض هروب رأس المال؛
- 3- رفع الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الوطني: ليس بخاف على أحد ضعف أداء شركات ومؤسسات القطاع العام، ولا المشاكل الناجمة عن هذا القطاع في الاقتصاديات المختلفة: إذ أنّ قدراته وإمكانياته متواضعة على المستوى الفني وعلى المستوى الإداري، فهو عاجز عن تقديم السلعة أو الخدمة ذات النوعية العالية، فضلًا عن الخسائر الباهظة التي يتحملها هذا القطاع والنتيجة عن ارتفاع التكاليف وتدني الإيرادات، وبالتالي أصبح عبئًا على الموازنات العامة للدول بدلا من أن يكون مصدرا من مصادر إيراداتها، فالقطاع العام في الدول أصبح المسؤول عن الكثير من المشاكل المالية والاختلالات المتضخمة في موازنتها، فضلا عن ما يمارسه من هدر للكثير من الموارد والطاقات، إنّ خصخصة مؤسسات القطاع العام تقلل من النفقات العامة وتزيد من الإيرادات العامة، وهذا يُعد أحد المتطلبات الأساسية لهيكلة الاقتصاد على المدى البعيد، فأهمية خفض الإنفاق الحكومي تتبع من أنّ معظم الدول النامية تعاني عجزا في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، ممّا أدّى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة، وفي مثل هذه الحالة فإنّ تبرير عملية الخصخصة من خلال خفض الإنفاق الحكومي يعتبر صائبا، ضف إلى ذلك الإيرادات العامة في الدول منخفضة الدخل غير مناسبة من الناحية الهيكلية لمقابلة احتياجات التنمية، وبما

(1) العديد من المراجع :

شهاب حمد شيحان، إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادية (دراسة حالة تطبيقية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارة 2008، بدون صفحة.

أحمد عبد الخالق، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ص ص 62-66.

مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة، الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن العربي، 2011 على الموقع: تم الاطلاع عليه يوم 10-01-2013. www.alukah.net

شكري رجب العشماوي، الخصخصة، اتحاد العاملين المساهمين تجارب دولية وعربية، مصر، 2007، ص ص 82-84.

أنّ مصادر التمويل الخارجية قد جفت وأصبح العجز في الميزانية غير محتمل فإنّه على الدولة وضع أولوياتها بصورة صحيحة والحد من الإنفاق على المجالات التي لا يعتبر وجودها فيها ضرورياً، وبدلاً من أداء عدة أشياء بكفاءة منخفضة فإنّه على الدولة الاتجاه نحو عمل نشاط محدد بكفاءة عالية؛

4- أهداف إدارية تشمل إسناد عملية إنشاء وتمويل وتنمية وملكية وتشغيل وإدارة المنشآت إلى القطاع الخاص، سواء أكان محلياً أو أجنبياً لزيادة كفاءة وإدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية؛

5- تؤدّي الخصخصة إلى تفعيل الإنتاج وتحسين الجودة، وتقليل التكاليف وزيادة حدة المنافسة بما ينعكس ايجابياً على الإرباح، وهو بدوره ينعكس ايجابياً على المشروع والعامل، الذي يتحول إلى شريك في مكاسب المشروع، وهو حافز آخر للعمال من أجل زيادة الإنتاج "تحول العامل إلى مالك يوفر جواً عاماً من الاستقرار والاطمئنان" وهو ما يطلق عليه "تحقيق غايات اجتماعية بوسائل اقتصادية رأسمالية تتمثل في قوى السوق والملكية الخاصة"؛

6- التخفيف من عبء الدولة في الديون والاستثمار، وإشراك أكبر قدر ممكن من المواطنين في التنمية، حيث أنّ نقل الملكية يوفر التمويل السريع للحكومة في مواجهة عجز الموازنة، وفي خدمة الدين الخارجي، فهناك بعض الدول قد لجأت إلى بيع الشركات العامة المملوكة لها لاستخدامها في تمويل بعض أوجه الإنفاق العام الأخرى، بسبب وجود عجز دائم في الموازنة العامة أو صعوبة الاقتراض، فمثلاً في سنة 1992 تمكّنت وكالة "تروهانديستالت - treuhandstalt " الألمانية المسؤولة على تحويل الملكية العامة من جمع أكثر من 18 بليون دولار أمريكي بواسطة بيع مؤسسات حكومية في حكومة ألمانيا الديمقراطية السابقة، وخلال الفترة 1990-1993 جمعت حكومة الأرجنتين أكثر من 7,6 بليون دولار أمريكي من بيع أكثر من 200 مؤسسة حكومية "حوالي 40% من الإيرادات كانت من مستثمرين محليين و60% من مستثمرين أجانب"، وجمعت من بيع المؤسسات الحكومية في نهاية سنة 1995 ما مجموعه 36 بليون دولار أمريكي؛

7- إنّ القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد، وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة، و تعميم ملكية هذه المؤسسات علي أكبر قطاع من المواطنين، وخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار، وتوفر قناة وطنية للتمويل؛

8- الخصخصة تعمل على تحسين هيكل توزيع الدخل: نتيجة لاستهداف سياسة الخصخصة زيادة حجم الملكية الجماهيرية، ومنح الطبقات الفقيرة فرصة تملك أسهم الشركات المحولة من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وتحقيق رأسمالية الشعب، فإنّ ذلك يقرب الفوارق في الدخل والثروات بين طبقات المجتمع "أفضلية نظام السوق في مجال العدالة الاجتماعية"، تظهر بيانات بريطانيا أنّ نسبة العائلات الحائزة على أسهم قد ارتفعت من 10% سنة 1979 إلى غاية 40% سنة 1987 بفضل حركة الخصخصة؛

9- توفير نوعية عالية من السلع والخدمات من قبل القطاع الخاص تستطيع التنافس مع المنتجات الأجنبية، وبالتالي تحسين وضعية موازين المدفوعات؛

10- تسهم الخصخصة في توسيع قاعدة الملكية، كما أنّها رؤوس الأموال الأجنبية وتغري بعودة رؤوس الأموال الوطنية؛

11- إعادة تحديد دور الدولة بما يؤهلها للقيام بوظيفتها الكبرى المتمثلة في التحكم والانضباط والإشراف والرقابة بعد أن شُغلت عن هذه الوظيفة الأولى بممارسة النشاط الاقتصادي، الذي لا يتواءم وطبيعتها، فالدولة خلقت للسلطة والحكم والقيادة، ولم تخلق لتمارس الأنشطة الاقتصادية مع الممارسين لها من الأفراد، وإلاّ خلّت الساحة من الحكم؛

12- يتميز القطاع العام بعدم كفاءة الإدارة وغياب التخطيط العلمي وإنشاء المشاريع بالاعتماد على دراسات عديمة الجدوى، ونتيجة لذلك تلجأ الحكومات إلى دعم المؤسسات العامة الخاسرة، مما يؤدي إلى تغذية التضخم وتفاقمه، ونتيجة لذلك يتحقق التضخم النقدي المتمثل بالارتفاع المستمر للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، فضلاً عن تحقيق العجز المتواصل للموازنة؛

13- جذب رؤوس الأموال الوطنية والمحلية للاستثمار في الأسواق المحلية يعد دعماً للتنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: دوافع سياسة خصخصة البنوك: بالنسبة للقطاع البنكي فتتمحور أساساً دوافع

سياسة الخصخصة حول تحسين كفاءة المؤسسات البنكية الاقتصادية تحت الإشراف والمراقبة المباشرة للدولة، لمواجهة المنافسة الدولية المحتدمة القوية والتقدم التكنولوجي في المجال البنكي وفي مختلف مجالات الاقتصاد، وتحسين الديمقراطية الاقتصادية من خلال زيادة مشاركة الموظفين في ملكية الأسهم من جهة ومساهمة الجماهير من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فسياسة الخصخصة تهدف في المقام الأول إلى الحد من العجز في الميزانية (الناتج أساس من الخسائر المالية الراجعة إلى دعم الدولة للمؤسسات العامة)، وتطوير السوق المالي "le marché financier" والذي يُعد من أهم الأهداف في الدول السائرة في طريق النمو التي تتميز بأسواقها المالية الناشئة.

وسنوضح في هذه الجزئية من دراستنا أهم دوافع خصخصة البنوك التي لا تختلف في واقع الأمر على دوافع خصخصة باقي القطاعات الاقتصادية.

أولاً: تحسين أداء المؤسسات البنكية: يُعدّ تحسين الأداء في المؤسسات العمومية (تحسين الكفاءة الاقتصادية) أحد أهم الأسباب الداعية لإتباع سياسة الخصخصة، فنظرية حقوق الملكية "La théorie des droits de propriété" تُبرز بوضوح الاختلاف الكبير بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة، هذه الأخيرة التي تتفوق بدرجة كبيرة عن الأولى لاسيما فيما يخص التنظيم المؤسسي (تتصف المؤسسات الخاصة بتنظيم مؤسسي قادر على تطوير الفعالية الاقتصادية من خلال تسيير عالي المستوى يقدّمه مديري تلك المؤسسات)⁽¹⁾.

في هذا الإطار فإنّ الكثير من الدراسات القائمة⁽²⁾ على مقارنة المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة تشير بوضوح إلى أنّ القطاع الخاص أكثر ربحية وأكثر كفاءة من مؤسسات القطاع العام، فغياب الكفاءة في المؤسسات العامة يرجع أساساً إلى انعدام حصول أصحابها (المواطنون) لا على المحفزات ولا على الوسائل الكافية لحثّهم على التسيير الفعال، خلافاً لذلك يُعدّ أهم أولويات المساهمون الخواص الوقوف على أحسن تسيير ولا يسمحون بخلاف ذلك، هنا تبرز بوضوح نقطة الفصل بين الملكية والرقابة التي تُعدّ أهم المساوئ البارزة في المؤسسات العامة، وما ينتج عنها من آثار سلبية على سلوكيات وتصرفات المسيرين، وبالتالي تعمل الخصخصة على إنشاء نظام القيود – الحوافز <Un système de contraintes et d'incitation> الذي يهدف على وجه التحديد إلى تغيير سلوكيات المسيرين.

⁽¹⁾ Labarone Daniel, théorie des choix publics et privatisation en Europe de l'est, avec une application à la Roumaine, Revue d'économie du développement, N°3, Septembre 1995, P, 62.

⁽²⁾ أثبتت دراسة قام بها George Hammono على مردودية المؤسسات العامة والخاصة في فرنسا، أنّ في قطاع بنوك الودائع، مؤسسات تأمين الحياة للسيارات والنقل البحري، المؤسسات الخاصة أكثر ربحية (أعلى مردودية) من المؤسسات العامة في السنوات بين 1970-1979.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

في هذا الصدد؛ الرقابة على سلوك المسير ونتائج المؤسسة المسيّرة من قبل مساهمين خواص هي أكثر صرامة وأكثر فاعلية ورقابة مقارنة بتلك المؤسسات المسيّرة من قبل الدولة⁽¹⁾. عموماً يتميز القطاع العام بكفاءة أقل وأدنى مستوى من نظيرتها في القطاع الخاص وسنوجز فيما يلي أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض كفاءة الأداء في المؤسسات العامة⁽²⁾:

- 1- سباق القطاع العام إلى السعي لتوفير السلع والخدمات إلى المواطنين بأسعار منخفضة نسبياً تتناسب مع مستوى الدخل لعموم شرائح المجتمع، بل قد يصل الأمر إلى تقديم بعض الخدمات المجانية لبعض هذه الشرائح مما ينعكس على الأداء العام للمؤسسة؛
- 2- غموض الأهداف العامة والخاصة لأغلب هذه المؤسسات تبعاً لسياسة الحكومات المختلفة؛
- 3- غياب التخطيط المستند إلى الوسائل والمناهج العلمية الدقيقة؛
- 4- الهدر الكبير في الموارد الإنتاجية نتيجة لغياب الطرق العلمية للعمل وضعف الرقابة وشيوع الفساد الإداري؛
- 5- تعدد طبيعة الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أنشئ القطاع العام من أجلها، والذي أدّى إلى تداخلها وتعارضها نظراً لاختلاف أسس العمل والتقدير في كل منها، وأدّى ذلك إلى عدم وضوح الرؤية أمام العاملين، مما جعل البعض يضلّ الطريق، والبعض الآخر يحاول التهرب من المحاسبة في ظل انعدام الشفافية بخصوص التحديد الدقيق للمسؤولية في القطاع العام. إذًا: المساهمين خواص هم أكثر اهتماماً بتحسين كفاءة الأداء في المؤسسة، للوصول إلى أحسن النتائج المالية، وهو ما يدفعهم للقيام بوضع أحسن الأسباب الدافعة لتحسين الأداء الوظيفي للمسير والمدير، فضلاً على أنّ الملكية الخاصة تسمح بتقليل المشاكل الناجمة عن عدم تناسق المعلومات المتواجدة في التقارير بين المالك والميسر⁽³⁾ لذلك تبرز كوسيلة فعّالة للحد من هذه المساوئ.

(1) أنظر إلى:

عبد الخالق أحمد، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة 1993 ص ص 69-71.

Farjat Gérard, la porte du droit dans les réformes économique de la perestroïka, Revue internationale des droits économique, N°21, 1988, P, 127.

(2) عبد الخالق أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

(3) يتصف عدم تنافس المعلومات بالعلاقة > عون "Agent" - رئيس "principale" <، هذه العلاقة تفترض وجود عون يسمى بـ « المسير - Le gestionnaire ورئيس يسمى بالمالك - le propriétaire » طبعاً الذين لا

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

فالاختلاف بين أهداف مؤسسة القطاع العام وأهداف مؤسسة القطاع الخاص يُعد أحد أهم العوامل المؤدية لعدم فعالية "L'inefficacité" المؤسسات العامة، فإذا كانت المؤسسات الخاصة ترى أنّ الأهداف المالية مرتبطة أساساً بتحقيق أقصى الأرباح، فالمؤسسات العمومية تهتم إلى جانب الأهداف المالية بالأهداف الاجتماعية- السياسية المفروضة من قبل الدولة⁽¹⁾.

على ضوء كل ما تقدم يمكننا القول أنّ سياسة خصخصة البنوك قد تسمح بتحسين أداء المؤسسة البنكية الخاصة، ينتج هذا التحسن من خلال تحويل ملكية المؤسسات البنكية التابعة للدولة لفائدة المساهمين الخواص المالكين للسلطة والمقدمين للمحفزات من أجل ممارسة أفضل رقابة على مسيرى البنوك لتأدية مسؤولياتهم على أكمل وجه وتحقيق أحسن النتائج.

من جهة أخرى، تُعد الخصخصة البنكية عامل مهم لتقوية وتدعيم المال الخاص للبنوك الخاصة من أجل مطابقتها للمعايير الدولية، إذ أظهرت التجارب العالمية أنّ البنوك العمومية تتميز بأموالها الخاصة الضعيفة الناتجة عن نقص تخصيص رأس المال العائد من طرف الدولة، فضلاً عن ذلك الخصخصة البنكية تسمح بأحسن تسيير للبنوك المخصصة؛ "في إطار الملكية الخاصة للبنوك تُؤخذ القرارات الإستراتيجية كمعايير اقتصادية وتجارية بعيدة عن التدخلات السياسية المتواجدة في إطار الملكية العامة للبنوك"، نتيجة لذلك يمكننا الوصول إلى أنّ الخصخصة البنكية تجعل البنوك أكثر كفاءة وقدرة على مجابهة قوة المنافسة الدولية، وما تجدر الإشارة إليه أنّ هذه الفعالية ظهرت خصوصاً في خضم التطورات الكبيرة في صناعة الخدمة المالية المسجلة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي.

ثانياً: المنافسة الدولية وخصخصة البنوك «La concurrence internationale»: عرفت صناعة الخدمة المالية منذ نهاية القرن الماضي تحولات هامة ارتكزت أساساً على: "تطور الوساطة البنكية -التحرير المالي-التطور التكنولوجي-ظاهرة الاندماج البنكي"، هذه التحولات الكبيرة أصبحت تمثل تحدي للمؤسسات البنكية التي تحتل موقعا شديدا التأثير التآثر بالبيئة المحيطة بها

يملكون نفس الأهداف، بحيث يرغب الرئيس في الحصول على سلوك العون المتكيف مع فوائده، لكن لا يملك كل المعلومات التي تسمح له بالمراقبة المثالية لسلوكه.

⁽¹⁾ Cartellier, Lysiane, L'expérience française de privatisation «Bilan et enseignement » Revue internationale de droit économique, N°3, Bruxelles, 1992, P 376.

والمتمصفة خاصة بتقوية وتشديد المنافسة على السوق البنكي، بذلك تعد الخصخصة البنكية وسيلة رئيسية لمجابهة هذه التحديات الإستراتيجية.

1- تطور الوساطة البنكية «L'évolution de l'intermédiation Bancaire» نتيجة للتطورات التي مسّت السوق المالي منذ سنوات الثمانينات من القرن العشرين عرفت الوساطة البنكية التقليدية القائمة على جمع الودائع وتوزيع القروض تراجعاً ملحوظاً، فالوظيفة التقليدية للبنوك المؤسسة على جمع الودائع وامتياز الأسعار <L'octroi des prêts> لا تمثل اليوم لا نشاطاً نموذجياً ولا مربحاً للبنوك، فعلاً تطور الأسواق جعل البنوك أكثر اتجاهها نحو التقدم، "نحو تقديم وسائل تمويل جديدة، منتجات جديدة، خدمات جديدة، وتقنيات جديدة" (1).

واستجابة للتحويلات في وسائل التمويل عبر السوق المالي اتجهت البنوك بقوة نحو عمليات السوق التي شكلت منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين جزءاً هاماً في الميزانية البنكية، كما اتجهت إلى تدعيم تواجدتها من خلال تغيير أنشطتها نحو الميادين التي تخرجها من حقلها التقليدي، إذ أصبحت تقدم اليوم لزيائنها كل ما هو جديد في خدماتها المالية مثل خدمة التأمين على الحياة <Le service de l'assurance-vie>.

2- التقدم التكنولوجي « Les Progrès technologiques » تعد التطورات التي شهدتها العالم في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي وعلى رأسها التقدم التكنولوجي المذهل من أهم التغيرات التي ساهمت في إحداث تحول في أنماط العمل البنكي في عصر العولمة (وقد سبق أن تم شرح ذلك في الفصل السابق)، حيث عملت البنوك على تحديث خدماتها من خلال تكثيف الاستفادة من إرث تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات بنكية مستحدثة، وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات البنكية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر، وبأقل التكاليف وبما يتواءم والمتطلبات المعاصرة لمختلف شرائح العملاء، ويحقق البنك بذلك نمواً في حجم عملياته وأرباحه، من ناحية أخرى يمكننا أن نذكر بعض الخدمات الحديثة:

- تقديم أنظمة التعويض الآلي : Les systèmes Automatisés de compensation؛

- البطاقات البنكية : Les cartes bancaires؛

(1) HENNIE VANG et Sonja Brajoviec, Analyse et Gestion du risque bancaire, 1éd, ESKA,PARIS, 2004, P 2.

- التوزيع الآلي: distributeur Automatique.

3-التحرير المالي: « La libéralisation Financière » كما سبق وذكرنا أنه وتحت مظلة العولمة المالية قامت السلطات النقدية للدول المتقدمة بإلغاء كل الحواجز من أجل تسهيل حركة رأس المال وتحقيق تحرير الخدمة البنكية.

4-ظاهرة الاندماج البنكي: Le phénomène de fusion de regroupements bancaire
كذلك وتحت لواء العولمة المالية لاحظنا ومنذ سنوات الثمانينات نمو ظاهرة التكتل والاندماج البنكي لاسيما في الدول المتقدمة، (سبق و أن تم شرح ذلك).

ثالثا: الخصخصة البنكية والديمقراطية الاقتصادية: يُعد هدف تحسين الديمقراطية الاقتصادية واحد من الأهداف الهامة لسياسة الخصخصة سواء<البنكية، المالية أو الصناعية>، حيث تلعب الخصخصة دوراً هاماً في هذا التحسين من خلال زيادة المساهمين من الشعب أو من العمال <les électeurs =الأجراء>، فهي تسمح بتعويض المنتخبين < les électeurs > من المواطنين المساهمين <les citoyens actionnaires> الذين لا يقومون برقابة فعالية علي المؤسسات العمومية لدفعها نحو الفعالية الاقتصادية، بمساهمين حقيقيين مالكين للقدرة والمحفزات للقيام برقابة حقيقية وفعالة على المسيرين للمؤسسات من أجل تحقيق أحسن النتائج والتطور المرغوب⁽¹⁾.

فمن جهة تسمح سياسة الخصخصة بتشجيع عمال المؤسسات الخاصة بامتلاك جزء من رأس المال المباع من خلال التوزيع المجاني للأسهم، أو من خلال منحهم الأولوية في تخصيص الأسهم في حالة اكتتاب السندات، إذن مساهمة العمال في رأسمال المؤسسة الخاصة يسمح بتحسين الجو الاجتماعي في وسط المؤسسة، فضلا عن دفعهم إلى الاهتمام بتحسين سير مؤسساتهم، من جهة أخرى تسمح سياسة الخصخصة بتطوير المساهمة الشعبية (الجماهيرية) بتشجيع صغار المستثمرين على شراء أسهم المؤسسات المخصصة من خلال منحهم بعض الامتيازات مثل التوزيع المجاني للأسهم <La distribution des actions gratuite> أو جعل طلب إسهام <La contribution> صغار المشتريين ذو أولوية⁽²⁾.

(1) Santini Jean-Jacques, l'économie britannique, le choix libéral, Notes et études documentaires, N°4853, La documentation française, Paris, 1988, P111.

(2) idem, p111.

يتجلى بوضوح هدف سياسة الخصخصة خاصة في الدول النامية، فتتمية المساهمة الشعبية ومساهمة العمال يسمح بتواجد صغار المستثمرين في السوق المالي والذي يؤدي بدوره إلى توسيع ذلك السوق، والأكثر من ذلك فإنّ تقوية المساهمة الجماهيرية والمشاركة العمالية يجعل سياسة الخصخصة أكثر قبولا من قبل الشعب والعمال.

رابعاً: **الخصخصة البنكية وقيود الميزانية: «la privatisation bancaire et les contraintes budgétaire»** يعد تخفيض العجز الميزاني والمديونية العمومية أحد الأهداف الأكثر بروزاً في برامج الخصخصة في الدول المتقدمة > مثلاً: بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا... < والدول النامية "المغرب، تونس، الجزائر"، بذلك تظهر الخصخصة كوسيلة هامة لتخفيف الأعباء الميزانية للدولة، فعلاً، أغلبية المؤسسات العمومية تستفيد من المنح العمومية في رأس المال أو من إعانات الدولة التي تنتج وتؤدي إلى رفع أعباء ميزانية الدولة، لذلك فانتهال ملكية هذه المؤسسات إلى مساهمين آخرين بإمكانها أن تزيل أو على الأقل تقلل بقوة تلك الإعانات ومن ثم العجز الميزاني⁽¹⁾.

بعبارة أخرى، سياسة الخصخصة تسمح بتقليل القيود الميزانية المفروضة على للدولة بطريقتين⁽²⁾: الأولى، إذا تعلقت عملية الخصخصة بالمؤسسات العمومية التي تتلقى إسهامات الدولة في شكل منح في رأس المال أو إعانات، فإنّ خصخصتها تلغي مباشرة تلك الإسهامات، والثانية، إذا تعلقت عملية الخصخصة بالمؤسسات العمومية ذات المردودية الجيدة، فعمال تلك المؤسسات يطالبون برفع الأجور، في هذه الحالة وتحت شرط أحسن تقدير لقيمة المؤسسة، الدولة تستوفي كذلك المبلغ الحالي للأرباح المنتظرة لتلك الفترة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هدف تخفيف الأعباء الميزانية للدولة يشغل مكانة خاصة في برامج الخصخصة في الدول النامية، فعلاً؛ فالتكفل بالخسائر المالية للمؤسسة العمومية من قبل الدولة يكون ذو عبء ثقيل على الميزانية الوطنية لتلك الدولة، خاصة إذا أخذنا في الحساب أنّ أغلبية المؤسسات العمومية في الدول النامية تعاني من العجز المالي وعدم الفعالية؛

هذا العجز الميزاني في الدول النامية الناتج أساساً عن الخسائر الهامة للمؤسسات العمومية في مختلف الميادين والمجالات الاقتصادية يلعب دوراً سلبياً في التقدم الاقتصادي في تلك الدول،

(1) Armand Bizaguet, la section Publique et les privatisations, PUF, Paris, 1988, P, 73.

(2) Patrick Plane, la privatisation dans les Pays en développement qu'avons-nous appris ?, revue Française d'économie, volume IX, N°02, 1994, P 15.

علماً أنّ تلك الخسائر المالية تمّول إما من خلال القروض المقدمة من القطاع البنكي أو من خلال الاستدانة الدولية، ومهما يكن من أمر سواء إذا تم الاقتراض على المستوى الداخلي فإنّه سيتم حرمان القطاع الخاص من تمويل مشاريعه من قبل الخزينة وبالتالي عرقلة سير أنشطته التي تحتل مكانة هامة في التطور الاقتصادي، أو أيضاً إذا تم من خلال الاستدانة الدولية المتميزة بارتفاع فوائدها فإنّ ذلك يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزان مدفوعات تلك الدول، كما يؤثر سلباً على نجاح المشروعات الممولة من قبلها، وكل ذلك طبعاً له الأثر السلبي على التقدم الاقتصادي⁽¹⁾.

من خلال ما سبق يمكننا القول أنّ سياسة الخصخصة <البنكية، المالية، الصناعية...> تسمح بتخفيف قيود الميزانية عن طريق إزالة الإعانات ومنح رأس المال المدفوع من قبل الدولة إلى المؤسسات العمومية، وكذلك تؤدّي إلى نمو الإيرادات المالية الناتجة عن بيع أصول تلك المؤسسات.

خامساً: خصخصة البنوك وتطور السوق المالي **La privatisation bancaire et le développement du marché financier**: تهدف سياسة الخصخصة إلى تطوير السوق المالي وذلك من خلال⁽²⁾:

* رفع التقييم السوقي وعدد تبادل السندات وتنوعها؛
* تعد الخصخصة من أهم عوامل تقوية وعصرنة آليات السوق المالي بتحقيقها للانفتاح والتقدم الدولي.

ومما تجدر الإشارة إليه، هو أنّ هدف تطوير السوق المالي في الدول النامية المتصفة بأسواقها المالية الناشئة يعد هاماً وجوهرياً، خاصة لكونه يسمح بجذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في تلك الأسواق، وهو ما يؤدّي إلى تقديم موارد حقيقية " des ressources réelles" لتمويل التقدم الاقتصادي، كذلك يشجع صغار المدخرين على استغلال ادخاراتهم في السوق المالي مكوّنين بذلك نوع جديد من صغار المستثمرين في السوق المالي والذي يسمح بتوسيعه، في هذا الإطار، تلعب الخصخصة البنكية دوراً أساسياً في تحسين السوق المالي خاصة في الدول النامية المتميزة بطبيعتها الجاذبة للمستثمرين الأجانب والوطنين.

(1) إبراهيم الدسوقي، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 24.

(2) نفس المرجع، ص 25.

المطلب الثالث: طرق وأساليب الخصخصة: تعددت طرق الخصخصة وآلياتها تبعاً لظروف كل دولة، ولظروف وخصوصيات المؤسسة المراد خصخصتها، الأمر الذي يحتم على الهيئة المكلفة بالخصخصة في كل دولة دراسة كل حالة على حدة واختيار الطريقة المناسبة وفقاً لظروف المؤسسة على المستوى الجزئي، ولظروف الدولة على المستوى الكلي سعياً وراء تحقيق الهدف من وراء الخصخصة، وتتدرج أساليب الخصخصة فيما بين نقل الملكية والأداء والتشغيل، والتأجير والتمويل والبيع عن طريق الاكتتاب العام، ولكل من تلك الأساليب أثاره وضوابطه وعوامل نجاحه وفشله، وفي الغالب يتم تطبيق أكثر من أسلوب واحد لتحقيق الأهداف المسطرة، دون أن ننكر أن هناك العديد من الشروط التي تحكم اختيار الطريقة أو الطرق المناسبة، ذلك أن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي الملائم، وعليه فإن السعر الأعلى ليس دوماً السعر الأفضل، فهناك أيضاً علاوة عن السعر، شروط البيع، ومدى جدية والتزام المشتري، والخبرة والدراية الفنية والإدارية المتوفرة لديه، إلى غير ذلك من العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار، وعموماً يمكن حصر أساليب وطرق الخصخصة في قسمين رئيسيين كما يلي⁽¹⁾:

- أساليب تنطوي على بيع كلي أو جزئي لحصة الدولة في ملكية المؤسسة؛
- أساليب الخصخصة التي لا تتضمن عملية بيع.

الفرع الأول: طرح الأسهم للاكتتاب العام: بمقتضى هذا الأسلوب تقوم الدولة بطرح أسهم المؤسسة العامة للبيع في سوق الأوراق المالية، على افتراض أن هذه المؤسسة يتكون رأسمالها من عدد من الأسهم العادية، ويمكن أن تطرح الحكومة كل أسهم المشروع للبيع، وفي هذه الحالة يتحول المشروع من مشروع عام إلى مشروع خاص. ويمكن أن تطرح جزءاً من أسهم المشروع العام بشرط ألا تبقى الحكومة مشاركة في إدارة الشركة، وبذلك يتحول المشروع إلى مشروع مشترك⁽²⁾ بمعنى أن تبقى مالكة ولو لجزء صغير في رأس المال؛ والهدف من امتلاك الحكومة يعد بمثابة التزام ضمني منها بعدم تقرير سياسات جديدة - بعد عملية الخصخصة - يكون من شأنها إلحاق الأضرار بالمالك الجدد لأنها تتحمل جزءاً من تكلفة تلك السياسة، وبعبارة أخرى إن إبقاء الحكومة

(1) منير إبراهيم هندي، أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة: خلاصة الخبرات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ج.م.ع، 1995، ص 4.

(2) مصطفى حسين المتوكل، الخصخصة خلق أفاق جديدة أمام القطاع الخاص، المركز الوطني للمعلومات، مجلة المعلومات، ج 2، عدن، 2001، ص 21.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

على ملكية جزئية يعد مصدراً لثقة المستثمرين وهو ما يوفر سبل النجاح لبرنامج الخصخصة ولا بد من تقييم المؤسسة وتقدير عدد الأسهم التي سيتكون منها رأس المال، إضافة إلى تحديد السعر الذي سيبيع به السهم، كذلك فإن إبقاء الحكومة على ملكية جزئية من شأنه أن يزيد من ثقة المستثمرين في نوايا الحكومة وجديتها، وعدم تدخلها في شؤون الإدارة مما قد يسهم بدوره في زيادة حصة البيع⁽¹⁾ يضاف إلى ذلك أن رغبة الحكومة في تحمل جزء من تكلفة التحول إلى الخصخصة قد تشجعها على قبول بيع الأسهم في الطرح الجزئي الأول بسعر أقل مما ينبغي وذلك في محاولة لجذب رأس المال الوطني للاستثمار في المؤسسات المخطط خصخصتها، وإذا ما حققت المؤسسة قدراً من النجاح في ظل الإدارة الجديدة التي تولت مهمة تسييرها بعد تخلي الحكومة عن جزء من ملكيتها فسوف تزداد جاذبية أسهمها مما قد يمهد لبيع الطرح الجزئي الثاني بسعر أعلى، وهناك تبريراً مقبولاً للبيع الجزئي لحصة الحكومة ففي كثير من دول العالم الثالث قد تكون الطاقة الاستيعابية لسوق الأوراق المالية محدودة إما لضعف كفاءة السوق أو لصغرها أو لتواضع المدخرات المحلية، بشكل يخشى معه أن يترتب على الطرح الكامل لأسهم المؤسسة الفشل في التصرف الكامل للإصدار. وهذا قد يعنى ضمناً أنه قد يكون من الأفضل للكثير من دول العالم الثالث أن تحد من السرعة في تنفيذ برنامج الخصخصة بصفة عامة، والخصخصة الكاملة لملكية المؤسسات التي يتضمنها برنامج الخصخصة بصفة خاصة، سواء كان ذلك بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال أو بسبب الرغبة في كسب ثقة المستثمرين المحتملين، قد يكون هذا صحيح في بداية الخصخصة، أما وأن الخصخصة نفسها تشترط لتنفيذها وجود أسواق مالية فإن سعي الدول لتحقيق هذا المطلب يؤهلها لإتباع هذا الأسلوب بمجرد وجود سوق المال، ودخول المستثمرين من الأجانب في العملية يعزز السيولة، بالإضافة إلى مكان تسويق (أي طرح) جزء من أسهم المشروعات الكبيرة في أسواق المال الخارجية، ويمكن أن ينجح هذا الأسلوب في ضوء إيجاد سوق مالية نظامية تحكمها مجموعة من القوانين والأنظمة⁽²⁾.

ويتميز أسلوب طرح الأسهم للاكتتاب العام بما يلي⁽³⁾:

(1) منير إبراهيم هندي، الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 136 - 138.

(2) محمود صبح، الخصخصة، ط2، البيان للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 97.

(3) انظر إلى:

- ❖ توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع وزيادة المساهمة الشعبية. وخاصة في حالة صغر قيمة السهم المطروح حتى يسهل على صغار المدخرين والمستثمرين امتلاك الأسهم المطروحة، وتعد هذه الوسيلة ذات أهمية خاصة للدول النامية حيث تساهم في إيجاد طبقة عريضة من المساهمين في المشروعات، كما تساعد في توسيع قاعدة المؤيدين لبرنامج التحول لتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي من جهة، والملكية الواسعة تؤدي إلى فهم الناس لدور الاستثمار والأرباح من جهة ثانية، وهناك أساليب مختلفة يمكن من خلال إتباعها توسيع قاعدة الاهتمام الشعبي بقضايا الأسهم في الشركة المحولة، ومن هذه الأساليب: إعطاء تسهيلات في سداد قيمة الأسهم، أو الحصول على أسهم مجانية أو سندات لبعض التوزيعات المستقبلية، ولقد تم بالفعل استخدام هذه الطرائق في عهد حكومة تاتشر والتي كانت دائماً ما تردد بأنها تعيد ملكية الصناعة إلى الشعب، وكان ذلك مثلاً في بيع: شركة الغاز البريطانية وشركة الاتصالات البريطانية؛
- ❖ إن الإعلان الشعبي يلعب دوراً كبيراً في تشجيع قاعدة واسعة من الاهتمام العام بعملية الخصخصة، وقد تحركت الحكومة البريطانية منذ البداية باستخدام الإعلانات في الصحف الجادة لحملات تهدف للوصول إلى جمهور عريض من الناس، كما تم استخدام العديد من الصحف الشعبية التي تصل إلى المستهلكين بشكل دوري، كما كانت الكراسات والكتيبات المتاحة في البنوك مكملة للاستخدام الواسع للإعلانات التجارية في التلفزيون والإذاعة، وكانت النتيجة جلب الملايين من الطلبات؛
- ❖ تشييط وتطوير سوق رأس المال نظراً لما تتطلبه عملية التحول من بيئة ملائمة وصالحة للعمل تدفع الحكومة لتهيئة سوق رأس المال وتوسيعه وتطويره حتى يستطيع استيعاب ما يتم طرحه للبيع؛
- ❖ عدم احتكار مستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين للمشروعات العامة خاصة في حالة توزيع أسهم المشروع على عدد كبير من المساهمين، وأيضاً في حالة تطبيق حد أقصى لعدد الأسهم التي يمكن أن يمتلكها الشخص الواحد؛

إيهاب الدسوقي، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 164.

عبد محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004، ص ص 31-32.

❖ إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال؛

❖ زيادة فرص العمل في حالة قيام القطاع الخاص في التوسع في خطوط الإنتاج حيث أنه يكون أسرع في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات السوق.

الفرع الثاني: الطرح الخاص للأسهم: يقصد بالطرح الخاص بيع المؤسسة العامة أو جزء منها وفقاً للصالح العام لمستثمر رئيسي أو مجموعة من المستثمرين أو لمؤسسة أخرى قائمة بالفعل، كهيئة التأمين والمعاشات، أو لمؤسسة مالية. ويتم ذلك من خلال المزادات أو العطاءات ويعتبر هذا الأسلوب من أشهر أساليب التحول على المستوى الدولي، فقد بلغ عدد العمليات التي طبقت وفقاً لهذا الأسلوب حوالي 1846 عملية وبنسبة 80% من إجمالي العمليات التي تمت على مستوى العالم في الفترة 1988-1993، كما بلغت مساهمة هذا الأسلوب حوالي 58% من حجم الإيرادات الناتجة عن عمليات التحول⁽¹⁾. وتظهر مزاياه بوضوح كلما كان المشروع ناجحاً ويمثل قطاعاً مهماً في اقتصاد الدولة، وبالتالي تزداد المنافسة عليه من قبل المستثمرين مما يجعل الدولة في موقف أقوى في تحديد سعر البيع وإملاء الشروط الخاصة التي تتعلق عادة بالحفاظ على العمالة وتحديد قواعد التشغيل وتطوير الإدارة وإدخال التقنية الحديثة في الإنتاج. وهو مناسب لشركات الحجم الصغير، ويفضل هذا الأسلوب في حالة المؤسسات ذات الأداء الضعيف، أو المؤسسات التي تحتاج إلى مالكيين أقوياء تتوافر لديهم الخبرات الصناعية والمالية والتجارية اللازمة لنجاح المؤسسات، وكذلك الدعم المالي القوي. كما يلاحظ أنّ هذه الطريقة قد تكون هي الطريقة المجدية الوحيدة في حالة غياب سوق أسهم نامية حيث لا توجد آلية يمكن من خلالها الوصول إلى جمهور المستثمرين⁽²⁾.

وقد يفضل الكثير من المستثمرين الطرح الخاص على الطرح العام وذلك لعدة أسباب من أبرزها⁽³⁾:

(1) محمد نبيل إبراهيم، التخصصية والإصلاح الاقتصادي في مصر، مجلة البنوك العربية، عدد 165، 2000، ص 48.

(2) محمود صبح، مرجع سبق ذكره، ص 98.

(3) أنظر إلى:

محمود صبح، مرجع سبق ذكره، 98.

إبراهيم محمد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

1. عدم وجود التزام بنشر المعلومات التي تفرض على المؤسسات التي تطرح أسهمها للتداول العام، وهو ما يضيف سرية على أنشطة المؤسسة إلى جانب توفير تكاليف لنشر تلك المعلومات؛
2. يتميز بصغر عدد المساهمين، مما ييسر على الإدارة اتخاذ قرارات كان يصعب اتخاذها لو أن الأسهم تطرح للتداول العام، ومن بين تلك القرارات ما يتعلق بإبرام صفقات بين الملاك بصفتهم الشخصية وبين المؤسسة كشخصية اعتبارية مستقلة، وقرارات تحدد مرتبات أعضاء الإدارة؛
3. يضاف إلى ذلك أن صغر حجم المؤسسات العامة قد لا يكون من صالحها طرح أسهمها للتداول العام وذلك لسببين، أولهما: أنه لا يتوقع أن تحظى أسهم المؤسسات الصغيرة باهتمام كاف من قبل السماسرة لصعوبة التسويق وبالتالي تكون القيمة السوقية للسهم أقل من قيمته الحقيقية، أما الآخر: فيكمن في أن التكاليف المصاحبة للتداول العام هي في الغالب تكاليف ثابتة لا ترتبط بحجم المؤسسة في الوقت الذي يوجد فيه ارتباط قوي بين حجم المؤسسة ومزايا الطرح العام، بشكل يجعل من المنطقي تفضيل خصخصة المؤسسات الصغيرة من خلال الطرح الخاص؛
4. يتيح الفرصة للمؤسسات المالية العاملة في سوق المال مثل صناديق الاستثمار وشركات الاستثمار سواء المحلية أو العالمية من استثمار ما لديها من فوائض مجمدة في كميات مناسبة من الأسهم لا يمكن الحصول عليها من خلال عمليات الاكتتاب العام أو الشراء المباشر، الأمر الذي يعطي مزيداً من الدعم لتلك المؤسسات والنظام المالي والائتماني برمته مما يساعد أيضاً في دعم نجاح برنامج التحول؛
5. ينتم هذا الأسلوب في إجراءاته بالمرونة عن أسلوب الطرح العام للأسهم حيث يتغلب على مخاوف الحكومة أو شكوكها من فشل عملية الاكتتاب العام في حالة ضعف الأسواق المالية، كما أن هذا الأسلوب يحقق للدولة أعلى عائد مما يرفع حصيلة الدولة وتتم المحافظة على المال العام؛
6. يساعد في التعرف على شخصية المشتري مما يتيح القدرة على تقويم إمكانياته التكنولوجية والإدارية والتسويقية.

غير أنّ أسلوب الطرح الخاص للأسهم، قد يكون غير مرغوب أحياناً للأسباب الآتية⁽¹⁾:

- أ- عدم وجود ضوابط رقابية ثابتة من الدولة، قد يؤدي إلى تركيز الثروة في أيدي قلة مما قد يجعلها أحد أشكال الاحتكار؛
- ب- يثير العديد من المشكلات تتمثل بداية في استبعاده لصغار المدخرين ذوي الدخل المحدودة؛
- ج- صعوبة تقييم المؤسسات المطروحة حيث يتعين على الدولة أن تحدد سعر السهم أو قيمة المشروع حتى لا تواجه بسعر منخفض من قبل المستثمرين؛
- د- مشكلة البحث عن مستثمر أو مجموعة استثمارية ذات قدرات تمويلية عالية لضمان الاستمرار بكفاءة في إدارة المشروع إضافة إلى ضخ استثمارات جديدة وتقنية أحدث؛
- هـ- احتمال لجوء المشتري إلى تفكيك المشروع وبيع أصوله، وبالتالي توقف نشاط المشروع بالإضافة إلى أنّ مثل هذا الأسلوب قد يستبعد صغار المستثمرين؛
- و- احتمال وجود تواطؤ بين المستثمرين والمتزايدين، مما يكرس أوضاعاً احتكارية خاصة أشد من الاحتكار العام.

الفرع الثالث: البيع للعاملين والإدارة: ويطلق على هذا الأسلوب اسم (ESA)، وهي اختصار لكلمة « Employee Shareholder Association » وتعني نقل ملكية المؤسسة العامة للعاملين فيها، وتعد عملية البيع للعاملين والإدارة عملية داخلية للتحويل من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، حيث يحصل العاملون والإدارة على كل الشركة والمؤسسة أو على نسبة معينة منها بسعر رمزي نسبياً أو مجاناً⁽²⁾، ويقترح بيرنستن (Bernstein) أنه في حالة شراء جزء من أسهم الشركة، وهي الطريقة الملائمة للشركات والمؤسسات الكبيرة، يمنح العمال حق شراء من 10% إلى 20% من الأسهم وبسعر امتيازي، ويتم تطبيق هذه الطريقة عن طريق دعوة الإدارة والعاملين بالمؤسسات المراد تحويلها والمعروضة للبيع تجارياً للتقدم بالعرض اللازم لشرائها مع تحفيزهم بمنحهم بعض المزايا عن غيرهم للدخول في منافسة المؤسسات الأخرى المتقدمة لشرائها، فإذا كان عرضهم مناسباً يتم البيع لهم، ويفضل تطبيق هذه الطريقة في المؤسسات الصغيرة ذات الاستثمارات المالية المنخفضة والتي تعتمد بقدر كبير في ممارسة نشاطها على العمالة الفنية،

⁽¹⁾ إبراهيم محمد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 49.

⁽²⁾ رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط، 1998، ص 116. على الموقع:

ويتمتع هذا الأسلوب بالدعم الكبير في الدول التي فيها للعمال والمدراء سلطات قوية مثل روسيا وبولندا، وفي دول مثل كرواتيا ورومانيا⁽¹⁾، وعلى الرغم من ملائمة هذا الأسلوب لمعظم البلدان النامية، إلا أن العديد من الدول المتقدمة قامت بتطبيقه وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي أخذت بهذا الأسلوب منذ سنة 1956 حيث عرف باسم الأيسوب E.S.O.P وهي اختصار لكلمة Employee Stock Ownership Plans وتعني خطط تملك الأسهم للعاملين؛ ويتميز أسلوب البيع للعاملين والإدارة عن الأسلوب السابق E.S.A في أنه ينطبق من خلال قيام الشركة بإنشاء ما يعرف باسم ترست Trust، وهو نظام لإدارة الأموال لصالح الغير ويتم تخصيص الأسهم وتوزيعها على العاملين بناء على عدد من المعايير، منها سنوات الخبرة والأجور، ويكون للعاملين هنا الحق في بيع الأسهم في سوق الأوراق المالية، ويلاحظ أن نظام الأيسوب E.S.O.P يتلافى عيوب الأيسا E.S.A حيث يكون للعاملين في النظام الأول مطلق الحرية في التصرف في الأسهم الخاصة بهم، وذلك على عكس النظام الثاني حيث تكون الملكية غير مباشرة، فلا يحق للعاملين التصرف في الأسهم، بل يكون لهم الحق في الاستفادة من عوائدها واسترداد قيمتها فقط وقت الخروج على المعاش⁽²⁾.

عمومًا هناك ثلاثة أساليب لتمليك العاملين في رأسمال المؤسسة هي: اختيار الأسهم، وخطط مشاركة العاملين في رأس مال الشركة، وتمويل أعضاء الإدارة في شراء أسهم المؤسسة بالاقتراض⁽³⁾.

✓ **اختيار الأسهم:** ويقصد باختيار الأسهم إصدار المؤسسة لوثيقة باسم كل عضو من أعضاء الإدارة، تعطيه الحق في شراء حصة من رأسمالها في تاريخ لاحق وبسعر يحدد في الوثيقة عادة يكون أقل من أسعار الأسهم المطروحة للاكتتاب. وعليه فإنه لكي يحقق أعضاء الإدارة مكاسب من وراء ذلك الخيار، فسوف يكون عليهم بذل الجهد لكي يرتفع مستوى الأداء وترتفع بالتالي القيمة السوقية للسهم عن السعر المحدد في الوثيقة⁽⁴⁾؛

(1) شعلان هشام، آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام تخطيط السوق، الجامعة المستنصرية، بغداد، رسالة دكتوراه في علم الاقتصاد، 2001، ص 44.

(2) محمود صبح، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(3) نفس المرجع، ص 30.

(4) منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-154.

✓ **خطط مشاركة العاملين:** بمقتضاها تقوم وحدة تنظيمية مختصة نيابة عن العاملين (قد تكون نقابة العمال) بالحصول على قرض طويل الأجل بهدف استخدام حصيلتهم لتمويل شراء جزء من الأسهم العادية أو حصة في رأسمال الشركة التي يعملون فيها، ويتم تسديد خدمة القرض (أقساط وفوائد) من التوزيعات التي تتولد عن الأسهم المشتراة، كما قد يتم تسديده من مساهمة مالية إضافية تقدمها المؤسسة المعنية، وتخصم قيمتها من الإيرادات قبل حساب الضريبة وذلك في حدود 25 % من إجمالي مرتبات العاملين؛

✓ **شراء الإدارة أو العاملين أسهم المؤسسة بأموال مقترضة:** حيث يحصل المشترون (الإدارة أو العمال) على ائتمان مصرفي لتمويل حصولهم على الشركة، ويقدمون أصول الشركة كضمان لهذا التمويل؛ ويتم ذلك بشكل ينتهي إلى أن تكون نسبة القروض إلى حقوق الملكية في حدود 5/1. وفي الحالات التي تنتهي فيها ملكية الشركة لعدد محدود من المساهمين تتحول من شركة مساهمة إلى شركة خاصة يديرها ملاكها.

الفرع الرابع: بيع الأصول: يعد هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة نوعاً من التصفية التي تستهدف التخلص من خطوط إنتاج لا تتلاءم مع باقي الأنشطة أو أن تشغيلها غير اقتصادي؛ كما قد يأخذ البيع صورة أخرى تسعى فيها الحكومة إلى إنشاء شركة بالمشاركة مع القطاع الخاص وتكون حصتها في هذه الشركة الأصول المراد بيعها ويتم بيع الأصول وفقاً للأساليب الآتية:

➤ **التصفية:** يتم من خلال هذه الطريقة إنهاء ملكية الدولة لبعض مشروعاتها بالكامل وبيع الأصول في مزاد علني أو من خلال العطاء، ويتم استخدام هذا الأسلوب عندما تكون هذه المشروعات مفلسة وخاسرة، وتعاني من تزايد المديونية وضعف الإنتاجية مع ظهور توقعات حول عدم إمكانية إعادة هيكلة المشروع للاستمرار، حيث يتم إخراج المشروع من مجال الأعمال وتلجأ الدولة عادة لهذا الأسلوب في حالة ثبوت عجز المشروع عن الوقوف على قدميه دون مساعدة أو دعم حكومي، أو عند عدم وجود مستثمرين مهتمين بشراء المشروع عن طريق البيع بسبب استمرار الخسائر وضعف الإنتاجية مع وجود دلائل قوية تنبئ بعدم إمكانية تنظيم أو هيكلة المشروع أو استمرار العمل فيه، ويأخذ أسلوب التصفية أحد الشكلين:

1- التصفية الكلية: حيث يتم بيع المؤسسة ككل بما يشتمل جميع الأصول وذلك لصعوبة تقسيم النشاط أو صعوبة بيع جزء من الأصول بشكل منفرد؛ حيث يتم بيع الأصول غير المنتجة للتخلص من الخسائر؛

2- التصفية الجزئية: حيث يتم بيع الأصول غير المنتجة للتخلص من الخسائر، وفي حالة صعوبة بيع أصول المشروع كوحدة واحدة فإنه بالإمكان تقسيمه إلى أجزاء ذات أنشطة مختلفة يتم التعامل مع أصولها باعتبارها مشروعات منفصلة.

ويمتاز أسلوب التصفية بالميزات الآتية:

أ- يتيح فرصة للحكومة للحصول على مبالغ مالية في حالة إحجام المستثمرين عن شراء المشروع كلية، أو في حالة وجود مديونية على المشروع؛

ب- يتيح فرصة الحصول على عوائد مالية كبيرة للحكومة في زمن قصير مقارنة بالفترة التي تأخذها عملية طرح الأسهم في البورصة؛

ج- يخلص الدولة من الاستمرار في دعم تلك المؤسسات مما يؤثر على موازنة الدولة خاصة إذا وجد البديل بكفاءة أعلى، أو على الأقل بدون دعم من الحكومة؛

د- يعطي فرصة للقطاع الخاص لاستغلال تلك الأصول بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

➤ **المزاد العلني:** تستخدم هذه الطريقة في بيع المؤسسات والمؤسسات العامة المتوسطة وصغيرة الحجم، وتم اللجوء إلى هذه الطريقة للتخلص من آلاف المؤسسات الصغيرة الحجم في وسط وشرق أوروبا، ودول أمريكا اللاتينية. وقد استُخدمت هذه الطريقة في تونس لخصخصة جزء من الشركة الصناعية التونسية للكهرباء (سينل)⁽¹⁾؛ ويتطلب هذا الأسلوب دقة التقييم والالتزام بمبادئ العلانية وتكافؤ الفرص والمساواة بين المستثمرين عند إدارة المزاد أو تلقي العطاءات أو الممارسة، إضافة إلى دراسة دقيقة لسوق الاستثمار بما يضمن وجود مستثمرين قادرين على الشراء لأن قيمة المشروع تحتاج لمبالغ كبيرة.

ويرى المصلحون أن عملية البيع بالمزاد العلني لها العديد من المزايا: تتمثل في⁽²⁾:

أ- أنها طريقة بسيطة وسريعة ومألوفة لتحويل المواد من الباعة للمشتريين؛

ب- أنها تجنب المشاكل المعقدة في التقييم لأن المزاد العلني بحد ذاته يحدد السعر الذي يرغب المشتري الشراء به؛

(1) خصخصة برامج المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، العراق، 2007/07/14. مقال منشور على الموقع:

www.iraqism.com/vb/showthread.php?t=343

(2) Maskin, Eric, "Auctions and Privatization," in Privatization Symposium in Honor of Herbert Giersch, ed. by Horst Siebert, Tubingen, Germany J.C.B Mohr 1992, PP115-116.

ج- تتميز طريقة المزاد العلني بدرجة كبيرة من الشفافية، كما أنها تمكن الدولة من تعظيم إيراداتها علاوة على أنها سريعة وغير معقدة؛

د- المزاد العلني يضمن أن الأصول العامة تباع لأولئك الذين يعطونها قيمة أكبر، والذين يملكون الموارد المالية ويستخدمونها بفعالية أكبر؛

هـ- المزاد العلني يتيح للمشتريين تحديد الاستخدام الأكثر كفاءة؛

و- أن البيع بالمزاد العلني يتيح استخدام سعر السوق بدلاً من الامتياز السياسي الذي يوجه عملية تخصيص الأصول الحكومية.

➤ **العطاءات أو المناقصات:** يتلخص أسلوب العطاءات في دعوة عدد من المهتمين بشراء المؤسسة أو المؤسسة لتقديم عروض لشرائها وقد تكون العروض بسيطة، وتقتصر على مجرد سعر الشراء، وقد تكون مركبة فتضمن بالإضافة إلى سعر الشراء مواصفات مثل الحد الأدنى للإنتاج وأنواع المنتجات ومواصفاتها وأسعارها، وتتم المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر، وأهم مميزات أسلوب العطاءات والمناقصات⁽¹⁾:

- يمكن الدولة من المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري المؤهل الذي تتوافر فيه القدرة الفنية والإدارية على إبقاء المؤسسة مع رفع مستوى كفاءتها؛
- يساعد في الحصول على سعر مناسب من بيع الشركة أو المؤسسة، كون تخصص المشتري في نوع العمل الذي تقوم به الشركة أو المؤسسة يتيح له معلومات تساعد على حسن تقدير سعرها؛
- يتميز بالشفافية حيث إن آليتها واضحة وتقديم العروض مفتوح لكل المستثمرين الذين يرغبون في المنافسة على الشراء والذين يستوفون الشروط المحددة من قبل الدولة.

➤ **المنح:** المنح عبارة عن إعانة مالية تقدمها الدولة للقطاع الخاص للدخول في أنشطة هي في الأصل تتم بوساطتها، وعادة ما تحجم عن الاستمرار في أداء نفس النشاط لعلها بفشلها، أو لاحتمال تدهور الأداء بوساطة أجهزتها وموظفيها، فتقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه لكي يضطلع بالتنفيذ في المناطق التي ترغب في تشجيع استهلاك السلع والخدمات فيها، وذلك من خلال تقديم دفعة مالية لأداء النشاط حيث لا يجد المستثمر الخاص فائدة من استثمار أمواله في

(1) حبتور عبد العزيز صالح، وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي، دراسة مقارنة، عمان، الأردن، 1997، ص

هذا النوع من النشاط⁽¹⁾؛ وتتميز طريقة منح الملكية في أنها تحقق تحويل الملكية بسرعة، وتتخطى عقبة ضعف القوة الاستيعابية للسوق المالية المحلية، وبأنها تحقق قدرًا من العدالة الاجتماعية بقدر ما تتيح لمعظم المواطنين فرصة الحصول على أسهم مجانية (أو بأسعار مخفضة) وبأنها لا تجعل هناك ضرورة لقيام الحكومة بعملية هيكلية المؤسسة قبل تحويلها⁽²⁾.

الفرع الخامس: شراكة القطاعين العام والخاص: تلجأ الحكومة تبعاً لهذا الأسلوب إلى إتاحة

الفرصة أمام القطاع الخاص للمساهمة في رأس مال المؤسسات العامة لانتشال وضعيتها، فهذه الطريقة يتم اللجوء إليها عندما تتوفر للمؤسسة شروط النجاح والاستمرار من جميع النواحي ولا ينقصها سوى التمويل اللازم للتشغيل وعملية التطوير والتوسيع، وبالتالي تتحول المؤسسة إلى منشأة مشتركة، وذلك دون أن تتخلص الحكومة من الأسهم الأصلية؛ وهذا الأسلوب يتلاءم مع المؤسسات التي تكمن مشاكلها في التمويل بصفة أساسية، هذا النوع من التحول يسمح للحكومات في الدول النامية بالاحتفاظ بحصة من رأسمال المؤسسات والمؤسسات المربحة، أو جعل المؤسسات والمؤسسات ذات الإستراتيجية السياسية مشاريع مشتركة مابين القطاعين العام والخاص وفي بعض الحالات ترغب الحكومات في إضافة المزيد من رأس المال إلى المؤسسات التي تملكها، وغالباً ما يحدث ذلك بسبب رغبتها في التوسع أو التحديث لعملياتها، ويتم ذلك من خلال فتح باب المساهمة في رأس مال المؤسسات للقطاع الخاص، ويلاحظ أن هذا يؤدي إلى التخفيض من مركز ملكية الحكومة في المؤسسة، وتتولد تركيبة ملكية مشتركة بينها وبين القطاع الخاص⁽³⁾.

الفرع السادس: التفويض: تعني إستراتيجية التفويض أن تقوم الدولة بتفويض القطاع الخاص

بإنتاج سلع أو تقديم خدمات بشكل جزئي أو كلي كان يقوم بإنتاجها أو تقديمها القطاع العام، مع احتفاظ الدولة بالمسؤولية عن النتائج المتحققة من خلال الإشراف والرقابة والمساءلة للقطاع الخاص، هذا ويتم تنفيذ إستراتيجية التفويض من خلال ثلاثة طرق، هي: العقود، والامتياز، والإلزام كما يلي⁽⁴⁾:

(1) أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، مركز التنمية الإدارية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002، ص 11.

(2) حبتور عبد العزيز صالح، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(3) محمد المتولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2004، ص 57.

(4) أبو صبحا سليمان، الخصخصة مفاهيم وقضايا في كتاب الخصخصة والآثار الاجتماعية والاقتصادية على إنسان الخليج، القراءة للجميع للنشر والتوزيع، دبي، 1996، ص 57.

1- **التعاقد مع الشركات الخاصة:** هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة لا ينطوي على بيع لأصول المؤسسة أو لحصة الحكومة في رأس المال، ذلك أنه أسلوب مميز ينصرف إلى خصخصة الإدارة وعمليات المؤسسة دون أن يمتد إلى خصخصة الملكية. ويعتبر أسلوب التعاقد أقل جدلاً من أسلوب بيع الوحدات الاقتصادية العامة، حيث تبقى ملكية المؤسسات العامة بيد الدولة في حين تتنافس وحدات القطاع الخاص للحصول على عقود تخولها تقديم بعض الأعمال والخدمات لحساب الدولة، يتم التنافس بين مؤسسات القطاع الخاص من خلال مناقصات تامة تفضي إلى التعاقد بين الطرفين بشروط معينة؛ وتتضمن هذه الطريقة التعاقد مع خبراء من القطاع الخاص، لتسيير وإدارة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، في مقابل أتعاب معينة، أو مقاسمة الربح الصافي مع الدولة، ويقتصر دور الجهة الحكومية هنا على الرقابة المباشرة ووضع الإطار القانوني والنظامي الذي يحكم التعامل بين الطرفين وتطبيقه، ويمنع الاستغلال الاحتكاري، ويؤكّـي روح المنافسة وإجادة العمل وهذا التعاقد لا يُعرض المستأجر لأي مخاطر مالية، وتعتبر عقود الإدارة من طرق الخصخصة الآخذة في النمو، والتعاقد ينجح إذ ما توافرت الشروط الآتية⁽¹⁾:

أ- أن يكون المتعاقد الذي يتم اختياره لديه المؤهلات، والقدرة على توفير الخدمات أو المنتجات، وأن يكون لديه الموارد المالية، ويمتلك سمعة جيدة؛

ب- أن يحدد العقد الأداء المطلوب، وينصّ على الجزاءات عند انخفاض النوعية؛

ج- تقديم تقارير منتظمة للجهة الحكومية المختصة عن تقديم السلع والخدمات، والتكاليف، والشكاوي؛

د- ضرورة وجود شرط في الاتفاقية يحل العقد إذا كان الأداء رديئاً، أو حدث خرق للعقد.

وهذا أمر يحتم توافر الوسائل الرقابية لدى الدولة لمراقبة أداء القطاع الخاص، كذلك فإنّ تبني هذا الأسلوب يعني استغناء الأجهزة العامة عن بعض العاملين فيها الأمر الذي يستوجب إيجاد أعمال بديلة لهم في مجالات أخرى حتى لا تكون مساهمة القطاع الخاص وسيلة للتخلص من العمالة الوطنية، وفي هذا إهدار لمبدأ تطوير وتنمية العمالة الوطنية، و تتبع الحكومة وفقاً لهذا الأسلوب أسلوبين هما: التأجير وعقود الإدارة نظراً للسمات المشتركة التي تبرر تناولها معاً في

(1) أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 152.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

قسم واحد فكلا الأسلوبين يزود المؤسسة محل الخصخصة بالكفاءات والمهارات الإدارية والتكنولوجية خلال فترة التعاقد وذلك في مقابل تعويض مادي، ومن أمثلة هذه العقود⁽¹⁾:

* **عقود التأجير:** التأجير هو اتفاق بمقتضاه يقوم المستأجر بتشغيل المؤسسة لحسابه الخاص، على أن يلتزم بدفع قيمة إيجار دورية وفقاً لما هو منصوص عليه في عقد التأجير، بصرف النظر عن نتائج الأعمال وما إذا كانت قد انتهت بربح أو خسارة مع بقاء الملكية العامة قائمة، والظاهرة المميزة لعقود التأجير أن المستأجر يتحمل كل المخاطر التجارية الناشئة عن تشغيل هذه الأصول ويقوم بالسداد مقابل الاستئجار وبصرف النظر عن ربحية العمليات التي يقوم بها. علاوة على ذلك، يكون المستأجر ملتزماً بصيانة وإصلاح الأصول التي يستخدمها أو أن يساهم في تكلفة ذلك طبقاً لجدول زمني يُتفق عليه، بالإضافة إلى مسؤولية تمويل رأس المال العامل وإحلال الأصول ذات العمر الاقتصادي القصير، والفترة التي يغطيها العقد تتراوح بين 6-10 سنوات لتتماشى مع فترة الاسترداد الملائمة لتلك الاستثمارات⁽²⁾.

كذلك يملك المستأجر حق السيطرة والتحكم بدون حدود و يقوم المستأجر (الشركة الخاصة) بتعيين الأفراد الذين يعملون معها، أو يستخدم العمالة الحالية بالشركة ويدمجها مع القوة العاملة الخاصة به، وللدولة الحق في وضع أسس يتفق عليها في عقود التأجير ما يضمن سلامة وحماية ما تعتبره أصولاً حيوية عند عودتها إليها في نهاية العقد، هذا ويمكن التمييز بين نوعين من عقود التأجير⁽³⁾:

أ- **عقود التأجير التشغيلي:** يطلق عليه أحيانا التأجير الخدمي يستغل المستأجر الأول المؤسسة، على أن يتولى المؤجر مسؤولية تقديم خدمة الصيانة ويحق للمستأجر أن يلغي العقد قبل انتهاء مدته؛

ب- **عقود التأجير الرأسمالي:** يطلق عليه أحيانا التأجير التمويلي تكون عادة مدته أطول تمتد إلى نهاية العمر الافتراضي لأصول الشركة أو المؤسسة، وكأنه قد تملكها ومن ثم تقع عليه مسؤولية صيانة أصولها، فهو يتحمل المخاطر والعوائد المتحققة من ملكيتها كافة.

(1) منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص 177-179.

(2) عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(3) منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره ، ص 89.

ومن مزايا أسلوب عقود التأجير⁽¹⁾:

- أ- ضمان دخل ثابت للدولة واحتفاظها بملكية المشروع وعدم تحملها المخاطر التجارية؛
- ب- المستأجر يتحمل المخاطر الناتجة من تلف الأصول وصيانتها وأقساط التأمين إن وجدت وكذلك الضرائب على النشاط؛
- ج- توفير نفقات التشغيل بدون التخلي عن ملكية الشركة؛
- د- وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى؛
- هـ- يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة؛
- و- التغلب على مشكلة توطين الوظائف مع التغيرات في طبيعة العمل وظروفه؛
- ز- تخفيض نفقات الخزينة.

* **عقود الإدارة:** عقد الإدارة هو اتفاق تتعاقد من خلاله السلطة الإدارية مع شركة خاصة لتشغيل وصيانة المرفق العام، تتعهد الشركة الخاصة بتحقيق أهداف معينة لقاء أجور محددة أو نسبة من العائدات، والحكومة بإتباعها لهذا الأسلوب تهدف إلى تأهيل شركاتها العامة في إخضاعها للإدارة الخاصة التي تمتاز بالكفاءة وتحقيق الربح، وذلك لغرض بيعها للقطاع الخاص في المستقبل عند سعر مرتفع، وتحقيق مبالغ طوال فترة التعاقد مقابل ملكيتها لهذه الشركات، وعادةً ما تكون فترة العقد من 3-5 سنوات، وبذلك تتحول حقوق التشغيل إلى هذه الشركة دون أن تتحول حقوق الملكية إليها وتبقى المؤسسة العامة مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وعموماً يستخدم هذا الأسلوب في الحالات التالية⁽²⁾:

- أ- تهيئة المؤسسة العامة للخصخصة على أن تتوافر الظروف المناسبة لذلك؛
- ب- رغبة الحكومة تنشيط الشركات الخاسرة من أجل رفع قيمتها وأسعارها حين تعرض للبيع؛
- ج- عندما لا تسمح الطاقة الإنتاجية للسوق ببيع المؤسسة العامة أو جزء منها؛
- د- عندما تحول بعض الظروف دون تحويل ملكية المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص بسبب طبيعة نشاطها وأهميتها للأمن الوطني للدولة؛

(1) أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 152.

(2) إيهاب الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

هـ- ولا تعد الإدارة المتعاقدة في هذه الحالة مسؤولة عن المخاطر التجارية أو عن التدهور في قيمة أصول المؤسسة إلا إذا تم النص في العقد على ذلك، وقد احتل هذا الأسلوب مكاناً مرموقاً في اقتصاديات الدول الصناعية وبصفة خاصة في مرافق الاتصالات والبريد والكهرباء والمياه.

ومن مزايا أسلوب عقود الإدارة⁽¹⁾:

أ- يسمح للدولة بالاحتفاظ بملكية الشركة؛

ب- حل مشكلة القصور الإداري وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية والفنية للاضطلاع بالمسؤولية بعد انتهاء العقد وفي الوقت نفسه التحكم في نطاق واستخدام هذه الخبرات من خلال عقد الإدارة؛

ج- تخفيض تكلفة أداء النشاط، وتقديم الخدمة، والسيطرة على ظروف التقلبات الاقتصادية التي تواجه الشركة؛

د- المنافسة بين شركات القطاع الخاص لتقديم أفضل شروط وأقل سعر، وأعلى جودة من أجل الحصول على حق تقديم الخدمة وأداء النشاط؛

هـ- تحقيق المرونة والسرعة والتكيف مع الظروف الخاصة بالعمل؛

و- تخفيض حدة سيطرة الدولة والقطاع العام على النشاط الخاص، وهذه الميزة تناسب كثيراً من الدول التي لا تود أن تغير من أشكال الملكية فيها بشكل كبير، وتناسب الدول التي تود أن تتحول ببطء إلى الملكية الخاصة.

وعموماً لا بد أن يتحدد في عقد الإدارة ما يأتي⁽²⁾:

1. حجم وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المشغل الخاص؛

2. المعايير المستخدمة في تقييم أدائه؛

3. السلطات الممنوحة للمشغل الخاص وخصوصاً فيما يتعلق بالتسعير والاستثمار؛

4. القوانين المتعلقة بتوظيف القوى العامة.

⁽¹⁾ رفعت الفاعوري، اتجاهات موظفي مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في إقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية وأثرها على استغلال الوقت، مجلة الإدارة العامة، مجلد 34، عدد 1، 2004، ص 21.

⁽²⁾ محمد صالح الحناوي، أحمد ماهر، الخصخصة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 154.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

وفي جميع الأحوال فإن أسلوب التأجير والإدارة بيدوان صالحين بالنسبة لبعض المؤسسات أو الممتلكات العامة كالمستشفيات والبنوك والمرافق السياحية والمتاحف، وبعض المؤسسات الخدمية الأخرى.

2- الامتياز: ويعرف هذا العقد بأنه اتفاق تعهدت بمقتضاه الدولة إلى شخص خاص باستغلال مرفق عام بإنشائه وتسييره على نفقته الخاصة وعلى مسؤوليته، وفي المقابل منحه حق تقاضي مبالغ نقدية من المنفعين تحت إشرافها ورقابتها تتحدد وفقاً للنتائج المالية للاستغلال، ويكون عقد الامتياز محدد المدة وتظل ملكية أصول المشروع خالصة للدولة وكثيراً ما يستعمل نظام الامتياز للمرافق التي سيتم إنشاؤها حديثاً أو إدخال توسعات عليها، وعادة تكون مدة الامتياز طويلة نسبياً تمكن المستثمر من تحقيق عوائد مجزية، وتتراوح المدة في الغالب بين (20-30) سنة⁽¹⁾.

ويهدف أسلوب الامتياز إلى تحسين كفاءة أداء المرفق العام ودعم القطاع الخاص للمشاركة في إدارة المرافق الاقتصادية، وقد أنتشر هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في العالم، ويوجد هناك أنواع خاصة من عقود الامتياز وهي:

أ. أسلوب البناء - التشغيل - التحويل **Build- Operate- Transfer (B.O.T)**: هو اتفاق تعهد بمقتضاه الدولة إلى طرف من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بإنشاء مشروع لإشباع حاجة عامة للأفراد على نفقته ويتولى إدارته لمدة معينة وبشروط معينة وتحت إشراف الدولة ورقابتها، ثم ينتقل المشروع إلى الدولة بحالة جيدة في نهاية المدة وفقاً للعقد المبرم بين الحكومة والمستثمر أو المستثمرين. كما حدث في بعض المشروعات في اليمن من قبل مستثمرين كويتيين، ويستعمل هذا الأسلوب لتطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص، وهذه الطريقة كان لها ممارسات لفكرة الخصخصة كما هو الحال في مجال النفط ومحطات المياه، والكهرباء، والمطارات، والصرف الصحي والأنفاق والجسور والموانئ وبناء الوحدات السكنية والفنادق يستثمر فيها المستثمر بإنشائها ثم تشغيلها لمدة عشرين سنة أو أكثر أو أقل حسب الاتفاق ثم تسلم إلى الدولة وترفع يد المستثمر وتصبح ملكيتها عامة، وتوجد العديد من التطبيقات والأنواع المختلفة لنظام البناء والتشغيل والنقل⁽²⁾.

(1) رفعت الفاعوري، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

(2) محمد المتولي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ب. أسلوب الإنشاء والتشغيل والتملك (B.O.O): يختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب السابق بأن المستثمر يقوم ببناء المشروع، وإدارته، واستغلاله كونه المالك لهذا المشروع، دون أن يسلمه إلى الدولة بعد فترة معينة. ويوفر هذا الأسلوب أحد طرق التمويل التي تمكن الدولة من تقديم خدمة وإشباع حاجة المواطنين عندما لا تتوافر السيولة الكافية أو إذا كانت السيولة المطلوبة كبيرة، ومن ميزات هذا الأسلوب أنه يساهم في الحفاظ على كفاءة المشروع كونه ملكاً دائماً للمستثمر.

3- الإلزام: وتعني هذه الطريقة أن تقوم الدولة بإلزام أي منظمة بتقديم خدمات إلى العاملين أو المستهلكين (بصورة قانونية)، وذلك بدلاً من أن تقوم بها الدولة نفسها، وبالتالي فهو يمثل نوعاً من قيام الدول بتفويض آخرين للقيام بأنشطة تعودت هي على القيام بها، وتؤدي هذه الطريقة الأنشطة التي ينطبق عليها الإلزام ما يمس التأمينات على العاملين، مثل تأمين العجز والإصابة والحياة والبطالة والمعاش، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، هناك قانون يلزم كل المنظمات التي يزيد عدد العاملين فيها على حد معين، على أن تقوم بالتأمين لصالح العاملين لديها وذلك بالنسبة لتأمين التقاعد (أو المعاش)⁽¹⁾.

الفرع السابع: إعادة الهيكلة: تتضمن إعادة الهيكلة إحداث تغييرات في الشركات العامة، كالسماح لها بالعمل بشكل أكثر كفاءة، أو جعلها أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين قبل أن تحدث عملية التحويل، وبهذا الشكل يكون الهدف رفع قيمة أصول الشركة العامة، وهناك ثلاثة أشكال لإعادة الهيكلة، هي:

1. إعادة هيكلة العمل، والهيكل التنظيمية (Organizational & Labor Restructuring):

تتضمن إعادة الهيكلة التنظيمية تقسيم الشركات العامة إلى وحدات أصغر، والاستغناء عن جزء من العمالة، بهدف وضع الشركات في وضع مالي وتجاري سليم، لزيادة الثروة أو قيمة مبيعات الشركات العامة؛

2. إعادة الهيكلة المالية Financial Restructuring: وهذا النوع من إعادة الهيكلة يهتم

بمعالجة ديون الشركة، فهي تسمح للشركة التي لديها خسائر متراكمة تخليص الموازنة العامة من

⁽¹⁾ رفعت الفاعوري، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الديون، فإذا تقرر إجراء التحويل، فإن أسلوب الهيكلية المالية قبل البيع ستسهم في جعل الشركة في وضع سليم، وهكذا يتم تعزيز قيمة البيع؛

3. إعادة الهيكلية التشغيلية (Operational restructuring): تتضمن إعادة الهيكلة التشغيلية، استثماراً جديداً لتحسين القدرة المالية والتكنولوجية للشركة وتشير التجارب إلى أنه عندما يتم تحويل ملكية الشركات يتوجب ترك إعادة الهيكلة التشغيلية للمشتري ليقوم بها، والسبب في ذلك يعود إلى أن الحكومة لا يمكنها أن تقوم بتخمين ثان عما يمكن أن يقوم به المشتري المحتمل، وقد تقوم بإجراء التغييرات الخاطئة مما يؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة، وتتطلب إعادة الهيكلة تعريفاً قانونياً للشركة، وإجراء مراجعة مالية لكي يتم تثبيت الأصول والديون⁽¹⁾.

الفرع الثامن: العرض الخاص للمستثمرين الإستراتيجيين: تلجأ الحكومة لإتباع هذا الأسلوب أو الطريقة في حالة المؤسسات أو المشروعات الكبيرة الخاسرة أو التي أرباحها غير مشجعة للمستثمرين ذوي القدرات والخبرات المحدودة، أو عندما يتطلب وضع المؤسسة العامة إدخال تكنولوجيا متطورة لتحسين أدائها ورفع كفاءتها كما هو الحال في القطاع البنكي، لذا تختار الدولة مستثمراً إستراتيجياً يتميز بخبرة عالية وإمكانيات واسعة في هذه المجال، وتقوم الحكومة بالتفاوض المباشر مع المستثمر الإستراتيجي في الشراء للتعرف على قدراته في النهوض بهذه المؤسسة بإعادة هيكلتها وإدخال تكنولوجيا وإدارة حديثة عليها، وقدرة المستثمر على فتح منافذ خارجية لتصريف منتجاتها مما يؤدي إلى نقلها إلى مؤسسة ناجحة تحقق أرباحاً، كذلك التوصل معه إلى السعر المناسب الذي يرضي الطرفين، ويسمح للدولة بوضع شروط محدودة على المستثمر، وبهذا الشكل يتم الاستغناء عن مهمة الاكتتاب التي تقوم بها بنوك الاستثمار، إن هذا الأسلوب ينطوي على إجراءات حكومية أقل من عرض الأسهم للاكتتاب العام، كما يتم البحث في بعض الجوانب الرئيسية مثل قواعد التوظيف، والمعاملة الضريبية، وقد استخدمت هذه الطريقة في الأردن التي تعتبر من أوائل الدول التي خاضت تجربة الشريك الإستراتيجي في تطوير مصانع الاسمنت فنياً وتحسين النوعية والكفاءة الإنتاجية ، إضافة إلى فتح أسواق جديدة⁽²⁾. والبحث عن شريك إستراتيجي يتم من خلال الإعلان عن البيع في وسائل الإعلام المختلفة، كما قد يتم الحصول على شريك

⁽¹⁾ رياض دهاش، حسن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 112.

⁽²⁾ خصخصة برامج المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، العراق، 2007/07/14. مقال منشور على الموقع:

www.iraqism.com/vb/showthread.php?t=343

إستراتيجي عن طريق تعاقد الحكومة مع " بيوت الخبرة العالمية "، التي تقوم بدورها بالبحث عن الشريك الإستراتيجي ضمن الشروط والمواصفات التي تطلبها الحكومة.

ونجاح الشريك الإستراتيجي في المشروعات التي تتم خصخصتها لا يعتمد فقط على قدرته على إدارة مصالحه إنما يعتمد أيضاً على عدة ميزات مثل تحديد هدف إستراتيجي بتحسين العلاقة مع البائع والالتزام بتحسين نوعية الخدمة وخبرته في المنطقة ومعرفته باللغة والثقافة والتكنولوجيا وأن يكون لديه خبرات سابقة في مجال الخصخصة، ويفضل هذا الأسلوب في الحالات الآتية:

أ- عندما لا تكون المؤسسات كبيرة الحجم، وتكون تكاليف طرح الأسهم عالية نسبة إلى المردودات المتوقعة؛

ب- عندما يكون الوضع المالي للمؤسسات المالية ضعيفاً، وإدارتها غير مناسبة؛

ج- عندما تكون المؤسسات العامة بحاجة إلى مدخلات في التكنولوجيا الحديثة، والخبرة اللازمة للوصول إلى الأسواق الأجنبية؛

د- عندما يؤدي ضعف سوق الأوراق المالية إلى عدم تحقيق إصدار عام ناجح للأسهم.

المبحث الثاني: خصخصة البنوك بين التقييم والمتطلبات

تكتسي عملية تقييم أي بنك على قدر كبير من الأهمية والضرورة الملحة قبل الإقدام على عملية التنازل عنه، سواء كان التنازل كلياً أو جزئياً، إذ تقوم الهيئات المختصة بهذه الخطوة وفق طرق متعددة، معتمدة في ذلك على استعمال أساليب فنية لتقييم أصول البنك.

المطلب الأول: تقدير قيمة البنك لأجل الخصخصة: تقدير قيمة بنك يعني إعطاء فكرة وتحليل كامل القيمة الكلية للبنك، والتي هي مجموع قيم الأصول المادية والمعنوية ناقص الالتزامات المحتملة، وقبل الشروع في عملية الخصخصة يجب معرفة أن هناك عدة جوانب تتعلق بتقدير قيمة البنك المراد خصصته، وتشمل هذه الجوانب ما يلي⁽¹⁾:

الفرع الأول: تقييم الودائع المحورية أو الودائع الأساسية: وهي عبارة عن قاعدة حسابات الادخار والودائع تحت الطلب التي يمكن للبنك الاحتفاظ بها لفترة ممتدة على سنوات، هذه الودائع تمثل أصلاً معنوياً تنفرد به البنوك، وهي تشكل عادة أكبر أصل معنوي قابل للاستهلاك، فهي تمثل التزاماً لدى البنك وتخلق أصلاً معنوياً لأنها تمد البنك بالحياة، لهذا فعندما يتم شراء بنك ما يحصل المشتري على قاعدة من علاقات العملاء المستقرة عادة، ولكون هذه الودائع لها أهمية بالغة تحرص البنوك على زيادتها وتسعى بذلك لرفع معدلات الفائدة، ولهذا يجب تقدير هذه الودائع وتصور عمر حساباتها وتكاليفها والمكاسب المرتبطة بها.

وهناك عدة طرق ومداخل لتقدير قيمة الودائع المحورية أهمها:

أ-مدخل تكلفة التطوير التاريخية: ويقصد به تحديد التكاليف المتكبدة للحصول على الودائع من إشهار وفروع وغيرها؛

ب-مدخل وفيات التكلفة: والذي يقوم على أنه للودائع المحورية قيمة تنشأ من أن تكلفة التمويل البديل تكون أعلى، لشموله على تكلفة الفائدة ومصاريف الصيانة؛

⁽¹⁾ سعاد حوحو، خصوصية البنوك واندماجها وأثرهما على الاقتصاد - دراسة إستشرافية لحالة الجزائر -، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص 57-65.
لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع راجع كتاب: طارق عبد العال، التقييم: تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الدار الجامعية، 2002.

ج-مدخل الدخل المستقبلي: هذا المدخل هو الأكثر تعقيدا وصعوبة، وعليه فقد لا يكون الأسلوب الأكثر قابلية واستخدام، فالدخل المستقبلي هو دخل الفائدة المولدة بواسطة الأصول الايرادية (وأهمها القروض والاستثمارات) ناقص التكاليف المرتبطة بالودائع المحملة لتلك الأصول.

الفرع الثاني: تقييم السمات الداخلية: في واقع الأمر، يُعد من السهل التعرف على متطلبات التقييم للسمات الداخلية ولكن من الصعب تحقيقها، وهي كما يلي:

1-تحليل الأداء المالي للبنك: لتقييم السمات الداخلية يجب معرفة عدة معطيات عن البنك المراد خصصته خاصة ما تعلق منها بتحليل الأداء المالي، وهي تشمل:

- صورة مالية كاملة تعتمد على بيانات عن الصورة المالية تكون متاحة للعامة؛
- الوصول إلى البنك الذي يتم تحليله بالوصول إلى الموظفين والملفات الخاصة به؛
- وجود خطة عمل يتم متابعتها تشمل الأولويات والبيانات والجداول والمسؤوليات؛
- وجود محللين ذوي خبرة لتحليل وضعية البنك.

2-مجالات تقييم السمات الداخلية: يعتبر تقييم السمات الداخلية مهمة أصعب من تحليل الأداء المالي لأنه أقل موضوعية، ومن أجل عمل تقييم كامل يجب أن يتم البحث في عشرة مجالات وهي:

- الأرباح - الأفراد - الشخصية - التوزيع المادي - المحفظة
- المنتجات - العمليات - الملكية - التخطيط - الاحتمالات

3-أهداف تقييم السمات الداخلية: هناك عدة أهداف وفوائد لعمل تقييم السمات الداخلية للبنك يمكن حصرها في أربع نقاط هي:

- أن الفائدة الرئيسية للتقييم الشامل للسمات الداخلية هو التقدير الأفضل لقيمة البنك؛
- المراجعة الدقيقة والمتقنة والتي غالبا ما تركز على القروض والاستثمارات؛
- التعرف على مشكلات التكامل الممكنة؛
- تحسين المكاسب.

الفرع الثالث: تقييم البيئة الخارجية: لتقدير قيمة البنك المراد خصصته لا بد من دراسة

تحليلية للبيئة الخارجية التي يعمل فيها البنك، هذه الدراسة تشمل:

1-تأثير البيئة الخارجية على القيمة: حيث أن لها تأثير هام على قيمة البنك، فنجد أنه كلما كان السوق أفضل كلما كانت قيمة البنك الذي يعمل فيه أكبر، فإذا كان السوق المتوفر سوق متنامي

نشط تكون هناك فرصة كبيرة للربح الذي يخلق القيمة، ومنافسة في السعر الأقل، وعملاء أكثر، ويؤدي هذا بالتالي إلى تعظيم قيمة السهم السوقية، ولا شك أن فاعلية الأسواق المالية تساعد الإدارة في البحث عن مدخل تعظيم العائد داخل حدود المستوى المقبول من الخطر⁽¹⁾؛

2- مصادر البيانات: هناك مصادر للبيانات تعتبر مفيدة في تقييم البيئة الخارجية للبنك، كالوزارات المختصة، هيئات التخطيط والغرف التجارية، كلها تساهم في جمع ونشر العديد من التحاليل والبيانات المفصلة، خاصة ما يتعلق بالنشاط التجاري المحلي، البيانات الديمغرافية والاقتصادية، بالإضافة إلى تجميع البيانات حول المتنافسين من المؤسسات المالية؛

3- التحليل الديمغرافي: ويعتمد أساساً على تحليل السمات الديمغرافية للسكان في السوق الذي يعمل فيه البنك، من أجل تحديد الإمكانيات المستقبلية للسوق؛

4- التحليل الاقتصادي: يتناول التحليل الاقتصادي دراسة العمل والتوظيف في السوق وتقييم الاحتمالات المستقبلية، فانخفاض فرص العمل والفرص الوظيفية والتجارة لأسباب قد يكون من بينها انخفاض الصناعة، قد يوضح الضعف المحتمل في الاقتصاد المحلي؛

والمؤشر الجيد الآخر للسلامة الاقتصادية هو مستوى واتجاه البيع بالتجزئة، لأنه عادة فإن السوق المتنامي يكون اتجاه البيع بالتجزئة فيه في زيادة وبمعدل يتجاوز التضخم، حيث يوجد نمو حقيقي في البيع بالتجزئة، الذي يدل على أن السوق هو مركز اقتصادي وخدمي لمنطقة أكبر وله القدرة على اجتذاب السكان، والذي يدل في الأخير على احتمالات السوق البنكي فوق العادي. والمقياس الهام الثالث للسلامة الاقتصادية هو عدد ونوع الشركات التجارية في السوق الذي يدل على حجم ونوع وتطور السوق.

5- التحليل التنافسي: هناك عدة طرق لمقارنة البنك بالمنافسين من بينها:

- مراجعة اتجاهات الودائع لجميع البنوك والتوفيرات والقروض؛
- موقع المرافق؛
- الخدمات المقدمة؛
- معدل الفائدة والرسوم؛
- قياس الربحية؛

⁽¹⁾ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 259.

- السوق الذي يخدمه البنك.

وبتحليل المنافسة بالكامل سوف تتضح صورة موقف البنك بالنسبة للمنافسة، وهذه المعلومات تعتبر معلومات هامة لتقييم الفرص المستقبلية للبنك الذي يتم تقييمه.

الفرع الرابع: تقييم الأصول الملموسة للبنك: الهدف من تقييم الأصول الملموسة للبنك هو تحديد أساس ضريبي جديد، حساب النسبة من سعر الشراء، وقياس مدى المكاسب أو الخسائر غير المحققة في الميزانية التي تؤثر على المكاسب المستقبلية المحتملة للبنك خاصة من القروض والاستثمارات.

وتنقسم الأصول الملموسة التي يتم تقييمها إلى مجموعتين هما الأصول المادية والأصول المالية:

1-الأصول المادية الملموسة: تشمل الأصول المادية للبنك الأثاث والمباني والأراضي والسيارات، الآلات المعالجة، والديكورات إلى غير ذلك، كل هذه الأصول تعتمد على حجم البنك.

وقيمة الأصول المادية للبنك لا تعني طرق السوق أو الدخل ، وإنما تستلزم الطرق الخاصة بالتكلفة لأنها تقوم على أساس تكلفة إحلالها بأخرى لها نفس المزايا من جهة، ومن جهة أخرى لأن ممتلكات البنك (أصوله المادية) تستخدم في إطار أعمال البنك ولا تولد الدخل مباشرة.

2-الأصول المالية الملموسة: تشمل الأصول المالية الملموسة القروض والاستثمارات، هذه الأصول بطبيعتها لا يمكن اعتبارها بشكل حقيقي، ولكنها ملموسة حيث أنها قابلة للبيع وتشمل المطالبات القانونية للممتلكات أو دخل مستقبلي؛

ولتقييم الأصول المالية الملموسة يتطلب استخدام مدخل الدخل المستقبلي المخصص، حيث أن قروض واستثمارات البنك تمثل حقوقاً، ولهذا فإن قيمة هذه الأدوات المالية تساوي الدخل المستقبلي مخصصاً إلى القيمة الحالية باستخدام معدل مناسب مع مخاطرها.

الفرع الخامس: تقييم الأصول المعنوية: ويتم تقييمها لأعراض محاسبية وضريبية، هذه الأصول ليس لها طبيعة ومضمون مادي ولكنها مع ذلك تشكل جزءاً لا يتجزأ من القيمة الكلية للبنك، فقيمة هذه الأصول تتولد عادة نتيجة للمنافع الاقتصادية التي تعود على المالك، والحقيقة تؤكد أن سعر شراء بنك يفوق القيمة الصافية للأصول المادية، ذلك لأن للأصول المعنوية منافع تكون ذات قيمة للمشتري.

1-معايير تحديد الأصول المعنوية: يعتبر الأصل غير مادي-للأغراض المحاسبية والضريبية - إذا كان يملك خاصيتين رئيسيتين هما:

أ-اللامادية: مثل الكمبيالات والذمم المدنية؛

ب-عدم قابلية الاتصال: ومعنى ذلك أنّ الأصل المعنوي يكون عديم القيمة إذا انفصل عن المؤسسة.

2-قياس العمر الإنتاجي لأصل معنوي: إذا كان هناك عمر تعاقدى دون أن يكون هناك احتمالات التجديد، فإنّه وفي هذه الحالة يكون قياس عمر أصل معنوي بطريقة مباشرة وواضحة، والأصول المعنوية التي لا يوجد لها عمر تعاقدى عادة ما يفترض رفض خصم استهلاكها، وبالتالي فإنّه من الضروري أن يتم تحديد عمر الأصول المعنوية المراد استهلاكها من واقع تحليل وافي وموضوعي، وذلك باستخدام عاملين:

أ-الخبرة الفريدة للمنشأة موضوع التملك بالنسبة للأصل المعنوي الجاري تحديد عمره، وعدم استخدام متوسطات الصناعة أو خبرات المنشآت الأخرى؛

ب-يجب قدر الإمكان تحديد عمر كل عنصر في قاعدة الأصول المعنوية، فمثلاً في حالة خدمة القروض يجب تقدير متوسط عمر كل عقد، بناءً على حقائق، وليس المتوسط الإجمالي.

3-أساليب الاستهلاك: بعد تقييم الأصل المعنوي، يجب حساب الخصم السنوي للضرائب لتحديد الاستهلاك السنوي، وهناك ثلاث طرق لحساب الاهتلاك هي:

أ-الطريقة الزمنية: وهي الطريقة الأكثر شيوعاً، ويحسب خصم قسط الاهتلاك بالعلاقة التالية:

خصم الاستهلاك السنوي = قيمة الأصل المعنوي / العمر الإنتاجي بالسنوات

هذه الطريقة هي تقريبا نفس طريقة القسط الثابت المحتملة للأصول المادية؛

ب-طريقة التنبؤ بالدخل: التي تقيس الاستهلاك في عام معين، بناءً على النسبة المئوية للدخل الإجمالي أو وفورات التكلفة التي يحتمل أن يولدها الأصل في ذلك العام؛

تستخدم هذه الطريقة عندما لا تكون المنفعة الكلية للأصل المعنوي موزعة بالتساوي على

عمره الإنتاجي.

ج-طريقة استرجاع التكاليف: حيث يتم استخدام الخبرة الفعلية أثناء العام الخاضع للضريبة لتحديد درجة التراجع في قيمة أصل ما.

- 4-تأثير تقويم واستهلاك الأصول المعنوية: ونعني بذلك أن يكون تقويم الأصول المعنوية جزء لا يتجزأ من المفاوضات واتفاقية التملك، ولتحقيق ذلك يكمن إتباع القواعد التالية:
- أ-يجب على البنك القائم بالتملك ومستشاره أن يلما بالقضايا المتصلة بالأصول المعنوية لا سيما القضايا المتعلقة بالمؤسسات المالية؛
- ب-إدراج قيمة الأصول المعنوية في اتفاقية التملك؛
- ج-تفادي الانزلاق نحو استبعاد شهرة المحل بالكامل؛
- د-مراعاة الدقة عند تحديد العمر الإنتاجي؛
- هـ-تحديد قيم الأصول المعنوية مهنيًا: أي بالاستعانة بخبراء مؤهلين ومحايدين في التقويم؛
- و-الاحتفاظ بسجلات جديدة وكاملة خاصة فيما يتعلق بالأصول المشتراة وقيمتها؛
- ز-وضع تقديرات مناسبة ومنطقية.

الفرع السادس: التقييم بالطرق التقليدية: وهي الطرق التي لا تخلو من المخاطر، وبالرغم من الانتقادات الموجهة إليها إلا أن بعض الدول قد استخدمتها في تقييم البنوك التي ترغب في خصخصتها، وأهم هذه الطرق ما يلي⁽¹⁾:

1-الخصخصة بالطريقة الدفترية: وهي طريقة تستند إلى ما يخص البنك المراد خصخصته من أصول، وما يقع عليه من التزامات، حيث يتم إضافة كل المبالغ المستحقة، وخصم كل المبالغ المدينة عليه، وتسمى هذه الطريقة بالطريقة المحاسبية الدفترية لاعتمادها على الجداول المحاسبية، وتعد من أبسط الطرق وأقلها تعقيدا؛

2-الخصخصة بسعر محدد معلن مسبقا: أي أن يتم الإعلان عن سعر محدد لخصخصة البنك، حيث يتم إعداد هذا السعر من قبل جهة مسؤولة عن الخصخصة، ويتم إعلان هذا السعر مسبقا، وكلما كان البنك المرغوب في خصخصته فعالاً، كلما كان السعر مرتفعاً ومحققاً للعائد المطلوب الوصول إليه، خاصة في ضوء :

أ-استعداد المشتريين وتحمسهم لخصخصة البنك؛

ب-وجود أكثر من مشتري رئيسي راغب في البنك؛

ج-وجود سوق مستقبلي جيد للبنك.

⁽¹⁾ محسن أحمد الخضري، خصخصة المصارف والبنوك: مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص ص 208-211.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

وهو ما يحتاج إلى اختيار الوقت المناسب لبدأ عملية الخصخصة.

3- الخصخصة وفقا للمزاد العلني: وهي من أهم الطرق التي قد تلجأ إليها الدول عندما تتوفر بها الشروط الخاصة بالمزاد من حيث عدد المتزايدين الراغبين بشدة في الحصول على هذا البنك، حيث يتم تقديم سعر لفتح المزايدة، وبناء على هذه المزايدة يتم البيع إلى المشتري الذي يقدم سعرا أعلى وشروطا أفضل، وهو ما يتعين معرفة البنك بكل وضوح، وفقا للآليات الخاصة بعملية الخصخصة، ومقدار الشفافية والعلنية والقواعد المتبعة والمعمول بها لإجراء هذه المزايدات.

الفرع السابع: تقييم البنوك التي تتداول أسهمها في السوق: كل ما سبق ذكره هو تقييم البنوك في حالة عدم تداول أسهمها في السوق، أما إذا كانت البنوك العامة التي سيتم خصخصتها لديها أسهم متداولة في سوق الأوراق المالية، فهذا يعني أنّ لها قيمة سوقية، وبالتالي فإنّ القائمون على تنفيذ برامج الخصخصة لا يجدون صعوبة أو مشاكل في تقييم البنك وتسعير حقوق الملكية، وتحديد حصة الحكومة فيها.

ويتم تقدير حقوق الملكية بالمعادلة التالية⁽¹⁾:

$$\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} = \text{عدد الأسهم التي تتكون منها حصة رأس المال} \times \text{القيمة السوقية للسهم لحظة التقييم}$$

وبالتالي يمكن أن نحدّد حصة الحكومة، وفقا لنسبة مساهمتها في رأس المال.

ولمّا كان جانب الخصوم لا بد وأن يساوي جانب الأصول في الميزانية، فإنّه لو أمكن تقييم باقي عناصر الخصوم على أساس قيمتها السوقية، فإنّ المجموع الكلي للقيمة السوقية لعناصر الخصوم لا بد وأن تساوي القيمة السوقية للأصول، أي القيمة السوقية للبنك.

وبالنسبة للسندات فإنّه يمكن تقييمها بذات الطريقة التي استخدمت في تقييم الأسهم، أي بضرب عدد السندات في القيمة السوقية للسند، طالما أنّ السندات متداولة في سوق الأوراق المالية؛

أما بالنسبة للأموال المقرضة قصيرة الأجل كالقروض البنكية والدائنين وأوراق الدفع، وحتى بالنسبة للأموال المقترحة طويل الأجل التي لا تأخذ صورة سندات تتداول في السوق، فإنّ قيمتها الدفترية التي تظهر في الميزانية العمومية، قد تكون تقدير مناسب لقيمتها السوقية مع وجود

⁽¹⁾ منير إبراهيم الهندي، الخصخصة، خلاصة التجارب العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-188.

استثناءات، فلو أنّ مؤسسة ما كانت قد حصلت على قرض بمعدل فائدة معين، ثم تغيرت أسعار الفائدة في السوق عمّا كانت عليه وقت إبرام عقد الاقتراض، حينئذ يكون تقدير قيمة القرض بخصم التدفقات الخارجية المتوقعة (الفوائد الدورية والقيمة الاسمية للقرض) بمعدل خصم يساوي معدل الفائدة السائد في السوق، على القروض المماثلة التي تنطوي على نفس القدر من المخاطر، وذلك لحظة التقييم.

الفرع الثامن: مشكلات تقييم البنوك: لا يمكن الجزم بأنّ جميع حالات تقييم البنوك تشتمل على ظروف عادية، وأنّ كل البنوك تملك وضعيات جيّدة ولديها طموحات من أجل تحقيق عائد معقول في المستقبل مشتملة على جميع متطلبات التقييم، بل هناك حالات عديدة تستوقف عملية التقييم، وهي تحتاج إلى تسوية وتعديل لطرق القياس المعيارية.

وفي ظل الظروف غير العادية أو المعقدة هناك بعض طرق التقييم المتعددة والتي يمكن أن نطبقها على الحالات التالية⁽¹⁾:

1- البنوك التي شهدت خسائر مؤخرًا: وتكون هذه الحالة عادة عند عملية دمج البنوك، عندما يشهد البنك المباع خسارة في السنوات الأخيرة، وللقيام بعملية التقييم يوجد خياران: فإذا توقعنا استمرار الخسائر في السنوات القليلة القادمة على الأقل، فقد يكون من الملائم تقدير قيمة الأصول الصافية للبنك والتي تساوي القيمة السوقية لأصول البنك ناقصا القيمة السوقية لالتزاماته، وفي حالات نادرة قد تكون قيمة التصفية للبنك هي المقياس الملائم؛

والخيار الثاني: في حالة تقييم بنك حقق خسائر حديثة بواسطة البنك المشتري، على أن يكون قادرا على تحسين وتطوير الأداء، حيث يقدم له التحليل التفصيلي لميزانية البنك في تاريخ الاستحواذ، وتوضيح التعديلات المطلوبة لأوضاع المركز المالي للبنك حتى يمكن التنبؤ بأدائه.

2- البنوك التي يكون لها رأس مال مملوك منخفض: أن يكون للبنك رأس مال مملوك منخفض يعني وجود بنك له حقوق ملكية أقل من الحد الأدنى الذي تحدده الجهات التنظيمية، وبالرغم من الاختلافات القائمة في هذا المجال إلّا أنّ تقييم البنك ذو حقوق الملكية المنخفضة يمكن أن يكون بنفس الطريقة لما هو الحال عند تقييم البنك الذي يحقق خسائر في السنوات الأخيرة، ويكون الحل هو البدء في عمل ميزانية تعكس الحاجة إلى رأس مال مناسب؛

⁽¹⁾ طارق عبد العال حماد، التقييم : تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، مرجع سبق ذكره، ص ص

أما إذا كان المركز المالي للبنك في وضع ضعيف جدا للدرجة التي لا يمكن معها إزالة المصاعب في حدود مالية أو زمنية معقولة، في هذه الحالة فإن قيمة التصفية كما أوضحنا سابقا تكون هي الإجراء الملائم لتقدير القيمة.

وفي الحالات التي تكون القيمة الصافية للأصول سالبة، أي أن تكون قيمة أصول البنك أقل من التزاماته، في هذه الحالة فإن المشتري يطلب تقديم الدعم الكافي من الهيئات المعنية لضمان سلامة المركز المالي بشكل معقول.

كذلك يمكن مواجهة حالة بنك يواجه حالات عدم التأكد بالنسبة لقروضه والتي تهدد بخسائر لنسبة كبيرة من محفظته.

3- بنك تتكون قاعدة حقوق الملكية من أسهم ممتازة وأسهم عادية، بالرغم من الحاجة فقط لقيمة الأسهم العادية: تعتبر حالة الأسهم العادية والممتازة من بين مشكلات تقييم البنك، لأن المشتري عادة يركز اهتمامه على قيمة واحدة منها فقط، ولتقييم الأسهم الممتازة يمكن استخدام مدخل السوق وذلك بمقارنة الإصدار من الأسهم الممتازة بالإصدارات المتشابهة، أو باستخدام مدخل الدخل وذلك من خلال صافي القيمة الحالية للفائدة والعائدة على الأصول؛

أما عن تقييم الأسهم العادية لبنك لديه أسهم ممتازة وأسهم عادية، فإن ذلك يستلزم أولا تقييم البنك كوحدة اقتصادية، ثم تخصم قيمة الأسهم الممتازة من القيمة الكلية للوحدة الاقتصادية الكاملة، والنتائج في الأخير يكون قيمة الأسهم العادية.

4- البنوك ذات الرافعة المالية المرتفعة: في حالات عديدة قد يكون للبنوك والشركات القابضة البنكية نسبة مرتفعة من الديون إلى حقوق الملكية، لما قد يوفر لها من مكاسب مرتفعة، هذه النسب قد تختلف في مدى واسع بين البنوك ذات الأحجام المختلفة، ومع ذلك قد تكون للرافعة لدى البنك أعباء كبيرة، خاصة إذا كان حجم الديون كبير، ما تولده من أعباء الفوائد الثابتة، والتي يكون لها تأثير جوهري على صافي الدخل وكذلك التدفقات النقدية المتوفرة؛

وعند تقييم البنك ذو الرافعة المالية الكبيرة، فقد يحتاج الأمر إلى افتراض عدم وجود ديون أو وجود مستويات عادية من الديون، عندئذ يتم تسوية قوائم الدخل التاريخية لتعكس الدخل، لاستخدام طريقتي السوق والدخل لتقييم البنك.

5- فرع من بنك يتم شراؤه: في معظم الأحوال فإن قيمة البنك أو أحد فروع المعروضة للبيع تكون أكبر من المباني المادية والأثاث والأدوات والمعدات، وتنشأ الحالة المعقدة عندما يبيع بنك فرعاً كوحدة تشمل الأصول المربحة وغير المربحة وعلاقات العملاء؛

والأسلوب الأفضل لتقييم فرع البنك كوحدة أعمال هو حساب قيمة صافي الأصول، حيث يتم شراء فرع على أساس أصول والتزامات متساوية، والسعر المدفوع في هذه الحالة يعكس قيمة الودائع الأساسية -قاعدة العملاء-، وعليه يجب على المشتري أن يثق في أنّ أصحاب الودائع لن ينقلوا حساباتهم عندما يباع الفرع.

والأسلوب الآخر للتقييم هو التنبؤ بالدخل والتدفقات النقدية من الأصول التي يتم الحصول عليها والالتزامات المفترضة، ولتقييم الفرع في هذه الحالة بطريقة الدخل العادية يجب تقييم الإضافات المطلوبة إلى رأس المال إلى حساب التدفق النقدي المتاح.

وفي بعض الحالات يستحوذ مشتري الفرع فقط على الودائع والأصول الثابتة للفرع، ولا يتم ضم أي أصولاً إذا كان له سمة مادية، في هذه الحالة ولتحديد قيمة الفرع، فإنّ المشتري يدفع مبلغاً مقابل قاعدة العملاء الذي يمثل قيمة الودائع غير الحقيقية والذي يعتمد على معدلات الفائدة التعاقدية التي يدفعها لأصحاب الودائع، وحتى على أنواع الودائع التي يتم الحصول عليها.

المطلب الثاني: متطلبات خصخصة البنوك وإيجابياتها وسلبياتها: لقد أدّت برامج خصخصة البنوك إلى الكثير من التغيرات، ولقد كان لها الأثر الكبير في الاقتصاديات، وهي آثار إما إيجابية أو سلبية مما يؤثر على المحيط الذي تمت فيه عمليات الخصخصة، ولهذا فعلى الحكومات أن تهدف إلى معرفة إيجابيات الخصخصة لتنميتها، وكذلك معرفة السلبيات حتى يتم تقاؤها أو التقليل من مخاطرها، وكذلك معالجة معظم المعوقات والمشاكل التي ترافق عمليات خصخصة البنوك.

الفرع الأول: متطلبات نجاح عملية الخصخصة: لكي ينجح برنامج الخصخصة ينبغي تهيئة البيئة العامة، ونقصد بذلك إعادة النظر في التشريعات وإعادة هيكلة السياسة العامة وبشكل يحدد بوضوح الدور الذي سيلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد القومي، ويضمن إطلاق قوى السوق لكي تعمل بكفاءة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

وعادة ما ترتبط التشريعات والسياسات التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة بأربع مسائل رئيسية، هي: المنافسة، التمويل، والتسعير، والعمالة. فالمعوقات التي صادفت تنفيذ برنامج الخصخصة في دولة تشيلي على سبيل المثال كانت ناتجة عن الفشل في صياغة سياسات تسعيرية.

وهكذا تؤكد تجارب الخصخصة في دول العالم على ضرورة تهيئة كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة التنظيمية والإدارية القانونية، ويحتاج برنامج الخصخصة ليأخذ مداه الزمني كي يتم على مراحل من دون عجلة، وعلى أساس التعلم من التجارب والمراجعة والتصحيح.

ففي إطار البيئة الاجتماعية⁽¹⁾ التي تشمل المنتجين والمستهلكين والعاملين والمنظمين لا بد من التوعية بفكرة الخصخصة وأهدافها ومتطلباتها وفوائدها للاقتصاد الوطني، إذ أنّ الخصخصة تعنيهم كمستهلكين، تتجه إليهم الخدمات والبضائع، وإحداث أي تغيير اقتصادي يمسه بصورة مباشرة، خاصة عندما تتجه الخصخصة إلى قطاعات مثل الكهرباء والماء والاتصالات. إذ أن الفهم الضعيف للخصخصة أو سوء الفهم لها، قد تكون لها آثار على مدى القبول الاجتماعي وعلى مدى التعاون أو التشكك في نتائجها، ويؤدي مثل هذا التشكك إلى نتائج مادية تمثل في عدم الإقبال على شراء الأسهم وانخفاض قيمتها. وجزء من عملية التهيئة يكون بالاتصال وتبادل الآراء، مع مجموعات المصالح من التجار ورجال الأعمال والصناعية، لأن المزيد من الشفافية والوضوح في الخصخصة يؤديان إلى المزيد من التعاون، وبالتالي إلى المزيد من تحريك الموارد والإمكانيات والقدرات الخاصة في القطر المعين. كما تؤدي جهود التوعية والتهيئة وسط قيادات الإدارة العليا بالدولة إلى تقليل العقبات الإدارية وتسريع الإجراءات الروتينية، مما يؤدي إلى حدوث عوائق عند إعادة هيكلة المؤسسات قبل الخصخصة أو عند وضع قوانين ولوائح إجرائية لعملية الخصخصة.

وتعني البيئة الاقتصادية، طبيعة الأنشطة الاقتصادية والمؤثرات والمتغيرات الاقتصادية المتفاعلة في داخلها، مثل مناخ الاستثمار والإيجابيات والسلبيات فيه، وحركة رؤوس الأموال والعلاقات الاقتصادية والتجارية السائدة ونوعية المؤسسات المالية وحجم أنشطتها، وتتم تهيئة البيئة الاقتصادية للخصخصة من خلال وضع أو تعديل السياسات الاقتصادية، وكذلك السياسات الاستثمارية في الحوافز والتسهيلات والسياسات القطاعية للقطاعات المختلفة، وفي قطاع الخدمات،

(1) الريح عبد الرحمن، الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحويل إلى عملية الخصخصة، غرفة تجارة وصناعة أبو

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

وتتطلب الخصخصة استحداث سياسات جديدة ومواجهات فاعلة، لضمان استمرار الخدمات من دون إضرار بالمستهلك⁽¹⁾؛ ومن أبرز السياسات التي تتعلق بتهيئة البيئة الاقتصادية هي: تهيئة مناخ تنافسي وتحرير الأسعار والاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي، وتدعيم وإصلاح القطاع المالي وإعادة تنظيم القطاع العام⁽²⁾.

1- تهيئة مناخ تنافسي: لقد اعتادت منشآت القطاع العام في أكثر الدول النامية، على العمل في مناخ احتكاري أو يكاد ينقصه الدافع على تحسين الأداء، حيث لا مساءلة عن النتائج، وزاد من عمق المشكلة، أن الأهداف الاجتماعية قد أخذت موقعها في كثير من الحالات على قمة سلم أولويات منظومة الأهداف المنشودة، وفي تحرك الحكومة نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي يصبح إلزاماً عليها خلق مناخ تنافسي، باعتباره مسألة حتمية لرفع كفاءة الأداء وبأخذ هذا الاتجاه المسارين التاليين:

أ - تحرير التجارة بإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية؛

ب - إعادة هيكلة السوق المحلية.

ومن خلال الجدول التالي نوضح المسارين أكثر:

جدول رقم (21): اتجاهي تهيئة المناخ التنافسي

أ - تحرير التجارة بإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية	ب - إعادة هيكلة السوق المحلية
فمن أبرز الإجراءات التي تتخذ لتحرير التجارة هو تخفيض الرسوم الجمركية، إلغاء الحصص للتصدير، تخفيف القيود على الاستيراد إلى جانب إزالة العوائق البيروقراطية، التي تحد من حرية التجارة كضرورة حصول المستورد على موافقة مسبقة لاستيراد السلعة.	فمن أبرز الإجراءات التي تتخذ لتحرير التجارة هو تخفيض الرسوم الجمركية، إلغاء الحصص للتصدير، تخفيف القيود على الاستيراد إلى جانب إزالة العوائق البيروقراطية، التي تحد من حرية التجارة كضرورة حصول المستورد على موافقة مسبقة لاستيراد السلعة.

المصدر: مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(1) علي حسين حسن، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 1، 2012، دون ذكر الصفحة.

(2) نفس المرجع.

2- تحرير الأسعار: كما سبق وأن أشرنا بأن الخصخصة ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لزيادة كفاءة تخصيص واستخدام الموارد، وهذا لا يتحقق إلا في ظل آليات سوق تم تحريرها، حيث تقوم قوى السوق بتوجيه قرارات المنشأة في المجالات المختلفة؛

و يمكن أن نضرب مثلاً عن التجربة المصرية، فقد قامت الحكومة بالتحرير الكامل لأسعار معظم السلع المنتجة، و بالنسبة للمنتجات التي تحظى مدخلاتها بقدر كبير من الدعم مثل القطن، فقد رفعت أسعارها إلى مستوى قريب من سعر التوازن. أما السلع والخدمات التي تنتج في ظل مناخ احتكاري مثل منتجات البترول، فقد رفعت أسعارها إلى المستوى الذي يسهم بالاقتراب بالسعر من التكلفة الحدية طويلة الأجل، أو اقترابه من مستويات الأسعار العالمية.

3- الاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي: ويتم ذلك عن طريق تخفيض التدخل الحكومي في القطاع المالي، إلغاء الحد الأقصى لأسعار الفائدة الذي تحدده الحكومة، إلغاء أولويات الإقراض لقطاعات معينة، وإصدار أدونات الخزنة بهدف التحكم في حجم السيولة ورفع القيود على تحويل العملة، بما فيها أرباح المستثمر الأجنبي ورفع الرقابة على أسعار الصرف، وهذا ما طبقته الحكومة المصرية في تجربتها مع الخصخصة، ففي البداية انخفضت قيمة الجنيه بما يعادل 30% مقارنة بالدولار الأمريكي إلا أن سعر الصرف ما لبث أن تحقق له الاستقرار؛

4- إصلاح القطاع المالي: ويتم ذلك عن طريق تدعيمه وتخفيض حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، باعتباره مصدرًا أساسيًا لتغطية الاحتياجات المالية لمنشآت القطاعين العام والخاص، ومن أبرز الإجراءات في هذا الشأن زيادة رأسمال البنوك التجارية والعمل على ملائمة نسبته إلى الأموال الخطرة، على النحو الذي قضت به مقررات بازل. كذلك وضع حد أقصى للقرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل الواحد على سبيل المثال 25% من رأسمال البنك، وكذلك عن طريق السماح بافتتاح البنوك الأجنبية والسماح لها بأن تقبل ودائع وتمنح قروضًا بالعملة المحلية لخلق المزيد من المنافسة، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات قانونية لإدخال نظام التأمين على الودائع؛

5- إعادة تنظيم وحدات القطاع العام: وهنا يمكن لنا عرض ما اتخذته الحكومة المصرية في إعادة تنظيم وحدات القطاع العام بمقتضى القانون 203 لسنة 1991، فقد تم تقسيم الشركات إلى مجموعات تقع كل مجموعة تحت مظلة شركة قابضة نقلت إليها ملكية الحكومة في رؤوس أموال الشركات التابعة. وفي ظل التنظيم الجديد أصبح الهدف الأساسي للشركة التابعة هو تعظيم الربح؛

6-توفر أسواق مالية تتمتع بالكفاءة العالية: إنّ عملية خصخصة مؤسسات القطاع العام، يعترضها العديد من الصعوبات الناجمة عن صعوبة تقدير القيمة الحقيقية لأصول هذا القطاع، ومن هنا تأتي أهمية أسواق الأوراق المالية، حيث إنّ العلاقة وثيقة بين عملية الخصخصة وبين وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية توفر المناخ لتمويل الاستثمارات عبر تعبئة المدخرات من خلال هذه السوق؛

وتبرز أهمية أسواق المال، بصورة أساسية عند تبني سياسة الخصخصة وتحويل المشروعات العامة نحو القطاع الخاص، وتشير تجارب الخصخصة في دول العالم، إلى أن البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود أسواق مال منظمة وكبيرة، بما يسمح باستيعاب الأوراق المالية للمشروعات المراد خصخصتها، في حين أنّ الأسواق التي تعاني من ضعف وعدم توافر بنية أساسية لديها تؤدي إلى إعاقة عملية الخصخصة أو عدم استيعابها. ومن هنا تلعب أسواق الأوراق المالية، دوراً هاماً في إتمام عملية الخصخصة بنجاح حيث العلاقة بينهما علاقة وطيدة، فسوق الأوراق المالية تزدهر وتتوسع وتتعمق بوجود عمليات الخصخصة، وكذا الخصخصة بحاجة إلى سوق أوراق مالية قادرة على تسهيل عمليات التخصيص، ويكمن دور سوق الأوراق المالية في عملية الخصخصة في العمليات التالية⁽¹⁾:

الإفصاح المالي، تقييم الأصول، الاكتتاب والتداول، ومن أبرز مزايا اللجوء إلى سوق الأوراق المالية في عملية الخصخصة للمشروعات العامة ما يلي:

-توسيع سوق الأوراق المالية وتشجيع صغار المستثمرين؛

-إبعاد الشبهة والريبة في عمليات بيع وحدات القطاع العام، وعدم تمييز فئة دون أخرى عند إجراء البيع؛

-تقليل التدخل السياسي في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة، بما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة وتطوير أداء المنشأة؛

-إحلال هدف تعظيم الربح لدى المستثمرين من القطاع الخاص محل تعظيم المنفعة الاجتماعية.

بينما تتطلب البيئة القانونية للخصخصة إيجاد بنية قانونية مكتملة متوفرة بها حزمة من القوانين الأساسية بالضرورة، مثل قوانين التجارة والشركات، والقوانين المالية التي تنظم عمل البنوك

(1) خضر حسان، تحليل الأسواق المالية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 27، 2004، ص ص 12-13.

والأسواق المالية، إن وجدت وقوانين الضرائب والإعفاءات وقوانين التأمين، إضافة لذلك لا بد من مراجعة هذه القوانين الموجودة حتى لا تتعارض مع توجهات الخصخصة، ولا بد من وضع قوانين جديدة تتعلق بحالات التأمين والمصادرة والأسباب الموجبة لها والضمانات التعويضية، ولا بد من توفر تشريعات لملكية الأسهم وضوابطها وضوابط الاستثمار الأجنبي في الأسهم، والتشريعات التي تواجه الممارسات الاحتكارية وتضبطها، وكذلك التشريعات التي تتضمن الشفافية والعلانية فيما يتعلق بالمؤسسات المخصصة⁽¹⁾؛

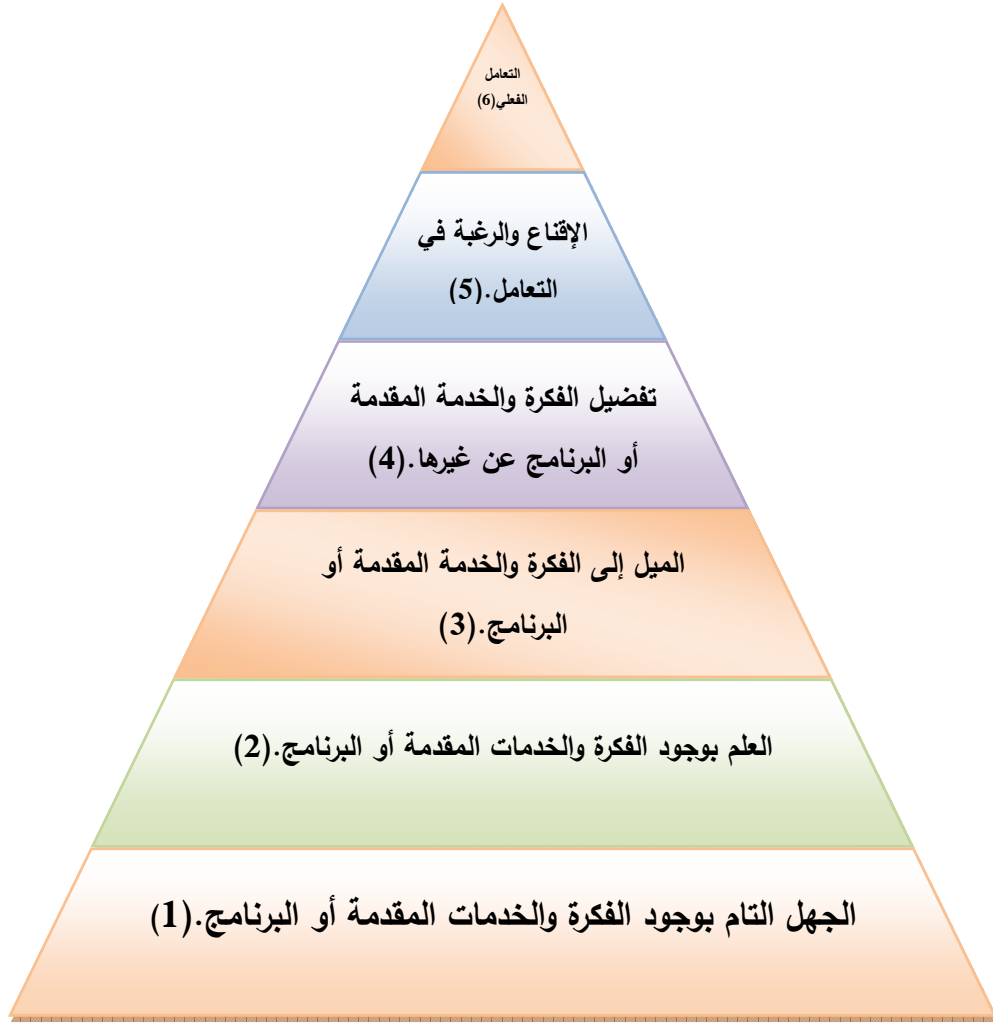
7- الترويج لبرنامج الخصخصة: ويتم ذلك عن طريق تكثيف الحملات الإعلامية والإعلانية، ذلك لأن النفور والفرع والخوف، لا يزال قابعا في نفوس الناس، مما يحتاج إلى جهد مضاعف للإقناع والترغيب والاستمالة والتوعية لكل الأطراف المرتبطة بالبرنامج والمتعامل معه، وهذا أساس مهم لإنجاح الترويج للبرنامج؛

ويحتاج الترويج لبرنامج الخصخصة إلى مجموعة من الأنشطة التسويقية التي تستخدم للاتصال بالمستهدفين بالترويج لبرنامج الخصخصة، وإمدادهم بالمعلومات وإثارة اهتمامهم بالبرنامج، وإقناعهم بقدرته على إشباع حاجاتهم وفهم رغباتهم، وذلك بهدف دفعهم إلى اتخاذ قرار بالتعامل معه، ثم استمرار هذا التعامل بصورة إيجابية في المستقبل، مع ملاحظة ردود الفعل التي تنعكس على طبيعة العلاقة ونوعيات وتأثير المحفزات، للتعامل مع برنامج الخصخصة من الأطراف ذوي العلاقة جميعا. و الترويج الفعال يدفع المستهدفين ببرنامج الخصخصة إلى قبول البرنامج والتعامل الفعلي معه عبر مراحل مختلفة يطلق عليها الهرم الترويجي⁽²⁾:

⁽¹⁾ خضر حسان، خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثامن عشر، 2003، ص 8.

⁽²⁾ ثابت نعمده عبد الحميد، ترويج قضايا الخصخصة، تجارب عالمية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، المحرم 1425 هـ، ص 37.

شكل رقم (21): مراحل الترويج لبرنامج الخصخصة



المصدر: مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وبناء على ما سبق فإنّه يمكن تلخيص الشروط الواجب توافرها لنجاح عملية الخصخصة

في⁽¹⁾:

1- للخصخصة طرق متعددة ولكل مزاياها ومساوئها، لذلك فإنّه قبل تطبيق برنامج الخصخصة في أي اقتصاد، لابد من دراسة فعلية لهذا الاقتصاد، من حيث مشاكله ومتطلباته، حتى يتم اختيار الطريقة الأنسب لهذا الاقتصاد وتكون النتائج السلبية في أقل قدر ممكن؛

2- الحرص الشديد من قبل السلطات المسؤولة عن برامج الخصخصة، التي يتم تطبيقها بشفافية تامة؛

⁽¹⁾ مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

- 3- ضرورة وجود برنامج زمني للخصخصة لمراعاة قدرة السوق على استيعاب المشروعات المطروحة للبيع وللاستفادة من ردود الأفعال وخبرات التقييم والتسعير والبيع في المراحل الأولى لتكون دعماً للمراحل التالية للخصخصة⁽¹⁾؛
- 4- ضرورة الترويج لبرنامج الخصخصة قبل البدء بتطبيقه، وذلك لأن الكثير لديه مفاهيم خاطئة أو مغلوطة عنها؛
- 5- ضرورة التدرج في تطبيق برنامج الخصخصة، حتى تكون النتائج الناجحة بداية لمرحلة جديدة في برنامج الخصخصة؛
- 6- مراعاة الأبعاد الاجتماعية في برنامج الخصخصة؛
- 7- جعل تجارب البلدان الناجحة في تطبيق برنامج الخصخصة، درساً يمكن الاستفادة منها؛
- 8- ضرورة تطوير الأسواق المالية، حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية وبالشفاافية المطلوبة وبالسرية المناسبة؛
- 9- وضع معايير واضحة لاختيار الشركات العامة المراد خصخصتها؛
- 10- ضرورة استكمال الأطر التشريعية والمؤسسية قبل البدء بعملية الخصخصة، منعاً من استحواذ مجموعة معينة من أفراد المجتمع ذوي المقدرة المالية العالية، أو بعض المؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة التي سيتم خصخصتها، والتحكم بأسعار البيع بما لا يتلاءم مع القيمة الحقيقية لأصول وموجودات تلك المنشآت، مما يؤدي إلى رفع تكلفة الخصخصة على خزينة الدولة⁽²⁾؛
- 11- حسن استخدام عوائد الخصخصة من قبل الحكومة، وذلك بتحديد أهداف مسبقة للعوائد التي يمكن الحصول عليها من خلال الخصخصة، مثل معالجة مشكلة مديونية خارجية أو تخفيف من أعباء الدين الداخلي بما ينسجم مع أولويات كل دولة⁽³⁾.

الفرع الثاني: إيجابيات خصخصة البنوك:

- 1- رفع الكفاءة الإنتاجية للبنوك المراد خصخصتها وتحسين أدائها؛

(1) ثابت نعمده عبد الحميد، ترويج قضايا الخصخصة (تجارب عالمية)، ص ص 11-14.

(2) العمري عمرو هشام، الآثار المالية للتخصيصية في ظل التحولات الاقتصادية، ص 18.

(3) العمري عمرو هشام، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

2-تحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك من خلال الاقتراب من حاجات ورغبات العملاء وترشيد التكاليف⁽¹⁾؛

3-زيادة فعالية الإدارة من خلال تقليص دور الدولة في إدارة المؤسسات العامة، والتخلص من القيود الحكومية والروتينية والإجراءات البيروقراطية المعقدة لكفاءة المشروع أو البنك؛

4-توسيع فرص الاستثمار المحلي والدولي، من خلال استقطاب رؤوس الأموال المحلية والعالمية لشراء أو تأجير المشروعات والخدمات العامة؛

5-يؤدي تقليص الدعم الحكومي إلى تقليل تكاليف وتخفيف العبء من على كاهلها، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع مصادر وإيرادات الدولة بشكل أفضل، وفي إمكانية تمويل أنشطة جديدة⁽²⁾؛

6-زيادة إيرادات الدولة من بيع المشروعات والبنوك العامة للقطاع الخاص، مع تشجيع كل الأجهزة الاقتصادية على التنافس الحر لتحقيق كفاءة أفضل⁽³⁾؛

7-زيادة ارتباط قوى الإنتاج وعلاقاته بآليات السوق وحركات الأسعار وما يبرز من خلال كل ذلك من اتجاهات التخصيص والتكاليف الفرضية، فتستبعد القرارات التحكيمية والقيود البيروقراطية التي تعيشها عادة المنشآت والبنوك العمومية وخاصة عند تحديد الأسعار والأسواق والمصادر وأنماط التكنولوجيا ليحل باعث الربح كأهم محرك في تطوير كفاءة المنشأة ورفع قدرتها؛

8-توفير بيئة المنافسة بين البنوك المختلفة، مما يضعها أمام مسؤوليات مباشرة لتعزيز موقعها بالاعتماد على قدراتها الذاتية في تطوير كفاءاتها الإنتاجية والخدمية وفي بناء إستراتيجيتها التسويقية وكذلك في تحديث أنماطها التكنولوجية، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه في ظل القطاع العام حيث تحظى البنوك العمومية بحقوق الاحتكار؛

9-إنّ الخسائر الناجمة عن فشل إيرادات البنوك العامة تعد سببا جوهريا في الخصخصة ومن هنا فإنّ باعث الربح كدافع أساسي للملكية الخاصة يكون كفيلاً بتوفير إيرادات متزايدة والتي يمكن لها أن تحقق ما يأتي:

-زيادة الأرباح والمدخرات ومن ثم التراكمات المتزايدة لرأس المال؛

(1) Michael Beesley ,Privatization ,regulation and deregulation, Routledge ,London, 1992,P25.

(2) R.Mandal, Privatisation in the third Word, VIKAS Publishing house PVT LTD, New delhi,1994,P16.

(3) أحمد ماهر، الإدارة: المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص642.

- تُعد الأرباح المحققة في ظل الملكية الخاصة وعاءً جديدًا للضرائب فتحل هذه الضرائب الجديدة محل تخصيصات الدعم التي كانت تقدم باستمرار للبنوك العامة؛

- تساعد الفوائض المالية على تطوير البنوك ذاتياً بدلاً من الاعتماد على تمويل بالعجز وخلال الاقتراض من أي مصدر خارجي⁽¹⁾؛

10- تكريس الخبرات الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية، ويأتي ذلك بسبب تعلق القطاع الخاص بهذه الخبرات ومحاولة تغذيتها بعناصر التحفيز والرعاية، وهو ما يكون بعيداً عن النظرة الرسمية التقليدية التي تستبد بتصرفات المدراء في المنشآت، خاصة الصناعية الحكومية، والتي وصلت بالنسبة لهؤلاء مسألة الفصل بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة (ولصالح الأولى) حالة محسوسة في غالبية هذه المنشآت والمؤسسات، ومن هنا كلما قوضت مهام النقابات وخضعت لوائح الأجور والرواتب والحوافز لمؤشرات غير المستمدة من تباين الكفاءات والنتائج والجهود فإن الحالة الأخيرة تزداد سوءاً، فتصبح مشكلات التحايل والغش والرشوة والتماطل والتبذير والهدم ظواهر عامة لأجهزة الاستثمار والتشغيل والتوزيع في القطاع العام؛

11- إنَّ الخصخصة طالما أنَّها تؤدي إلى زيادة الكفاءة فإنَّ هذا من شأنه زيادة الادخار والاستثمار في المجتمع⁽²⁾.

الفرع الثالث: سلبات خصخصة البنوك: بالرغم من المزايا التي تُجنى من الخصخصة إلا أنَّ

هناك بعض العيوب، من أهمها⁽³⁾:

1- تحقيق الكفاءة وتخفيض التكاليف قد يؤدي إلى مشاكل مثل تخفيض العمالة، الأمر الذي قد يؤدي إلى بطالة عمالة القطاع الحكومي والعام، والذي يؤدي إلى مشاكل اجتماعية كثيرة؛

2- مشكلة التدخل الأجنبي، حيث أنَّ مشاركة رؤوس الأموال العالمية في شراء المشروعات العامة أو تقديم الخدمات العامة ربما يسوِّيه شبه التدخل في شؤون المشروعات المحلية والأنشطة الاقتصادية، وربما السياسية في الدولة؛

(1) سعاد حوحو، مرجع سبق ذكره، ص 70.

(2) نفس المرجع، ص 70.

(3) أنظر إلى:

أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 642.

محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق، الخصخصة: آفاقها وأبعادها، دار الفكر، سوريا، 2002، ص 89.

3- في كثير من المنشآت الحكومية فإنّ حسابات التكلفة تستبعد الدعم الحكومي بينما تتضخم هذه الحسابات بالتكاليف الإدارية، فتخرج التكاليف المعنية مضللة، هذا فضلاً عن اعتماد أسعار الصرف للسلع الرأسمالية والوسيطه بخلاف مستوياتها الواقعية، وكنتيجة لذلك تعد الأسهم المعروضة غير متناسبة مع القيم الحقيقية للمنشآت المحولة؛

4- قد تلجأ البنوك المخصصة أو الخاصة إلى الرفع من أسعار الفائدة اتجاه العملاء المودعين وهذا طبعا بهدف زيادة هامش الربح؛

5- نتيجة لتحول الملكية من الحكومة إلى الخواص فإنّ ذلك عرّض الدولة لاضطرابات وتوترات تهدد الوحدة الوطنية بل ومستقبل هذه الدول، وعوضاً عن توسيع قاعدة الملكية في المجتمع، تمّ استيلاء قوى محدودة داخلية وخارجية على الثروة الوطنية، وأصبح نفوذ رأس المال الأجنبي أكبر ومهددا للسيادة الوطنية، في الوقت الذي لم تزداد فيه الاستثمارات بشكل ملموس، حيث لا يشكل نقل الملكية زيادة في كتلة رأس المال المستثمر وإنّما تغييراً في نمط الملكية، في الوقت الذي يمكن فيه للقطاع الخاص أن يقيم مشروعات جديدة تتيح فرص عمل إضافية، المجتمع بحاجة ماسة لها؛

6- من سلبيات الخصخصة أنّها تستبدل الاحتكار الحكومي بالاحتكار الخاص، وهو ما سيؤثر بالتأكيد على أهداف الخصخصة المعلنة، كما أنّ القصور في قوى السوق العالية سيقفل من فرص التقويم الحقيقي للأصول المطروحة للبيع للقطاع الخاص؛

7- إنّ التحول إلى القطاع الخاص سيؤدّي إلى تراجع الأهداف الاجتماعية الحاكمة في المشروعات العامة؛

8- التأثيرات المباشرة والمتوقعة للخصخصة على نسبة العمالة لاعتبارات الربحية وضغط المصروفات، الأمر الذي سيؤثر سلباً في هذه العمالة، للاحتمال الكبير بعمالة أرخص وأكثر مرونة تماشياً وأهداف القطاع الخاص، الذي يهدف إلى الحصول على تقنيات عالية وحديثة بأقل عمالة وأقل مشاكل ممكنة⁽¹⁾؛

وتجمع معظم الدراسات أنّ الخصخصة التي تمت في الدول المحولة من الاشتراكية من الاتحاد السوفيتي ودول وسط وشرق أوروبا أدّت إلى نتائج اجتماعية خطيرة منها ارتفاع معدلات البطالة وزيادة حدة الفقر وزيادة سوء التوزيع.

(1) ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص ص 71-73.

الفرع الرابع: مشاكل وصعوبات خصخصة البنوك: إنّ عدم وضوح سياسات الخصخصة التي يجري الإعلان عنها عادة وثم تنفيذها على سبيل تقليد أقطار متقدمة أو تظاهرها بالتطوير أمام المجتمع الدولي يجعل من عملية الخصخصة أمام عوائق عدم وجود تخطيط مسبق تمّ إعداده في إطار استراتيجي شامل، في الوقت الذي فيه تأخذ العملية أبعاداً عديدة منها:

1- صعوبات سياسية: بعد انقضاء عدة سنوات على التأميمات فقد أصبح المسؤولون في القطاع العام يتمتعون بالدخل والسلطة والنفوذ والمركز المالي والاجتماعي، وهي مصالح ذاتية قوية تدفع بهم بالإبقاء على القطاع العام على ما هو عليه⁽¹⁾؛

وعادة ما يدّعي المعارضون أنّ من شأن الخصخصة المساس باستقلالية الدولة خاصة إذا ما سمح للأجانب المساهمة في رؤوس أموال المنشآت محل الخصخصة، ولهذا يطالب المعارضون بضرورة بقاء منشآت معينة تحت السيطرة الكاملة للدولة دون مشاركة من القطاع الخاص، فضلاً عن عدم ثقة المعارضين في قدرة القطاع الخاص أو في نواياه، وأنّ الخصخصة لا بد وأن تنتهي بزيادة نسبة البطالة⁽²⁾، بالإضافة إلى الاختلافات القائمة بين السياسيين فيما يخص السرعة في التنفيذ، والأسعار التي تباع بها الأملاك العامة والجهات التي ترسى عليها عمليات البيع.

2- الصعوبات الإدارية: والتي تتضح من خلال:

- العقلية الإدارية السائدة في عدد من الدول والتي تقوم على الروتين والتكرار والهدر؛
- الموظفون خصوصاً غير المنتجين، فهم يعارضون فكرة الخصخصة نتيجة لأنّ النظام الوظيفي المغلق يؤمّن لهم الضمانات سواء كان يعمل أو لا يعمل، وهو الأمر الذي لا توفره المؤسسات الخاصة؛

- عدم وجود تنظيمات حكومية معنية بإدارة عملية الخصخصة ابتداءً بالمشاركة في التخطيط لها مروراً بتنسيق إجراءاتها ومراقبة تنفيذها، وأخيراً تقديم المقترحات الكفيلة بتجاوز التناقضات الرسمية وغير الرسمية في التشريعات والمؤسسات والسلوكيات التي تعيق إنجاز هذه العملية بكفاءة قصوى، إنّ هذا النقص يجعل من الخصخصة إجراءً موقعياً، مجرداً، خاضعاً للتصرفات الفردية والظروف المحيطة؛

(1) سعاد حوحو، مرجع سبق ذكره، ص 72.

(2) منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 114.

سيندر في المجتمعات النامية المسIRON الحقيقرون، أي الذين يتميزون عن غيرهم بخلفيات علمية وتقنية وإدارية وبخبرات إنتاجية وتسويقية ومالية⁽¹⁾؛

3-الصعوبات القانونية: تحتاج عملية الخصخصة إلى تشريعات جديدة، وإلى إلغاء بعض التشريعات القائمة أو تعديل بعضها الآخر خصوصا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية والمؤسسية، ينجم عن هذه التعديلات تغيير في:

- البنين القانوني للدولة؛

- الأداء الاقتصادي؛

- المؤسسات والمرافق العامة.

ناهيك عن مشاكل العمال وصناديق معاشاتهم والخدمات الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى الإبقاء على الكثير من القوانين والأنظمة والتعليمات المركزية والإقليمية التي تقيد غالبا آليات الأسواق وحركات الأسعار واتجاهات الخصخصة وتقييم التكاليف المرتبطة بالموارد والسلع والدخول⁽²⁾.

4-صعوبات تنفيذية وتقنية: وهي الصعوبات الحقيقية والأهم، هذه الصعوبات يمكن اختصارها في معايير إجراءات التحويل، وهل هذا المعيار هو الخسائر اللاحقة بتلك المؤسسات، أو سوء الخدمات التي تؤديها، أم هي تراجع في معدلات النمو الاقتصادي، وأخيرا من هو الجهاز الذي يقرر أو ينفذ هذا التحويل بما فيه تحديد أسعار الموجودات والبيع للقطاعات المنوي تحويلها؛

5-صعوبات مالية: في هذا الإطار قد تدرج عدة تساؤلات أهمها:

من يمول عملية الخصخصة؟ ومن هي الجهة التي يمكن أن تشتري موجودات المرافق العامة؟ هل تمول العملية بقروض داخلية أم بقروض خارجية؟ أم اللجوء إلى الرأسمال الأجنبي؟

إن تمويل عملية الخصخصة لا يقوم على مبادئ اقتصادية محددة، فكل دولة ولها ظروفها، لذلك يجب القيام بدراسات واسعة وإنشاء عدة أجهزة، وربما الاستعانة بخبراء لتنظيم موجودات القطاعات المراد تحويلها واختيار طرق التحويل المناسبة والإشراف على التحويل، كما أن ضعف

(1) سعاد حوحو، مرجع سبق ذكره، ص72.

(2) منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص120.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

سوق المال وعدم مواكبتها للطموحات المأمولة من الإصلاح وبرامجه والتفاعل بما يخدم عملية الخصخصة من شأنه أيضا أن يؤدي إلى صعوبات مالية⁽¹⁾؛

6-المعوقات المحاسبية: إلى جانب القيود والصعوبات السابقة، هناك معوقات محاسبية فلو أنّ النظم المحاسبية المعمول بها غير ملائمة، فقد يخشى المستثمر شراء المنشأة بما عليها من التزامات، إذ قد تظهر التزامات أخرى غير مسجلة بالدفاتر، في الوقت الذي قد ترغب فيه الحكومة في إنهاء علاقتها كلية بالمنشأة، من خلال الخصخصة الكاملة، فعدم وجود نظام مالي كفؤ وموحد لكافة المنشآت يجعل من الصعب إجراء تحديد دقيق لقيم الأصول المحمولة ولإجراء المقارنات الاقتصادية ولوضع دراسات جدوى للمشروعات الحديثة ولتقييم كفاءة المنشأة القائمة⁽²⁾؛

7-صعوبات اجتماعية: عادة تهتم المؤسسات والبنوك العامة باستيعاب العاملين أكثر من اهتمامهم بإنتاجهم وخدماتهم، وبالتالي فإنّ الكثير من العاملين (مدراء وعمال) يتخوفون من فقدان وظائفهم بسبب الخصخصة، هذا التخوف يدفع المعنيين إلى إعادة تنفيذ القرارات الصادرة، وهو ما يكون بشكل ضغوط جماعية من خلال النقابات العمالية أو التنظيمات السياسية أو التعاملات السلبية للأصول الموجودة؛

8-صعوبات اقتصادية: إنّ الخسائر المتراكمة في بعض منشآت القطاع العام قد جعلت هذه المنشآت مرفوضة أو غير جذابة غالبا من قبل المستثمرين الأفراد، خاصة عندما تكون المنشآت المعنية كبيرة الحجم وتتسم بارتفاع معدلات المخاطر فيها، ومما زاد من تفاقم الحالة المذكورة هو نقص رؤوس الأموال المحلية ومشكلات تقييم الأداء وتحديد الجدوى، كما أنّ حادثة التجربة نسبيا وعدم توفر نموذج محدد وناجح، جعل من عملية الخصخصة مسألة التجربة والخطأ، هذا ما زاد من مستوى المخاطرة بالأصول المحدودة سواء أكانت رؤوس أموال مادية للدولة أو نقدية للأفراد، كما أنّه وللقيام بعملية الخصخصة فإنّه لا يكفي الحصول على إنتاج أكبر، أو أرباح أكبر، أو تخفيض لتكاليف الإنتاج فحسب، وإنّما المشكل الأهم هو ضمان الحصول على معدل أعلى للتنمية في الأجل الطويل بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل⁽³⁾.

(1) سعاد حوحو، مرجع سبق ذكره، ص 73.

(2) سعاد حوحو، مرجع سابق ذكره، ص 74.

(3) نفس المرجع، ص 74.

المبحث الثالث: أوضاع القطاع البنكي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية

لا شك أنّ العديد من الدول العربية بذلت جهودًا حثيثة لإصلاح وتحديث القطاع البنكي لديها، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت تلك الدول في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات وخلال عقد التسعينات، ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع البنكي بشكل عام، في حين لازالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع بنكي كفؤ ومتطور، حيث تشكل تبعات الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي العربي تحديًا إضافيًا تواجهه الاقتصاديات العربية حاضراً ومستقبلاً، إذ أنّ الانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تبنته غالبية الدول العربية بدرجات متفاوتة جعل الأسواق البنكية والمالية المحلية أكثر ترابطاً بالأسواق العالمية، وبالتالي يصعب كثيراً أن تتصدى النظم البنكية المحلية في الدول العربية للأزمة المالية العالمية دون أن تترك تأثيراتها السلبية على أداء وسلامة القطاع البنكي في دول المنطقة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الأول: تطور أداء القطاع البنكي في الاقتصاديات العربية: شهدت البنوك العاملة في الدول العربية تطورات هامة خلال السنوات الماضية، حيث ساهمت طفرة السيولة النقدية الناجمة عن الزيادات الضخمة في الإيرادات النفطية وزيادة التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الداخل في أوائل العقد الماضي، بالإضافة إلى توسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، في زيادة الموارد المتاحة لدى البنوك العربية، ولتوضيح ذلك يتم تصنيف معظم لدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي⁽¹⁾:

الفرع الأول: تصنيف أوضاع القطاع البنكي في الدول العربية: يُصنّف خبراء صندوق النقد الدولي القطاع البنكي في الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تضم المجموعة الأولى دول مجلس التعاون الخليجي، وهي: الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت. ولقد أمكن للقطاع البنكي الاستفادة من ارتفاع الدخل من الصادرات النفطية والسياسة المتحررة والانفتاح على

⁽¹⁾ جمال الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية، تحديات الأزمة المالية العالمية، تقرير صندوق النقد العربي، سبتمبر 2009، ص 2.

الخارج التي اتبعتها هذه الدول في التوسع في الوساطة المالية وتيسير تقديم الائتمان البنكي والخدمات البنكية المتطورة بالتناسب مع مستويات الدخل في هذه الدول.

أما المجموعة الثانية فتضم الدول النفطية الأخرى، وهي الجزائر السودان، ليبيا، موريتانيا واليمن، حيث يغلب الاتجاه في هذه الدول نحو هيمنة القطاع العام على القطاع البنكي وصغر حجم البنوك العاملة فيها، مقاساً بالموجودات والائتمان المتاح للقطاع الخاص كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كذلك لا يزال تقديم الخدمات البنكية وقيام البنوك بدور الوساطة المالية اقل تطوراً.

وأما المجموعة الثالثة فهي مجموعة الدول غير النفطية، والتي تضم الأردن، تونس، لبنان، مصر والمغرب، والتي تعتبر دولاً ذات موارد مالية متواضعة غير أنّ اقتصادياتها متنوعة، وتتمتع هذه المجموعة بمستوى تطور وعمق مالي مقبول مقارنةً بالدول متوسطة الدخل في العالم.

ولغرض مقارنة أوضاع وأداء القطاع البنكي أخذت فترتان، أولهما الفترة 1995-1999، والفترة الثانية 2003-2007، ولقد تميزت الفترة الأولى بكونها بشكل عام مرحلة انتهاج عدد من الدول العربية إصلاحات هيكلية بهدف تحسين الأداء ومعالجة أوجه الضعف والاختلالات في للقطاع البنكي، أما الفترة الثانية 2003-2007 فتتمثل مرحلة تحرر القطاع البنكي من خلال التوسع في الوساطة المالية والانفتاح على الخارج.

الفرع الثاني: تطور الموجودات والودائع والائتمان البنكي: شهد الحجم الكلي للقطاع البنكي في الدول العربية، مقاساً بإجمالي الموجودات والودائع والائتمان البنكي المتاح للقطاع الخاص توسعاً ملحوظاً خلال السنوات ما قبل الأزمة المالية العالمية، مدعوماً بالانتعاش الاقتصادي ووفرة الموارد المالية من الإيرادات النفطية، ولقد ساهمت طفرة السيولة النقدية في التوسع الكبير في الائتمان البنكي المقدم للقطاع الخاص، الأمر الذي أدّى إلى تدخل السلطات النقدية لاتخاذ إجراءات للحد من التوسع في الائتمان، وما نتج عنه من ضغوطات تضخمية في الاقتصاد، وفيما يلي تفاصيل التطورات في أوضاع هذا القطاع⁽¹⁾.

1. الموجودات البنكية: شهدت قيمة الموجودات البنكية للدول العربية كمجموعة نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأولى من العقد الماضي. حيث بلغ معدل نموها السنوي نحو 21% خلال الفترة 2003-2007، وهي نسبة تفوق ضعف نسبة النمو المسجلة خلال الفترة 1995-1999، وفيما يتعلق بتطور الموجودات البنكية حسب التجمعات الفرعية، فقد سجلت موجودات بنوك دول مجلس

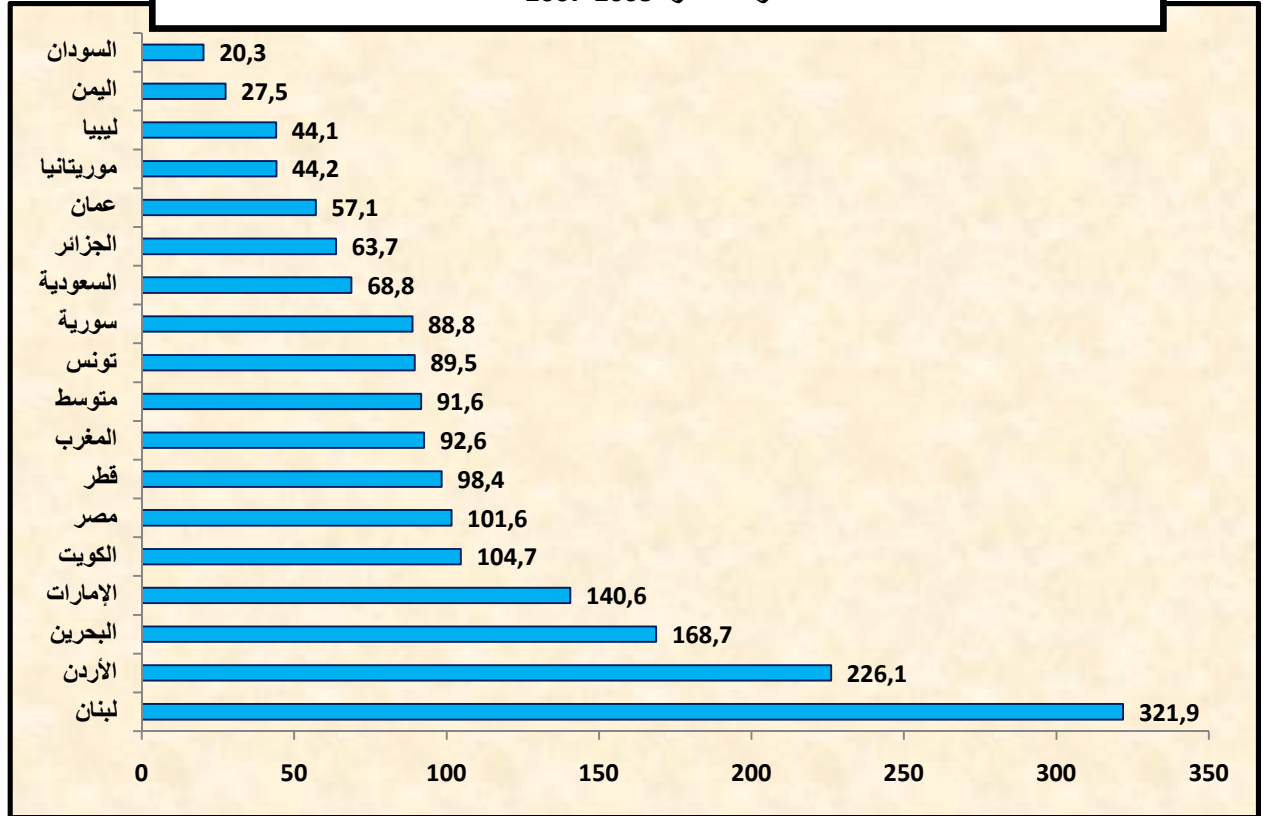
⁽¹⁾ جمال الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-7.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

التعاون الخليجي أعلى نمو بنسبة 26.5% تلاها زيادة موجودات بنوك الدول النفطية الأخرى بنسبة 22.1%، فيما نمت الموجودات البنكية للدول غير النفطية بنسبة 12.2% خلال الفترة نفسها.

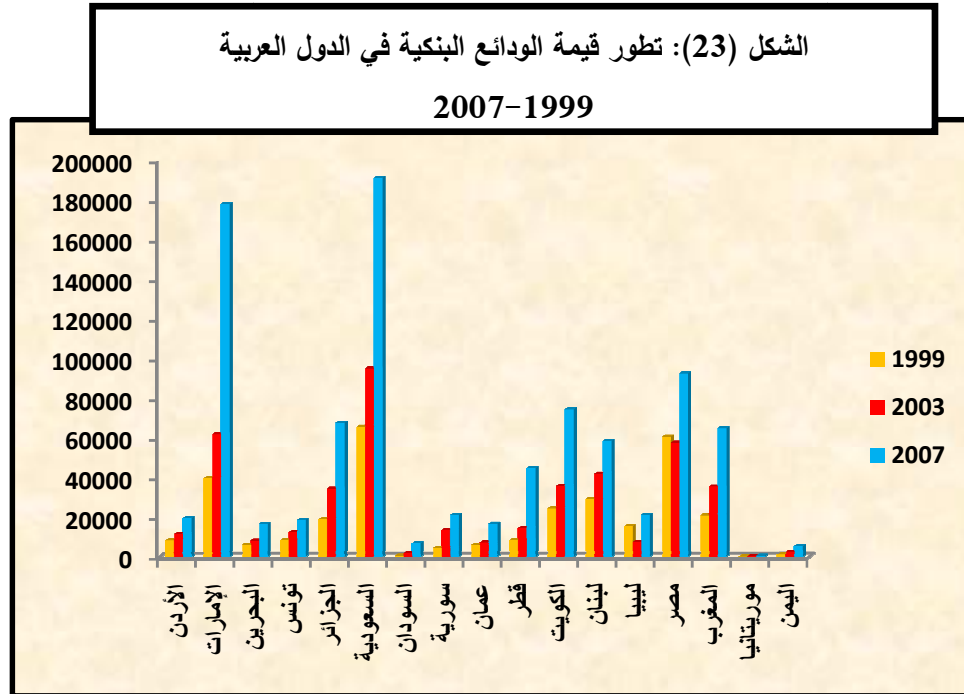
كما ارتفعت نسبة الموجودات البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة إلى حوالي 92% خلال الفترة 2003-2007، وقد تجاوزت موجودات البنوك العربية قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول غير النفطية لتصل إلى حوالي 114%، في حين بلغت هذه النسبة نحو 94% في دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 48% في الدول النفطية الأخرى خلال الفترة ذاتها، وتبلغ أعلى نسبة للموجودات البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بنحو 322%، ولقد فاقت قيمة الموجودات البنكية قيمة الناتج المحلي الإجمالي في ست دول عربية، وتراوح هذه النسبة بين حوالي 50% و99% في سبع دول عربية أخرى، وسجلت نسبة دون 50% في كل من موريتانيا وليبيا واليمن والسودان. والشكل التالي يبين تطور موجودات البنوك العربية في تلك الفترة.

الشكل (22): نسبة إجمالي موجودات البنوك العاملة في الدول العربية للناتج المحلي الإجمالي متوسط الفترة 2007-2003



المصدر: جمال الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، مرجع سبق ذكره، ص 4.

2. **الودائع البنكية⁽¹⁾:** سجّل القطاع البنكي للدول العربية كمجموعة زيادات ملحوظة في السيولة النقدية والناجمة معظمها عن ارتفاع الإيرادات النفطية، ولقد حققت البنوك العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي أكبر زيادة في القيمة التراكمية للودائع البنكية، حيث بلغت نحو 300 مليار دولار ما بين عامي 2003 و 2007 أي بزيادة سنوية وصلت إلى حوالي 75 مليار دولار، وهي تشكل ما يزيد عن أربعة أمثال الزيادة السنوية في قيمة الودائع البنكية لدول المجلس خلال الفترة 1998 و2002، وهي الفترة التي كانت أسعار النفط فيها منخفضة نسبياً، ولقد حظيت أيضاً البنوك التجارية في مجموعة الدول العربية غير النفطية، وهي الأردن، تونس، لبنان، مصر والمغرب، بزيادة تراكمية في الودائع البنكية بلغت قيمتها نحو 95 مليار دولار وذلك فيما بين عامي 2003 و2007، أي بزيادة تقدر بنحو 24 مليار سنوياً خلال هذه الفترة، أمّا مجموعة الدول النفطية الأخرى، وهي الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا واليمن، فقد سجلت زيادات أقل من المجموعتين السابقتين، حيث بلغت القيمة التراكمية للودائع البنكية فيها حوالي 55 مليار دولار فيما بين عامي 2003 و2007، وبزيادة تقدر نحو 14 مليار دولار سنوياً، والشكل التالي يوضح ذلك، كما أنّ الملحق رقم (3) يبيّن ذلك بأكثر وضوح.



المصدر: الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁽¹⁾ تشمل الودائع الجارية والودائع الآجلة والادخارية والودائع الحكومية لدى البنوك التجارية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

وفيما يتعلق بأهمية الودائع البنكية في الاقتصاديات العربية، مقاسة بنسبة إجمالي الودائع البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت في المتوسط نسبة 55% في الدول العربية ككل خلال الفترة 2003-2007، أمّا حسب التجمعات الفرعية، فقد بلغت هذه النسبة نحو 81% في الدول غير النفطية، وحوالي 57% في دول مجلس التعاون الخليجي، ونحو 33% في الدول النفطية الأخرى خلال الفترة ذاتها، ويلاحظ على صعيد الدول أنّ نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نسبياً في لبنان والأردن والبحرين والإمارات ومصر والمغرب، وأنّها كانت أعلى نسبياً في غالبية هذه الدول خلال الفترة 2003-2007 مقارنة بالفترة 1995-1999.

3. الائتمان البنكي المقدم للقطاع الخاص: ارتفع الطلب على القروض البنكية خلال سنوات ما قبل الأزمة العالمية في ضوء تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية، فقد ارتفع المتوسط السنوي لقيمة القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من نحو 34% خلال الفترة 1995-1999 إلى نحو 45% خلال الفترة 2003-2007، وتتباين هذه النسبة فيما بين مجموعة الدول العربية، ففي دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع المتوسط السنوي لقيمة القروض والتسهيلات للقطاع الخاص منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة من نحو 35% خلال الفترة 1995-1999 إلى حوالي 45% خلال الفترة 2003-2007، وفي الدول غير النفطية من حوالي 44% إلى 52%، أمّا في الدول النفطية الأخرى فقد تراجع المتوسط السنوي لقيمة الائتمان البنكي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة من نحو 11% خلال الفترة 1995-1999 إلى 10% خلال الفترة 2003-2007. وتجدر الإشارة إلى أنّ ارتفاع المتوسط السنوي للائتمان البنكي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2003-2007 في الدول غير النفطية يعكس ارتفاع التدفقات المالية الواردة إليها ومنها تحويلات العاملين في الخارج، والتي تحوّلت إلى زيادات في الودائع البنكية، وبالتالي إلى قروض مقدمة من البنوك التجارية إلى القطاع الخاص. ويلاحظ على صعيد الدول فرادى أنّ متوسط نسبة الائتمان المتاح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى نسبياً في الأردن ولبنان وتونس والإمارات والبحرين والكويت ومصر والمغرب. وذلك خلال الفترة 2003-2007 مقارنة بالفترة 1995-1999.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

وفي سياق التوسع الكبير في الائتمان البنكي الممنوع للقطاع الخاص، فقد شكّلت القروض الاستهلاكية النصيب الأكبر في غالبية دول مجلس التعاون، فمثلا في السعودية⁽¹⁾، سجّلت القروض الاستهلاكية زيادات ضخمة خلال الفترة 2003-2007 وبمعدل نمو سنوي عالٍ نسبيا وصل إلى نحو 62%، وذلك مقارنة بمعدل الزيادة في الائتمان البنكي ككل والمقدم للقطاع الخاص، والذي بلغ نحو 38% سنوية خلال الفترة نفسها، كذلك فقد اتجه جزء كبير من القروض والتسهيلات البنكية المسحة للاستثمارات الخاصة في العديد من دول المجلس وفي الأردن أيضا إلى الاستثمار في أسواق الأوراق المالية، والتي شهدت بدورها تسارع ارتفاع القيم السوقية للأسهم، ولقد شكّلت هذه التطورات إحدى أهم العوامل المساهمة في نمو الائتمان البنكي في عدد من الدول العربية، وعلى الأخص دول مجلس التعاون.

ولقد اتجه النمو السريع في القروض البنكية الممنوحة للقطاع الخاص إلى تمويل العقارات مما ساهم في تنشيط قطاع العقارات في العديد من الدول العربية، ففي عدد من دول مجلس التعاون استفاد القطاع البنكي من رفع السلطات النقدية القيود المتعلقة بسقف تمويل البنوك للعقارات، وتمّ تمديد فترات السداد لتتراوح مدتها بين 20 و 25 سنة، ولقد أسفر ارتفاع قيمة القروض لشراء العقارات عن ارتفاع نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع البنكية، حيث وصلت إلى حوالي 100% في الكويت، و 90% في عمان، و 81% في كل من السعودية والإمارات، ولقد صاحب ارتفاع نسب القروض والتسهيلات إلى الودائع البنكية تزايد انكشاف البنوك على المخاطر الناجمة عن التصحيح المتوقع في القطاعات سابقة الذكر، الأمر الذي أدّى مؤخرًا إلى تدخل السلطات النقدية لفرض إجراءات تتعلق بتحديد سقف تسب القروض والتسهيلات إلى الودائع لدى البنوك التجارية في كل من عمان والكويت والإمارات، وعلى الرغم من تركيز القروض والتسهيلات البنكية المقدمة للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي في تمويل الاستثمارات الخاصة في مجال شراء الأسهم والعقارات، إلّا أنّ قطاعات غير نفطية أخرى حظيت أيضا بتمويل البنوك التجارية للعديد من المشاريع فيها، كالسياحة والصناعات البتروكيمياوية، والتي ينتظر أن تدعم استمرارية نمو اقتصاديات دول المجلس في الأعوام القادمة.

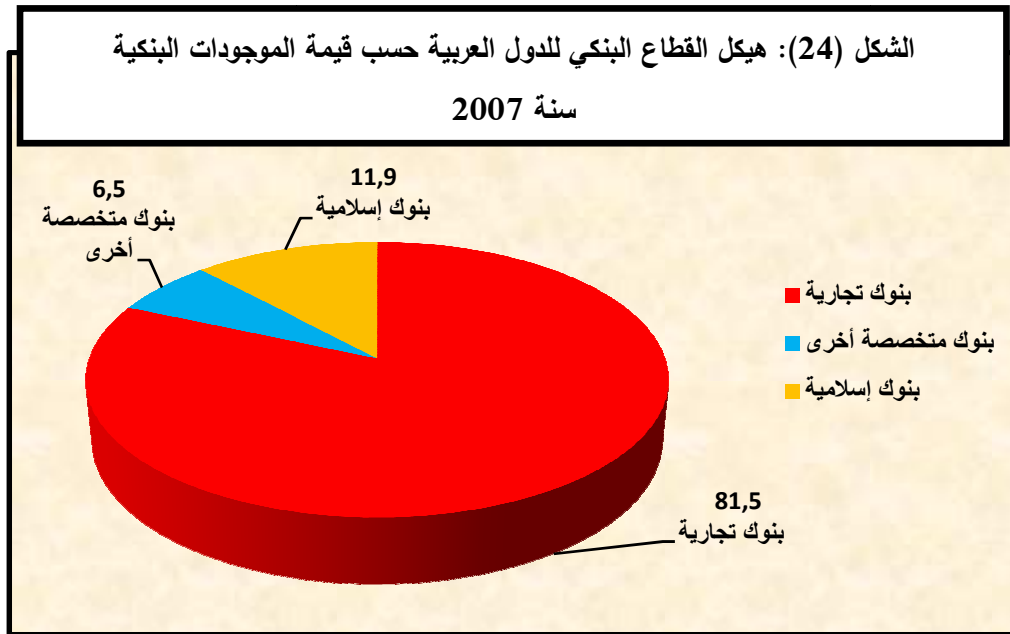
الفرع الثالث: تطور هيكل القطاع البنكي: يبلغ عدد البنوك في الدول العربية حوالي 500

بنك، وتشكل كل من البنوك التجارية التقليدية، والبنوك الإسلامية، والبنوك المتخصصة الأخرى

(1) أنظر التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي (44) لعام 2008.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

المكونات الأساسية للقطاع البنكي العربي، فبالنسبة للبنوك التجارية التقليدية، تشير البيانات من قاعدة Bankscope أنّ هذه البنوك تهيمن على الحجم الكلي للقطاع البنكي في الدول العربية، حيث حافظت هذه البنوك على الحصة الكبرى من الموجودات البنكية ونسبة 81.5% من إجمالي الموجودات البنكية العربية في سنة 2007، ويلاحظ تزايد أهمية البنوك التجارية في بداية الألفية حيث شكّلت نسبة موجوداتها حوالي 87.5% من إجمالي الموجودات البنكية في عام 2000 ونحو 89% في سنة 2003، وذلك بالتزامن مع تحسن أوضاع الاقتصاد في الدول العربية، بالإضافة إلى جهود الإصلاح التي بذلها العديد من البنوك العربية والمتمثلة في زيادة رساميلها وتعزيز قدراتها التمويلية، وتطوير أنظمة إدارة المخاطر البنكية وتبني معايير مكافحة غسل الأموال⁽¹⁾، الشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، مرجع سبق ذكره، ص 11.

من جانب هيكل ملكية البنوك التجارية، أدّت برامج الخصخصة التي نفذها عدد من الدول العربية إلى تخفيض مساهمة القطاع العام في ملكية البنوك التجارية وتخفيف قيود دخول البنوك الأجنبية إلى السوق البنكية، ففي مجموعة الدول غير النفطية، شهدت كل من تونس ومصر والمغرب تطورات في هيكل ملكية البنوك خلال الأعوام القليلة الماضية، إثر تنفيذها إصلاحات شملت خصخصة بعض بنوك القطاع العام، أو إعادة هيكلتها، والاتجاه نحو إنشاء البنوك الشاملة وتقليل قيود الدخول إلى السوق البنكية المحلية أمام البنوك الأجنبية، وتشير البيانات المتاحة إلى

⁽¹⁾ الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-13.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

أنّ القطاع الخاص في المغرب يمتلك حوالي 85% من إجمالي الموجودات البنكية، في حين أنّه في كل من تونس ومصر أصبحت حصتا القطاع العام والقطاع الخاص متساويتان تقريباً في ملكية البنوك التجارية.

أمّا فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، فإنّ القطاع العام لا يزال يمتلك أو لديه غالبية في ملكية البنوك التجارية، فعلى سبيل المثال، يمتلك القطاع العام نحو 65% من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الإمارات ونحو 75% في قطر، وبالنسبة لمجموعة الدول النفطية الأخرى فعلى الرغم من قيام عدد من هذه الدول بإصلاحات تتعلق بدمج بعض بنوك القطاع العام والسماح بدخول بعض البنوك الأجنبية، كما في الجزائر واليمن، وإنشاء بنوك تجارية مشتركة بين القطاع العام وبنوك أجنبية كما في ليبيا، لكن لا يزال القطاع العام يستحوذ في الجزائر على سبيل المثال، على حوالي 90% من ملكية البنوك العاملة فيه.

وفيما يتعلق بالبنوك الإسلامية والتي تقوم على الصيرفة وفقاً للشرعية الإسلامية، فقد تزايدت أهميتها النسبية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه البنوك في مختلف الدول العربية والدول الإسلامية، ولقد قفزت حصة موجودات البنوك الإسلامية من حوالي 4.3% من إجمالي الموجودات البنكية للدول العربية في عام 2000 إلى نحو 12% في سنة 2007، وبذلك تعتبر البنوك الإسلامية أسرع البنوك نمواً، ويعزى ذلك إلى تزايد الطلب على توظيف أموال العملاء وفقاً للشرعية الإسلامية، وفي ظل السهولة الناجمة عن الطفرة النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الدول الأخرى.

ومن حيث الأهمية النسبية للبنوك الإسلامية في الدول العربية فرادى، يتركز تواجد هذه البنوك في دول المجلس وفي السودان واليمن، ففي الإمارات شهدت البنوك الإسلامية نمواً ملحوظاً حيث ارتفعت موجوداتها فوصلت إلى حوالي 50 مليار دولار سنة 2007، كذلك شهدت البنوك الإسلامية في كل من السعودية والكويت والبحرين نمواً مماثلاً حيث بلغت قيمة موجودات البنوك الإسلامية فيها نحو 48 مليار دولار و43 مليار دولار و28 مليار دولار على التوالي في نفس السنة.

وتأتي البنوك المتخصصة الأخرى في المرتبة الثالثة في هيكل القطاع البنكي العربي، وهي تتضمن مؤسسات مالية واستثمارية وبنوك لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والعقارية في دول مجلس التعاون، بينما هي في غالبيتها بنوك صغيرة الحجم بوجه عام، وموجهة لقطاعات وفئات

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

اقتصادية معينة، مثل توفير التسهيلات والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة للأفراد والمؤسسات الصغيرة في الدول غير النفطية، كما في تونس والأردن، ولقد تراجعت أهميتها خلال العقد الماضي في ضوء قيام عدد من الدول العربية بإعادة هيكلة القطاع البنكي وتأسيس البنوك الشاملة، ووصلت موجودات البنوك المتخصصة الأخرى إلى نسبة 6.5% من إجمالي الموجودات البنكية في الدول العربية سنة 2007. والجدول الموالي يوضح هيكل القطاع البنكي العربي.

(الجدول رقم (22): هيكل القطاع البنكي في الدول العربية (الحصة في إجمالي الموجودات البنكية)

نسبة مئوية			
بنوك متخصصة أخرى	بنوك إسلامية	بنوك تجارية	
دول مجلس التعاون الخليجي			
8.8	6.5	84.7	2000
5.7	7.1	87.3	2003
5.8	18.1	76.1	2007
الدول العربية النفطية الأخرى			
11.5	1.3	87.2	2000
11.8	3.4	84.8	2003
11.4	5.8	82.7	2007
الدول العربية غير النفطية			
9.1	2.6	88.2	2000
9.4	2.1	88.5	2003
7.9	1.9	90.2	2007
الدول العربية كمجموعة			
8.2	4.3	87.5	2000
6.6	4.5	88.9	2003
6.5	11.9	81.5	2007

المصدر : الملحقان رقم (4) و (5).

الفرع الرابع: الكثافة والتقنية البنكية: من منظور تطور الكثافة البنكية، فقد تحسّن هذا المؤشر في الدول العربية كمجموعة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث حققت أعداد الفروع البنكية نموًا تجاوز معدل النمو السكاني في الدول العربية، فقد تحسنت الكثافة البنكية في الدول العربية من 24.7 ألف شخص لكل فرع في سنة 2000 إلى 23.8 ألف شخص لكل فرع في سنة 2007، وقد حافظ لبنان على المرتبة الأولى في أفضل كثافة بنكية بواقع 4.6 ألف شخص لكل

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

فرع في سنة 2007 مقارنة بحوالي 4.9 ألف شخص لكل فرع بنكي في سنة 2000، وجاءت قطر في المرتبة الثانية بكثافة بنكية بلغت 5.6 آلاف شخص لكل فرع في سنة 2007 مقابل 9.5 ألف شخص لكل فرع في سنة 2000، وقد حلت البحرين في المرتبة الثالثة بكثافة بنكية بلغت 6.4 آلاف شخص لكل فرع في سنة 2000 إلى 5.8 ألف شخص لكل فرع في سنة 2007، فالإمارات بكثافة بنكية تحسنت من 7.8 إلى 7.1 ألف شخص لكل فرع خلال الفترة نفسها، وعلى صعيد المجموعات، فقد استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أفضل مؤشر كثافة بنكية، حيث تحسن من 12.9 ألف شخص لكل فرع بنكي في سنة 2000 إلى 12.4 ألف شخص لكل فرع في سنة 2007، كما تحسن المؤشر في الدول العربية غير النفطية من 21.6 على 17.6 ألف شخص لكل فرع.

وبالنسبة للتطور الحاصل في التقنيات والخدمات البنكية، استمر العديد من البنوك العربية في السعي لتطوير أنشطتها عبر تقديم خدمات متميزة للعملاء إضافة لاستخدامها أحدث تقنية للمعلومات في أعمالها الداخلية، فقد استمر انتشار أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية، حيث بينت المعلومات المتاحة ارتفاع أعداد هذه الأجهزة في السعودية من 2.234 جهاز في سنة 2000 على 7.534 جهاز في سنة 2007، وزيادتها في تونس من 249 جهاز إلى 729 جهاز في سنة 2006، ولقد صاحب ازدياد عدد أجهزة الصراف الآلي في السعودية زيادة عدد موظفي البنوك من حوالي 22.039 موظف في سنة 2000 إلى نحو 35.963 موظف في سنة 2007، بحيث ازداد متوسط عدد الموظفين لكل فرع من حوالي 18.4 موظف إلى 26.6 موظف خلال هذه الفترة، بما يدل على زيادة الطلب على الخدمات البنكية بأنواعها.

المطلب الثاني: إصلاحات القطاع البنكي في الدول العربية: انتهجت دول مجلس التعاون الخليجي منذ زمن بعيد أنظمة اقتصادية متحررة، تمكّن القطاع البنكي من الاستفادة من الزيادات في الدخل الناجم عن الإيرادات النفطية بالتوسع في الوساطة المالية، واستخدام التقنية المتطورة واجتذاب الكوادر والخبرات الفنية إلى هذا القطاع، وفي المقابل؛ اتسم القطاع البنكي في عدد من الدول العربية الأخرى قبيلاً بالإصلاحات بإتباع سياسات الكبح المالي، ويتمثل ذلك في إخضاع القطاع البنكي والمالي إلى قيود متعددة في مجال الودائع والإقراض، وعدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك في السوق المحلية، وتجزئة النشاط البنكي وتساعد المخاطر جزاء ارتفاع نسبة

القروض المتعثرة، والمساهمة الكبيرة للقطاع العام في ملكية البنوك وسيطرته على إدارة وعمليات هذه البنوك، وضعف نظم المدفوعات وضعف البنية الأساسية للقطاع البنكي. وإزاء هذه المصاعب فقد برزت الحاجة لإحداث الإصلاح والتحرر البنكي، حيث بدأت عدد من الدول العربية بتطبيق الإصلاحات في جوانب عديدة اعتباراً من مطلع التسعينات، وقد جاءت هذه الإصلاحات كما في الدول النامية الأخرى، تدريجية وفي سياق تنفيذها للإصلاحات الهيكلية الأخرى لتحرير الاقتصاد وتحسين كفاءته، من خلال تعزيز دور قوى السوق في تخصص الموارد الإنتاجية وتقوية جوانب العرض في الاقتصاد، ويرتكز الإصلاح في القطاع البنكي والمالي بشكل عام على عدد من العناصر الرئيسية، أهمها تحرير من الكبح المالي، وتطوير السياسة النقدية ودعم سلامة القطاع البنكي وتطوير البنية الأساسية، ودعم حوكمة المؤسسات البنكية والمالية، وفتح الخدمات البنكية أمام المنافسة الأجنبية، وكذلك يشكل توقيت وترتيب عناصر الإصلاح الهيكلي للقطاع البنكي أمراً في غاية الأهمية، ويعزى ذلك في حقيقة الأمر لارتباط إصلاح القطاع البنكي بالإصلاحات الشاملة في الاقتصاد الوطني، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والوصول إلى تثبيت معدلات تضخم منخفضة وبما يدعم نجاح تنفيذ الخطوات المطلوبة لإصلاح القطاع البنكي⁽¹⁾.

الفرع الأول: تحرير القطاع البنكي من الكبح المالي: انصبت جهود الإصلاح في عدد من الدول العربية لتحرير القطاع البنكي من الكبح المالي على تحرير أسعار الفائدة وإلغاء الضوابط الإدارية على الائتمان.

1. تحرير أسعار الفائدة: توجهت معظم الدول العربية نحو تحرير أسعار الفائدة بصورة تدريجية، وذلك لما له أثر على تحسين قدرة القطاع البنكي على تعبئة وتفعيل دور المدخرات المحلية في الاقتصاد وتقوية سلامة القطاع البنكي، وتزامنت هذه الإصلاحات مع تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة من خلال رفع مستوى أسعار الفائدة الاسمية المحددة رسمياً في عدد من هذه الدول، ويلاحظ أنّ التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في غالبية الدول العربية قد بدأ منذ سنة 1991، ففي كل من تونس والمغرب بدأ تحرر أسعار الفائدة منذ سنة 1996، وفي ليبيا وضعت السلطات النقدية حداً أقصى على أسعار الفائدة على القروض لا يتعدى سعر الخصم بأكثر من 25%، وفي اليمن وضعت السلطات النقدية حداً أدنى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية، وتجدر الإشارة إلى

(1) الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-24.

أنَّ أسعار الفائدة في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي قد تم تحريرها في وقت مبكر في سياق انتهاجها سياسات اقتصادية متحررة.

2. إزالة القيود على الائتمان: تزامن التوجه بتحرير أسعار الفائدة مع قيام الدول العربية التي انتهجت إصلاحات هيكلية بإزالة أو خفض الضوابط والقيود على الائتمان للقطاع الخاص كالابتعاد عن الائتمان الموجه لقطاعات معينة، ويلاحظ أن عملية التحرير قد تمت في غالبية هذه الدول بشكل تدريجي، بدءًا بوضع التشريعات الخاصة بذلك، ومن ثم إزالة الإعانات الائتمانية وأسعار الفائدة التفضيلية، ثم بعد ذلك تمت إزالة أو تخفيف القيود على حيازات سندات الخزنة التي كانت تفرض على المؤسسات البنكية لكونها كانت تمثل أداة تمويل الديون العامة للدولة، وفي المرحلة الأخيرة تمت إزالة السقوف المفروضة على أسعار الفائدة والتخلي عن توجيه الائتمان لبعض القطاعات ذات الأولوية بموجب التشريعات الجديدة، غير أنَّ بعض الدول استمر في منح امتيازات ائتمانية خاصة لبعض القطاعات، كما حدث في الأردن لصالح قطاعات الزراعة والصناعات اليدوية والتصدير، وفي تونس التي لا يزال تشجيع منح امتيازات ائتمانية لقطاعات معينة قائمًا، وبالإضافة، يلاحظ في حالة اليمن أنَّ أسعار الفائدة الدنيا على الودائع الادخارية لا تزال تحدد من قبل السلطات النقدية، وفي قطر تعمل بعض البنوك المتخصصة على توفير قروض مدعومة للشركات الصغيرة، وفي سورية تُعطى الأولوية للقطاع العام في الحصول على الائتمان، على الرغم من قصوره عن التسديد الكامل في أحيان كثيرة، وفي المقابل لا يزال القطاع الخاص يعاني من صعوبة في الحصول على الائتمان من البنوك المحلية.

الفرع الثاني: إدارة واستقلالية السياسة النقدية: إنَّ من أبرز الإصلاحات في مجال زيادة كفاءة السياسة النقدية التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية لتنظيم مستوى السيولة المحلية بشكل يكفل تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

1. نظام الاحتياط الإلزامي: يشكل الاحتياطي الإلزامي للبنوك إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة الهامة لامتصاص السيولة المحلية، وبمقتضى الاحتياطي الإلزامي، تعتمد السلطات النقدية إلى تحديد الحد الأدنى من الودائع التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها لتغطية السحوبات، ويتم عادة الاحتفاظ به في خزانة البنك أو لدى البنك المركزي، وبشكل عام يؤثر استخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي على الاقتراض وأسعار الفائدة والاقتصاد ككل. ويلاحظ أنَّ البنوك المركزية في

الدول المتقدمة عادة ما تتجنب زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي لكونها تؤثر بشكل سلبي ومباشر على السيولة، وفي المقابل ونظرا للتأثير المباشر لنسبة الاحتياطي الإلزامي على المعروض النقدي، فإنّ تغيير هذه النسبة من الممكن أن يستخدم كأداة لمحاربة التضخم، وهو ما يحدث في بعض الدول النامية، غير أنّ زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي تؤدي إلى تخفيض خلق النقود، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، في حين يؤدي تخفيض النسبة إلى زيادة حجم الموارد المتاحة للإقراض وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة للدول العربية، فقد قامت غالبية دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة نسب الاحتياطي الإلزامي في أواخر سنة 2007، وذلك ضمن جهودها للحد من التضخم، وفي مصر ومنذ منتصف سنة 2005، استخدم البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي لإدارة السيولة، بالإضافة إلى عمليات السوق المفتوحة باستخدام صكوك وشهادات إيداع البنك المركزي، وعمليات مزادات ربط ودائع البنوك لديه، وفي الجزائر قام البنك المركزي في جانفي سنة 2008 بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي من 6.5% إلى 8% وذلك بهدف امتصاص السيولة المحلية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الضغوط التضخمية المرتفعة والناجمة عن ارتفاع كل من أسعار النفط والإنفاق الحكومي. وفي موريتانيا، يستخدم البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي كأحدى أهم الأدوات لإدارة مستوى السيولة المحلية، وعلى إثر اندلاع الأزمة المالية العالمية، قام عدد من الدول العربية بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بغرض تعزيز السيولة لدى البنوك منذ الربع الأخير من سنة 2008.

2. تعديل قانون البنك المركزي: يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية في الدول نظرا لدوره في دعم الاستقرار المالي ومكافحة الضغوط التضخمية، وتنظيم مستوى السيولة المحلية بما يضمن تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الاقتصاد الوطني، ولذلك فمن المهم أن يتمتع البنك المركزي باستقلالية عملية⁽¹⁾ تمكنه من مقاومة أي ضغوط خارجية وتدعم مصداقية السياسة النقدية. وفي هذا الإطار تم تعديل قانون البنك المركزي في عدد من الدول العربية بقصد تعزيز مصداقية السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي.

(1) تعني الاستقلالية العملية أن يتمتع البنك المركزي بحرية اختيار واستخدام الأدوات المناسبة لإدارة السياسة النقدية، الأمر الذي يختلف عن الاستقلالية في وضع أهداف السياسة النقدية والتي عادة ما تحددها الحكومة.

الفرع الثالث: تطوير النظم الرقابية والإطار التنظيمي للجهاز البنكي: إنّ وجود قطاع بنكي كفؤ وفعال يخدم الاقتصاد الوطني والتغيرات الجوهرية في السياسة النقدية في الدول العربية يتطلب تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما يواكب المعايير الدولية، بالإضافة إلى تنظيم النشاطات المسموح للبنوك ممارستها وبما يدعم التوجه نحو الصيرفة الشاملة.

الفرع الرابع: تطوير البنية الأساسية وشفافية القطاع البنكي: تضمنت أهم الإصلاحات في البنية الأساسية للقطاع البنكي في الدول العربية استمرار العمل على تطوير نظم الدفع والتسوية، وإنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان البنكي، وإنشاء مؤسسات لضمان الودائع البنكية، وإتباع معايير محاسبية تماثل المعايير المتبعة على المستوى العالمي، وتحسين شفافية إدارة البنوك وبما يحافظ على حقوق المودعين.

الفرع الخامس: الانتشار الجغرافي لأكثر 100 بنك عربي: تظهر تقديرات بيانات أكبر 100 بنك عربي (بنهاية السنة 2012)، أنّ تلك البنوك تدير موجودات تقدر بحوالي 2.3 تريليون دولار، وتستند إلى قاعدة ودائع تبلغ حوالي 1.6 تريليون دولار، وقاعدة رأسمالية تبلغ حوالي 260 مليار دولار. كما أنّها قدمت عروضاً وتسليفات بحوالي 1.15 تريليون دولار.

تتوزع تلك البنوك المائة بحسب الدول العربية على الشكل التالي: 16 بنكاً إماراتياً، 12 بنكاً سعودياً، 10 بنوك من كل من قطر ولبنان، 9 بنوك مصرية، 8 بنوك كويتية، 7 بنوك من كل من البحرين والمغرب، 5 بنوك ليبية، 4 بنوك جزائرية، 3 بنوك من كل من سلطنة عمان، تونس والعراق، بنكان من الأردن، وبنك واحد من سوريا. وعليه، يركز العدد الأكبر من تلك البنوك في دول الخليج العربي (56 بنكاً). ويبلغ حجم موجودات البنوك الخليجية الـ 56 ضمن أكبر 100 بنك عربي حوالي 1.3 تريليون دولار (أي نسبة 81%). يظهر الجدول رقم (23) التوزيع الجغرافي لهذه البنوك والبيانات المجمعة بحسب كل دولة. كما نشير هنا إلى التفاوت الكبير في متوسط حجم البنوك السعودية ضمن القائمة المذكورة 38.12 مليار دولار، ينخفض هذا الرقم إلى 4.86 مليارات في تونس⁽¹⁾.

(1) اتحاد المصارف العربية، المؤتمر المصرفي السنوي، بيروت، 14-15 نوفمبر 2013، ص 10.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

جدول رقم (23): التوزيع الجغرافي وموجودات أكبر 100 بنك عربي بحسب البلدان

الترتيب	عدد البنوك	مجموع الموجودات	متوسط حجم البنك
الإمارات العربية المتحدة (نهاية 2012)	16	414.579	25.911
السعودية (نهاية 2012)	12	457.465	38.122
قطر (نهاية 2012)	10	213.521	21.352
لبنان (نهاية 2012)	10	147.516	14.752
مصر (نهاية 2011)*	9	138.153	15.350
الكويت (نهاية 2012)	8	189.677	23.710
المغرب (نهاية 2011)*	7	123.425	17.632
البحرين (نهاية 2012)	7	113.753	16.250
ليبيا (نهاية 2012)	5	76.798	15.360
الجزائر (نهاية 2011)*	4	74.033	18.508
العراق (نهاية 2012)	3	143.481	47.827
سلطنة عمان (نهاية 2012)	3	32.747	10.916
تونس (نهاية 2011)*	3	14.576	4.859
الأردن (نهاية 2012)	2	55.649	27.825
سوريا (نهاية 2011)*	1	13.348	13.348

*تم اعتماد موجودات 2011 كأساس للتصنيف بسبب عدم توفر بيانات 2012 لجميع البنوك في البلد المذكور.

المصدر: اتحاد المصارف العربية، المؤتمر المصرفي السنوي، بيروت، 14-15 نوفمبر 2013، ص 10.

🚩 **بيانات أكبر 10 بنوك عربية:** تضم لائحة أكبر 10 بنوك عربية كل من (بحسب الموجودات) بنك قطر الوطني، البنك الأهلي التجاري (سعودي)، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك أبو ظبي الوطني، بنك الراجحي (سعودي)، بنك الكويت الوطني، مجموعة سامبا المالية (سعودية)، البنك الأهلي المصري، وبيت التمويل الكويتي. وقد بلغ مجموع موجودات هذه البنوك بنهاية السنة 2012 حوالي 723 مليار دولار، وودائعها حوالي 495 مليار دولار، وقروضها حوالي 383 مليار دولار، كما بلغ مجموع حقوق المساهمين في 9 منها (حيث لا تتوفر البيانات لبنك الراجحي) حوالي 76 مليار دولار، وأرباحها حوالي 11,2 مليار دولار، وهذه البنوك العشرة تشكل جزءا كبيرا من القطاع البنكي العربي، حيث تمثل موجوداتها

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

حوالي 28% من مجمل موجودات القطاع البنكي العربي، ونذكر أنّ ثمانية بنوك منها هي من دول الخليج العربي⁽¹⁾. ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (24): البيانات المجمعة لأكثر 10 بنوك عربية

مليار دولار	2010	2011	2012
موجودات	773.96	643.24	723.24
كنسبة من مجمل القطاع البنكي العربي	31.44	26.90	27.92
ودائع	382.94	418.41	494.93
كنسبة من مجمل القطاع البنكي العربي	27.36	28.25	31.69
قروض	286.56	323.08	382.91
كنسبة من مجمل القطاع البنكي العربي	22.62	23.95	26.15
حقوق المساهمين*	62.31	70.20	76.15
كنسبة من مجمل القطاع البنكي العربي	23.15	24.64	24.18

المصدر: اتحاد المصارف العربية، المؤتمر المصرفي السنوي، بيروت، 14-15 نوفمبر 2013، ص 20.
*دون بنك الرافدين.

المطلب الثالث: تحرير تجارة الخدمات البنكية في الدول العربية: تزامن مع جهود الإصلاح في القطاع المالي والبنكي، في إطار الإصلاح الاقتصادي الشامل، توجه عام على الصعيد العالمي نحو عولمة الخدمات البنكية والمالية الأخرى من خلال إزالة التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين وإزالة الحواجز الأخرى التي تعيق نفاذ البنوك الأجنبية إلى الأسواق البنكية المحلية، ويتوقع من تحرير تجارة الخدمات البنكية والمالية الأخرى إحداث فوائد ممكنة وكذلك مخاطر متوقعة، فمن جانب الفوائد الممكنة فإنّ تحرير تجارة الخدمات البنكية والمالية الأخرى يعزز المنافسة في السوق المحلية، حيث يؤدي تواجد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى استخدامهما لأدوات التمويل الحديثة والمهارات في إدارة المال، بالإضافة إلى تخفيض نسبي في تكاليف التشغيل وبما يسهم في توفير خدمات بنكية ذات تكلفة أقل ونوعية أفضل في الاقتصاد

(1) اتحاد المصارف العربية، المؤتمر المصرفي السنوي، بيروت، 14-15 نوفمبر 2013، ص 20.

المحلي، كذلك فإنّ تواجد البنوك الأجنبية في السوق المحلية ينجم عنه زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل⁽¹⁾.

غير أنّ تواجد البنوك الأجنبية قد يشكل مخاطر على القطاع البنكي المحلي في حالة ضعف النظم الرقابية والتشريعات التنظيمية بحيث يمكن للبنوك الأجنبية أن تمارس ضغوطاً احتكارية في السوق، والتي قد تسهم في هشاشة أمن وسلامة الجهاز البنكي ككل، وبالتالي تهدّد استقرار الاقتصاد الوطني، كذلك فإنّ من الأهمية بمكان التزام البنوك الأجنبية بالتواجد والعمل في السوق المحلية مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة المضيفة لها، ذلك أنّ البنوك الأجنبية قد تنسحب من السوق المحلية خلال الركود الاقتصادي أو عند حدوث أزمات مالية في الدول التي تأتي منها البنوك الأجنبية، وبما قد يؤدي إلى تدهور استقرار الجهاز البنكي والاقتصاد في الدولة المضيفة لهما.

وفيما يتعلق بتجارب الدول العربية، فقد توجه عدد منها نحو فتح السوق البنكية المحلية أمام المنافسة الأجنبية، كذلك تواجدت البنوك العربية في الخارج من خلال فتح فروع لها ومكاتب لها في الدول الأجنبية، وفي ضوء زيادة التدفقات المالية من الإيرادات النفطية إلى البنوك العربية في السنوات الماضية فقد توجه عدد متزايد من البنوك التجارية والإسلامية إلى التواجد في أسواق الدول الأجنبية والعربية الأخرى، وفيما يلي استعراض لأبرز التطورات في تحرير تجارة الخدمات البنكية العربية أمام المنافسة الأجنبية.

الفرع الأول: تواجد البنوك الأجنبية في السوق البنكية المحلية: أظهر توجه متزايد في العديد من الدول العربية نحو منح تراخيص للبنوك والمؤسسات الأجنبية للتواجد التجاري وممارسة الأنشطة البنكية في السوق المحلية، وقد سعت هذه الدول أيضاً إلى تطوير أسواقها المحلية للأوراق المالية واتخاذ إجراءات لتحفيز الاستثمار الأجنبي، وإزالة أو تخفيف القيود على الصرف وحركة رأس المال.

ففي دول مجلس التعاون الخليجي، تعد البحرين والإمارات من أكثر الدول انفتاحاً لتواجد البنوك الأجنبية في السوق المحلية، فيما يبقى السوق السعودي أقل انفتاحاً نسبياً على البنوك الأجنبية، وذلك على الرغم من قيام السلطات النقدية بمنح ثلاث رخص خلال السنوات الأخيرة، وفي مصر؛ سمحت السلطات النقدية بدخول البنوك الأجنبية السوق البنكية المصرية منذ سنة

(1) الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-41.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

1992 مما ساهم في تفعيل المنافسة في السوق وشجع عمليات الاستحواذ والتوسع الإقليمي للبنوك المصرية، أمّا في الأردن؛ فقد انفتح الجهاز البنكي المحلي على المنافسة الأجنبية في سنة 1997، في حين انتهجت تونس إستراتيجية حذرة لفتح القطاع البنكي المحلي على المنافسة الأجنبية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ البنوك المركزية والسلطات الرقابية في معظم الدول العربية تفرض على البنوك الأجنبية الراغبة في العمل في السوق المحلية حدًا أدنى لرأس المال الأجنبي، مع وجود تباين في مستوى الحد الأدنى فيما بين الدول العربية، ففي الأردن؛ يبلغ الحد الأدنى لرأس المال الأجنبي 20 مليون دينار، وفي الإمارات 40 مليون درهم دولار، وفي البحرين 5 مليون دينار، وفي تونس 10 مليون دينار، وفي السعودية 2.5 مليون ريال، وفي السودان 50 مليون جنيه، وفي عمان 3 مليون ريال، وفي قطر 5.4 مليون دولار، وفي الكويت 15 مليون دينار، وفي لبنان 10 مليار ليرة وفي مصر 100 مليون جنيه، وفي المغرب 100 مليون درهم، ويلاحظ أنّ بعض الدول العربية (الأردن والبحرين وعمان ومصر) تميز بين الحد الأدنى المسموح به لتأسيس البنوك المحلية والأجنبية للعمل في السوق المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشترط معظم الدول العربية على البنوك الأجنبية التي ترغب في دخول السوق المحلية التصريح بمصدر رأس المال المستثمر وأن يتم دفع رأس المال نقدًا أو من خلال شهادات الخزينة، ولا تسمح معظم الدول العربية، باستثناء السعودية وعمان بدفع الأقساط الأولية لرأس المال من خلال الاقتراض.

وفي جانب الجهة الرسمية لإصدار رخص تواجد وعمل البنوك الأجنبية في السوق المحلية، فإن البنوك المركزية ومؤسسات النقد في غالبية الدول العربية لها صلاحيات إصدار الرخص، بينما في كل من تونس والسعودية والمغرب تقوم وزارة المالية بالبت أيضا في قرار إصدار رخص عمل البنوك الأجنبية في السوق المحلية، وتتخذ جميع الدول العربية عدة قرارات موحدة للسلطات الرسمية المعنية بشأن منح أو عدم منح الرخص، ممّا يحد من إمكانية تضارب وتباين الآراء بين مختلف السلطات والأجهزة المسؤولة في الدولة عن دراسة طلبات دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المحلية.

وفيما يتعلق بأهم الاعتبارات التي تستند إليها السلطات المختصة عند دراسة طلبات الترخيص، فهي تتمثل بوجه عام في المعلومات المتوفرة عن البنك الأجنبي الأم وسمعته دوليًا، ودرجة ترتيبه من قبل وكالات التقييم الدولية، وقدراته على استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

ونقل الابتكارات والمهارات البنكية إلى السوق المحلية، وأهمية ونوعية رأس المال، إلى جانب إتباع البنك الأجنبي أفضل المعايير الدولية.

الفرع الثاني: تواجد البنوك الوطنية العربية في الخارج: لقد تغيرت معالم البنوك العربية في الأسواق العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية، ففي عقد التسعينات، وبعد ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال سنتي 1973-1974، كانت القدرة الاستيعابية للاقتصادات العربية محدودة وبالتالي كانت غالبية الإيرادات النفطية للدول العربية مودعة في بنوك الدول المتقدمة، كما كان توسع البنوك العربية في الخارج في صورة تجمعات لبنوك عربية في أسواق الدول المتقدمة، وذلك للقيام بدور الوساطة في انسياب تلك الأموال العربية إلى البنوك الأجنبية، عوضاً عن إدارتها مباشرة، وقد شاركت بنوك أوروبية في رأس مال هذه التجمعات البنكية العربية، حيث ظهر منها اتحاد البنوك العربية الفرنسية (UBAF) الذي تأسس في باريس في سنة 1970، والبنك العربي الدولي للاستثمار (BAII) الذي تأسس أيضاً في باريس في سنة 1973، أما في لندن، فقد تم إنشاء بنك الكويت المتحد في سنة 1966، والبنك السعودي الدولي سنة 1975 بمشاركة من سلطة النقد السعودية. وقد اقتصر التوسع المباشر لبنوك عربية في عدة أسواق أوروبية على -البنك العربي (الأردن)- الذي افتتح فروع في عدة دول صناعية متقدمة، والبنك -الليبي العربي الأجنبي- (LAFD) الذي توسع في بعض الدول الأوروبية والإفريقية والذي حدثت العقوبات التي فرضت على ليبيا لاحقاً من نشاط فروع في الخارج.

وخلال عقد الثمانينات، ومع تراجع أسعار النفط العالمية وظهور الركود الاقتصادي في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، تراجع النمو في غالبية الدول العربية وتراجع أيضاً دور التجمعات البنكية العربية في الخارج كجهة إيداع للأموال العربية وتمويل الاقتصاد، وبجانب التوسع في انتشار البنك العربي والبنك الليبي العربي الأجنبي، أنشأت المؤسسة البنكية العربية، التي تأسست في البحرين في سنة 1980 فروعاً في عدد من الدول الأوروبية.

وفي بداية التسعينات وجرّاء الآثار السلبية الناجمة عن تكاليف حرب الخليج وظهور عجوزات مالية ضخمة وتراجع ملحوظ في الاحتياطيات الخارجية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، توجهت الدول العربية إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية للنظام المالي والبنكي فيها، وأنشأت العديد من الدول العربية أسواقاً للأوراق المالية، مما ساهم في تحفيز القطاع الخاص على استرجاع جزء من الأموال المودعة في الخارج، كما ساهم التوجه نحو انضباط المصرفيات في الموازنة في الدول

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

العربية المصدرة للنفط، وبالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية مجددًا إلى إعادة استقرار الأوضاع المالية والمدفوعات في هذه الدول وفي بعض الحالات إعادة بناء الموجودات الأجنبية، وبذلك، لم تشهد هذه الفترة توسع بنوك عربية جديدة في الأسواق العالمية، واقتصرت التوسع بشكل رئيسي على البنوك العربية الثلاثة سالفه الذكر.

ولقد شهدت الدول العربية المصدرة للنفط خلال السنوات الخمسة ما قبل الأزمة العالمية طفرة اقتصادية جديدة إثر ارتفاع أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية وتوسع السيولة في السوق، ولقد استفادت البنوك العربية وفي مقدمتها البنوك الخليجية في ضوء تطورات قدراتها البشرية والفنية من خلال استقطابها الودائع ومساهمتها في التمويل والإقراض لمشاريع البنية التحتية والعقارات وشراء الأسهم كما توجهت البنوك الخليجية نحو التواجد في الأسواق العربية من خلال تملك حصص في بنوك تجارية في الدول العربية أو شراء بنوك بالكامل، ولقد ساهم في دعم هذا التوجه الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها العديد من الدول العربية غير النفطية، وبوجه خاص الاقتصاديات العربية الصاعدة مثل مصر والمغرب وتونس والأردن والتي أصبحت كلها توفر مناخًا استثماريًا محفزًا لاستقبال الأموال الخليجية واستثمارها في شتى الأنشطة الاقتصادية ومنها العقارات والمدن السياحية والزراعة.

الفرع الثالث: تحرير الخدمات البنكية في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية: تتعهد الدول

بتحرير الخدمات البنكية من خلال إبرام اتفاقيات دولية تحدد الشروط والوسائط التجارية التي تسمح للخدمات البنكية فتحها أمام منافسة البنوك الأجنبية.

1. تحرير الخدمات البنكية في إطار اتفاقية "الجاتس" لمنظمة التجارة العالمية: قام عدد من الدول العربية بتحرير الخدمات البنكية أمام المنافسة الأجنبية في إطار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وتجدر الإشارة في البداية إلى أنّ العضوية في المنظمة ينطوي عليها قيام الدولة العضو أو الدولة التي ترغب في الانضمام بالالتزام بتطبيق اتفاقية "الجاتس"، والتي تتضمن أيضًا تقديم التزامات محددة بفتح السوق المحلية لموردي الخدمات الأجانب، ومنها الخدمات البنكية والمالية الأخرى، وفي أنشطة محددة يتم اختيارها من قبل الدولة العضو، وفي هذا الصدد، يلاحظ أنّ فتح الأسواق أمام موردي الخدمات البنكية والمالية الأجانب من خلال الأسلوب الثالث (التواجد التجاري) لتوريد الخدمات والمنصوص عليه في اتفاقية "الجاتس" يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي

إلى الدولة المضيفة، والذي بدوره يتصل بتحرير رأس المال الأجنبي بما في ذلك الأرباح وحرية تنقل وإقامة الموظفين الأجانب المنتسبين للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية؛

2. تحرير الخدمات البنكية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة: تقوم الدول بفتح القطاع البنكي أمام المنافسة الأجنبية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ التطورات المتسارعة لتحرير التجارة العالمية، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية في سنة 1995، واكبها اتجاه الدول نحو تكوين مناطق للتجارة الحرة تقوم على تحرير شامل للتجارة البينية أو الإقليمية في السلع والخدمات، وتشكل اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها عدد من الدول العربية (الأردن، البحرين، المغرب وعمان) مع الولايات المتحدة أهمية كبيرة بالنظر إلى كونها تضمنت في شقها المتعلق بتحرير تجارة الخدمات إجراء تحرير شامل لجميع أنشطة الخدمات البنكية والمالية الأخرى أمام موردي الخدمات البنكية من الولايات المتحدة، ومن خلال الوسائط الأربع والمنصوص عليها في اتفاقية "الجاتس"، هذا بالإضافة إلى تحرير الاستثمارات الأجنبية بين الولايات المتحدة والدول العربية الأربع.

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مصدر للخدمات البنكية والمالية والابتكارات في العالم، كما تعتبر البنوك الأمريكية من أكثر المؤسسات المالية كفاءة، ويمكن للدول العربية الموقعة أن تجني مكاسب في الأجل المتوسط تتمثل في تواجد البنوك الأمريكية في السوق المحلية، والتي تجلب معها الاستثمار الأجنبي وما يصاحبه من نقل للمهارات والتقنية العالية والابتكارات في الخدمات المالية، غير أنّ تواجد المؤسسات المالية الأمريكية بحرية كاملة في السوق المحلية قد ينطوي على مخاطر في حالة تأخر تفعيل الدور الرقابي على البنوك الأجنبية وتطوير التشريعات التنظيمية المحلية في الدول العربية، كذلك فإنّ بعض المخاطر الأخرى تتعلق بعدم تحقيق المنافسة المنشودة في السوق المحلية ممّا قد يهدد أمن وسلامة الجهاز البنكي المحلي، الأمر الذي قد لا يدعم الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الرابع: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على القطاع البنكي في الدول العربية:

تبين من التحليل السابق أنّ القطاع البنكي في غالبية الدول العربية حقق، بشكل عام، أداء جيداً خلال الفترة 2003-2007، كما ساهمت جهود الإصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع البنكي ودعم ملاءته المالية بما يعزز دوره الحيوي في تمويل التنمية الاقتصادية، وقد كان من المتوقع أن

يستمر الأداء الجيد للقطاع البنكي في السنوات المقبلة، غير أن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت خلال الربع الأخير لسنة 2008 والتي بدأت بوادرها في الظهور في أوت لسنة 2007، إثر حدوث تقافم مشكلة الرهن العقاري ذي الجدارة الائتمانية الضعيفة، جاءت كل هذه الصدمات لتؤثر على أداء القطاع البنكي في الدول العربية بصورة سلبية وبدرجات متفاوتة.

ومع تقافم أعراض الأزمة المالية العالمية، اتضح مدى تشابك القطاع البنكي في الدول العربية بالأسواق المالية العالمية سواء من جانب الاقتراض منها لتمويل التنمية الاقتصادية أو من جانب المعاملات الرأسمالية المتمثلة في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق المال العربية من جهة، وتصديرها لرأس المال واستثماره عبر أسواق المال الدولية من جهة أخرى. ولعل من المفيد إلقاء الضوء على أهم القنوات التي تنتقل من خلالها هذه الأزمة إلى الأسواق البنكية والمالية المحلية في الدول العربية، وذلك بما يساعد على استكشاف مدى تأثير البنوك والمؤسسات المالية العربية بالأزمة المالية العالمية⁽¹⁾.

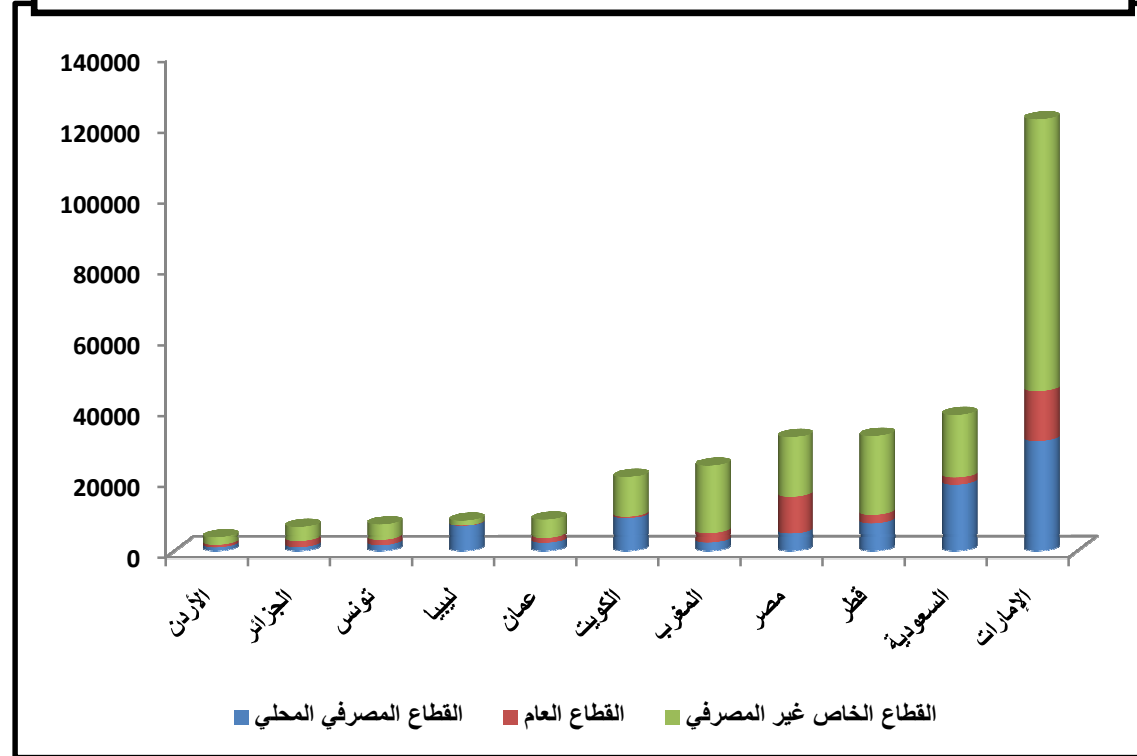
الفرع الأول: انكشاف القطاع البنكي العربي على القطاع البنكي العالمي: يرتبط القطاع البنكي المحلي بالقطاع البنكي العالمي من خلال قناتين رئيسيتين، أولهما يتعلق باقتراض البنوك والمؤسسات العربية من البنوك الدولية، وتتعلق القناة الثانية بتواجد البنوك الأجنبية في السوق البنكية المحلية، فبالنسبة للانتماء من البنوك الأجنبية، فقد شهدت الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية زيادة في مطلوباتها تجاه البنوك الأجنبية، حيث كانت مدعومة بالزيادة المطردة في النشاط الاقتصادي في معظم هذه الدول، وتشير بيانات بنك التسويات الدولية إلى ارتفاع الرصيد القائم من القروض البنكية الدولية على الاقتصاديات العربية بنسبة ملحوظة بلغت نحو 18% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2008 (ديسمبر 2007 - سبتمبر 2008)، ليصل إجمالي هذه القروض إلى نحو 309 مليار دولار أي قرابة 18% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي، وهي الدول الأكثر انفتاحاً على أسواق المال العالمية، الدول العربية الأكثر اقتراضاً من البنوك الدولية، حيث تأتي الإمارات أكثر الدول العربية اقتراضاً من البنوك الدولية، تليها السعودية ثم قطر، كما تظهر البيانات أن الحصة الأكبر من قروض البنوك الأجنبية لاقتصاديات دول مجلس التعاون التي بلغ رصيدها نحو 222 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2008، كانت تجاه القطاع الخاص غير البنكي بنسبة حوالي 60% من هذا

(1) الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-46.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

الرصيد، أما مطلوبات القطاع البنكي المحلي لدول المجلس فقد بلغت 31% من إجمالي مطلوبات البنوك الأجنبية على اقتصاديات هذه الدول، وبخصوص جنسية البنوك الأجنبية المقرضة، فإنّ القروض الممنوحة لاقتصاديات دول المجلس تعود في غالبيتها للبنوك الأوروبية وبنسبة 79%. كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (25): أهمية القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك الأجنبية إلى القطاع البنكي المحلي في بعض الدول العربية (الرصيد في نهاية سبتمبر 2008)



المصدر: بيانات الملحق رقم (6).

وتأتي مجموعة الدول غير النفطية كثاني أكبر مقترض من البنوك الدولية، حيث بلغ الرصيد القائم في ذمتها نحو 67 مليار دولار في سبتمبر 2008، و بنسبة زيادة 22% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2008. ولقد استحوذ القطاع الخاص غير البنكي لهذه المجموعة على النصيب الأكبر بنسبة 63% من القروض الممنوحة من قبل البنوك الأجنبية، والتي في غالبيتها تعود إلى بنوك أوروبية. وأخيرا، وبالنسبة للدول النفطية الأخرى فإنّ مطلوبات البنوك الأجنبية على اقتصادياتها تعتبر منخفضة نسبياً، حيث بلغت حوالي 17 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2008، وذلك بالرغم من أنّها سجلت أعلى زيادة من بين المجموعات الثلاث بنسبة 125% في خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة 2008.

هذا، وفي ظل الأزمة المالية العالمية التي نجم عنها تقليص البنوك الأجنبية لمديونيتها، فقد أصبحت البنوك والمؤسسات المالية العربية في وضع لا يسمح لها بالاقتراض من البنوك الدولية لتمويل المشاريع الكبرى في الدول العربية، وبوجه خاص المشاريع القائمة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، إضافةً إلى أنّ العديد من القروض المستحقة خلال سنة 2009 هي أيضاً بحاجة إلى إعادة التمويل ممّا جعل العديد من البنوك والشركات والمؤسسات في بعض دول المجلس عرضة لمخاطر إعادة جدولة الدين القائم في ذمتها.

وبالنسبة لانكشاف القطاع البنكي العربي على القطاع البنكي العالمي من خلال تواجد البنوك الأجنبية في الأسواق المحلية يمكن أثرت تطورات أزمة السيولة العالمية على القطاع البنكي المحلي في الدول العربية التي تتواجد البنوك الأجنبية في أسواقها المحلية بكثافة، أو في حالة استحواذ البنوك الأجنبية على حصة عالية في السوق المحلية، الأمر الذي هدد الجهاز البنكي المحلي بإلحاقه بمخاطر نظامية، وذلك في حالة انسحاب إحدى هذه البنوك الأجنبية من السوق أو امتصاصها للسيولة المحلية وذلك بغرض تعزيز أوضاعها المالية في مؤسساتها الأم في الخارج. نوضح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

الجدول رقم (25): مطلوبات البنوك الأجنبية على الاقتصاديات العربية

(مليون دولار أمريكي ونسب مئوية)

نسبة الرصيد المحلي إلى الناتج المحلي لعام 2007 (%)	نسبة التغير (%)	الرصيد القائم سبتمبر 2008	الرصيد القائم ديسمبر 2007	التوزيع حسب القطاعات (%) *			التوزيع حسب البنوك المقرضة (%) *		
				القطاع العام	القطاع الخاص غير البنكي	القطاع البنوك الأوروبية	بنوك الولايات المتحدة	بنوك أخرى	
25.4	11.7	222496	199248	30.9	9.1	59.9	79.2	8.0	12.8
57.7	10.1	121952	110715	25.4	11.6	63.0	78.9	8.0	13.1
10.2	0.4	38382	38523	48.7	5.2	46.1	78.8	10.4	10.8
40.4	26.0	32513	25803	23.8	7.4	68.7	79.0	7.1	13.9
2.2	125.0	17134	7608	52.3	12.3	35.4	89.9	9.7	0.4
0.4	3381.1	8494	244	82.5	1.4	16.1	99.9	0.0	0.1
4.0	24.9	6717	5380	14.9	26.4	58.7	75.6	24.3	0.1
21.8	22.3	67427	55116	14.3	22.7	63.0	90.9	6.9	2.2
23.1	8.5	32102	29579	15.1	32.3	52.6	86.1	10.0	3.9
22.6	45.1	24055	16574	9.5	11.2	79.3	98.6	1.0	0.4
18.0	18.6	7478	6304	20.7	20.8	58.5	91.2	8.8	0.0
18.4	17.7	309117	262656	28.3	12.6	59.1	82.4	7.8	9.8

* التوزيع بالنسبة للرصيد القائم في نهاية سبتمبر 2008.

المصدر: الملحق رقم (6).

الفرع الثاني: انكشاف القطاع البنكي العربي على الأسواق العالمية لرأس المال: ترتبط

أسواق المال العربية بدرجات مختلفة بما يحدث في أسواق رأس المال العالمية، ويبرز ذلك الارتباط من خلال الاستثمارات الأجنبية في أسواق المال المحلية العربية، بالإضافة إلى الاستثمارات العربية في أسواق المال الدولية، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ عددا من الدول العربية التي لا يزال يفرض قيودا على حرية رأس المال، مثل دول المغرب العربي، هي بذلك أقل عرضة لمخاطر انسحاب الاستثمارات المالية الأجنبية منها، وبالتالي لم تتأثر هذه الدول من الأزمة المالية في شقها المرتبط بتراجع تدفق الاستثمارات المالية الأجنبية إليها.

ومع ذلك فقد تأثرت جميع الدول النامية ومنها الدول العربية بالقلق الذي سيطر على أسواق المال العالمية والذي تمثل في عزوف المستثمرين الأجانب عن المخاطرة بالاستثمار في الأسواق المالية في الدول النامية، ويتبين ذلك من خلال ارتفاع علاوة عقود مقايضة مخاطر الائتمان المقدم للدول النامية، والتي يتخذها المستثمرون الأجانب كمؤشر قوي في قراراتهم الاستثمارية في الأسواق المالية في تلك الدول، فعلى سبيل المثال ارتفعت العلاوة على عقود مقايضة مخاطر الائتمان المقدم لجميع الدول النامية النشطة في سوق المال العالمية وذلك منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008، بالإضافة إلى اتساع الفوارق في عدد نقاط الأساس التي ارتفع بها هذا المؤشر. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنّ اتساع هذه الفوارق جاء ليعكس تقييم السوق لمدى تدهور الأساسيات الاقتصادية لكل من دول الاقتصاديات الناشئة بالدرجة الأولى.

بذلت الدول العربية الكثير من الجهود لإصلاح وتحديث القطاع البنكي، بعضها ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل والبعض الآخر في إطار توجيهها نحو الانفتاح الذي انتهجته في وقت مبكر، وقد مكّن ذلك غالبية الدول العربية من تحقيق إصلاحات تضمنت تحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود على الائتمان وتحسين الرقابة البنكية وتقوية الإطار التنظيمي والقانوني للقطاع البنكي، وذلك من خلال تبني قوانين بنكية جديدة والارتقاء بمستوى الخدمة البنكية، كما ركزت هذه الإصلاحات على تعزيز استقلالية البنوك المركزية في اختيار الأدوات المناسبة لإدارة السياسة النقدية، مع توجه واضح نحو الاعتماد على الأدوات غير المباشرة والتي تلعب دوراً هاماً في تطوير أسواق المال، وتوجهت الدول العربية أيضاً نحو تقليص دور وهيمنة القطاع العام على البنوك من خلال برامج الخصخصة وإعادة هيكلة البنوك والسماح بتواجد البنوك الأجنبية لدعم المنافسة في القطاع البنكي المحلي.

المبحث الرابع: نظرة عامة على القطاع البنكي في بعض الدول العربية

إنّ القطاع المالي والبنكي في الدول العربية بالرغم من حققه من تغيرات إلاّ أنّه يعاني من مشاكل عديدة، ولا زال بحاجة إلى تطوير وتحديث لكي يجري التطورات التنظيمية والتقنية للأسواق المالية وأداء الصناعة البنكية العالمية، إضافة إلى ذلك فإنّ الدول العربية ولظروفها الخاصة تعاني من ارتفاع نسبة رؤوس الأموال المهاجرة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وضعف اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبية إليها من جهة أخرى، إضافة إلى كونها تواجه تحديات شح وتقلب الموارد المتحصل إليها من صادرات المواد الأولية والنفطية والمرتبطة بالسوق الدولية، وحالة كهذه تتطلب انتهاج سياسات ناجحة تتمثل بتهيئة بيئة اقتصادية مشجعة تستقطب المدخرات وتشجع الاستثمارات المحلية فضلا عن فسخ المجال للاستثمارات الأجنبية، وبالتأكيد يكون محور تلك العملية برمتها قطاع مالي وبنكي يعمل كقناة بين جمهور المدخرين وبين المؤسسات الاستثمارية والشركات، ولذلك فإنّ الدولة بحاجة إلى تقوية دور القطاع الخاص من أجل تعبئة التمويل الخاص للمشاريع الاستثمارية الكبيرة مثل الاتصالات والكهرباء والنقل والصناعات البتروكيمياوية...

المطلب الأول: نموذج البحرين: تطبق المملكة منذ منتصف التسعينات خططا لنقل ملكية عدد من المشاريع التجارية والصناعية المملوكة للدولة، وانصب التركيز على اجتذاب الاستثمارات الخاصة إلى الصناعات الجديدة وليس على بيع ما يتبقى من الموجودات الحكومية، وقد سمحت الحكومة للأجانب المقيمين في البحرين بالاستثمار في أسهم الشركات المحلية من خلال صناديق الاستثمار المشتركة، واتخذت أيضاً مبادرات عديدة لتوسيع المشاركة الأجنبية.

الفرع الأول: مكونات القطاع البنكي البحريني: يُعد القطاع البنكي لدولة البحرين من أكثر المراكز البنكية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ولكونها من أقل الدول إنتاجاً للنفط في المنطقة فقد بعث ذلك إلى اهتمامها بإيجاد مصادر أخرى للدخل، لذلك، استثمرت الكثير من عوائدها النفطية لتوفير بنية تحتية متينة لجذب الاستثمار الأجنبي في القطاع البنكي بها، وبذلك نجحت في تأسيس قطاع بنكي أكثر اعتماداً على الودائع الأجنبية من دول مجلس التعاون الأخرى، بسبب القيود المحدودة على الاستثمار والملكية الأجنبية بها، ووجود قواعد ولوائح أكثر تطوراً نسبياً لتنظيم القطاع، برئاسة بنك البحرين المركزي، ويمكن تقسيم القطاع البنكي في البحرين

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

إلى ثلاثة قطاعات فرعية: قطاع التجزئة، وقطاع الجملة وقطاع البنوك الإسلامية، ويعمل في البحرين أكثر من 400 بنك ومؤسسة مالية، ساهمت بحوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سنة 2012⁽¹⁾. ويوازي مجموع الأصول الموحدة في القطاع البنكي حوالي 7.2 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبحرين، حيث بلغ مجموع الأصول حوالي 195.3 مليار دولار في نهاية الربع الأول من سنة 2013⁽²⁾. يتكون النظام البنكي في البحرين من بنوك تقليدية وبنوك إسلامية، ويشكل العنصر الأكبر من النظام المالي، حيث ينفرد بأكثر من 85% من إجمالي الموجودات المالية للقطاع. وتشتمل شريحة البنوك التقليدية على 19 بنكاً لخدمات الأفراد، و69 بنكاً لخدمات الشركات، وبنكين اثنين متخصصين، بالإضافة إلى 36 مكتب تمثيل لبنوك خارجية. وتقدم شريحة البنوك الإسلامية منتجات وخدمات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتشمل 6 بنوك لخدمات الأفراد و18 بنكاً لخدمات الشركات. حقق القطاع نمواً نتيجة لاقتصاد السوق المفتوحة، وسياسات الاقتصاد الكلي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (26): نتائج القطاع البنكي البحريني سنة 2014

الموجودات 189 مليار دولار أمريكي (أكتوبر 2014)
عدد المؤسسات 115 (نوفمبر 2014)
بنوك التجزئة: 28
المسجلة محلياً 13
فروع البنوك الأجنبية 15
بنوك الجملة 76
مكاتب التمثيل 10
جمعية بنكية 1
البنوك الإسلامية (مشمولة أعلاه):
عدد البنوك 23 (أكتوبر 2014)
موجودات 25 مليار دولار أمريكي (أكتوبر 2014)

Source: Bahrain Economic Yearbook 2013, Bahrain Economic Development Board, Page 83, sur le site: <http://www.bahrainedb.com/en/EDBDocuments/Bahrain-Economic-Yearbook.pdf>

(1) Bahrain Economic Yearbook 2013, Bahrain Economic Development Board, Page 83, sur le site: <http://www.bahrainedb.com/en/EDBDocuments/Bahrain-Economic-Yearbook.pdf>

(2) idem, P 85.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

والسياسات المالية الحكومية المستقرة والحريصة، ومصادقية الإطار الرقابي المتوافق مع المعايير الدولية، والقوى العاملة المحلية القديرة والمؤهلة. وقد اجتمعت كل هذه العوامل لتدعيم مركز البحرين كمحور بنكي إقليمي نجح في اجتذاب الكثير من المؤسسات البنكية الأجنبية لإنشاء مكاتب بها في المملكة.

الفرع الثاني: الثغرات في سياسة البنك المركزي البحريني: يعتبر بنك البحرين المركزي المنظم الوحيد للقطاع المالي (انشأ بنك البحرين المركزي بموجب القانون رقم 64 الصادر في 6 سبتمبر 2006 حيث يتولى مهام الإشراف على القطاع المالي في مملكة البحرين وكذلك الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي) وتم بصور قانون البنك إلغاء العمل بقانون إنشاء مؤسسة نقد البحرين الصادر بالمرسوم بقانون رقم (23) لسنة 1972.

وتشمل مسؤولياته وضع السياسات النقدية والائتمانية للمملكة وتنفيذها، وتوفير خدمات بنكية مركزية فعالة للحكومة والمؤسسات المالية، وتطوير القطاع المالي وتعزيز الثقة فيه، وحماية مصالح المودعين وعملاء المؤسسات المالية، وتعزيز مصداقية مملكة البحرين كمركز مالي دولي. كما يتمتع البنك المركزي بدور أكثر تحديداً، مقارنة مع نظرائه في دول مجلس التعاون، في كونه المنظم للقطاع المالي في البحرين. إلا أنه يبدو، مع مرور الوقت، بأنه معرض للتحيزات نفسها التي تقع المؤسسات المالية فريسة لها. فبدلاً من استباقه في تحليل الاتجاهات والممارسات المالية الجديدة، يبدو وكأنه مجرد مجارٍ لهذه الممارسات المالية طالما أنها تحقق أرباحاً من دون أي اعتبار للمخاطر المحتملة تجاه المستثمرين غير المدركين لهذا الوضع. وقد كشفت عدة حالات في السنوات القليلة الماضية هذا التقصير من قبل بنك البحرين المركزي، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية. وسنستعمل في ما يلي قضية المؤسسة البنكية العالمية والإفلاس المعلن لبنك أركابيتا كمثالين على ذلك.

أنشئت المؤسسة البنكية العالمية The International Banking Corporation (TIBC)، المملوكة لمجموعة أحمد القصيبي وإخوانه في البحرين، سنة 2002 وصُنِّفت كبنك للجملة (Wholesale Bank). وكانت إستراتيجية المؤسسة تعتمد على إدارة أعمالها من خلال

إعادة تدوير الاستحقاقات القصيرة الأجل (short term funding)، وهو ما أدى إلى انهيار أعمالها عندما ضربت أزمة الائتمان الأسواق الدولية، وبدأت السيولة بالجفاف⁽¹⁾.

كان على البنوك المحلية أن تضيف خسارتها مع المؤسسة البنكية العالمية إلى الديون والاستثمارات الأخرى المشطوبة المرتبطة بالأزمة المالية العالمية، مما شكّل عبئاً مضافاً. إذ أنّ أصولها كانت بالكاد تكفي لتغطية كل هذه الخسائر. وعندما رُفعت دعوى قضائية على المؤسسة في نيويورك، قدم محامي مجموعة القصيبي وثائق عن تورط معن الصانع، مدير المؤسسة حتى سنة 2005، في ما عرف في الصحافة بإحدى أكبر عمليات الاحتيال في التاريخ⁽²⁾. إذ كُشف عن ممارسات احتيال مالية واختلاسات قُدّرت بـ 20 مليار دولار سنة 2009 من حوالي 118 بنكاً تنتشر في القارات الخمس⁽³⁾.

وكّل بنك البحرين المركزي جهة محايدة - شركة أرنست ويونغ (Ernst & Young)⁽⁴⁾ بفتح تحقيق حول ممارسات المؤسسة بعد رفع دعوى ضدها في نيويورك. وكشف التقرير، الذي قدم كجزء من الأدلة في الولايات المتحدة، ممارسات وصفها كثيرون بـ "المروعة"، وهي تشمل تزوير توقيعات واجتماعات وهمية لمجلس الإدارة، وتقديم قروض لأفراد أنكروا حصولهم على أي تسهيلات من المؤسسة⁽⁵⁾. وبعد انهيار موجودات المؤسسة، ترك معظم الدائنين ليدافعوا عن أنفسهم في محاولة لاسترداد أموالهم. وكان مفترضاً أن يكون بنك البحرين المركزي، كمنظم، قادراً على الحول دون حصول ذلك من خلال المتابعة السليمة للنظام البنكي، وخاصة في وقت حرج مثل الأزمة المالية. وبعد صدور التقرير، قرر البنك المركزي وضع قيود على المؤسسة واستبدال الإدارة. لكن

(1) "Saudi family groups feel the pain" Financial Times, 28 May 2008, sur le site: <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/5ea4da10-4b1e-11de-87c200144feabdc0.html>

(2) "The collapse of TIBC: A mystery in the Gulf," The Economist, 18 February 2010, sur le site: <http://www.economist.com/node/15546448>

(3) "London court is told AlGosaibi is victim of 'master fraudster'," The National, 14 June 2011, sur le site: <http://www.thenational.ae/business/banking/london-court-is-told-al-gosaibi-is-victim-of-master-fraudster>

(4) "The collapse of TIBC: A mystery in the Gulf," The Economist, 18 February 2010, sur le site: <http://www.economist.com/node/15546448>

(5) idem.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

ذلك جرى بعد وقوع الضرر، وبعدما باتت كفاءة البنك في الإشراف على المؤسسات المالية تحت المجهر، وتضررت سمعته كمنظم حصيف للقطاع المالي.

مرّ بنك أركابيتا، وهو بنك استثمار إسلامي في البحرين، بمشاكل سيولة أيضاً، وأشهر إفلاسه في الولايات المتحدة (من خلال شركته التابعة ومقرها الولايات المتحدة) أوائل سنة 2012 بعد أن فشل في تمديد أكثر من 1.1 مليار دولار في المطلوبات. وتشمل لائحة دائني البنك: بنك باركليز (Barclays PLC)، ورويال بنك أوف سكوتلاند (The Royal Bank of Scotland)، وبنك ستاندر تشارترد (Standard Chartered Bank)، إضافة إلى بنك البحرين المركزي الذي يعتبر من أكبر الدائنين بما يقدر بـ 255 مليون دولار⁽¹⁾.

المشاركة المباشرة من قبل بنك البحرين المركزي في تمويل بنك أركابيتا تمثل تحدياً جديداً لموضوعيته. فبعد فضيحة المؤسسة البنكية العالمية التي أثرت على سمعة البنك المركزي، لا يبدو حقن أكثر من ربع مليار دولار في بنك متعثّر مثل بنك أركابيتا تصرفاً حكيماً في وقت ترتفع كلفة التمويل في البلاد التي تواجه احتجاجات سياسية داخلية.

خرج بنك أركابيتا من حماية الفصل الحادي عشر في المحاكم الأمريكية التي لجأ إليها للحيلولة دون تصفيته من قبل الدائنين مع خطة إعادة هيكلة. وهو يعتبر أول بنك في الشرق الأوسط يتقدم بطلب للحماية من الإفلاس في الولايات المتحدة. ووفقاً لخطة إعادة الهيكلة، يُتوقع أن يحصل دائنو البنك غير المضمونين، ومن ضمنهم بنك البحرين المركزي، على حوالي 7.7% من أصل مستحقّاتهم⁽²⁾.

بالنظر في هاتين الحالتين، يبدو أنّ البنك المركزي تمتع بسمعة طيبة كمنظم متطور وحصيف، تماماً مثل معظم البنوك الاستثمارية البحرينية، طالما كان الأمر مرهوناً بوضع اقتصادي طبيعي. إلا أن الأزمة المالية العالمية كشفت عن مناطق ضعف لم تكن موضع تركيز في السابق. فكانت الأزمة سنة 2008 بمثابة اختبار لم ينجح فيه كثيرون. وبهذا تسببت السياسات غير

⁽¹⁾ Deals of troubled Bahraini bank revealed," Financial Times, 21 March 2012, sur le site: <http://www.ft.com/cms/s/0/0614f8a0-7355-11e1-901400144feab49a.htm#axzz2u3v3EAHi>

⁽²⁾ "Bahrain's Arcapita completes US Chapter 11 bankruptcy process," John Everington, The National, 18 September 2013, sur le site: <http://tinyurl.com/arcapita>

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

المتناسقة للبنك وغير القادرة على كشف مواقع الضعف في بنوك الجملة بأضرار جسيمة للقطاع المالي في البحرين ككل.

وهناك دروس رئيسية يمكن استخلاصها من هذه التجارب، أهمها إيجاد طرق تنظيم إستباقية تحمي المستثمرين وتحدد نسبة المخاطر في عمل البنوك الإسلامية، والتدقيق حتى في البنوك الأكثر نجاحًا. فعلى الرغم من أنّ البنك المركزي حقق نجاحًا كبيرًا مع بنوك التجزئة التي تركز على خدمات الأفراد، إلا أنّ الخدمات البنكية بالجملة والإسلامية هما ما يؤثر على القطاع ككل. ولذا يجب اتخاذ تدابير في شأن نوعية السيولة والتدقيق في الميزانيات العمومية لهذه البنوك لاستعادة صورة البحرين كمركز مالي، ليس كدولة مهيأة للاستثمار فحسب، وإنما كدولة توفر للمستثمرين سبل دفع الضرر.

لذا، يجب على البنك المركزي تعزيز الجهود الجارية لزيادة كفاءة النظم الرقابية والإشرافية، وتعزيز نظم إدارة الأزمات وحلها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تطوير أنظمة فعالة للإنذار المبكر، وإجراء تقييمات نظامية دورية للمؤسسات البنكية، وبالتالي تطوير السياسات المتعلقة بعوامل الاقتصاد الشامل (Macroprudential) من خلال بناء مخازن الدخل في القطاع البنكي والحفاظ عليها. فعلى سبيل المثال، يمكن تحسين مخاطر البنوك الضعيفة عن طريق احتفاظها بالأرباح داخليًا، وبالتالي الحصول على رأس مال مساند في حالات الضرورة. كما يجب تحديد النسب القصوى لتمويل بعض القطاعات الدورية، وخاصة قطاع العقارات، للحد من نسبة التعرض المفرط (Over-Exposure) لهذه القطاعات.

المطلب الثاني: نموذج قطر: تضمّ قطر ثالث أكبر قطاع بنكي في المنطقة، بعد البحرين والإمارات العربية المتحدة، وهو يتمتع بأسرع معدل نمو للأصول البنكية الموحدة بين نظرائه في دول مجلس التعاون بمعدل 18.3% اعتبارًا من جويلية 2013⁽¹⁾. ويتغذى هذا النمو من خلال النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده البلاد، إذ أنّ البنوك القطرية مقرضة لمعظم المشاريع الضخمة في القطاع العام.

(1) "Qatar Economic Insight 2013", Qatar National Bank, April 2013, sur le site: <http://www.qnb.com.qa/cs/Satellite?blobcol=urldata&blobheader=application%2Fpdf&blobkey=id&blobtable=MungoBlobs&blobwhere=1355496375667&ssbinary=true>

الفرع الأول: مكونات القطاع البنكي القطري: اعتباراً من جويلية 2013، بات هناك 18 بنكاً مرخصاً في قطر، تشمل ستة بنوك تجارية، وأربعة إسلامية وسبعة أجنبية، إضافة إلى بنك قطر للتنمية المملوك للحكومة. والقطاع البنكي في قطر مركّز في شكل كبير، إذ أن أكبر ثلاثة بنوك تمثل ما يقارب 87% من إجمالي موجودات القطاع في 2011⁽¹⁾. ويعدّ بنك قطر الوطني الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، ويمثل وحده حوالي 45% من إجمالي الأصول البنكية في قطر⁽²⁾. وقد حصلت مجموعة بنك قطر الوطني على الترتيب الأول في قائمة مجلة "أسواق بلومبرغ" لأقوى البنوك في العالم لسنة 2012.

يذهب الجزء الأكبر من قروض البنوك القطرية إلى تمويل القطاع العام. وستضمن مشاريع العقارات والبناء المتعلقة بكأس العالم 2022 النمو المستدام لهذه البنوك على المدى المتوسط. بينما يشغل الإقراض الشخصي، من ناحية أخرى، جزءاً صغيراً جداً من إجمالي الإقراض البنكي، ويتم توفيرها فقط بضمان الرواتب للحد من المخاطر. ومع ذلك، فإنّ لأسعار الفائدة على القروض الشخصية وقروض بطاقات الائتمان سقفاً محدداً لا يمكن تعديده، وفقاً لإملاءات بنك قطر المركزي⁽³⁾.

وزاد دخول البنوك الأجنبية التابعة لهيئة مركز قطر للمال المنافسة في هذا القطاع، لكن البنوك المحلية لا تزال تمتلك امتيازات راسخة في مجال الأعمال التجارية المحلية⁽⁴⁾. وقد قررت الحكومة إنشاء هيئة مركز قطر للمال وتخويل البنوك المساهمة في القطاع التمويلي، لإدراكها بأنّ النظام البنكي المحلي غير قادر على استيعاب جميع المشاريع الجديدة التي ترعاها الحكومة، ليس في قطاع الغاز والنفط وحسب، ولكن في القطاع العقاري أيضاً. لذلك عمدت إلى إنشاء بوابة للبنوك الدولية لمساعدتها على المشاركة في تمويل هذه المشاريع. ومع ذلك، ليس مسموحاً للبنوك

(1) "Qatar: Bank Concentration," World Bank database via Quandl, 2011, sur le site:

http://www.quandl.com/WORLDBANK/QAT_GFDD_OI_01-Qatar-Bank-concentration

(2) "About QNB," Qatar National Bank, sur le site: http://www.qnb.com.qa/cs/Satellite/QNBQatar/en_QA/enAboutQNB

(3) "Banking and insurance in the GCC countries: is there regulatory convergence with the EU?" Sharaka, July 2013, sur le site: http://www.sharaka.eu/wp-content/uploads/2013/07/Sharaka_RP_04.pdf

(4) "The GCC Banking Sector: Topography and Analysis" International Monetary Fund, April 2010, sur le site: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp1087.pdf>

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

الأجنبية التي تقع تحت مظلة هيئة مركز قطر للمال التعامل مع العملاء الأفراد المحليين، لضمان عدم منافستها للبنوك المحلية⁽¹⁾.

وبالنسبة إلى البنوك التجارية، هناك ثلاثة بنوك متخصصة مملوكة للحكومة تعمل في شكل رئيسي في المشاريع التنموية والإسكان، إضافة إلى عدد من شركات التمويل والتأجير. لكن حصة هؤلاء، جميعاً، هامشية من إجمالي موجودات القطاع المالي⁽²⁾.

وكان القطاع البنكي في قطر أقل تأثراً بالأزمة العالمية نظراً إلى قطاع الغاز الطبيعي المزدهر، كما أنّ البنوك المحلية تلقّت دعماً حكومياً كبيراً ساعد على الحدّ من خسائرها، إذ جرى ضخ ما يوازي 6 مليارات دولار في البنوك عن طريق شراء الأسهم والعقارات، وهو ما يقارب 6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من سنة 2009⁽³⁾. وتمّ احتواء القلق من تذبذب أسعار العقارات عندما اشترت الحكومة المحافظ العقارية للبنوك في ماي 2009، كما عمدت السلطات إلى اعتماد سياسة إستباقية في ضخ الأموال في القطاع البنكي لوأد أي مشاكل محتملة متعلقة بالأزمة المالية.

الفرع الثاني: الثغرات في سياسة القطاع البنكي القطري: بعد توفير الحكومة للسيولة في القطاع البنكي، يُتوقع أن يبقى هذا الأخير مستقراً على المدى المتوسط، فبرامج الاستثمار الضخمة في البنية التحتية تعزز الفرص التجارية للبنوك، مع توقع استمرار نسبة الإقراض العالية والأرباح الصافية، لكن بعض الممارسات، كسقف الفائدة على الإقراض بالتجزئة، يمكن أن تسبب انخفاض هوامش صافي الفائدة في البنوك على المدى البعيد.

ولا تزال نوعية الأصول لدى البنوك القطرية معرضة لمخاطر الحدث (Event Risk) على المدى الطويل نظراً إلى الاعتماد الكبير على القروض المرتبطة بالحكومة، خصوصاً مع غموض الشفافية المتعلقة بمجموعة الشركات الكبيرة في قطر، مما يبعث على القلق، لاسيما في ضوء المبررات التجارية غير الواضحة أحياناً للعديد من هذه المشاريع المرتبطة بالحكومة والممولة من قبل البنوك. إضافة إلى أنّ اعتماد البنوك بنسبة عالية على التمويل في الأسواق الأجنبية القصيرة الأجل يتركها عرضة لظروف السوق.

(1) The GCC Banking Sector, op cit.

(2) idem.

(3) idem.

علاوةً على أنّ نسب الإقراض العالية جدًا، وخاصة تلك الموجهة إلى الصناعات الدورية مثل العقارات والبناء، تعرّض النظام البنكي القطري إلى مخاطر ائتمان عالية⁽¹⁾، والخوف من وفرة المعروض من المشاريع العقارية التجارية يجعل قطاع العقارات التجارية معرضًا لخطر أكبر من السوق السكنية⁽²⁾، إذ أن أكثر نسب الإقراض لهذه القطاعات الدورية تكون مستدامة على مدى السنوات القليلة المقبلة. أما على المدى الطويل فيمكن أن تسبب إشكالية.

لذا، وعلى الرغم من أنّ القطاع البنكي القطري في حالة جيدة بسبب السيولة المتاحة من الدولة، إلا أنّ زيادة ملكية الحكومة في أعقاب الأزمة أدّت إلى تركّز في كل من مصادر رأس المال ونوع المشاريع التي تموّلها البنوك الآن، وقد تكون ملكية الحكومة عنت ضمان ودائع الأفراد والمؤسسات الصغيرة (قطاع التجزئة)، ولكنها زادت أيضًا من اعتماد هذه البنوك على المشاريع العامة بدل تشجيعها على تنويع القطاعات التي تموّلها والبحث عن سبل استثمار أفضل لأموالها.

فعلى سبيل المثال، خطّطت قطر لاستثمار أكثر من 200 مليار دولار في مشاريع البناء في السنوات الـ 10 المقبلة استعدادًا لاستضافة كأس العالم في 2022، سيذهب حوالي 70% منها إلى تطوير البنية التحتية لقطاع النقل⁽³⁾. وهذا ما يمثّل تحدّيًا للبنوك المحلية لتمويل هذه المشاريع الطموحة، مما قد يؤدّي إلى الوصول إلى مستويات عالية من نسب القروض إلى الودائع، وفي هذا السياق، وصلت نسبة القروض إلى الودائع في البنك التجاري القطري، ثاني أكبر بنك في البلاد، إلى 108% في بداية سنة 2012⁽⁴⁾. وعيّن بنك قطر الوطني -الأكبر في قطر- البنك الرسمي لملف قطر 2022 لاستضافة كأس العالم، متعهدًا بدعم المشاريع التي وضعت لهذا

(1) "Banking Industry Country Risk Assessment: Qatar," Standard and Poors, 12 June 2012, sur le site: <http://tinyurl.com/sandpqatar>

(2) idem.

(3) Qatar Construction Market, Deloitte, May 2013, sur le site : http://www.deloitte.com/assets/Dcom-MiddleEast/Local%20Assets/Documents/Services/FAS/me_fas_qatar-construction-market_052013.pdf

(4) "Qatar World Cup Funding Get Harder on Europe: Arab Credit," Businessweek, 2 July 2012, sur le site: <http://www.businessweek.com/news/2012-07-02/qatar-world-cup-funding-may-get-harder-on-europe-arab-credit>

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

الحدث⁽¹⁾. لذلك، نجد مخاطر التركيز على تمويل القطاع البناء جنباً إلى جنب مع نمو نسب الائتمان في البنوك القطرية المحلية.

وأخيراً، هناك أيضاً قلق بالغ إزاء الخطر الأخلاقي (Moral Hazard) للتدخل الحكومي خلال الأزمة المالية سنة 2008. فإنقاذ البنوك التي اتخذت مخاطر كبيرة في معاملاتها، أو كانت غير مسؤولة، يزيد من المخاطر الكلية في القطاع بشكل عام، وينطبق هذا القلق على حالة البحرين عند تمويلها البنوك في وقت الأزمة المالية، كبنك أركابيتا، ولذلك تأتي مساعدة البنوك في وقت الأزمة على حساب تشجيع الشركات الأخرى على اتخاذ مخاطر أكبر مما ينبغي في المستقبل، مع الاعتقاد بأن الحكومة ستكون متأهبة لإنقاذها كما فعلت قبلاً. ولذلك، على الحكومات والبنوك البنكية أن تدرس بعناية قيمة إنقاذ البنوك في فترات الأزمات.

وعلى الرغم من وجود العديد من الاختلافات في القطاع البنكي بين دول مجلس التعاون، كحجمه ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالي في هذه الدول، إلا أنها تتمتع بعوامل مشتركة مهمة، كعلاقة قطاعاتها البنكية بالعائد النفطي، والدعم الحكومي للبنوك خصوصاً في الأزمات المالية، ومستويات تركيز عالية للبنوك المحلية⁽²⁾.

إن الاعتماد على القطاع العقاري والملكية الحكومية، كما في حالة قطر، وعدم كفاءة البنوك المركزية في تنظيم النشاط المالي والإشراف على المؤسسات المالية، كما في حالة البحرين، يشكلان اثنتين من أهم التحديات المشتركة التي تواجه القطاع البنكي في دول مجلس التعاون.

وبالتالي، نجد أنّ على دول مجلس التعاون العمل على استقلالية وكفاءة قطاعاتها البنكية والابتعاد عن التركيز على القطاع العقاري، ويمكن البدء بذلك عن طريق دفع القطاع البنكي إلى درجة أعلى من الشفافية، خصوصاً من حيث مؤشرات الأداء والإعلان عن هيكل المساهمين، مما سيؤدي إلى تعزيز سلامة القطاع وإعادة غرس الثقة فيه. حينها سيكون النظام المالي المحلي في وضع أفضل لتوفير دوراً داعماً رئيسياً في عملية التنويع الاقتصادي والنمو -الهدف الاقتصادي الأهم في دول مجلس التعاون العربي-.

(1) "QNB named official bank of the Qatar 2022 bid," Qatar National Bank, 30 August, 2010, sur le site: http://www.qnb.com.qa/cs/Satellite?c=QNBNews_C&cid=1344245056521&locale=1338474029767&p=1344242846789&pagename=QNBQatar_%2FQNBLayout

(2) باستثناء البحرين التي لديها العديد من الوحدات البنكية الخارجية (Offshore Banking Units).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

المطلب الثالث: القطاع البنكي الكويتي: قامت الكويت بتنفيذ توصيات البنك الدولي التي قدمها للحكومة الكويتية مطلع التسعينيات بخصخصة عدد من الشركات المحلية، ولكنها لم توافق البنك الدولي على بيع نسبة من أسهم شركات أخرى لحاجة الدولة إلى بقاء تلك الشركات تحت سيطرتها التامة، وقد اقتصر برنامج الخصخصة على بيع الأسهم في الشركات التي يشارك فيها القطاع الخاص، ولقد اتبعت الهيئة العامة للاستثمار في الكويت ثلاثة أساليب للعمل عند خصخصة الشركات التي تملكها:

➤ طرح الأسهم من خلال إنشاء صناديق للاستثمار تكتسب أصول الهيئة العامة للاستثمار في هذه الشركات؛

➤ بيع الأسهم من خلال مزاد علني مفتوح أو من خلال استدراج عروض مغلقة؛

➤ طرح الأسهم للاكتتاب العام.

ويشير الجدول التالي إلى مقدار حصص الحكومة الكويتية في البنوك المختلفة حتى سنة 1992.

جدول رقم (27): ملكية الحكومة في البنوك الكويتية سنة 1992

اسم البنك	النسبة المئوية لمساهمة الحكومة
بنك الكويت الوطني	1.67%
البنك التجاري	8.50%
بنك الخليج	17.60%
البنك الأهلي	8.50%
بنك الكويت والشرق الأوسط (الأوسط)	58.80%
بنك برقان	60.99%
البنك العقاري	33.68%
بيت التمويل الكويتي	32.58%

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الفرع الأول: بنية القطاع البنكي الكويتي: يبلغ عدد البنوك العاملة في الكويت 23 بنكاً، تشمل بنكين حكوميين و21 بنكاً خاصاً. وتتنوع هذه الأخيرة بين بنوك محلية، مشتركة وأجنبية. وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للبنوك الكويتية المحلية 353 فرعاً.

ويمثل القطاع البنكي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث قدمت البنوك الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

كبيرة للاقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتعد البنوك الكويتية شريان الاقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم. ويعمل في البنوك الكويتية أكثر من 50% من القوة العاملة في القطاع الخاص الكويتي. كذلك فإن القطاع البنكي الكويتي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريباً للموارد البشرية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا، ويضم الجدول التالي لائحة بالبنوك العاملة في الكويت، ونوعها، وتاريخ تأسيس كل منها⁽¹⁾.

جدول رقم (28): البنوك الكويتية وتاريخ تأسيسها

بنوك محلية	بنوك حكومية	بنوك مشتركة و أجنبية
بنك الكويت الوطني (1952)	بنك الائتمان الكويتي (1965)	بنك الكويت و البحرين (1977)
بنك الخليج (1960)	بنك الكويت الصناعي (1974)	بنك الاتحاد الوطني (2012)
البنك التجاري الكويتي (1960)		اتش اس بس سي (2005)
البنك الأهلي الكويتي (1967)		بي أن بي باربيبا (2005)
البنك الأهلي المتحد (1971)		بنك أبو ظبي (2005)
بنك الكويت الدولي (1973)		ستي بنك (2006)
بنك برقان (1976)		بنك قطر الوطني (2007)
بنك التمويل الكويتي (1977)		بنك الدوحة (2008)
بنك بوبيان (2004)		بنك مسقط (2010)
بنك وربة (2010)		بنك الراجحي (2010)
		بنك المشرق (2009)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

بالنسبة للشمول المالي، تتمتع الكويت بأعلى معدل استخدام للخدمات المالية مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة حيث أنّ 86.8% من السكان (فوق الـ 15 سنة) لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية. وعلى مستوى الجنس، 92.7% من الذكور و 72.8% من الإناث لديهم حساب بنكي. ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الكويت نتيجة الجهود المستمرة من جانب بنك الكويت المركزي والبنوك، لتسهيل وتحسين وسائل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، لكل قطاعات وشرائح المجتمع عبر تشجيع البنوك على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مبتكرة وتسهيل الحصول على الائتمان ونشر استخدام وسائل الدفع الحديثة.

⁽¹⁾ اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، تطورات القطاع المصرفي الكويتي، استمرار التطور والتقدم، على الموقع: <http://www.uabonline.org/en/research/banking>

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

كما يتميز القطاع البنكي في الكويت بنسبة تركيز عالية حيث تدير أكبر 5 بنوك كويتية أكثر من 95% من مجموع موجودات وودائع القطاع، ولديها حوالي 89% من القروض. كما بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة بنوك كويتية حوالي 80% من مجمل موجودات القطاع و79% من مجمل القروض. ويبين الجدول التالي بيانات أكبر 10 بنوك كويتية وترتيبها بحسب حجم الموجودات.

جدول رقم (29): بيانات أكبر عشرة بنوك كويتية (مليار دولار)

الأرباح			حقوق الملكية			قروض			ودائع			موجودات			
2012	2013	الفصل الثالث 2014	2012	2013	الفصل الثالث 2014	2012	2013	الفصل الثالث 2014	2012	2013	الفصل الثالث 2014	2012	2013	الفصل الثالث 2014	
1,10	0,89	0,74	9,34	9,61	9,73	35,22	37,89	40,15	33,96	37,12	37,37	58,90	65,89	75,32	بنك الكويت الوطني
0,31	0,41	0,31	4,52	5,73	5,76	29,67	29,90	28,13	33,55	35,79	37,78	52,51	57,18	59,27	بنك التمويل الكويتي
0,22	0,11	0,20	2,21	2,20	2,93	12,09	14,01	14,83	13,91	16,43	16,19	21,35	25,35	25,94	بنك برقان
0,11	0,11	0,09	1,60	1,71	1,98	11,87	11,91	12,42	11,60	11,78	12,21	17,31	17,94	18,00	بنك الخليج
0,00	0,08	0,09	1,98	1,96	2,00	7,60	8,04	غ م	8,06	9,12	غ م	13,10	13,63	13,52	البنك التجاري الكويتي
0,11	0,12	0,03	1,85	1,92	1,90	7,10	7,76	*8,70	6,57	6,90	*8,19	10,62	11,31	*13,51	البنك الأهلي الكويتي
0,14	0,15	0,13	1,01	1,14	1,16	6,14	7,58	8,66	8,16	7,41	8,82	9,36	11,21	12,55	البنك الأهلي المتحد
0,04	0,05	0,07	0,90	0,95	1,01	4,54	5,24	6,04	4,95	5,87	6,60	6,70	7,77	8,70	بنك بوبيان
0,05	0,05	0,03	0,77	0,79	0,79	2,79	3,40	غ م	2,80	3,26	غ م	4,46	5,21	5,56	بنك الكويت الدولي
0,03	0,03	غ م	0,76	0,67	غ م	1,11	0,97	غ م	0,46	0,28	غ م	2,39	2,27	غ م	بنك الكويت الصناعي
(0,007)	(0,01)	(0,001)	0,34	0,32	0,32	0,30	0,77	1,20	0,28	0,87	0,86	0,79	1,44	1,76	بنك وربة

المصدر: المواقع الالكترونية للبنوك المذكورة. * الفصل الثاني 2014. غ م: غير متوفر.

الفرع الثاني: تطورات القطاع البنكي الكويتي: بهدف تطوير العمل البنكي في الكويت، تمّ

تطبيق مجموعة من المبادرات المهمة في القطاع البنكي الكويتي خلال الأعوام العشرين الماضية. بالإضافة إلى ذلك، يسعى بنك الكويت المركزي في الوقت ذاته إلى تطوير إطار العمل التنظيمي والتشريعي للتعاملات المالية والبنكية، وتحديث سياسات إشرافه وبرامجه. ويستمر بنك الكويت المركزي باتخاذ التدابير اللازمة تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل المعروفة بـ بازل3، حيث تمّ تشكيل لجنة توجيهية شاركت فيها البنوك الكويتية بممثلين عنها لوضع الضوابط الرقابية اللازمة، وتشمل هذه المعايير مجموعة من الضوابط التي من شأنها تحسين جودة رأس المال وتعزيز معايير السيولة التي تستهدف تحسين إدارة مخاطر السيولة وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية، بالإضافة إلى معايير تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية، وانطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة معايير الرقابة البنكية الدولية، وفي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

إطار إعداد التعليمات الجديدة لحزمة إصلاحات بازل 3، اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي هيكل رأس المال الرقابي للمعيار والمرحلة الانتقالية لتطبيقه، وتحديد نسبة إجمالية لكفاية رأس المال بحد أدنى 13% يتم تطبيقها على مراحل بين سنتي 2014 و 2016. وجاء تحديد هذه النسبة بناءً على دراسة الأثر الكمي التي قام بها البنك المركزي بالتعاون مع الجهة الاستشارية المكلفة بإعداد مشروع التعليمات، وما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج جيدة أظهرت قدرة البنوك الكويتية على استيفاء متطلبات كفاية رأس المال. ومن خلال الجدول التالي نبرز قروض البنوك الكويتية⁽¹⁾.

جدول رقم (30): تطور الميزانية المجمعة للمصاريف الكويتية المحلية (مليار دولار أمريكي)

الموجودات	الودائع	قروض للحكومة	قروض للقطاع الخاص	حقوق المساهمين	
145,98	89,69	7,43	94,68	17,11	2008
139,91	96,32	7,98	93,76	17,02	2009
144,00	100,99	6,73	95,80	20,66	2010
159,58	102,72	6,96	102,19	22,68	2011
170,26	115,41	7,03	104,83	22,75	2012
182,60	129,10	5,32	110,14	24,80	2013
187,18	127,40	5,41	113,35	26,79	2014*

المصدر: بنك الكويت المركزي *سبتمبر 2014.

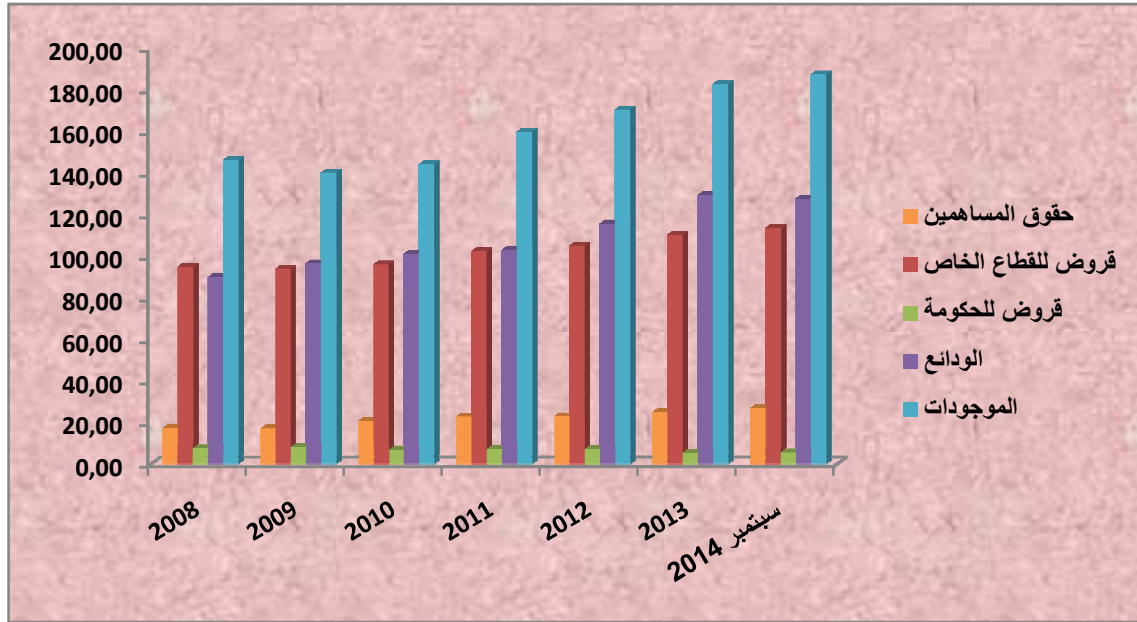
يظهر الجدول السابق الارتفاع الكبير في موجودات القطاع البنكي الكويتي خلال السنوات القليلة الماضية.

فقد زادت تلك الموجودات من حوالي 146 مليار دولار سنة 2008 إلى حوالي 187 مليار دولار بنهاية الفصل الثالث من سنة 2014 (أي بزيادة 28.2%). كما زادت الودائع من حوالي 90 مليار دولار إلى حوالي 127 مليار (أي بزيادة 41.1%)، أمّا مجمل القروض الممنوحة للقطاع الخاص فقد زادت من حوالي 94.7 مليار دولار إلى حوالي 113 مليار (أي بزيادة 19.3%). أخيراً، زاد رأسمال البنوك الكويتية المحلية من حوالي 17.1 مليار دولار إلى حوالي 27 مليار دولار (بزيادة 56.6%)، نوضح من خلال الشكل التالي بيانات القطاع البنكي الكويتي.

(1) اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

شكل رقم (26): تطور بيانات القطاع البنكي الكويتي (مليار دولار)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

يُظهر الجدول السابق التطور الكبير لمؤشرات السيولة والرسمة في القطاع البنكي الكويتي. ففي ما يخص السيولة، انخفضت نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الموجودات من 64.9% سنة 2008 إلى 60.6% في نهاية الفصل الثالث من سنة 2014، وانخفضت نسبة القروض للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص من 119.8% إلى 89% خلال الفترة نفسها. ويبرز الانخفاض في هذين المؤشرين سعي البنوك الكويتية إلى خفض معدلات الإقراض لديها لخفض مخاطر السيولة. كما يُظهر تطور معدل الرسمة من 11.7% سنة 2008 إلى 14.3% في نهاية الفصل الثالث من سنة 2014 دعم البنوك الكويتية لقواعدها الرأسمالية. كما أشار بيان بعثة صندوق النقد الدولي إلى الكويت مؤخراً إلى أنّ البنوك الكويتية تتمتع بمعدلات رسمة عالية وتحقق أرباح مستقرة، مما يعكس الرقابة الشديدة لبنك الكويت المركزي. فبلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك مجتمعة حوالي 18.3%، وتراجعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى نحو 3.5% من إجمالي محفظة القروض، ونوّضح من خلال الجدول التالي أهم المؤشرات المالية للقطاع البنكي الكويتي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

جدول رقم (31): تطور المؤشرات المالية الأساسية للبنوك الكويتية المحلية (%)

السنة	القروض و التسليفات/الموجودات	القروض للقطاع الخاص/الموجودات	القروض للقطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	الرسملة (حقوق المساهمين/الموجودات)
2008	69,95	64,86	119,82	11,72
2009	71,78	67,01	112,02	12,16
2010	71,15	66,53	113,12	14,35
2011	68,32	64,04	105,62	14,21
2012	65,13	61,57	102,46	13,36
2013	63,39	60,47	99,29	12,91
2014	63,45	60,56	88,97	14,31

المصدر: بنك الكويت المركزي *سبتمبر 2014.

يتم توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الكويتية على قطاعات الاقتصاد، حيث تشير بيانات البنوك الكويتية المحلية إلى أنّ التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية بلغت خلال السنة المالية 2014/2013 حوالي 29.52 مليار دينار كويتي (حوالي 102.39 مليار دولار) مقارنة بحوالي 27.32 مليار دينار (94.74 مليار دولار) في نهاية السنة المالية السابقة (2013/2012). ونتجت هذه الزيادة عن ارتفاع أرصدة التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنسبة 12.4%) وقطاع الصناعة (بنسبة 1.6%) وقطاع التجارة (بنسبة 14.8%) وقطاع العقارات (بنسبة 6.3%) وقطاع الإنشاء (بنسبة 5.0%) وقطاع النفط الخام والغاز (بنسبة 71.1%). في المقابل تراجعت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك بنسبة 18.4%.

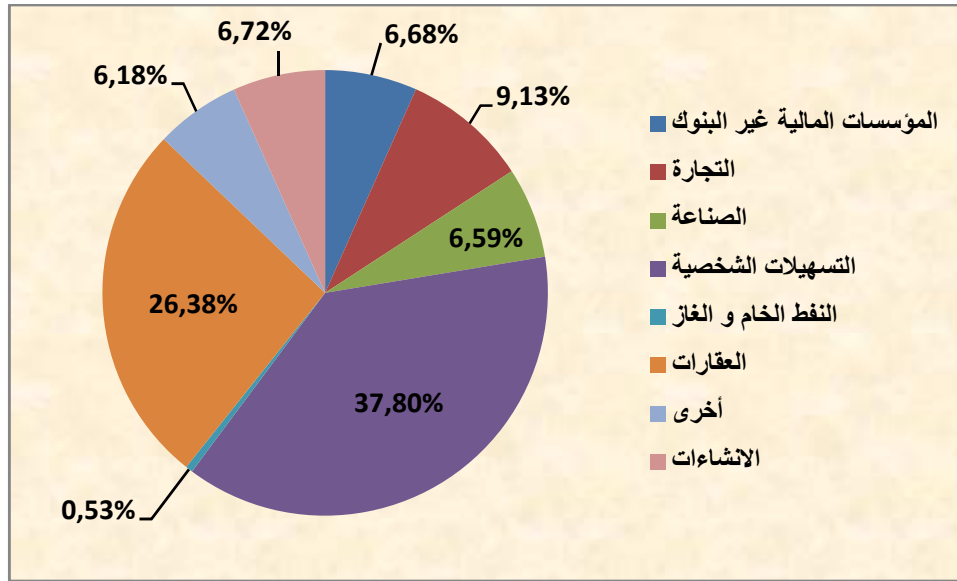
وارتفع الرصيد الإجمالي للموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنسبة 9% ليصل إلى حوالي 10.96 مليار دينار (حوالي 38 مليار دولار) في نهاية السنة المالية 2013/2014 مقابل 10.06 مليار دينار (حوالي 34.86 مليار دولار) في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء هذا الارتفاع نتيجة للزيادة في أرصدة كل من ودائع البنوك المحلية لدى البنوك الأجنبية (بنسبة 12.7%)، والاستثمارات الأجنبية للبنوك المحلية (بنسبة 4.7%)، والموجودات الأجنبية الأخرى (بنسبة 8.1%)، ورصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة لغير المقيمين (بنسبة 2.6%)⁽¹⁾.

⁽¹⁾ اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

في المقابل، ارتفعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية بنسبة 19.4%، لتصل إلى نحو 3.88 مليار دينار (13.48 مليار دولار) بنهاية السنة المالية 2014/2013 مقابل نحو 3.25 مليار دينار (11.26 مليار دولار) في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع أرصدة الودائع من البنوك غير المقيمة (بنسبة 26.5%)، وارتفاع أرصدة الودائع الأخرى من غير المقيمين (بنسبة 4.3%)، وارتفاع أرصدة مطلوبات أجنبية أخرى (بنسبة 22.6%)، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم (27): توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية للقطاعات الاقتصادية (%)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

المطلب الرابع: القطاع البنكي في سلطنة عُمان: تعود محاولات الخصخصة في عمان إلى سنة 1993، عندما بدأت شركتين للاستثمار هما: "شركة الإمارات - عمان الاستثمارية القابضة وشركة عبر الخليج للاستثمار الصناعي"، بمساهمة من الدولة ومن القطاع الخاص، وأعطيتا ولاية الاستثمار في أسهم الشركات المخصصة، ويستهدف برنامج الخصخصة الطويل الأجل في عُمان اجتذاب استثمارات خاصة لمشاريع البنية الأساسية، وفيما يلي جدولاً بالبنوك العمانية التي للحكومة حصص فيها.

جدول رقم (32): حصص ملكية الدولة العُمانية في البنوك

اسم البنك	النسبة المئوية لمساهمة الحكومة
بنك عمان للزراعة والأسماك	99.00%
بنك تنمية عمان	54.10%
بنك الإسكان	61.00%

المصدر: مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الفرع الأول: بنية القطاع البنكي العُماني: يُعتبر القطاع البنكي في سلطنة عُمان من أهم قطاعات الاقتصاد فيها وأبرزها تطوراً، وأكثرها كفاءة ما جعله لاعباً أساسياً في الحفاظ على التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي وداعماً هاماً للحركة التنموية في السلطنة، وفي مقدمتها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على توفير فرص العمل والحد من البطالة.

يتكون القطاع البنكي العُماني من البنك المركزي ومجموعة البنوك التجارية والمتخصصة العاملة في السلطنة، ويقوم هذا القطاع بدور أساسي في الحفاظ على التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة والشفافية في العمليات البنكية في الاقتصاد العُماني.

لقد حظي القطاع البنكي العُماني باهتمام مبكر ويحظى حالياً باهتمام متواصل من قبل الدولة، وكنتيجة لذلك، حقق القطاع نقلة نوعية قانونية وتنظيمية وهيكلية جعلت منه أحد أكثر قطاعات الاقتصاد العُماني تطوراً وكفاءة وقدرة على التعامل مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية. وسعت النظم والقوانين والإجراءات التي تم الأخذ بها إلى تعزيز الثقة بالنظام المالي والبنكي العُماني وتمكين العملاء من الحصول على خدمات ممتازة، وضمن ضوابط وقيود قانونية مناسبة تضمن توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي تسعى الدولة إلى تنويعها وزيادة دورها في الاقتصاد الوطني.

يتميز القطاع البنكي العُماني بالاستقرار والكفاءة العالية والقدرة على الاستجابة للمتغيرات التي تفرضها مختلف التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية والتوجه المتزايد نحو تحرير الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية.

وقد اتخذ البنك المركزي العُماني إجراءات رقابية واحترازية خلال الفترة الماضية بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، كما جرى إصدار التعليمات النهائية لبازل 3 في شهر نوفمبر من سنة 2013، ومن أجل إضافة المزيد من الدعم والرعاية لعملية الإشراف البنكي، قام

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

البنك المركزي بإجراء اختبارات ضغط للبنوك، وأثبتت تقارير اختبارات الضغط تلك أنَّ النظام البنكي بشكل عام قادر على الصمود في وجه مختلف الصدمات. ومن أجل تقوية إجراءات تقييم المخاطر في البنوك، قام البنك المركزي بإصدار تعليمات بتطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والتي جرى العمل بها من قبل جميع البنوك ابتداء من نهاية سنة 2012⁽¹⁾.

الفرع الثاني: ترتيب البنوك العاملة في سلطنة عمان: يضم القطاع البنكي العماني اليوم سبعة بنوك تجارية محلية وبنكين حكوميين متخصصين وبنكين إسلاميين، كما يعمل في سلطنة عُمان تسعة فروع لبنوك أجنبية، ونبرز في ما يلي جدول بالبنوك العاملة في سلطنة عُمان:

جدول رقم (33): توزع البنوك العاملة في سلطنة عمان

البنوك الأجنبية	البنوك المحلية		
	إسلامية	متخصصة	تجارية
بنك ملي إيران	بنك نزوي	بنك الإسكان العماني	بنك ظفار
بنك بارودا	بنك العز	بنك التنمية العماني	بنك مسقط
بنك صادرات إيران			بنك الأهلي
حبيب بنك			بنك عمان العربي
بنك أبو ظبي الوطني			بنك صحار
ستاندرد تشارترد بنك			البنك الوطني العماني
ستيت بنك اوف انديا			اتش اس بي سي عمان
بنك بيروت			
بنك قطر الوطني			

المصدر: البنك المركزي العماني

هدفت البنوك العمانية المتخصصة إلى دعم جهود التنمية الوطنية في مجالات ذات أهمية اقتصادية واجتماعية كالإسكان والصناعة والزراعة والثروة السمكية، ومع تحقيق تطور اقتصادي كبير في مختلف المجالات الاقتصادية، تم إعادة النظر في دور هذه البنوك ليتواءم مع التعاون العميق بين الحكومة والقطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية وبرامجها. ولذلك فقد عمدت السلطات إلى دمج البنوك الحكومية المتخصصة ليصبح عددها اثنين فقط، هما بنك التنمية العماني وبنك الإسكان العماني⁽²⁾.

⁽¹⁾ مجلة اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العماني مزيد من التطور والنمو، على الموقع:

www.uabonline.org/ar/magazine/.../425/2

⁽²⁾ نفس المرجع.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للخصخصة وواقع القطاع البنكي العربي

يتميز القطاع البنكي في عمان بنسبة تركيز عالية حيث يدير أكبر بنك، وهي بنك مسقط، حوالي 42% من مجموع موجودات القطاع، كما تدير أكبر ثلاثة بنوك حوالي 68% من إجمالي موجودات القطاع، ويبين الجدول التالي بيانات البنوك المحلية وترتيبها بحسب حجم الموجودات.

جدول رقم (34): بيانات البنوك العمانية (بالمليون دولار أمريكي)

البنوك	الموجودات		الودائع		القروض		حقوق المساهمين		الأرباح	
	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012
بنك مسقط	22,043	20,554	14,423	13,829	15,230	14,548	3,149	2,744	362	395
البنك الوطني العماني	7,523	6,592	5,660	4,901	5,372	4,965	852	791	105	107
اتش اس بي سي عمان	5,769	6,267	4,656	4,809	2,547	3,102	794	764	15	28
بنك ظفار*	6,471	5,574	4,956	4,250	4,904	4,349	765	680	98	128
بنك صحار	4,807	4,642	3,442	3,474	3,183	2,977	420	376	60	47
بنك عمان العربي*	4,191	3,563	2,812	2,681	2,971	2,431	500	479	66	48
بنك الأهلي	3,479	2,855	2,481	1,918	2,870	2,409	480	435	56	60
بنك التنمية العماني	392	م غ	6	م غ	263	م غ	374	م غ	19	م غ
بنك نزوي**	441	386	0,9	34	م غ	م غ	367	383	(13)	(25)

المصدر: البنك المركزي العماني. * سبتمبر 2013. ** جويلية 2013.

لا يوجد بيانات لبنك الإسكان العماني لعامي 2012 و 2013.

الفرع الثالث: البيانات المجمعة للقطاع البنكي العماني: واصل القطاع البنكي العماني تحقيق

نسب نمو متميزة خلال السنوات الماضية وشهدت الميزانية المجمعة للبنوك التجارية نمواً كبيراً، يُظهر الجدول التالي ازدياد مجموع الموجودات من حوالي 35.9 مليار دولار سنة 2008 إلى حوالي 58.1 مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر من سنة 2013 (أي بزيادة 62% خلال الفترة المذكورة). مع الإشارة إلى أنّ نسبة الزيادة قد بلغت: 3.1% سنة 2009، 10.2% سنة 2010، 17.6% سنة 2011، 13.5% سنة 2012، و 7% سنة 2013⁽¹⁾.

كما يُشكّل الائتمان ما نسبته حوالي 67% من مجموع موجودات البنوك العُمانية، وبلغ في نهاية 2013 حوالي 39 مليار دولار، بزيادة 62% عن نهاية سنة 2008، حيث بلغ الائتمان آنذاك 24.1 مليار دولار.

وبالنسبة لتقسيم الائتمان بين القطاعين الخاص والعام بنهاية سنة 2013، فقد نال الأول نسبة 88.5% من مجمل الائتمان، مقابل 11.5% للثاني، مع الإشارة إلى تبدل هاتين النسبتين

(1) جريدة الوطن العربي، القطاع المصرفي في سلطنة عمان بواصل الصعود في سنة 2014، على الموقع:

<http://www.alwatanalarabi.com/article/43303>

بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، حيث كانت حصة القطاع الخاص من الائتمان 94.5% عام 2008، مقابل 5.5% للقطاع العام.

كما شهد مجموع الودائع لدى البنوك التجارية زيادة من 22.6 مليار دولار بنهاية سنة 2008 إلى 39.8 مليار دولار في نهاية سنة 2013 (مسجلاً زيادة بنسبة 76%). كما أنّ نسبة ودائع القطاع الخاص من مجمل الودائع بلغت 64.5% عام 2013 مقابل 74.5% سنة 2008، ويُظهر تطور هذه النسبة وتطور نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من مجمل الائتمان زيادة دور القطاع العام في النشاط البنكي في عُمان. وأخيراً، فقد زاد رأسمال البنوك التجارية العمانية من حوالي 4.7 مليار دولار في سنة 2008 إلى حوالي 7 مليار دولار في سنة 2013 (أي بزيادة 48.4%).

على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين البلدان العربية من حيث طبيعة وبنية اقتصادياتها، إلّا أنّها تسعى إلى تحقيق إصلاحات مالية للوصول إلى هدف مشترك هو "رفع مستوى الأداء الاقتصادي من خلال نظام مالي سليم وكفاء"، وإنّ ذلك لا يتحقق إلى من خلال عملية التحرير المالي، والذي يعني مجموعة من الإجراءات السياسية لخفض درجة القيود المفروضة على عمليات الأسواق المالية، أمّا التحرير المالي بمعناه الشامل فيمكن أن يتضمن إجراءات لتعزيز كفاءة النظام المالي وسلامته.

خلاصة الفصل الثاني

تُعد الخصخصة من الاتجاهات الاقتصادية الحديثة في تفعيل بعض القطاعات عن طريق نقل قطاع معين من ملكية القطاع العام (الحكومي) إلى القطاع الخاص، مما يتيح الاستفادة من مرونة القطاع الخاص الذي يتميز بالكفاءة الاقتصادية العالية في الإنتاج، والإدارة وحسن توظيف وتبدير الموارد، والاعتماد على آليات السوق، ومتابعة التغيرات التقنية المتسارعة والمنافسة، مما يساهم في تحقيق قدرًا من الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في الخدمات المقدمة.

ويتضح من خلال هذا الفصل أنّ بالإمكان خصخصة البنوك العمومية كما أظهرت تجارب الدول العربية ولكن مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة مشكلة كل بنك عمومي على حدا، فكل بنك عمومي ومستوى نشاطه وحجم مديونيته أو دائنيته هي التي تحدد نوعية الخصخصة التي يمكن تبنيها ونسبتها، فقد لا يكون من المحبذ تحويل كامل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص في الوقت الراهن، ولكن ربما خصخصة جزئية تجعل من تلك البنوك ترتقي إلى مستوى البنوك المتقدمة، ويمكن اقتراح الوسائل التالية :

- 1- خصخصة الإدارة: ونعني بها إدخال تقنيات إدارة بنوك القطاع الخاص إلى البنوك العمومية لرفع كفاءتها، من خلال التعاقد مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي عقد إدارة أو تأجير أو امتياز، مع احتفاظ الدولة بملكيتها للبنك؛
- 2- بيع جزئي لأسهم الدولة: حيث أن البنوك العمومية تحولت إلى شركات عامة فإن بالإمكان بيع جزء أو نسبة من أسهم الشركة العامة (البنك) للجمهور عن طريق سوق المال ليصبح البنك شركة يساهم بها الجمهور والدولة؛
- 3- الخصخصة الداخلية: وهي بيع جزء من أسهم البنك إلى العاملين والإدارة، مما يجعل العاملين يشعرون بأنهم أصبحوا مالكيين للبنك وليس مجرد عاملين، وهذا يساعد كثيراً في رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين لحرصهم على تحقيق أعلى الأرباح.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

مدخل

المبحث الأول: مسيرة إصلاح النظام البنكي الجزائري

المبحث الثاني: واقع النظام البنكي الجزائري

المبحث الثالث: النظام البنكي الجزائري ومعايير لجنة بازل

خلاصة الفصل

مدخل

يُعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، الخطوة الأولى لبداية مسيرة الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والبنكي، وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدّأته الجزائر مع مطلع التسعينات، ويمثل الإصلاح البنكي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرت السلطات العمومية في الجزائر.

إنّ التحول من الاقتصاد المخطط إلى تبني آليات اقتصاد السوق تطلب إعادة تعريف دور النظام البنكي والمهام الجديدة المنوطة به بما يتماشى ومقتضيات المناخ الاقتصادي الجديد، وعليه فإنّه لا يمكن تصور نجاح سياسة التحرير الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتسهيل الاندماج التدريجي فيه إذا لم يواكب ذلك إقامة جهاز بنكي قوي ومتحرر ويتمتع بكل الإمكانيات التي تؤهله لتأدية الدور الجديد المنوط به، وانطلاقاً من ذلك فقد أولت الجزائر أهمية خاصة بإصلاح وتحرير النظام البنكي - وقد أعتبر الإصلاح البنكي وما تضمنه قانون النقد والقرض من أهم وأول القوانين التي تضمنت رؤية واضحة لدور النظام البنكي في ظل تطبيق آليات اقتصاد السوق- كما يعد من بين القوانين الأساسية في المنظومة التشريعية الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

يعتبر موضوع كفاية رأس المال للبنوك واتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية من أهم المواضيع التي تشغل خبراء البنوك في ظل العولمة والمتغيرات الدولية الحديثة، فمع تزايد المنافسة المحلية والدولية أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر الناتجة عن نشاط البنك أو طريقة تسييره وإدارته، أو من عوامل خارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها البنك.

في هذا السياق، يسهر بنك الجزائر على اتخاذ إجراءات وترتيبات نقدية وسن قواعد احترازية من شأنها أن تضبط عمليات استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى البنوك التجارية، وتحد من المخاطر البنكية التي تتربص بها، لذلك فقد أصبحت هذه البنوك تركز في إطار تعاملاتها مع زبائنهم على المردودية المالية، أي الأخذ بعين الاعتبار عامل السيولة وعامل الربحية في آن واحد.

المبحث الأول: مسيرة إصلاح النظام البنكي الجزائري

مرّ الجهاز البنكي والمالي في الجزائر بعدة مراحل اتسمت كل مرحلة منها بخصائص معينة، فبعد الاستقلال السياسي ورثت الجزائر جهازا بنكيا متنوعا قائما على أساس النظام الليبرالي يخدم المصالح الفرنسية، وهذا ما جعل السلطات العمومية الجزائرية تهتم بإنشاء جهاز بنكي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية ويضمن تمويله. وقد كانت البداية سنة 1966 بتأميم البنوك الأجنبية ليتشكل بذلك الجهاز البنكي الجزائري، واحتفظ هذا الأخير بهيكله كما هو إلى غاية بداية الثمانينات، أين أعيد النظر في تنظيمه ووظائفه تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية المكثفة.

وتجدر الإشارة أن أهم ما ميز النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال حتى بداية الثمانينات ما يلي:

- ازدواجية النظام البنكي من قطاع بنكي وطني قائم على أساس اشتراكي وسيطرة الدولة، وقطاع بنكي أجنبي قائم على أساس ليبرالي رأسمالي، وهذا حتى سنة 1966؛

- احتكار الخزينة العمومية للساحة المالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والبنكي؛

- تهميش دور البنوك وتكليفها بدور إداري، حيث كانت مجرد مصدر للتدفقات النقدية بين

الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وتتجسد محاولة إصلاح المنظومة البنكية بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية التي

أدخلت على النظام البنكي الجزائري وأهمها: إصلاحات 1986، ثم 1988، لكن أهمها كانت

إصلاحات سنة 1990 وذلك بصدر قانون النقد والقرض، والذي حاول تكييف وضع النظام

البنكي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي

باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي.

المطلب الأول: الجهاز البنكي الجزائري قبل الإصلاحات البنكية لسنة 1990: لقد شهد القطاع

البنكي في الجزائر تطورا كبيرا نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في إطار الانتقال من الاقتصاد

المخطط إلى اقتصاد السوق وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، ومع ذلك فإن هذا القطاع

يواجه عددا من التحديات التي أملتتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية، ويتناول هذا

المبحث بالدراسة والتحليل مراحل تطور الجهاز البنكي مع الوقوف على أهم الإصلاحات التي

عرفها قبل الدخول في برامج الإصلاح الاقتصادي لسنة 1990 من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: مرحلة إقامة جهاز بنكي وطني: لقد تميز النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك موزعة عبر كافة التراب الوطني تخدم مصالح الاحتلال الفرنسي، أما بعد الاستقلال عملت السلطات الجزائرية على بناء جهاز بنكي يعمل على تمويل الاقتصاد الوطني ويخدم التنمية.

أولاً: نشأة الجهاز البنكي الجزائري: غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال كان لا بد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لأن النظام البنكي الموروث كان متكوناً في أغلبه من بنوك أجنبية والتي رفضت تمويل الاقتصاد الجزائري، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء الهيكل الضرورية لذلك.

1. الخزينة العامة: عقب الاستقلال مباشرة، تمثلت الخطوة الأولى في الفصل بين الخزينة الفرنسية والخبزينة الجزائرية، ومن جراء ذلك انبثقت الخزينة الجزائرية في 08 أوت 1962، والتي أخذت على عاتقها الوظائف التقليدية للخبزينة، زيادة على ذلك كلفت بتقديم قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي وقروض التجهيز الممنوحة للقطاع الفلاحي المسير ذاتياً، نظراً لنقص الموارد المالية مستهدفة في ذلك تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحددة من طرف الدولة⁽¹⁾.

2. البنك المركزي الجزائري B.C.A (بنك الجزائر حالياً): تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 144/62 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ورأس مال البنك هو ملك للدولة، ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل مع البنوك والدولة المتمثلة في الخزينة العامة⁽²⁾.

ومن بين خصائص البنك المركزي الجزائري ما يلي:

- يحتل صدارة الجهاز البنكي وهو يمثل الرقابة العليا على البنوك التجارية؛
- يعتبر مؤسسة عامة يهدف إلى خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان؛
- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية؛
- يتميز بمبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد.

⁽¹⁾ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008، ص 66.

⁽²⁾ محفوظ لعشب، "الوجيز في القانون البنكي الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص

وقد أوكلت للبنك مجموعة من المهام منها⁽¹⁾:

- ✚ له صلاحية إعادة الخصم للبنوك وخصم السندات العمومية والخاصة، كما يمكنه إدخال سندات ممثلة للقروض متوسطة الأجل في محفظة الأوراق المالية؛
- ✚ له صلاحية منح الخزينة سلفات مكشوفة على حسابها الجاري؛
- ✚ يساعد الدولة في المفاوضات التي تجريها في المجال النقدي والمالي مع المنظمات، المؤسسات المالية والنقدية العالمية، وهو الرقيب على التمويل الخارجي؛
- ✚ يشارك مع السلطات في إعداد وتشريع قوانين للصرف وتنفيذها؛
- ✚ كلف بمراقبة الجهاز البنكي، ويتم ذلك من خلال الاشتراك مع وزارة المالية، عن طريق التقارير المالية التي تقدمها له البنوك، كذلك تسوية حقوق وديون هذه البنوك عن طريق المقاصة.

3. الصندوق الجزائري للتنمية CAD: تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 165/63 الصادر في 07 ماي 1963، في شكل مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁽²⁾ وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 1972/07/07 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية⁽³⁾.

وضع هذا الصندوق مباشرة تحت وصاية وزارة المالية وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المبرمجة، في إطار البرامج والمخططات التنموية، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الإنجاز⁽⁴⁾.

4. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 277-64 بتاريخ 10 أوت 1964، وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات⁽⁵⁾.

(1) خبابه عبد الله، "الاقتصاد البنكي"، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2008، ص ص 181-182.

(2) أنظر القانون رقم 63-165 الصادر في تاريخ 07 ماي 1963 المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية.

(3) قانون 72-26 المؤرخ في 07 جويلية 1972 المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.

(4) محمود حميدات، "مدخل إلى التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص 130.

(5) خبابه عبد الله، مرجع سابق، ص 182.

5. **البنك الوطني الجزائري BNA**: أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر المستقلة⁽¹⁾، حيث أنه حل محل البنوك الأجنبية التالية:

- ❖ القرض العقاري للجزائر وتونس بتاريخ 01 جويلية 1966؛
 - ❖ القرض الصناعي التجاري بتاريخ 01 جويلية 1967؛
 - ❖ البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا بتاريخ ماي 1968؛
 - ❖ بنك باريس والبلاد المنخفضة بتاريخ ماي 1968؛
 - ❖ مكتب الخصم بمعسكر جوان 1968.
- واعتُبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية أسندت له مهمة دعم عمليات التحول الاشتراكي في الزراعة، ومن أهم وظائفه⁽²⁾:
- ❖ تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان قصير والمتوسط الأجل؛
 - ❖ التكفل بتمويل القطاع الزراعي المسير ذاتيا وكذلك القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص؛
 - ❖ تمويل القطاع التجاري خاصة في مجال الاستيراد.

6. **القرض الشعبي الجزائري CPA**: أنشئ القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966 وقد تبع ذلك في 11 ماي 1967 إصدار النظام الخاص بهذا البنك⁽³⁾، ويقدر رأسماله بـ 15 مليون دينار جزائري حيث أنه جاء ليحل محل البنك الشعبي التجاري والصناعي لكل من الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران، والبنك الجهوي للقرض الشعبي بالجزائر، وقد اندمجت له فيما بعد مجموعة من البنوك كالبنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968، الشركة المارسييلية للقرض بتاريخ 30 جوان 1968، الوكالة الفرنسية للقرض والبنك.

ويعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع ويختص في النشاطات النقدية والمالية المتعلقة

بـ:

(1) الأمر رقم 66-178 الصادر في 13 جوان 1966 المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.

(2) باكور حنان، "الجهاز المصرفي الجزائري في متطلبات العولمة المالية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2013، ص 5.

(3) الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967، والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

❖ عمليات التوريد بالآلات والعتاد، الصناعة التقليدية، والفنادق والسياحة، تعاونيات الإنتاج والتوزيع غير الفلاحية.

7. **البنك الخارجي الجزائري BEA**: تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967، يقدر رأسماله بـ 20 مليون دينار جزائري، ويعتبر ثالث بنك للدائع وما يميزه عن البنكين السابقين أن تأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي، حيث ورث أعمال وأشغال خمسة بنوك وهي⁽¹⁾:

- ❖ القرض الليوني بتاريخ 12 ديسمبر 1967؛
 - ❖ الشركة العامة بتاريخ 16 جانفي 1968؛
 - ❖ قرض الشمال في تاريخ 31 ماي 1968؛
 - ❖ بنك باركاليز بتاريخ 28 أبريل 1968؛
 - ❖ بنك الصناعة الجزائرية والبحر المتوسط بتاريخ 26 ماي 1968.
- وتتمثل وظائفه فيما يلي:

- ❖ تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى؛
 - ❖ منح اعتمادات للاستيراد وضمان المصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير؛
 - ❖ ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدولة والجماعات المحلية.
- ثانيا: **دور الجهاز البنكي**: لقد أوكلت للجهاز البنكي مهمتين أساسيتين هما⁽²⁾:

- 1- **تمويل الاقتصاد الوطني**: النظام المخطط مركزيا يفترض إقامة مشاريع ضخمة، هذه الأخيرة تتطلب تمويلا مستمرا، ويقع على عاتق الجهاز البنكي تمويل هذه المخططات والبرامج بالتوازي، الأمر الذي يفرض على النظام البنكي تعبئة الادخارات وتوزيعها ما بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم في وضعية احتياج للتمويل، وذلك تبعا للأهداف العامة للتنمية.
- 2- **تحقيق الرقابة**: لقد أعطى المشرع للمؤسسات البنكية صلاحية مراقبة المشاريع التي قامت بتمويلها، والتي تدخل في إطار الأهداف المسطرة من طرف الحكومة، أي أن الجهاز البنكي يلعب دورا مهما يتمثل في مراقبة ومتابعة تحقيق المشاريع الاستثمارية.

(1) باكور حنان، مرجع سبق ذكره، ص 6.

(2) نفس المرجع، ص 7.

وانطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه النظام البنكي في اقتصاد أية دولة، لاسيما فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية وحسن توجيهها نحو القطاعات والأنشطة الاستثمارية، كان من الضروري القيام بالإصلاحات البنكية وإبراز الدور الذي يلعبه النظام البنكي في مرحلة التحول الاقتصادي وهذا ما سنوليه بقدرٍ من الأهمية في هذه الجزئية من دراستنا.

الفرع الثاني: الإصلاحات الأساسية للنظام البنكي الجزائري قبل سنة 1990: إنّ وصول النظام البنكي الجزائري إلى مرحلة الاختناق في نهاية الثمانينات هو نتيجة فشل ما يسمى بالنظام الاشتراكي المصرح به في موثيق الدولة الجزائرية، والذي دام قرابة ربع قرن من الزمن، تراكمت خلالها أخطاء عديدة عانت منها السياسة الاقتصادية عموما والنظام البنكي بصفة خاصة، مما أدى إلى صعوبة معالجتها.

أولاً: الإصلاح المالي لسنة 1970: من أجل تكريس شروط تحقيق التخطيط المالي، وبمراعاة الخيارات السياسية الجديدة للجزائر، ومن أجل مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية، أوكلت السلطات الجزائرية - ابتداء من سنة 1970 - البنوك لتسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية، وهذا ما أدى إلى ضرورة إعادة تنظيم كل الهياكل المالية للدولة.

وفي هذا الإطار تم اتخاذ عدة إجراءات، نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

- ❖ تنظيم إجراءات السحب على المكشوف للمؤسسات العمومية في إطار تمويل الاستغلال؛
- ❖ تقسيم المهام الخاصة بإنجاز الاستثمارات الإنتاجية المخططة للقطاع العمومي ما بين كتابة الدولة للتخطيط ووزارة المالية؛
- ❖ تعريف نمط تمويل استثمارات المؤسسات العمومية؛
- ❖ تعزيز دور المنشآت المالية في تعبئة الادخار الوطني؛
- ❖ التوطين الإجباري للمؤسسات العمومية في مختلف البنوك، وتعريف أنماط التسوية؛
- ❖ تحديد معدلات الفائدة على مستوى مركزي، وهذا بعد إخطار المجلس الوطني للقرض.

(1) لمزيد من المعلومات راجع:

Ammour Benhlila : « Le système bancaire Algérien (Textes & réalité) », Editions Dahlab, Alger, PP16-19.

إنّ إصلاح سنة 1970، والرامي إلى إنشاء إطار يسمح للقطاع البنكي بالتحكم - أكثر مما مضى - في مجموع التدفقات النقدية التي تمر به، طرح مجموعة من الفجوات والتناقضات منها⁽¹⁾:

- ❖ إن نظام تمويل الاستغلال المؤسس سنة 1970 يحمل ضمنا صعوباته الخاصة، ويتجلى ذلك في الدور الممنوح للقطاع البنكي، الذي يؤدي إلى شروط تحقيق غير متطابقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- ❖ صعوبات التسويق وتحصيل الديون وإنجاز الاستثمارات، أدت في معظم الحالات إلى استحالة استرداد القروض من المؤسسات العمومية؛
- ❖ صعوبات تحصيل الذمم بين المؤسسات العمومية؛
- ❖ المشاكل المطروحة والمتعلقة بمساهمة المؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، وإبداع أقساط الاهتلاك والاحتياطات في الخزينة العمومية؛
- ❖ تدخل الخزينة العمومية من جديد في تمويل استثمارات المؤسسات على شكل مساهمات نهائية.

ثانيا: إصلاحات النظام البنكي في الفترة ما بين 1986-1990: لقد شهدت الفترة الممتدة من 1986 - 1988 محاولة إصلاح المنظومة البنكية والمالية لتحضيرها للتوجه نحو اقتصاد السوق، وقد تجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 المؤرخ في 14/08/1986، وهو قانون خاص بنظام البنوك وشروط الإقراض، بالإضافة إلى إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في 1988، الذي تحصلت البنوك بموجبه على استقلاليتها، حيث اعتبرها القانون مؤسسات عمومية اقتصادية، أكد على طابعها التجاري وعلى أنها شخصية معنوية تسييرها قواعد القانون التجاري، وبالتالي وضع نشاطها في دائرة المتاجرة، كما تم السماح لمؤسسات الإقراض والهيئات المالية باللجوء إلى القروض المتوسطة الأجل في السوق الداخلية والخارجية، وفيما يلي سوف نتطرق إلى مضمون هذه القوانين.

1. مضمون القانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك:

صدر القانون البنكي لسنة 1986 في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر آنذاك وتماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو اقتصاد السوق، ومنح هذا القانون للبنوك نمطا جديدا في إدارة وتقديم القروض، فاستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن متابعة استخدام القروض الممنوحة إلى جانب دراسة الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي

⁽¹⁾ Ammour Benhlila :Op. Cit, PP 20-23.

تحصل على القروض واتخاذ كل الإجراءات الضرورية للتقليل من مخاطر عدم السداد⁽¹⁾، كما استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف بإعداد وتسيير أدواتها بما في ذلك تحديد سقف عمليات إعادة الخصم لتوجيه السياسة الإقراضية المتبعة من طرف البنوك⁽²⁾، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء مجلس القروض والخطة الوطنية للقرض، وقد جاء هذا القانون البنكي بعدة تغييرات على مستوى هيكل النظام البنكي الجزائري تبعا للتوجه نحو اقتصاد السوق، إذ فرّق بين بنك الجزائر وبين مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام منها (بنوك)، ومؤسسات الإقراض المتخصصة (البنوك المتخصصة)، كما يلي⁽³⁾:

أ- **البنك المركزي**: يمكن تلخيص مهام البنك المركزي التي جاء بها هذا القانون في أربع مهام هي:

- حصول البنك المركزي على امتياز إصدار النقود بأمر من الدولة؛
- تنظيم ومراقبة عملية الإقراض في إطار الخطة الوطنية للائتمان؛
- تكليف البنك المركزي - كبنك الدولة - بضمان تقديم التمويل اللازم للخرينة بشرط احترام الخطة الوطنية للائتمان؛
- القيام بدور مراقب للصرف والعلاقات الخارجية.

ب- **هيئات الإقراض**: وتتمثل الهيئات المتخصصة في تقديم القروض وفقا لهذا القانون فيما يلي⁽⁴⁾:

🚩 **مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام "البنوك"**: تكلف البنوك كمؤسسات للإقراض بجمع الودائع من الأفراد ومنح القروض باختلاف مدتها وأشكالها، وضمان تسيير وسائل الدفع، والقيام بالتوظيف والاكتتاب والشراء والاحتفاظ وبيع القيم المنقولة وكل منتج مالي، وتقديم الاستشارة ومتابعة وتنفيذ الخطة الوطنية للائتمان، والقيام بصفة عامة بجميع الخدمات المتعلقة بتسهيل نشاطات الزبائن.

🚩 **مؤسسات القرض المتخصصة "بنوك متخصصة"**: حسب المادة 18 من القانون البنكي

رقم 86-12 فإن مؤسسات القرض المتخصصة تنشط وفق الشكل الذي منحه لها القانون، فلا تقوم إلا بجمع بعض أنواع الودائع، وبالمقابل لا تمنح إلا بعض أنواع

(1) الطيب ياسين، النظام البنكي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03، سنة 2003، ص 52.

(2) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 138.

(3) فايزة لعرف، مرجع سبق ذكره، ص 150.

(4) حسب المادة 17 من القانون البنكي رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986.

القروض وذلك حسب طبيعتها القانونية وإطار نشاطها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ
المشرع الجزائري، بعد أن أخذ بمبدأ تخصيص البنوك Spécialisation des banques

في هذا القانون، قام بالتخلي عنه سنة 1990 بإصداره لقانون النقد والائتمان.

وتعتبر الخطة الوطنية للقروض Plan national de crédit جزء من الخطة الوطنية
للتنمية، حيث تستهدف تحقيق التوازنات المالية في مجالي جمع الموارد وتوزيع القروض، إذ تعمل
في مجال جمع الموارد على تقليل الاعتماد على الإصدار النقدي كمورد لتمويل خطط التنمية،
وتعويضه بتعبئة الإدخار، كما تحدد حجم وطبيعة الموارد المحلية الواجب تعبئتها وحجم القروض
الخارجية، أما في مجال توزيع القروض، تحدد هذه الخطة القروض الواجب منحها للمؤسسات
حسب القطاعات القابلة للإنعاش، وتبين حصة كل بنك، ومدى تدخل البنك المركزي في عملية
التمويل، ودور مؤسسات الإقراض في دراسة هذه الأهداف وإعداد وتنفيذ ومتابعة القروض
والأهداف المالية والنقدية المسطرة⁽¹⁾.

ج- هيئات الرقابة: وفقا للقانون 86-12 تم إنشاء مجلس وطني للقروض، ولجنة تقنية، للقيام
بعمليات الرقابة على أعمال البنوك ومتابعتها، حيث تقوم كلا من الهيئتين بوظائف الرقابة التالية:

المجلس الوطني للقروض: يستشار المجلس الوطني للقروض في تحديد السياسة العامة
للإقراض، بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصا ما يتعلق بتمويل
مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد، ويقوم هذا المجلس بإعداد
الدراسات المرتبطة بسياسة القروض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة
القروض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية.

اللجنة التقنية للبنك: يرأس هذه اللجنة محافظ البنك المركزي، وهي مكلفة بمتابعة جميع
المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر على ضمان تطبيق التنظيمات

⁽¹⁾ أنظر إلى:

محفوظ لعشب، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 42.
علاوة نواري، أثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في
الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2008، ص 97.

والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات الرقابة المخولة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الإدخار ومراقبة وتوزيع القروض⁽¹⁾.

وعلى الرغم من هذه التغييرات إلا أنّ القانون البنكي لسنة 1986 بقي غير متماشيا مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، لأنه يحمل في مضمونه نوع من التناقض، فمن ناحية نجده ينص على ضرورة التقيد بالحدود التي ترسمها الخطة الوطنية للقروض وفق الأهداف التنموية المخططة، إلا أنّه من ناحية أخرى ينادي بتطبيق اللامركزية في اتخاذ قرارات التمويل ويدعو البنوك إلى الاستقلالية في اتخاذ مثل هذه القرارات، وبالتالي نلاحظ استمرار نظام التخطيط في توجيه وتخصيص الموارد نتيجة استمرار التسيير الإداري الموجه وعدم حصول البنوك على استقلاليتها، فالانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع قطاع بنكي متطور وفعال، ولذلك تواصلت الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وتم تعديله بالقانون 88-02 المؤرخ في 12/01/1988 والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع ربحيتها وضرورة تعديل قواعد التمويل، بحيث يوجه الاهتمام نحو تحقيق الربحية المالية للمشاريع الاستثمارية، كما نص نفس القانون على ضرورة استعادة البنك المركزي صلاحيته في تطبيق السياسة النقدية، في حين تتكفل البنوك والمؤسسات المالية بتمويل مشاريع المؤسسات العامة الاقتصادية⁽²⁾.

ثالثاً: مضمون القانون رقم 88-02 الصادر في 12 جانفي 1988: شرعت الجزائر منذ سنة 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي مس العديد من القطاعات الاقتصادية في إطار التحضير للتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث تم إصدار القانون 88-02 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العامة، المعدل والمتمم للقانون المتعلق بنظام البنوك والقروض في سياق تدعيم الإصلاحات الاقتصادية ومواصلة العمل على إصلاح المنظومة البنكية تماشياً مع خصوصيات المرحلة الاقتصادية الجديدة.

ويهدف قانون 88-06 إلى وضع المؤسسة كمحرك أساسي للتنمية بمنحها الاستقلالية الضرورية، حيث أبعد هذا القانون الدولة عن إدارة وتوجيه المؤسسات العامة، بالرغم من بقائها مالكة ومساهمة بجزء من رأس المال في هذه المؤسسات، أما الجزء الآخر الباقي فتمتلكه المؤسسات الاقتصادية العامة الأخرى المساهمة والتي تتولى مسؤولية إدارة هذه المؤسسات، ولها

(1) لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 152.

(2) نفس المرجع، ص 153.

كامل الصلاحيات في ذلك، وفي بعض الأحيان كانت هذه المؤسسات تمتلك كل رأس مال المؤسسة.

وحسب المادة 02 من القانون البنكي رقم 88-02 الصادر في 12 جانفي 1988، فإن البنوك الجزائرية تتخذ شكلها القانوني كمؤسسة اقتصادية عامة (E.P.E)، لها رأس مال اجتماعي مكتتب ومحرر من طرف الدولة أو من طرف مؤسسات اقتصادية أخرى مساهمة، وبهذا تبقى الدولة مالكة ومساهمة في رأس مال المؤسسة الاقتصادية العامة بدون أن تسيروها وتديرها، وقد تمت إعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري كما يلي⁽¹⁾:

1. البنك المركزي: استعاد البنك المركزي بموجب هذا القانون كل صلاحياته في تحديد

معدلات الفائدة الموجهة وتحفيز البنوك على تعبئة الموارد، من خلال تقييده لعملية منح الموافقة لإعادة الخصم للقروض قصيرة الأجل الموجهة للمؤسسات العامة (التي تأخذ شكل شراء البنوك لسندات تجارية تمثل ديون هذه المؤسسات مع اقتطاع سعر الخصم) بهدف إعادة تمويلها، وإلغاء عملية إعادة تمويل البنوك لهذه المؤسسات عن طريق السحب على المكشوف بمعنى عدم إعطاء البنوك الموافقة على التمويل عند عدم وجود رصيد.

2. البنوك التجارية: تعتبر البنوك بموجب هذا القانون شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ

الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، فنشاط البنك أصبح يخضع لقواعد التجارة ويهدف إلى تحقيق الربحية، خاصة في تعامله مع المؤسسات الاقتصادية العامة، التي أضحت تتميز بتراكم كبير في مبالغ قروض السحب على المكشوف نظرا لاختلال توازنها المالي الناتج عن الصعوبات الكبيرة في تحصيل حقوقها، وحسب المادة 02 من القانون رقم 88-12 الصادر في 12 جانفي 1988 يمكن للبنوك القيام بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه، كما يمكن لها أن تلجأ للجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل، واللجوء إلى طلب قروض خارجية⁽²⁾.

ورغم كل هذه القوانين إلا أنّ النظام البنكي الجزائري لم يعرف إصلاحا جذريا إلا سنة 1990 بإصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض والذي جعل القانون البنكي الجزائري في سياق التشريعات البنكية المعمول بها في البلدان المتطورة.

⁽¹⁾ لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 154 - 155.

⁽²⁾ المادة 07 من القانون رقم 88-12 الصادر في 12 جانفي 1988.

المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري تحت وطأة قانون النقد والقرض La loi sur la

monnaie et le crédit: رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة البنكية أواخر عقد الثمانينات، إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام البنكي الجزائري إلا في 14/04/1990 تاريخ صدور قانون النقد والقرض (90-10)، الذي جاء استكمالاً للإطار القانوني لإصلاح الجهاز البنكي، وحدد هذا القانون مجموعة من المبادئ على قدر كبير من الأهمية كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية والإسهام في دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق وحرية المنافسة، وعبر قانون النقد والقرض عن إرادة واضحة في تغيير النمط التسييري الذي اتبعته البنوك خلال عقد الثمانينات، وأراد بعث الدور المنوط بها وتنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق، حيث نص صراحة على تدابير جوهريّة مؤسسة على مبادئ واضحة المعالم بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة من الإصلاح، ويهدف هذا القانون إلى مايلي⁽¹⁾:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع البنكي، والعمل على القضاء على الانحرافات الغير مراقبة في إدارة وتسيير البنوك، وإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة النقد والائتمان بشكل يحمي من التعرض لضغوط سياسية قد تؤدي في النهاية إلى آثار اقتصادية غير مرغوبة؛
- إنشاء مجلس النقد والقرض، الذي يعد بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان، النقد الأجنبي، الدين الخارجي والسياسات النقدية؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها، وتشجيع الاستثمارات الخارجية المفيدة وإصلاح الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام، وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامّة، بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان؛
- إقامة نظام بنكي ذو مستويين (البنك المركزي كمصدر للنقد، والبنوك الأخرى كمؤسسات مانحة للقروض، وإلغاء مبدأ التخصص).

⁽¹⁾ أنظر إلى:

محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص 44.

لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 156-157.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض: يُعد قانون النقد والقرض منعطفا حاسماً فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نمط تمويل الاقتصاد الوطني القائم أساساً على المديونية والتضخم، الأمر الذي أدى إلى وضع النظام البنكي الوطني على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وهو ما تبلور في المبادئ التي قام عليها ونوجزها فيما يلي:

أولاً: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تنبئ قانون النقد والائتمان مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية في الاقتصاد، والدائرة الحقيقية بما فيها من مؤسسات إنتاجية وسلع وخدمات منتجة وخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة، وذلك حتى تُتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية والسياسة النقدية التي تحددها السلطة النقدية -البنك المركزي- بناءً على الوضع النقدي السائد، والمتمثلة في الإجراءات والتدابير التي تتخذ بغرض التحكم في عرض النقود والتمويل -كأهداف وسيطية- لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر العملة المحلية، بدل مبدأ التخطيط المركزي لكل القرارات المرتبطة بالاستثمار وتعبئة المواد اللازمة لتمويل البرامج المخططة من طرف النظام البنكي الذي كان سائداً وقت الاقتصاد الاشتراكي، بمعنى أنه تم التراجع عن النظام الذي كان معمولاً به في السابق، والذي كان في إطاره يتم توجيه الائتمان تماشياً مع الأهداف التي تضعها دائرة التخطيط المركزي حسب المشروعات المراد تنفيذها، وكذا أحجامها ومتطلبات قيامها، بغض النظر عن جدواها المالية وطبيعة وقيمة الضمانات المقدمة من طرف هذه المشروعات للحصول على التمويل اللازم لها، حيث لم تكن تراعي السلطات آنذاك دور السلطة النقدية، وتم تهميشها خدمة لمصالح القطاع العام، المعفى من كل الشروط التي ينبغي أن تفرضها البنوك للقيام بتمويل المشروعات الاستثمارية، وذلك لإعطاء الدولة الأولوية الكبرى للاستثمارات التنموية على قابلية استرداد البنوك للقروض الممنوحة، وعلى ذلك فقد استدعى الإصلاح الفصل بين القرارات النقدية والائتمان وما تستدعيه الدائرة الحقيقية -دائرة الإنتاج- من تمويل لمشاريع التنمية الاستثمارية، بإعطاء السلطة النقدية الصلاحيات اللازمة لإدارة القروض، وممارسة وظيفتها في ظل عوامل الربحية والسيولة وحماية البنوك والمؤسسات المقرضة من حالات التعثر ومخاطر عدم استرداد القروض والإفلاس بطلب الضمانات اللازمة للقروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء دون تمييز بين

القطاعين، وتبني هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام البنكي والنقدي فهو المسؤول الأول عن إدارة السياسة النقدية، وتحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- تسهيل منح القروض التي يركز تقديمها على الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دون تمييز بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض.

ثانياً: الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: لم تعد الخزينة العامة حرة في اللجوء للبنك المركزي وطلب القروض لتمويل العجز لديها كما كانت في السابق، حيث عزز مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة من استقلالية البنك المركزي، وقصص من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية، تفادياً للإصدار النقدي المفرط.

ثالثاً: إبعاد الخزينة العامة عن دائرة الائتمان: حيث أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن تقديم القروض التي يركز تقديمها على الجدوى الاقتصادية للمشروعات، بدلاً من الخزينة العامة التي اقتصر دورها على توجيه النشاط الاقتصادي بواسطة السياسة المالية، ومن بين الأهداف التي طمح إليها التعديل ما يلي:

- تحرير السلطة النقدية وجعلها وحيدة مستقلة عن السلطة السياسية (الأجهزة التنفيذية)؛
- إرساء قواعد الشفافية في العلاقة بين الخزينة العامة والنظام المالي؛
- توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة في مجال القروض؛
- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد، وخلق علاقة جديدة بين الجهاز البنكي والمؤسسات العامة الاقتصادية أساسها الاستقلالية التجارية والتعاقدية في جو من المنافسة الحرة.

رابعاً: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية في السابق مشتتة في مستويات عديدة، فكانت وزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، وكانت الخزينة العمومية تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي الذي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية

لاحتكار امتياز إصدار النقود، فصدر قانون 90-10 الذي جاء ليُلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية حيث أنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة على أية جهة كانت، ووضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية ضمن هيئة جديدة تدعى مجلس النقد والقرض وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير وتقادي التعارض بين الأهداف⁽¹⁾.

خامساً: وضع نظام بنكي على مستويين: لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنكاً للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقاً لما يقتضيه الوضع النقدي، كذلك فإنه نتيجة ترأس البنك المركزي للنظام النقدي وتواجده فوق البنوك أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية⁽²⁾.

الفرع الثاني: هيكلية المنظومة البنكية الجديدة وفقاً لقانون النقد والقرض: نتج عن صدور قانون النقد والقرض تأسيس نظام بنكي ذي مستويين أصبح البنك المركزي فيه بنك البنوك وله كل الصلاحيات في تسيير النقد والائتمان والرقابة في ظل استقلالية تامة، وأعيد للبنوك التجارية وظائفها التقليدية.

أولاً: البنك المركزي: أصبح البنك المركزي على إثر هذا القانون يحمل اسم بنك الجزائر⁽³⁾، ويقوم بتنظيم التداول النقدي وإصدار ومراقبة الائتمان، إضافة إلى إدارة المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف⁽⁴⁾، يمارس بنك الجزائر هذه المهام من خلال مجلس النقد والبنك وكذا اللجنة البنكية التي تقوم بالمهمة الرقابية، ثم لجنة مركزية المخاطر وعوارض الدفع، أما فيما يخص البنوك التجارية فقد تجددت مهامها وكفاءاتها وتم توسعتها لتتماشى مع النهج الجديد للإصلاح مع إحداث

(1) محمد زميت، "النظام البنكي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2006، ص 121.

(2) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 199.

(3) المادة 11 من قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، جريدة رسمية رقم 18.

(4) علي بطاهر، الإصلاحات الحديثة للنظام البنكي قانون النقد والقرض، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994، ص 139.

نوع من الرقابة عليها لحماية لزيائنها، حيث تم إدخال نسب المخاطرة في التعامل وإحداث ضمانات كضمانات الرهن.

ثانيا: الأجهزة التنظيمية والهيئات الرقابية الجديدة: وهي تلك الهياكل التي أحدثها قانون النقد والقرض للرقابة على الجهاز البنكي، والتي تعمل على مستوى بنك الجزائر والمتمثلة فيما يلي:

1. مجلس النقد والقرض (C.M.C): هو مجلس وطني، له مهمة إدارة بنك الجزائر بدلا عن المجلس الوطني للقروض الذي أنشئ بموجب القانون السابق للبنوك والقروض 1986، حيث يقوم بصياغة سياسيات الائتمان والنقد الأجنبي والإشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسات النقدية ومعاييرها، وله صلاحيات اتخاذ كل الإجراءات والقرارات اللازمة لسير الجهاز البنكي، والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالطابع المالي والنقدي، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر ويضم النواب الثلاثة للمحافظ وثلاث مندوبين عن الحكومة، ويخول للمحافظ بموجب ترأسه للمجلس ممارسة مهامه باسم بنك الجزائر، حيث يوقع الاتفاقيات ويمثل السلطات العمومية في الخارج فيما يخص المجال المالي، وكذا الموافقة على نتائج السنة المالية، وله كامل الحرية في اختيار السياسة النقدية التي يراها ملائمة⁽¹⁾.

ويمارس مجلس النقد والقرض مهامه كمجلس إدارة من خلال إشرافه على فتح وإقفال الفروع والوكالات، وتكوين لجان استشارية مع تحديد كيفية تكوين قواعدها وصلاحياتها، وكذا الإشراف على نظام مستخدمي بنك الجزائر وتحديد سلم رواتبهم، بالإضافة إلى تحديد ميزانية بنك الجزائر، وكذا توزيع الأرباح، وشروط توظيف الأموال العائدة لها، كما يمارس المجلس دوره الأساسي كمجلس نقدي من حيث سلطة القرار في مختلف المسائل المالية والنقدية كإصدار النقد وإتلافه وضبط الكتلة النقدية، بالإضافة إلى تحديد شروط البنوك والمؤسسات المالية وتنظيم نشاطها وشروط إنشاء بنوك وطنية خاصة ونشاط البنوك الأجنبية، كذلك مباشرة مختلف عمليات بنك الجزائر على الذهب النقدي والعملات الأجنبية وعمليات إعادة الخصم، وتنظيم ومراقبة السوق النقدية وسوق الصرف الأجنبي وغرفة المقاصة.

2. اللجنة البنكية Commission bancaire: هي لجنة تراقب عمل البنوك والمؤسسات المالية، وتتابع مدى تطبيقها للقوانين والأنظمة الخاضعة لها، وتعاقبها عن كل مخالفة، وتدعو

⁽¹⁾ Revue Economie n° 17, Mensuel Economique, éditée par l'Algérie, presse service, Septembre 1994 , p32.

اللجنة البنكية في حالات الملائمة المالية المتعثرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة التوازن المالي، وإلا تقوم بتعيين مدير مؤقت بغية التصحيح، كما يمكنها فرض عقوبة مالية لصالح خزانة الدولة، وتقوم اللجنة البنكية بتحقيق الرقابة عن طريق متابعة الوثائق والمستندات، أو التنقل إلى عين المكان للرقابة، وتمارس رقابتها المادة 144 من قانون النقد والقرض من خلال أعضائها المعنيون لمدة خمس سنوات وهم المحافظ ونائبه، وقاضيان منتدبان من المحكمة العليا، وعضوان مقترحان من وزير المالية لكفاءتهما المالية والمحاسبية⁽¹⁾.

3. مركزية المخاطر وعوارض الدفع Central des Risques: هي لجنة مكلفة بجمع كل المعلومات الخاصة بأسماء المستفيدين وطبيعة وسقف القروض الممنوحة من طرف جميع البنوك والمؤسسات المالية والمبالغ المسحوبة، والضمانات المقدمة مقابل الحصول على كل قرض، وذلك بعد تحديد كل مخاطر القروض، ولا يمكن لأي بنك أو مؤسسة مالية أن تمنح أي قرض إلا بعد الحصول على الاستشارة وكل المعلومات الخاصة بالمستفيد من القرض من طرف لجنة مركزية المخاطر⁽²⁾. ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجودها أصلاً أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون⁽³⁾.

4. جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة: أتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصاً تشريعياً يعكس بحق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي الجزائري، فهو يعتبر

(1) علي بطاهر، إصلاحات النظام البنكي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 35.

(2) المرجع نفسه، ص 71.

(3) بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 62-63.

من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات البنكية، فبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988، أتى كذلك بأفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها، تترجم إلى حد بعيد الصور التي سوف يكون عليها النظام البنكي الجزائري في المستقبل⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 10/90: عرف قانون النقد والقرض عدة نقائص، فضلا عن عدم استيفاء البنوك العمومية للشروط المحددة من قبل بنك الجزائر، وهو ما استوجب استحداثه بقوانين معدلة ومتممة.

الفرع الأول: مدى تطبيق قانون النقد والقرض: لم تستوف البنوك العمومية الشروط المحددة من طرف "بنك الجزائر" والمتمثلة في⁽²⁾:

❖ تحديد رأس المال الأدنى بـ 500 مليون دينار بالنسبة للبنوك، و 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية؛

❖ يجب أن لا يتعدى مجموع المخاطر 40% من المال الخاص، تم تخفيضها إلى 25% منذ سنة 1995.

وعليه فقد وُجدت عدة بنوك بعيدة عن تطبيقها لقانون النقد والقرض، فبعد إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 بحوالي 10 سنوات، لم تحصل كل البنوك العمومية على الاعتماد بمقتضى المادة 203 من هذا القانون، ثم عدل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قانونه العضوي سنة 1998 وفق المادة 202 من هذا القانون: "يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر وكذلك البنك الجزائري للتنمية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أن تتطابق قوانينها الأساسية مع أحكام هذا القانون وترفع رؤوس أموالها عند الاقتضاء لتصبح موازية للحد الأدنى للرأسمال الذي سيقرر بالنظام المذكور في المادة 201 وذلك خلال أجل ستة أشهر اعتبارا من

⁽¹⁾ منصور صمودي، الجهاز البنكي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 60.

⁽²⁾ Naas Abdelkrim, le système bancaire Algérien, maisonneuve & Larousse, France, 2003, p 189.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

تاريخ إصداره"، لكن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لم يحقق وضعية مالية تثبت فعلا أن الخصوم تفوق المبلغ الإجمالي للأصول التي تعادل على الأقل الرأسمال الاجتماعي⁽¹⁾. ولم تُمنح الاعتمادات البنكية إلاّ بعد مضي 7 سنوات من صدور قانون النقد والقرض على النحو التالي⁽²⁾:

✓ منح الاعتماد لكل من: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) - القرض الشعبي الجزائري (CPA) - والبنك الوطني الجزائري (BNA) سنة 1997؛

✓ منح الاعتماد لكل من البنك الخارجي الجزائري (BEA) - البنك الجزائري للتنمية الريفية (BADR) - وبنك التنمية المحلية (BDL) سنة 2002؛

✓ تمّ اعتماد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) في سنة 1997 للقيام بالعمليات البنكية بما يتناقض مع إحدى مواد القانون المتعلقة بالنقد والقرض القاضية بأنه على البنوك أن يكون لها القانون الأساسي لشركات الأسهم، في حين أنّ هذا الصندوق هو عبارة عن تعاضدية تدخل قانونا من فئة الجمعيات التي لا تهدف إلى الربح؛

✓ إلى غاية سنة 2002، البنك الجزائري للتنمية (BAD) لم يكن قد اعتمد بعد؛

✓ فضلاً على أنّ إنشاء البنوك بامتثال القاعدة التي تنص على ضرورة توفير رأسمال أدنى قيمته 500 مليون دينار، حيث يعد هذا المبلغ جد ضئيل، مما قد يثير مشاكل مالية خطيرة بالنسبة لهذه البنوك؛

✓ في الوقت الذي يشهد العالم تكتلات كبيرة للبنوك، فإنه يصعب الحديث عن بنك يقدر رأسماله بـ 500 مليون دينار، أي ما يعادل 7 ملايين دولار⁽³⁾.

أما فيما يخص السوق النقدية في الجزائر، والتي لا تزال سوقاً ضيقة، تعبر عن مركز لتبادل النقد على الحساب لدى البنك المركزي، ويعتمد نشاطها على الأعوان الماليين المتمثلين في البنوك

⁽¹⁾ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، دورة نوفمبر، 2000.

⁽²⁾ Naas Abdelkrim, op – cité, p189.

⁽³⁾ قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009، ص 102.

التجارية، المستثمرون والمؤسسات المالية غير البنكية، هذه السوق تعاني من عدة نقائص تتمثل في⁽¹⁾:

✚ عدم الاستجابة لاحتياجات البنوك من السيولة والتي قد تختلف عن الأهداف المحددة في النظام النقدي ككل؛

✚ اللجوء غير المحدود لإعادة التمويل، ووجود فرق في المعدلات بين البنوك والبنك المركزي مما يدفع البنوك بالتوجه إلى بنوك أخرى قبل التوجه إلى البنك المركزي من أجل الحصول على القرض؛

✚ نظرا لقلّة الأوراق التجارية لدى البنوك لإعادة خصمها، يقوم البنك المركزي بمنح قروض على المكشوف حتى يسمح للبنوك بمواجهة احتياجاتها؛

✚ محدودية السقوف النقدية الجزائرية بسبب محدودية السندات التي يمكن إقراضها؛

✚ ضعف فوائد سندات الخزينة العمومية التي تكتتب فيها البنوك.

الفرع الثاني: الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 01-90: جاء أول تعديل

لقانون النقد والقرض 01-90 عن طريق أمر رئاسي، وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة، إذ جاء هذا التعديل من خلال:

❖ تنص المادة 02 من الأمر 01-01 المتممة للمادة 23 من القانون 10-90 "يتولي تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعد ثلاث نواب"، محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان؛

❖ تنص المادة 03 من الأمر 01-01 على تعديل أخطاء الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من القانون 10-90، "لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية"، كما أن القانون الجديد ألغى الاستشارة الوجوبية للحكومة لمحافظ البنك، كما لم يتم تحديد مدة الخبراء (خارج موظفي البنك) الذين يستعين بهم المحافظ⁽²⁾، كما لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص 102.

⁽²⁾ عجة الجيلالي، " الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد 04، 2006، ص 321.

مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي، كما لم تحدد مدة منصب المحافظ ونوابه⁽¹⁾؛

❖ بموجب الأمر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين⁽²⁾:

- **الهيئة الأولى تتمثل في مجلس الإدارة:** الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون؛
- **الهيئة الثانية تتمثل في مجلس النقد والقرض:** هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.

1- مجلس إدارة بنك الجزائر: يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر "الناتج عن الأمر الصادر سنة 2001 من نفس أعضاء مجلس النقد والقرض المنشأ بموجب القانون رقم 90-10، إذ يتكون من:

- ✓ محافظ البنك المركزي ، يعين من طرف رئيس الجمهورية؛
 - ✓ ثلاثة (03) نواب يعينون بمرسوم رئاسي؛
 - ✓ ثلاثة (03) موظفين سامين، يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة.
- وقد ألغى الأمر 01-01 مدة التعيين المنصوص عليها في القانون رقم 90-10 والمقدرة بـ 6 سنوات للمحافظ 5 سنوات للنواب مما أدى إلى الحد من استقلالية البنك المركزي.
- 2- مجلس النقد والقرض:** أحدث الأمر رقم 01-01 الصادر في سنة 2001 سلسلتين من التغييرات الطارئة على مجلس النقد والقرض:

- أ- **على مستوى المهام:** لم يعد مجلس النقد والقرض مكلفا بإدارة وتنظيم البنك المركزي؛
- ب- **على مستوى الأعضاء:** حسب المادة 10 من الأمر رقم 01-01 الصادر في 2001 يتكون مجلس النقد والقرض من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛
 - ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.
- إلا أنّ هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر، وبعد ملاحظة السلطات الضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي، خاصة بعد فضيحة بنك

⁽¹⁾ الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28 فيفري 2001، ص 4.

⁽²⁾ بطاهر علي، مرجع سابق، ص 49.

الخليفة والبنك التجاري والصناعي، حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر، اضطرت إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاحات ف جاء الأمر 03-01.

الفرع الثالث: الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 الذي يلغي قانون 90-10:

أصدرت السلطات الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في 26 أوت 2003 حين لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز البنكي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي ويهدف هذا التعديل إلى:

أولاً: تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل وهذا من خلال:

- ❖ الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض؛
- ❖ توسيع صلاحيات المجلس في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛
- ❖ تقوية استقلالية اللجنة البنكية.

ثانياً: تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق:

- ❖ إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية اقتصادية ومالية؛
- ❖ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛

❖ تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.

ثالثاً: تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال:

- ❖ تقوية شروط منح الاعتماد للبنوك؛
- ❖ تشديد العقوبات الجزائية على أي مخالفة للقوانين البنكية " اختلاس، تزوير... "؛
- ❖ تعزيز وتحديد صلاحيات اللجنة المصرفية خاصة فيما يتعلق بالرقابة.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من تكوين موظفين ومراقبين أكفاء ووجود نظام معلومات فعال يرتكز على تقنيات تحويل معلومات سريعة والتحكم الجيد في تكنولوجيا المعلومات؛ ومن أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 03-11 ما يلي:

- ❖ تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين منفصلين هما: مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛

❖ تمنع بعض المواد من قانون 90-10 كل الأشخاص عدا البنوك والمؤسسات المالية من ممارسة عمليات البنك والقرض كما رفع المنع على الخزينة والمصالح المالية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ولكن الأمر 03-11 لم يرفع المنع إلا على الخزينة العمومية؛

❖ بموجب هذا القانون (03-11) أسس بنك الجزائر جمعية البنكيين الجزائريين وأصبح يتعين على كل بنك ومؤسسة مالية في الجزائر الانخراط فيها، ويمكن لوزير المالية أو لمحافظ بنك الجزائر استشارة الجمعية في كل المسائل التي تهم المهنة المصرفية⁽¹⁾؛

❖ من خلال القراءة القانونية للأمر 03-11 نجد أن بعض موادها جاءت بنفس المحتوى بالنسبة لمواد قانون 90-10 كما أنّ الكثير من المواد تم تعديلها وإلغاؤها بموجب هذا الأمر، ونذكر على سبيل المثال:

• المادة 33 من قانون 90-10 التي عدلت المادة 88 من الأمر 03-11 المتعلقة بالنقد والقرض والتي تنص: " يجب أن يتوفر للبنوك والمؤسسات المالية رأس المال مبراً كلياً ونقداً يعادل على الأقل المبلغ الذي يحدد نظام يتخذه المجلس..."

من خلال استعراض أهداف وأهم تعديلات الأمر 03-11 المتعلقة بالنقد والقرض يمكننا القول بأن هذا الأمر قد ساهم فعلاً في إدراج قواعد السوق وتوظيف أسس جديدة للعلاقة بين البنوك وزبائنهم، كما ساعد في التطهير المالي، إلى جانب هذا فقد أعطى دعماً جديداً للاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات كإعطاء كل الصلاحيات لبنك الجزائر في تحديد شروط فتح فروع بنوك أجنبية أخرى في الجزائر⁽²⁾.

الفرع الرابع: التعديلات التي أدخلت خلال سنة 2004: القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض حدد الحد الأدنى لرأس المال البنك بـ 500 مليون دينار جزائري وبـ 10 مليون دينار للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك في سنة 2004 بـ 2.5

⁽¹⁾ الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27/03/2003.

⁽²⁾ بلعيد ذهبية، " الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2007، ص ص 63-65.

مليار دينار و 500 مليون دينار للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز البنكي.

- ❖ القانون 04-02 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يخص شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يصل هذا المعدل حتى 15% كحد أقصى؛
- ❖ القانون 04-03 الصادر بـ 04 مارس 2004 الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث يقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى بصندوق ضمان الودائع البنكية تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية ويقدر بمعدل سنوي 01% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

إن تدعيم دور البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا أنه لا يجب المبالغة في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز البنكي عوضا عن تفعيله، ومثال ذلك التعليلة الصادرة عن رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، حيث طرحت هذه النقطة إشكالا كبيرا إذ لا يمكن تحميل البنوك الخاصة المسؤولية بمفردها عن نقائص ومشاكل الجهاز البنكي الوطني رغم الأزمات المرتبطة بها⁽¹⁾.

الفرع الخامس: تعديلات 2008: قانون 2008/01/08 متعلق بجهاز النوعية لمواجهة

عملية إصدار الصكوك دون رصيد وينص على ما يلي⁽²⁾:

- ❖ وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك بدون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصادية؛
- ❖ التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد؛

❖ طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح صكوك لزيائنها؛

⁽¹⁾ محلوس زكية، "أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009، ص 79.

⁽²⁾ www.bankofalgeria.dz , consulté le: 20/08/2014.

قانون 04-08 الصادر في 21 فيفري 2008 بشأن الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر.

الفرع السادس: تعديلات 2009: تضمنت ما يلي⁽¹⁾:

❖ الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 17 فيفري 2009 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص

المدينين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد؛

❖ الأمر رقم 02-09 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بالمعاملات وأدوات إجراءات

السياسة النقدية؛

❖ الأمر رقم 03-09 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع

المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

الفرع السابع: تعديل قانون النقد والقرض 2003 لسنة 2010: جاء الإصلاح البنكي لسنة

2010 عن طريق الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 حيث جاء هذا الإصلاح

بالنقاط التالية⁽²⁾:

❖ أتى الإصلاح بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه، وحرصا على استقرار الأسعار

وباعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض

والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي المالي، ولهذا

الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم

السيولة ويسهر على حسن سير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف؛

❖ في إطار سلامة النظام البنكي وصلابته، فرض بنك الجزائر على البنوك العاملة في الجزائر

أن يكون لها حساب جاري دائم معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع، لكي

يحرص على السير الحسن لهذه النظم وفعاليتها وسلامتها، كما حدد القواعد المطبقة عليها عن

طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض، الأمر الذي عزز الإطار القانوني للنشاط البنكي،

لاسيما من حيث شروط الدخول إلى المهنة البنكية، وذلك عقب إفلاس البنوك الصغيرة

الضعيفة التي تم سحب اعتمادها. كما حرص هذا الأخير على أنه لا يمكن الترخيص

بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، إلا في

⁽¹⁾ www.bankofalgeria.dz , consulté le: 20 /08/2014.

⁽²⁾ الأمر رقم 04-10 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 01 سبتمبر 2010، المادتين رقم 02 و 06.

إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية⁽¹⁾ المقيمة بـ 51% على الأقل من رأس المال، وزيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي يخول له واجبها والحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت، نبرز ذلك جليا من خلال ملحق رقم (7) من الجريدة الرسمية؛

❖ ثم بعد ذلك إصدار القانون 02-11 المؤرخ في 23 فيفري 2011 الذي تضمن اعتماد مؤسسة مالية " الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة أسهم - بصفة مؤسسة مالية".

بالرغم من عمليات الإصلاح التي شهدتها القطاع في إطار إعادة هيكلة المؤسسات البنكية في الثمانينات، وتجديدات قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعتبر المرحلة الفاصلة لانتقال الاقتصاد الجزائري من مرحلة الاقتصاد المسير إلى مرحلة اقتصاد السوق، بالإضافة إلى مساهمته الكبيرة في إحداث نقلة نوعية في ممارسة المهنة البنكية، إلا أن النظام البنكي مازال يعاني من العديد من المشاكل والتحديات التي تعوقه عن القيام بوظائفه والارتقاء إلى مستوى الأنظمة البنكية المتقدمة.

(1) يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.

المبحث الثاني: واقع النظام البنكي الجزائري

يعد الجهاز البنكي في أية دولة ركيزة أساسية من ركائز النظام الاقتصادي والمالي، نظرا لما لهذا القطاع من تأثير كبير على عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. فالبنوك ومن خلال تأديتها لوظيفتها التقليدية، تقوم بحشد المدخرات لإعادة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء أكان ذلك على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، أو على شكل استثمارات مباشرة في رؤوس أموال الشركات، لذلك، فإنّ البنوك تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

المطلب الأول: الهيكل الحالي للجهاز البنكي الجزائري (نهاية سنة 2014): لقد كان لصدور قانون النقد والقرض دورا بارزا في إعادة تشكيل وهيكل الجهاز البنكي الجزائري في شكله الحالي، فقد أتاح إمكانية إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة وأجنبية، ومزاولة أنشطتها البنكية في الجزائر بشرط الالتزام بقوانينه وضوابطه، مما سمح بتوفير جو من المنافسة الحرة وتحسين أداء البنوك فيما يخص تعبئة الموارد المالية وتمويل الاستثمارات والمشاريع التنموية، وزيادة كفاءتها وفعاليتها. ويتكون الجهاز البنكي الجزائري حاليا "في نهاية سنة 2014" من ثمانية وعشرون (28) بنكا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة⁽¹⁾. وتتوزع البنوك والمؤسسات المالية كما يلي:

- ستة (06) بنوك عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- ثلاثة عشر (13) بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية وبنك واحد (1) برؤوس أموال مختلطة؛
- ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان؛
- خمسة (05) شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان؛
- تعاقدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات البنكية والتي أخذت، في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

الفرع الأول: بنك الجزائر: يعتبر بنك الجزائر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي، فهو بنك البنوك، وبنك الدولة، والمقرض الأخير للبنوك، ويعد بنك الجزائر تاجرا في معاملاته مع الغير وبالتالي يخضع لأحكام القانون التجاري

⁽¹⁾ KPMG, Guide d'investir en Algérie, Edition 2014, pp 128-130. www.Kpmg.dz

وتطبق عليه قواعد المحاسبة التجارية، وتتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب، توزيع القروض بجميع الوسائل الملائمة، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف⁽¹⁾.

الفرع الثاني: البنوك التجارية: وتنقسم إلى عامة وخاصة كما يلي:

1. البنوك التجارية العامة: وهي البنوك المملوكة بالكامل للدولة وتستحوذ على أكبر حصة من السوق البنكي حاليا حوالي 90% من إجمالي الأصول البنكية في السوق البنكي الجزائري⁽²⁾، وتمارس هذه البنوك عملها في هيئة بنوك ودائع بعد أن كانت عبارة عن بنوك متخصصة وقت إنشائها، أما من زاوية نموذج العمليات البنكية، فهي تقوم بجمع الموارد لدى الجمهور وتوزع القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات المؤسسات وتضع بحوزة الزبائن أدوات الدفع وتضمن تسييرها، كما تقوم أيضا بعمليات بنكية مختلفة ملحقة وفيما يلي سوف نعرض نبذة عن كل بنك من هذه البنوك العامة:

➤ **البنك الوطني الجزائري (Banque Nationale d'Algérie) BNA:** يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية، ويقوم بالعديد من الوظائف أهمها خطة الدولة فيما يخص الائتمان قصير ومتوسط الأجل، وفقا للأسس البنكية التقليدية والقيام بعمليات الخصم والاعتمادات المستندية، ومنح الائتمان للقطاع الزراعي، كما يقوم بخصم الأوراق التجارية في مجال الإسكان والبناء ومنح القروض للمؤسسات العامة والخاصة في الميدان الصناعي.

➤ **القرض الشعبي الجزائري (Crédit Populaire d'Algérie) CPA:** يقوم هذا البنك بممارسة جميع العمليات البنكية بالإضافة إلى الوظائف الأساسية التالية:

- دور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية من حيث الإصدار والفوائد وتقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارة المحلية.
- تقديم القروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه.

⁽¹⁾ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2002، ص 201.

⁽²⁾ Rapport la banque d'Algérie 2004.

➤ بنك الجزائر الخارجي (BEA (Banque Extérieure d'Algérie): يتولى بنك الجزائر الخارجي

مهمة تسهيل العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، من خلال تأديته للوظائف التالية:

- تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى؛
- منح اعتماد للاستيراد وضمان المصدرين الجزائريين، لتسهيل مهمتهم في التصدير (الاعتماد والتأمين)؛
- يقدم معلومات تجارية صحيحة وضرورية للمصدرين والمستوردين الجزائريين حول عمليات التحويل، الشراء، البيع واستغلال المحلات العامة.

➤ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR)

(BADR): بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري، يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنكا للتنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت⁽¹⁾، وتمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي الزراعي، الري، الصيد البحري، كغطية مختلف العمليات المالية لجميع الوكالات الزراعية، وتلبية احتياجات النشاطات الفلاحية وقطاع الغابات، والمؤسسات الفلاحية، وجميع النشاطات التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي (أطباء، صيدليين، حرفيين...) وجميع الهياكل والنشاطات المرتبطة بتطوير القطاع الريفي ككل⁽²⁾.

➤ بنك التنمية المحلية (BDL (Banque de Développement Local): بنك التنمية المحلية هو

بنك تملكه الدولة، يخضع للقانون التجاري ويتولى كل عمليات البنوك المألوفة (الحسابات الجارية، التوفير، إقراض، ضمانات، خدمات متنوعة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى ذلك الخدمات الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل فقط.

وبذلك فهو مؤسسة عامة مهمتها الأساسية ضمان تمويل احتياجات التطور النقدي والمالي، أي تمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 191.

(2) قطوش حميد، تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 103.

➤ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance)

(CNEP (Banque): يعتبر مؤسسة عامة ادخارية، فهو يتحصل على الموارد من مختلف

القطاعات الخاصة والعامة، ويقوم بالمهام التالية:

- حث وتنشيط الادخار والتوفير، وجمع المدخرات العائلية وتوزيع قروض البناء؛
- جمع مدخرات الجماعات المحلية وتمويل بعض الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي؛
- المساهمة في شراء الأراضي والبناءات للشركات العقارية، وتمويل مشاريع السكن بمنح قروض إما لبناء أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية⁽¹⁾.

2. البنوك التجارية الخاصة: فتح قانون النقد والقرض المجال للعديد من البنوك الخاصة للعمل

بالجزائر تكريسا لمرحلة اقتصادية ركيزتها الأساسية المنافسة الحرة والعمل وفق آليات اقتصاد

السوق، حيث تم منح الاعتماد للعديد من البنوك الخاصة من طرف مجلس النقد والقرض،

القائمة الموالية توضح ذلك⁽²⁾:

- بنك البركة الجزائر (Al-Baraka Bank Algérie)

- سيتي بنك الجزائر (Citibank Algérie)

- المؤسسة العربية (Arab Banking Corporation-Algeria (ABC-Algeria)

المصرفية الجزائر

- ناتيكسيس الجزائر (Natixis Algérie)

- سوسيتي جنرال الجزائر (Société Générale Algérie)

- البنك العربي - الجزائر - "فرع بنك"

Arab Bank PLC-Algeria « succursale de banque »

- بنك برباس -الجزائر- (BNP Paribas Al Djazaïr)

- قوف بنك الجزائر (Gulf Bank Algeria)

- بنك الثقة الجزائر (Trust Bank Algeria)

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر The Housing Bank for Trade and Finance-Algeria

-البنك الفرنسي الجزائري (Fransabank EI-Djazaïr SPA)

⁽¹⁾ Amour Benhalima, Ibid, p 53.

⁽²⁾ KPMG, Guide d'investir en Algérie, Edition 2014, pp 129-130. www.Kpmg.dz

- كاليون الجزائر (Calyon Algérie)
 - بنك السلام - الجزائر (Al-Salam Bank-Algeria)
 - إتش . إس . بي . سي . - الجزائر (فرع بنك) HSBC Algérie (Succursale)
- الفرع الثالث: المؤسسات المالية: شهدت الساحة البنكية الجزائرية إنشاء العديد من المؤسسات المالية بداية من سنة 1995، وهذا في إطار تفعيل القطاع من خلال التنويع في المؤسسات المالية، وضمان ممارسة جميع المعاملات البنكية الحديثة منها والتقليدية بأقصى قدر ممكن. وتهدف هذه الهيئات المالية إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما:
- ❖ تقديم تمويل خاص أو المشاركة في حصص مشاريع أو مؤسسات؛
 - ❖ توزيع المخاطر بالحصول على الضمانات اللازمة من أجل السماح للبنوك في تمويل الاقتصاد والمؤسسات. وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية سنة 2014 هي⁽¹⁾:

- شركة إعادة التمويل الرهنى (Société de Refinancement hypothécaire)
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف ش.م.ا.ت.ش.أ.
- SPA - Société financière d'investissement, de participation et de placement
- « Sofinance - SPA »
- الشركة العربية للايجار المالي (Arab Leasing Corporation)
- المغاربية للايجار المالي - الجزائر (Maghreb Leasing Algérie)
- سيتيلام الجزائر (Cétélem Algérie)
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (مؤسسة مالية)

Caisse nationale de mutualité agricole «Etablissement financier»

- الشركة الوطنية للايجار المالي - شركة أسهم - (SPA) Société nationale de Leasing
- الجزائر إيجار - (spa) Etablissement Financier à Capitaux mixtes entre
- la Banque Extérieure d'Algérie (BEA) et banco Espirito santo (BES).

والذي يمكن ملاحظته هو انعدام وجود بين شبكة البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر (سواء الوطنية منها أو الأجنبية) بنوك استثمار أو بنوك شاملة التي تقدم توليفة واسعة من

⁽¹⁾ KPMG, Guide d'investir en Algérie, Edition 2014, pp 129-130. www.Kpmg,dz

الخدمات البنكية⁽¹⁾، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للدول المتقدمة، وهذا ما من شأنه أن يعيق العديد من المشاريع الاستثمارية والتي يعتبر بالنسبة إليها هذا النوع من البنوك أكثر من ضرورة، من خلال ما تقوم به من عمليات تجميع وتنمية المدخرات خدمةً للاستثمارات في مختلف المجالات، والتعرف على الفرص المتاحة للاستثمار ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، وتبدير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية، خصوصا في ظل عدم قدرة البنوك الجزائرية على توفير التمويل اللازم لإحداث التنمية الاقتصادية المتوخاة لصغر حجمها من جهة، ومن جهة أخرى لضعف الوساطة المالية التي تقوم بتأديتها بشكل عام.

المطلب الثاني: مؤشرات النظام البنكي الجزائري: شهد القطاع البنكي الجزائري العديد من التطورات ساهمت في مجملها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدتها النظام الاقتصادي الوطني من جهة، ومختلف التأثيرات الاقتصادية من جهة ثانية.

فعلى الصعيد التنظيمي، واصل مجلس النقد وبنك الجزائر في سنة 2013 جهودهما في مجال توطيد وتعزيز شروط ممارسة النشاط البنكي وإعداد التقارير البنكية وحماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية، كما واصل بنك الجزائر واللجنة البنكية العمل على تدعيم ممارسة الإشراف البنكي، خصوصا لجعله مطابقا للمعايير والمبادئ العالمية في متابعة وضعيات البنوك بواسطة تمارين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ومؤشرات صلابة النظام البنكي، في هذا الإطار، قام بنك الجزائر بتحسين الإجراءات والمدونات المنهجية للرقابة البنكية، من ناحية أخرى، بعد إنشاء النظام الجديد لتتقيط البنوك، الذي تم اختباره سنة 2012 على مستوى بنكين، خضعت عدة بنوك في 2013 للتقييم وفقا لهذا المنهج⁽²⁾.

من زاوية نموذج العمليات البنكية، تقوم البنوك بجمع الموارد لدى الجمهور وتوزع القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات المؤسسات، وتضع بحوزة الزبائن أدوات الدفع وتضمن تسييرها، كما تقوم أيضا بعمليات بنكية مختلفة ملحقمة، من جهتها، تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات البنكية باستثناء جمع الموارد لدى الجمهور وتسيير وسائل الدفع.

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان البنكي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 43.

(2) التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص 99.

الفرع الأول: هيكل القطاع البنكي الجزائري: تشير المعطيات الخاصة بنشاط البنوك العاملة في السوق البنكية الجزائرية إلى استمرارية هيمنة البنوك العمومية على القطاع البنكي، يتجلى ذلك بوضوح من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات البنوك الخاصة في هذه السنوات الأخيرة، ونوضح ذلك من خلال النقاط التالية⁽¹⁾:

✚ تساهم الزيادة المستمرة في نشاط البنوك الخاصة في ترقية كل من عمليات: جمع الموارد، توزيع القروض، وعرض الخدمات البنكية الأساسية للزبائن، بالفعل، ففي نهاية ديسمبر 2013، بلغ عدد وكالات الشبكة للبنوك العمومية 1094 وكالة، و 315 وكالة للبنوك الخاصة، و 85 وكالة للمؤسسات المالية مقابل: 1091، 301 و 86 على التوالي في نهاية سنة 2012، كذلك تغطي شبكة البنوك العمومية كل الولايات بينما طورت البنوك الخاصة شبكاتهما أساسا في شمال الوطن، وعليه، فإن مجموع شبابيك وكالات البنوك والمؤسسات المالية بلغ 1494 شباك مقابل 1478 في 2012، وهو ما يعادل شباكا واحدا لكل 25600 نسمة في 2012، يتأكد هذا الاستقرار النسبي في الصيرفة لسنة 2013 من خلال نسبة اليد العاملة النشطة إلى الشبائيك البنكية والتي تبلغ 8000 شخصا في سن العمل لكل شباك بنكي مقابل 7700 شخص في سنة 2012، هذا وتتميز شبكة وكالات مركز الصكوك البريدية، بأكثر كثافة، حيث تشكل من 3633 شباكا في 2013 (3498 شباكا في 2012) موزعة على كامل التراب الوطني، وهو ما يمثل شباكا واحدا لكل 3290 شخصا في سن العمل مقابل 3260 شخصا في 2012؛

✚ بلغت نسبة إجمالي أصول قطاع البنوك (البنوك والمؤسسات المالية) إلى إجمالي الناتج الداخلي 62,5% مقابل 60,1% في نهاية 2012 و 62,1% في نهاية 2011، (في 2012، كانت الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات بالأسعار الجارية أعلى من الزيادة في أصول القطاع البنكي)، بلغت نسب إجمالي الأصول لقطاع البنوك

⁽¹⁾ التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص ص

(خارج توظيف ودائع قطاع المحروقات) إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 84,8% مقابل 85,6% في 2012 و 86,1% في 2011؛

فيما يخص مؤشر اقتحام السوق بلغت نسبة الودائع (نقدية وغير نقدية) خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 62,7% مقابل 62,4% في نهاية 2012 و 61,4% في نهاية 2011، تمثل قروض البنوك والمؤسسات المالية للاقتصاد (قروض للمقيمين)، بما في ذلك الديون غير الناجعة المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية عبر إصدار سندات (سندات لم يحن أجلها)، نسبة 50,0% من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مقابل 46,6% في 2012.

تبيّن هذه المؤشرات الإجمالية أن مستوى الوساطة البنكية يتحسن تدريجياً من زاوية تطور الشبكة وعدد الحسابات ومستوى الودائع المجمعة، ولو أنها تبقى دون المستوى الذي بلغته بعض البلدان المتوسطية المجاورة للجزائر، يخص هذا الأداء الضعيف نسبياً، أساساً، جوانب الخدمات البنكية القاعدية للزبائن من الأسر وتوزيع القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يعكس توفر مجال معتبر لتحقيق الإدماج بتطوير الوساطة المالية في الجزائر.

إذا كانت سنة 2013 قد سجلت من جديد تحسناً في ميزانيات البنوك بنسبة قدرها 6,8%، تبقى البنوك العمومية مهيمنة بحصة نسبية تقدر بـ 85,9% من إجمالي الأصول مقابل 86,4% في 2012، ضمن البنوك العمومية، يمثل البنك الذي يحتل المرتبة الأولى 25,3% من مجموع أصول القطاع ويمثل البنك الذي يليه 24,7% من هذه الأصول مقابل 28,8% و 24,9% على التوالي في نهاية 2012، أما فيما يتعلق بالبنوك الخاصة، فتبلغ حصتها 14,1%، حيث تمثل البنوك الخاصة الثلاثة الأولى 6,2% من إجمالي أصول البنوك و 44% من إجمالي أصول البنوك الخاصة مقابل 6,1% و 44,7% على التوالي في نهاية 2012.

وما تجدر الإشارة إليه أنه في هذه السنوات الأخيرة، يعرف نشاط البنوك الخاصة أكثر حيوية سواء من زاوية تعبئة الموارد أو توزيع القروض، ولو أن تطوير عملياتها مع بقية العالم يبقى يمثل العنصر الأساسي لنشاطها.

الفرع الثاني: سياسة الودائع: تحضى الودائع بقدر كبير من الأهمية سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل، فهي تفتح أفقاً واسعة أمام كل الأطراف، وتتيح لكل واحد منهم فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمن والسيولة والربحية، وتمثل الودائع أفقاً لتوظيف

أموال البعض، وتساهم في تغطية عجز البعض الآخر، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي، وتنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة، تساعد على تطور الأعمال، وعموماً تُصنف الودائع إلى⁽¹⁾:

➤ **الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية:** تتميز الودائع تحت الطلب بخصائص تميزها عن غيرها من الودائع، منها أنها تحت تصرف أصحابها، إذ يمكنهم اللجوء إلى سحبها كلياً أو جزئياً متى شاءوا ودون إشعار مسبق، " الوديعة وإن كانت بحوزة البنك فهي تحت التصرف المطلق لصاحبها، ولا يحق للبنك أن يفرض قيوداً أو شروطاً أمام صاحبها أثناء السحب"، كما لا يمكن لأصحاب هذه الودائع الاستفادة من فوائد؛

➤ **الودائع لأجل:** هي تلك الودائع التي يضعها أصحابها في البنوك لفترة معينة مقابل فوائد، ولا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة وتقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب؛

➤ **الودائع الادخارية:** تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظراً لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، فهذه الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك ولا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف، كما أنّ صاحبها يواجه عراقيل عديدة أولها ضرورة انقضاء مدة الإيداع، ويتحصل مقابل ذلك على فوائد معتبرة تعد عوائد توظيف حقيقية للأموال مقابلها يضمن البنك بقاء هذه الأموال بحوزته لفترات طويلة، الأمر الذي يفتح أمامه المجال لاستعمالها في منح القروض ذات الأجل الطويل؛

➤ **الودائع الائتمانية:** لا يكون هذا النوع من الودائع نتيجة لإيداع حقيقي⁽²⁾ بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية والقيام بعمليات الإقراض، ما يعني أنّ الودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية ناتجة عن تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك، وتتميز هذه الودائع بأنها تزيد كلما قلت الأموال المسحوبة فعلاً من البنك، وتنقص مع زيادتها.

تعتمد البنوك الجزائرية وخاصة منها العمومية بحكم وزنها ضمن النظام البنكي على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل دون ودائع التوفير التي يعتمد عليها الصندوق الوطني للتوفير

(1) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص ص 26-29.

(2) حينما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقد، يقوم البنك بتسجيل هذه العمليات محاسبياً، بحيث يجعل حساب المسحوب عليه مديناً وحساب المستفيد دائناً، إنّ هذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، ليست فعلية ولكنها تسمح بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقوداً حقيقية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

والاحتياط ولدراسة سياسة الودائع المتبعة داخل النظام البنكي الجزائري، نقوم بعرض وتحليل الجدول التالي:

جدول رقم (35): هيكل الودائع بالبنوك الجزائرية (بملايير الدينارات، نهاية المدة)

نوع الودائع	2010	2011	2012	2013
ودائع تحت الطلب	2870,7	3495,8	3356,4	3537,5
البنوك العمومية	2569,5	3095,8	2823,3	2942,2
البنوك الخاصة	301,2	400,0	533,1	595,3
ودائع لأجل:	2524,3	2787,5	3333,6	3691,7
البنوك العمومية	2333,5	2552,3	3053,6	3380,4
بما فيها : الودائع بالعملة الصعبة	253,7	272,4	295,9	324,2
البنوك الخاصة	190,8	235,2	280,0	45,7
بما فيها : الودائع بالعملة الصعبة	35,4	31,2	43,3	45,7
ودائع لضمانات*	424,1	449,7	548,0	558,2
البنوك العمومية	323,1	351,7	426,2	419,4
بما فيها : الودائع بالعملة الصعبة	3,3	1,2	3,8	3,0
البنوك الخاصة	101,0	98,0	121,8	138,8
بما فيها : الودائع بالعملة الصعبة	6,5	1,6	1,1	1,4
حجم الموارد الإجمالي:	5819,1	6733,0	7238,0	7787,4
حصة قروض البنوك العمومية	%89,8	%89,1	%87,1	%86,6
حصة قروض البنوك الخاصة	%10,2	%10,9	%12,9	%13,4

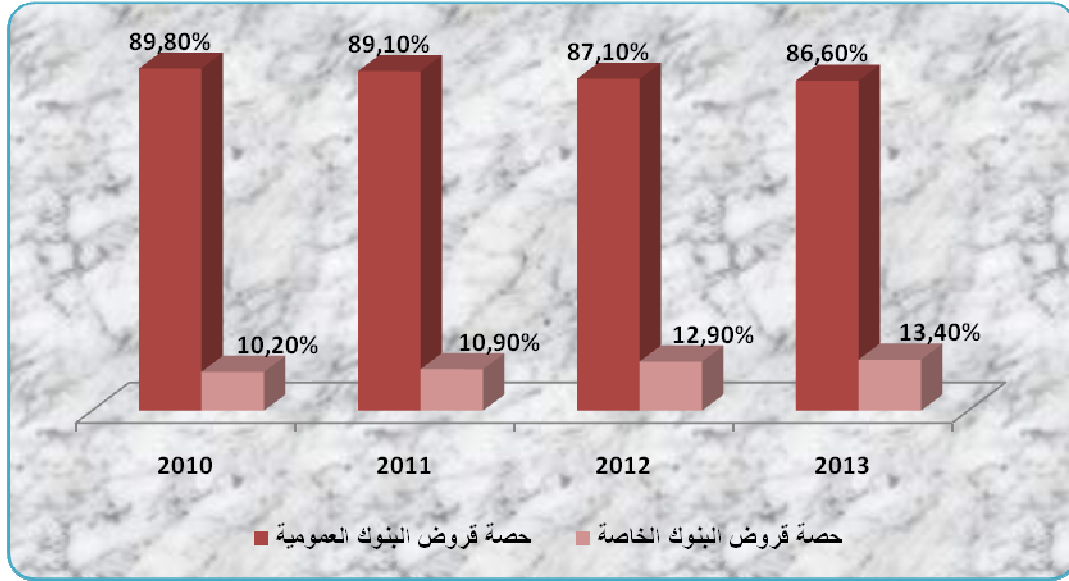
المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، بنك الجزائر، 2013، ص 104.

*ودائع بضمانات لالتزامات بالتوقيع (الاعتمادات المستندية، كفالات وضمانات)

وسنحاول من خلال الشكل التالي توضيح حصة كلا من البنوك العامة والبنوك الخاصة من

إجمالي الموارد المجمعة.

شكل رقم (28): حصص البنوك العامة والخاصة من إجمالي الودائع المجمعة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات من تقرير بنك الجزائر، 2013.

اعتماداً على الجدول أعلاه يتضح جلياً أنه قد تجاوزت الودائع الكلية لدى البنوك مع نهاية سنة 2013 مبلغ 7787.4 مليار دينار، مما يؤكد أن حجم الودائع في تزايد من سنة لأخرى، ومن الجدول يمكن تحديد سياسة الودائع في النظام البنكي الجزائري⁽¹⁾:

✚ ارتفاع نشاط جمع الموارد تحت الطلب ولأجل للبنوك بـ 8,1% في 2013 مقابل 6,5% في 2012 و 16,5% في 2011، بإدماج الودائع المخصصة كضمان الالتزام بالتوقيع (الاعتماد المستندي، ضمانات، كفالات) والتي تبقى مجمدة نسبياً وبالتالي لا تدرج في الكتلة النقدية بمفهوم M2، بلغ نمو الودائع 7,6% مقابل (7,5% في 2012)، أي استقرار جاء بعد الارتفاع القوي لسنة 2011 (15,7%)؛

✚ رغم كونها في انخفاض تدريجي، تبقى حصة ودائع البنوك العمومية معتبرة مقارنة بحصة ودائع البنوك الخاصة؛ والشكل السابق يوضح حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في هيكل الودائع؛

✚ مع انخفاض ودائع قطاع المحروقات، التي هي أساساً في شكل ودائع تحت الطلب، تعرف حصة الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف البنوك انخفاضاً لصالح الودائع لأجل، بالفعل، يبقى ارتفاع الودائع لأجل المجمعة من طرف البنوك العمومية معتبراً حيث بلغت

⁽¹⁾ التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص ص 103-105.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

وتيرة ارتفاعه 10,7% مقابل 19,6% في سنة 2012، كما هو الحال بالنسبة للبنوك الخاصة (11,2% مقابل 19% في 2012)، مما جعل حصة الودائع لأجل في إجمالي الودائع تحت الطلب ولأجل المجموعة تنتقل من 44,4% في 2011 إلى 49,8% في 2012 وأخيرا إلى 51,1% في سنة 2013.

جدول رقم (36): توزيع الودائع حسب القطاع القانوني كما يلي: (بملايير الدينارات، نهاية المدة)

2013	2012	2011	2010	ودائع حسب القطاع
3537,5	3356,4	3495,8	2870,7	ودائع تحت الطلب
1822,8	1818,8	2243,7	1787,7	مؤسسات وهيئات عمومية أخرى
1013,0	888,5	746,3	672,2	مؤسسات خاصة
390,8	335,7	293,4	238,5	الأسر والجمعيات
310,9	313,6	212,4	172,3	آخرون *
3691,7	3333,6	2787,5	2524,3	ودائع لأجل
1022,5	862,9	625,7	579,5	مؤسسات وهيئات عمومية أخرى
255,0	233,2	212,9	184,5	مؤسسات خاصة
2312,4	2157,2	1939,4	1751,0	الأسر والجمعيات
71,8	50,3	9,5	9,3	آخرون *
558,2	548,8	449,7	424,1	ودائع للضمان (القرض المستندي، كفالات) **
7787,4	7238,0	6733,0	5819,1	المجموع:
41,6%	42,4%	47,3%	45,4%	حصة القطاع العمومي ***
85,4%	57,6%	52,7%	54,6%	حصة القطاع الخاص ***

المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، بنك الجزائر، 2013، ص 104.

* عمليات قيد الإجراء لم تدخل بعد في رصيد الزبائن. / ** الودائع المستلمة بضمانات لا تتبع التصنيف حسب القطاع. *** حصة القطاع في مجموع الودائع الموزعة حسب القطاعات (عمومي و خاص).

يوضح تحليل المعطيات المتعلقة بنشاط جمع موارد البنوك، خارج الودائع المشكلة كضمان للالتزامات بالتوقيع الممنوحة (الاعتماد المستندي، ضمانات، كفالات)، الاتجاهات الرئيسية التالية المسجلة خلال السنة قيد الدراسة:

❖ ارتفاع الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي (6,1%) بعد انخفاض قدره 6,5% في 2012، مقارنة بالارتفاع المعتبر في الودائع المجمعة لدى المؤسسات الخاصة (15,7%)

مقابل 16,9% في 2012)، هذا ما يعكس ارتفاع حصة الودائع المجمعة من طرف البنوك لدى القطاع الخاص (المؤسسات، الأسر، الجمعيات) في إجمالي الودائع (القطاع العمومي والخاص)، انتقلت هذه الحصة، التي كانت تقدر بنسبة 52,7% في 2011 إلى 57,6% في نهاية 2012 ثم إلى 58,4% في نهاية 2013؛

❖ يبقى مستوى ودائع الأسر والجمعيات إلى إجمالي ودائع القطاع الخاص معتبرا، رغم استقراره، (67,6% مقابل 69,2% في 2012)؛

❖ أخيرا، تبقى نسبة الودائع بالعملة الصعبة للأسر إلى إجمالي الودائع بالعملة الصعبة المجمعة من طرف البنوك جد معتبرة، بالغة 67,3% مقابل 65,5% في نهاية 2012، في ظرف يتميز بارتفاع الودائع الصعبة لدى الأسر (11,9%) والمؤسسات العمومية.

إجمالا، تبقى حصة الودائع لأجل للقطاع الخاص، بما في ذلك الودائع بالعملة الصعبة، في إجمالي ودائع القطاع الخاص هامة، على الرغم من تراجعها الطفيف (64,9% مقابل 66,4% في نهاية 2012 و 67,4% في نهاية 2011)، مقارنة بحصة الودائع لأجل المجمعة من طرف البنوك لدى القطاع العمومي (35,9% مقابل 32,2% في نهاية 2012 و 21,8% في نهاية 2011).

في سنة 2013، ومن حيث تدفق الموارد المعبأة، سجلت البنوك العمومية تدفقا إيجابيا للودائع المجمعة بالدينار لدى القطاع العمومي (160,8 مليار دينار) والمؤسسات الخاصة والأسر (229 مليار دينار) مقابل تدفق سلبي قدره 195,9 مليار دينار وتدفق إيجابي قدره 269 مليار دينار في 2011 وفي 2012 على التوالي، فيما يخص البنوك الخاصة، وكما كان عليه في 2012، تعلق تدفق الموارد المجمعة في 2013 بالمؤسسات الخاصة والأسر فقط (99,7 مليار دينار مقابل 157,8 مليار في 2012).

أخيرا في نهاية سنة 2013، تمثل الودائع تحت الطلب والودائع لأجل المجمعة لدى المؤسسات والهيئات العمومية الأخرى ولدى الخاصة ولدى الأسر، حصصا نسبية تقدر بـ 40,7%، 18,6% و 37,9% على التوالي، أما باقي الودائع (2,8%) فهو يغطي ودائع التأمينات غير موزعة حسب القطاع القانوني وودائع الهيئات الخاصة غير الربحية التي تنشط في خدمة الأسر.

الفرع الثالث: سياسات الإقراض: كان لأثر سياسات التحرير المالي التي انتهجتها الجزائر بداية من سنة 1990 دور مهم في حرية النظام البنكي في منح الائتمان للاقتصاد الوطني، وبالتالي تمويل المشاريع الاستثمارية للنهوض بالتنمية الاقتصادية، والوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، حيث سجل حجم هذه القروض المقدمة للاقتصاد ونصيب القطاعين العام والخاص منها، وكذا طبيعة هذه القروض وبالتالي: هل ساهمت في النمو أم غير ذلك؟

لقد سجلت سنة 2013 نموا متواصلا في القروض الموزعة من طرف البنوك، ولم تقم الخزينة العمومية بإعادة شراء المستحقات غير الناجعة، ويبين الجدول التالي طابع نشاط الإقراض الموجه للاقتصاد الذي قامت به البنوك، بما في ذلك صندوق التوفير، مع طرح المستحقات غير الناجعة المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية بين 2010 و 2012:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

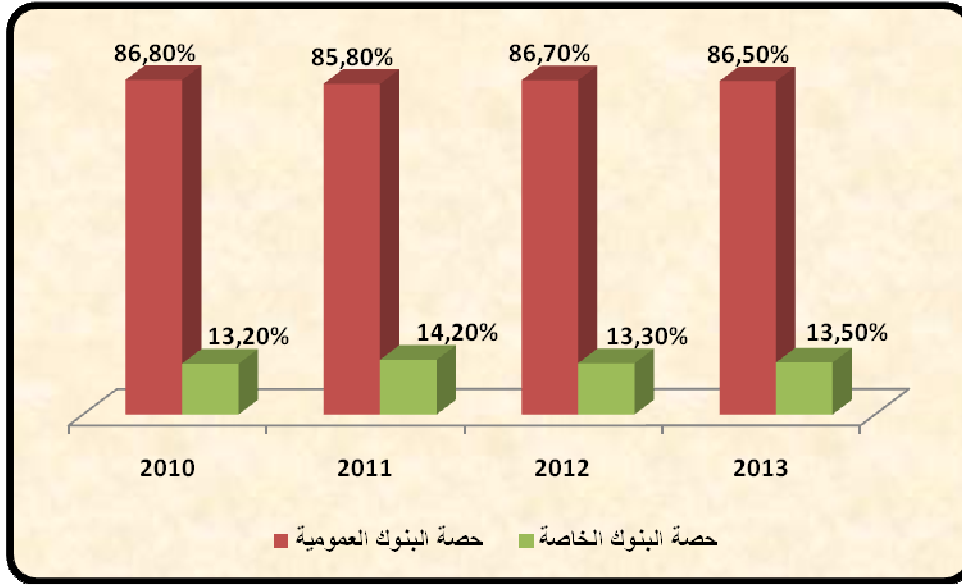
جدول رقم (37): هيكل القروض المقدمة من البنوك إلى القطاعين العام والخاص (بملايير

الدينارات)

2013	2012	2011	2010	قروض موجهة من البنوك حسب القطاعات
2434,3	2040,7	1742,3	1461,4	القروض الموجهة للقطاع العمومي
2434,3	2040,7	1742,3	1461,3	البنوك الحكومية
2409,4	2010,6	1703,3	1388,4	قروض مباشرة
24,9	30,1	39,0	72,9	شراء السندات
0,0	0,0	0,0	0,1	البنوك الخاصة
0,0	0,0	0,0	0,0	قروض مباشرة
0,0	0,0	0,0	0,1	شراء السندات
2720,2	2244,9	1982,5	1805,3	القروض الموجهة للقطاع الخاص
2023,2	1675,4	1451,7	1374,5	البنوك العمومية
2016,8	1669,0	1442,8	1364,1	قروض مباشرة
6,4	6,4	8,9	10,4	شراء السندات
697,0	569,5	530,7	430,8	البنوك الخاصة
696,9	569,4	530,6	430,6	قروض مباشرة
0,1	0,1	0,1	0,2	شراء السندات
5154,5	4285,6	3724,7	3266,7	مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شرائها
%86,5	%86,7	%85,8	%86,8	حصة البنوك العمومية
%13,5	%13,3	%14,2	%13,2	حصة البنوك الخاصة

المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، بنك الجزائر، 2013، ص 106.

شكل رقم (29): حصة البنوك العامة والخاصة من القروض الموجهة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات من تقرير بنك الجزائر، 2013.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح ما يلي⁽¹⁾:

- حصة القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة مقارنة بإجمالي القروض الموزعة، قد استقرت نسبيا حيث بلغت 13,5% مقابل 13,3% نهاية 2012 و 14,2% في نهاية 2011، تخص القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة تمويل المؤسسات الخاصة والأسر، "وهو قطاع يعرف ادخاره المالي ارتفاعا محسوسا، ويبقى جزءا كبيرا من ادخاره هذا مستقرا في هذه السنوات الأخيرة، مما يعزز الموارد المستقرة للبنوك"؛
- بلغ مجموع قروض البنوك 5154,5 مليار دينار في نهاية سنة 2013 وهو ما يوافق ارتفاعا للقروض بواقع 20,3% مقابل 16,8% في 2012 (20% في 2011)، بما في ذلك الاستحقاقات المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية في 2011 و 2012، بلغ نمو القروض الممنوحة للقطاع العمومي 19,3% مقابل 21,2% بموجب القروض الممنوحة للقطاع الخاص، ولقد عرفت حصة القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة وللأسر في قائم إجمالي القروض الموزعة من طرف البنوك استقرارا، أي بنسبة 52,8% مقابل 52,4% في 2012.

⁽¹⁾ التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص ص

- يمثل قائم القروض الموزعة للقطاع العمومي 47,2% من مجموع القروض للاقتصاد وتمثل 46,7% منها قروض مباشرة (47,6% في 2012) و 0,5% منها سندات مصدرة من طرف المؤسسات العمومية ومحازة من طرف البنوك (0,7% في 2012).
- من جهة أخرى، إذا كانت البنوك العمومية تضمن التمويل الكامل للقطاع العمومي، فإن مساهمتها في تمويل القطاع الخاص تبقى مهمة (74,4% مقابل 74,6% في 2012)، يعد تدفق القروض الممنوحة من قبل البنوك العمومية خلال السنة قيد الدراسة إلى المؤسسات العمومية (393,6 مليار دينار) شيئا ما أكثر من تدفقها إلى المؤسسات الخاصة والأسر (347,8 مليار دينار) وهذا يترجم مشاركة البنوك العمومية في تمويل مشاريع الاستثمار الكبرى في قطاعي الطاقة والماء على وجه الخصوص، أما بالنسبة للتوسع في القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة في 2013، فإنه يقدر بنسبة 22,4% مقابل 7,3% في 2012، خص حصريا تدفق قروض هذه الأخيرة المؤسسات الخاصة والأسر بـ (127,5 مليار دينار)، حيث تنمو هذه النسبة بقدر أكبر من نسبة نمو قروض البنوك العمومية للمؤسسات الخاصة والأسر؛
- تجدر الإشارة، وكما كان عليه الحال في السنوات السابقة، يبقى القائم الإجمالي للودائع المجمعة بالدينار لدى القطاع العمومي والقطاع الخاص، خارج الودائع الضامنة للالتزامات بالتوقيع، يفوق بشكل واسع القائم الإجمالي للقروض الموزعة لكل من هذين القطاعين، مغذيا بالتالي الفائض في السيولة والذي يتوزع بشكل واسع في القطاع البنكي؛
- حسب فترة النضج، تطورت القروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنوك وصندوق التوفير (بعد طرح الديون المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية) كما يلي:

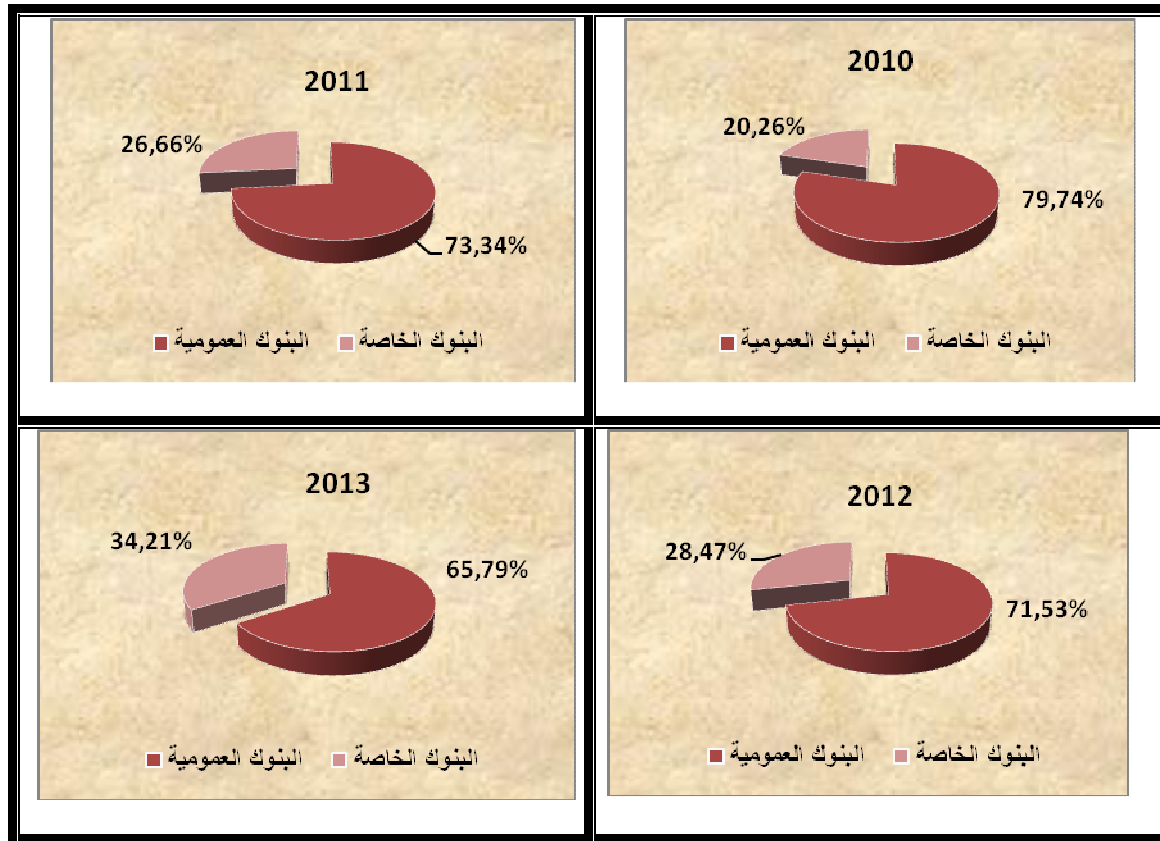
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

جدول رقم (38): حصة القروض قصيرة وطويلة الأجل من القروض الموزعة (بملايير الدينارات)

2013	2012	2011	2010	نسبة القروض الموجهة من البنوك إلى فترة النضج
1423,4	1361,6	1363,0	1311,0	قروض قصيرة الأجل
936,4	973,9	999,6	1045,4	البنوك العمومية
487,0	387,7	363,4	265,6	البنوك الخاصة
3731,1	2924,0	2361,7	1955,7	قروض متوسطة وطويلة الأجل
3521,0	2742,2	2194,4	1790,4	البنوك العمومية
210,1	181,8	167,3	165,3	البنوك الخاصة
5154,5	4285,6	3724,7	3266,7	مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شرائها
%27,6	%31,8	%36,6	%40,1	حصة قروض قصيرة الأجل
%72,4	%68,2	%63,4	%59,9	حصة قروض المتوسطة وطويلة الأجل

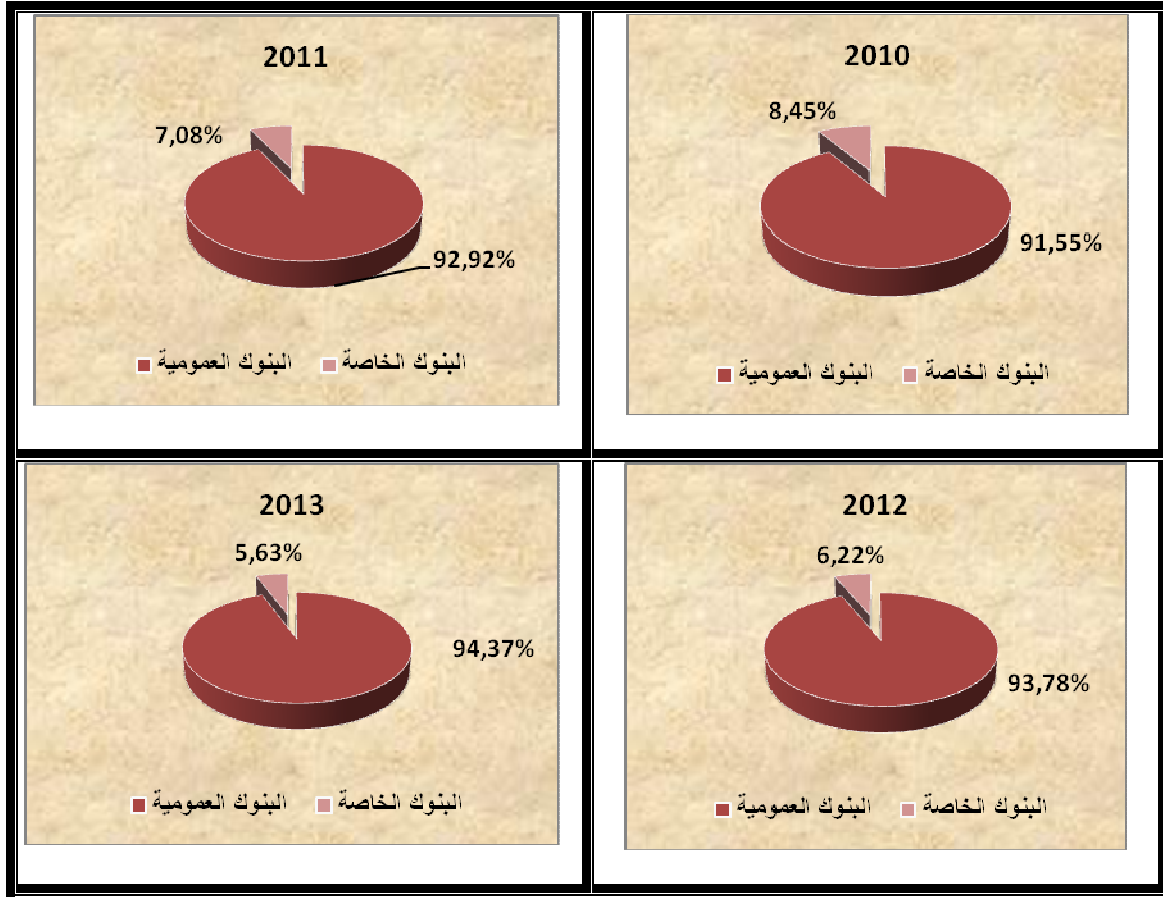
المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، بنك الجزائر، 2013، ص 108.

شكل رقم (30): توزيع القروض قصيرة الأجل بين البنوك الخاصة والعمومية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات من تقرير بنك الجزائر، 2013.

شكل رقم (31): توزيع القروض متوسطة وطويلة الأجل بين البنوك الخاصة والعمومية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات من تقرير بنك الجزائر، 2013.

- يؤكد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف البنوك في نهاية 2013 الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل والتي بلغت حصة نسبية قدرها 72,4% من قائم القروض الموزعة مقابل 27,6% بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، وهو اتجاه ظهر منذ 2006 ويعود خصوصا، إلى القروض طويلة الأجل، (28,6% مقابل 31,9% في 2012) الموزعة بالخصوص لتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء؛
- ساهم الارتفاع في القروض الرهنية والقروض الموجهة لتمويل سلع معمرة أخرى لفائدة الأسر في الاتجاه التصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل، انتقل قائم القروض الرهنية من 216,9 مليار دينار في نهاية 2011 إلى 259,1 مليار دينار في نهاية 2012 ليلعب 307,4 مليار دينار في نهاية 2013، أي نموا قويا للسنة الثانية على التوالي (18,6% في 2013 و 19,4% في 2012)، على وجه الخصوص، تشكل حصة القروض الرهنية للأسر الموزعة من طرف البنوك العمومية حصة معتبرة (95%)، خاصة فيما يتعلق بمساهمة صندوق الادخار (60,8%)، وبالعكس، يبقى نشاط البنوك الخاصة في توزيع

القروض الرهنية للأسر إلا حديثا ولا يزال نسبيا، بالرغم من الودائع المعتبرة المعبأة لدى الأسر؛

➤ في نهاية 2013، مثلت القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف البنوك العمومية مطروحا منها إعادة شراء القروض نسبة 79,0% من مجموع قروضها مقابل 73,8% في نهاية 2012، بالنسبة للبنوك الخاصة، فإن هذه الحصة من القروض متوسطة وطويلة الأجل، التي كانت قد بلغت مستوى معتبر في نهاية 2009 (52%)، تراجعت تدريجيا لتبلغ 30,1% مقابل 31,9% في نهاية 2012 و 31,5% في 2011، نتيجة التباطؤ في توزيع القروض للأسر؛

➤ فيما يخص تطور استحقاقات البنوك على الدولة في نهاية 2013، بقيت حصة البنوك الخاصة متواضعة نسبيا، وتتمثل استحقاقاتها على الدولة في أدونات الخزينة المكتسبة وموجوداتها في الحسابات الجارية لدى الخزينة العمومية، وبالتالي، تعد استحقاقات البنوك العمومية على الدولة مهيمنة، وذلك بفعل مختلف عمليات تطهير ذمة المؤسسات العمومية التي قامت بها الدولة عن طريق إصدار السندات؛

➤ خلال سنة 2013، لم تقم الخزينة العمومية بتسديد السندات التي أصدرتها مقابل إعادة شراء الديون غير الناجعة للمؤسسات العمومية وبعض ديون المؤسسات الخاصة والفلاحين، انخفض قائم الاستحقاقات التي تحوزه البنوك العمومية على الخزينة العمومية بموجب إعادة شراء الديون في سنة 2013 (325,8 مليار دينار مقابل 413,4 مليار دينار في نهاية 2012)، قامت البنوك العمومية ببيع جزء من هذه السندات في السوق.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

جدول رقم (39): أهمية استحقاقات البنوك على الخزينة العمومية (بملايير الدينارات ، نهاية المدة)

2013	2012	2011	2010	استحقاقات البنوك على الدولة
				إجمالي الاستحقاقات
1229,9	1266,9	1270,9	1074,5	البنوك العمومية
325,8	413,4	358,7	320,7	منها : إلزام إعادة الشراء *
22,9	27,9	15,6	17,6	البنوك الخاصة
0,0	0,0	0,0	0,0	منها : إلزام إعادة الشراء
930,0	1029,2	1017,7	790,9	صافي الاستحقاقات بنوك عمومية وخاصة

المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، بنك الجزائر، 2013، ص 110.
* حصة من التزامات إعادة الشراء بيعت لشركات التأمين من طرف البنوك العمومية في السوق الثانوية لأوراق الخزينة.

كما تحوز البنوك العمومية أيضاً على استحقاقات على الخزينة العمومية في شكل سندات تساهمية (98,2 مليار دينار) أو في شكل أذونات الخزينة (453,1 مليار دينار مقابل 450,9 مليار دينار في نهاية 2012) وكذا استحقاقات بموجب عمليات قامت بها البنوك العمومية لحساب الخزينة العمومية.

المطلب الثالث: صلابة القطاع البنكي: تحسّنت وضعية القطاع البنكي بوضوح خلال العشر سنوات الأخيرة كونه لم يتضرر بصفة مباشرة بآثار الأزمة المالية الدولية "2007-2008"، إنه وفضلا لإصلاحات مختلفة، تعزز تسيير المخاطر البنكية، كما تعد مؤشرات صلابة النظام البنكي معتبرة بل وتعزز البعض منها في الأربع سنوات الأخيرة. يتجلى ذلك في النقاط التالية⁽¹⁾:

➤ بعد إقامة الإطار التنظيمي الجديد في 2008 المتضمن الرأسمال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية، قامت البنوك الخاصة بتعزيز أموالها الخاصة ابتداء من ديسمبر 2009، وكانت الدولة، صاحبة الملكية، قد عززت الرأسمال الأدنى للبنوك العمومية قبل سنة 2009؛

⁽¹⁾ التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص ص

➤ بلغت نسب ملاءة البنوك مستوى مرتفعا في نهاية سنة 2013، حيث تقدر النسبة الأولى (التي تخص الأموال الخاصة القاعدية) بأكثر من 15,1% وتقدر النسبة الثانية (التي تخص الأموال الخاصة القانونية) بأكثر من 21%، أي بمعدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في إطار بازل3؛

➤ تعد مردودية البنوك العمومية والخاصة مرضية: تقدر مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) بـ 19,0% في 2013 ومردود الأصول بنسبة 1,7% وعرف هامش الربح ارتفاعا (68,2% في 2013 مقابل 64,2% في 2012)، كما تحسنت نسب الأعباء خارج الفوائد قليلا من 35,6% في 2012 إلى 33,5% في 2013؛

➤ يعرف القطاع البنكي فائض سيولة منذ سنة 2002 وتغطي الودائع القروض الداخلية إلى حد واسع، أدى الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة إلى انخفاض نسبة الأصول السائلة (40,5% في نهاية 2013 مقابل 45,9% في 2002)، كما أدى إلى انخفاض نسبة الأصول السائلة إلى خصوم قصيرة الأجل (93,5% في نهاية 2013 مقابل 107,5% في نهاية 2012)؛

➤ بالنظر إلى التقدم المحقق من طرف البنوك في مجال تسيير القرض، انخفض تدريجيا مستوى المستحقات غير الناجعة نسبة إلى مجموع المستحقات (قروض موزعة ومستحقات أخرى تدخل في حساب هذه النسبة)، منتقلا من 14,4% في 2011 إلى 11,7% في 2012 ثم إلى 10,5% في 2013، وهي مستحقات غير ناجعة قديمة نسبيا خاصة بالبنوك العمومية خست بتشكيل مؤونات معتبرة، في حين تبقى معدلات المستحقات غير الناجعة للبنوك الخاصة منخفضة نسبيا (4,8% في نهاية 2013 مقابل 5,2% في نهاية 2012).

الفرع الأول: تطوير البنية التحتية البنكية⁽¹⁾: على الصعيد الدولي، خلال العشرية الأخيرة تم تحقيق تقدما كبيرا في مجال تطوير المؤسسات البنكية ونوعية الوساطة وتكثيف المنافسة، وأدى هذا إلى تنويع أدوات ووسائل الدفع، في نفس الوقت ساهمت التكنولوجيات الجديدة في مجال إرسال المعطيات والتقدم في مجال الإعلام الآلي في تغيير جذري في إجراءات الدفع والتسديد. كذلك

⁽¹⁾ التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص ص 115-116.

عرفت مركزيات المعلومات خصوصا مركزيات مخاطر القرض وميزانيات المؤسسات، تطورات معتبرة في داخل وخارج البنوك المركزية، مساهمة بذلك في تسيير أكثر حذر للمخاطر البنكية . فيما يتعلق بالجزائر، دخل النظامان الجديان للدفع بين البنوك في الإنتاج في سنة 2006 وهما أمان وفعالة وشفافان ويستجيبان للمعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية، وتعلق الأمر في البداية بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل (آرتس) الذي دخل في الإنتاج في شهر فيفري 2006 كقاعدة لعصرنة أنظمة الدفع، أما نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض والمسمى (أتكي)، فقد دخل في الإنتاج في شهر ماي 2006 كما تم ربط نظام التسليم مقابل تسوية السندات مع نظام آرتس منذ الشروع في تشغيل هذا الأخير. (تطلبت العصرنة الفعلية لأنظمة الدفع في بداية الأمر تطوير المعايير والمقاييس الخاصة بهذا المجال وعصرنة الهياكل البنكية، خاصة أنظمة المعلومات، وكذا تعزيز هيكل الاتصالات، وهذا ويستدعي الأمر حاليا الإدراج في هذا النظام آخر التحيينات من المؤسسة المصممة له).

وبالرغم من أن لبنك الجزائر مهمة قانونية كامنة في مراقبة أنظمة الدفع منذ 2003 (المادة 52 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض)، فإن التدابير التشريعية الجديدة لشهر أوت 2010 تمنح له صلاحيات أوسع في هذا المجال، تشمل سير ومراقبة وأمن أنظمة الدفع، إضافة إلى هذا، عزز هذا الأمر النظام القانوني المتعلق بالمركزيات، مؤكدا أنه على بنك الجزائر تنظيم وتسيير مركزية مخاطر خاصة بالأسر ومركزية خاصة بالمستحقات غير المسندة.

يهدف هذا النظام الجديد لمركزية المخاطر الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط فيه، إلى مركزية المعلومات في حوزة هذه المؤسسات على دائنيها، وبالتالي من خلال استعمال هذه القاعدة المشتركة من المعطيات تتمكن البنوك من تحسين تسيير مخاطر القرض من طرف المؤسسات المالية، وبالتالي تساعد قاعدة المعطيات هذه على العمل البنكي السليم، بما في ذلك منح قروض سليمة، مع آثار إيجابية سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي.

الفرع الثاني: نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة⁽¹⁾: نتج عن الدخول قيد التشغيل في فيفري 2006 لنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات

⁽¹⁾ التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص ص 117-118.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

المستعجلة (نظام آرتس) والارتفاع التدريجي في وتيرة تشغيله، أثرا معتبرا على تسيير خزينة البنوك، ذلك لكون كل المدفوعات ما بين البنوك التي تعادل أو تفوق واحد (1) مليون دينار والمدفوعات المستعجلة تُجرى عبر هذا النظام، تخص هذه المدفوعات البنكية على حد سواء كل من التحويلات لحساب البنوك والمؤسسات المالية المشاركة والتحويلات لحساب زبائنها.

إنّ تسيير نظام "آرتس" من قبل مستخدمين خصصهم بنك الجزائر لهذا الشأن (مشغلو ومراقبو ومسيرو النظام)، وكذا المساهمة النشطة للمشاركين في هذا النظام، قد سهل تكيف المستعملين مع النظام الجديد هذا، المطابق للمعايير الدولية، وتبنيه كأداة دفع فعالة في خدمة الساحة البنكية والمستعملين.

وقد سجلت سنة 2013، وهي السنة الثامنة من العمل بالنظام "آرتس"، توفر هذا النظام بنسبة 99,99%، تُعبر هذه النسبة على العلاقة بين التشغيل الفعلي للنظام المقاس بالساعات ومدة الافتتاح الاسمي للنظام لإجراء المعاملات، أي ثمانية ساعات لكل يوم عمل (253 يوم عمل في 2013)، يعتبر هذا الأداء مطابقا للمعايير المعمول بها عموما لقياس الموثوقية العملية لأنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة .

سجل نظام "آرتس" خلال السنة قيد الدراسة 290418 عملية تسوية مسجلة محاسبيا في دفاتر بنك الجزائر (269557 في 2012)، ممثلة مبلغا كليا يساوي 358026 مليار دينار وهو ما يمثل متوسطا شهريا قدره 24202 عملية بمبلغ شهري متوسط يساوي 29835 مليار دينار، هذا وقد اشتغل النظام 253 يوما في سنة 2013، مقارنة مع سنة 2012، عرف النظام اشتغالا ارتفع بنسبة 7,7% من حيث عدد المدفوعات، لكنه عرف انخفاضا من حيث القيمة بنسبة 33,1% وذلك بسبب عمليات السياسة النقدية والعمليات ما بين البنوك، بلغ الحجم اليومي المتوسط 1148 معاملة بقيمة متوسطة قدرها 1415 مليار دينار مقابل 1070 معاملة بمبلغ متوسط يومي قدره 2124 مليار دينار في سنة 2012.

يشير هيكل المعاملات المتأتية من الأنظمة الخارجية (المقاصة الالكترونية، العمليات على السندات) التي حدثت لتسوية الأرصدة متعددة الأطراف، إلى نشاط معتبر للمقاصة الالكترونية في مجمل مدفوعات هذه الأنظمة الخارجية، بالفعل لا يمثل حجم معاملات الأنظمة الخارجية خلال سنة 2013 إلا 2.2% من الحجم الكلي للمعاملات، مقارنة بالحجم الكلي للأنظمة الخارجية، تمثل

تسوية الأرصدة الصافية متعددة الأطراف 97,1% بالنسبة للمقاصة الالكترونية مقابل 2,9% فيما يخص العمليات على السندات.

يشير الحجم المحقق في 2013 إلى أن المدفوعات المستعجلة (ما دون الواحد مليون دينار) تمثل 6,9% من الحجم الإجمالي مقابل 48,1% للمدفوعات التي تتراوح مبالغها بين واحد مليون وخمسة ملايين دينار، بينما تمثل المدفوعات التي تفوق مبالغها مئة مليون دينار 14,6%، ويمثل حجم المدفوعات التي تتراوح مبالغها بين خمسة ملايين دينار ومئة مليون دينار 30,4% من الحجم الإجمالي، يكتسي هذا التوزيع طابعا يختلف بكثير عن ذلك الذي خص سنة 2012 حيث عادت أكبر حصة في الحجم إلى العمليات التي تفوق مبالغها 100 مليون دينار (94,9%).

الفرع الثالث: نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض⁽¹⁾: يسمح نظام المقاصة الالكترونية، المسمى (أتكي) والذي دخل في الإنتاج في ماي 2006، بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (صكوك، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)، انطلق هذا النظام في الإنتاج بإدراج عمليات مقاصة الصكوك المضبوطة، في حين تم إدخال وسائل الدفع المضبوطة الأخرى في النظام بطريقة تدريجية .

يسير نظام "أتكي" من طرف مركز المقاصة المسبقة بين البنوك (CPI)، وهو فرع تابع لبنك الجزائر، منشأة على شكل شركة ذات أسهم فتح رأسمالها للبنوك، يعمل النظام على أساس المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع ويتم صب الأرصدة الصافية للتسوية المؤجلة في نظام "آرتس" في ساعة محددة مسبقا في النظام.

تشمل بنية نظام "أتكي" مرحلة تبادل متواصل بين المشاركين لأوامر الدفع، وفقا لطابع يوم التبادل، ومرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف حسب كل مشارك قبل إقفال يوم التبادل، ومرحلة صب الأرصدة الصافية في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين والمفتوحة في نظام "آرتس" وذلك قصد تسويتها، هذا ولا تكون تسوية الأرصدة فعلية إلا فقط عندما يكون مجموع الوضعيات الصافية المدينة مغطاة بمؤونة موجودة في حسابات التسوية المعنية، وفقا لمبدأ > الكل أولا شيء <.

⁽¹⁾ التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص ص 119-120.

بعد دخول المقاصة الإلكترونية في الإنتاج، بقيت غرف المقاصة اليدوية مفتوحة لمعالجة الصكوك غير المضبوطة المتواجدة عند تاريخ دخول نظام < أتكي > في الإنتاج وأدوات الدفع الأخرى التي لم يتم إدماجها بعد في نظام المقاصة الإلكترونية، تم غلق آخر غرفة مقاصة يدوية في بداية 2012.

تُرجم تعميم صورة الصك، الذي يمثل المقطع الأوسع في النظام، بتحسين الخدمات المؤداة لصالح الزبائن: أمن المدفوعات، تخفيض الآجال، ارتفاع نوعية وموثوقية المعلومات المتعلقة بالمدفوعات.

سجل النظام في سنة 2013، تطورا معتبرا في الحجم والقيمة، خلال هذه السنة، سجل <أتكي> 19,470 مليون عملية دفع مقابل 17,387 مليون عملية دفع في 2012، وهذا بمبلغ كلي يساوي 12661,1 مليار دينار مقابل 11766,1 مليار دينار في 2012، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 12% من حيث الحجم و7,5% من حيث القيمة، عالج النظام متوسط شهري قدره 1,622 مليون عملية مقابل 1,449 مليون عملية في 2012 بمبلغ شهري متوسط قدره 1055,137 مليار دينار في 2012.

بالرغم من الارتفاع المتزايد يبقى حجم عمليات الدفع المعالجة في نظام < أتكي > في سنة 2013 أقل من الأحجام المعالجة في أنظمة الدفع في الدول المماثلة، ينجم هذا خصوصا عن كون البنوك العمومية تضم شبكات وكالات كبيرة، بحيث يفوق حجم المدفوعات داخل البنوك خمسة أضعاف حجم المدفوعات بين البنوك.

من حيث أدوات الدفع، تواصل المدفوعات بواسطة الصك هيمنتها بالفعل وبحجم بلغ 8,210 مليون صك تمت مقاصته مقابل 8,034 مليون صك تمت مقاصته في 2011، تُمثل أداة الدفع هذه نسبة 42,2% من الحجم الكلي للعمليات التي تمت مقاصتها في 2013 مقابل 46,2% في 2012، أي متوسط يومي قدره 32451 معاملة بقيمة 46,333 مليار دينار.

يُمثل حجم عمليات التحويل، الذي بلغ 6,479 مليون عملية (5,227 مليون عملية في 2012)، نسبة 32,3% من الحجم الكلي للعمليات المعالجة (30,1% في 2012).

ارتفع حجم تعاملاتهم عن طريق البطاقة البنكية بنسبة 15,6% في 2013، أي 4,570 مليون عملية (3,953 مليون عملية في 2012)، ممثلة 23,5% من المجموع الكلي لعمليات الدفع مقابل 22,7% في 2012، في حين كان حجم عمليات السحب عن طريق البطاقة التي يقوم بها

الزبائن على مستوى موزعات الأوراق النقدية التابعة للبنوك المعنية و بريد الجزائر والتي لا تمر عبر نظام < أتكي > أكبر أهمية في 2012، اتخذ بريد الجزائر تدابير لكي تكون هذه البطاقات مقبولة لدى موزعات البنوك الأخرى.

أما بالنسبة لحجم الأوراق التجارية (الكمبيالة والسند لأمر)، فإنها لا تمثل إلا 1,1% من الحجم الكلي لوسائل الدفع المتبادلة في النظام .

يبلغ العدد الإجمالي لحالات الرفض البنكية المسجلة 141231 عملية في 2013 (176314 عملية في 2012) وهو ما يمثل نسبة 0,72% من الحجم الإجمالي للعمليات المعالجة في نظام <أتكي> مقابل 0,85% في 2012، ويشير هذا إلى مواصلة التحسن المسجل في هذا المجال.

الفرع الرابع: مركزيات المخاطر والمستحقات غير المدفوعة: ابتداء من منتصف سنوات 1990 أقام بنك الجزائر مركزيات المعلومات والمتمثلة في مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة في الشكل الإلكتروني، تشكل هذه المركزيات المسيرة من طرف بنك الجزائر قواعد للمعطيات في خدمة البنوك والمؤسسات المالية. حيث تشكل كل من شساعة المعلومات التي تصرح بها البنوك والمؤسسات المالية للمركزيات وموثوقيتها ونزاهتها وتوافرها شروطا ضرورية لكي تستطيع هذه المركزيات مساعدة المصالحين بتمكينهم من معرفة أفضل لزيائنهم وتقييم أفضل لمخاطر قروضهم، كما تسمح أيضا بتقليل ومكافحة إصدار صكوك بدون رصيد من طرف زبائنهم، مما يعزز دور الصك كوسيلة دفع تستجيب لشروط الأمن والموثوقية⁽¹⁾.

أولاً: مركزية المخاطر: جاءت التدابير القانونية لسنة 2010 لتعطي إرساء قانونيا أكبر لمركزية المخاطر، قام بنك الجزائر، من جهته بتعزيز الإطار العملياتي لتصريحات القروض بإدماج تصريحات القروض للأسر (المقاولين الفرديين والأفراد) وهذا للخمس (5) سنوات الأخيرة، ترقبا لصعوبة مركزية المخاطر التي ستعمل على دمج معطيات القروض للمؤسسات والأسر. فيما يخص المركزية الحالية تمّ ما يلي⁽²⁾:

(1) التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص121.
(2) التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص ص 122-123.

- ✓ تم تعزيز التنظيم المسير للتصريحات بالقروض إلى مركزية المخاطر (التعليمية رقم 07-05 المؤرخة في 11 أوت 2005) وذلك بإلزام البنوك والمؤسسات المالية بالتصريح لهذه المركزية عن الديون المشكوك فيها ومحل تنازع، دخل هذا القسم من مركزية المخاطر، المسمى <المركزية السلبية>، قيد التشغيل في أبريل 2006 ويسمح للمنخرطين بالتحصل على معلومات نوعية تمكنهم من تحسين تقييم مخاطر القرض وتسييرها والتحكم فيها؛
- ✓ خلال الفترة 2004 و 2009 تم القيام على وجه الخصوص بإنشاء نظام استشارة عن بعد على مستوى البنوك والمؤسسات المالية المصرحة، وإنضاج، ابتداء من سنة 2007، مشروع إنشاء مركزية مخاطر جديدة تضم القروض الممنوحة للأفراد خلال سنة 2008، واستنادا لنتائج دراسة تمت بمساعدة تقنية من البنك العالمي، تقرر إنشاء مركزية جديدة تشمل كل القروض الممنوحة للمؤسسات والأفراد بدون عتبة وتسمح بمركزة شهرية؛
- ✓ ستشمل هذه المركزية الجديدة، والتي هي في طور الإنجاز، قسما للقروض الممنوحة للأعوان الاقتصاديين غير الماليين (مؤسسات وأسر) وقسما للقروض الممنوحة للفئة الأخيرة والتي لم يتم تسديدها عند تاريخ الاستحقاق، ستزود هذه المركزية بقسمين كبيرين، إحداهما مخصص للمؤسسات والآخر للأسر وستكون مطابقة للمقاييس الدولية في هذا المجال؛
- ✓ ستسمح المركزية الجديدة بالاطلاع عن بعد عبر شبكة الانترنت من طرف المصيرين في إطار تسييرهم لمخاطر القروض ومن طرف المقترضين، من خلال وكالتهم البنكية المعنية أو وكالات وفروع بنك الجزائر، للتحقق من صحة المعطيات المسجلة على حسابهم، هذا وسوف تدمج المركزية الجديدة كل من قاعدة معطيات المركزية الحالية وقاعدة المعطيات التي تم تشكيلها بخصوص القروض الممنوحة للأسر، مما سيمكن فور دخول المركزية في الإنتاج، من إعادة تسطير تاريخية القروض لقسم كبير من المقترضين وإنتاج تقارير خاصة بالقروض قابلة للاستغلال؛
- ✓ نتيجة لحدث هذا النظام الجديد لمركزة مخاطر البنوك والمؤسسات المالية على مركزة المعلومات التي تحوزها على مدينيها وعلى الإسهام في بلوغ مستوى عال من إدماج هذه المعطيات مع مصادر أخرى من المعلومات بواسطة تعريف موحدة ومعترف بها، سيشجع الممارسة الجيدة للعمل البنكي والاقتراض السليم، منتجا بذلك آثارا اقتصادية جزئية وكلية

إيجابية إجمالاً، كما أنّ هذا المشروع يستهدف أساساً إقامة جهاز لتسيير مخاطر القرض يجمع بين الأداء والشفافية والمتابعة في خدمة النظام البنكي والاقتصاد الوطني؛

✓ خلال سنة 2010 ومن أجل تعزيز قاعدة المعطيات المشتركة والمتعلقة بالقرض والالتزامات بالتوقيع الممنوحة للزبائن من مؤسسات وأسر، ألزم بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية المصرحة لمركزية المخاطر أن تقدم تصريحات أكثر تفصيلاً حول الضمانات المستلمة (قيم الممتلكات المقدمة كضمان المقدم حسب نوع القرض الممنوح) إلى جانب التسيير الجاري لمركزية المخاطر، تمحورت الأعمال المباشرة فيها في سنة 2011 والتي تواصلت في 2012 و 2013، حول ثلاثة محاور رئيسية:

- 1- نضج وتسيير مشروع عصرنه وتطوير مركزية مخاطر المؤسسات والأسر؛
 - 2- مواصلة تطهير قواعد البيانات الوصفية لمركزية مخاطر المؤسسات المباشر فيه في سنة 2011 والذي سجل تقدماً معتبراً، تم تزويد أغلبية المؤسسات محل تصريح لدى مركزية المخاطر بأرقام التعريف الضريبي (NIF) وكذا بأرقام المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)، تعرف هذه العملية تأخيرات وصعوبات أخرى فيما يخص المقاولين الفرديين.
 - 3- تصميم حل تقني داخلي لإقامة مركزية مخاطر للأسر، تشمل أهم الصعوبات بهذه العملية:
- الوقت اللازم للمؤسسات المصرحة لعصرنه أجهزتها الداخلية للمعلومات؛
 - الوقت اللازم للحصول من المؤسسات المصرحة على البطاقات الموافقة لمواصفات الدليل التقني المصمم بخصوص هذه المؤسسات.

ثانياً: **مركزية المستحقات غير المدفوعة⁽¹⁾**: يخضع تنظيم وسير مركزية المستحقات غير المدفوعة إلى نظامين لمجلس النقد والقرض، الأول (رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992) يتضمن تنظيم المستحقات غير المدفوعة وسيرها، والثاني (رقم 08-01 المؤرخ في 20 جانفي 2008) يتعلق بالوقاية والمكافحة ضد إصدار صكوك بدون رصيد.

في إطار إقامة الجهاز الجديد لمركزية حوادث دفع الشيكات، والذي دخل حيز التنفيذ في ظل المصادقة على القانون رقم 05-02 المؤرخ في 6 فيفري 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 بالقانون التجاري، وبعد إصدار النظام رقم 08-01 المؤرخ في

⁽¹⁾ التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص ص 124-125.

جانفي 2008 المعدّل والمتمم بالنظام رقم 07-11 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011، أصدر بنك الجزائر في 9 مارس 2011 التعليمية رقم 01-2011 والمتعلقة بترتيبات الوقاية من إصدار شيكات بدون رصيد ومكافحتها .

أدت التغييرات المدخلة من خلال هذا النص التنظيمي بتعديل عميق في الترتيب السابق سواء فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بتطبيق قرار منع استعمال دفاتر الشيكات من قبل البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية لبريد الجزائر أو فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى حماية المستفيدين من الشيكات المستحقة غير المدفوعة بسبب عدم كفاية الرصيد. وتتعلق التدابير الجديدة على وجه الخصوص بـ :

- آجال تسوية الشيكات المستحقة غير المدفوعة وإدخال غرامة تبرئة؛
- تمديد مدة منع استعمال دفتر الشيكات من سنتين (02) إلى خمس (05) سنوات؛
- شروط استرجاع إمكانية إصدار شيكات من طرف أي شخص مُنع من استعمال دفتر شيكات؛
- وقوع المسؤولية على عاتق المؤسسة المصرحة (المسحوب عليها) في حالة عدم احترام الالتزامات القانونية والتنظيمية بحوادث عدم دفع الشيكات .

مقارنة بالمعطيات المصرح بها لغاية نهاية 2012، ارتفعت حوادث الدفع المسجلة في مركزية المستحقات غير المدفوعة لغاية نهاية 2013 بأكثر من 10,53% من حيث العدد وبحوالي 16,13% من حيث القيمة، ممثلة 44207 صك يوافق قيمة 50,5 مليار دينار في 2012 و 48862 صك بقيمة تفوق 57 مليار دينار في 2013.

أصبح النظام البنكي الجزائري ملزما على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي والقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة البنكية العالمية، لأن المنافسة القوية التي تفرض من طرف البنوك الأجنبية ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى إقصائه من دائرة النشاط البنكي نظراً لمستوى أدائه المتدني، وتعتبر مقررات ومعايير لجنة بازل أحد أهم المتغيرات البنكية العالمية الحديثة التي تفرض نفسها بقوة على الساحة البنكية، والالتزام بهذه المعايير يساعد كثيراً البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية في السيطرة على المخاطر التي تواجهها والتمكن من تقليص حجم الخسائر إلى أقل حد ممكن، ويفتح لها مجالاً واسعاً للدخول إلى مجال المنافسة العالمية أمام بنوك أجنبية سبقتها في التكيف والالتزام بمعايير هذه اللجنة، كما تسمح لبنك الجزائر بممارسة رقابة بنكية فعالة على بنوك ومؤسسات النظام البنكي الجزائري.

وسوف نحاول في المبحث القادم تسليط الضوء على ما بذله النظام البنكي الجزائري من تشريعات وقوانين، وما تم تطبيقه لكي يتوافق عمل النظام البنكي الجزائري في مجال كفاية رأس مال البنوك والرقابة البنكية مع ما أصدرته لجنة بازل من قواعد ومعايير لكفاية رأس المال والرقابة على أعمال البنوك.

المبحث الثالث: النظام البنكي الجزائري ومعايير لجنة بازل

نظراً للخصوصية التي يتميز بها الاقتصاد الوطني أصبح النظام البنكي الجزائري عرضةً للعديد من المخاطر، الأمر الذي حداً دون أن تتمكّن البنوك من أن تلعب دورها الحقيقي في الوساطة المالية وفق الرشادة الاقتصادية ومبدأ الربح والخسارة، والجزائر كالعديد من الدول في العالم استوحت من معايير لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك مجموعة من قواعد الحذر لتطبيقها على البنوك والمؤسسات المالية، والتي تهدف من خلالها إلى مواجهة مختلف المخاطر التي تهدد النشاط البنكي وتعمل على سلامة واستقرار النظام البنكي الجزائري وحماية البنوك من الإفلاس.

إن إصدار قانون النقد والقرض 90-10 ألزم النظام البنكي الجزائري بتطبيق قواعد الحذر للرقابة البنكية، حيث رسم ونظم إطار عمل النشاط البنكي في الجزائر، وفتح المجال لتطبيق، والتكيف مع معايير لجنة بازل الأولى من خلال التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994، والتي حددت نسبة كفاية رأس المال بنسبة 8%، ثم تلاها إصدار مجموعة من النظم والتعليمات البنكية الهادفة بالأساس إلى مسايرة التغيرات المحلية والعالمية في المجال البنكي، والتي سلّطت الضوء بشكل كبير على دور وفعالية الرقابة البنكية الممارسة من طرف بنك الجزائر.

المطلب الأول: التنظيم البنكي الخاص بالمخاطر البنكية ورأس المال البنكي في الجزائر: تبنت السلطات البنكية في الجزائر من خلال إصدارها لقانون النقد والقرض والتعديلات التي توالى عليه، المقررات الصادرة عن لجنة بازل منذ صدور اتفاقيتها الأولى لسنة 1988، وعملت على تطبيق هذه المقررات بشيء من التمهّل والتدرج، من خلال العمل على ربط رأس مال البنوك بالمخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها، وتعزيز سلامة الوحدات البنكية، والرقابة والإشراف على النظام البنكي بشكل عام، ومع بروز أهمية كفاية رأس المال في البنوك ودوره في تحقيق السلامة البنكية، والتحوّط ضد الخسائر والإفلاس، اتجهت السلطات النقدية في الجزائر إلى إقرار مجموعة من التدابير أو القواعد، سعت من خلالها إلى وضع البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية ضمن هذا التوجه العالمي للصناعة البنكية لتطبيق معايير ومقررات لجنة بازل.

الفرع الأول: التنظيم البنكي الخاص بالمخاطر البنكية وقياسها في الجزائر: لقد اهتم بنك

الجزائر بالمخاطر البنكية وذلك من خلال إصداره لمجموعة من التنظيمات تحدد مفهوم المخاطر

البنكية وكيفية قياسها، فعملية قياس وتحليل المخاطر البنكية تعتبر من المكونات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية والتي يجب على البنوك المعتمدة في الجزائر أن تمتلكها، وقد تجسّد اهتمام بنك الجزائر بالمخاطر البنكية من خلال قيامه بإصدار التنظيم 03-2002 بتاريخ 14 نوفمبر 2002، بالإضافة إلى التنظيم رقم 08-2011 بتاريخ 28 نوفمبر 2011، حيث ركّز في هذين التنظيمين على المخاطر الائتمانية كما أشار فيه ولو بصفة مختصرة إلى: المخاطر السوقية، مخاطر التركيز، مخاطر أسعار الفائدة، المخاطر القانونية والمخاطر التشغيلية⁽¹⁾.

ولقد ألزم بنك الجزائر البنوك التجارية الناشطة في الجزائر بضرورة امتلاك أنظمة لقياس المخاطر وذلك حسب ما جاء به التنظيم رقم 08-11 والذي ينص على: "البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بوضع أنظمة لقياس وتحليل المخاطر، مع تكييفها وفقا لطبيعة وحجم عملياتها، وذلك بهدف ضبط المخاطر بمختلف أنواعها التي تتعرض لها هذه العمليات، خصوصا المخاطر الائتمانية، مخاطر التركيز، المخاطر السوقية، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التسوية والمخاطر التشغيلية"⁽²⁾. وسنوضّح من خلال الجدول التالي المخاطر البنكية التي حدّدها بنك الجزائر ونظم قياسها:

(1) التنظيم رقم 08/11 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011، عن بنك الجزائر.

(2) المواد: 02 / 47 / 48 / 50 / 51 / 53 من التنظيم رقم 08/11 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011، عن بنك الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

جدول رقم (40): المخاطر البنكية وأنظمة قياسها حسب بنك الجزائر

المخاطر البنكية حسب بنك الجزائر	أنظمة قياس المخاطر في البنوك الجزائرية
المخاطر الائتمانية: عرف بنك الجزائر في المادة رقم 2 من التنظيم رقم 11-08 المخاطر الائتمانية على أنها المخاطر الناتجة في حالة تخلف طرف أو عدة أطراف تعتبر كنفس المستفيد عن الدفع.	حسب المادة 47 والمادة 48 من التنظيم رقم 11-08، يجب على البنوك الناشطة في الجزائر أن تمتلك نظاماً لقياس المخاطر الائتمانية يسمح لها بتحديد، قياس وتجميع المخاطر الناجمة عن مجموع العمليات التي بموجبها يتعرض البنك لمخاطر إفلاس عميل أو مجموعة عملاء. كما يجب على البنوك أن تقدم على الأقل كل ثلاثة أشهر تحليلاً لتطور جودة ونوعية التزاماتها (في الميزانية أو خارج الميزانية)؛ حيث يسمح هذا التحليل بإعادة تصنيف العمليات الائتمانية.
مخاطر أسعار الفائدة: هي المخاطر التي تنتج في حالة تغير معدل الفائدة الخاص بكل عمليات الميزانية وخارج الميزانية، باستثناء المخاطر التي تندرج ضمن المخاطر السوقية	حسب المادة رقم 51 من التنظيم رقم 11-08 يجب على البنوك في انتظار إصدار نصوص تتعلق بطريقة قياس وتغطية مخاطر معدلات الفائدة، وضع نظام معلومات داخلي يسمح بتقدير مخاطر معدلات الفائدة، ضمان متابعة وتقديم حلول في حالة التعرض لمخاطر معتبرة من هذا النوع.
المخاطر السوقية: هي مخاطر الخسارة نتيجة لتغير أسعار السوق وهي تضم خصوصاً: -المخاطر المتعلقة بأدوات مرتبطة بمعدلات الفائدة؛ -مخاطر الصرف.	نصت المادة رقم 53 من التنظيم رقم 11-08 على ضرورة قيام البنوك بالتسجيل اليومي لعمليات الصرف التي تقوم بها وذلك وفقاً لما ينص عليه التنظيم البنكي المتعلق بالصرف، كما يجب أن تقوم بوضع أنظمة لمتابعة العمليات التي تقوم بها في السوق ولحسابها الخاص وذلك بهدف القياس، المتابعة والرقابة.
مخاطر السيولة: هو خطر عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته بسبب وضعية السوق خلال فترة محددة وبتكلفة معقولة.	نصت المادة رقم 50 من التنظيم رقم 11-08 على أن البنوك ملزمة بتحديد، قياس وإدارة مخاطر السيولة التي تتعرض لها، مع التركيز بالخصوص على تحديد سياسة عامة لإدارة السيولة، وذلك من خلال القيام بتنبؤات حول مصادر التمويل، الرقابة واليقظة بهدف وضع سيناريوهات لمواجهة الحالات الطارئة.
المخاطر القانونية: هي المخاطر الناجمة عن النزاعات مع أحد الأطراف أو الناتجة عن كل حالة عدم الدقة والنقص مهما كانت طبيعتها والتي يتحملها البنك أو المؤسسة المالية خلال قيامه بعملياته.	غير متوفر
المخاطر التشغيلية: هي المخاطر الناجمة عن عدم ملائمة أو عجز الإجراءات، الأشخاص والأنظمة الداخلية أو بسبب أحداث خارجية، كما تنظم مخاطر الاحتيال الداخلية والخارجية.	غير متوفر

المصدر: المواد 02 / 47 / 48 / 50 / 51 / 53 من التنظيم رقم 11-08 الصادر بتاريخ 2011 / 11 / 28.

والجدير بالذكر في هذا السياق حسب المادة رقم 39 من التنظيم رقم 08-11 فإنه يجب على البنوك أن تمتلك إجراءات اختبار المخاطر الائتمانية وكذلك نظام لقياس هذه المخاطر؛ حيث يجب أن تمكن هذه الأنظمة البنوك مما يلي⁽¹⁾:

➤ أن تحدد بطريقة مركزية مخاطر الميزانية وخارج الميزانية اتجاه طرف أو مجموعة أطراف وذلك وفقا لما نصت عليه المادة رقم 02 من التنظيم رقم 09-91 الصادر بتاريخ 14 أوت 1991؛

➤ ضبط وتحديد الفئات المختلفة من مستويات المخاطر من خلال المعلومات النوعية وذلك حسب ما نصت عليه المادة 7 من التنظيم رقم 09-91 الصادر بتاريخ 14 أوت 1991؛

➤ القيام بتقسيم شامل لكل الالتزامات وذلك حسب الأطراف ووفقا لمستويات المخاطرة التي تتعرض لها، حسب القطاع القانوني والاقتصادي وحسب المنطقة الجغرافية.

كما حدّدت المواد رقم 40-46 من التنظيم رقم 08-11 نظام اختيار المخاطر الائتمانية في البنوك، حيث نصّت على أن: عملية تقدير المخاطر الائتمانية في البنوك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

✓ الوضعية المالية للمستفيد؛

✓ قدرته على السداد عند تاريخ الاستحقاق؛

✓ الضمانات المستلمة؛

✓ القوائم المالية الحديثة للمستفيد.

الفرع الثاني: التنظيم البنكي الخاص برأس المال وقواعد الحذر في البنوك الجزائرية: أصدر بنك الجزائر التعليمية رقم 97/47 في 29 نوفمبر 1994 تولى من خلالها تحديد أوزان المخاطر وكيفية حساب نسب الملاءة.

1. **رأس المال الأدنى للبنوك:** تعد أول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية، والتي تلزم البنوك بوضع حد أدنى لرأس مالها للقيام بوظائفها، وقد تضمن آخر تعديل مس هذه القاعدة ما يلي⁽²⁾:

⁽¹⁾ التنظيم رقم 11/28 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011، عن بنك الجزائر.

⁽²⁾ التنظيم رقم 04/08 الصادر في 2008/12/23 عن بنك الجزائر والمتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

- 3.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية العاملة بالجزائر والتي تقوم بكل العمليات الائتمانية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور؛

- 10 مليار دج بالنسبة للبنوك التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية (تلقي الأموال من الجمهور، عمليات القرض، تسيير طرق الدفع).

2. **معيار الأموال الخاصة الصافية:** تشكل الأموال الخاصة خط الدفاع الأخير في حالة مواجهة البنوك لصعوبات ناجمة عن خسائر لا يمكن استيعابها من خلال الأرباح والمؤونات، كما أنها تمثل الرهن الأخير للمودعين، وبالتالي فإنّ ملاءة الأموال الخاصة تعتبر ضرورية لما لها من أهمية في حساب مختلف النسب المنصوص عليها قانونا، يحتل معيار الأموال الخاصة الصافية مكانة الرائد في قواعد الحذر، ويتكون من العناصر التالية⁽¹⁾:

$$\text{الأموال الخاصة الصافية} = \text{الأموال الخاصة الأساسية} + \text{الأموال الخاصة التكميلية} - \text{عناصر الخصم}$$

حيث:

■ **الأموال الخاصة الأساسية:** تتكون من رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات، النتائج الصافية والمؤونات على المخاطر البنكية؛

■ **الأموال الخاصة التكميلية:** وتتضمن احتياطات إعادة التقييم وأموال ناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة، ومؤونات ذات طابع عام؛

■ **عناصر للخصم:** وتتكون أساسا من الاستخدامات المشككة للأموال الخاصة الموظفة في مؤسسات القرض الأخرى (سندات الشركات الفرعية أو المساهمة، سندات المساهمة المشروطة والممنوحة أو الصادرة عن مؤسسات القرض)، رأس المال المطلوب غير المدفوع، النتائج السالبة للدورة ونتائج رهن التخصيص المدينة.

3. **معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة:** باعتباره معدل لتغطية خطر السيولة على المدى الطويل، يهدف معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة بشكل خاص إلى وضع حد لخطر عدم

⁽¹⁾ Le Règlement de la Banque d'Algérie N° 95/04 du 20 Avril 1995 Complétant et Modifiant le Règlement N°91/09 du 14/08/1991 Fixant les Règles Prudentielles de Gestion des Banques et Etablissements Financiers, Définissant entre autre, la Notion de Fonds Propres et la Notion des Risques Encourus.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

التسديد من طرف المقترض في الآجال المتفق عليها، وذلك مع تحديد سقف لقدرة تمويل البنوك لقروض طويلة الأجل بـموارد قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذا المعامل بالعلاقة التالية⁽¹⁾:

$$\text{المعامل} = \frac{\text{الأموال الخاصة} + \text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات الثابتة}} \leq 60\%$$

حيث أنّ الأموال الخاصة والموارد الدائمة والاستخدامات تفوق خمس سنوات.

4. معيار توزيع المخاطر: تعتبر عملية تقسيم المخاطر وتوزيعها إحدى الطرق المتبعة من طرف البنك للتقليل من احتمالات الإفلاس، فتركيز المخاطر على عدد محدود من العملاء يجعل وضعية البنك ومركزه حساسا في حالة إفلاس أحد العملاء أو عجزه عن التسديد، وبالتالي، تنويع العملاء وتقسيم المخاطر المحتملة هو بمثابة حماية للبنك، لذلك أوجبت قواعد الحذر تنويع العملاء والمتابعة المستمرة لهم، في هذا الإطار، نصّ التشريع الجزائري على ضرورة تحديد وحصر تدخل البنوك والمؤسسات المالية كوساطة مالية كالتالي:

إنّ المخاطر الناجمة عن نفس المستفيد لا يجب أن تتعدى 25% من الأموال الخاصة للبنك، وهذا ابتداءً من 1995/01/01، بعدما كانت في حدود 30% سنة 1993، و40% سنة 1992⁽²⁾.

المخاطر الصافية المرجحة / الأموال الخاصة الصافية > 25%

إنّ المبلغ الإجمالي للمخاطر المترتبة عن المستفيدين الذين تعدوا نسبة 15% من الأموال الخاصة للبنك، لا يجب أن تتعدى قيمتها عشر مرات مبلغ الأموال الخاصة:

المخاطر الصافية المرجحة / الأموال الخاصة الصافية > 10 مرات مبلغ الأموال الخاصة

5. تغطية المخاطر وترجيحها: بالنظر إلى طبيعة نشاط البنك، فإنّ الخطر البنكي، الذي يقصد به توقع خسارة أو تطور غير ملائم للنتائج، يعتبر هاجس كل بنك لكونه ملازم لوظائفه لاسيما

⁽¹⁾ Le Règlement de la Banque d'Algérie N° 04/04 du 19 Juillet 2004 fixant le rapport dit coefficient de fonds propres et des ressources permanentes.

⁽²⁾ Règlement de la Banque d'Algérie N° 91/09 du 14/08/1991 fixant les règles prudentielles de gestion des banques et des établissements financiers, modifié et complété par le règlement N° 95/04 du 20/04/1995.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

الوظيفة الرئيسية: منح القروض، وإمكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط البنك، تضمنت قواعد الحذر نظاما خاصا لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية (الالتزامات بالإمضاء)، فتم إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفق نوعية العميل وطبيعة العملية، أما بالنسبة لعناصر أصول الميزانية، يتم حساب الخطر المرجح من خلال المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية، بعد احتساب كل المؤنات والضمانات اللازمة، مرجحة بمعامل ترجيح معين، كما هو موضح الجدول التالي⁽¹⁾:

جدول رقم (41): معدلات ترجيح مخاطر عناصر أصول الميزانية

معدل الترجيح	100%	20%	05%	00%
الأخطار المحتملة	1/ قروض للزبائن: - الأوراق المخصومة؛ - القرض الايجاري؛ - الحسابات المدنية.	قروض للبنوك و المؤسسات المالية من الخارج: - حسابات عادية؛ - توظيفات؛ - سندات المساهمة والتوظيف لمؤسسات القرض التي تعمل في الخارج.	قروض للبنوك و المؤسسات التي تعمل في الخارج: - حسابات عادية؛ - توظيفات؛ - سندات التوظيف و المساهمة للبنوك و المؤسسات المالية المقيمة في الجزائر.	حقوق على الدولة أو ما يشابهها: - سندات أخرى مشابهة لسندات الدولة؛ - حقوق أخرى على الدولة؛ - ودائع لدى بنك الجزائر.
	2/ قروض للمستخدمين			
	3/ سندات المساهمة والتوظيف غير تلك الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية.			
	4/ الموجودات الثابتة			

المصدر: التعليم رقم 94/74 المادة رقم 11 الصادرة في 11/29/1994 الصادرة عن بنك الجزائر.

أما بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية، فإن حساب المخاطر المرجحة يتم من خلال تصنيف الالتزامات إلى أربعة أصناف كما يلي:

⁽¹⁾ المادة 11 من التنظيم 94/74 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 المتعلق بقواعد الحذر للتسيير البنكي.

جدول رقم (42): معدلات ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية

تصنيف الخطر	مرتفع	متوسط	ملائم	ضعيف
الترجيح	%100	%50	%20	%00
طبيعة المدين.	زبائن آخرين.	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة في الخارج.	بنوك ومؤسسات مالية مقيمة في الجزائر.	الدولة، البريد والمواصلات، بنك الجزائر، الخزينة العمومية.

المصدر: التعليمات رقم 94/74 المادة رقم 11 الصادرة في 11/11/1994 عن بنك الجزائر.

6. معيار الملاءة البنكية "نسبة كوك": باعتبار الملاءة البنكية هي أساس السلامة البنكية، فإنّ بنك الجزائر أولى لها أهمية كبيرة وأعتبر رأس المال مقياسا أساسيا لها، يتمثل معيار الملاءة البنكية، كما ورد في توصيات لجنة بازل¹، في علاقة الأموال الخاصة الصافية والمخاطر المصنفة المرجحة، وحسب ما نصت عليه المادة الثانية من التنظيم 91/09 الصادر في 14 أوت 1991 والمادة الثالثة من التعليمات رقم 94-74 الصادرة في 11/11/1994 والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية، فإنّ البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام بصفة دائمة نسبة ملاءة تعادل على الأقل 8% وهو ما يعني ضرورة توفير ثماني وحدات نقدية على الأقل من الأموال الخاصة لإمكانية إقراض وحدة نقدية، وهي النسبة الشهيرة بنسبة كوك⁽¹⁾:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{المخاطر المترتبة المرجحة}} \leq 8\%$$

إنّ احترام تطبيق هذه النسبة جاء بصفة تدريجية وهذا بسبب خصوصية البنوك الجزائرية التي تتميز بضعف رأس مالها، حيث حدد آخر أجل لها نهاية ديسمبر 1999، وعلى البنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالتصريح على هذه النسبة كل ثلاثة أشهر " في 31 مارس، 30 جوان، 30 سبتمبر و 31 ديسمبر " كما يلي:

■ 4% مع نهاية شهر جوان 1995؛

■ 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996؛

■ 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997؛

⁽¹⁾ المادة رقم 02 من التنظيم 91/09 الصادر في 14 أوت 1991 والمادة رقم 03 من التنظيم رقم 94-74 الصادر في 11/11/1994 والمتعلق بتحديد القواعد الاحترازية.

7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998؛

8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

7. **متابعة الالتزامات:** في إطار تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها، نصّ التنظيم الاحترازي على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال تصنيفها حسب درجة المخاطرة وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها، وفي هذا الإطار تمّ تصنيف حقوق كل بنك حسب درجة الخطر المترتب عنها إلى:

حقوق جارية؛

حقوق مصنفة.

بالنسبة للحقوق الجارية، تكون تغطيتها بالكامل في الآجال المحددة أكيدة، كما تخصص لها مؤونات ذات الطابع الاحتياطي تتراوح من 1% إلى 3%، وهي تمثل جزءاً من الأموال الخاصة، أما الحقوق المصنفة فهي حقوق قُسمت إلى 3 أصناف كما أنّ مؤوناتها يتم تخصيصها من التخفيض المسجل في قيم أصول البنك كما يلي⁽¹⁾:

- حقوق ذات مشاكل محتملة: هي القروض التي يكون تحصيلها الكلي أكيداً، مع تأخير معقول في التسديد يتراوح ما بين 03 و 06 أشهر، وبالتالي خصصت لها مؤونة قُدّرت بـ 30% كحد أقصى؛
- حقوق مخاطرة جداً: هي قروض قد يتأخر تحصيلها إلى سنة، لذلك فإنّ استرجاعها بالكامل يصبح غير أكيد، وبالتالي خصصت لها مؤونة تعادل 50% كحدٍ أقصى؛
- حقوق معدومة (غير مسددة): هي الحقوق التي استنفذ البنك كل الطرق لتحصيلها دون جدوى، وبما أنّها تشكل خسارة للبنك فإنّ مؤونتها تصل إلى 100% كحدٍ أقصى.

8. **التأمين على الودائع:** بهدف حماية أموال المودعين والحفاظ على مبدأ الأمان الذي يعد من أهم الميزات التي يقوم عليها النشاط البنكي، استوجب على كل بنك القيام بالتأمين على الودائع لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وهو ما يؤكده مل من المادة 170 من القانون (90-10) والتنظيم رقم (97-04) الصادر بتاريخ 1997/12/31، من خلال ما يلي⁽²⁾:

⁽¹⁾ L'Instruction N°34-91 Relative à la Fixation des Règles Prudentielles de Gestion des Banques et des Etablissements Financiers, p-p147-148.

⁽²⁾ المادة 170 من قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل من سنة 1990، المتعلق بالقرض والنقد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، السنة السابعة والعشرون، الصادرة بتاريخ 1990/04/18، ص 54.

- ✓ يجب على البنوك أن تكتتب في رأس مال شركة مساهمة ضمان الودائع البنكية بالعملة الوطنية؛
- ✓ يخول للبنك المركزي الاضطلاع بدور المؤسس الوحيد لهذه الشركة دون أن يكتتب أسهما في رأسمالها، فضلا عن الأسهم التي يحوزها؛
- ✓ رأس مال شركة ضمان الودائع البنكية مجزأ إلى أقسام متساوية بين المساهمين فيه (البنوك والخزينة العمومية)، حيث تسهر البنوك على المحافظة على المساواة حتى في حالة تعديل رأس المال الذي تقررره قانونا الجمعية العامة للمساهمين؛
- ✓ كل بنك ملزم بدفع علاوة سنوية إلى شركة ضمان الودائع البنكية تحسب على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة، وقد حدد مجلس النقد والقرض هذه العلاوة بنسبة (0.25%)؛
- ✓ على الخزينة العمومية دفع علاوة قيمتها تعادل العلاوة المدفوعة من قبل مجمل البنوك، كما يتم توظيف موارد الصندوق في أصول مضمونة؛
- ✓ تم تحديد الحد الأقصى "السقف" للتعويض بستمائة ألف دينار جزائري ويطبق على مجموع الودائع لنفس الشخص المودع لدى نفس البنك، وذلك مهما كان عدد الودائع والعملة الصعبة المعنية؛
- ✓ يطبق سقف التعويض على الرصيد بين مبلغ الوديعة والقروض والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع المستحقة للبنك على صاحب الوديعة.
- في واقع الأمر تعود نشأة نشاط نظام التأمين على الودائع إلى سنة 2003 من طرف بنك الجزائر كعضو مؤسس، وذلك بعد الإعلان عن إفلاس بنك الخليفة وتصفيته، وقد ألزمت البنوك بالمشاركة في تمويل هذا الصندوق وفقا للأمر رقم (11/03) المتعلق بالنقد والقرض من خلال المادة 118، كما أكد التنظيم رقم (03/04) المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بنظام الودائع البنكية على الخصائص الرئيسية لنظام التأمين على الودائع في الجزائر.
- من خلال ما سبق ذكره يتضح جليا التزام البنوك الجزائرية بمعايير كفاية رأس المال، كما أن تطبيقها لاتفاقية بازل 1 قد تأخر إلى نهاية سنة 1999، وذلك كما نصّت عليه التعليمات 94/74، في الوقت الذي حددت فيه لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992، كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيار كفاية رأس المال، بينما منحت

التعليمية السابقة الذكر للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق هذا المعيار، وذلك تماشياً مع الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر، والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: واقع تطبيق النظام البنكي الجزائري لمعايير بازل 2: في الوقت الذي كانت فيه الجزائر بصدد تطبيق اتفاقية بازل 1 وتكييفها والإطار القانوني المعمول به محلياً، كان الاتجاه على المستوى الدولي يسير نحو تعديل هذه الاتفاقية للمرور إلى اتفاقية بازل 2، فبالنظر إلى القصور المسجل في اتفاقية بازل 1 سواء من حيث صعوبة حساب معدل كفاية رأس المال لعدم استيعابه الكلي من طرف البنوك العمومية الجزائرية، أو لكونه يأخذ كل المقترضين من المؤسسات على درجة واحدة من المساواة من حيث مستوى المخاطرة على الرغم من اختلافها حجماً وجدارة، نجد أنّ البنوك أصبحت مقيدة وملزمة بتطبيق تنظيم احترازي يكبح نشاطها، علماً أنّ معاملات ترجيح مخاطر القروض تعتبر إلزامية ومحددة من طرف التنظيم الاحترازي الجزائري⁽²⁾.

لذلك فإنّ تطبيق مقترحات بازل 2 سيسمح للبنوك الجزائرية بتجاوز نقاط ضعف بازل 1، ومراعاة المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك، ومن ثمّ تمكينها من تبني مفهوم "رأس المال الاقتصادي" الذي ينص على تحديد مدى كفاية رأس مال البنك استناداً على مستوى المخاطر المتوقعة من كل عملية، مما سيفسح المجال للبنوك لإجراء تحليل للمخاطر (وتحديد معاملات الترجيح) على أساس نوعية علاقة البنك بمتعامله (دولة، بنك، مؤسسة، أفراد...) وليس طبيعتها، كذلك ستتولد لدى البنوك نظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وذلك بأخذ مخاطر التشغيل بعين الاعتبار⁽³⁾.

الفرع الأول: الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بالبنوك الجزائرية: تعتبر الدعامة الأولى لاتفاقية بازل الثانية والمتعلقة بالحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به في

(1) سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلته ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية بين الواقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2004، ص 12.

(2) نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية - مذكرة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014، ص 272.

(3) نفس المرجع، ص ص 272-273.

البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل المحور الأساسي في الاتفاقية، حيث لم تختلف نسبة كفاية رأس المال والتي هي 8% في الاتفاقية الثانية عن الاتفاقية الأولى كثيرا - باستثناء إدراج مخاطر السوق والتشغيل في مقام النسبة وطرق جديدة في الحساب وترجيح المخاطر كما رأينا سابقا -، وقد بدأ العمل بهذه النسبة في البنوك الجزائرية مع نهاية شهر جوان 1995 وبنسبة تصل إلى 8% مع نهاية ديسمبر 1999⁽¹⁾.

1.نسبة كفاية رأس المال بالنظام البنكي الجزائري: في نهاية سنة 2003، تقيدت البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر بنسبة ملاءة تجاوزت 8%، حيث بلغت هذه النسبة⁽²⁾:

- بالبنك الوطني الجزائري 10,12% سنة 1997، ثم نسبة 6,12% سنة 1999، فنسبة 7,64% سنة 2000، لترتفع نسبة الملاءة بهذا البنك إلى 12% سنة 2003 ثم 16% سنة 2006، وما تجدر الإشارة إليه هو أن البنك الوطني الجزائري قد احتل المرتبة 846 من بين أفضل 1000 بنك في العالم سنة 2003؛

- أما البنك الوطني للتوفير والاحتياط فقد سجل نسبة 14% سنة 2001 ونسبة 13% سنة 2002؛

- كما سجل بنك التنمية المحلية نسبة 13% سنة 2002، ونسبة 10% سنة 2003، لترتفع إلى 11.78% سنة 2005 و 11.20% سنة 2006؛

- بينما سجل بنك البركة "البنك المختلط الوحيد في المنظومة البنكية الجزائرية" نسبة ملاءة عالية لرأس المال بلغت سنة 1999 نسبة 33,9% لتتخفض إلى 21,76% سنة 2003، و 12% سنة 2008؛

⁽¹⁾ لعرف فائزة، مرجع سبق ذكره، ص 185.

⁽²⁾ انظر إلى:

لعرف فائزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2003، ميديا بنك، عدد خاص، نوفمبر 2004، ص 13.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للنظام البنكي الجزائري

– وبالمقابل سجلت المجموعة العربية البنكية ABC نسبة ملاءة قدرها 22,98% سنة 2000، و9,48% سنة 2001، لترتفع إلى 15,62% سنة 2002، ثم 30,86% سنة 2005، و27% سنة 2006.

ومما سبق فإننا نلاحظ أن البنوك والمؤسسات المالية الممارسة لنشاطها البنكي داخل الجهاز البنكي الجزائري، تحاول تحقيق نسبة كفاية لرأسمالها تتجاوز 8% بداية من سنة 2003، وذلك لتعزيز مكانتها على المستوى الدولي وقدرتها على المنافسة.

2. القواعد الرأسمالية بالبنوك الجزائرية: لقد بلغ حجم رؤوس أموال البنوك التجارية الجزائرية سنة 2006 قيمة 148.8000 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 2.5970 مليار دولار، ليرتفع سنة 2007 إلى 198.6000 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 2.9717 مليار دولار، إنَّ تسجيل الجزائر لنسبة زيادة بلغت 3747 ألف دولار خلال سنتين يعكس سعي البنوك التجارية الجزائرية إلى زيادة رؤوس أموالها، الأمر الذي يمكنها من التوسع في نشاطها، والتمكن من الوفاء بالتزاماتها فيما يخص احترام قواعد الحذر وعلى رأسها معدل كفاية رأس المال، هذا الهدف المنشود من طرف جميع البنوك تم تحقيقه فعليا سنة 2003، بفضل العديد من العوامل ومنها حجم رؤوس الأموال التجارية العامة الجزائرية كما هو مبين في الجدول التالي⁽¹⁾:

جدول رقم (43): القواعد الرأسمالية بالبنوك التجارية العمومية الجزائرية (الوحدة: مليار د. جزائري)

البنوك التجارية العامة	حجم رأس المال
البنك الوطني الجزائري	14,60
القرض الشعبي الجزائري	25,30
بنط الفلاحة والتنمية الريفية	33,00
بنك الجزائر الخارجي	24,50
بنك التنمية المحلية	13,39
البنك الوطني للتوفير والاحتياط	14,00

المصدر: لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 188.

⁽¹⁾ لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره ، ص 188.

من خلال الجدول أعلاه يتضح جلياً أنّ البنوك التجارية العامة الست تحترم الحد الأدنى لرأس المال السابق والمحدد بـ 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك، بل والحد الأدنى الجديد الوارد من خلال التنظيم رقم 04-01 الصادر سنة 2004، والمتمثل في 2,5 مليار دينار جزائري للبنوك التجارية، حيث بلغ رأس مال البنوك التجارية العامة أضعاف الحد الأدنى السابق، وحتى وإن كانت لجنة بازل 2 لم تحدد مستوى معين لهذا الحد الأدنى، فإنه من المفروض أن يكون مرتفعاً لكي يكفي لمواجهة المخاطر، والتوسع في النشاط والوفاء بنسبة الملاءة واحترام باقي قواعد الحذر.

3. مواجهة المخاطر التشغيلية: على اعتبار إدراك السلطات النقدية بأنّ المخاطر التي تواجهها البنوك لا تتعلق فقط بمحيط نشاطها وتعاملاتها مع العملاء والبنوك الأخرى والمؤسسات، بل قد تصدر من داخل البنك ذاته، وهذا ما تعبر عنه لجنة بازل بالمخاطر التشغيلية المرتبطة بمخاطر التعرض للخسائر التي تتجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تتجم عن أحداث خارجية، كما أنّ درجة التنوع والتعقيد التي تميز العمل البنكي تجعل من مهمة الرقابة على هذا النوع من المخاطر صعبة وضرورية لأقصى درجة، ولا يمكن الاكتفاء فيها بدور السلطة الرقابية، لأن هذه الأخيرة مهما بلغ مستوى ودرجة تطورها وكفاءة الوسائل المتاحة لديها، تبقى غير قادرة على الإلمام بشكل كلي بمهمتها دون مساعدة الطرف الآخر المتمثل في البنك والذي له دور أساسي في تحسين الإدارة والتسيير داخل البنك والذي يمكنه من بلوغ أهدافه المتمثلة في زيادة الربحية ودرجة الأمان والتطور، وهو الأمر الذي دفع بالمشروع البنكي الجزائري بإصدار الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 26 ديسمبر 2002 المتضمن للنماذج التي وفقها تقوم البنوك والمؤسسات المالية بالإعلان عن مستوى التزاماتهم وديونهم الخارجية، والأمر رقم 02-99 المؤرخ في 07 أبريل 1999 المتعلق بضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية بالإعلان والتصريح بالقروض الممنوحة من طرفها للمدراء والمساهمين في هذه البنوك والمؤسسات المالية⁽¹⁾.

4. طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال البنكي الجزائري: إنّ عملية حساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال في البنوك الجزائرية محددة من طرف البنك المركزي - بنك الجزائر - وذلك عن طريق نماذج تبين طريقة الحساب، إذ يتم في البداية حساب صافي الأموال الخاصة "عن طريق حساب الأموال الخاصة الأساسية والمكملة منقوصاً منها بعض العناصر"، ثم ترجيح المخاطر باحترام النسب المحددة الخاصة بكل شريحة، كما تم توضيحه سابقاً في الفصل الأول، وهي الطريقة

(1) لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 189.

المعيارية البسيطة والمطبقة في الدول العربية والدول النامية، إذ لا توجد بنوك أو أجهزة رقابية في الدول النامية قادرة على تطبيق وتكييف نظمها مع مناهج قياس المخاطر المعقدة والمتطورة والقائمة على التقييم الداخلي والمتقدم، والتي تشكل بالإضافة الأساسية لاتفاقية بازل2، وهو ما يجعلنا نتوقع استمرار البنوك الجزائرية -على الأقل في السنوات القليلة القادمة- في الاعتماد على المنهج المبسط والمعروف بالأسلوب المعياري في حساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، والذي يرتبط بنسب ترجيح المخاطر التي تقدمها وكالات التقييم الدولية، وأما في حالة عدم توفر هذا التقييم الخارجي فتطبق نسبة ترجيح للمخاطر واحدة قدرها 100%⁽¹⁾.

إنّ عدم تقييم وإعطاء درجات للبنوك الجزائرية من طرف وكالات التصنيف الدولية، يؤدي تلقائياً حسب ما تنص عليه اتفاقية بازل2 إلى رفع درجة مخاطرتها إلى 100%، وهو ما يجعلها في وضع غير تنافسي أمام باقي البنوك على الباقي البنوك على الصعيد العالمي، وهذا ما يستوجب العمل المتواصل من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية للتخفيف من حدة تأثيرات هذه الوضعية.

الفرع الثاني: الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرقابية داخل المنظومة البنكية الجزائرية:
يعد إصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002 والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الخطوة الأولى لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل2، ويهدف كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، وأهم ما جاء فيه⁽²⁾:

1) تعريف المخاطر التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار وهي: خطر الاعتماد، خطر معدل الفائدة، خطر التسوية الناشئ عن عمليات الصرف، خطر السوق، الخطر التشغيلي والخطر القانوني؛

ولإدارة هذه المخاطر والتحكم فيها لا بد للبنوك والمؤسسات المالية أن تتوفر على أنظمة إعلام واتصال ذات مستوى عالي، بالإضافة إلى كوادرات بشرية متخصصة وذات كفاءة عالية، وهو

⁽¹⁾ أيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، مذكرة دوكتراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص 237.

⁽²⁾ المادة رقم 01 من التنظيم 02-03 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، 18 ديسمبر 2002، ص ص 25-31.

ما يجب على نظام المراقبة الداخلية داخل الجهاز البنكي الجزائري توفيره ، خصوصا في ظل غياب نظام واضح لإدارة المخاطر البنكية داخل البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

(2) ومن خلال هذا التنظيم يتم تطبيق الرقابة الداخلية بقيام البنوك والمؤسسات بإنشاء ما يلي:

■ **نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية:** يهدف إلى معرفة مدى تطابق عمليات البنك مع مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، وكذا مراقبة مدى تقيدها بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي في البنك...الخ،

■ **نظام المحاسبة ومعالجة المعلومات:** ويهدف إلى التأكد من مدى مطابقة الأعمال المحاسبية في البنك أو المؤسسة المالية مع التنظيمات المعمول بها؛

■ **أنظمة تقييم المخاطر والنتائج:** على البنوك إقامة أنظمة خاصة بتقدير وتحليل المخاطر وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض توخي المخاطر، ووضع نظام لتقدير وتقييم مخاطر السوق ومخاطر معدل الفائدة والصرف في انتظار صدور القوانين التنظيمية التي تحدد كيفية حسابها؛

■ **أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر:** وهي أنظمة يتم بناؤها داخل البنك أو المؤسسة المالية بهدف رصد أخطار القروض ومعدل الفائدة والصرف وذلك من خلال تقديرها ووضع حدود دنيا وقصى لها؛

■ **نظام التوثيق والإعلام:** وهو نظام مهمته رصد نتائج الرقابة الداخلية وتوثيقها ونشرها لمختلف الأطراف المهتمة بها.

لقد تم في السنوات الأخيرة تسجيل بعض النقاط الإيجابية من ناحية الرقابة نذكر من أهمها⁽¹⁾:

■ وضع نظام جديد للمراقبة على المستندات اعتبارا من نهاية سنة 2002، وتم تعزيزه خلال 2003 بترسيخ نظام إنذار دائم، حيث يعمل هذا الأخير عبر الهيئات التقنية المختلفة لبنك الجزائر التي لها معاملات مع البنوك التجارية وهو ما يتماشى مع آلية كشف الصعوبات التي تعرفها البنوك على أساس التصريحات المقدمة؛

■ تأسيس شركة ضمان الودائع البنكية في شهر ماي 2004 من قبل بنك الجزائر بصفته عضو مؤسس، وتعد البنوك المساهمين الوحيديين فيها، حيث تم بصفة قانونية اكتتاب

(1) لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 192.

- وتحرير رأس مال شركة ضمان الودائع البنكية برأس مال أولي قيمته 220 مليون دينار جزائري، وقد قامت هذه الشركة خلال سنة 2003 بتعويض ما يقرب من 45000 مودع عقب توقف بنك الخليفة عن الدفع، وتعمل هذه الشركة بصفة مباشرة مع اللجنة البنكية؛
- إصدار التنظيم رقم 08-11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والذي يهدف إلى⁽¹⁾:
- أ- تقدير جودة محفظة التزامات البنوك؛
- ب- تقييم مستوى المؤونات الملثمة؛
- ت- فحص وتقييم الجهاز الداخلي الذي أقامته البنوك في مجال الانتقاء والقياس والمراقبة والتحكم في مخاطر القرض.
- الرقابة بعين المكان: سواء تعلق الأمر بمهمات أنية أو دورية أو حسب قطاع أو نشاط أو ذات طابع عام، تتم الرقابة بعين المكان طبقا للبرنامج المسطر من طرف سلطة الإشراف المتمثلة في اللجنة البنكية، تسمح هذه الرقابة بالتأكد من موثوقية المعلومات المرسلة إلى بنك الجزائر بموجب المتابعة المستمرة وكذا بفحص جوانب النشاط وتسيير المؤسسات الخاضعة للرقابة التي لا يمكن تقييمها عن طريق الرقابة على أساس المستندات.
- ووفقا للرقابة على المستندات والرقابة بعين المكان يتم تقييم صلاية نشاطات البنوك والمؤسسات المالية الكلية والفردية من حيث⁽²⁾:
- أ- موثوقية حساباتها؛
- ب- نوعية تسييرها للمخاطر؛
- ت- نوعية تصريحاتها الدورية المرسلة؛
- ث- تطبيق القوانين والتنظيمات لاسيما تلك المتعلقة بالرقابة على الصرف وبجهاز مكافحة ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ج- نوعية الرقابة الداخلية وكذا الإجراءات المتخذة لضمان أمن أنظمة الدفع.
- وفي إطار الحملة الواسعة للإصلاحات التي أوصت بها لجنة بازل بعد الأزمة المالية لسنة 2008، واصل كل من مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر سنة 2013 عملية تكييف وإعادة

(1) تقرير بنك الجزائر، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 140.

(2) نفس المرجع، ص ص 134-135.

صياغة تدابير الإشراف البنكي المباشر فيها ابتداء من سنة 2009 والتي تتمحور حول عنصرين أساسيين⁽¹⁾:

- ✓ تكييف الجهاز التنظيمي مع التطور النوعي للمعايير الدولية في مجال المراقبة البنكية؛
- ✓ عصانة أدوات ومنهجية الإشراف البنكي.

لقد أكد أساسا المستوى الاحترازي الجزئي على ضرورة تشديد البنوك لأجهزتها المتعلقة بالرقابة الداخلية، والحرص على حيازتها على مستويات سيولة دنيا في المدى القصير الأجل، وتعزيز وتحسين نوعية أموالها الخاصة والتي ينبغي أن تكون قادرة على امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن نشاطها.

كما عرف النهج الجديد للرقابة، المركز على المخاطر والمتبني من قبل بنك الجزائر ابتداء من 2012، تطبيق شامل بموجب برنامج الرقابة لسنة 2013.

والجدير بالذكر أنّ سنة 2013 تميزت بتقييم الجهاز الوطني للإشراف البنكي من قبل فريق تقييم مشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي.

في إطار متابعة احترام التدابير القانونية والتنظيمية المعمول بها لسنة 2013، تم تسجيل ارتفاع في عدد المخالفات المرتكبة والمتعلقة بعدم المطابقة مع التنظيم المعمول به "35.4% مقارنة بسنة 2012"، بتسجيل خمسة وستون حالة عدم احترام المعايير التنظيمية وتخص إحدى عشر مؤسسة، منها 29.9% سُجلت لدى البنوك العمومية "20.8% سنة 2012" و 6.2% سُجلت لدى البنوك الخاصة والتي لم تسجل مخالفات سنة 2012، و 46.2% سُجلت لدى المؤسسات المالية العمومية "41.7% سنة 2012"، و 18.5% سُجلت لدى المؤسسات المالية الخاصة "37.5% سنة 2012"⁽²⁾.

تتعلق المعايير القانونية والتنظيمية التي لم يتم احترامها بالمعدل الفردي لتقسيم المخاطر "25% من الأموال الخاصة الصافية" وبصافي الأصول ذات الصلة بالرأس المال الأدنى القانوني وبحدود وضعيات الصرف.

الفرع الثالث: الدعامة الثالثة: انضباط السوق البنكي الجزائري: لقد أصدر المشرع البنكي العديد من التعليمات والأنظمة التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالقيام بالإفصاح عن مختلف

⁽¹⁾ تقرير بنك الجزائر، 2013، ص ص 129-130.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 136.

البيانات ذات العلاقة بنشاطها، ونظرا لأن لجنة بازل كانت قد ركزت على وجوب قيام البنوك بالإفصاح بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب عن متطلبات رأس المال الذي تحتفظ به لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها أثناء قيامها بوظائفها، فقد ألزمت اللجنة البنكية بالجزائر البنوك والمؤسسات المالية العاملة، على القيام بالإعلان كل ثلاثة أشهر عن معدل الملاءة الخاص بها، ويمكن للجنة البنكية أن تطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية الإعلان عن معدل الملاءة في تواريخ أخرى غير محددة في إطار عملها الرقابي والإشرافي⁽¹⁾.

كما يجب على البنوك والمؤسسات المالية الإعلان عن معدلات تغطية نسبة تقسيم المخاطر في 30 جوبلية و 31 ديسمبر من كل سنة، بنسختين يرسلان لبنك الجزائر في أجل أقصاه 45 يوم لكلا الفترتين⁽²⁾.

ونظرا لأن اتفاقية بازل 2 تنص على ضرورة توفر البنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل النظام البنكي الجزائري على نظام دقيق للمعلومات يمكنها من القيام بعمليات الإفصاح بالشكل المطلوب، فقد وضع المشرع البنكي نظاما للمراقبة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية، يتضمن مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية ويهدف في أحسن الظروف الأمنية والمصادقية والشمولية إلى مراقبة تطابق العمليات الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية مع الأحكام التشريعية والتنظيمية والمقاييس وتوجيهات الهيئات المتخصصة، ومراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية سواء المقدمة للهيئات المتخصصة كاللجنة البنكية وبنك الجزائر، أو المخصصة للنشر، بالإضافة إلى مراقبة شروط تسجيل وحفظ المعلومات المحاسبية ونوعية أنظمة الإعلام والاتصال⁽³⁾.

كما يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر أن ترسل للجنة البنكية ومندوبي الحسابات، تقريرين أحدهما حول الشروط التي تتم في إطارها المراقبة الداخلية، وآخر خاص بتقدير ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها.

من خلال ما سبق ذكره، يتضح جليا أن المشرع البنكي الجزائري حرص على أن تُمس عمليات الإفصاح والشفافية الخاصة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية نقطتين أساسيتين⁽⁴⁾:

(1) الأمر رقم 02-09 المؤرخ في 26 ديسمبر 2002.

(2) الأمر رقم 99-04 المؤرخ في 12 أوت 1999.

(3) لعراف فايزة، مرجع يبق ذكره، ص ص 194-195.

(4) نفس المرجع، ص 195..

• العناصر المهمة في النشاط البنكي كالمخاطر، الوضعية المالية، رأس المال، الأموال الخاصة، المراقبة الداخلية؛

• القيام بعمليات الإفصاح⁽¹⁾ والشفافية بشكل منظم ومستمر من طرف جميع البنوك والمؤسسات المالية الممارسة لنشاطها البنكي داخل النظام البنكي الجزائري.

عموماً، إن قيام البنك بعملية الإفصاح عن بياناته المالية ومركزه المالي والشفافية والدقة في ذلك، يعكس بصورة واضحة رغبة البنك في التطوير، كما أن هذه السياسة تعتبر مؤشراً حقيقياً له دلالة كبيرة على مستوى الأداء البنكي، إذ تُبين المركز المالي للبنك بشفافية ووضوح أمام المتعاملين معه، وبالعكس فإن ضعف عملية الإفصاح قد يكون مؤشراً ودليلاً على سلبية العمل البنكي وضعفه، مما يساهم في ارتفاع درجة المخاطر وانتشار عدم الأمان داخل النظام البنكي للبلد، وهو الوضع الذي يؤثر على سلامة الاقتصاد ككل، خصوصاً إذا تعلق الأمر بانتشار وتوسع عمليات غسيل الأموال داخل البنوك والمؤسسات المالية⁽²⁾.

من خلال ما سبق نستنتج أن قواعد الحذر أو قواعد الحيطة البنكية التي يتضمنها النظام البنكي الجزائري هي في الأصل مستوحاة من تلك التوصيات التي اقترحتها لجنة بازل، وخاصة

⁽¹⁾ إن عملية إفصاح البنوك والمؤسسات المالية لسلطات الرقابة والإشراف للجهاز البنكي الوطني تتم وفقاً للنصوص التنظيمية المنظمة لهذه العملية، إلا أن حصول الجمهور العام على مختلف المعطيات والمعلومات المتعلقة بالبنوك يبقى أمراً صعباً وفي غالب الأحيان غير ممكن، ويرجع هذا لعدة أسباب، منها أن عملية الإفصاح قد تمس بمصالح البنك ذاته بل وتمتد لمصالح العملاء التي تحتاج في بعض الأحيان إلى درجة من السرية، ماعدا المعطيات والمعلومات العامة التي من المفترض أن تكون معلومة لدى الجمهور العام، لإضفاء شفافية أكثر على العمل البنكي، ومنها ما يتعلق بالميزانية العامة، معدل الملاءة، معدلات الربحية، ومعدلات الإنتاجية، وعناصر خارج الميزانية، وحسابات النتائج...، وهذا النوع من المعلومات لا يمكن في معظم الأحيان أن يمس بالسر المهني الذي يجب احترامه. كما يلاحظ أن إعلانات ومنشورات بنك الجزائر الخاصة بالقطاع البنكي الجزائري بشكل عام، وإن كانت تغطي بشكل مقبول عمليات ونشاط البنوك العمومية، فإنها لا تغطي أنشطة البنوك الخاصة والأجنبية والتي لا يزال الحصول على معلومات عنها صعباً، كما أنه غير متاح للنشر والإعلام في معظم الحالات، إلا البعض منها والتي تبادر بنشر المعلومات والمعطيات الخاصة بها على مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت، مثل بنك البركة الجزائري، وهذا يدل بصورة واضحة على وجود نوع من التعتيم وعدم الشفافية في نشر المعلومات الخاصة بالبنوك، كما يلاحظ أيضاً أنه حتى المواقع التي تحوزها البنوك العمومية على شبكة الإنترنت (BEA, BNA, CNEP, BDL)، هي مواقع تجارية وغير مخصصة لنشر المعلومات والبيانات الحقيقية بشكل واضح.

⁽²⁾ لعارف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 196.

فيما يتعلق بطرق حساب نسبة الملاءة أو كفاية رأس المال، والتوجه العام في تصنيف بنود داخل وخارج الميزانية حسب درجة الخطر، وفي تقسيم الأموال الخاصة إلى قاعدية ومكملة وبعض العناصر التي يجب أن تخصم - ماعدا فيما يتعلق ببعض المعايير مثل معامل الترجيح لكل فئة من فئات الأصول ومكونات الأموال الخاصة الصافية.

كما أنّ معظم البنوك العمومية بالجزائر تعتمد على أنظمة قديمة في قياس وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى أنّ هذه الأنظمة المعتمدة لا تقدم حسابات موثوق فيها، ولا خدمات مناسبة للعملاء وبأي حال من الأحوال لا يمكن اعتبار القوانين والأنظمة المتبعة والتي هي أساس الإشراف البنكي، قاصرة كلياً، غير أن ملكية الدولة الواسعة للبنوك يمكن أن تعرقل الأداء الموضوعي والحيادي للبنوك العمومية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: البنوك الجزائرية بين تحديات بازل3 وصعوبة تطبيق معايير بازل: رغم جهود بنك الجزائر لمسايرة معايير بازل2 غير أنّه لم يطبق تعليماتها فيما يخص ترجيح المخاطر وتطوير نماذج لقياسها والتي تتطلب تقنيات عالية لا تتوفر لدى أغلب البنوك الجزائرية.

الفرع الأول: الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية بازل3 على المنظومة البنكية الجزائرية: يحاول بنك الجزائر حالياً الأخذ ببعض المستجدات التي جاءت بها اتفاقية بازل3 حيث اتخذت عدة إجراءات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لذلك تمثلت أساساً في:

1. رفع الحد الأدنى لرأس المال: تماشياً مع تداعيات الأزمة المالية وبغية تعزيز صلابة النظام البنكي الجزائري فقد تم إصدار التنظيم رقم 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 مليار دينار جزائري، والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دينار جزائري؛

2. فرض نسبة السيولة: من خلال التنظيم رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 عمل بنك الجزائر على تعريف قياس وتسيير ورقابة خطر السيولة؛

3. إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية: رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المذكور سابقاً، والذي يلغي أحكام التنظيم رقم 02-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002.

⁽¹⁾ نعيمة بن العامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ديسمبر 2004، ص8.

تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث إن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل؛ وما يتطلب أخذه بعين الاعتبار هو أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة.

الأمر الذي بعث ببنك الجزائر إلى الانطلاق في الثلاثي الأخير من سنة 2013 في أشغال تصميم نصوص تنظيمية تتلاءم مع المتطلبات الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية بموجب المقاييس المنصوص عليها في لجنة بازل2 وبازل3⁽¹⁾.

وبالتالي تتضح جلياً جملة من الآثار التي يحتمل أن تقع على عاتق النظام البنكي الجزائري أثناء محاولة تطبيقه لاتفاقية بازل3 ويمكن إيجازها في النقاط التالية⁽²⁾:

1. إن التأخر في تطبيق اتفاقية بازل1 ومن ثمة بازل2، يعني أنّ البنوك العمومية الجزائرية لم تطبق بعد التقنيات والطرق المتضمنة فيها، وبالتالي ستجد صعوبات في التأقلم معها، على عكس البنوك الخاصة التي هي أساساً فروع لبنوك أجنبية طبقت اتفاقية بازل2 وستستفيد من خبرتها؛

2. إن تطبيق اتفاقية بازل3 من شأنه أن يُخفض من نسبة كفاية رأس المال الكلية، ولكن درجة الانخفاض ستكون في البنوك العمومية أكبر من البنوك الخاصة نتيجة:

- تطبيق أوزان ترجيح المخاطر تتناسب واتفاقية بازل3 يزيد من قيمة المخاطر التي تدفع نسبة الملاءة للانخفاض خاصة إذا استمر عدم وجود هيئة فعالة لتتقيط البنوك، وسيطرتها على أكبر حصة من القروض؛

- إعادة تعريف رأس المال وفق بازل3 يعني أنّ البنوك الجزائرية سوف تكون بحاجة لرؤوس أموال إضافية، وكما هو معلوم أنه هناك فارق بين رؤوس أموال البنوك العمومية والخاصة؛ فإذا كانت قدرة هذه الأخيرة تتوقف على زيادة رأس المال من خلال ما

(1) تقرير بنك الجزائر، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 131.

(2) نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص ص 275 - 276.

ستخصصه لها البنوك الأم، فإنّ البنوك العمومية سيقع عبء زيادة رأس مالها على الخزينة العمومية.

3. قيمة الرافعة المالية في البنوك العمومية أكبر منها في البنوك الخاصة، وهذا نتيجة ميل البنوك العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات الخاصة والعامة، وذلك في إطار تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، بينما قروض البنوك الخاصة محدودة، كما رأينا سابقا؛

4. فرض نسبة السيولة المتضمنة في اتفاقية بازل3 لن يكون له الأثر الكبير على البنوك الجزائرية لأنها تعرف فائضا في السيولة، باعتراف بنك الجزائر في مختلف تقاريره منذ سنة 2002 وإلى غاية سنة 2013، في واقع الأمر تعود هذه السيولة الفائضة إلى إيداع المؤسسات البترولية وادخار الأسر؛

5. تصميم نظام الرقابة الداخلية وتحسين إدارة المخاطر ضمن اتفاقية بازل3 من شأنه أن يُخفض نسبة الديون المتعثرة، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بوتيرة النشاط الاقتصادي، إذ أنّ احتمالات عدم سداد القروض تزداد مع تراجع النشاط الاقتصادي؛

6. نظرا لغياب وجود سوق مالي نشط وفعال في الجزائر فإنّ البنوك التجارية الجزائرية لا تتعامل في الابتكارات المالية، الأمر الذي يجعل من تطبيق مقترحات بازل3 قليل الأثر على تغيير نشاط البنوك التجارية.

الفرع الثاني: أهم الصعوبات التي تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق معايير لجنة بازل:

هناك مجموعة من الصعوبات التي تحول بين النظام البنكي الجزائري وبين التطبيق السليم والتام لمقررات ومعايير لجنة بازل نذكر منها ما يلي:

أولا: صعوبات ناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والبيئية السائدة لمؤسسات الاقتصاد: من بين الصعوبات التي تواجه النظام البنكي الجزائري والتي تؤدي إلى إضعاف قدرته على الالتزام بما تتطلبه مقررات ومعايير لجنة بازل الثانية ما يلي⁽¹⁾:

(1) عائشة سالم الحاجي، بعض الصعوبات التي تواجه المصارف العربية في تطبيق مقررات بازل الثانية، ملتقى المصارف المغاربية حول المخاطر المصرفية وقواعد بازل ، تونس، 2007، ص ص 9-11.

❖ نظرا لضخامة واتساع المطلوب تنفيذه للتوافق مع ما أقرته لجنة بازل من معايير في فترة زمنية محددة، فلم تتمكن معظم البنوك الجزائرية وبنوك الدول العربية عموما، من تبني سياسات واضحة تؤهلها إلى التعرف والتطبيق التدريجي لمقررات بازل الثانية؛

❖ غياب الكوادر البنكية المدربة والمؤهلة لتطبيق مقررات بازل الثانية وحتى وإن وجدت فإن الأوضاع الاقتصادية والبنية الهيكلية لمؤسسات الاقتصاد المساندة والمتعاملة مع البنوك والمؤسسات المالية ستكون حائلا أمام سلاسة وسهولة التطبيق، حيث قدرات الرسملة الإضافية المطلوبة من البنوك العربية حتى تتأهل لتكون قادرة على الالتزام بمعايير بازل، فإنها تحتاج إلى ما يقل عن 30% دعما لرؤوس الأموال غير معتمدين على الأدوات التقليدية (إصدارات الأسهم، تراكم الاحتياطات القانونية والأرباح غير الموزعة)، كما تجدر الإشارة إلى الحاجة إلى توفير أدوات استثمارية جديدة ظهرت بكثافة في الأسواق العالمية مثل: الأسهم الممتازة، السندات القابلة لتحويل إلى أسهم، قروض الدعم ذات الآجال الطويلة إضافة إلى الأدوات التي تسمى بالأدوات الهجنية، وقد صنفت لجنة بازل الثانية هذه الأدوات ضمن رأس المال التكميلي، إلا أنه ليس من السهل واليسير التعامل بأدوات كهذه وتداولها في البيئة البنكية الجزائرية، فهي تحتاج إلى أسواق مالية نشطة متمسكة بالتأقلم مع ما هو جديد إضافة إلى تطبيق تقنيات المشتقات المالية المعقدة والمتطورة، ويحتاج كل ذلك إلى سلطات رقابية بمؤهلات غاية في الكفاءة قادرة على تطبيق هذه التقنيات من خلال معارف ومهارات للكوادر البشرية وبُنى صلبة لأسواق ومؤسسات مالية قادرة ومتمكنة من العمل على تحديد درجات المخاطرة والسيطرة على درجات عدم اليقين.

ثانيا: صعوبات متعلقة بإدارة المخاطر: لقد أكدت معايير لجنة بازل الثانية أنها ليست مجرد تغيير استبدال حزمة من القواعد بأخرى، فهي تحول جوهوي، مؤثر في أداء المؤسسات البنكية، وتحول كامل في نظم إدارة المخاطر، يستوجب توفير العديد من عوامل النجاح وكفاءة البنية الأساسية للقطاع البنكي، فانتقال كهذا يتطلب تبني سياسات وأساليب غاية في الدقة والتقدم، والعمل الجاد على تطبيق نظم محاسبية قابلة للتطبيق من قبل أفراد تتوفر فيهم مهارات وقدرات تؤهلهم للوصول بالأنظمة البنكية الجزائرية للتوافق التام مع مقررات لجنة بازل الثانية، وبرنامج إصلاحية متكامل له علاقة مباشرة بما يمليه السوق البنكي العالمي، ويشير إليه من مخاطر وطرق تقديرها ومواجهتها، وبذلك يصبح توفير البيانات المالية المناسبة هو أساس التعامل لترجمة اتجاهات السوق إلى معايير

وقواعد تعتمد على إدارة البنوك، فالارتباط الشديد بين ما تتطلبه معايير بازل الجديدة وما تفرضه القواعد والمعايير الدولية والمحلية من نظم محاسبية من ناحية أخرى، أحد أهم الركائز التي يجب الإلمام بها والقدرة على تطبيقها، وكلا الشرطين سواء مقررات ومعايير لجنة بازل الثانية أو المعايير المحاسبية الدولية لم تتمكن الكوادر البنكية في الساحة الجزائرية والعربية من استيعابها بدقة ومن ثم القدرة على تطبيقها، ويرجع ذلك إلى قلة الإفصاح والشفافية المالية، فالإفصاح المالي في الكثير من البنوك العربية لا يتناسب بالشكل الكافي مع معايير بازل الثانية ومعايير المحاسبة المطبقة عالمياً⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالصعوبات المرتبطة بالمخاطر التشغيلية التي تظهر نتيجة خسائر تسببها عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تظهر نتيجة أحداث خارجية، فهي تحتاج هي الأخرى إلى إدارات مساندة ذات دراية كافية بنمط العمليات والنشاطات البنكية داخل البنك بدقة وكفاءة، وإذا ما أرادت البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية أن يكون لإدارة المخاطر التشغيلية دوراً مهماً في تجنب عملها البنكي من هذا النوع من المخاطر أو التقليل منها إلى الحد المقبول، فإنه يجب عليها العمل على زيادة كفاءة وفاعلية هذه الإدارة، من خلال الاعتماد المتزايد على استخدام التقنية وعولمة الخدمات البنكية، حيث أن عملية إدارة المخاطر التشغيلية ليست بالسهلة فهي تحتاج إلى مجموعة من الإجراءات والتدابير المتكاملة على مستوى البنك ككل، إضافة إلى توفر البنى التحتية الداخلية الأساسية لضمان فاعلية تطبيق نظام إدارة المخاطر التشغيلية⁽²⁾.

ثالثاً: صعوبات تتعلق بدرجة تقييم الجدارة الائتمانية للبنوك الجزائرية: ليس من السهل على البنوك والمؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة الاستناد إلى نظم ونماذج تقدير المخاطر الداخلية المتقدمة، مما يضطرها إلى الاعتماد في معظم الأوقات على مؤسسات لتقييم الجدارة الائتمانية، لذلك فهي تلجأ أحياناً لمؤسسات التقييم المحلية والتي تتسم بتقييم أقل دقة وأقل تكلفة، إذا ما قورنت بمؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية، ويفتقر الوطن العربي بصفة عامة إلى انتشار مؤسسات تقييم ائتماني بصورة عميقة تعمل على مساعدة البنوك العربية في تصنيف وتقييم عملاتها ائتمانياً، كذلك فإن العديد من البنوك العربية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها لا تمتلك إمكانيات مناسبة لتصنيف الجدارة الائتمانية لعملاتها وزبائنها بأساليب متطورة وحديثة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف

(1) عائشة سالم الحاجي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

(2) لعرف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 220-221.

التقييم الائتماني الخارجي حيث يتعذر على كثير من هذه البنوك تحملها مما يستدعي بقاؤها خارج التصنيف الائتماني، كما أنّ جميع المؤسسات الجزائرية في القطاعين العام والخاص ليست موضوع تقييم خارجي أو داخلي، وهو ما يعني وفق ما تنص عليه لجنة بازل ترجيحها بمعدل 100% كدرجة خطر، والبنوك الجزائرية في سعيها لتعظيم الأرباح وتقليل المخاطر يجب أن تتجه وفقا لمقرارات لجنة بازل إلى منح القروض للمؤسسات ذات درجة الترخيص المنخفضة، وفيما يتعلق بمنهج التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية فهو منهج معقد يحتاج إلى الوقت والمال وقدرات تكنولوجية كبيرة، وعمالة مؤهلة ومدربة لاستيعابه وتطبيقه لدى الكثير من البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية⁽¹⁾.

من خلال ما سبق توضيحه يتبين أنّ النظام البنكي الجزائري ما يزال يعاني من عدة مشاكل تجعله غير مسير للقواعد الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل وكذلك حجم التغيرات والإصلاحات الاقتصادية المباشرة على المستوى المحلي، أو لحجم التطور الحاصل في المجال البنكي والمالي على الصعيد العالمي، فعند مقارنة القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر والقواعد الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل، نجد هناك بالفعل أوجه التشابه بينهما، وفي الوقت نفسه هناك أوجه اختلاف كبيرة، و بالتالي من الضروري القيام بإصلاحات شاملة حتى تتمكن البنوك الجزائرية من تطبيق الدعائم الثلاثة للجنة بازل والارتقاء بالوظيفة البنكية إلى مستوى العالمية.

(1) لعراف فايزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 221-222.

خلاصة الفصل الثالث

بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتسيها النظام البنكي الجزائري والدور الكبير الذي يلعبه كعمول أساسي للاقتصاد الوطني، إلا أنه يعد عائقاً أمام التنمية التي تشهدها البلاد، فمسيرة الإصلاحات البنكية المجسدة في قانون النقد والقرض وكافة تعديلاته المتسمة بالطابع التشريعي لم تكن لها انعكاسات إيجابية في اتجاه النهوض بالبنوك الجزائرية، ولم تمكن من إرساء أسس منظومة بنكية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك من أجل تنويع الخدمات البنكية وتحقيق إشباع رغبات العملاء.

في الوقت الراهن أصبح النظام البنكي الحالي ملزماً على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى أدائه إلى مصاف الأنظمة البنكية العالمية، لأن المنافسة القوية التي تفرض من طرف البنوك الأجنبية قد تتسبب في تضيق دائرة النشاط البنكي، فالجهاز البنكي الجزائري يعاني من عدة نقائص تحد من أدائه وتضعف من دوره ومكانته التنافسية على المستوى المحلي والخارجي، وعليه فإنّ المحور الذي يجب أن تعمل عليه السلطات العامة في المرحلة المقبلة هو محور تحديث النظام البنكي الجزائري وإعادة هيكليته.

لقد تبين لنا كذلك أنّ البنوك الجزائرية لم تساير التطورات العالمية بالشكل المناسب كما فعلت الكثير من بلدان العالم، ولم تسع إلى تطبيق معايير لجنة بازل على نظامها البنكي إما بعدم احترام الآجال المحددة عالمياً أو بعدم وجود نصوص قانونية خاصة منها تلك الموضحة لكيفيات التطبيق، وهذا بالرغم من أهمية هذه المعايير على المستوى الدولي، وسعي الجزائر إلى فتح اقتصادها على العالم الخارجي، وهو الأمر الذي سوف تكون له آثاره السلبية على البنوك الجزائرية إذا لم يُستدرك من قبل المسؤولين على النظام البنكي الجزائري قبل فوات الأوان.

الفصل الرابع

خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

مدخل

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتجربة "مصر" في مجال خصخصة البنوك
المبحث الثاني: التكاليف الباهظة لإعادة الهيكلة البنكية في الجزائر
ومسيرة خصخصتها

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والمالية لخصخصة
النظام البنكي الجزائري

خلاصة الفصل

مدخل

نظرا للدور المحوري للجهاز البنكي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على آليات السوق، تبرز أهمية خصخصة البنوك العمومية الجزائرية للنهوض بالقطاع المالي والاقتصادي ككل، لاسيما بعدما أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز البنكي للدولة، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات، بالإضافة إلى الخدمات البنكية المعتمدة والتي أصبحت البنوك الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء.

فإدراك الجزائر اليوم لحاجتها الماسة إلى نظام بنكي حديث يساهم في تعبئة الادخار كمصدر لتمويل البرامج التنموية، جعلها تباشر عملية إعادة هيكلة نظامها البنكي كضرورة لبناء نظام بنكي ومالي متنوع يلعب دورا فعالا في التمويل وتعبئة المدخرات وتوزيعها على مختلف أوجه الاستثمارات لإنعاش الاقتصاد الوطني، لاسيما بعدما انحصر دور البنوك لفترة طويلة نسبيا كمجرد صناديق تلبي حاجيات الحكومة والمؤسسات العمومية من الموارد المالية، فضلا عن تمويلها لاستثمارات فاشلة أدت إلى استنزاف مواردها المالية التي قدمتها كقروض ومساعدات مالية لتغطية الخسائر المسجلة.

إنّ خصخصة القطاع البنكي العمومي الجزائري ضرورة أملتتها المقتضيات الداخلية والخارجية الجديدة:

- داخليا من أجل القضاء على الحلقة المفرغة للمديونية المفرطة للمؤسسات العمومية، والانتقال إلى اقتصاد السوق، وعزوف القطاع البنكي العمومي عن تأدية الدور المنوط به في النهوض بالاقتصاد الوطني؛

- خارجيا نتيجة جملة من الظروف الاقتصادية العالمية كظهور العولمة المالية، فضلا عن عدم مسايرة هذا القطاع لأهم التطورات العالمية في العمل البنكي لذا كانت النتيجة الحتمية لهذه الوضعية هي دعوة الجهات الخارجية والدولية المتابعة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى خصخصة البنوك العمومية، أو عدد منها كمرحلة أولى لإيجاد المنافسة بين البنوك، وبالتالي الارتقاء بالعمل البنكي الجزائري.

على غرار ما سبق قمنا بدراسة أحد التجارب العربية الرائدة في مجال خصخصة البنوك ألا وهي التجربة المصرية التي تبعت إلى الاهتمام بها والحدو حذوها.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتجربة "مصر" في مجال خصخصة البنوك

تشهد هذه السنة مرور 12 سنة تقريبا على بداية تجربة من أنجح تجارب الإصلاح الجادة في مصر وهي تجربة إصلاح الجهاز البنكي المصري والتي بدأت في أواخر سنة 2003، علما أنّ الحديث عن هذه التجربة لا يعني أنها أول تجربة للإصلاح البنكي في مصر أو أنها نشأت من فراغ، ولكننا نقصد من خلالها أنها أول تجربة متكاملة وناجحة ومستمرة في هذا القطاع، وأنها سبقتها تجارب أخرى قد تنقصها الحلول الجذرية أو النجاح أو استمرارية التجربة نفسها، كما تجدر الإشارة إلى أنّ الحديث عن محاور برنامج الإصلاح البنكي الذي تتبناه البنوك المصرية أمر يعزز مصداقيته استعراض التجربة الثرية لبنك الإسكندرية بوصفها تجربة رائدة لبنك قطاع عام نجح في فترة وجيزة في أن يضرب المثل والقذوة في إنجاز خطة إعادة الهيكلة المالية والإدارية والتكنولوجية لينطلق إلى آفاق جديدة للنمو استحق معها أن يقع عليه اختيار الدولة ليكون أول بنك قطاع عام يتم طرحه للخصخصة في مصر.

المطلب الأول: الجهاز البنكي المصري: يقود البنك المركزي المصري عملية تطوير وتحديث شاملة للبنوك وفق سياسة مالية ونقدية متكاملة وتحت مظلة رقابة وإشراف مستنير من جانبه، مستهدفاً في ذلك إحداث تغييرات جذرية في هيكل الجهاز البنكي وجودة الخدمات التي يقدمها على نحو يحقق أهداف هذه المرحلة من الإصلاح الاقتصادي، حيث يمر الاقتصاد الوطني بمرحلة جديدة تتطلب جهاز بنكي قوي وقادر على التعامل معها بأدوات تنافسية تتناسب مع آليات الاقتصاد الحر⁽¹⁾.

وقد شهدت الساحة البنكية في الآونة الأخيرة العديد من الإنجازات لخطة الإصلاح البنكي حتى أصبحت حقيقة واقعة امتدت لتشمل العديد من المجالات يأتي في مقدمتها إعادة هيكلة البنوك العامة إدارياً ومالياً وخصخصة أول بنك قطاع عام، بالإضافة لطرح مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة للبيع، ومواصلة خطة دمج البنوك الصغيرة، ثم المواجهة الحاسمة لمشكلة التعثر وتطوير السياسات الائتمانية، هذا فضلا عن الإسراع بتطبيق حزمة من السياسات الرامية لمواكبة المعايير الدولية والتقدم التكنولوجي كل ذلك في إطار خطة لدعم الرقابة والإشراف في البنوك.

(1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/Ar>

الفرع الأول: نشأة الجهاز البنكي المصري: شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلاد القطاع البنكي المصري وذلك استجابة للاحتياج المتنامي لتمويل كل من الأنشطة الزراعية (خاصة القطن)، والتجارة الخارجية والتي شهدت رواجاً بعد افتتاح قناة السويس، ففي هذه الفترة كان محصول القطن قد غزا الريف المصري كإنتاج سلعي رأسمالي، وأخذت تتوسع زراعته من أجل التصدير إلى أوروبا، وبدأت سيطرة الأجانب على زراعة القطن، ومن هنا بدأت مرحلة إنشاء البنوك الكبرى ذات السطوة المالية، أولها البنك المصري لتمويل زراعة القطن. وبذلك مرت مسيرة تطور الجهاز البنكي المصري بالمراحل التالية⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: السيطرة الأجنبية -1856- في هذه الفترة كان الجهاز البنكي المصري تحت السيطرة الأجنبية، إذ كانت معظم وحداته فروعاً لبنوك أجنبية تتفقد سياستها وتخضع لرقابتها، وكانت المراكز الرئيسية لها بالإسكندرية.

✚ **في سنة 1856:** تم إنشاء أول بنك بمصر (أجنبي) اتخذ شكل شركة مساهمة وسُمي بالبنك المصري وذلك بعد أن حصل الممولين البريطانيون على الامتياز اللازم لإنشائه، وكان المركز الرئيسي للبنك بلندن مع وجود فرعين له أحدهما بالإسكندرية والآخر بالقاهرة.

✚ **وفي سنة 1864:** أنشئ بنك الأنجلو إيجيشيان برأسمال إنجليزي فرنسي ومركزه -Anglo Egyptian Bank برأسمال إنجليزي فرنسي ومركزه الرئيسي في لندن.

✚ **وفي سنة 1880:** تم إنشاء البنك العقاري المصري وذلك تحت إشراف البنوك الفرنسية الكبيرة على أثر إنشاء المحاكم المختلطة وإصدار التشريع العقاري.

✚ **وفي سنة 1898:** تم إنشاء البنك الأهلي المصري ليكون بنك الحكومة وبنك الإصدار وذلك برأسمال مليون جنيه في صورة شركة مساهمة مدتها خمسون عاماً، وكان الهدف من تأسيسه سيطرة إنجلترا على مالية مصر وجعلها تابعة للاقتصاد البريطاني.

✚ **وفي سنة 1902:** تم إنشاء البنك الزراعي المصري.

✚ **وفي سنة 1905:** تم إنشاء بنك الأراضي المصري.

✚ **وفي سنة 1920:** أنشئ بنك مصر ولأول مرة يقوم مصريون بالإدارة وبرأسمال مصري 100% وذلك على يد رائد الاقتصاد المصري (طلعت حرب) برأسمال 80 ألف جنيه، وقد أقبل المصريون على الاكتتاب في أسهم هذا البنك إقبالاً كبيراً، إذ بلغت ودائعه 200 ألف جنيه سنة

(1) مها نظير محمود السعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

1920 وارتفعت إلى 7 مليون سنة 1930 ثم إلى 16 مليون سنة 1939، كذلك استطاع أن يزيد رأسماله إلى مليون جنيه سنة 1927 ثم إلى 2 مليون سنة 1955.

وفي سنة 1932: تم تأسيس البنك العقاري المصري الذي تحول في سنة 1949 إلى بنك الائتمان العقاري وقد زاد عدد البنوك التجارية من 7 بنوك في أواخر القرن التاسع عشر إلى 25 بنك في منتصف القرن العشرين، وفي سنة 1951 صدر القانون رقم 57 الذي أعطي للبنك الأهلي صفة البنك المركزي ومنحه قدراً من السلطات التي تمكنه من مراقبة الائتمان وتنظيمه والعمل على استقرار قيمة العملة.

وهكذا كانت نشأت البنوك الأجنبية قائمة ليس لخدمة الاقتصاد المصري بقدر ما هي عليه لخدمة اقتصاديات الدول المستعمرة، حيث كان الاقتصاد في تلك الفترة يعتمد على محصول واحد هو القطن ويخضع الاقتصاد كله عن طريق تصدير القطن للسوق الرأسمالية العالمية؛ وأيضاً لم تعتمد هذه البنوك في بدايتها على وجود بنك مركزي يكون بمثابة القائد والموجه لأعمالها البنكية بل كان اعتمادها أولاً على مواردها الخاصة المتوفرة محلياً ثم على جهازها البنكي وبنكها المركزي في الخارج.

المرحلة الثانية: التمصير والتأميم للبنوك الأجنبية - 1957-: وتمت كما يلي:

أولاً : مصير البنوك "1952-1960": شهدت هذه المرحلة تطورات هامة⁽¹⁾، حيث تكوّن هيكل الجهاز البنكي من بنوك تابعة للأجانب بالإضافة إلى بعض البنوك المصرية، وخلال الفترة من 1952 إلى 1957 كان يغلب على البنوك الأجنبية السياسة البنكية التي تدر عليها أكبر الأرباح دون الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للمجتمع، حيث قامت فروعاً للبنوك الأجنبية في مصر والتي بلغت الودائع البنكية لديها نحو 50% من إجمالي الودائع لدى كل البنوك التجارية في مصر في نهاية سنة 1956 بالامتناع عن تمويل محصول القطن المصري لموسم 1956/1957، بالإضافة إلى نشوب حرب السويس سنة 1956؛ لهذا صدر قانون تمصير البنوك في جانفي سنة 1957 بموجب القانون رقم 22 الذي يقضي: بأن تتخذ البنوك التي تعمل في مصر شكل شركة مساهمة مصرية، وأن تكون أسهمها جميعاً اسمية ومملوكة دائماً للمصريين، وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها والمسؤولين عن الإدارة فيها مصريين، وألا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن مليون جنيه، وقد

(1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية:

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

أعطى القانون مهلة تنفيذ ما جاء به خمس سنوات على الأكثر واستثنى من ذلك البنوك الانجليزية والفرنسية التي رُئي أن تنتقل ملكيتها على الفور إلى بنوك ومؤسسات مصرية قائمة بالفعل أو تؤسس لهذا الغرض.

وتلا ذلك إصدار القانون رقم 163 لسنة 1957 والذي حدد أسلوب السياسة النقدية من خلال حق استخدام البنك المركزي مختلف الأسلحة النقدية التقليدية المباشرة وغير مباشرة وذلك لضبط ورقابة الائتمان البنكي. وفي سنة 1957 صدر القانون رقم 163 والذي يخول البنك الأهلي جميع سلطات البنك المركزي ومؤكداً لأحكام قانون التمصير ومتضمناً تنظيمًا شاملاً لمهنة البنوك والإشراف على البنوك التجارية وغير تجارية.

ثانياً: التأميم والاندماج "1960-1966": في فيفري 1960 قامت الحكومة بتأميم بنك مصر والبنك الأهلي الذي كان يعمل كبنك تجاري وبنك مركزي في نفس الوقت، وذلك بموجب قانوني رقم 39 / 40 لسنة 1960، وبمقتضى القانون رقم 250 لسنة 1960 تم تقسيم البنك الأهلي المصري إلى مؤسستين هما⁽¹⁾:

- 1) البنك المركزي المصري (يختص بمزاولة أعمال البنوك المركزية فقط)؛
 - 2) البنك الأهلي المصري (يختص بمزاولة أعمال البنوك التجارية العادية).
- وفي جويلية 1960 صدر القانون رقم 117 الخاص بتأميم جميع البنوك الخاصة، ونتيجة لذلك تحولت جميع البنوك في مصر إلى الملكية العامة، واستبدلت رؤوس أموالها بسندات على الحكومة المصرية. ومن ثم تم إنشاء المؤسسة البنكية العامة للبنوك لكي تقوم بالإشراف على البنوك، إلا أن ازدواج عملها مع البنك المركزي أدّى إلى إلغائها سنة 1964. وقد وجدت المؤسسة البنكية العامة للبنوك أنه من بين 26 بنكاً هناك خمسة بنوك فقط تستأثر بـ 80% من النشاط الإجمالي للبنوك، ولذلك تقرر في أوت سنة 1963 دمج الـ 26 بنكاً الآتية الذكر في 5 بنوك كبيرة:

1. البنك الأهلي المصري؛ 2. بنك مصر؛ 3. بنك الإسكندرية؛ 4. بنك القاهرة؛
5. بنك الجمهورية؛ 6. بنك بورسعيد؛ 7. بنك السويس؛ 8. بنك التجارة؛
9. بنك النيل؛ 10. بنك التضامن المالي؛ 11. بنك زنجة؛
12. البنك الصناعي؛ 13. التجاري السعودي؛ 14. بنك سوارس؛

(1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

15. البنك اللبناني للتجارة؛ 16. الاستيراد والتصدير المصري؛ 17. البنك العربي المصري؛
 18. البنك العقاري المصري؛ 19. البنك العقاري العربي؛ 20. بنك الأراضي المصري؛
 21. الائتمان العقاري؛ 22. المصري لتوظيف الأموال؛ 23. بنك الاتحاد التجاري؛
 24. بنك مصر - لبنان؛ 25. بنك يوسف نسيم موصيري وأولاده؛
 26. البنك السويسري المصري للقروض العقارية.

وكل بنك من هذه البنوك الخمس متخصص في تنظيم مشروعات قطاع معين، على النحو التالي:

جدول رقم (44): قطاعات تخصص البنوك الخمسة

البنك	قطاعات التخصص
1. بنك مصر	قطاع الغزل والنسيج
2. البنك الأهلي	قطاع الزراعة والإصلاح الزراعي والمواصلات والحربية والنقل وهيئة قناة السويس
3. بنك الإسكندرية	قطاع الصناعة (باستثناء صناعة النسيج)، وقطاع البترول
4. بنك القاهرة	قطاع التجارة والإسكان والمرافق والإعلام والسياحة والآثار
5. بنك بور سعيد	قطاع التأمين والصحة والتمويل والتجارة الداخلية والأدوية

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مرجع سبق ذكره.

ثالثاً: التخصص الوظيفي للبنوك: في أول جويلية 1964 تم تطبيق نظام التخصص القطاعي للبنوك، ولعل ما يميز هذه الفترة هو تأثير السياسة البنكية بمرحلة التحول الاشتراكي، إذ تحولت البنوك إلى حلقة من حلقات القطاع العام، وأهم تطور في هذه الفترة هو حدوث المزيد من الاندماجات بين البنوك، وبالتالي تغير تخصص البنوك على أساس وظيفي حسب النشاط فيما يتعلق بالقطاع العام. وبموجب القرار الجمهوري رقم 2422 الصادر في 1971/12/21 تم إعادة توزيع الجهاز البنكي وجعله يتكون من أربعة بنوك قطاع عام فقط، كما يلي⁽¹⁾:

(1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (45): إعادة توزيع القطاع البنكي في مصر

البنك	قطاعات التخصص
بنك مصر	جميع العمليات البنكية الخاصة بشئون التجارة الداخلية وجميع الخدمات البنكية لوحدات التجارة الداخلية بالإضافة لتمويل الحاصلات الزراعية.
البنك الأهلي المصري	جميع العمليات البنكية بشئون التجارة الخارجية.
بنك الإسكندرية	جميع العمليات البنكية الخاصة بقطاعات الإنتاج والصناعة والزراعة.
بنك القاهرة	قطاع الخدمات، حيث يقدم جميع الخدمات البنكية لوحدات القطاع العام التي تباشر العمليات بهذا القطاع.

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مرجع سبق ذكره.

ومع نهاية هذه المرحلة أصبح هيكل الجهاز البنكي يتكون من أربعة بنوك تجارية قطاع عام وثلاثة بنوك متخصصة إلى جانب بنك ناصر الاجتماعي، غير أنّ منح الائتمان ظل بنفس الأسلوب الذي كان يتم في المرحلة السابقة، ولذا بقيت الآلية غير تنافسية قائمة، ولم يحدث تطوير يُذكر على أداء الخدمات البنكية في هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة: الانفتاح الاقتصادي (سنة 1974): شهدت هذه المرحلة بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي، حيث تم في سنة 1975 صدور القرار الجمهوري رقم 663 بإلغاء قرار التخصيص الوظيفي للبنوك الصادر سنة 1971 رقم 2422، وأطلق حرية الجهاز البنكي في كافة المجالات بما يتوافق مع خدمة الاقتصاد الوطني، فتأثر هيكل الجهاز البنكي من عدة جوانب أهمها⁽¹⁾:

✚ إنشاء بنوك الاستثمار والأعمال لتقديم التمويل لخدمة الاستثمار؛

✚ كذلك سُمح بوجود بنكين مشتركين بين مصر والدول العربية لتمويل التجارة والتنمية؛

✚ أيضاً وجود بنوك لا تخضع لرقابة البنك المركزي وغير مسجلة لديه وتنظمها قوانين خاصة مثل البنك العربي الدولي والبنوك الإسلامية.

وتبعاً لذلك فقد تأثرت السياسة البنكية وآلية الأداء والتعامل في هذه المرحلة، حيث زادت درجة المنافسة بين البنوك، ومن ناحية أخرى زاد تمويل الجهاز البنكي للقطاع الخاص تمشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي. وصدر القانون رقم 43 لسنة 1974 بشأن نظام استثمار رأس المال

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

العربي والأجنبي والمناطق الحرة، ولجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في البلاد، وفي ظل هذه المرحلة أصبح النظام البنكي المصري يشتمل على⁽¹⁾:

1. بنوك عامة (تجارية ومتخصصة)؛
2. بنوك مشتركة: تقوم على أساس مشاركة رأس المال الأجنبي لأس المال المصري، وألا تقل نسبة رأس المال المصري عن 51% وهذه البنوك تقوم بالعمليات البنكية لكل من العملة المحلية والعملة الأجنبية مثل البنوك التي قام البنك المصري بتأسيسها بالاشتراك مع البنوك الأجنبية، ومنها: بنك تشيس الأهلي بالتعاون مع تشيس مانهاتن، والبنك الأهلي سويسيتي جنرال مع بنك سويسيتي جنرال الفرنسي، والائتمان الدولي المصري بالتعاون مع كريدي كومبرسيال دي فرانس الفرنسي؛
3. فروع لبنوك أجنبية: وهي فروع لبنوك مركزها الرئيسي الخارج وعملياتها البنكية بالعملة الأجنبية فقط ولا تتعامل بالعملة المحلية؛
4. بنوك خاصة: وهي مملوكة لرأس المال المصري الخاص.

ونتيجة لذلك في سنة 1975 تواجد في مصر 9 بنوك أجنبية ومشاركة لم تلبث أن زادت إلى 19 وحدة بنكية سنة 1976 وحتى جانفي 1977 زادت إلى 33 وحدة بنكية، وفي سبتمبر 1979 زادت إلى 40 وحدة بنكية. وتماشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي وما تقتضيه من تدعيم لدور البنك المركزي صدر القانون رقم 120 لسنة 1975 الذي استهدف علاج الكثير من الاختناقات التي تواجه العمل البنكي ورفع القيود التي كانت تحول دون انطلاق البنوك وكفالة المزيد من الحرية للبنوك في ممارسة نشاطها.

المرحلة الرابعة: ما بعد الانفتاح الاقتصادي: في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة المصرية طبقاً للقانون رقم 43 لسنة 1974 والمستبدل بالقانون رقم 32 لسنة 1977 والتي من أهدافها السماح للبنوك الأجنبية مباشرة أنشطتها في مصر من أجل تحقيق المنافسة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية في سبيل تحسين وتطوير الخدمة البنكية والسماح بدايةً من السنة المالية 86/85 للبنوك الغير تجارية بقبول الودائع من العملاء بكافة صورها ووفقاً لهيكل أسعار الفائدة، وهو ما أدى إلى زيادة عدد وحدات الجهاز البنكي وانتشارها، حيث وصل عددها في سنة 1984 إلى 74 وحدة بنكية منها 43 بنك تجاري و 31 بنك استثماري وأعمال. ونتيجة لذلك ظهرت

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

العديد من المشاكل منها⁽¹⁾: أنَّ الزيادة التي حدثت في عدد البنوك أدت إلى جذب أكبر عدد ممكن من العملاء لمنحهم تسهيلات ائتمانية بدون دراسة كافية للمراكز المالية للعملاء وعدم قيام المشروعات المقترضة بإعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة. وهذا بدوره أدى إلى تعثر بعض العملاء في سداد مديونياتهم لدى البنوك وكان هذا له بعض الآثار السلبية مثل: زيادة أرصدة المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المتعثرة والتزدد في منح الائتمان من جانب البنوك، وبالتالي انخفاض عوائد النشاط البنكي، مما استوجب الأمر إلى إدخال التعديلات على قانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957 وقانون البنك المركزي والجهاز البنكي رقم 120 لسنة 1975، وبناءً على ذلك صدر في مارس 1984 القانون رقم 50 لسنة 1984 بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957 وقانون البنك المركزي رقم 20 لسنة 1975 والذي تتمثل أهم تعديلاته في حظر أي بنك منح عميل القطاع الخاص الواحد تسهيلات ائتمانية من أي نوع تجاوز 25% من رأسمال البنك المدفوع واحتياطاته، ويستثني من هذا الحظر التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام. كما ظهرت مشكلة شركات توظيف الأموال التي استطاعت أن تجذب أموال العملاء تحت شعار المعاملات الإسلامية، وذلك بمنح عوائد تراوحت ما بين 24% و 31% سنوياً، في حين بلغ أقصى معدل للفائدة في البنوك سنة 87/86 المالي 13% سنوياً للودائع الـ 5 سنوات. وتم معالجة القصور الذي تسبب في اتساع أعمال هذه الشركات بصدور القانون رقم 146 لسنة 1988 والخاص بتنظيم شركات تلقي الأموال. ثم بعدها جاءت فترة ضبط أداء للبنوك (1983/82-1990) التي اتخذت خلالها العديد من الإجراءات لمعالجة مظاهر الاضطرابات البنكية التي حدثت بسبب الاندفاع السريع في الممارسات البنكية، من بينها تعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان، وتقوية دور البنك المركزي في أحكام الرقابة على البنوك، إضافة إلى وضع ضوابط على منح الائتمان سُميت بمراحل التوجيه الائتماني، كذلك صدرت عدة تعديلات في إطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والتي انتهت بإنشاء السوق البنكية الحرة للنقد الأجنبي في ماي 1987.

المرحلة الخامسة: الإصلاح الاقتصادي: بدأت مصر في بداية التسعينات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1991 بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، واستخدمت في ذلك أساليب

(1) محمد مليجي، أخصائي تقييم أصول بإحدى شركات الاستشارات، 10 سنوات على بداية الإصلاح المصرفي المصري في ضوء بداية النفق، 2013/12/24، على الموقع: <http://www.alborsanews.com/>

السياسة النقدية، ودَّعمَ قدرة البنك المركزي على التدخل في حالة تعرض أحد البنوك لمشكلات تؤثر على مركزه المالي أو على مواجهة طلب المودعين، وأهم ما يميز هذه الفترة أنَّ الجهاز البنكي أصبح أكثر إيجابية مع التطورات الجارية حيث أخذ يلعب دوراً هاماً في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال أودونات الخزنة بدلاً لاقتراض الدولة مباشرة من الجهاز البنكي، والسماح للبنوك بإنشاء صناديق الاستثمار والسماح لها كذلك بطرح أسهمها في البورصة، وشراء أسهم شركات قطاع الأعمال التي يتم خصخصتها، ومما دعم هذا البرنامج قيام دول الخليج وأوروبا وأمريكا بإعفاء مصر من حوالي 40% من ديونها الخارجية وذلك بعد مشاركة مصر في حرب تحرير الكويت، ونجحت مصر في الفترة من 1991 وحتى 1997 في تثبيت سعر الصرف والقضاء -المؤقت- على السوق السوداء لتجارة العملة. بذلك عرفت هذه الفترة أول نقطة تحول في فعالية الأدوات النقدية لتعميق آليات السوق وهي: تحرير أسعار الفائدة وترك تحديداتها للبنوك سواء المدينة أو الدائنة، لهذا تُعد هذه الفترة بداية مرحلة التحرر والإصلاح الاقتصادي. واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية التسعينيات، ولكن نتيجة غياب الكفاءات البنكية المحلية وكذلك نتيجة تردد الدولة في اتخاذ قرارات إصلاح جذرية ووجود ظاهرة الأيدي المرتعشة لدى قيادات البنوك (نتيجة قيام الأجهزة الرقابية بتحويل القضايا البنكية للقضاء وسجن العديد من قيادات البنوك)، بالإضافة إلى عدم التطبيق الكامل للمعايير البنكية وتأثيرات ظواهر الوساطة والمحسوبية والرشوة اللتان يعاني منهما المجتمع البنكي عامة والمالي العام خاصة، كل هذا قلل من تأثيرات محاولات الإصلاح البنكي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الوصول إلى حافة المنحدر: جاءت الطامة الكبرى مع دخول البلاد في حالة ركود اقتصادي حاد في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة نتيجة السياسات الاقتصادية للحكومة آنذاك من جهة، ونتيجة كذلك للتراكمات السلبية للأوضاع الاقتصادية في العقود السابقة من جهة أخرى، وكذلك نتيجة للآثار السلبية لسياسات تحرير الاقتصاد غير المسؤولة أو غير المدروسة، وترتب على كل ما سبق حالة من الكساد العام وندرة السيولة وعجز الدولة عن سداد مستحقات المقاولين والموردين في المشروعات الحكومية، مما تسبب في تعثر أغلب كبار رجال الأعمال المقترضين من البنوك، وفي محاولة من المسؤولين إخلاء طرفهم من المسؤولية، بدأت سلسلة من حالات إصدار قرارات التحفظ والمنع من السفر على هؤلاء المتعثرين وتحويلهم إلى القضاء والتحفظ على أموالهم بدون التفرقة بين: - المتعثر الجاد الذي تعثر نتيجة تعرضه لظروف

(1) محمد مليجي، مرجع سبق ذكره، دون ذكر الصفحة.

اقتصاديته قاهرة، وبين آخر عابث أخذ أموال القروض وأستخدمها في أغراض أخرى غير التي اقترضها من أجلها فبدها أو هربها للخارج، وتم بالفعل حبس العديد منهم مما نتج عنه هروب العشرات خارج مصر وخصوصاً إلى لندن، وهو ما أدى إلى استفحال تعثر هؤلاء وتوقف مشروعاتهم عن العمل مما زاد الطين بلة. كما أن المبالغة في التعامل مع الأزمة بأسلوب أممي قضائي أدى إلى شيوع ظاهرة الأيدي المرتعشة بين قيادات البنوك وتوقفهم عن منح ائتمان جديد أو تسوية الحالات المتعثرة وذلك في الفترة ما بين سنة 2000 إلى سنة 2003، وكذلك اهتزاز الموقف المالي للبنوك نتيجة لتوقف المتعثرين عن السداد وبالتالي استفحال أزمة القطاع البنكي، الذي أصبحت معظم وحداته على وشك الإفلاس وخصوصاً أن أغلبها لم تلتزم بتكوين احتياطات ومخصصات مالية تحسباً لتعثر المدينين، مما أدى إلى هشاشة وتشوه مراكزها المالية. وبدأت الدولة متأخرة في محاولة الخروج من الكارثة، فكانت البداية في إصدار قانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001 -والذي لم يُفعل إلا بعد صدور لائحته التنفيذية في سنة 2003 - والذي وضع ولأول مرة ضوابط لتنظيم عملية التمويل العقاري- (علماً بأن قطاع الاستثمار العقاري كان من أكبر أسباب الأزمة نتيجة التوسع غير المدروس فيه)، كما تم إصدار القانون رقم 78 لسنة 2003 الخاص بمكافحة غسل الأموال والذي كان من ثماره رفع اسم مصر في فيفري سنة 2004 من قائمة الدول غير المتعاونة في مجال غسل الأموال، كما تم إصدار قانون عصري للجهاز البنكي المصري يتواءم مع تطورات العلوم البنكية في العالم، وأخذاً في اعتباره مشاكل العمل البنكي في مصر ألا وهو القانون رقم 88 لسنة 2003 الخاص بالقطاع البنكي والنقد وسعر الصرف.

ومع الفشل في حل الأزمة ووجود مؤشرات قوية للانهيال الاقتصادي، أصبح هناك قناعة لدى بعض أو كل مراكز صنع القرار في الدولة أن حل الأزمة يجب أن يكون بواسطة أفكار من خارج الصندوق، وأن من صنع الأزمة لن يكون قادراً على حلها، فكان القرار في نهاية سنة 2003 و2004 بإسناد رئاسة الوزراء للدكتور أحمد نظيف الذي كان قد حقق وقتها نجاحاً ملموساً في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما تم الاستقرار على إسناد قيادة السياسة النقدية للبلاد لمجموعه عمل محترفة قادمة من خارج الجهاز البنكي المصري، كما تم إسناد إدارة البورصة وهيئة سوق المال وقطاع التأمين لعدد من الشباب النابه الذي تلقى دراسته في أكبر جامعات العالم. وبالفعل بدأت الخطوة الجادة الأهم للإصلاح الشامل للجهاز البنكي فكان القرار في نهاية سنة 2003 بتكليف الدكتور فاروق العقدة ورفاقه (طارق عامر، هشام رامز، هشام عز العرب... الخ)

وجميعهم -وقتها- كانوا يعملون خارج البلاد لفترة لا تقل عن 20 سنة بينوك عالمية في أوروبا وأمريكا وبعض دول الخليج المتقدمة في مجال العمل البنكي، وتم استدعاء أعضاء الفريق من الخارج ووافقوا على العودة لمصر وتولوا المهمة، وكان شرطهم الوحيد هو إعطائهم صلاحيات مطلقة في إدارة السياسة النقدية للبلاد، وتمت الموافقة على طلبهم -إعطائهم صلاحيات شبه مطلقة- وبدؤوا في دراسة ملف الأزمة⁽¹⁾.

وبدأ الفريق سريعاً بدراسة أهم المشاكل التي كان يعاني منها القطاع البنكي في هذا التوقيت وكانت كما يلي⁽²⁾:

- ✚ ابتعاد البنوك المصرية عن التواصل مع التطور البنكي العالمي نتيجة سياسات التأميم والقرارات الاشتراكية الشعبية من جهة وسياسات الانفتاح غير المدروس من جهة أخرى؛
- ✚ ندرة الكوادر الفنية المتخصصة نتيجة تقاعد الكوادر التي تدرت مهنيًا على يد البنكيين الأجانب المتخصصين نتيجة عدم القدرة على تعويضها، وكذلك نتيجة هجرة الكثير من الكوادر للعمل خارج البلاد سواء بالبنوك الموجودة بمنطقة الخليج (وخاصة في الإمارات والكويت والبحرين وهي دول متقدمة بنكيًا ومواكبة للتطور العالمي في مجال البنوك) أو بنوك أوروبا وأمريكا، وكذلك نتيجة ابتعاد البنوك المصرية عن المنافسة بين بعضها البعض نتيجة عدم تفعيل قرار إلغاء التقسيم الائتماني القطاعي بين البنوك؛
- ✚ هشاشة الهيكل المالي للبنوك المصرية نتيجة تدخل الدولة في القرار الائتماني من جهة، ونتيجة قرارات الائتمان غير المدروسة من جهة ثانية، وعدم تكوين مخصصات واحتياطات كافية للديون المتعثرة من جهة ثالثة؛
- ✚ ندرة استخدام تكنولوجيا العصر الحديث في العمل البنكي؛
- ✚ شيوع سياسة الأيدي المرتعشة بين قيادات البنوك نتيجة التعامل الأمني والقضائي المبالغ فيه مع قضايا التعثر البنكي وخاصة في الفترة ما بين 1999 حتى 2002؛

(1) محمد مليجي، مرجع سبق ذكره، دون ذكر الصفحة.

(2) نفس المرجع، دون ذكر الصفحة.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

✚ عدم خضوع البنوك المتخصصة في ممارستها لرقابة وتعليمات البنك المركزي المصري، فعلى سبيل المثال فإن بنك التنمية الزراعية كان حتى سنة 2005 يعمل وفقاً للتوجيهات الشعبية لوزارة الزراعة وكانت قروضه تمنح على أسس غير بنكية؛

✚ خضوع بعض البنوك العامة لسياسات وقرارات وضغوط بعض الجهات الحكومية المشاركة في ملكيتها؛

✚ تحول رئاسة بعض البنوك الصغيرة والمتوسطة إلى مكافأة نهاية خدمة لبعض كبار المسؤولين بالدولة بعد تركهم مناصبهم الأصلية وهم الذين تعوزهم الخبرة البنكية

المطلب الثاني: الإصلاح البنكي للجهاز البنكي المصري: أعلنت الحكومة المصرية في سبتمبر من سنة 2004 عن إستراتيجية متكاملة للإصلاح البنكي وإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العاملة في مصر حتى يتم إعداد الجهاز البنكي للمنافسة محلياً وإقليمياً وعالمياً عن طريق تطبيق ذات المعايير المعمول بها في كل المؤسسات البنكية العالمية؛ وفيما يلي نقدم عرض موجز لأهم ملامح هذه الإستراتيجية.

تبنت الحكومة المصرية خطة شاملة للإصلاح البنكي للجهاز البنكي المصري يجري حالياً تنفيذها بالتعاون مع البنك المركزي المصري وتقوم على 6 محاور هي⁽¹⁾:

❖ إعادة البنوك العامة والبنوك الاستثمارية (بنوك القطاع الخاص) مالياً وإدارياً؛
❖ بيع مساهمات البنوك العامة مع البنوك المشتركة وخصخصة بعض بنوك القطاع العام وتقليص نسبة استحوادها في السوق البنكي؛

❖ تخفيض عدد البنوك من خلال عمليات اندماج واستحواذ ناجحة؛
❖ التعامل مع القروض غير المنتظمة من خلال تطبيق قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بإنشاء وحدة متخصصة في التعامل مع القروض غير المنتظمة، وتقوم بتطبيق قواعد للتسويات تهدف إلى تخفيض حجم هذه القروض، وذلك بإعادة هيكلتها بطريقة ودية من خلال إدارة إصلاحية،

❖ تحديث وتطوير آليات العمل بالبنك المركزي وتقوية دوره في الرقابة والإشراف؛

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، 2005، ص8.

❖ إنشاء كيانات مكملة لنشاط البنوك منها: الاستعلام الائتماني، وكيانات التأمين على الودائع.

إذن، البنوك العامة المصرية بدأت منذ سنة 2005 بتنفيذ خطة شاملة محددة التواريخ تم إعدادها من خلال وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزي المصري لتطوير كافة الإدارات والنظم التكنولوجية واستحداث إدارات جديدة، ويتم متابعة تنفيذ الخطة دورياً من خلال هذه الوحدة، وذلك في إطار اتفاق التمويل الخاص ببرنامج التعاون في القطاع المالي والاستثماري لتحديث القطاع المالي الموقع بتاريخ 2004/09/30 مع المفوضية الأوروبية.

الفرع الأول: برنامج إصلاح الجهاز البنكي المصري: تمثلت خطة الإصلاح في النقاط التالية⁽¹⁾:

1- إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة: تعد إعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع البنكي، حيث تستهدف إعادة الهيكلة خلق كيانات بنكية قوية قادرة على المنافسة محلياً وعالمياً، ويمكن خصخصة أحدها أو أكثر في المستقبل، وتتمثل الهيكلة المالية في زيادة رؤوس أموال تلك البنوك لتتناسب مع حجم الودائع وحجم التمويل الذي تقوم تلك البنوك بمنحه. وفي هذا الشأن فقد قامت الدولة بالفعل بضخ أموال جديدة إلى تلك البنوك لتدعيم قواعدها الرأسمالية، وذلك حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة المحتدمة على الساحة البنكية العالمية. أما فيما يتعلق بالهيكلة الإدارية فتتم من خلال عدة محاور من أهمها:

- الاهتمام برفع كفاءة العاملين وصقل خبراتهم من خلال الدورات التدريبية المتخصصة والمتطورة سواء في الداخل أو الخارج؛
- تحديث نظم الإدارة واختيار القيادات البنكية ذات الكفاءات المتميزة والخبرات العالمية؛
- تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات وميكنة الفروع وربطها بالمراكز الرئيسية للبنك لسرعة اتخاذ القرار الإداري على أساس سليم؛
- دعم وسائل الرقابة الداخلية بالبنوك وإنشاء لجان للمراجعة الداخلية؛

⁽¹⁾ انظر إلى:

مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

- إنشاء وتطوير إدارات للمخاطر بالبنوك بهدف تقييم مختلف المخاطر بما فيها الائتمانية وتحسين أساليب وأسس تقييمها وإدارتها.

وفي ذات الإطار فقد نص قانون البنك المركزي والجهاز البنكي والنقد على إنشاء صندوق لتحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام وتنمية مهارات وقدرات العاملين فيها وتغطية نفقات إلحاقهم بالبرامج التدريبية المحلية والعالمية. ومن ناحية أخرى بادرت الدولة بالإعلان عن خصخصة أول بنك قطاع عام في مصر، حيث تم اختيار بنك الإسكندرية لهذا الغرض، وذلك بعد النجاح الذي أحرزه البنك على صعيد إعادة الهيكلة المالية والإدارية على مدار أكثر من عامين، وسوف نستعرض في الجزء الموالي من هذا البحث التجربة الثرية لبنك الإسكندرية في هذا الخصوص. وعلى صعيد آخر فقد تم إقرار برنامج للانتهاء من بيع حصة المال العام في البنوك المشتركة.

2- دمج البنوك: Bank Mergers: تعد قضية دمج البنوك إحدى الركائز الأساسية في إستراتيجية تطوير الجهاز البنكي المصري، حيث تتعاضد أهميتها في المرحلة الراهنة والمقبلة في ظل ما تموج به الساحة البنكية محلياً وعالمياً من متغيرات متباينة تفرض على البنوك المصرية تحديات عديدة، الأمر الذي حدا بالدولة إلى تشجيع عمليات الاندماج بين البنوك سواء كان اندماجاً قسرياً أو اختيارياً، ومن ثم تغيير خريطة السوق البنكية ليتقلص عدد البنوك العاملة في مصر إلى 25 بنكاً سنة 2009⁽¹⁾؛

3- بيع حصص البنوك العامة في البنوك المشتركة: كانت أغلب مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة مع القطاع الخاص ناتجة إما لأنها⁽²⁾:

✚ كانت تجارب غير مدروسة ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادي المتعجل؛
✚ أو لأنها مكافأة نهائية خدمة « وذلك بأن يقوم بعض القيادات الكبرى في بنك حكومي ما بالمساهمة في تأسيس بنك مشترك مع القطاع الخاص حتى يضمنوا وسيلة عمل مريحة ومضمونة يقضون بها السنوات الباقية من عمرهم بعد خروجهم على المعاش من البنك الحكومي »؛

✚ أو لمجرد التقليد الأعمى لبنك آخر كبير قام بتأسيس بنك مشترك مع القطاع الخاص؛

(1) محمد مليجي، مرجع سبق ذكره، دون ذكر الصحة.

(2) نفس المرجع.

أو تأسيس بنوك مشتركة ضمن موجة تأسيس بنوك مشتركة مع دول أخرى (بنك مصر ورومانيا نموذجاً لذلك).

ومن ثم بدأ بيع مشاركات البنوك العامة في البنوك المشتركة، فتم على سبيل المثال بيع نصيب البنك الأهلي في لمساهماته في البنك الأهلي سوستيه جنرال، ونصيب بنك مصر في بنكي مصر إكس تريور ومصر الدولي، ونصيب بنك القاهرة في بنك باركليز، ونصيب بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي؛ هذا وقد استفادت البنوك العامة من بيع تلك المساهمات في تحسين مراكزها المالية وتدعيم مخصصاتها، كما أنه تم بيع حصة البنوك الحكومية في بنوك مشتركة ولكن رأسمالها كله حكومي وهي بنوك لم يتوفر لها الأسس البنكية السليمة أو أنها أسست لأهداف تموية لم تتحقق بالفعل، ومن هذه البنوك البنك الوطني للتنمية والبنك الوطني المصري، وهنا قام البنك المركزي باتخاذ قرار ذكي جداً وهو أنه أوقف إصدار تراخيص تأسيس بنوك جديدة وأعلن أن هذه السياسة ستستمر لسنوات قادمة، وكان نتيجة لذلك أن كل البنوك الأجنبية والعربية التي أرادت العمل في مصر لم يكن أمامها إلا التقدم لشراء بنوك قائمة بالفعل حتى تتمكن من التواجد في السوق المصري، وقد روعي في اختيار عروض الشراء للمساهمات العامة تمتع المؤسسات المالية المتقدمة للشراء بمراكز مالية قوية وسمعة جيدة حتى تكون قادرة على نقل التكنولوجيا البنكية الحديثة بما يسهم في تقديم خدمات بنكية جديدة.

وقد حققت البنوك العامة باتخاذها هذه الخطوة أرباحاً رأسمالية حسنت من معدلات الربحية لديها وأتاحت الفرصة لاستخدام هذه الأرباح في عمليات إعادة الهيكلة.

وشهدت سنوات 2005، 2006 و2007 بيع أغلب هذه البنوك فقام على سبيل المثال بنك سوستيه جنرال الفرنسي بشراء بنك الأهلي سوستيه وبنك مصر الدولي ودمجها معاً (حالياً انتقلت الملكية إلى بنك قطر الوطني) وأشتري كريدي اجريكول البنك المصري الأمريكي، وأشتري بنك أبو ظبي الإسلامي البنك الوطني للتنمية، وأشتري بنك الكويت الوطني البنك الوطني المصري، وقامت بنوك بيريوس وسيتي بنك وبي أن بي باريبا وعودة والاتحاد الوطني والمشرق وغيرها بشراء عدد من البنوك الصغيرة والمجهولة.

ثم كان القرار الأهم ببيع بنك حكومي كامل وهو بنك الإسكندرية والذي أشتراه بنك سان باولو الإيطالي في مناقصة دولية اشتركت فيها 9 بنوك عالمية وبسعر قياسي، وهذه الصفقة وإن كانت أكبر صفقة مال عام بيعت في القطاع البنكي إلا إنها غير مؤثرة حيث أن الحصة السوقية

لبنك الإسكندرية من سوق الائتمان وقتها كانت حوالي 4% فقط، كما كانت هناك نية لبيع بنك القاهرة لتوفير تمويل إضافي لعملية إعادة هيكلة قطاع البنوك، وطرح بالفعل في مزاد عالمي سنة 2008، ولكن تم إلغاء المزاد وذلك لأن السعر الذي تم الوصول إليه من المزايدين -حوالي 2 مليار دولار- لم يكن يمثل الرقم المأمول، هذا فضلاً عن أنه كان هناك من الأساس اختلاف بين مراكز صنع القرار في الدولة حول فكرة بيع البنك.

4- تطوير السياسات الائتمانية: تبذل الدولة جهوداً حثيثة للنهوض بالأداء الاقتصادي وتشجيع مناخ الاستثمار، ولتحقيق هذا الهدف انتهجت الدولة أساليب غير تقليدية لتطوير السياسات الائتمانية في البنوك باعتبارها خط الدفاع الأول للحيلولة دون التعثر الائتماني الذي فرض نفسه على الساحة الاقتصادية في الآونة الأخيرة لما له من تأثير سلبي على البنوك بصفة خاصة وعلى مناخ الاستثمار بصفة عامة؛

ففي إطار تطوير السياسات الائتمانية في البنوك ألزم قانون البنك المركزي والجهاز البنكي والنقد رقم 88 لسنة 2003 البنوك في مجال السياسة الائتمانية بما يلي⁽¹⁾:

- ✓ التأكد من أن يكون العميل طالب الائتمان حسن السمعة ولديه موارد ذاتية كافية وأن تثبت الدراسات كفاية التدفقات النقدية المتوقعة لأنشطته للوفاء بالتزاماته؛
- ✓ أن تطلب البنوك ضمانات إضافية من العميل طالب الائتمان سواء ضمانات عينية أو ضمانات من أي طبيعة خاصة أخرى قبلها البنوك ضماناً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل؛
- ✓ توحيد مذكرات الائتمان ونماذج الاستعلامات بحيث تتضمن الحد الأدنى من البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة الائتمانية المتكاملة؛
- ✓ أن تحدد اللائحة الداخلية للبنك صلاحيات المديرين في المركز الرئيسي والفروع في تقديم الائتمان والموافقة عليه، كما تحدد الحدود الدنيا لطلبات الائتمان التي تعرض على مجلس إدارة البنك؛
- ✓ مركزية القرار الائتماني والحد من صلاحيات مديري الفروع والمناطق في مجال منح الائتمان؛

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

- ✓ التأكد من استخدام العميل للتسهيلات في الأغراض والمجالات التي وردت في الموافقة الائتمانية؛
- ✓ الفصل بين سلطة منح الائتمان وسلطة استيفاء المستندات والضمانات وسلطة التصريح باستخدام التسهيلات؛
- ✓ اشتراك إدارة المخاطر في البنوك في قياس مخاطر الائتمان في مراحل اعتماد القرار الائتماني قبل التصريح باستخدام التسهيلات؛
- ✓ أن ينشئ كل بنك نظاماً للتسجيل المستمر والفوري لمراكز العملاء الذين يحصلون على تسهيلات ائتمانية ويجب ربط هذا النظام بقاعدة المعلومات بالبنك المركزي؛
- ✓ احتفاظ كل بنك بسجل للضمانات العينية المقدمة من العملاء مقابل تسهيلات ائتمانية والتأكد من جدية هذه الضمانات وسند ملكيتها وقيمتها عند تقديم الائتمان، على أن يتم تقييمها عن طريق بيوت الخبرة المتخصصة المسجلة لدى البنك المركزي المصري؛
- ✓ عدم تجاوز نسبة التسهيلات الممنوحة للأطراف المرتبطة . طبقاً للتعريف الجديد . الحد الأقصى الذي يحدده البنك المركزي المصري والذي يبلغ حالياً 30% من القاعدة الرأسمالية للبنك.
- وقد حددت بعض مواد قانون البنك المركزي والجهاز البنكي والنقد والمعدل بالقانون رقم 93 لسنة 2005، الإطار التشريعي الذي ينظم الترخيص لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني، وتنظيم عملها ونظام رقابة البنك المركزي عليها وقواعد تبادل المعلومات والبيانات فيما بينها وبين البنك المركزي والبنوك وشركات التمويل العقاري وشركات التأجير التمويلي.
- ومن ناحية أخرى فقد قام البنك المركزي المصري بإصدار القواعد المنظمة لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني وقواعد تبادل المعلومات والبيانات ونظام رقابة البنك المركزي على هذه الشركات فضلاً عن قواعد وإجراءات وشروط الترخيص لها.
- 5- الاتجاه لحل مشكلة الديون المتعثرة Non-Performing Loans:** تم تبني برنامج تطوير وإصلاح الجهاز البنكي لحزمة من الإجراءات والأساليب تركز بصفة جوهرية على تشجيع الطرق الودية في التعامل مع الديون المتعثرة - بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات القانونية التي تستغرق وقتاً طويلاً ولا تضمن استرداد المديونية بالكامل - وضرورة إعادة تشغيل الاستثمارات المعطلة بسبب عوامل لا دخل للعملاء فيها، وذلك عن طريق ضخ تسهيلات جديدة لهذه الاستثمارات تحت رقابة

كاملة من جانب البنك مع إعادة جدولة وتسوية المديونية على آجال طويلة تتناسب مع التدفقات النقدية لهذه الاستثمارات.

وفي مجال التعامل مع الديون غير المنتظمة تبنت الدولة حزمة متكاملة من الإجراءات للتعامل مع هذه الديون، حيث تسود روح إيجابية جديدة بين البنوك والعملاء المتعثرين، وتركز الأساليب الجديدة على الطرق الودية بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات القانونية التي تستغرق وقتاً طويلاً ولا تضمن استرداد مستحقات البنوك بالكامل.

وتقوم فلسفة الأساليب الجديدة على أنه لا بد من إعادة تشغيل الاستثمارات المعطلة بسبب عوامل لا دخل للعملاء فيها عن طريق ضخ تسهيلات جديدة لهذه الاستثمارات تحت رقابة كاملة من جانب البنك مع إعادة جدولة وتسوية المديونية على آجال طويلة تتناسب مع التدفقات النقدية لهذه الاستثمارات، وقد تمثلت أهم الإجراءات المتخذة لعلاج مشكلة الديون غير المنتظمة في⁽¹⁾:

❖ تم تعديل المادة 133 من قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 بحيث يمكن التصالح بعد صدور حكم نهائي ضد العميل بشرط سداد كامل مستحقات البنك؛

❖ إنشاء لجنة تحكيم داخل البنك المركزي للبدء في تسوية ديون كبار العملاء في البنوك للحيلولة دون وصول النزاعات للمحاكم حيث تضم هذه اللجنة فنيين من ذوي الخبرات والكفاءة العالية في مجال منح الائتمان وتسوية الديون، كما تم إنشاء لجنة تفعيل آلية نظام التوفيق والتحكيم داخل اتحاد البنوك لبحث قضايا البنوك فيما بينها وذلك في إطار خطة تستهدف تطوير آلية فض النزاعات بين البنوك الأعضاء بطريقة ودية وتفعيل دور الاتحاد في حل النزاعات التي قد تنشأ بين البنوك وبعضها البعض؛

❖ إنشاء وحدة متابعة للديون المتعثرة في البنك المركزي المصري تختص بوضع خطة قومية شاملة للتعامل مع الديون المتعثرة على مستوى الجهاز البنكي مع تحديد ما يخص كل بنك في هذه الخطة والجدول الزمني لتحقيقها، كما طالب البنك المركزي المصري البنوك بإنشاء وحدة لمعالجة التعثر لها هيكل إداري مستقل داخل كل بنك؛

❖ تشجيع البنك المركزي المصري لحالات التسوية الودية، وقد أشرف البنك المركزي على أكبر حالة تسوية شهدتها القطاع البنكي في تاريخه بعد أن وافقت البنوك الدائنة على تسوية ديون أحد

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

رجال الأعمال بلغت نحو 3 مليار جنيه، ويتوقع أن تفتح هذه التسوية أبواب الأمل أمام حالات مماثلة.

6- مواكبة المعايير الدولية: في ضوء ما تموج به الساحة البنكية العالمية من تطورات هامة فرضت على صانعي السياسة البنكية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة البنكية الدولية، فقد حرص البنك المركزي المصري على وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة البنكية للبنوك المصرية وبما يتواءم مع المعايير الدولية لاسيما ما يتعلق بمعايير لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، بالإضافة لوضع ضوابط فتح الحسابات وقواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها بما يتفق مع المعايير الدولية لمكافحة عمليات غسل الأموال⁽¹⁾.

7- تدعيم القواعد الرأسمالية للبنوك: تحتل قضية تدعيم رؤوس أموال البنوك أهمية متنامية بوصفها خط الدفاع الأول عن أموال المودعين وصمام الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات فضلاً عن أهميتها في منح قدرة أكبر للبنك على تنويع خدماته.

ومن ثم فقد قامت لجنة بازل بإصدار الاتفاق النهائي الثاني (Basel II) بشأن كفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس المخاطر الحقيقية التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن المعايير الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوي المعمول به حالياً (8%)، إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال.

وفي ضوء ما تقدم فإنّ البنك المركزي المصري ألزم كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس المال من 8% إلى 10%، وذلك من خلال زيادة رؤوس أموالها المدفوعة وقد نجحت بالفعل بعض البنوك في زيادة رؤوس أموالها المدفوعة، كما اتجهت بعض البنوك للاندماج في كيانات كبيرة، في حين مازالت البنوك الأخرى مطالبة بحسم قضية زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموالها سواء من خلال اتخاذ قرارات في اجتماعات مجالس الإدارات لقيام المساهمين بزيادة رأس المال للوصول إلى الحد الأدنى المطلوب، أو الاتجاه لطرح أسهم هذه البنوك من خلال الاكتتاب العام في البورصة أو العمل على الدمج في أحد البنوك الكبرى⁽²⁾.

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) نفس المرجع، ص 15.

8- الاهتمام بإدارة المخاطر **Risk Management**: أصبحت الصناعة البنكية تركز في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك في ضوء ما شهدته الصناعة البنكية من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلاً عن تنامي استخدام الابتكارات المالية، لذا فقد قامت لجنة بازل بإدراج إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة البنكية، وتماشياً مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد فقد لاقى موضوع إدارة المخاطر اهتماماً كبيراً من جانب البنك المركزي ومن جانب البنوك المصرية، حيث حرص قانون البنك المركزي والجهاز البنكي والنقد على توفير إطار تنظيمي لإدارة مخاطر العملية الائتمانية بما يتفق مع معايير وتوصيات لجنة بازل في هذا الشأن، وألزم مجالس إدارات البنوك بوضع سياسات ائتمانية واضحة ووضع قواعد لضمان سلامة القرار الائتماني وقواعد للمتابعة الجيدة للعملية الائتمانية.

وتجدر الإشارة في هذه النقطة إلى ذلك المستوي من الاحترافية الذي تفاعلت من خلاله البنوك مع تلك التوجهات، حيث بدأت في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر واستحداث قطاعات متخصصة كان هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنك وذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائف الهامة نذكر منها⁽¹⁾:

- * تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- * المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- * تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛

* مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بازل. هذا بالإضافة إلى سعي البنوك المصرية لسد فجوة الخبرات المهنية عالية التخصص في مجال إدارة المخاطر وذلك باستقطاب كفاءات بنكية للإشراف على هذا النشاط الجديد، بالإضافة إلى صقل الخبرات الموجودة من خلال البرامج التدريبية الداخلية والخارجية.

من ناحية أخرى فقد اعتمد البنك المركزي المصري في شهر ماي من سنة 2005 مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات التي تعد بديلاً لأسس تصنيف وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري سنة 1991، وقد

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

شملت هذه الأسس إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تقييم الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات لكل من القروض والالتزامات العرضية والارتباطات والمؤسسات، والقروض لأعراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي إضافة إلى القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية مع ضرورة التزام كل بنك بتعديل نظمه الداخلية بما يتفق ومتطلبات هذه الأسس.

9- مكافحة عمليات غسل الأموال Money Laundering Combating: نجحت مصر بعد جهود مضنية في رفع اسمها من قائمة الدول غير المتعاونة في مجال مكافحة غسل الأموال في 27 فيفري سنة 2004 وذلك بعد أن تأكدت لجنة العمل المالي الدولي من جدية وكفاية التشريعات المصرية والإجراءات المتبعة في الكشف عن أية محاولات لغسل الأموال ومن أهم تلك الإجراءات نذكر ما يلي⁽¹⁾:

- إصدار القانون رقم 80 لسنة 2002 الخاص بمكافحة غسل الأموال والمعدل بالقانون رقم (78) لسنة 2003، كما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 951 لسنة 2003؛
- إنشاء وحدة مستقلة لمكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي المصري تتولي تلقي الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية عن العمليات المشتبه فيها؛
- إنشاء إدارات خاصة بالبنوك للاضطلاع بمهام إبلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي المصري عن أية اشتباه في وجود عمليات غسل أموال، والالتزام البنوك بتطبيق القواعد العالمية المتبعة في هذا الشأن وعلى رأسها قواعد " أعرف عميلك "؛
- قيام البنك المركزي المصري باعتماد عدد من الضوابط الرقابية التي يتعين على البنوك الالتزام بها بشأن مكافحة غسل الأموال ويضطلع بتنفيذها مسئولو الالتزام في البنوك بصفة رئيسية، حيث تحدد تلك الضوابط إليه المكافحة على مستوي فتح الحسابات ومزاولة العمليات البنكية، الإخطار عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال، حفظ المستندات والسجلات والتدريب، وفي إطار استكمال الجهود التي اتخذتها الدولة والمؤسسات المالية لتعزيز خطواتها الرامية إلى مكافحة غسل الأموال، فقد قام البنك المركزي بتكليف البنوك بعدد من التكاليفات تتمثل في:

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

- ✓ تقسيم العملاء (طبقاً لدرجة المخاطر) إلى ثلاث فئات: الأولى من العملاء ذوي المخاطر المرتفعة، الثانية: من العملاء ذوي المخاطر المتوسطة والثالثة: من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة، وتقديم بيان ربع سنوي يتضمن التصنيف الثلاثي للعملاء وفقاً لدرجة المخاطر؛
 - ✓ وضع خطة لتحديث واستكمال بيانات التعرف على هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين؛
 - ✓ إلزام البنوك باتخاذ الإجراءات الضرورية لسلامة النظام الخاص بالهوية والأوضاع القانونية للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين سواء للعملاء الحاليين أو المستقبليين بما فيهم المراسلين؛
 - ✓ إلزام البنوك بتحديث النظم الآلية بها ووضع برامج معينة لاستخراج تقارير دورية للعمليات غير العادية التي تتجاوز حدوداً معينة، وذلك لتقديمها للتنفيذيين المسؤولين عن مكافحة غسل الأموال بالبنوك؛
 - ✓ تنفيذ برامج تدريب مستمرة للتنفيذيين في مجال مكافحة غسل الأموال مع إعطاء أولوية لموظفي الفروع خاصة في المحافظات، مع تقديم بيان ربع سنوي يتضمن الموقف التدريبي لكل بنك في هذا الخصوص؛
 - ✓ قيام التفتيش الداخلي بالتحقق من مدى التزام أقسام وإدارات وفروع البنك بضوابط وإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال؛
 - ✓ تحديث دليل إجراءات العمل بالبنوك سواء الخاص منه بمكافحة غسل الأموال أو معايير الاشتباه وذلك بصفة دورية في ضوء المستجدات المحلية والدولية، مع التأكيد على أهمية التنسيق في الإجراءات بين أقسام البنك وفروعه على صعيد المكافحة والاشتباه .
- وفي ذات السياق قامت وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي بتوزيع دليل إجراءات عمل على حوالي 40 بنكاً يتضمن الإجراءات الواجب إتباعها لمكافحة غسل الأموال ويمثل محصلة لأدلة عمل قدمتها بعض البنوك العاملة في مصر وذلك للاسترشاد بها وتلافي تضارب التطبيقات عند الاشتباه.
- ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً في هذا الصدد، قيام وحدة غسل الأموال بالبنك المركزي المصري بجهود متنوعة لتعزيز التعاون مع الجهات الأجنبية ذات الخبرة في مجال مكافحة غسل الأموال للاستفادة من خبراتها القانونية والتنفيذية.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

هذا وقد انضمت وحدة مكافحة غسل الأموال إلى مجموعة إجمونت⁽¹⁾ التي تضم وحدات مكافحة غسل الأموال على مستوى العالم، وذلك لتمكين الوحدة من تبادل المعلومات مع عدد أكبر من وحدات التحريات المالية التي يصل عددها داخل هذه المجموعة إلى 94 وحدة، بالإضافة إلى دراسة العقبات التي قد تواجه الوحدة عند ممارستها لوظائفها والعمل على تذليلها والتغلب عليها. وقد انضمت مصر بناء على طلب مجموعة إجمونت إلى عضوية مجموعتين فرعيتين رئيسيتين من مجموعات عمل إجمونت وهما المجموعة القانونية ومجموعة التوسع التي تهدف إلى العمل على توسيع عضوية الدول المنضمة إلى مجموعة إجمونت عن طريق مساعدتها على الوفاء بمعايير الانضمام⁽²⁾.

واستمراراً لجهود وإنجازات الوحدة في مجال مكافحة غسل الأموال، فقد صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (63) لسنة 2005 بإنشاء اللجنة الوطنية للتنسيقية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك برئاسة رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارات الخارجية والداخلية والتأمينات والشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى النيابة العامة وهيئات الأمن الوطني والرقابة الإدارية وسوق المال والبنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال والمعهد البنكي المصري وتتمثل أهم أهداف هذه اللجنة في:

- التنسيق في نطاق الجهود الوطنية التي تبذل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- الإسهام في كل ما يتطلبه تنفيذ القوانين واللوائح والأنظمة ذات العلاقة.

كما خطت مصر خطوة أخرى في هذا الاتجاه بانضمامها إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENA FATF) والتي

(1) **مجموعة إجمونت Egmont Group**: هيئة غير رسمية من مهامها تعزيز التعاون الدولي بين وحدات المعلومات المالية، وقد تم إنشاء مجموعة إجمونت من قبل عدد من وحدات المعلومات المالية سنة 1995 وذلك خلال الاجتماع الذي عقده في قصر إجمونت - آرنبج في بروكسل. وحاليا تضم المجموعة 106 دولة لديها وحدات معلومات مالية عاملة يلتزم العضو في المجموعة من العمل وفقاً لمبادئ مجموعة إجمونت لتبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية في قضايا غسل الأموال. بالإضافة إلى ذلك فإنه من ضمن جهود مجموعة إجمونت لنشر وتبادل خبرات الدول الأعضاء في مجال مكافحة غسل الأموال، فإن المجموعة تطلب من كافة أعضائها تزويدها بقضايا مكافحة غسل الأموال، وكنتيجة لذلك فإن المجموعة جمعت وصنفت هذه القضايا (القضايا المصنفة) وتبعاً لذلك قامت بنشرها كمواضيع تدريبية.

(2) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

تمثلت أهم أهدافها في اتخاذ ترتيبات فعالة في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب طبقاً للقيم الثقافية الخاصة بالدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

هذا وقد تولت مصر منصب نائب رئيس المجموعة لسنة 2005، في حين انتقل إليها منصب رئيس المجموعة منذ بداية سنة 2006، كما تم اختيار مصر لرئاسة فريق عمل التقييم المشترك المشكل في نطاق تلك المجموعة والذي يقوم بدوره بتقييم موقف الدول أعضاء المجموعة في مجال مكافحة غسل الأموال وهي الرئاسة التي استمرت لمدة أربع سنوات بدءاً من سنة 2005.

10- التطوير التكنولوجي: إن دخول الجهاز البنكي المصري مرحلة جديدة من التطوير والتحديث الشامل يتطلب منها تطويراً جذرياً لنوعية وأسلوب تقديم الخدمة البنكية من خلال تطويع أحدث التقنيات التكنولوجية في مجال التطبيقات البنكية للخروج بالتعاملات البنكية من الإطار التقليدي إلى مجال أوسع للإبداع والابتكار تلائم الصورة العصرية لمجتمع القرن الحادي والعشرين. حيث حرصت السلطات المختصة من جانبها على اتخاذ خطوات عديدة لدعم الصيرفة الإلكترونية من بينها⁽¹⁾:

- ✚ صدور قانون التوقيع الإلكتروني لضمان تأمين وسلامة المدفوعات الإلكترونية؛
- ✚ إقرار البنك المركزي المصري لعدد من الضوابط الرقابية اللازمة لحصول البنوك على ترخيص مزاوله العمليات البنكية الإلكترونية وإصدار وسائل دفع للنقود الإلكترونية؛
- ✚ كما أعد البنك المركزي خطة لدعم أنظمة المدفوعات الإلكترونية داخل مصر والحد من التداول النقدي، مع التأكد من سلامة وسرعة تنفيذ عمليات تسوية المدفوعات، بالإضافة إلى تطبيق المعايير الدولية فيما يتعلق بالقواعد والنظم المتبعة وصولاً إلى تعزيز ثقة المستخدمين في نظم الدفع، وقد حصل البنك المركزي على منحة من المجموعة الأوروبية لشراء أجهزة وبرامج نظام التسوية اللحظية RTGS والذي يمكن من خلاله ربط جميع أنظمة المدفوعات النقدية والمقاصة والتحويلات النقدية، وهو النظام الذي يتميز بسرعة الأداء ويوفر مؤشرات نقدية دقيقة مما يساعد على سرعة اتخاذ القرارات ورفع كفاءة إدارة السيولة النقدية لدى البنوك بسهولة ويسر؛
- ✚ أما عن تطوير المدفوعات الصغيرة فيتم حالياً ميكنة غرفتي مقاصة بالإسكندرية وبورسعيد وربطهما بغرفة مقاصة القاهرة بهدف الحصول على رصيد مجمع لنتائج عمليات المقاصة لكل

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

بنك على مستوى الجمهورية، ويعد إنشاء المجلس الوطني للمدفوعات خطوة إيجابية نحو نشر المدفوعات الإلكترونية، بالإضافة إلى تأسيس شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي لنقل ملكية الأوراق المالية للمشتري إلكترونياً.

هذا وتحرص البنوك بدورها على بذل جهود عديدة لمسايرة التطورات التكنولوجية المتلاحقة من خلال تكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحاسب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات بنكية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات البنكية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر، الأمر الذي يتواءم مع المتطلبات المعاصرة والمتزايدة لمختلف شرائح العملاء من ناحية ويحقق للبنك نمواً مطرداً في حجم عملياته وأرباحه من ناحية أخرى.

ولعل من أهم ملامح منظومة التطوير التكنولوجي التي تشهدها البنوك ما يلي:

تطوير البنية التحتية لشبكة ربط فروع البنك الواحد وكذلك الربط بينها وبين المراسلين، فضلاً عن الربط بينها وبين البنك المركزي مما ساهم في توفير خدمة نقل المعلومات والاتصالات الصوتية والاجتماع عن بعد، ومن ثم توفير الوقت والجهد لإنجاز الأعمال وتعزيز سلامة ودقة اتخاذ القرار؛

التوسع في إصدار بطاقات الدفع باختلاف أنواعها، مع نشر قنوات التوزيع الإلكترونية لتهيئة السوق البنكي للتعامل بهذه البطاقات مثل نشر ماكينات الصرف الآلي ATMs داخل وخارج فروع البنوك، ونشر شبكة من نقاط البيع الإلكترونية Electronic Point of Sale (E.P.O.S)، وهو ما ساهم في نشر بطاقات الدفع المتداولة في السوق المصري من خلال الماستر كارد والفيزا كارد والتي بلغ عددها نحو مليون ونصف مليون بطاقة، وقد وصلت إلى حوالي 6 ملايين بطاقة في سنة 2008؛

وفي ذات المضممار بدأت بعض البنوك في تقديم الخدمات البنكية عن بعد Remote Banking Services مثل تشغيل مراكز للاتصالات وخدمة العملاء Call Centers، فضلاً عن تقديم خدمات البنك المحمول Mobile Banking، وتقديم خدمات بنكية عبر شبكة الإنترنت؛

القيام بتقديم خدمات التحصيل الإلكتروني للشيكات؛

تبنى حزمة برامج أساسية ومتكاملة ذات تقنية عالية قادرة على تغطية احتياجات الخدمات البنكية القائمة، واستيعاب ما يتم استحداثه منها إما من خلال إنشاء البنوك للبرامج الخاصة بها أو شراء البرامج الجاهزة Core Banking Systems من الشركات المتخصصة تبعاً لسياسة كل بنك وملاءته المالية؛

توقيع عقد إنشاء أول شركة مساهمة مصرية متخصصة في تقديم الخدمات التكنولوجية للقطاع البنكي برأس مال مصدر قدره نحو 250 مليون جنيه، في حين يبلغ رأسمالها المدفوع 60 مليون جنيه، وذلك بهدف تقديم خدمات تكنولوجية متكاملة ومتخصصة للقطاع البنكي.

11- دعم الرقابة والإشراف على البنوك (الحوكمة): تحتل قضية دعم الرقابة والإشراف على البنوك أهمية متنامية على صعيد تطوير الجهاز البنكي، وهو الأمر الذي حدا بالدولة إلى تضمين هذه القضية ضمن محاور إصلاح الجهاز البنكي، وذلك بما يتماشى مع المعايير العالمية ويحافظ على سلامة الجهاز البنكي.

ومما لاشك فيه أن البنك المركزي المصري في ظل قانون البنوك الجديد أصبح يضطلع بدور رقابي هام في تقييم سياسات التطوير التي تقوم بها البنوك سعياً لتوفير منظومة أداء متطور ومتناسق مما يساعد على تطوير الصناعة البنكية المصرية ودعم ثقة المجتمع البنكي الدولي في تلك الصناعة، ولقد تضمن قانون البنك المركزي الجديد قيام مجلس إدارة البنك المركزي بوضع قواعد للرقابة والإشراف على البنوك والضوابط المرتبطة بأنشطتها طبقاً لأحكام هذا القانون مع مراعاة الأعراف البنكية الدولية، ومن هذه القواعد⁽¹⁾:

- * تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال؛
- * تحديد الحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك في الخارج؛
- * تحديد نسبة السيولة والاحتياطي؛
- * تحديد الحدود القصوى لاستثمارات البنك في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري؛
- * ضوابط فتح الحسابات ومزاولة العمليات البنكية؛
- * قواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها وكيفية النشر؛
- * القواعد الخاصة بالحد الأقصى للسندات التي يجوز لكل بنك إصدارها أو ضمانها وشروط الإصدار أو الضمان.

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

ونظراً لأهمية توافر نظم قوية للرقابة الداخلية في البنوك لضمان التطبيق السليم للحكومة داخل الجهاز البنكي، فقد تضمن القانون الجديد إلزام كل بنك بتشكيل لجنة للمراجعة الداخلية بما يتوافق مع ما جاء بالقانون.

ولاشك أن دعم الرقابة الداخلية في البنوك من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة بما يحقق مصالح العملاء والمساهمين بل والعاملين أيضاً مع ضمان إدارة المؤسسة البنكية بكفاءة ووفقاً للقواعد والقوانين السارية. وقد تضمنت خطة الحكومة للإصلاح البنكي توحيد أجهزة الرقابة للقطاعات المالية البنكية وغير البنكية تحت جهاز رقابي واحد يسمح بإحكام الرقابة على القطاع المالي وإزالة معوقاته والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا القطاع لخدمة الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه الخطوة تتطلب فترة زمنية ملائمة حتى يتم إعداد الكوادر ذات الكفاءة التي تضطلع بمهام الرقابة وإتباع الأساليب الحديثة التي تمكن من تدعيم عمليات الرقابة على المؤسسات المالية.

جدير بالذكر أنه تم توقيع اتفاقية "نقل التكنولوجيا الدولية" في مجال الرقابة على البنوك بين كل من مصر والاتحاد الأوروبي وذلك في إطار السعي نحو التحديث الكامل لعملية الرقابة على البنوك المصرية وفقاً للنظم الحديثة المطبقة في العالم والتي تعتمد على مواجهة المشكلة قبل حدوثها في ضوء دراسة المخاطر المستقبلية Future Risk وهي التي تتمثل في تطبيق معايير بازل 2 - وتعد مصر هي ثاني دولة في العالم بعد روسيا توقع هذا الاتفاق -.

الفرع الثاني: تغير خريطة الجهاز البنكي المصري: لقد شهدت خريطة الجهاز البنكي تغيراً

جذرياً بداية من سنة 2005 نظراً لاختفاء عدد من البنوك من الساحة البنكية بالاستحواذ عليها من قبل بنوك أخرى وتصفية عدد آخر من فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر.

1) هيكل الجهاز البنكي مع بداية عملية الإصلاح البنكي: وبإلقاء الضوء على الساحة البنكية

المحلية والتغيرات التي شهدتها عقب قرار البنك المركزي بإلزام البنوك بزيادة رؤوس أموالها في موعد أقصاه منتصف جويلية من سنة 2005 يمكن تصنيف البنوك العاملة في مصر إلى أربع فئات رئيسية هي⁽¹⁾:

1- الفئة الأولى: بنوك وفقت أوضاعها: استطاع عدد كبير من البنوك توفيق أوضاعه المالية وزيادة رؤوس أمواله إلى الحدود المطلوبة، بل أن بعض تلك البنوك تجاوز هذا الحد؛ ومنها:

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

- 1- البنك التجاري الدولي / مصر CIB؛
- 2- HSBC مصر؛
- 3- بنك مصر الدولي (استحوذ عليه البنك الأهلي سوستيه جنرال)؛
- 4- بنك مصر إيران للتنمية؛
- 5- البنك المصري الأمريكي (استحوذ عليه بنك كاليفورنيا مصر)؛
- 6- بنك باركليز - مصر؛
- 7- بنك كاليفورنيا مصر؛
- 8- BNP Paribas Le Caire؛
- 9- بنك قناة السويس؛
- 10- بنك مصر رومانيا (استحوذ بنك بلوم اللباني على 97% من أسهمه ليصبح اسمه بنك بلوم مصر)؛
- 11- البنك المصري التجاري (استحوذ على معظم أسهمه بنك بيريس اليوناني ليصبح اسمه بنك بيريس - مصر)؛
- 12- بنك التعمير والإسكان؛
- 13- بنك الدلتا الدولي؛
- 14- البنك الأهلي سوستيه جنرال؛
- 15- بنك فيصل الإسلامي المصري؛
- 16- البنك العربي الإفريقي الدولي؛
- 17- بنك التمويل المصري السعودي؛
- 18- البنك المصري لتنمية الصادرات؛
- 19- البنك الوطني المصري؛
- 20- بنك المؤسسة العربية البنكية مصر؛
- 21- البنك المصري الخليجي؛
- 22- بنك الشركة البنكية العربية الدولية.

وقد نجح عدد من فروع البنوك الأجنبية العاملة في السوق المصري في زيادة رؤوس أموالها إلى 50 مليون دولار طبقاً لتعليمات البنك المركزي بل هناك بعض تلك الفروع استطاعت أن تزيد رؤوس أموالها إلى معدل تفوق المطلوب بكثير. ومنها:

- ❖ أبو ظبي الوطني الإماراتي؛
- ❖ البنك العربي الأردني؛
- ❖ بنك المشرق الإماراتي؛
- ❖ البنك الأهلي اليوناني؛
- ❖ The Bank of Nova Scotia؛
- ❖ البنك الوطني العماني؛

❖ Citi Bank N.A – Egypt.

2- الفئة الثانية: بنوك في طريقها لتوفيق أوضاعها: أعلنت بعض البنوك عن خطط للزيادة ولم

توفق أوضاعها بعد وهذه البنوك هي:

• بنك الإسكندرية التجاري والبحري؛

• بنك الاستثمار العربي؛

• البنك الوطني للتنمية.

3- الفئة الثالثة: بنوك لم تتمكن من توفيق أوضاعها: عجزت بعض البنوك عن توفيق أوضاعها

وزيادة رؤوس أموالها إلى الحد المطلوب من قبل البنك المركزي، ومن ثم تقرر ترشيحها للاندماج

في بنوك أخرى أو طرحها للبيع سواء لمستثمرين عرب أو أجانب، وفي هذه الحالة يكون من حقها

استمرار نشاطها في السوق ومن هذه البنوك:

➤ بنك المهندس الذي تم دمجها في البنك الأهلي المصري؛

➤ البنك المصري المتحد الذي تتنافس عليه أربعة بنوك مصرية وعربية وهي بنك عودة

اللبناني، والبنك المصري الخليجي، والبنك المصري التجاري (بيريوس حالياً)، وبنك قناة

السويس؛

➤ بنك النيل " جاري تقييمه من قبل البنك المصري الخليجي " تمهيداً للاستحواذ عليه؛

➤ بنك التجارة والتنمية " التجاريون " تم دمجها في البنك الأهلي المصري؛

➤ بنك بورسعيد الوطني للتنمية: تم الاستحواذ عيه بالكامل من قبل بنك الشركة البنكية

العربية الدولية؛

➤ بنك القاهرة الشرق الأقصى: قام بنك عوده اللبناني بشراء 100% من أسهمه؛

➤ البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية؛

➤ بنك العمال المصري: والذي صدر قرار من البنك المركزي بدمجها مع بنك التنمية

الصناعية.

4- الفئة الرابعة: بنوك تم تصفيتها: تم شطب أربعة فروع لبنوك أجنبية وتصفيتها من السوق

المصرية وذلك نظراً لعدم قيامها بتوفيق أوضاعها مع متطلبات الحد الأدنى لزيادة رأس المال

وبالغلة 50 مليون دولار وفقاً للقانون؛ وهذه البنوك هي:

➤ بنك جمال تراست اللبناني؛

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

➤ والبنك الأهلي السوداني؛

➤ وبنك الرافدين العراقي؛

➤ والبنك الأهلي الباكستاني.

وقد أدى تطبيق هذه الخطة إلى تغيير هيكل الجهاز البنكي، حيث انخفض عدد البنوك من 58 بنكا سنة 1998 إلى 55 بنكا سنة 2004 ثم إلى 39 بنكا فقط في أوت سنة 2011.

(2) هيكل الجهاز البنكي مع إتمام عملية الإصلاح البنكي: أصبح هيكل الجهاز البنكي بعد

إتمام عملية الإصلاح البنكي كما في الجدول التالي⁽¹⁾:

جدول رقم (46): هيكل الجهاز البنكي المصري (من جويلية 2004 إلى جويلية 2012)

بنوك استثمارية وأجنبية		بنوك خاصة ومشاركة		بنوك عامة		في نهاية جويلية
بنوك	فروع	بنوك	فروع	بنوك	فروع	
19	59	35	571	7	2153	2004
11	49	34	607	7	2185	2005
7	48	29	674	7	2222	2006
7	52	28	930	6	2074	2007
7	63	27	1145	6	2089	2008
7	85	27	1270	5	2088	2009
7	85	27	1270	5	2088	2010
7	85	27	1270	5	2088	2011
7	85	27	1270	5	2088	2012

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري: <http://www.cbe.org.eg>

⁽¹⁾ المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري: <http://www.cbe.org.eg>

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

أما بالنسبة للكثافة البنكية فنوضحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (47): الكثافة البنكية وعدد البنوك في مصر

في نهاية جويلية	العدد الإجمالي للبنوك العاملة في مصر	العدد الإجمالي للفروع	الكثافة البنكية
2005	52	2841	24.8
2006	43	2944	24.5
2007	41	3056	24.2
2008	40	3297	22.9
2009	39	3443	22.3
2010	39	3502	22.3
2011	39	3502	22.3
2012	39	3502	22.3

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري: <http://www.cbe.org.eg>

وفيما يلي أهم نتائج خطة الإصلاح البنكي على الجهاز البنكي المصري⁽¹⁾:

- انخفاض عدد البنوك العاملة في مصر من 57 بنك سنة 2004 إلى 39 بنك سنة 2008 والتي أصبحت تتميز جميعها برأس مال كاف لمتطلبات بازل2؛
- تم إنشاء وحدة متخصصة بالبنك المركزي المصري للتعامل مع الديون المتعثرة والتي قامت بوضع خطة وطنية من خلال عدة مبادرات جديدة حيث ساعدت بالفعل على انخفاض حجم الديون المتعثرة إلى حد كبير؛
- تغير هيكل ملكية القطاع البنكي المصري؛
- أصبح هيكل ملكية القطاع البنكي المصري يتكون من ثلاث فئات منفصلة للملكية هي:
 - 1- خمسة بنوك قطاع عام (2 بنوك عامة تجارية + 3 بنوك عامة متخصصة)؛
 - 2- 27 بنك قطاع خاص محلي (بنوك تجارية خاصة ومشاركة)؛
 - 3- 7 بنوك أجنبية (85 فروع أجنبية، مكاتب تمثيل، مراسلين).

⁽¹⁾ مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المطلب الثالث: تجربة بنك الإسكندرية: كنموذج للإصلاحات الجذرية التي تشهدها البنوك المصرية: قام البنك المركزي المصري بعملية تطوير وتحديث شاملة للبنوك العامة وفق سياسة مالية ونقدية متكاملة وتحت مظلة رقابة وإشراف مستتير من جانبه، مستهدفاً في ذلك إحداث تغييرات جذرية في هيكل الجهاز البنكي وجودة الخدمات التي يقدمها على نحو يحقق أهداف هذه المرحلة من الإصلاح البنكي، حيث يمر الاقتصاد الوطني المصري بمرحلة جديدة تتطلب جهاز بنكي قوي وقادر على التعامل معها بأدوات تنافسية تتناسب مع آليات الاقتصاد الحر.

إنّ الحديث عن محاور برنامج الإصلاح البنكي الذي تتبناه البنوك المصرية بدعم قوي من الدولة لهو أمر يعزز مصداقيته استعراض التجربة الثرية لبنك الإسكندرية التي تعد تجربة رائدة نجحت في تحويل البنك من بنك قطاع عام يعاني العديد من مشكلات الجمود إلى بنك متقدم يعمل وفقاً لآليات القطاع الخاص، منتهجا أسلوب علمي ومهني محترف، وينافس بقوة على الريادة في تقديم خدمات مالية بذات مقاييس الجودة العالمية محققاً سمعة طيبة داخليا وخارجيا دفعت مؤسسات التقييم الدولية لإعادة تقييم البنك، حيث رفعت مؤسسة Moody's التقييم الائتماني للبنك من مستقر Stable إلى إيجابي positive، وبذلك ضرب بنك الإسكندرية المثل والقُدوة في التحول بوتيرة متسارعة نحو آفاق جديدة للنمو خلال فترة وجيزة حتى استحق أن يكون الرهان الراجح الذي اختارته الدولة كي تبدأ به ولأول مرة تجربة خصخصة البنوك التجارية العامة في مصر.

وترجع قصة نجاح بنك الإسكندرية لسنة 2002 عندما أعلنت الدولة عن خطة تطوير وتحديث الجهاز البنكي المصري بدأتها بتوجه واضح نحو الاستعانة بقيادات تتمتع بخبرات متخصصة وتجمع بين الإلمام بالواقع المصري والخبرة العالمية، فتم في هذا الإطار إسناد مسؤولية الإصلاح الهيكلي في بنك الإسكندرية لقيادات ذات خبرات دولية مشهود لها، اضطلعت بمهمة إعادة بناء البنك من الداخل وتطوير أدائه وتصفيه أي مشكلات قد تؤثر على تقييمه عند طرحه للخصخصة، ثم جاء إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك كخطوة هامة نحو استكمال مقومات النجاح لفريق عمل قام باتخاذ قرار استراتيجي بتحويل بنك الإسكندرية إلى بنك محترف قادر على المنافسة، حيث تم صياغة رؤية متكاملة تتضمن أهداف واضحة قابلة للتطبيق والقياس الكمي فضلا عن توفير كفاءات بشرية تؤمن بهذه الرؤية وتحمل مسؤولية تنفيذها ونجاحها عن قناعة تامة، وسرعان ما قام فريق العمل بتحويل هذه الرؤية إلى خطة متكاملة الأركان تم تحديدها في ضوء قاعدة من المعلومات الميدانية عن حقيقة أوضاع البنك والصناعة البنكية عاملا على تحقيق

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

عدد من الأهداف الرئيسية تعد بمثابة الخطوط العريضة لمنظومة الإصلاح الهيكلي للبنك ويمكن إيجاز أهم هذه الأهداف فيما يلي⁽¹⁾:

- ✓ إعادة هيكلة العمليات البنكية للوصول بمستوي الأداء إلى المقاييس العالمية؛
- ✓ إقامة بنية أساسية ذات تقنية حديثة؛
- ✓ تطوير شكل البنك وهويته وتحديث منشآته؛
- ✓ تمكين الفروع من أن تصبح أكثر قربا من اهتمامات واحتياجات العميل بتقديم حزمة متكاملة ومبتكرة من الخدمات البنكية ذات ميزة تنافسية؛
- ✓ تغيير الثقافة السائدة بين العاملين لمساعدتهم على الانتقال إلى أسلوب عمل يعتمد على استخدام النظم الالكترونية؛
- ✓ فهم تأثير عملية التطوير على العاملين في ظل ثقافتهم وتاريخهم الوظيفي وقدرتهم على التطوير؛
- ✓ نقل التطوير في أداء العمليات البنكية إلى العمليات المركزية والفروع طبقا لتواريخ محددة؛
- ✓ مساعدة المديرين والعاملين على تطوير أسلوب أدائهم للخدمة البنكية والتعريف بدور القادة في إدارة التطوير؛
- ✓ المحافظة على منظومة الأداء المتطور بعد تطبيقها.

ولتحقيق الأهداف سالفة الذكر توالى برامج التطوير ارتكازا على العديد من محاور العمل الرئيسية التي نلقي عليها الضوء في النقطة التالية نظراً لما تحمله من أهمية لموضوع بحثنا.

الفرع الأول: محاور خطة تطوير البنك: نظرا لكون هذه التجربة تعد الأولى من نوعها في السوق المصري فقد حرصت الدولة على أن توفر لها مقومات النجاح المطلوبة تمهيداً لإتمام عملية الخصخصة بالنجاح المأمول، ومن هنا بدأت في تنفيذ خطة تمهيدية تبتعتها خطوات تنفيذية على أعلى مستوى من الإتقان والشفافية، من خلالها اتبعت المحاور والخطوات التالية الذكر⁽²⁾:

المحور الأول: الارتقاء بآليات تقديم الخدمة البنكية: أظهر التشخيص المبدئي لبيئة العمل أنّ فروع البنك في حاجة ملحة للتطوير والتحديث بل وإعادة البناء لخلق بيئة عمل إيجابية فضلا عن افتقار أبنية البنك وفروعه إلى الهيئة المعمارية الموحدة، وإزاء هذا الوضع فقد كان لزاماً أن تبدأ

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، ص 26.

(2) نفس المرجع، ص ص 28-40.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

عجلة التطوير بتحديث فروع البنك إنشائيا وتكنولوجيا بذات المقاييس والمواصفات العالمية، وذلك من خلال إعادة التوظيف الأمثل لمقار البنك وأبنيته المختلفة وهو ما يشهد به الواقع بمبنى فرع القاهرة الذي شهد تطورا معماريا رفيع المستوى تحول معه إلى فرع نموذجي يضاهي أحدث الفروع الأجنبية، ثم سارت خطة تطوير باقي الفروع على ذات النهج منها على سبيل المثال، مبنى الجمهورية ومبنى جواد حسني ذي الطابع التاريخي والذي ظل مغلقا لمدة 20 سنة، كما افتتح البنك فرعاً جديداً ذو مستوى متميز بمقر هيئة الاستثمار، كما تم إعادة استثمار فرع المنصورة ذي الموقع المتميز والطابع التاريخي بعد 16 سنة من الإغلاق ليصبح مقراً ذا مستوى راق يقدم خدماته البنكية المتكاملة، وفي ذات الإطار تتوالى عمليات التطوير لكافة فروع البنك، هذا ولم يقتصر التطوير على المظهر الداخلي والخارجي للفروع بل انصب التطوير بصفة أساسية على تغيير أسلوب إدارة العمليات البنكية التي كانت تتسم بالجمود والتعقيد فضلا عن سيطرة النظام اليدوي على مختلف مراحل العمل بالبنك، مما يؤدي إلى مضاعفة الجهد وتواضع المخرجات نظراً لتعدد الوحدات التي يتعامل معها العميل داخل الفرع الواحد فضلا عن طول الدورة المستندية المتمثلة في كثرة عدد النماذج والأختام المستخدمة في تقديم الخدمات والتي تصل إلى أكثر من أربعة آلاف وما يقرب من 15 تقريراً دورياً كان يتم تداولها بطريقة يدوية.

وبعد تحليل هذا الوضع، انطلقت خطة التطوير لتحقيق الإنجازات التالية:

*إعادة هيكلة العمليات، حيث شهد البنك تأسيس مركز العمليات ليتولى وظائف المقاصة والتحصيل وعمليات القروض ومتابعة الحسابات والمدفوعات والبطاقات البلاستيكية والخزينة المركزية، فضلا عن الرد على استفسارات العملاء خلال 24 ساعة من استلامها؛

*إعداد توصيف دقيق لإجراءات تنفيذ كل عملية بنكية تتضمن خطوات تنفيذ الجزء المستندي منها والجزء الآلي، مع إعداد توصيف وظيفي دقيق لتوضيح مسؤوليات القائمين بتنفيذ العمليات البنكية؛

*العمل على تحقيق مركزية العمليات الخاصة بالاعتماد وخطابات الضمان ليصبح جزءاً من مركز العمليات المستحدث؛

*تطوير عملية تدفق العمليات البنكية بتقليص النماذج والأختام والتوقعات فضلا عن استخدام النماذج الإلكترونية للارتقاء بمستوي الأداء وتخفيض التكلفة واختصار الوقت بما يتفق والمقاييس العالمية في الأداء البنكي، حيث تم اختصار وقت العمل داخل البنك من نصف ساعة إلى أقل

من عشرة دقائق، واختزال خطوات تأدية الخدمات في كثير من الحالات من سبع إلى خطوتين فقط؛

* طباعة كافة إخطارات العملاء عن العمليات البنكية المقدمة لهم ألياً؛

* استحداث وظيفتي خدمة العملاء والصراف الشامل لتقديم خدمة بنكية من خلال موظف واحد بما يحقق السرعة والسهولة في أداء العمل؛

* العمل على تكويد الشيكات الصادرة من البنك من خلال المركز التجميعي المخصص لهذا الغرض بما يلبي احتياجات العملاء من الشيكات بالسرعة المطلوبة.

وقد انعكس هذا التطوير بصورة ايجابية رائعة على المتعاملين الذين يترددون على فروع البنك في مختلف أنحاء الجمهورية لشعورهم بتغيير مادي ملموس في المظهر والجوهر بعد أن أصبحت الفروع تليق بالعملاء وتلبي متطلباتهم.

المحور الثاني: تطوير البنية التكنولوجية: كان تطوير البنية التكنولوجية للبنك بمثابة التحدي الحقيقي الذي يواجه برامج إعادة الهيكلة، فالحالة التكنولوجية المتواضعة للفروع والأنشطة كانت تنذر بخلق مشكلات جمة أمام جهود التطوير، نظرا لعدم ارتباط قواعد البيانات بين الفروع بالإضافة لافتقارها إلى الأجهزة الحديثة أو تقادمها، حيث لم يكن يوجد سوى 25 فرعاً فقط تعمل بنظام اربنك و 73 فرعاً بنظام الحاسب الشخصي وباقي الفروع بدون أجهزة، كما أن البنك لم يكن يصدر سوى بطاقة ائتمان وحيدة يجري تنفيذ عملياتها بواسطة بنك آخر ولم يكن للبنك أي ماكينة للصراف الآلي، وإزاء ذلك فقد استلزم الأمر مواجهة سريعة لبناء قاعدة تقنية متطورة، ومن أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال نذكر ما يلي⁽¹⁾:

❖ ميكنة كافة الفروع التي كانت تعمل بالنظام اليدوي لتشمل العمليات البنكية الخاصة بالعملاء ومراسلات العملاء، وفي مسار مواز تم تعديل نظام اربنك من أجل تطبيق إجراءات العمل المستحدثة مع إضافة أنظمة حديثة مثل نظام النماذج والإجراءات الإلكترونية، ونظام إدارة الشيكات البنكية، ونظام البريد الإلكتروني ونظام تسجيل ومتابعة شكاوي العملاء؛

❖ العمل على تطبيق نظام حزم البرامج البنكية المركزية Core Banking Systems تأخذ بأحدث ما توصلت إليه تقنية المعلومات في مجال ميكنة البنوك لتقديم كافة الخدمات البنكية المتميزة للعملاء بأيسر الطرق ومن أي مكان يتواجدون فيه، كما تساعد العاملين على إتمام

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

العمل اليومي بالسرعة والدقة اللازمتين مع توفير المعلومات الدقيقة لكافة المستويات الإدارية لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب؛

❖ وفي هذا الإطار تم التعاقد على شراء برنامج⁽¹⁾ Finacle للبنوك العالمية للوفاء بمتطلبات القيام بالعمليات البنكية المركزية والصيرفة الالكترونية Electronic Banking وإدارة العلاقات مع العملاء وإدارة الثروات Wealth Management والإدارة المالية وإدارة الأصول والخصوم Asset Liability Management وأيضا المتطلبات الخاصة بمنح القروض، وقد أوفد البنك عددا من الموظفين في بعثة تدريبية إلى الهند لتأهيلهم على تشغيل النظام الجديد والذي دخل حيز التطبيق في عدد من فروع البنك؛

❖ العمل على إنشاء قاعد بيانات مركزية للعملاء والحسابات Database لتوحيد رقم العميل على مستوى البنك، على أن يتم ربطها بنظام إدارة العلاقات مع العملاء بما يضيء أعلى المستويات العالمية في خدمة العملاء وأداء الخدمات البنكية؛

❖ تم الانتهاء من ربط 132 فرعا بخطوط اتصالات دائمة وفق أحدث تكنولوجيا الاتصالات المستحدثة عالميا والمعرفة بـ MPLS حيث تتيح نقل المعلومات إضافة إلى الاتصالات الصوتية VIOP وإمكانية عقد الاجتماعات المرئية عن بعد Video Conference كما جرى تنفيذ ربط عدد آخر من الفروع والمكاتب؛

❖ إنشاء مركز للحاسب والمعلومات Data Center لتحقيق الربط بين الفروع حيث تم تجهيزه باستخدام أحدث تقنية في التصميم والتنفيذ بحيث يجري تشغيله وفق شبكة متطورة للاتصالات تؤهل البنك لاحقا من تعزيز خدماته بربطها مع شبكات المعلومات البنكية العالمية كما جرى إنشاء مركز حاسب إلى بديل للطوارئ في منطقة الإسكندرية Disaster Recovery Site؛

(1) نظام Finacle System: هو عبارة عن برنامج سوفت وير تم تصميمه من قبل مبرمجين هنود؛ وتم البنك شراؤه بتكلفة ستين مليون جنية مصري، والبرنامج مقسم على حسب أقسام البنك: به جميع الأقسام بحيث أنها تكون قاعدة بيانات كبيرة خاصة بالبنك بما فيها من جميع الأقسام : صرافين/خدمة عملاء/ائتمان/مراجعته وتدقيق / اعتمادات/تحصيل شيكات وكمبيالات/علاقات خارجية.....الخ؛ و قاعدة البيانات هذه مرتبطة بجميع الفروع على مستوى الجمهورية بخادم البنك الرئيسي بالقاهرة، وليس هناك أية معلومات Data يتم تخزينها بالفروع؛ لأن كل عملية تتم في (قسم الصرافين مثلا) يتم تخزينها مباشرة على سيرفر المركز الرئيسي في القاهرة ؛ حيث أن جهاز الكمبيوتر الموجود في جميع الأفرع عبارة عن شاشة عادية وبروسيسور ورامات وكان ذلك ضمانا لعدم فقد أية بيانات Data في الفروع.

❖ التوسع في استخدام خدمة البريد الإلكتروني على مستوى الفروع وإدارات المركز الرئيسي باعتبارها وسيلة آمنة لتبادل الرسائل بين وحدات البنك خاصة أنّ البنك يستخدم أحدث حزم برامج البريد الإلكتروني المتعارف عليها عالميا Oracle Collaboration Suite.

المحور الثالث: إعادة هيكلة البنك إداريا وتنظيميا: أولت إدارة البنك أهمية خاصة لتطوير الهياكل التنظيمية والإدارية به على النحو الذي يحقق أهداف برنامجه الطموح، ولضمان تطبيق عمليات إعادة الهيكلة على أسس مهنية فقد تم الاستعانة بإحدى الشركات المتخصصة في مجال الاستشارات الإدارية لدراسة كل صغيرة وكبيرة داخل هذا الكيان الكبير الذي يضم 187 فرعا وما يزيد عن سبعة آلاف موظف، وفي ضوء ذلك عمل فريق إعادة الهيكلة مع إدارة البنك على إجراء عدة تغييرات على الهيكل التنظيمي للبنك، حيث نجح البنك في تحقيق طفرة كبيرة في تنفيذ برامج عمليات إعادة الهيكلة الرئيسية بعد أن تم تصنيفها إلى ثلاث أنواع من البرامج وهي: برامج للتنفيذ الفوري خلال ثلاثة شهور، وبرامج قصيرة الأجل بحد أقصى مدة سنة، ثم طويلة الأجل، وقد تمثلت أهم إنجازات هذه البرامج في إنشاء قطاعات وإدارات تتناسب مع الفكر البنكي منها على سبيل المثال، تم إنشاء قطاع إدارة المخاطر وأيضاً قطاع خاص لائتمان التجزئة والمشروعات الصغيرة، وقطاع لإدارة كافة العمليات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، مع الاضطلاع بمهمة مطابقة وقياس وتقييم مخاطر الالتزام بمسمى قطاع الالتزام، كما تم تدعيم قطاع التفتيش بإدارات واختصاصات جديدة، وتم إعادة تشكيل لجنة المراجعة الداخلية، هذا بالإضافة لإجراء تعديلات أخرى على هيكل القطاعات القائمة بما يخدم أهداف المرونة والسرعة في إنجاز الأعمال مثل: دمج نشاط التسويق في قطاع الائتمان، وإنشاء وحدة جديدة لمعالجة التعثر، وإدارة جديدة بقطاع المعاملات الخارجية والبحوث للقيام بنشاط التعامل في الأوراق المالية الحكومية في ضوء القواعد المنظمة لنشاط المتعاملين الرئيسيين، واستحداث إدارة الائتمان التجاري Commercial Credit Dept بجانب إدارة ائتمان الشركات Corporate Credit Dept.

ومن ناحية أخرى قام البنك باستقطاب وتعيين أفضل الخبرات والكفاءات الموجودة في السوق البنكي لتتولى مهمة الإشراف على عدة مجالات إستراتيجية استنادا لما تتمتع به هذه العناصر من كفاءة وقدرة على فهم متطلبات السوق وخبرة خاصة في صنع القرارات البنكية السليمة⁽¹⁾.

(1) تقرير بنك الإسكندرية، 2006، على الموقع:

المحور الرابع: إعادة هيكلة منظومة الائتمان والتسويق: حظيت قضية إعادة صياغة إستراتيجية البنك في مجال الائتمان باهتمام بالغ من قبل إدارة البنك التي استهدفت تغيير الرؤية والمفاهيم لسياسة منح الائتمان بما يتواءم مع أحكام قانون البنوك الجديد ويعزز من سلامة القرار الائتماني، حيث ارتكزت تلك الإستراتيجية على أساليب مبتكرة وحلول غير تقليدية تم انتهاجها في مجال تنقية محفظة القروض ومعالجة مشكلة القروض غير المنتظمة، من خلال فتح باب التفاوض الفعال مع العملاء المتعثرين الجادين، وإجراء دراسات شاملة لأوضاع المديونيات التي اتسمت بالجمود لفترة طويلة وهو ما أثمر نجاحا ملموسا في التوصل لبرامج جدولة أو تسوية للعديد منها، انعكست بصورة ايجابية على المركز المالي للبنك، وقد تواكبت تلك الإجراءات مع تدعيم مخصصات القروض غير المنتظمة، بالإضافة إلى تكثيف الجهود لتطوير نشاط التجزئة البنكية للبنك بالدخول في أنشطة جديدة،

وقد ارتبطت طموحات البنك فيما يتعلق بتطوير منظومة الائتمان بإعادة هيكلة القطاعات المرتبطة به، لذا فقد تم إنشاء قطاع مركزي للائتمان والتسويق ليتضمن ثلاث إدارات (إدارة ائتمان وتسويق الشركات، إدارة الائتمان والتسويق التجاري، إدارة بحوث السوق والإحصائيات).

وتتزايد أهمية إدارة ائتمان الشركات من منطلق دورها الحيوي في إدارة محفظة القروض والتسهيلات الخاصة بالعملاء الذين تبلغ قيمة تسهيلاتهم 10 مليون جنيه فأكثر حيث يبلغ إجمالي محفظة قروض ائتمان الشركات 90% من إجمالي محفظة البنك ككل، كما أنه قد شهد القطاع المركزي للائتمان والتسويق تطورا كبيرا في أنشطته ليضم إلى جانب الأنشطة التقليدية العديد من الأنشطة المستحدثة، من أهمها: القيام بدور ترويجي لمنح الائتمان مع الترويج للسندات التي يصدرها عملاء البنك مما يؤدي لتعظيم ربحية البنك، إلى جانب تجويد محفظة البنك الائتمانية والمساهمة في مساعدة المتعثرين الجادين في السداد مما أسفر عن تحصيل التزامات مستحقة للبنك تجاوزت المبالغ المستهدفة وفقا للإستراتيجية المعتمدة.

وبفضل تلك السياسة والرؤية الجديدة نجح البنك في الفترة الأخيرة في تقديم خدمات ضمان الاكتتاب وإصدار السندات لعدد من أكبر الشركات المصرية، كما نجح في الحصول على ثقة البنوك العالمية الكبرى في سوق التمويل الدولي، وهو ما تجلّى في الحصول على قرض دولي مشترك بالعملة الأجنبية بلغ حجمه 150 مليون دولار وبسعر فائدة منخفض للغاية بالمقارنة

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

بالبنوك المنافسة في السوق المحلي، كما تجاوزت نسبة اكتتاب البنوك العالمية في هذا القرض نسبة 165%.

وقد أسفرت تلك الجهود المتكاملة عن انجازات ملموسة تمثلت فيما يلي⁽¹⁾:

✓ تم إعداد واعتماد السياسة الائتمانية الجديدة للبنك مواكبة لكافة التطورات الائتمانية الحديثة بالسوق البنكي؛

✓ بادر البنك بتطبيق النظام الرقمي لتقييم المخاطر "ORR" Obligor Risk Rating وذلك على القوائم المالية للبنك في 30 جويلية من سنة 2005 وذلك قبل بدء تطبيقها في البنوك الأخرى تنفيذا للقواعد التي أصدرها البنك المركزي المصري في 24 ماي 2005؛

✓ إعداد موازنة تقديرية تعكس إستراتيجية وتوسعات القطاع خلال ثلاث سنوات اعتبارا من سنة 2005 بنسبة نمو قدرها 40% للعام الأول و25% للعامين الثاني والثالث (وهي موازنة طموحة جدا مقارنة بباقي البنوك الأخرى المثيلة).

المحور الخامس: الارتقاء بخدمات التجزئة Retail Banking: اعتبرت إدارة البنك أنّ ملف تطوير خدمات التجزئة من أهم الملفات التي لا بد أن تحظى باهتمام خاص، ومن ثم كان هناك توجه نحو تنمية الأعمال في هذا المجال لتشكل مصدرا أساسيا لربحية البنك لاسيما وأنّ مصر تعد من الأسواق الواعدة والمستوعبة للعديد من الخدمات المبتكرة للأفراد، لذلك تم إنشاء قطاع جديد يسمى قطاع ائتمان التجزئة والمشروعات الصغيرة، حيث أسفر هذا التوجه عن تحقيق طفرة في قيمة قروض التجزئة والمشروعات الصغيرة لتبلغ نحو 1.6 مليار جنيه في 2006/2/28 مقابل 891.50 مليون جنيه في 2005/6/30 بمعدل نمو يقدر بحوالي 78%. ومن أهم الخدمات التي استحدثت أو تم التوسع فيها نذكر⁽²⁾:

✚ **بطاقات الائتمان Credit Cards:** لم يكن بنك الإسكندرية يصدر سوى بطاقة ائتمان وحيدة يجري تنفيذ عملياتها بواسطة بنك آخر، ولم يكن يتبع البنك أي ماكينة للصراف الآلي ATMs، ومن ثم فقد كان لزاما أن يتم التحرك سريعا لتغيير هذا الوضع في اقل وقت ممكن، حيث

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

(2) تقرير البنك المركزي المصري على الموقع: http://banks-ebe.com/bank_page-31-25.html

منشورات مركز البحوث والنشر ببنك الإسكندرية: على الموقع :

http://www.alexbank.com/AR_SalesDeal.aspx

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

شهدت مصفوفة البطاقات البلاستيكية التي يصدرها البنك توسعا ملحوظا لتشمل بجانب البطاقات الكلاسيكية Classic Cards وبطاقات الخصم Cards Debit كل من بطاقة فيزا إلكترون Visa Electron المحلية والدولية، وأيضا البطاقة الذهبية Golden Cards إلى جانب تقديم البطاقة الائتمانية للشركات والمرتبات، وكان من المخطط استكمال سلسلة البطاقات المصدرة لتشمل البطاقة البلاستيكية وبطاقة الشباب، كما تم شراء شبكة للصافرات الآلية قائمة بالفعل، وبذلك توفر للبنك على وجه السرعة 50 ماكينة تحمل اسم البنك وشعاره موزعة على كافة أرجاء الجمهورية تم زيادتها إلى 103 ماكينة موزعة في أماكن متميزة في كافة أنحاء الجمهورية بعد ربطها بشبكة بنوك مصر، والتي تتيح التعامل مع كافة أنواع بطاقات الائتمان، كما تم تشغيل 30 ماكينة جديدة؛

وفي مبادرة جديدة من بنك الإسكندرية تعد الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط قام البنك بنشر 13 ماكينة من طراز Cash 4 all الأكثر تطورا في العالم، حيث تتميز هذه الماكينات بإمكانية العمل كوحدات مستقلة مع تحملها الظروف المناخية والجوية القسوى في الأجواء الخارجية، وتم نشر وتركيب 9 ماكينات أخرى ليصل العدد إلى 22 ماكينة، وبالإضافة إلى ذلك فإن بنك الإسكندرية يسعى لأن يكون صاحب مبادرة إدخال أول ماكينة صرف ألي في مصر يتم استخدامها من سيارة العميل.

كذلك تم تزويد فروع البنك بعدد 128 ماكينة P. O. S (نقاط بيع إلكتروني) لاستخدامها في عمليات الصرف النقدي من خلال الفروع وأيضا سداد التزامات عملاء البنك، كما حرص البنك عند إعادة صياغة إستراتيجيته الائتمانية على أن تستأثر قروض التجزئة بحصة متنامية من المحفظة الائتمانية للبنك، هذا فضلا عن تغيير أساليب تقديم تلك الخدمات واستحداث العديد منها ونذكر في هذا الصدد:

🚦 **التوسع في القروض الشخصية Personal Loans:** لأغراض منح السلفيات أو شراء السيارات وغيرها للعاملين بالهيئات الحكومية وقطاع الأعمال العام والخاص.

🚦 **قروض للمشروعات الصغيرة:** يقدم البنك قروضا بشروط ميسرة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمساعدة على خلق مزيد من فرص العمل أمام الشباب الجادين وذلك عن طريق مؤسسات إقراض وسيطة، وكذلك دعم المجموعات التضامنية وبخاصة السيدات المعيلات، وقد قام البنك باعتماد حد ائتماني بمبلغ 90 مليون جنيه لضمان مخاطر الائتمان

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

البنكي للمشروعات الصغيرة لتوفير الاحتياجات التمويلية للجمعيات الأهلية وفروعها بالمحافظات، وذلك في إطار مشروع تمويل المنشآت متناهية الصغر الذي تقوم شركة ضمان مخاطر الائتمان بتنفيذه بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وذلك بشروط ميسرة، كما يقوم البنك بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم قروض للمشروعات الصغيرة بأسعار عائد متميز.

✚ **تقديم قروض التمويل العقاري:** خصص البنك مبلغ 500 مليون جنية من محفظته الائتمانية كبداية لتمويل شراء الوحدات السكنية بقروض طويلة الأجل بنفس شروط وأحكام قانون التمويل العقاري رقم 148 لسنة 2001 ولائحته التنفيذية، فضلا عن مشاركة البنك في تأسيس الشركة المصرية للتمويل العقاري التي يبلغ رأسمالها 50 مليون جنية تم سدادها بالكامل.

✚ **تمويل الأطباء والصيادلة والمشروعات الطبية الصغيرة:** يقوم البنك بتقديم التمويل للأطباء والصيادلة والمشروعات الطبية الصغيرة للمساهمة في تقديم الرعاية الصحية المميزة للمواطنين بالمستوى المناسب.

✚ **برنامج تنمية قطاع الزراعة:** يقوم البنك بمنح قروض للمزارعين والمستثمرين والشركات والجمعيات في عدد من القطاعات الزراعية الرئيسية في إطار برنامج تنمية قطاع الزراعة ASDP.

المحور السادس: إنشاء قطاع إدارة المخاطر: في إطار محاولات البنك لرفع كفاءة إدارة العمليات البنكية وفي مقدمتها إدارة المخاطر Risk Management فقد تم إنشاء قطاع مستقل لهذا الغرض يرمي إلى قياس Measure وتوجيه Monitor ومراقبة Control مخاطر البنك المختلفة، ليس بهدف المساهمة في تحجيم المخاطر فحسب بل يمتد دوره إلى المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنك وإستراتيجيته وتدعيم قدراته التنافسية في السوق، والمساعدة في تسعير الخدمات البنكية المختلفة، ووضع سياسات التحوط ضد مختلف أنواع المخاطر على أساس سليم، مع تعظيم عائد عمليات البنك التي تتطوي على العديد من المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة مخاطر السيولة، المخاطر الإستراتيجية، المخاطر القانونية).

وقد تم تقسيم القطاع إلى عدد من الإدارات يختص كل منها بأدوار متشابهة ومتكاملة مع أنشطة ومهام الإدارات الأخرى، حيث يسعى البنك من خلال إدارة المخاطر إلى الإشراف على

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

متابعة تنفيذ مقررات بازل2 وما يستجد بخصوصها، والاشتراك في وضع السياسات الخاصة بأوجه توظيف الأصول بالبنك على أساس معدلات التكلفة والمخاطر، مع تطوير أسس تقييم المخاطر الائتمانية ووضع سياسات مخاطر أسعار الصرف وأساليب قياسها والسيطرة عليها، وأيضا تحديد معايير ومخاطر العمليات البنكية ومخاطر السوق.

وعلى جانب مواز يتضمن القطاع أربعة إدارات لمتابعة الائتمان بهدف تطوير وزيادة فاعلية الأداء في مجال متابعة التسهيلات الائتمانية، حيث تضطلع تلك الإدارات بعدد من المهام والتكاليف الرئيسية من خلال محورين يختص المحور الأول بالمتابعة الائتمانية للفروع في مرحلة ما قبل صرف القروض والتأكد من استيفاء المستندات والشروط والضمانات المقررة للتسهيلات لإزالة عقبات استيفائها والتأكد من قدرة العميل على السداد، في حين يتمثل المحور الثاني من التكاليف في المتابعة بعد عملية الصرف من خلال متابعة الفروع للتأكد من الالتزام بالقرار الائتماني من حيث الغرض من التسهيل وكيفية استخدامه والقيام بتقييم دوري للضمانات المقدمة، مع متابعة سداد التسهيلات الائتمانية في تواريخ استحقاقها.

في حين تضطلع إدارة متابعة وتقييم الأداء بمهمة تقييم الأداء وتحديد أية انحرافات عن الخطة المعتمدة وأسبابها وطرق معالجة تلك الانحرافات ومتابعة تصويب الانحرافات.

ومن ذات المنطلق الرامي إلى الحد من مخاطر الائتمان المتمثلة في احتمالات التعثر وخسائر المديونية في حالة التعثر، فقد تم تطوير عمل إدارة الاستعلامات من خلال إنشاء إدارة للاستعلامات بالإسكندرية بجانب إدارة الاستعلامات بالقاهرة، كما تم تحديث نشاط الاستعلامات وإجراءات العمل الخاصة به، وإعداد قواعد لنظام تجميع مخاطر الائتمان واستحداث نموذج جديد لتقرير الاستعلام عن العملاء يتوافق مع أهم ما جاء بتعليمات البنك المركزي في هذا الشأن، بالإضافة إلى ربط شبكة المركز الرئيسي للبنك بنظام تجميع مخاطر الائتمان بالبنك المركزي وتفعيل مشروع الميكنة الشاملة مع البنك المركزي، فضلا عن التنفيذ الفعلي لنظام القوائم السلبية لعملاء البطاقات الائتمانية، وبغرض تفعيل دور قطاع إدارة المخاطر وتدعيم حرفيته، تم استخدام نظام الـ Scoring System لتصنيف عملاء التجزئة البنكية من حاملي بطاقات ائتمان البنك مع العمل مستقبلا على وضع تصنيف آخر لكل تسهيل ائتماني من حيث فاعلية الضمانات Facility Risk Rating على أن يتم بعد ذلك البدء في احتساب احتمالية تعثر العملاء Loss Given Default (LGD).

وتستهدف الخطة المستقبلية تأهيل البنك لتطبيق مقررات لجنة بازل في مجال قياس وإدارة المخاطر من خلال تطوير أساليب حساب مخاطر الائتمان، وذلك باستخدام الطريقة المعيارية Standardised Approach، وكذلك احتساب مخاطر التشغيل بطريقة المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach كمرحلة أولى، وإنشاء قاعدة بيانات للخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية وتصنيفها طبقاً لمقررات لجنة بازل، إلى جانب احتساب مخاطر السوق بطريقة القيم المعرضة للمخاطر Value at Risk وتوفير البرامج المتخصصة لتطبيق هذا النظام حيث يجري التجهيز لتشغيل برنامج TREMA لقياس مخاطر السوق وفقاً لهذا الأسلوب، وكذلك برنامج Asset & Liabilities Management (BALM) لإدارة أصول وخصوم البنك بأسلوب علمي على أن ترتبط هذه التطورات بتوفير البرامج المتخصصة داخلياً وخارجياً لكافة العاملين بالقطاع لتنمية مهاراتهم في استخدام أدوات إدارة وقياس المخاطر والاستعانة بإحدى الجهات المتخصصة في هذا المجال.

المحور السابع: تطوير نشاط إدارة الأموال: شهدت إدارة الأموال عمليات تطوير واسعة النطاق استهدفت الارتقاء بمعدلات الأداء إلى مستويات احترافية غير مسبقة، وهو ما يعكس دعم مجلس الإدارة المتواصل لها باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في منظومة التطوير والتحديث لبنك الإسكندرية، وانطلاقاً من دورها الهام في تحقيق التوازن بين الاستخدام الأمثل لموارد البنك وضمان توفير السيولة اللازمة لقيام البنك بالوفاء بالتزاماته تجاه عملائه. وقد تبلورت أهم جهود البنك في هذا المجال فيما يلي⁽¹⁾:

- ربط غرفة المعاملات بنظام "FINACLE" Core Banking مما أتاح سرعة إبلاغ الفروع بأسعار الودائع وأسعار العملات FX لحظياً وكذلك التعرف على أرصدة Corporate والصيارفة العرب لحظياً؛
- من أهم عمليات التطوير هو مشروع "إدارة مخاطر إدارة الخزينة" TREMA وهي حزمة برامج متخصصة لأعمال Front & Back & Middle Office.

وتتيح هذه البرامج مميزات للمتعاملين وللعاملين من بينها ما يلي:

⁽¹⁾ مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 63.

منشورات مركز البحوث والنشر ببنك الإسكندرية، على الموقع:

http://www.alexbank.com/AR_SalesDeal.aspx

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

- * إدارة السيولة اليومية من العملات الأجنبية والجنه المصري بالوقوف على الأرصة اليومية
لحظياً لحسابات Nostro Acc؛
 - * تتيح للمتعاملين الوقوف على مراكزهم اليومية لحظياً؛
 - * احتساب الأرباح والخسائر لحظياً؛
 - * استخراج التقارير المختلفة لقياس الأداء وقياس المخاطر؛
 - * استخراج القيود المحاسبية والرسائل الـ Swift المختلفة (Back Office)؛
 - * متابعة الحدود المختلفة للإيداع والـ FX لكل مراسل.
- إضافة قسم داخل غرفة المعاملات الدولية Dealing Room لتسويق منتجات إدارة الأموال لعملاء البنك، كما تم تجهيز الغرفة بمنضدة (Dealing Desk) على أحدث طراز عالمي وتتسع لعدد 20 متعامل (Dealers) ، لكل متعامل مكان مستقل (Desk) مجهز بشاشة وكالة رويترز يتيح له التعامل مع جميع البنوك المحلية والخارجية وكذلك متابعة الأسواق العالمية؛
- تنشيط التعامل بصورة فعالة في سوق الـ Interbank وذلك من خلال عمليات البيع والشراء للدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري ومن ثم المساهمة في تحقيق الاستقرار لسعر صرف الجنيه المصري؛
- الحصول على ترخيص مزولة نشاط المتعاملين الرئيسيين بعد استيفاء جميع الشروط الخاصة بمزولة النشاط، مما أتاح الفرصة للقيام بدور فعال في تنشيط كلا من سوقي الإصدار والتداول للأوراق المالية الحكومية؛
- التوسع في إدارة واستثمار موارد البنك من العملة المحلية والعملات الأجنبية عن طريق عمليات الإيداع لدى البنوك في مصر والخارج؛
- تدريب العاملين وصقل خبراتهم بحضور الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية المختلفة.
- المحور الثامن: بناء نظام محكم وشامل للرقابة الداخلية ومكافحة غسل الأموال: حقق البنك نجاحاً ملحوظاً في مجال مكافحة غسل الأموال حيث حظيت هذه القضية باهتمام بالغ من قبل إدارة البنك لاسيما وأن مصر تولت منصب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال**

أفريقيا لمكافحة غسل الأموال منذ بداية سنة 2006، ومن أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال⁽¹⁾:

* استحداث قطاع جديد بالمركز الرئيسي بمسمى قطاع الالتزام والذي يتكون من ثلاث إدارات تضطلع بمطابقة وتقييم مخاطر الالتزام وقياس وتقييم هذه المخاطر فضلاً عن القيام بكافة أوجه النشاط الخاص بمكافحة غسل الأموال؛

* كان بنك الإسكندرية سابقاً في الوفاء بمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي حيث وافق البنك على إصدار سياسة ونظام تطبيق الضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال ونشره على فروع ووحدات البنك لأعمال ما ورد به، وقد تم نشر الإصدار الثاني من سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال بالبنك بما يتماشى مع خطط وسياسات مكافحة غسل الأموال على المستويين المحلي والدولي وتوصيات لجنة الـ FATF في هذا الخصوص؛

* شارك المسؤولون بإدارة مكافحة غسل الأموال في تنفيذ خطة البنك التي وضعها لتدريب العاملين وتزويدهم بالخبرة اللازمة لمتابعة ورقابة العمليات البنكية والكشف المبكر عن عمليات غسل الأموال حيث تم تدريب نحو 95% من إجمالي العاملين حتى أوائل سنة 2006؛

* قام البنك بإصدار دليل عمل الالتزام Compliance لدراسة وتقييم المخاطر والتحقق من الالتزام بالقوانين وتعليمات السلطات الرقابية بما يكفل حسن أداء العمل واكتشاف أوجه القصور واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها؛

* تلبية متطلبات السلطة الرقابية المتمثلة في البنك المركزي، كان لبنك الإسكندرية السبق في وضع خطة لتحديث واستكمال قاعدة بيانات الهوية والأوضاع القانونية للعملاء الحاليين والمحتملين بما فيها المراسلين، ومما يدعو للفخر أن هذه الخطة أصبحت بمثابة خطة استرشادية بالنسبة للبنوك الأعضاء في رابطة مسؤولي الالتزام باتحاد البنوك؛

* قام البنك بإعداد مجموعة من نماذج المطبوعات التي تم تصميمها تطبيقاً لقاعدة "أعرف عميلك" (K.Y.C) "Know Your Customer".

(1) منشورات إتحاد البنوك المصرية، على الموقع:

وفي إطار ما تقضي به القواعد الدولية لأحكام الرقابة على أداء المؤسسات Corporate Governance، وحرصاً من إدارة البنك على تحقيق المزيد من الدعم لنظام الرقابة لديه، فقد تم تطوير دليل نظم المراجعة الداخلية بالفروع لتوفير الاستقلالية لوحدات المراجعة الداخلية ضماناً لحيادها ومصادقيتها.

المحور التاسع: تنمية الموارد البشرية: أولت إدارة البنك اهتماماً كبيراً بالارتقاء بإمكانات وخبرات العنصر البشري تأهيلاً وتدريباً وتحفيزاً. لذا فقد قام البنك بإعداد دراسة ميدانية لقياس اتجاهات العاملين ومقترحاتهم للتعرف على احتياجاتهم التدريبية، كما اهتمت بعقد العديد من اللقاءات مع العاملين بالفروع في كافة أرجاء الجمهورية كوسيلة مباشرة للاتصال، وذلك بهدف إطلاعهم على التطورات والإنجازات التي تتحقق لتنمية روح الانتماء لديهم، مع توعية العاملين بأن مصلحة البنك تعمل في اتجاه مصلحة الموظف، فضلاً عن تزويدهم بالحقائق الكاملة حول كافة القضايا والأمور التي تؤثر على البنك على الصعيد الداخلي أو النظام البنكي والاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تحديد الأدوار والمهام المنوطة بهم لتنفيذها على أكمل وجه، مع الاهتمام بإعادة بناء الثقافة البنكية لديهم لفهم احتياجات العملاء وتنمية قدراتهم على إدارة الحديث والتعامل معهم بعقلية البنكي الواعي، وبذلك أصبح العاملون شركاء حقيقيون في عملية التطوير مما كان له أبلغ الأثر على تحقيق طفرة في نتائج البنك⁽¹⁾.

وقد حرصت إدارة البنك من جانبها على تقديم العديد من أوجه الرعاية للعاملين حتى قبل أن يحققوا أي مردود على مستوى الإنجاز، حيث تنوعت أوجه الرعاية لتشمل إجراء أكبر حركة ترقية في تاريخ البنك والتي تبعتها أكثر من حركة للترقية خلال العام الواحد، وهو ما يحدث للمرة الأولى في تاريخ البنك، وذلك في إطار هيكل إداري واضح الخطوط والقواعد ويتسم بالمرونة التي تفتح الطريق أمام الترقى بلا حدود، كما تم تعديل نظام الحوافز بحيث ترتبط بحجم الإنجاز، كذلك تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية للعاملين في كافة مجالات العمل وذلك من خلال الاستعانة بشركة متخصصة في إعداد وتفعيل البرامج التدريبية المتدرجة والمتنوعة.

وفي ذات الوقت تم تطبيق مبدأ الشفافية وذلك من خلال إطلاع العاملين على تقاريرهم السنوية، كذلك تم تنفيذ برنامج موسع لرعاية العاملين وتحسين أحوالهم المادية حيث تم وضع نظام لمنح قروض اجتماعية للعاملين بشروط ميسرة فضلاً عن زيادة رواتبهم البنكية وزيادة المزايا

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، ص 39.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

المستحقة للمتقدمين للانتفاع بنظام المعاش المبكر، ووضع نظام للمكافآت التشجيعية لأصحاب الدراسات والمقترحات والجهود المتميزة.

وفي توجه جديد يستهدف تعميق مشاركة العاملين في تنفيذ منظومة التطوير فقد تم استقطاب أفضل الكفاءات من العاملين في مختلف الفروع لإكسابهم مهارات التعامل مع نظام التشغيل Finacle وليصبحوا نواه Champions تتولى مهام تدريب باقي العاملين والمعاونة في تشغيل الفروع بالنظام الجديد، حيث تم إمداد هذا الفريق المتميز بدورات مكثفة لعدة أسابيع ليساهموا بعدها في تدريب وتشغيل الفروع بالنظام الجديد.

الفرع الثاني: انعكاسات جهود التطوير على أداء البنك مع الإشارة إلى أحدث تطورات ملف خصخصة البنك:

❖ **مؤشرات أداء البنك الرئيسية خلال السنة المالية 2005/2004:** أحدثت خطط التطوير والتحديث التي يتبناها البنك قفزة هائلة في المؤشرات المالية لبنك الإسكندرية في جويلية سنة 2005 مقارنة بالمؤشرات المالية في بنوك القطاع العام التجارية الأخرى، حيث احتل البنك المركز الأول بين بنوك القطاع العام التجارية الأربعة طبقاً لمعدل النمو في صافي الأرباح بما يعكس الكفاءة في استخدام الموارد، والفعالية في تحقيق الأهداف، حيث بلغ صافي أرباح البنك في 30 جويلية من سنة 2005 نحو 100.1 مليون جنيه مقابل 67.5 مليون جنيه في 30 جويلية 2004 بمعدل نمو 48.3%⁽¹⁾.

في حين بلغت معدلات النمو في صافي الأرباح في بنوك مصر والبنك الأهلي المصري وبنك القاهرة نحو 6.1%، 5.9% و 2% على التوالي.

ومن ناحية أخرى حقق بنك الإسكندرية المركز الثاني بعد البنك الأهلي في معدلات النمو في حجم الائتمان في 30 جويلية من سنة 2005، حيث تقدم على بنوك مصر والقاهرة محققاً معدل نمو في حجم الائتمان بلغ نحو 3%.

واستمراراً للنتائج الإيجابية للبنك شهدت السنة المالية 2005/2004 تطوراً كبيراً في المؤشرات المالية للبنك، حيث بلغ حجم ميزانيته نحو 38.4 مليار جنيه في 2005/6/30 بزيادة قدرها حوالي 1.1 مليار جنيه مقارنة بالسنة المالية السابقة، كما سجل إجمالي الاستثمارات المالية

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع يبق ذكره، ص ص 56-57.

زيادة ملحوظة ليصل إلى نحو 17.2 مليار جنيه وبمعدل نمو بلغ 21.2% مقارنة بالسنة المالية المنصرمة، وارتفع معدل كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية 2005/2004 ليلبلغ 16.1%.

❖ **تطورات ملف خصخصة البنك:** مما لاشك فيه أن النجاح الذي تم تحقيقه على كافة الأصعدة كان دافعاً رئيسياً وراء اختيار البنك كأول بنك قطاع عام تجاري يخضع للخصخصة في مصر، الأمر الذي يحمل معه دلالات هامة تتعلق بالثقة الكبيرة التي توليها الدوائر الرسمية للبنك، بعد المشوار الصعب الذي قطعه في مجال إعادة هيكلة ليصبح على أهبة الاستعداد لخوض غمار هذه التجربة الفريدة في السوق المصرية، حيث توالى الخطى لتجهيز البنك للخصخصة على النحو التالي⁽¹⁾:

- الانتهاء من عملية الفحص المالي للبنك حسب الأصول العالمية بمعرفة مكتب محاسبة وطني على درجة عالية من الخبرة، بالتوازي مع فحص قانوني يختص به مكتب محاماة تولي مراجعة الأوضاع القانونية للبنك وموقف الملكية ووثائقها؛
- تقييم الأصول العقارية من قبل بنك التعمير والإسكان؛
- إجراء فحص كامل للموارد البشرية داخل البنك من ناحية الهياكل التنظيمية والإدارات وأسلوب تقييم العاملين، والأجور، والمزايا، والتدريب مع طرح نظام المعاش المبكر؛
- إعداد غرفة معلومات شاملة عن معاملات البنك داخلياً وخارجياً بهدف إعداد مذكرة معلومات واضحة للاستعانة بها من قبل مستشار الطرح Citigroup؛
- اضطلع مستشار الطرح Citigroup بعمل مراجعة شاملة لنطاق عمل البنك وأوجه النمو المستقبلي للبنك طبقاً للموقف المالي وظروف السوق والأسواق المشابهة، وإعداد مستندات البيع بما في ذلك مذكرة المعلومات والتوصية بشأن سياسة وأسلوب الطرح وإدارة عملية البيع حتى انتهائها.

❖ **الإعلان عن طرح البنك للبيع:** أعلنت وزارة الاستثمار في 28 فيفري 2006 عن بيع نسبة تتراوح ما بين 75% إلى 80% من الأسهم لمستثمر استراتيجي مع تخصيص 5% من أسهم البنك للعاملين بشروط ميسرة و طرح النسبة الباقية للاكتتاب العام.

(1) بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، ص 42.

ومن ثم تم الإعلان عن دعوة المستثمرين لإبداء رغبتهم في الاستحواذ على البنك مع وضع مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المستثمر الاستراتيجي والتي من أهمها أن يكون مؤسسة مالية ذات مركز مالي قوي وسمعة طيبة⁽¹⁾.

❖ **تلقي العروض الاستثمارية:** تقدمت ثلاثة عشر مؤسسة مالية من أكبر وأعرق البنوك في أوروبا وآسيا ومصر بطلبات مبدئية لشراء البنك في منافسة شديدة، وهو ما أظهرته العروض المالية المبدئية التي فاقت أرقامها أكثر التوقعات طموحاً؛ وبعدها تم اختيار ستة من المؤسسات المالية المتوافر فيها الشروط المطلوبة وإعداد ما يسمى بـ (Short List)؛ وقد قامت تلك المؤسسات بالفحص الفني النافي للجهالة وتقديم عروض شراء مالية وفنية؛ وعلى جانب موازي تم تحديد سعر تقييم أسهم البنك من خلال مستشار البيع وعرضه على لجنة فنية متخصصة لاعتماد سعر التقييم كأساس لعملية البيع؛ وبدء المفاوضات النهائية مع الراغبين في الشراء⁽²⁾.

❖ **المزايدة النهائية وإعلان اسم الفائز بالصفقة:** جاءت المرحلة الحاسمة بالبداية في العروض النهائية يوم 2006/10/17 لتفوز مجموعة "سان باولو"⁽³⁾ "SANPAOLO" الإيطالية بصفقة شراء 80% من أسهم البنك بقيمة بلغت أكثر من 9 مليار جنيه، أي بمضاعف قيمة دفترية يتجاوز 5.5 مرة وهو ما يعد بلا شك إنجازاً فريداً في المنطقة وربما في العالم كله؛ أعلنت مجموعة سان باولو احتفاظها باسم البنك وعلامته التجارية وتمسكت بالإدارة الحالية لبنك الإسكندرية لمواصلة قيادة هذه المؤسسة البنكية العريقة نحو تحقيق الأهداف الطموحة للمجموعة الإيطالية في تعزيز تواجد البنك على المستويين المحلي والإقليمي؛ هذا وقد آلت ملكية الحصة الحاكمة في بنك الإسكندرية إلى مجموعة Intesa Sanpaolo والتي ولدت باندماج بنكي Banca Intesa و Sanpaolo IMI في مطلع سنة 2007⁽⁴⁾.

(1) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(2) نفس المرجع، ص 57.

(3) مجموعة Intesa Sanpaolo: تحتل مجموعة انتيزا سان باولو مكانة متقدمة على مستوى البنوك الكبرى في منطقة اليورو من حيث القيمة السوقية لرأس المال والتي تبلغ 31.5 مليار يورو، بينما تأتي في صدارة البنوك الإيطالية في كافة أنشطة التجزئة وصيرفة الشركات وإدارة الأصول؛

(4) مها نظير محمود سعد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- ❖ مؤشرات أداء البنك الرئيسية خلال سنة 2014⁽¹⁾: قال مدير بنك الإسكندرية إن نتائج أعمال البنك خلال سنة 2014 جمعت بين نمو أحجام الأعمال والربحية القادرة على الصمود وتحسين جودة الأصول وقوة الوضع المالي وذلك في ظل تحسن البيئة التشغيلية بشكل كبير، وهو ما يعزز إستراتيجية النمو المستدام الخاصة بالبنك التي تركز على تقديم الخدمات المالية الأفضل في فئتها لعملاء التجزئة والشركات مما يحافظ على جودة الأصول ويزيد الكفاءة التشغيلية. وأظهرت جميع المؤشرات المالية أداءً جيداً من حيث استمرارية زيادة حجم العمليات مقارنة بالسنة الماضية 2013، وانتهج البنك سياسة تنويع ودائع عملاء التجزئة بشكل جيد والحفاظ على وفرة السيولة وهيكل رأس المال، وتركز نشاط الإقراض على إعادة بناء محفظة الشركات لتستهدف قطاعات محددة على نحو جيد مثل الشركات متوسطة الحجم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفع صافي الأرباح بنسبة 9.5% مقارنة بالسنة الماضية 2013 إلى 724 مليون جنية، على الرغم من زيادة معدل الضريبة الساري البالغة 5%؛
 - كما ارتفعت الأرباح قبل خصم الضرائب 16.3% إلى 1074 مليون جنية مقارنة بسنة 2013؛
 - وارتفع صافي الدخل بنسبة 12.5% مقارنة بالسنة الماضية إلى 2689 مليون جنية وذلك بدعم من قوة نمو "الإيرادات الرئيسية" إيرادات الفوائد والعمولات؛
 - وارتفع صافي إيرادات الفوائد 11.2% مقارنة بالسنة الماضية (إلى 2276 مليون جنية)، وذلك بدعم من زيادة نشاط الإقراض وفاعلية إدارة الالتزامات، في حين نما صافي الدخل من الرسوم والعمولات بشكل كبير بنسبة 19.7% مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لزيادة أحجام الأعمال في جميع الخدمات؛
 - وسجل إجمالي المصروفات الإدارية 1357 مليون جنية بنمو نسبته 7.4% مقارنة بالسنة الماضية، وذلك نتيجة لعدم تغيير تكلفة الموظفين تقريباً إذ سجلت زيادة نسبتها (+1.1%) وللنمو الكبير البالغ نسبته 23.6% في المصروفات الإدارية الأخرى والتي شملت المساهمات الاستثنائية الممنوحة لبرامج التنمية في مصر والبالغة نحو 33 مليون جنية؛

(1) مقال عن مدير بنك الإسكندرية، 724 مليون جنية صافي أرباح "بنك الإسكندرية" خلال سنة 2014، من

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

- وكان من شأن النمو المسجل في المصروفات الإدارية الأخرى والذي جرى تعديله لتأثير البنود الاستثنائية أن يبلغ نحو 14%؛
- وتراجعت خسائر انخفاض قيمة القروض بـ 10% مقارنة بالسنة الماضية نتيجة التحسن المحقق في عمليات التحصيل، وواصل البنك تشديد مراقبة جودة الأصول مما خفض نسبة القروض غير المنتظمة بنحو -1.2 نقطة أساس وزاد نسبة تغطية القروض غير المنتظمة بنحو 5.7 نقطة أساس؛
- وزاد (صافي) القروض الممنوحة للعملاء بنسبة 7.2% مقارنة بالسنة الماضية إلى 21065 مليون جنيه وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى زيادة مساهمة قطاع التجزئة بنسبة 13.3%؛ وحافظ البنك على وضعه الرائد في قروض التجزئة إذ بلغت حصته السوقية 8%؛
- ونمت ودائع العملاء بنسبة 7.9% أي بـ 2668 مليون جنيه مقارنة بالسنة الماضية وذلك بدعم من قوة أداء قطاع التجزئة (6.8%) فضلاً عن قوة نمو ودائع الشركات (14.2%)؛ وانخفضت نسبة القروض/الودائع إلى 57.6% مقارنة بنسبة 59.4% في نهاية 2013، وتمتع بنك الإسكندرية بنهاية عام 2014 بوضع جيد من حيث السيولة، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 15.5% وهو ما يشير إلى زيادة جوهرية في رأس المال تمكن البنك من دعم خطط النمو العضوي؛
- يخطط البنك إلى التوسع إقليمياً في منطقة الخليج وشمال أفريقيا، وعالمياً من خلال فروع له في إيطاليا.

المبحث الثاني: التكاليف الباهظة لإعادة الهيكلة البنكية في الجزائر ومسيرة

خصخصتها

من أجل النهوض بالنظام البنكي الجزائري واستيفائه لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية قامت الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض بالعديد من الإصلاحات وبذلت الكثير من الجهود دون جدوى.

المطلب الأول: برنامج التصحيح الهيكلي وإصلاحات عشرية من الزمن 1991-2001:

دخلت الجزائر في مرحلة أخرى من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع المؤسسات الدولية في شهر أبريل 1994 انطلاقاً من التمويل قصير المدى لمدة سنة، وكان يرمي هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري واسترجاع التوازنات الكبرى.

الفرع الأول: الإصلاحات النقدية والمالية بعد الحصول على القرض التمويلي: لقد تسارعت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية بعد إبرام عقد إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية في 22 ماي 1995 وحصول الجزائر على تمويل موسع قدره 1.8 مليار دولار، يصرف على مدى ثلاث سنوات 1995-1998، حيث استند هذا التمويل على برنامج واسع يهدف في خطوته العريضة إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتخفيض معدلات التضخم والتقلص من العجز المالي وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، ومن هذا الأساس بادرت الجزائر في إصلاحات عميقة في المجال النقدي والمالي كجزء لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي العام ويمكن تقسيم هذه الإصلاحات إلى مرحلتين⁽¹⁾:

1. المرحلة الأولى: حيث تميزت بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة وذلك بهدف معالجة أوجه الضعف التي برزت خلال الفترة السابقة، وقد شمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل أهم أدوات السياسة النقدية المتمثلة في النشاط البنكي وهي⁽²⁾:

⁽¹⁾ النظام المصرفي الجزائري وأهم إصلاحاته، قضايا الساعة، 2015/04/10، مقال منشور على الموقع:

http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_9079.html

⁽²⁾ نفس المرجع.

✚ تحرير أسعار الفائدة: شكّل تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض المحور الأساسي للإصلاحات البنكية وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية لديها وتحريرها تدريجيا لكي تعكس قوى السوق البنكي؛

✚ التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزنة: ويتمثل في إلغاء التمويل الإجباري للخزينة من خلال إلزام البنوك من شراء أدونات الخزينة، وفتح المجال للقطاع الخاص والوساطة المالية لتعبئة الموارد المالية عن طريق المزاد العلني، بهدف تكيف الخزينة من تدبير احتياجاتها؛

✚ الابتعاد عن الائتمان الموجه: في هذا الإطار تضمن الإصلاح البنكي إلغاء السوق الائتمانية وإزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان الممنوح، وكذلك إزالة القيود المفروضة على البنوك في مجال المعايير والمبادئ التي يتحكم إليها نشاط البنوك بما ينسجم والتوجهات الجديدة؛

✚ الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية: كاستعمال أدونات الخزينة، شهادات الائتمان، المزادات الائتمانية؛

✚ تحرير سعر الصرف: يمثل تصحيح سعر الصرف حجر الزاوية ضمن الإصلاح المالي والبنكي وذلك من خلال ما تضمنه من سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري المبالغ فيها، وكل ذلك صوب تحقيق سعر الصرف الذي يعكس قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف؛

✚ كما قام بنك الجزائر في أكتوبر 1994 بفرض احتياطي إلزامي على البنوك الجزائرية بنسبة 3% من الودائع البنكية مع استبعاد الودائع بالعملات الأجنبية.

2. المرحلة الثانية: إذا كانت الأولى اهتمت بتوفير إطار مؤسساتي والتشريعي المناسب فإنّ التدابير اللاحقة مرتبطة بتأهيل وحدات النظام البنكي، إذ تهدف فضلا عن إرسال وتعميق قواعد السوق في هذا المجال إلى تأهيل المؤسسات البنكية بما ينسجم وطبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط اقتصادي مفتوح ومنافسة شرسة وغير متكافئة؛

لقد تم خلال هذه المرحلة ارتفاع عدد البنوك من خمسة إلى خمسة عشر بنك، علما أنه قبل ترخيص البنوك الخمسة السالفة جرت إعادة رسملتها، إذ بدأت العملية بمساعدة تقنية والية للبنك الدولي، حيث أجرت السلطات عملية التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد احتياجات إعادة

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

الرسكلة في البنوك من أجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى للرأسمال إلى الأصول المرجحة بمخاطر، تلك النسبة التي بلغت 5% سنة 1996، والتي تقرر رفعها إلى 8% سنة 1999 تماشيا مع معايير بنك التسويات الدولية؛ وفي نهاية 1994 وبعد انتهاء عمليات التدقيق للميزانيات العمومية في أربعة بنوك من البنوك الخمسة للجزائر، أشارت النتائج إلى أنّ البنك الوطني الجزائري **BNA** هو البنك الوحيد من البنوك الخمسة المملوكة للدولة الذي لم يحتاج إلى رأسمال إضافي، فضلا عن صدور العديد من القوانين والتعليمات كما سبق وأن ذكرنا في الفصل السابق والمنظمة للجهاز البنكي والتي منها القانون رقم 94/13 المؤرخ في 02 جوان 1994 والذي وضع القواعد العامة المطبقة في عمليات البنوك وأهمها ما جاء في المادة 04، حيث أنّ معدلات الفائدة الدائنة والمدينة كذا العمولات المطبقة في عمليات البنوك، تحدد من طرف البنوك والمؤسسات المالية إلا أنّ بنك الجزائر يحدد هامش أقصى يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامه في عمليات القرض.

إضافة إلى القانون 2000/01 المؤرخ في 13 فيفري 2000 والمتعلق بعملية إعادة خصم القروض من البنوك والمؤسسات المالية حيث يوضح هذه العمليات ويحدد متخصصين بها، كما تم تحديد معدل إعادة الخصم بـ 6% طبقا للتعليمة 2000/08 المؤرخ 21 أكتوبر 2000.

✚ **الأمر رقم 30- قانون النقد والقرض- 2003**: قام مجلس الوزراء يوم 24 أوت 2003 بالمصادقة على مشروع أمر رئاسي يعدل قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990، وقد أوضح بيان الرئاسة الجمهورية أنّ هذه التعديلات تهدف إلى عدة أهداف أهمها⁽¹⁾:

- ❖ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحيته بشكل أفضل من خلال الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات المجلس الذي يخول له اختصاصات في مجلس السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛
- ❖ تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك عن طريق إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية، واعتماد إجراءات كفيلة لتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛
- ❖ تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك ولادخار الموظفين.

(1) التعليمة 30 من قانون النقد والقرض، الصادر يوم 20/08/2003، عن بنك الجزائر.

غير أنّ مضمون هذا القرار يعد حسب مجموعة من الخبراء بمثابة انتهاك خطير للمنظومة المالية وإضعاف أكبر للسلطة المالية التي كانت بحوزة بنك الجزائر الذي أصبح مجرد وسيلة لدى الحكومة.

ذكر محافظ بنك الجزائر السيد محمد لكصايسي في رده على تساؤلات نواب المجلس الشعبي الوطني، أنّ شركة ضمان الودائع البنكية قامت سنة 2003 بتعويض 54 ألف مواطن " تعويض المودعين بعد توقف بنك الخليفة عن الدفع "، وأكد أنّ التمويل المالي لصندوق ضمان الودائع البنكية ينحصر في المنح التي تدفعها مجمل البنوك سنويا إلى شركة ضمان الودائع منذ صدور الأمر رقم 11/03 في 26 أوت 2003، وشركة ضمان الودائع التي أسسها بنك الجزائر والتي يصل رأسمالها إلى أكثر من 250 مليون دينار جزائري.

الفرع الثاني: تطهير البنوك وإعادة هيكلتها فيما بين 1990-2001: لم تكن البنوك الجزائرية تفكر في وضع خطة لجمع الادخار أو سياسة تنويع زبائنها ومنتجاتها، ولم تهتم بتطوير وسائل التسيير والرقابة الداخلية لها، وتلك الأمور لم تكن حتى محل اهتمامها أساسا نظرا لتيقنها بأنّ إعادة تموينها من البنك الجزائري مضمونة باستمرار، وبالتالي تتمكن من الاستجابة لجميع طلبات زبائنها العموميين، فكانت نتيجة لهذه السلوكات سلبية على محاسبة البنوك نتيجة للضعف الكبير في تشكيلة محافظها والذي يمثل جزء كبير منها يتمثل في حقوق غير فعالة « des Créances non Performantes »، حيث أنّ 65% من أصول البنوك كانت غير مدرة للعائد في سنة 1990، وتزايد اللجوء إلى إعادة التمويل من البنك المركزي بمعدلات تثير الانزعاج، ولهذا قامت السلطات باتخاذ العديد من الإجراءات وذلك بقيامها بتطهير وإعادة هيكلة البنوك العمومية خلال سنوات التسعينات، والتي تميزت بجهود كبيرة لتطهير، وإعادة هيكلة القطاع العام وخاصة البنوك وذلك بهدف تطوير عملية الوساطة البنكية، وضمان التخصيص الجيد للموارد.

🚩 التطهير المالي للبنوك التجارية والحقوق غير الفعالة: يعتبر التطهير المالي من أهم السياسات المنتهجة في النظام البنكي والذي ينقسم إلى⁽¹⁾:

⁽¹⁾ النظام المصرفي الجزائري وأهم إصلاحاته، قضايا الساعة، 2015/04/10، مقال منشور على الموقع:

http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_9079.html

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

أولاً: التطهير المالي للبنوك التجارية: اعتمدت عملية التطهير المالي⁽¹⁾ للبنوك التجارية على إعادة شراء الحقوق البنكية على المؤسسات التجارية غير الفعالة من طرف الخزينة، وحقوق أخرى، ومن أمثلة الحقوق غير الفعالة المعاد شراؤها من طرف الخزينة ما يلي:

✚ الحقوق على المؤسسات الأم « Maisons-Mères » للمؤسسات العمومية التي تمت هيكلتها سنة 1983؛

✚ الحقوق على المؤسسات العمومية التي تم حلها؛

✚ الحقوق على المؤسسات العاملة التي تمارس نشاطها؛

أما الحقوق الأخرى للبنوك التي تم تحملها من طرف الخزينة فهي:

✚ خسائر الصرف على القروض الخارجية، وذلك لحماية ميزان المدفوعات؛

✚ تغيير أسعار الفائدة على نفس القروض " أي الخارجية "؛

✚ العمليات المختلفة (تسريح العمال-تمويل دراسات التقييم...الخ) المنجزة من طرف البنوك بطلب من الدولة.

ثانياً: تطهير الحقوق غير الفعالة: بما أن 65% من أصول البنوك لم تكن مدرة سنة 1990، اعتمدت السلطات مجموعة مهمة من تدابير الإصلاح المالي في ماي سنة 1991، لإعادة هيكلة القطاع البنكي وقطاع المؤسسات العامة، وذلك بمساندة قرض من البنك الدولي الذي اعترف بالعلاقة المالية الوثيقة فيما بين البنوك والمؤسسات العامة، حيث تحملت الحكومة في سنتي 1992-1993 ما يزيد عن 275 مليار دينار جزائري من المطالبات البنكية المشكوك فيها والمستحقة على المؤسسات العامة، حيث أن أول عملية تطهير مالي لمحافظ البنوك كانت خاصة بالحقوق على المؤسسات الأم والتي تم تقييمها بـ 35.4 مليار دج في نهاية ديسمبر 1990، ولقد تم إعادة شراء هذا المبلغ من طرف الخزينة في شكل سندات ذات فوائد معدومة (لمدة 20 سنة وبمعدل فائدة 5%)، وتم تحويل هذه السندات إلى سندات عادية سنة 1996، إن إجراء إعادة شراء الحقوق البنكية غير الفعالة على المؤسسات العمومية من طرف الخزينة تم الالتزام به فعلاً في سنة 1991، وتضمن ثلاث خطوات هي:

⁽¹⁾ يُعرف التطهير المالي للبنوك العمومية في أنه قيام الخزينة العمومية بشراء القروض البنكية غير المحصلة والمستحقة على المؤسسات العامة بغية القضاء على العجز المالي، ومديونية المؤسسات العمومية حتى يصبح هيكلها المالي متوازناً.

✓ **الخطوة الأولى:** تمت سنة 1991 وذلك بالاعتماد على تقييم المؤسسات المهمة (23 مؤسسة) قبل مرورها إلى الاستقلالية من طرف بنك الجزائر والبنوك، ولقد نتجت هذه الحقوق غير الفعالة عن القروض المجمدة 64.7 مليار دينار جزائري، "ومن أجل تحقيق التوازن في حسابات النتائج للبنوك قامت الخزينة العمومية خلال 1991 و1992 بدفع عمولات تسيير لهذه البنوك قدرت بـ 7.5 مليار دينار جزائري.

وفي سنة 1992 تم توسيع العينة المختارة من المؤسسات للتطهير من الحقوق غير الفعالة، وذلك بإضافة مؤسسات عمومية أخرى، حوالي 23 مؤسسة، حيث يتم اختيار هذه المؤسسات عن طريق قيام الخزينة العمومية والبنوك بتقييم الحقوق غير الفعالة على المؤسسات العمومية، وذلك على أساس معيار معين للقرض يسمى "المعيار العادي" يتم تقييمه على أساس أنه لا يتجاوز رقم أعمال لمدة معينة "6 أو 9 أشهر" فالقروض التي تتجاوز هذا المعيار تعتبر غير فعالة، وبالتالي يتم اختيارها لإعادة الشراء من طرف الخزينة سنة 1991-1992 حوالي 275.4 مليار دينار جزائري، كما تم تعديل شروط إعادة الشراء سنة 1996، وذلك بتحديد مدة السندات بـ 12 سنة ورفع معدل الفائدة إلى 10%، والاتفاق على أن الخزينة سوف تدفع الفوائد المستحقة على السندات الجديدة في السنوات الأربعة الأولى: 50% نقداً و 50% بأسهم رسمة. فعمليات التطهير لجميع المؤسسات خضت معالجة مختلف المكشوفات البنكية في 31 ديسمبر 1990، بما تتضمنه من فوائد وكذا تصفية مديونية المؤسسات اتجاه الخزينة العمومية ومعالجة حسابات السحب على المكشوف المفتوحة من قبل مختلف أصناف المؤسسات وهو ما نصت عليه التعليمات رقم 07 بتاريخ 03 أبريل 1991؛

✓ **الخطوة الثانية:** تمت الخطوة الثانية لإجراء التطهير خلال الفترة 1996-1998 وخصت مكاتب التصدير لبعض المنتوجات الأساسية، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة، حيث بلغ مبلغ التقييم 186.7 مليار دينار جزائري من الحقوق غير الفعالة، وتم إعادة شراء هذه الحقوق من طرف الخزينة بواسطة سندات لمدة 21 سنة وبمعدل فائدة 10%، ولقد سمحت عملية تقييم الحقوق بتقسيم المؤسسات إلى مؤسسات قادرة على الاستمرار، ففي إطار إعادة هيكلة المؤسسات القادرة على مواصلة نشاطها تقبل البنوك تدعيم جزء من عجزها بواسطة القروض متوسطة الأجل، وبمعدل فائدة قليل؛

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

✓ **الخطوة الثالثة:** وتم الخوض في هذه الخطوة خلال سنتي 2000-2001، وركزت على إعادة شراء حقوق المؤسسات التي تم حلها، حيث ارتفع المبلغ الإجمالي لهذه الحقوق إلى 346.5 مليار دينار جزائري، وتضم إعادة شراء لجزء من خسائر الصرف وتغير أسعار الفائدة، والتي بلغت 21.293 مليار دينار جزائري، ولقد تم إعادة شراء الحقوق من طرف الخزينة سنة 2000 بواسطة سندات لمدة سنتين وبمعدل 06% بالرغم من أنه تم تحديد تاريخ إعادة الشراء في 01 جانفي سنة 2000، وفي سنة 2001 قامت الخزينة بتحويل سندات الخطوتين الأولى والثانية إلى سندات لمدة سنتين و بمعدل 06%، وتسمى "سندات مدعمة". كما قررت الخزينة إعادة شراء الحقوق الفلاحية للبنوك بمبلغ 15 مليار دولار، وللتخفيف من التأثير على خزينة البنوك قامت بتقديم تسبيقات للبنوك على الحقوق المعاد شراؤها بين الفترة 1998-1991، حيث تم تقديرها بـ 281.2 مليار دينار جزائري في نهاية 1998، جسد التطهير المالي للبنوك الذي قامت به الخزينة بحصص في نهاية السنة المالية لسنة 2001 وتمثلت هذه الحصص في ما يلي⁽¹⁾:

- سندات تم إصدارها في إطار شراء المرحلة الأولى والثانية لمدة استحقاق تقدر 20 سنة وبسعر فائدة يقدر بـ 6% والتي بلغت 214,9 مليار دينار؛
- سندات تم إصدارها في إطار المرحلة الثالثة لمدة 20 سنة وبسعر فائدة يقدر بـ 6% والتي بلغت 311,6 مليار دينار.

جدول رقم (48): نتائج التطهير المالي للبنوك العامة (باستثناء صندوق الادخار) لسنتي (2001-2000)

الفترة	نهاية 2000	نهاية 2001
اتفاقيات الدعم في إطار المرحلتين الأولى والثانية لشراء حقوق البنوك	238.730	214.857
الاتفاقيات الموقعة في إطار المرحلة الثالثة لشراء حقوق البنوك العامة	346.228	311.605
مجموع السندات المحفوظة لدى البنوك	584.958	526.462

SOURCE: BANQUE D ALGERIE RAPPORT 2001, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, OP.CIT, P 52.

⁽¹⁾ Mahmoud Hemidet. OP.CIT, P 15.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

ولقد سمحت مقاييس عملية التطهير هذه للبنوك العمومية بالتعرف على وضعيتها المالية بكل شفافية، كما سمحت لهم باعتماد سياسة لتسيير مخاطر القروض، كما تم تحقق تحسين في سيولة البنوك خلال سنة 2001.

جدول رقم (49): مدفوعات الخزينة في إطار اتفاقيات الشراء لسنة 2001

الفترة	2001
أصل المبلغ في إطار اتفاقيات الدعم	11.937
أصل المبلغ في إطار الاتفاقيات الجديدة	34.623
الفوائد المقدمة في إطار اتفاقيات الدعم 2001	13.608
الفوائد في إطار الاتفاقيات الجديدة (2000 - 2001)	40.509
المجموع	100.077

SOURCE: MAHMOUD HEMIDET.OP.CIT, P 16.

تحتل مخاطر أسعار الصرف وتغير أسعار الفائدة: في إطار إجراءات التطهير تم اتخاذ إجراء خاص بخسائر الصرف المتعلقة بالقروض الخارجية لحماية ميزان المدفوعات، حيث تلقت البنوك التجارية خلال الفترة 1991-1996 مبلغ 217 مليار دينار جزائري نقدا منها 80% لتعويض خسائر النقد الأجنبي، بينما 20% ذهبت كلها تقريبا لإعادة رسملة البنوك، وفي نهاية 1997 تم تقدير المبلغ الذي دفعته الخزينة لتغطية خسائر الصرف بـ 168 مليار دينار جزائري، حيث تم تحويل خسائر الصرف سنة 1997 إلى سندات، وأدمجت في الخطوة الثالثة لاتفاقية إعادة شراء حقوق البنوك، أما فيما يخص تغير أسعار الفائدة فلقد خصصت الخزينة مبلغ 27.7 مليار دينار جزائري للبنوك للسنوات 1989 إلى 1996، أما بعد 1996 فقد تم تحويل التغيرات في سعر الفائدة إلى سندات تم إدماجها في الخطوة الثالثة لاتفاقية إعادة شراء حقوق البنوك؛

إعادة رسملة البنوك التجارية: لقد تم إعادة رسملة بنك الجزائر الخارجي وبنك القرض الشعبي الجزائري في سنة 1995، من خلال مساهمات من الميزانية مقدارها 10 مليار دينار جزائري، حيث أن إعادة رسملة البنوك هذه كانت مصحوبة بتوقيع عقود أداء بين الحكومة ومديري البنوك، أين يتحمل مديرو البنوك المسؤولية الخالصة عن احترام نسب كفاية رأس المال المحددة من قبل بنك الجزائر، كما منحت البنوك استقلالية متزايدة في اتخاذ القرارات بشأن توزيع الائتمان، وعلى الأخص رفض تقديم أي قروض للمشاريع

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

ذات المخاطر المالية، وهو ما ظهر جليا في نهاية 1997 عندما رفضت البنوك تقديم الائتمان للعديد من المؤسسات العمومية الخاسرة (كان معظمها من قطاع البناء) وهو ما نتج عنه تسريح 130000 عامل، وما تجدر الإشارة إليه أن التطهير المالي للبنوك تُرجم بدعم الملاءة البنكية عن طريق عمليات لإعادة الرسملة، وعموما لقد مرت عملية إعادة رسملة البنوك بخمسة خطوات هي:

🇩🇿 بدأت الخطوة الأولى سنة 1991 واعتمدت على تقييم الحالات المالية للبنوك من قبل بنك الجزائر في نهاية سنة 1991؛

🇩🇿 أما الخطوات الثانية والثالثة والرابعة فتتمت على الترتيب سنوات "1993-1995-1997" وكانت تعتمد على نتائج عمليات المراجعة للبنوك والتي قامت بها مكاتب المراجعة الدولية وصادق عليها بنك الجزائر، إذ أجرت السلطات عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة في البنوك من أجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر، حيث بلغت تلك النسبة 5% سنة 1996، وقد تقرر رفع هذه النسبة إلى 8% سنة 1999، وفي نهاية 1994 انتهت عمليات التدقيق للميزانيات العمومية في أربعة بنوك من الخمسة، وأشارت النتائج إلى أنّ البنك الوطني BNA هو الوحيد الذي لم يحتاج إلى رأس مال إضافي⁽¹⁾، وأول عملية مراجعة تمت على أساس الحالات المالية في نهاية 1991 ووضعية عمليات البنوك خلال فترة المراجعة، أما المراجعة الثانية والثالثة فركزت فقط على الوضعية المالية في نهاية 1993 ونهاية 1995؛

🇩🇿 أما عملية الرسملة الأخيرة فكانت من أجل تدعيم عملية تقييم الوضعية المالية للبنوك في نهاية 1999 وقام بها بنك الجزائر، ولقد تمت عملية إعادة الرسملة نقداً لتدعيم رأس المال الخاص الأساسي بسندات مساهمة لتدعيم رأس المال الصافي، حيث بلغت قيمة حصص المساهمة في نهاية سنة 2000 ما يعادل 28.9 مليار دينار، وقد تم شراؤها عن طريق تسبيق مقدم من طرف الخزينة خلال سنة 2001، ولقد أُضيف هذا المبلغ إلى رأس مال البنوك المعنية بدعم هيكلها المالي. والجدول التالي يوضح ذلك:

(1) كريم الشايب، مرجع سبق ذكره، ص 67.

جدول رقم (50): إعادة رسملة البنوك العامة بما فيها صندوق الادخار للفترة
(1991 - 2001)

السنة	نقدًا	حصص المساهمة
1991	8.800	-
1993	9.000	-
1995	14.000	24.900
1997	18.000	10.000
2001	24.600	25.200
المجموع	74.400	60.100

SOURCE: MAHMOUD HEMIDET.OP.CIT,P 25.

ارتفعت إعادة رسملة البنوك الستة (البنوك الخمسة وصندوق الادخار) في نهاية سنة 2001، لتصل إلى المبالغ التالية⁽¹⁾:

- o 74.7 مليار دينار، تمت تسوية 6.6 مليار دينار منها في بداية سنة 2002؛
- o 60.1 مليار دينار على شكل حصص مساهمة، حيث تم تجسيد 10 مليار دينار منها على شكل سندات في بداية سنة 2002، كذلك من بين 60.1 مليار دينار تم شراء ما قيمته 28.9 مليار دينار من قبل الخزينة.

ومنذ سنة 1996، قامت البنوك التجارية بالقيام بعدد من الإجراءات تمثلت في:

- إعادة جدولة بعض ديون المؤسسات العمومية بتحويل المسحوبات على المكشوف القصيرة الأجل إلى قروض متوسطة الأجل؛
- قيام المؤسسات بتصفية عدد من الوحدات المتعثرة العاملة في شركات قوية؛
- تنفيذ عقود الأداء من جانب مديري المؤسسات العامة؛
- مشاركة البنوك العمومية في أسهم رأسمال المؤسسات.

وخلال الفصل الرابع من سنة 2001 كان انتهاء المسار الطويل لتطهير البنوك الذي شرع فيه مع بداية التسعينات، وانتهت هذه العملية بفضل الدفع الهام الذي قامت به الخزينة لصالح البنوك (وبالتالي ساهم هذا الدفع في تخفيض ودائع الخزينة العمومية في بنك الجزائر من 614.8

⁽¹⁾ BANQUE D'ALGERIE, RAPPORT 2001, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE,OP.CIT,P 54.

مليار دينار في جوان 2001 إلى 572 مليار دينار في ديسمبر من نفس السنة)، حتى أن إعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي بلغ مستوى الصفر، وهو ما يساعد المنظومة البنكية للقيام بالدور المنوط بها في الوساطة المالية وتمويل النشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث: تطهير وإعادة رسملة البنوك لسنة 2009: اعتمدت السلطات العمومية مجددا خيار التطهير وإعادة رسملة البنوك بهدف السماح لها بالتقيد بالتزاماتها فيما يخص القروض، ولا سيما تلك الموجهة للشركات الكبرى وتمويل مشاريع سوناطراك، فضلا عن السماح برفع رأسمالها، وقد تقرر تخصيص 100 مليار دينار أو ما يفوق 1.6 مليار دولار على ثلاث مراحل، إلى جانب عمليات التطهير التي مست محافظ البنوك من القروض غير مضمونة الدفع.

تكشف قوانين المالية لسنة 2008 والقانون التكميلي لسنة 2008 و 2009 عن رصد مبالغ مالية وأغلفة برسم عمليات إعادة رسملة البنوك العمومية، حيث تقرر تخصيص ما قيمته 50 مليار دينار، أو ما يعادل 810 مليون دولار في قانون مالية 2009، فيما قررت السلطات العمومية رصد ميزانية تصل إلى 40 مليار دينار أو ما يعادل 648 مليون دولار في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 لذات العملية.

ويتزامن هذا القرار مع إعطاء البنوك العمومية خاصة البنوك الثلاثة الرئيسية "البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" موافقة لضمان تمويل عدد من المشاريع الكبرى لسوناطراك في مجال البتروكيماويات بقيمة إجمالية تصل إلى 10 مليار دولار، ونظرا لمحدودية موارد البنوك مقارنة بهذه القيمة، رغم أنها تتمتع بفوائض في السيولة بلغت 1400 مليار دينار، فإن السلطات العمومية ارتأت تدعيم مواردها ورأسمالها الاجتماعي لضمان عدم تجاوز قواعد الحذر المعتمدة في مجال الإقراض ومختلف النسب المعتمدة على غرار نسب "كوك" وماك دونو" ونسب القدرة على الدفع والسيولة والتي تمنع أي بنك من تجاوز قيمة الإقراض لمتعامل واحد نسبة 25% من رأسمال البنك.

وموازا مع ذلك استفادت البنوك العمومية من عمليات تطهير للمحافظ مجددا، حيث تظل مسألة القروض غير مضمونة الدفع للقطاع العمومي مطروحة، رغم أن نسبة القطاع الخاص في ارتفاع أكبر، وقد كلفت عمليات التطهير وإعادة الرسملة خلال العشريتين الماضيتين ما قيمته 2500 مليار دينار أو ما يفوق 40 مليار دولار، دون أن تسوى وضعية البنوك أو تفعل عملية الإصلاح البنكي، بل دون أن تسوى مشكلة التعامل مع القروض غير مضمونة الدفع، فالمؤسسات

العمومية لا تزال تعاني من مكشوف بنكي لدى البنوك العمومية يتجاوز 150 مليار دينار، ناهيك عن مشاكل أخرى أثرت سلبا على مردودية هذه البنوك.

عموما، فيما يخص تطهير القطاع العمومي قامت الخزينة العمومية خلال سنتي 2009، 2010 بتقييم وضعيات المؤسسات العمومية في حالة النشاط، وانتقاء المؤسسات العمومية القادرة على الاستمرار، بالرغم من أنها غير مهيكلة ماليا، والتي يجب أن تكون محل التطهير المالي. قامت أيضا بدراسة الديون على القطاع الفلاحي الخاص غير المسددة في تاريخ الاستحقاق بسبب المحصول السيء في سنة 2008. وفي إطار عمليات التطهير الجديدة تعلق عمليات إعادة الشراء الجزئية التي تمت خلال سنتي 2009 و 2010 بما يلي:

- الديون على القطاع الفلاحي بمبلغ 36.173 مليار دينار؛
- الديون على المؤسسات العمومية المحلة بمبلغ 35.812 مليار دينار؛
- الديون على المؤسسات العمومية غير المهيكلة ماليا بمبلغ إجمالي 297.932 مليار دينار.

يتضح من خلال ما سبق أن ملف الإصلاح البنكي عموما لا يزال حبيس اعتبارات غير موضوعية وقرارات سياسية غير واضحة المعالم، إذ رغم تسجيل أكثر من 1400 مليار دينار فوائض سيولة، والارتفاع المستمر للقروض الموجهة للاقتصاد التي فاقت 2200 مليار دينار، فإن البنوك لا تزال تخضع لنفس المقاربة وللوصاية السياسية، ويتضح ذلك في مردودية البنوك، فمردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة وهي أجنبية في الغالب أعلى منذ 2005 من البنوك العمومية، حيث قدرت عام 2007 بالنسبة للبنوك الخاصة بـ 28.01% مقابل 22.73% للبنوك العمومية التي استفادت خلال الفترة ذاتها من التطهير، ولقد كانت سنة 2010-2011 أكبر أيضا لدى البنوك الخاصة رغم عمليات إعادة الرسملة، ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر عائد الأصول لدى البنوك العمومية والخاصة، مما يطرح مشكل تسيير الموارد والقروض لدى القطاعين الخاص والعام. فمع ازدياد قيمة القروض الممنوحة من قبل البنوك العمومية، يتضح بأن جزء معتبر منها يوضع في خانة قروض الاستيراد غير المنتج.

واستنادا إلى الأرقام المقدمة من قبل بنك الجزائر يلاحظ بأن المنظومة البنكية الجزائرية لم يطرأ عليها تغير جوهري من حيث الهيكل والبنية ولا حتى الفعالية في التسيير الذي يظل خاضعا للوصاية السياسية وتوجهاتها المتناقضة. إذ حتى وإن كانت تتشكل تقريبا من 30 بنكا ومؤسسة بنكية، فإن البنوك العمومية تستحوذ لوحدها على أكثر من 85% من المحافظ وحصص السوق،

مقابل قرابة 15% للبنوك الخاصة الأجنبية، فيما اختفت من الوجود البنوك الخاصة ذات الرأسمال الوطني كلية. أما من حيث سياسة القروض، وفي الوقت الذي تستعد الجزائر إلى اعتماد نظام "بال2"، وتبنيها لنظام "بال1" منذ سنوات، واعتماد عقود نجاعة في مجال التسيير وإعلانها عن تقيد البنوك النشطة بكافة تدابير الحذر على غرار نسب الملائمة أو القدرة على الوفاء والتسديد وتحديد سقف يمنع تقديم البنوك لنسبة تفوق 8% إلى 11% من قيمة رأسمالها وأصولها، فإن البنوك العمومية لا تزال تعاني من قيمة الديون غير مضمونة الدفع ومن سوء تسيير وبطء كبير في تجسيد الإصلاحات الفعلية سواء تعلق الأمر بأنظمة الدفع أو المعاملات البنكية، يضاف إلى ذلك مخاوف مسيري البنوك من تبعات تجريم تسيير القروض، مما يطرح تساؤلات حول جدية الإصلاحات المعلنة منذ أكثر من عشرية.

المطلب الثاني: تطورات مسيرة خصخصة البنوك في الجزائر: في التقرير الذي أعدته وزارة المالية حول وضعية القطاع المالي في الجزائر في جوان من سنة 2004 تم اقتراح الطريقة الفعالة لخصخصة كلا من القرض الشعبي الجزائري "CPA" وبنك التنمية المحلية "BDL" والبنك الوطني الجزائري BNA وذلك من خلال البيع بالتراضي gré à gré نظرا لخصوصية العملية وسيرتها؛ أما بالنسبة لكلا من بنك الفلاحة والتنمية الجزائر BADR وصندوق التوفير والاحتياط CNEP Banque والبنك الخارجي الجزائري BEA فقط اقترح التقرير إبقاء هذه البنوك تابعة للقطاع العام للاعتماد عليها في سياسة الدولة في تنمية قطاعات السكن والزراعة، وأن يتم التعامل معها وفق الإستراتيجيات التالية⁽¹⁾:

- المساعدة التقنية بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"؛
- التوأمة بالنسبة لصندوق التوفير والاحتياط "CNEP Banque"؛
- خصوصية التسيير بالنسبة للبنك للبنك الخارجي الجزائري "BEA".

⁽¹⁾ Belghersa Abdelatif :Questionnement sur la privatisation des banques publiques en Algérie "Revue des sciences Humaines" Université Khider, Biskra–Algérie N° 11, Mai 2007, PP80–81.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1995 وقع الاختيار على بنك التنمية المحلية "BDL" لإعادة هيكلته لتتم خصصته بعد ذلك كليا، وهذا لما كان يمتاز به عن باقي البنوك في ذلك الوقت، ونذكر فيما يلي هذه المميزات⁽¹⁾:

✚ خصخصة وحل المؤسسات المحلية التي كانت تتعامل معه، فقد تم التخلص من أغلبية القروض غير مضمونة الدفع في محفظته المالية عند عملية التطهير؛
✚ يتميز هذا البنك بخصائص تجعله يتماشى مع صفة الإقليمية لنشاطه وهذا ما يسمح للسلطات بإعادة هيكلته وهذا بخلق عدد من البنوك الإقليمية الصغيرة لتتم خصصتها لاحقا.

لكن تجربة الخصخصة بدأت من خلال مشروع خصخصة بنك التنمية المحلية BDL حيث بدأ من خلال الدراسة التحضيرية لفتح رأس ماله والتي أنجزت من طرف الهيئات الأجنبية وبمساعدة من طرف البنك الدولي، إلا أن هذا المشروع رُفض من طرف فئات عديدة كالعمال والأفراد، وكذلك لم ينفذ هذا المشروع نظرا لعدم وجود نوايا حقيقية للقيام بذلك لأن العملية تدخل في إطار التعهدات المقدمة للمؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج التعديل الهيكلي بالإضافة إلى انعدام الشفافية وعدم توفر المعلومات حول الخصخصة وغياب إستراتيجية واضحة لها، وبهذا توقف مسار خصخصة بنك التنمية الريفية سنة 2004 بقرار من الوزارة المالية إلى حين الانتهاء من التقييم المالي.

أما التجربة الثانية فتخص القرض الشعبي الجزائري بفتح رأسماله لخصخصة جزئية، ولقد ارتفع رأس مال البنك من 21,6 مليار دينار سنة 2000 إلى 25,3 مليار دينار سنة 2004 ليصل سنة 2006 إلى 29,3 مليار دينار بعد ضخ 4 ملايين دينار بقرار من مجلس النقد والقرض⁽²⁾؛

وتجدر الإشارة في هذه النقطة إلى ذكر الأسباب التي دفعت بالحكومة لتدشين خصخصة البنوك العمومية بالقرض الشعبي الجزائري:

✚ إن وزارة المالية ترى بأن القرض الشعبي يتمتع بصحة جيدة؛
✚ القرض الشعبي يستجيب للمعايير الدولية المعروفة في الأسواق الدولية؛

(1) بلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 10.

(2) جريدة النصر، الاثنين 16 جويلية 2007.

كما أنه يملك حصة سوقية تقدر بـ 12% من السوق الجزائري.

إذن هذه الميزات جعلته يحظى باهتمام كبير من قبل البنوك والمستثمرين الأوروبيين بوجه خاص⁽¹⁾، ولقد تمّ التفاوض حول خصخصة البنك عدة مرات إلا أنّ المشكل الذي أّخر العملية هو نسبة التنازل، فالدولة تريد التنازل عن 49% فحسب من حصة البنك أمّا المؤسسات المالية فتريد الحصول على 51% لكي تتحكم في تسيير البنك.

الفرع الأول: البنك المسؤول عن عملية الخصخصة: أوكلت الحكومة الجزائرية عملية خصخصة أول بنك عمومي جزائري إلى بنك الدراسات "روتشيلد كومبني" الذي تكفل بإعداد الدراسة واستدعاء البنوك المهتمة بهذه الخصخصة لسحب ملف التأهيل الأولي، ذلك لأن قيام بنك أجنبي بعملية التقييم يضمن نوع من الشفافية والدقة وعدم التضخيم، فيما لو قامت الحكومة الجزائرية بتقييم بنكها الوطني يفقد التقييم مصداقيته لأن من مصلحتها أن ينتهي التقييم إلى تحديد قيمة كبيرة للبنك لتستفيد من تلك المبالغ كإيرادات إضافية تستعملها في مشاريع أخرى، ولكي يكون البنك الشريك مؤهلا للدخول إلى هذه العملية، اشترط أن يكون هذا البنك يمتلك شبكة من 400 وكالة على الأقل في نفس البلد وأموال خاصة لا تقل قيمتها عن 3 مليارات أورو بتاريخ 30 جوان 2004، لأن الحكومة الجزائرية وضعت شروطا جد صعبة للمشاركة في رأس مال هذا البنك، نوجز أهمها فيما يلي:

سمحت فقط للبنوك ذات التتقيط العالي لكي تعلن المشاركة في هذه العملية؛

بالإضافة إلى حجم البنك الشريك وانتشاره؛

وأن يكون الشريك من أعلى المستويات ليس فقط من ناحية التتقيط بل من ناحية شبكة الوكالات؛

كما أنّها فرضت شرطا أساسيا وهو البنوك ذات الشبكات لأن هناك بنوك كبيرة ولكن لديها وكالات قليلة هي التي تعمل مع العمليات المعقدة، في حين أنّ ما تحتاجه الجزائر هو الاثنين معا⁽²⁾.

(1) جريدة الخبر، الخميس 26 أكتوبر 2006.

(2) سعاد حوحو، خصوصية البنوك العمومية واندماجها وأثرها على الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 216.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

لأن الحكومة الجزائرية قررت فرض أعلى تنقيط في النظام الدولي يبدأ بحرف "س" وينتهي بحرف "الدا" وآخر شيء هو "ألف موجب"، بمعنى ذلك أن العملية ذات طابع إستراتيجي وستأخذها الجزائر كمثال وك تجربة.

الفرع الثاني: الطريقة المتبعة في خصخصة البنك: يمكن اعتبار أن الأسلوب المتبع في خصخصة القرض الشعبي الجزائري هو "البيع إلى مستثمر أجنبي إستراتيجي"، كخصخصة جزئية من خلال التنازل عن نسبة 51% من رأس مال البنك إلى مستثمر أجنبي، لأنه من الخطأ خصخصة كل البنوك دفعة واحدة، ولأن الحكومة تعتمد عليها في برنامج إصلاح الاقتصاد فهي بحاجة إلى مؤسسات بنكية تساعد على تحقيق هذا الهدف.

هذا الأسلوب مهم من الناحية التمويلية ويؤتي ثماره على التنمية المستدامة على المدى البعيد، بحيث يضيف المستثمر الأجنبي ضخا ماليا يُستثمر داخل البلد، بالإضافة إلى أن أسعار البيع للشريك قد تزيد في الغالب عن السعر التقويمي للسهم عند الاكتتاب العام، بالإضافة إلى عدم امتصاص السيولة الوطنية التي قد توجه إلى مشروعات جديدة تعمل على زيادة القيمة المضافة الصناعية من خلال زيادة الأصول الإنتاجية⁽¹⁾.

لقد عبرت البنوك الفرنسية التي تملك فروعا لها في الجزائر عن اهتمامها بخصخصة القرض الشعبي الجزائري، خاصة بعد قرار الحكومة الجزائرية القاضي بفتح رأس مال البنك بنسبة تفوق 50% وفي مقدمة هذه البنوك الشركة العامة "سوسيتي جنرال"، "والبنك الباريسي"، "بي أن بي باريبا" وهم البنكان اللذان يتوفران على شبكات بنكية صغيرة في الجزائر، والقرض الفلاحي المتواجد في الجزائر من خلال البنك التابع له والمختص بتمويل الاستثمارات كاليون".

والى جانب أكثر من سبعة بنوك فرنسية تم تسجيل أكثر من 40 عرضا لبنوك دولية أغلبها أوروبية حيث نجد أسماء بنوك كبيرة عالمية مثل "فورتس البلجيكية" و"آس بي سي" البريطانية و"سيتي بنك الأمريكية" و "سانتندار"، هذه البنوك على غرار المؤسسات المالية والبنكية الفرنسية أرسلت وفودا إلى الجزائر للإطلاع عن قرب على وضعية البنك الجزائري والفرص المتاحة.

ولقد التحق بنك عربي بقائمة البنوك المهتمة بنيل حصة من رأسمال القرض الشعبي الجزائري في إطار مسار خصخصته، وهو ما يعني أن البنك قد تقدم لسحب ملف الاختيار الأولي

(1) محمد ابراهيم عبد الرحيم، المتغيرات العالمية للمنظمات -الخصخصة -العولمة- الاقتصاد الجزئي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 27.

من قبل بنك روتشيلد، في عملية شرع فيها بداية من شهر أكتوبر 2006 و لكن لم يتم الإعلان عن اسم هذا البنك⁽¹⁾.

الفرع الثالث: الإجراءات المتبعة لخصخصة البنك: أما بخصوص سير هذه العملية التي

تعتبر الأولى من نوعها في الجزائر فلقد مرت بعدة مراحل كما يلي:

- بدأت كخطوة أولى بتقييم البنك وتحديد إستراتيجية البيع؛
- ثم الإعلان عن مناقصة للانتقاء الأولي للبنوك التي تقدمت بطلب الشراء وإعداد الوثائق القانونية (عقد التنازل وعقد الأسهم)؛
- فضلا عن انجاز عملية " انا روم"⁽²⁾، وهي بمثابة زيارة استطلاعية تقوم بها البنوك المؤهلة حيث يسمح لها في هذه الغرفة بتقديم كل التساؤلات التي تريدها، كما يمكن لها من خلالها أن تطلع على أسئلة البنوك الأخرى؛
- وحتى يستفيد البنك من الانتقاء الأولي ينبغي أن يتحصل الشريك الاستراتيجي في تاريخ 30 جوان 2006 على أموال خاصة تقدر ب 3 ملايين أورو على الأقل، وشبكة تقدر ب 400 وكالة على الأقل في نفس البلد والتسعير يحدد مسبقا بهذه المناقصة؛
- ثم تأتي مرحلة الفرز للبنوك الأجنبية التي أبدت استعدادا لتقديم عروض بخصوص فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري بنسبة 51 بالمائة، بعد استكمال كافة الإجراءات خاصة بعد تسليم بنك الأعمال روتشيلد لتقييمها العام لوزارة المالية ومختلف تقديراته بعد مرور سنة على فتح اختياره في مناقصة تمت في سبتمبر 2005؛
- وقد كانت مهمة البنك الفرنسي مصاحبة عملية فتح رأسمال البنك الجزائري وإيجاد بنك أجنبي يقدم مزايا عديدة للطرف الجزائري، وقد تم الانتقاء الأولي لـ 6 بنوك دولية لاقتناء 51% من رأسمال القرض الشعبي الجزائري، أربع بنوك فرنسية تتمثل في بنك "بي . أن . بي باريبا" و"القرض الفلاحي" و"البنك الشعبي نانتكسيس" و"سوسيتي جنرال" بالإضافة إلى "ستي

(1) سعاد حوحو ، مرجع سبق ذكره ، ص217.

(2) نفس المرجع، ص218.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

بنك الأمريكي " و"سانتندر الإسباني"، وقد تم استدعاء الشركاء المهتمين بهذه الخصخصة لسحب ملف الانتقاء الأولي لدى المستشار الوحيد لهذه المناقصة روتشيلد وشركاؤه⁽¹⁾. ولقد شرعت البنوك العالمية الستة التي تتنافس على شراء حصة 51% من رأس مال البنك في إرسال وفودا للقيام بجولات ميدانية تفقدية للوكالات الرئيسية بهدف الإطلاع عن قرب على وضعيته وظروف العمل ومستوى الأداء وإمكانيات البنك، وما يوفره من قدرة انتشار في السوق البنكية الوطنية وهي بمثابة زيارة استطلاعية تقوم بها البنوك المؤهلة قصد التعرف بدقة على البيئة العامة والشبكات وعمال القرض الشعبي الجزائري والبيئة البنكية في الجزائر، وبعد هذه الزيارة الاستطلاعية تنتقل العملية إلى مرحلة تسليم العروض التقنية والمالية للتنازل النهائي عن القرض الشعبي الجزائري⁽²⁾ بحيث يمكن أن يجني الفائز بالصفقة أكثر من 1,1 مليار أورو حسب تقديرات مالية فرنسية أديعت في نشریات البورصة الفرنسية على موقعها الإلكتروني⁽³⁾.

الفرع الرابع: جوانب من بنود خصخصة البنك: يتعين على الدولة المالكة للبنك أي للقرض الشعبي الجزائري أن تشتري نسبة 49% من رأسمال الفرع الذي ينتمي إليه البنك الذي يقوم بشراء نسبة 51% من القرض الشعبي الجزائري، ويلاحظ هنا أن البنوك المعنية أساسا بمثل هذا الخيار هي سوسيتي جنرال و البنك الوطني الباريسي باريبا و سيتي بنك، وبدرجة أقل البنوك الأخرى. وأهم ما تكشفه البنود الخاصة بميثاق المساهمين أنه في حالة فوز البنوك التي تمتلك فروعا تخضع للقانون يتعين على المساهم الجديد إدماج الفرع القائم بالجزائر بالقرض الشعبي الجزائري، وتشكيل بنك واحد، إضافة إلى ذلك فإن المالك أي الدولة أو القرض الشعبي الجزائري يتعين عليها تسديد كلفة عملية الاندماج بعد تقييمها من قبل بنك أعمال دولي، إضافة إلى ذلك، يتعين على الدولة أي المالك الذي تنازل عن نسبة 51% من رأسمال القرض الشعبي الجزائري أن يشتري نسبة 49% من فرع البنك الأجنبي، لأن الدولة تمتلك هذه النسبة في القرض الشعبي الجزائري، ويشير الميثاق على ما يلي "إذا كان الشريك الاستراتيجي يمتلك فرعا أو عدد من الفروع في الجزائر، فإنه يتعين ضمها إلى القرض الشعبي الجزائري من خلال عملية إدماج " ويوضح الميثاق: "يتعين على

(1) سليم عبد الرحمن، خوصصة القرض الشعبي الجزائري ستتم قبل نهاية سنة 2007، جريدة الشروق، 2007/04/10.

(2) جريدة الخبر، العدد 5029، 2 جوان 2007، ص5.

(3) جريدة الخبر، العدد 5119، 16 سبتمبر 2007، ص5.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

الشريك الاستراتيجي إشعار المساهم المتنازل "أي الدولة" بمباشرة عملية الدمج بين القرض الشعبي الجزائري وفروع الشريك الاستراتيجي خلال الثلاثين يوما على أقصى تقدير ابتداء من تاريخ الانجاز"، مع الإشارة بأن القرض الشعبي هو الذي يمتص الفرع لا العكس أي أن القرض الشعبي هو الذي يبقى بعد الخصخصة الجزئية، ويعتمد في عملية تقييم تجرى على البنك على سعر السهم بالدينار الجزائري كما تنص عليه المادة الثالثة من عقد التنازل، مع وجود تحفظ إمكانية وجود تصحيح أو تعديل مرتبط بعمليات تخص رأسمال القرض الشعبي الجزائري أي وجود احتمال رفع رأسمال البنك من قبل الدولة، ويكون ذلك بين تاريخ تقديم الإشعار وتعيين بنك الأعمال الدولي.

وتشير الاتفاقية على أن الإشعار بالدمج يتضمن الإشارات التالية، اسم و عنوان الفرع أو الفروع وعدد الأسهم وحقوق التصويت التي يمتلكها الشريك الاستراتيجي في رأسمال الفرع، كما يتضمن الإشعار قرار تعيين بنك دولي للأعمال من الدرجة الأولى مكلف لصالح الشريك الاستراتيجي بتقييم الفرع "وبعد مدة 90 يوما كأقصى حد ابتداء من تاريخ الإشعار يقوم المساهم المتنازل بتعيين بنك أعمال دولي من الدرجة الأولى أيضا لتقييم الفرع، ويتم إعلام الشريك الاستراتيجي بالقرار، ويحق للمساهم المتنازل أي الدولة الجزائرية في مدة ستة أشهر من عملية الدمج شراء أو الحصول من الشريك الاستراتيجي عددا من الأسهم التي تشكل الرأسمال الاجتماعي للقرض الشعبي الجزائري بعد الدمج تكون مساوية لنسبة رأس المال التي كانت بحوزته أثناء التوقيع على اتفاق التنازل، وتكون أسعار الأسهم المحصل عليها مساوية لقيمة الأسهم المشكلة للرأسمال الاجتماعي للقرض الشعبي الجزائري المعتمدة على تجاوز 49% من الرأسمال بعد الدمج، وتدفع الدولة أسعار الأسهم الإضافية نقدا⁽¹⁾.

الفرع الخامس: تعثر عملية الخصخصة البنكية في الجزائر: لم تتمكن الحكومة الجزائرية من احترام الآجال التي حددتها للانتهاء من عملية خصخصة القرض الشعبي الجزائري، بحيث كان من المنتظر الإعلان عن الفائز من بين البنوك الخمسة المعنية (بعد انسحاب بنك "سانتانديرا الإسباني")، ويرجع ذلك إلى تأخر الحكومة الجزائرية في إعداد دفتر الشروط الخاص بعملية خصخصة البنك مما أخر البنوك المعنية بالصفقة، كذلك إلغاء التعلية الصادرة في عهد رئيس الحكومة السابق "أحمد أويحي" المتعلقة بمنع إيداع الأموال العمومية في البنوك الخاصة وهو ما

(1) "النهار" تكشف جوانب من بنود خوصصة القرض الشعبي الجزائري على الموقع:

<http://www.ennaharonline.com/ar/?news=793>

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

أعاد لهذا البنك 25% من رقم أعماله التي كان سيفقدتها في حال بقاء تلك التعليمات سارية إلى غاية خصصته، لذلك اضطرت البنوك المرشحة للفوز بنسبة 51% من رأس مال البنك إلى مراجعة حساباتها فيما يخص القيمة المالية المقترحة، بحيث ستقوم بإدراج المعطيات الجديدة الناجمة عن هذا القرار والتي ستتمكنها من الاحتفاظ بمحافظ القطاع العمومي في البنك والمقدرة بـ 45%، بحيث كان تقييمها الأولي للحصة المطروحة للتنازل يتراوح بين المليار ونصف مليار أورو، هذه القيمة التي يمكن لها بعد إلغاء هذه التعليمات أن تتجاوز 2 مليار أورو⁽¹⁾.

وقد كانت السلطات العمومية السبب وراء وقف مسار خصخصة هذا البنك سنة 2001 بعد تقديم سجل في هذا المجال، حيث قام البنك الفرنسي "سوسيتي جنرال" آنذاك بدراسات جدوى وتدقيق حسابي من قبل مكتب الدراسات والخبرة "كا بي أم جي"، إلا أن الاختلاف الآن يكمن في نسبة التنازل التي حددت في 2001 بـ 49% أما الآن فلقد حددت النسبة بـ 51%.

ولقد أعلنت وزيرة المالية في نهاية نوفمبر 2007 تأجيل عملية الخصخصة ولم تحدد أي تاريخ لهذه العملية، وأنها تنتظر وضوح الوضع الناتج عن أزمة القروض الرهنية التي أثرت في عدد من البنوك وعلى رأسها سيتي بنك الذي قرر الانسحاب من العملية، وحسب الوزيرة المنتدبة المكلفة بالإصلاح المالي فتحة منتوري، فإن تداعيات أزمة القروض الرهنية ورفض السلطات الحصول على سعر أدنى من حقيقة السوق وراء قرار الحكومة بإلغاء الصفقة، كما شددت على الخيارات التي تم تبنيها في مجال الإصلاحات البنكية على أنها غير قابلة للمراجعة، وأن القرار المتخذ بخصوص القرض الشعبي الجزائري تم بكل سيادة.

وحسب مسار خصخصة القرض الشعبي الجزائري الذي انطلق سنة 2005، مع اختيار بنك الأعمال "روتشيلد"، الذي شرع في العمل في 20 فيفري 2006، تقرر اعتماد إستراتيجية خاصة بالخصخصة، ليتم بعدها اختيار -في مرحلة أولى- المتعهدين أو المستثمرين المحتملين في أكتوبر 2006، مع تحديد تاريخ أكتوبر 2007 لإيداع العروض، ثم تأجلت إلى 26 نوفمبر 2007، وفي تلك الفترة تم تحرير اتفاق المساهمين والوثائق المختلفة كما تقرر فتح عروض لمعرفة كافة الجوانب المتصلة بالبنك ابتداء من 26 جويلية 2006، وذكرت السيدة منتوري أنه تم احترام الرزنامة التي سمحت باختيار ست بنوك السابق ذكرها، إلا أنه في ماي 2007 قرر بنك سانتندر الإسباني الانسحاب لانشغاله بعملية دمج كبيرة، وفي أوت برزت أولى مظاهر أزمة القروض الرهنية.

(1) جريدة الخبر، العدد 5158، 03 نوفمبر 2007، ص5.

اعترفت الوزارة بأن آثار أزمة القروض الرهنية لم تؤخذ بجديّة واعتبر الأمر عابراً، لكن الأزمة تفاقمت ومست بالخصوص بنوك مثل سيتي بنك، هذا الأخير طلب أول مرة تأجيلاً لعملية تقديم العروض التي كانت مقررة في 15 أكتوبر 2007، فتأجلت العملية إلى 26 نوفمبر 2007، إلا أنّ البنك الأمريكي قرر الانسحاب في 21 نوفمبر 2007، بعدها طلب القرض الفلاحي الفرنسي تأجيلاً في 23 نوفمبر 2007.

وفي مارس 2008 أعلنت المجموعة البنكية الأمريكية "سيتي غروب" رسمياً عن انسحابها من السباق لشراء حصة الأغلبية في رأس مال القرض الشعبي الجزائري، والذي أجلت الحكومة عملية خصخصته في نوفمبر 2007 على خلفية أزمة الرهون العقارية التي عصفت بسوق الرهن العقاري الأمريكية، والتي تسببت في خسائر كبيرة للمجموعة الأمريكية سيتي غروب، قدرت بـ 15 مليار دولار، خلال الثلاثي الأول من 2008⁽¹⁾.

بانسحاب سيتي غروب الأمريكية من عملية خصخصة القرض الشعبي الجزائري، أصبح التنافس ينحصر بين سوسيتي جنرال والقرض الفلاحي الفرنسي، وهكذا برزت مخاوف من الحصول على أسعار للبنك أقل من قيمته الفعلية، كما أن الضبابية التي سادت على خلفية استمرار أزمة الرهن العقاري التي قدرت خسائرها ما بين 400 و500 مليار دولار، دفعت بالسلطات إلى تأجيل العملية دون تحديد تاريخ جديد لها⁽²⁾، وكشفت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالإصلاح المالي فتحة منتوري، أنه قررت السلطات المالية الجزائرية بعث خصخصة القرض الشعبي الجزائري قبل شهر جويلية من سنة 2008، وأنّ عملية الخصخصة ستستأنف من حيث توقفت في نوفمبر 2007، ولكن في حالة ما إذا تم اتخاذ قرار بعث الخصخصة بعد جويلية 2008 فإنّ عملية الخصخصة ستنتقل من البداية⁽³⁾.

وأوضح عبد اللطيف بن اشنهو، بخصوص عملية خصخصة القرض الشعبي الجزائري، أنّ الحكومة أوقفت عملية الخصخصة بعد انسحاب مجموعة "سيتي بنك الأمريكية" لأن الحكومة وجدت نفسها في مواجهة بنوك من جنسية واحدة، في إشارة إلى أنّ البنوك الفرنسية هي التي استفردت بالبنك بعد انسحاب "سيتي بنك" من السباق بسبب أزمة الرهن العقاري. وعلى الرغم من

(1) جريدة الشروق، 2008/03/08.

(2) حفيظ صواليني، جريدة الخبر، 27 نوفمبر 2007، ص5.

(3) جريدة المساء، 2008/03/10.

ذلك يجب أن نتوقف عن تخطيط عملية الخصخصة، يقول الدكتور بن اشنهو: "لأن الخصخصة هي فرص يجب استغلالها في المكان والزمان المناسبين، وإن خصخصة القرض الشعبي ليس بالأمر الهين لأن الجزائر تعلق آمالا كبيرة على العملية لأنها تأمل أن تكون النموذج الذي تريد اعتماده في تمويل الاقتصاد مستقبلا، لذا يجب التريث لإيجاد شريك يتمتع بخبرة وصحة جيدة تمكنه من المساهمة الجادة في تمويل الاستثمار ومساعدة الجزائر على تمويل اقتصادها بأساليب وتقنيات حديثة".

ولقد أوضح الخبير المالي "كاميل ساري" من خلال قيامه بدراسات حول تطور المنظومة البنكية في المغرب العربي، أنّ مثل هذه القرارات التي تتضمن خلفيات سياسية تؤثر كثيرا في الأوساط المالية وتضر بمصداقية الهيئات والمؤسسات، لأن أزمة الرهون العقارية التي عرفتھا الأسواق المالية الأمريكية بالخصوص ليست بالسبب الأساسي لاتخاذ مثل هذا القرار خاصة وأنّ تأثيرها في أوروبا وبالأخص في فرنسا كان ضعيفا جدا، كما أنّ السياسات النقدية وسياسة القروض المعتمدة في أوروبا مختلفة كثيرا عن تلك المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى التدخل العقلاني للبنوك المركزية واعتماد أنظمة مختلفة لتوزيع القروض، وبالتالي فإنّ هذه الأوضاع لا تستدعي اتخاذ قرار فوري خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يظل بعيدا عن تأثير أزمة الرهون العقارية كما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي⁽¹⁾.

هذا وقد أعلن رئيس الحكومة "عبد العزيز بلخادم" عزم الحكومة عرض نسبة 30% من رأسمال بنك التنمية المحلية للبيع بعد الانتهاء من عملية خصخصة القرض الشعبي الجزائري، مؤكدا أن القرار يندرج ضمن الإصلاحات الجارية في القطاع المالي؛ وقال وزير المالية كريم جودي على هامش اللقاء الذي حضره بمعية مجموعة من أعضاء الحكومة، أنّ الشروع في إجراءات فتح رأسمال البنك سينطلق مباشرة بعد الانتهاء من عملية التنازل عن حصة 51 بالمائة من القرض الشعبي الجزائري الذي مازال محل تنافس، كون العمليتين مرتبطتين ببعضهما البعض، وحفاظا على الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية وعلى وجه الخصوص العمومية منها، كما أن رئيس الحكومة أكد آنذاك أنّ الدولة لن تستمر في التطهير المالي لمؤسسات اقتصادية عمومية عاجزة على إيجاد مكانا لها في السوق الاقتصادية بسبب العجز المالي الكلي الذي تعانيه في الوقت

(1) الخبر جريدة يومية، العدد 5178، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر، 2007، ص5.

الراهن، هذا الوضع الذي يجعلها عباً على البنوك العمومية كون حلها الوحيد يكمن في لجوئها إلى البنوك العمومية مع أنّ عجزها يجعلها غير قادرة على الالتزام بتسديد ديونها⁽¹⁾.

⁽¹⁾ سميرة بالعمري، جريدة الشروق، 2007/10/01.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية والمالية لخصخصة النظام

البنكي الجزائري

أصبح القطاع البنكي العمومي الجزائري ملزماً على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى أداء بنوكه إلى مصاف البنوك العالمية، لأنّ المنافسة القوية التي تفرض من طرف البنوك الأجنبية ستؤدي إلى إقصائه من دائرة النشاط البنكي، ويعتبر موضوع إصلاح القطاع البنكي العمومي والإصلاح المالي بشكل عام، من البرامج التي ليست بالجديدة على السلطات الاقتصادية الجزائرية إذ تمّ مباشرتها منذ عقد التسعينات، وقد حققت العديد من النتائج الإيجابية، رغم ذلك يبقى القطاع البنكي العمومي يعاني العديد من الصعوبات والمشاكل التي تحد من أدائه وتضعف من دوره ومكانته التنافسية على المستوى المحلي والخارجي، الأمر الذي يتطلب العمل بجد على وضع خطة إصلاح محكمة ورشيعة تقوم على إنجاز خطة لإعادة الهيكلة المالية والإدارية والتكنولوجية للبنوك العمومية من أجل طرحها للخصخصة.

المطلب الأول: مبررات خصخصة الجهاز البنكي الجزائري: من المعلوم أنّ وظيفة البنوك الأساسية هي لعب دور الوساطة المالية، وذلك عن طريق تجميع الفوائض المالية التي لا تجد فرصاً للتوظيف (المدخرين)، لتشكيل قاعدة ادخارية يتم من خلالها إعادة توظيف الموارد المتحصلة عن طريق منحها في شكل تمويل وقروض لأصحاب المشروعات الاستثمارية التي تبحث عن التمويل اللازم لقيامها (أصحاب العجز المالي أو المستثمرين)، لإحداث التنمية اللازمة في الاقتصاد من خلال قيام المشروعات الإنتاجية وخلق فرص عمل لتحريك عجلة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

لهذا فإننا نجد أنّ البنوك تتحرك في جانبي العرض والطلب أي جانب استقطاب الودائع والعمل على زيادتها ونموها من خلال تحفيز المودعين عن طريق عوائد العمليات الاستثمارية التي تقوم بها بما يشجعهم على زيادة ودائعهم، كما تعمل في الوقت ذاته على اختيار العملاء والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية المناسبة التي تقوم بتمويلها، آخذة في ذلك الضمانات البنكية المناسبة لضمان استرداد أموال مودعيها التي قامت بتوظيفها في حال فشل عملائها عن السداد.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

ولتنظيم هذه العلاقة ووضع الضوابط اللازمة لها بما يضمن استقرار وسلامة الجهاز البنكي يأتي دور البنك المركزي في وضع الضوابط والأسس والإرشادات التي تحكم العمل البنكي مستمداً صلاحياته الرقابية والإشرافية من خلال القوانين.

ولقيام الجهاز البنكي بهذا الدور المتكامل بين البنوك التجارية والبنك المركزي تأتي أهمية خصصته وضرورة قيام البنك المركزي بدوره الرقابي والإشرافي، هذا الذي استوجب علينا الوقوف عند مشاكل الجهاز البنكي الجزائري، ومن ثم وضع خطة استشرافية للإصلاح البنكي وخصخصة البنوك العامة، ثم أهم الآثار المالية والاقتصادية التي يمكن أن تنتج نتيجة سياسة الخصخصة.

الفرع الأول: التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع البنكي الجزائري: على الرغم من التحسن المسجل على مستوى البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، ومن مستوى التطور المالي بشكل عام الذي مازال بعيداً عن المستوى المطلوب، كما يعاني القطاع البنكي الجزائري من التركيز الشديد، حيث أن سيطرة البنوك التجارية العامة على نسبة أكثر من 85% من إجمالي الأصول البنكية، يحد من المنافسة ويعيق تطور الصناعة البنكية، وتعود هذه الوضعية إلى الإهمال الذي تعرض له القطاع الخاص بشكل عام في النظام الاقتصادي الاشتراكي المخطط سابقاً. وفيما يلي سوف نتطرق لهذه المشاكل والتحديات التي تواجه النظام البنكي الجزائري بصفة عامة.

أولاً: خصائص البيئة البنكية الجزائرية: تلعب البيئة البنكية دوراً أساسياً في زيادة المسافات بين مقررات ومعايير لجنة بازل، وإمكانية تطبيقها بسهولة ويسر في النظام البنكي الجزائري، فهذه البيئة تغلب عليها سمات انفردت بها دون غيرها، حيث عدم الوضوح في نمط الإدارة، والتدخل الكبير للدولة في شؤون العمل البنكي، والملكية العظمى للبنوك العمومية للأصول في النظام البنكي الجزائري على حساب باقي البنوك الأخرى، وكذلك غموض وارتباك في المستهدفات وضعف الكفاءة في توظيف الموارد، واعتماد مؤسسات الدولة بشكل واضح على البنوك في إنجاز كافة مشاريعها من خلال عمليات إقراضية موسعة، تراكمت ديونها عبر الزمن دون الإلمام الكامل بمصادر البيانات الموضحة للضمانات ونشاطات المؤسسة المقترضة، أنتج خسائر كبيرة للبنوك، وحال دون مواكبتها والنظام البنكي في الجزائر للتغيرات التي تشهدها بيئة أعمال البنوك الدولية، وانفتاحها على الأسواق العالمية، فالبنوك الجزائرية مؤسسات محدودة العائد بالنظر إلى البنوك

العالمية، تتبع وتنتمي إلى الاقتصاد الجزائري المغلق الذي يبعد بمسافات شاسعة على ما تتطلبه متغيرات ومتطلبات الاقتصاديات المعاصرة، والتي تتميز باستقلالية المؤسسات المالية واتساع نشاطاتها بما تتطلبه مرحلة التقدم العلمي والتقني المتناهي في التسارع، والمؤدي إلى اتساع في القاعدة الرأسمالية لهذه البنوك العالمية، المستندة أساسا على المتانة والملاءة الرأسمالية وتنوع المنتجات بما يحقق أعلى عائد وأقل مخاطر، وبذلك تقف البنوك الجزائرية هنا مفتقرة لكل هذه الميزات، سواء من حيث محدودية قاعدتها الرأسمالية أو محدودية منتجاتها وضعف قدراتها في الانضمام إلى الأسواق العالمية، أو محدودية حجم توظيفاتها⁽¹⁾.

ثانيا: التركيز في نصيب البنوك: تمتلك البنوك التجارية العامة في النظام البنكي الجزائري أكثر من 85% من إجمالي أصول البنوك، كما تتركز الودائع في الجهاز البنكي الجزائري في البنوك العامة الستة مقارنة بالبنوك الخاصة، ويعود سبب انخفاض نصيب البنوك الخاصة من حجم الودائع لعدة أسباب منها: أنّ هذه البنوك حديثة النشأة مقارنة بما تتوفر عليه البنوك العامة من تجربة وممارسة في هذا المجال، بالإضافة إلى اهتمام هذه البنوك بالقطاعات ذات العائد السريع كتمويل الواردات على حساب تمويل المشاريع الاستثمارية، وكذلك تفضل البنوك الأجنبية دخول السوق الجزائرية على شكل مكاتب تمثيل في غالبيتها، ويعود ذلك للفترة القصيرة التي فتح فيها الجهاز البنكي الجزائري للقطاع الخاص (بداية من سنة 1990)⁽²⁾.

وقد يرجع السبب في انخفاض نصيب البنوك الخاصة من حجم الودائع إلى ما أحدثته سلسلة من الإفلاسات التي أصابت بعض البنوك الخاصة الجزائرية مثل بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، حيث أدى ذلك إلى فقدان الثقة في البنوك الخاصة بشكل خاص، وفي القطاع البنكي الجزائري بشكل عام.

وبذلك فإن امتلاك البنوك العامة لمعظم الأصول والودائع في النظام البنكي الجزائري يجعل لممارستها آثار كبيرة وانعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى، بما يخلفه ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الإبداع وتطوير الصناعة البنكية.

ثالثا: هيكل ملكية البنوك وسيطرة القطاع العام: إن ما يميز النظام البنكي الحالي هو سيطرة البنوك العامة الستة على النشاط البنكي، والمساهمة الكبيرة للقطاع العام وسيطرته على عمليات

(1) لعراف فايزة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 209-211.

(2) نفس المرجع، ص ص 212-213.

البنوك، الأمر الذي لا يسمح بوجود منافسة حقيقية تخدم مصلحة المتعاملين الاقتصاديين، كما تقوم البنوك العامة بممارسة نشاطها مع زبائنها المعتادين (المؤسسات العامة) فتمنح لهم الأولوية على حساب القطاع الخاص الناشئ الذي يحتاج إلى التمويل البنكي خصوصا في بداياته⁽¹⁾.

فالبنوك الجزائرية في علاقتها مع المؤسسات العامة لم تكن تراعي في منحها للانتماء لا حسن أداء المؤسسات العامة، ولا كفاءة المشروعات الممولة، بل اقتصر دورها في ضمان تمويل المؤسسات العامة من أجل ضمان استمراريته، الأمر الذي خلق للبنوك عدة صعوبات واختلالات في حساباتها مازالت إلى اليوم تعاني منها.

وكذلك الشأن بالنسبة للقطاع الخاص من خلال إلزام البنوك بتمويل مشاريع لتشغيل الشباب كثيرا ما تفتقد للفعالية والكفاءة وحتى الصرامة التي تمكنها من رد مبلغ القرض، أضف إلى ذلك سوء الإدارة وغياب ثقافة بنكية لدى العديد من مدراء وموظفي البنوك.

ويعد هذا الوضع نتيجة طبيعية للعلاقة التي لا تزال تربط بين الدولة والبنوك، فبالرغم من محاولات الإصلاح الهادفة إلى التفرقة بين الملكية والإدارة، إلا أن واقع الحال يبين سيطرة القطاع العام على السوق البنكي الأمر الذي يعيق النمو السليم للنشاط البنكي في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك تعد هذه الوضعية نتيجة طبيعية لعدم مبادرة البنوك الفاعلة في مجال عرض المشاريع الاستثمارية، إذ لا تزال الدولة هي المبادر والمحرك شبه الوحيد للنشاط الاقتصادي بتنوع مجالاته وقطاعاته.

رابعا: ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة: يحتاج النظام البنكي الجزائري إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، لكي يكون قادرا على مواجهة المنافسة المحلية والعالمية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك ويجذبهم للتعامل معها.

كما يتسم النظام البنكي الجزائري بوجود قيود مالية ومحاسبية وتنظيمية، تحد من قدرة الجهاز البنكي على مواكبة التطورات العالمية الحديثة في مجال العمل البنكي، حيث لا نجد مثلا في

⁽¹⁾ Said Dib, L'atonie des crédits à l'économie en Algérie, El Watan 09 juin 2004, sur le site : www.algerie-dz.com/article_783, consulté le 28/05/2012.

البنوك الجزائرية أنظمة محاسبية متقدمة ملائمة لتغطية الحسابات ومعالجة العمليات البنكية الحديثة.

من خلال ما سبق نلاحظ أنّ النظام البنكي الجزائري يحتاج لعملية إصلاح واسعة، حيث أن النقائص السابقة الذكر يجب أن تعد دافعا قويا لإصلاح المنظومة البنكية الجزائرية، كما أنه بالإضافة إلى التحديات السابقة، هناك العديد من المشاكل والتحديات والصعوبات التي تواجه قطاع البنوك في الجزائر، منها ما له علاقة مباشرة بالوظيفة البنكية، ومنها ما له علاقة بالمحيط الاقتصادي سواء الوطني أو الخارجي، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي⁽¹⁾:

- نقص الكفاءة الإدارية نتيجة للنقص الكبير في الموارد البشرية ذات الخبرة والكفاءة البنكية، ونقص التدريب خصوصا في مجالات المخاطر وإدارة المحافظ الائتمانية (يشتغل حاليا بالبنوك الجزائرية أكثر من 30000 عامل، أكثر من النصف منهم ليس لديهم المؤهلات اللازمة لشغل مناصبهم ولا التكوين البنكي والمالي الذي يؤهلهم للعمل بالبنوك)، هذا بالإضافة إلى ضعف واضح في استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة في ممارسة العمل البنكي؛
- صغر حجم البنوك الجزائرية مقارنة بالبنوك العالمية وهذا ما يضعف قدرتها التنافسية، ويعد هذا الأمر أكثر حدة بالنسبة للبنوك الخاصة التي لم تستطع فرض وجودها في ظل سيطرة البنوك العمومية على القطاع البنكي الجزائري، وافتقاد هذا الأخير للاعتراف اللازمة لارتباطه الدائم بالسلطات العامة في اتخاذ قراراته بمنح القروض للمؤسسات العامة وبالتالي بقاؤه أداة بيد الدولة؛
- نظرا للتشابك بين مشاريع الإصلاح المتبعة من طرف الحكومة في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبين القطاع البنكي في الجزائر، فإن ذلك يجعل البنوك ملزمة بإصلاح حالها وتطوير أدائها للمساهمة في نجاح إصلاح باقي القطاعات الاقتصادية؛
- لا تعتبر عملية الإصلاح مطلب وطني فحسب، بل ضرورة ومطلب خارجي كذلك، فالعديد من الشركاء الاقتصاديين للجزائر والهيئات المالية الدولية والاقتصادية المتخصصة تدعو لإصلاح البنوك الجزائرية كشرط أساسي وضروري لنجاح الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وما تجدر الإشارة إليه هو تلك الضغوط الخارجية التي تمارس على

⁽¹⁾ Conseil National Economique et Social, Problématique de la réforme du système bancaire, à partir du site: www.cnes.dz/cnesdoc/PLEIN16/BK.htm, consulté le : 28/05/2012.

الجزائر لفتح رأس مال البنوك العمومية وخصخصتها كوسيلة لإعادة التوازن إلى السوق البنكية الجزائرية التي تسيطر عليها تلك البنوك، فمن بين المقترحات التي تقدم بها صندوق النقد الدولي للإصلاح المالي بالجزائر الإسراع في خصخصة بنكين عموميين يتمتعان بصفة مالية جيدة، وإعطاء مهلة خمس سنوات لخصخصة البنوك العمومية المتبقية، ثم التخلي عن العملية إن لم تكن مجدية، كما أنّ اللجنة الأوروبية بالجزائر (في إطار برنامج ميدا الذي انبثق عن لقاء برشلونة سنة 1995 وأنطلق في أكتوبر 1998) ترى أن النظام البنكي الجزائري الذي يسيطر عليه القطاع العمومي لا يزال يعاني من إرث الاقتصاد الموجه بسبب تدخل الدولة من خلال ذلك القطاع، حيث أن البنوك العمومية معتادة على العمل دون مخاطر مع مؤسسات عمومية وتمنحها تحت الضغط قروضا يتم تسديدها من السلطة العمومية، وهذا لا يخدم الاقتصاد الجزائري، ولا يمكن تغيير هذه الوضعية إلاّ بتدخل السلطات العمومية لفتح السوق وإدخال المنافسة بين البنوك⁽¹⁾، وتشتترط العديد من البنوك الدولية إعادة رسملة البنوك العمومية وتطهير محافظها من الديون غير مضمونة الدفع، فضلا على الحصول نسبة الأغلبية أي 51% من رأس مال البنك للدخول في أي عملية خصخصة لبنك عمومي جزائري؛

• إن إصلاح البنوك الجزائرية في حاجة إلى المزيد من الخدمات البنكية الجديدة، وإلى أدوات استثمارية مبتكرة، تواجه حاجيات المتعاملين الاقتصاديين وترفع من عوائدها؛

كما أنّه هناك تحديات خارجية عديدة على الساحة الدولية تواجهها البنوك الجزائرية نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

• التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ألغت البعد المكاني وسهلت الترابط بين الأسواق الحديثة العالمية في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصالات الحديثة، واعتماد الاقتصاد العالمي على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال والترابط؛

• دخول مؤسسات وشركات مالية غير بنكية في مجال الخدمات البنكية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار، والتي أصبحت تنافس البنوك التقليدية في تقديم الخدمات.

(1) مجلة اللجنة الأوروبية بالجزائر، العدد الرابع، أكتوبر - نوفمبر 2004، ص 5.

- توافر الأدوات المالية والبنكية المبتكرة التي تؤدي إلى أنواع جديدة من الخدمات البنكية من خلال بنوك ومؤسسات مالية تعمل على نطاق السوق العالمية، ومن خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة؛
- التزام البنوك العالمية بالاتفاقيات الدولية مثل نسبة رأس المال (معيّار بازل لكفاية رأس المال) والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، ولاسيما في مجال الخدمات البنكية فيما يتعلق بالالتزام بفتح القطاع البنكي للمشاركة الدولية.

الفرع الثاني: إستراتيجية إصلاح البنوك العامة الجزائرية من أجل الخصخصة: يحتاج النظام

البنكي العمومي إلى إستراتيجية واضحة المعالم، متكاملة ومتناسقة، تعظم الآثار الإيجابية المختلفة وتقلل الآثار السلبية إلى أقل درجة ممكنة، وتعمل على زيادة القدرة التنافسية لها، إن التحول إلى اقتصاد مفتوح ومعلوم يتطلب من البنوك العمومية بأن تتكيف وتتأقلم مع الظروف الجديدة التي تفرضها الاحتياجات والمقتضيات الجديدة، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة، والابتعاد عن استخدام الطرق الفوضوية في التسيير، مع إدخال أساليب جديدة في التسيير ترمي إلى إقامة نظام بنكي عصري يأخذ بالتوجهات الحديثة لتطوير أدائه وخدماته ونشاطه.

1- إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة: تعد إعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع البنكي، حيث تستهدف إعادة الهيكلة خلق كيانات بنكية قوية قادرة على المنافسة محلياً وعالمياً، ويمكن خصخصة أحدها أو أكثر في المستقبل.

وتتمثل الهيكلة المالية في زيادة رؤوس أموال تلك البنوك لتتناسب مع حجم الودائع وحجم التمويل الذي تقوم تلك البنوك بمنحه، وفي هذا الشأن لا بد على الدولة أن تقوم بضخ أموال جديدة إلى تلك البنوك لتدعيم قواعدها الرأسمالية وذلك حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة المحتدمة على الساحة البنكية العالمية⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالهيكلة الإدارية فتتم من خلال عدة محاور من أهمها:

- الاهتمام برفع كفاءة العاملين وصقل خبراتهم من خلال الدورات التدريبية المتخصصة والمتطورة سواء في الداخل أو الخارج؛

⁽¹⁾ بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

- تحديث نظم الإدارة واختيار القيادات البنكية ذات الكفاءات المتميزة والخبرات العالمية؛
- تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات وميكنة الفروع وربطها بالمراكز الرئيسية للبنك لسرعة اتخاذ القرار الإداري على أساس سليم؛
- دعم وسائل الرقابة الداخلية بالبنوك وإنشاء لجان للمراجعة الداخلية؛
- إنشاء وتطوير إدارات للمخاطر بالبنوك بهدف تقييم مختلف المخاطر بما فيها الائتمانية وتحسين أساليب وأسس تقييمها وإدارتها؛
- لابد من تشريع قوانين من طرف بنك الجزائر تعمل على إنشاء صندوق لتحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام وتنمية مهارات وقدرات العاملين فيها وتغطية نفقات إلحاقهم بالبرامج التدريبية المحلية والعالمية.

2- التطوير التكنولوجي: إنّ أهم مظاهر التطور في تقديم الخدمات البنكية والتي يجب على البنوك الجزائرية أن تواكبها هي التوسع الكبير في استخدام التقنية التكنولوجية، وذلك بغية تحقيق السرعة في الخدمات وتقليل الأعباء البيروقراطية وتوفير الوقت لكل من العملاء والعاملين في البنوك، الأمر الذي يترتب عليه تغيرات ملموسة في طبيعة وآليات تقديم الخدمة البنكية من أهمها⁽¹⁾:

أ- انخفاض تكلفة التشغيل ولا سيما التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات، فضلا عن تقليص استخدام النقود؛

ب- تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الالكترونية ومنها بطاقات الائتمان والشيكات الالكترونية والنقود الالكترونية، مع نشر قنوات التوزيع الإلكترونية لتهيئة السوق البنكي للتعامل بهذه البطاقات مثل نشر ماكينات الصرف الآلي داخل وخارج فروع البنك، ونشر شبكة من نقاط البيع الإلكترونية، وهو بدوره ما يساهم في نشر بطاقات الدفع المتداولة مثل الفيزا كارد التي ينفرد بنشرها البنوك الأجنبية الخاصة مثل بنك الخليج الجزائر؛

⁽¹⁾ انظر إلى:

رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي المصري، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص185.

اتحاد المصارف العربية، مصارف الغد، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد 249، سبتمبر 2006، ص33.

ت- تحرير العملاء من قيود المكان والزمان وظهور ما يعرف بالخدمات المنزلية البنكية التي توفر الوقت والجهد لعملاء البنوك، وتوفير خدمات البنك المحمول، وتقديم خدمات بنكية عبر شبكة الإنترنت؛

ث- تطوير البنية التحتية لشبكة ربط فروع البنك الواحد وكذلك الربط بينها وبين المراسلين، فضلا عن الربط بينها وبين البنك المركزي، مما يساهم في توفير خدمة نقل المعلومات والاتصالات الصوتية والاجتماعات عن بعد، ومن ثم توفير الوقت والجهد لإنجاز الأعمال وتعزيز سلامة ودقة اتخاذ القرار؛

ج- تكثيف الاستفادة من قبل البنوك لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحاسب الآلية وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات بنكية مستحدثة، وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات البنكية من البنوك إلى العميل بدقة ويسر وسهولة؛

ح- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات باعتباره أهم الأسلحة التي تحرص البنوك على اقتنائها للصمود في حلبة المنافسة، وتقديم خدمات بنكية متطورة، وان تضطلع الدولة بمهمة التحديث التكنولوجي للبنوك العمومية في المرحلة الراهنة.

3- تدعيم القواعد الرأسمالية للبنوك: حرص بنك الجزائر بصفة دائمة على تحقيق حجم للأموال الخاصة في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، يفوق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التي تنص عليها لجنة بازل لحماية البنوك في النظام البنكي الجزائري من الإفلاس وتقوية قاعدتها الرأسمالية، على اعتبار أنّ رؤوس أموال البنوك تمثل خط الدفاع الأول عن أموال المودعين وصمام الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن أهميتها في منح قدرة أكبر للبنك على تنويع خدماته؛

4- مواكبة المعايير الدولية: من خلال ما تفرضه لجنة بازل للرقابة البنكية على بنك الجزائر، لا بد عليه أن يتبع سياسة صارمة وواضحة المعالم في إطار مهامه الإشرافية والرقابية على متعاملي النظام البنكي الجزائري، وذلك من خلال رقابة بنكية حذرة دقيقة تتم على كل من المستوى الكلي والجزئي.

فعلى المستوى الجزئي، تهدف عملية الرقابة إلى ضمان التزام البنوك والمؤسسات المالية داخل المنظومة البنكية الجزائرية بقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر، والمستوحاة من

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

لجنة بازل، والتأكد من صحة العمليات البنكية المنجزة، وتطابق البيانات المقدمة مع البيانات الحقيقية المتحصل عليها بعد عملية المراجعة في البنوك.

أما على المستوى الكلي فتتمثل عملية الرقابة في جميع النشاطات التي يتم من خلالها متابعة المخاطر التنظيمية والعمل على الحد منها والتقليل السلبي لحدوثها على تطور الاقتصاد الكلي للبنك، والقيام بعمليات مسح ومراقبة شاملة لجميع متعاملي النظام البنكي الجزائري، بهدف تحديد جميع نقاط القوة والضعف التي تميز الأداء البنكي بشكل دقيق.

ومن أجل تحقيق وممارسة الرقابة البنكية وفق معايير لجنة بازل لا بد من توفر مجموعة من النقاط نذكر منها⁽¹⁾:

- ✓ من أجل القيام بوظيفة الرقابة على المستوى الكلي بشكل جيد لا بد وأن يتوفر بنك الجزائر على دراية تامة بجميع المعلومات والبيانات المالية الحقيقية بنشاط البنوك؛
- ✓ الاعتماد على نظام معلومات متطور وذو كفاءة عالية يسمح بأحسن معالجة لجميع البيانات والمعلومات المالية والبنكية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ يجب على هيئات الرقابة والإشراف التأكد من حيافة البنوك على أنظمة إدارة المخاطر عالية المستوى، كما يجب على هيئات الرقابة والإشراف أن تشمل طرق وأساليب تسيير البنوك والمؤسسات المالية لتكون بذلك عاملا مساعدا في تحسين كفاءة ونشاط هذه المؤسسات؛
- ✓ الحفاظ على استقلالية هيئة الرقابة والإشراف (اللجنة البنكية)، التي تستمد من بنك الجزائر، فدرجة الاستقلالية تحدد مدى فعالية عملية الرقابة البنكية.
- مما سبق يتضح جليا الدور المحوري الذي ينتظر من بنك الجزائر القيام به في سبيل إرساء قواعد للعمل البنكي تتوافق مع متطلبات ومعايير لجنة بازل.

5- تنمية الموارد البشرية: لا بد من إيلاء أهمية كبيرة للارتقاء بإمكانيات وخبرات العنصر البشري تأهيلا وتدريباً وتحفيزاً، وذلك من خلال القيام بما يلي⁽²⁾:

- ✓ إعداد دراسات ميدانية لقياس اتجاهات العاملين ومقترحاتهم، وتنظيم مقابلات ولقاءات معهم لإطلاعهم على التطورات والإنجازات التي تتحقق لتنمية روح الانتماء لديهم، مع توعية العاملين بأن مصلحة البنك تعمل في اتجاه مصلحة الموظف، فضلا عن تزويدهم بالحقائق

⁽¹⁾ لعراف فايضة، مرجع سبق ذكره، ص ص 226-228.

⁽²⁾ بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

الكاملة حول كافة القضايا والأمور التي تؤثر على البنك على الصعيد الداخلي أو النظام البنكي والاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تحديد الأدوار والمهام الممنوحة بهم لتنفيذها على أكمل وجه، مع الاهتمام بإعادة بناء الثقافة البنكية لديهم لفهم احتياجات العملاء وتنمية قدراتهم على إدارة الحديث والتعامل معهم بعقلية البنكي الواعي؛

✓ تعديل نظام الحوافز بحيث يرتبط بحجم الإنجاز، وتنفيذ العديد من الدورات التدريبية للعاملين في كافة مجالات العمل وذلك من خلال الاستعانة بشركات متخصصة في إعداد وتفعيل البرامج التدريبية المتدرجة والمتنوعة؛

✓ تطبيق مبدأ الشفافية وذلك من خلال إطلاع العاملين على تقاريرهم السنوية، وتنفيذ برنامج موسع لرعاية العاملين وتحسين أحوالهم المادية من خلال وضع نظام لمنح قروض اجتماعية للعاملين بشروط ميسرة، فضلاً عن زيادة رواتبهم البنكية وزيادة المزايا المستحقة للمتقدمين للاندفاع بنظام المعاش المبكر، ووضع نظام للمكافآت التشجيعية لأصحاب الدراسات والمقترحات والجهود المتميزة.

وإذا تمت خطط التطوير والتحديث على هذا النحو فمن شأنها أن تحقق قفزة هائلة في المؤشرات المالية للبنوك العمومية الجزائرية، وبالتالي تصبح على أهبة الاستعداد لخوض غمار الخصخصة لبنك عمومي أو أكثر.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والمالية المتوقعة لخصخصة البنوك العمومية: على اعتبار أنّ النظام البنكي يحتل الصدارة في نجاح اقتصاد أية دولة، إذ يلعب دوراً أساسياً وبارزاً في النشاط الاقتصادي ويشكل مركز الثقل والعمود الفقري والقوة الدافعة نحو التطور، فإنّ خصخصة هذا الأخير من المتوقع أن تمكن من النهوض بالنشاط الاقتصادي الجزائري وذلك من خلال تحقيقها لجملة من الأهداف المنشودة من النظام البنكي الجزائري.

الفرع الأول: زيادة الكفاءة الاقتصادية: كثيراً ما تؤدي سيطرة الدولة على القطاع البنكي أو أي قطاع آخر إلى زيادة البيروقراطية، وغض النظر عن الكفاءة الاقتصادية، وتحويل العمل إلى روتين باهظ التكاليف، بينما إذا ما تمّ تحويل هذه المشروعات إلى القطاع الخاص فإنّ الوضع يتحول إلى الأحسن والأفضل والأكفأ، نتيجة عمل القطاع الخاص على تطوير ذاته، وإلغاء الوقت الضائع، وتحسين الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وتنمية العائد وزيادة المردود.

فخصخصة المنظومة البنكية الجزائرية من شأنها أن تساهم في الرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات، بما في ذلك المنافسة الإقليمية والدولية، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، بإخضاع البنوك لقوى السوق، الأمر الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإستراتيجية العامة لتنمية القطاع الخاص في الجزائر، بما في ذلك توفير مناخ الاستثمار المناسب والملائم لتطوير سوق رأس المال وسوق العمل، وإخضاع جميع البنوك لظروف المنافسة نفسها، ويمكن أن تتحقق الكفاءة كذلك من خلال ما يلي⁽¹⁾:

✓ الدفع بالقطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني، وزيادة حصته في الناتج المحلي الوطني، بالشكل الذي يحقق نمواً حقيقياً في الاقتصاد، في ظل وجود قطاع خاص لديه القدرة على تنويع القاعدة الاقتصادية والكفاءة على توجيه الاستثمارات والاستمرار الذاتي؛

✓ توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة، من خلال استخدام أسلوب الاكتتاب العام في الخصخصة، والذي بدوره سيسهم في رفع مستوى الوعي الاستثماري والادخاري لدى أفراد المجتمع الجزائري، بما في ذلك المحافظة على المدخرات الشخصية؛

✓ تشجيع رأس المال الوطني المهاجر والأجنبي للاستثمار محلياً، من خلال تسهيل الاستثمارات المحلية وملكية المشاريع والأنشطة الإنتاجية المخصصة وفق الضوابط المنظمة لذلك، بالإضافة إلى العمل على التطوير المستمر للسوق المالية لإتاحة الفرصة لتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية للبلاد، بما في ذلك تنمية الاستثمارات المحلية، وكذلك توفير المزيد من القنوات الاستثمارية لاستقطاب المدخرات؛

✓ زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة، بما في ذلك مواصلة تحقيق زيادة عادلة في دخل الفرد، من خلال وضع البرامج والأنظمة الملائمة والحوافز للقطاع الخاص

(1) انظر إلى:

التوجيهي محمد إبراهيم، بدايات التخصيصية في اقتصاد يسود القطاع الخاص: تجربة المملكة العربية السعودية، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1996، ص 241.
التوجيهي محمد إبراهيم احمد، تجربة المملكة العربية السعودية في التحويل (الخصخصة) منهجية التدرج والاشتراك والتكامل، ندوة التجارب العربية في الخصخصة (1-5جويلية) المؤتمر الدولي للعلوم الإدارية، أبو ظبي، 1995، ص ص 15-16.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

لتوظيف الجزائريين، وتعزيز القوى العاملة الوطنية، وتوفير فرص تأهيل وتدريب العمالة الوطنية على رأس العمل، ومعالجة أوضاع العمالة الفائضة الناتجة عن تحويل النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص؛

✓ من الآثار المهمة المحتملة عند خصخصة البنوك العمومية كذلك هو استفادة مختلف القطاعات الاقتصادية من مزايا التحسين الذي سيطرأ على البنوك، نتيجة لتحسين الوضعية المالية للبنوك وبالتالي قدرتها على تمويل المشاريع الكبيرة.

الفرع الثاني: مواكبة التطورات العالمية: نتيجة عدم قدرة البنوك الجزائرية على مواكبة التطورات العالمية، وانفتاح السوق البنكية الجزائرية على الاقتصاد العالمي، وعجزها على تغيير معايير وأساليب التسيير بها حتى تستطيع مواجهة المنافسة المحتدمة، فإنه من خلال خصخصة النظام البنكي يمكن تحقيق ما يلي:

✓ عولمة النظام البنكي الجزائري بهدف تطويره وتعظيم قيمته وزيادة قدرته التنافسية، ويتحقق ذلك من خلال تحويل جزء من رأس مال بنك وطني إلى بنك أجنبي؛

✓ تطوير الأداء البنكي في البنوك الجزائرية نتيجة امتلاك الشريك الأجنبي الأغلبية في رأس مال البنك المخصص، ما يخول له سلطة القرار على الساحة البنكية المالية الجزائرية، ففي كل الحالات سواء تمت الخصخصة بأسلوب الطرح العام أو الطرح الخاص يكون لدى المنتج الحافز لزيادة الإنتاجية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بهدف تعظيم المكاسب، ففي حالة الطرح الخاص يسعى المستثمر لإدخال تحسينات تكنولوجية حديثة من أجل خفض التكاليف وزيادة أرباحه مما ينعكس على الأداء الاقتصادي للمشروع، وفي حالة الطرح العام فإن سوق رأس المال تضع ضغوطا قوية على المشروع في سوق الأوراق المالية، وبالتالي زيادة ربحيته، ومن ناحية أخرى وفي حالة وجود المستثمر الأجنبي فإنه يعمل على إدخال فنون تكنولوجية حديثة مما يؤدي إلى تحفيز المنتج المحلي على تحسين أدائه؛

✓ اكتساب البنك للطابع الدولي من خلال تلك الشراكة.

ففي كل الحالات سواء تمت الخصخصة بأسلوب الطرح العام أو الطرح الخاص يكون لدى المنتج الحافز لزيادة الإنتاجية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بهدف تعظيم المكاسب، ففي حالة الطرح الخاص يسعى المستثمر لإدخال تحسينات تكنولوجية حديثة من أجل خفض التكاليف وزيادة أرباحه مما ينعكس على الأداء الاقتصادي للمشروع، وفي حالة الطرح العام فإن سوق رأس المال تضع

ضغوطا قوية على المشروع في سوق الأوراق المالية ، وبالتالي زيادة ربحيته، ومن ناحية أخرى وفي حالة وجود المستثمر الأجنبي فإنه يعمل على إدخال فنون تكنولوجية حديثة مما يؤدي إلى تحفيز المنتج المحلي على تحسين أدائه.

الفرع الثالث: اتساع قاعدة الملكية وانتعاش سوق رأس المال: إن اتساع نطاق الملكية يعد عاملا له أهمية كبيرة، حيث يجعل هؤلاء الذين يمتلكون الأسهم وبصفة خاصة المواطنون والعمال يشعرون أنهم يحصلون على ثمار نجاح الشركة، وهذا يعد دافعا أساسيا لزيادة إنتاجيتهم، من ثم يؤدي بصورة غير مباشرة إلى زيادة الاهتمام بأداء الاقتصاد الوطني، "ولقد أصبح القطاع الخاص يمثل حاليا ما يزيد على نصف النشاط الاقتصادي في تسع دول من أوروبا الشرقية والدول المستقلة حديثا"⁽¹⁾، "كما أن خصخصة شركة الشحن الوطنية في المملكة المتحدة، أدت إلى تحول العاملون إلى ملاك وزاد عدد الأسهم المصدرة والمتداولة في سوق الأوراق المالية"⁽²⁾.

ومن ناحية أخرى فإن سوق رأس المال هي المحرك الأساسي للأداء الاقتصادي، والذي يمثل تطويره هدفا أساسيا في بعض الدول النامية، ولذلك فإن زيادة حجم الأسهم الذي يتم في نطاقها التبادل في هذه السوق سيكون له أثر أساسي في جذب الاستثمارات الرأسمالية، كما يؤدي إلى زيادة تعبئة المدخرات وتوجيهها من خلال سوق رأس المال إلى أوجه استثمارية إنتاجية، وفي بعض الدول ومنها الجزائر فإن حجم السوق المالية من الممكن أن يعوق حجم الأسهم التي يمكن استيعابها وجذبها، ولكن مع ازدياد الخصخصة فإن هذا العائق يبدأ في الزوال، كما يتم رفع كفاءة وقدرة المؤسسات المالية والبنكية من خلال برنامج الخصخصة وهذا يساهم في زيادة تعبئة المدخرات.

الفرع الرابع: تدعيم القوى التنافسية في المجتمع: الخصخصة تكون أكثر كفاءة في تطوير أداء المشروعات عندما تكون مصحوبة بتحرير القيود وزيادة المنافسة، ولكن في حالة المشروعات التي لديها احتكار طبيعي، فلا بد أن تكون الخصخصة في هذه الحالة مصحوبة ببعض القوانين اللازمة لرفع عنصر الكفاءة وتحسين أو رفع مستويات الخدمة، وتكون النظم والقوانين فعالة في القطاع الخاص عندما تكون الحكومة هي المنظم وليس المساهم أو الممول

(1) سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1997، ص296.

(2) نفس المرجع، ص 337.

للمشروع، فخصخصة القطاع المالي في بنجلاديش هو مثال على أنّ المنافسة أدت إلى إسراع عملية الخصخصة، إذ أنّ اثنين من بنوك بنجلاديش تم خصصتها من خلال الطرح العام سنتي 1984-1985، بالإضافة إلى أن التطوير والإصلاح الذي تم في النشاط البنكي وإزالة العوائق التي كانت أمام الدخول في هذا النشاط نتج عنه إنشاء ستة بنوك خاصة جديدة في بنجلاديش ما بين 1984-1989، و"كذلك فإن إزالة العوائق والقيود أمام شركة الهاتف في شيلي أدت إلى تضاعف طاقتها الإنتاجية خلال أربع سنوات بعد خصصتها"، وفي ماليزيا فإن الحصيلة الصافية من الخصخصة كانت إيجابية وضخمة حيث حققت حوالي 9.3 مليار دولار، وذلك بفضل إزالة العوائق والقيود البيروقراطية السابقة، وبذلك فإن تطبيق الخصخصة في الدول النامية أدى إلى تشجيع المنافسة وتحرير الأسواق، وقد تم ذلك من خلال ما يلي⁽¹⁾:

1- إزالة جميع العوائق الحمائية للدخول للأسواق والوسائل الأخرى التي تؤدي إلى تقليل المنافسة مثل الإعانات والدعم؛

2- تقليل احتكار الحكومة؛

3- إلزام مؤسسات القطاع العام بالعمل في ظل بيئة تنافسية.

الفرع الخامس: زيادة إيرادات الدولة من خلال عمليات الخصخصة: تؤدي الخصخصة إلى حصول الدولة على رؤوس أموال نتيجة تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال زادت إيرادات الأرجنتين بنحو 19 مليار دولار نتيجة عملية الخصخصة، وتم تخفيض ديونها التجارية بنسبة 40% عندما استخدمت 11 مليار دولار من حصيلة الخصخصة في خفض هذه الديون، كما خفضت المكسيك ديونها وقامت كذلك بتخصيص جزء من إيرادات الخصخصة في ذلك، والتي بلغت 22 مليار دولار لتمويل برامج مكافحة الفقر، مما أدى إلى زيادة درجة التأييد العام لبرنامج الخصخصة؛

ومن ناحية أخرى خفضت برامج الخصخصة من الإعانات الحكومية الصريحة والضمنية للمؤسسات العامة، ففي المكسيك انخفضت التحويلات الحكومية إلى المؤسسات العامة بنسبة

(1) علي توفيق الصادق، معبد الجارحي، التخصيص في إطار التنمية - القضايا والمضامين -، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1995، ص33.

قدرها 50% مما مثل تخفيضا بمقدار 4 مليارات دولار في نهاية 1998، إذن يمكن للخصخصة أن تؤدي إلى⁽¹⁾:

❖ ترشيد الإنفاق العام والتخفيف عن كاهل ميزانية الدولة، من خلال إتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها، الأمر الذي يتطلب تقييم مشاريع التجهيزات الأساسية والمرافق العامة لتحديد جدوى تحويل إدارتها إلى القطاع الخاص، شريطة المحافظة على دور الدولة في توفير بعض الخدمات الضرورية، هذا إضافة إلى إيقاف الحكومة لأية استثمارات إضافية للمشاريع العامة بعد الموافقة على تخصيصها، باستثناء ما هو ضروري منها؛

❖ زيادة إيرادات الدولة عن طريق تعزيز عائد المساهمة في النشاط المراد تحويله للقطاع الخاص، وأيضاً عن طريق تعزيز ما تحصل عليه الدولة من مقابل مالي مثل ما تحصل عليه مقابل منحها للامتيازات، وكذلك عن طريق الإيراد المحصل من بيع الدولة لجزء من حصتها.

وعموماً نورد فيما يلي أهم الآثار والنتائج الإيجابية التي تحققت من عمليات الخصخصة بصورة عامة خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، ولكن هذا لا يعني أن نفس النتائج يمكن أن تتحقق بصورة تلقائية من خلال عملية الخصخصة في الدول النامية ذلك أن الخصخصة عملية معقدة وتحتاج إلى إعداد جيد وتنظيم وكفاءة وتقدير للمسئولية ويمكن حصر النتائج التي تحققت في بعض اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة في الآتي:

- اقترنت عملية الخصخصة بزيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات أرباح معقولة في الوحدات التي انتقلت من القطاع العام الحكومي إلى القطاع الخاص؛
- حصلت الدولة من عملية الخصخصة على حصيلة من الموارد المالية المحققة من عملية بيع بعض وحدات القطاع العام وكذلك انخفض الإنفاق العام مما أدى إلى خفض أو إزالة العجز في الموازنة العامة؛
- إن عملية التحول اقترنت بالتخلص من البطالة المقنعة والعمالة الزائدة ولكن يمكن أن يكون هذا على حساب زيادة معدلات البطالة الكاملة في سوق العمل؛

(1) استنتاج الطالبة باستخدام العديد من المراجع.

الفصل الرابع: خصخصة النظام البنكي الجزائري على ضوء التجربة المصرية

- لا شك أنّ الهدف الأساسي من عملية الخصخصة هو رفع وزيادة الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف ومن ثم اقترنت أيضا هذه السياسة بخفض تضخم التكاليف مما أدى إلى خفض معدل التضخم العام؛
- من أهم النقاط التي توجه في نقد القطاع العام هي الحد من الطموحات والحوافز الفردية وبذلك فإن بيع بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص يتيح للحوافز الفردية لأن تؤثر على إنعاش الاقتصاد الوطني، ويصبح بذلك معتمدا على المبادرات الفردية مما يؤدي إلى توليد النمو ويساعد على نضوج الاقتصاد الوطني ويساعد أيضا على تحقيق الأهداف العامة للدولة بأسلوب أكثر كفاءة؛
- أنّ نظم التخطيط الاقتصادي التي تعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج تتصف بعدم حساسيتها واستجابتها السريعة للتغيرات التي تحدث في السوق، لذلك نجد أن الخصخصة تساهم في سرعة استجابة جهاز الإنتاج والتسويق في الدولة للمتغيرات والاتجاهات التي تنمو وتنتشر في السوق المحلي والسوق العالمي؛
- وفيما يتعلق بالدول النامية نجد أن اعتماد هذه الدول على التخطيط المركزي الحكومي والملكية العامة لوسائل الإنتاج أدى إلى انتشار مظاهر الاقتصاد الخفي؛ وكان لهذا المظهر آثار سيئة كثيرة، ولكن عملية التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة تؤدي إلى الحد من هذه الظاهرة وحصرها في أضيق الحدود؛
- إن برامج الخصخصة تهدف إلى إحداث الآثار الإيجابية للمنافسة الحرة ومن ثم زيادة مستوى الخدمة؛
- إن خفض مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الخصخصة تساعد الإدارة الحكومية للتفرغ لخدمة الأهداف العامة للدولة؛
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات وإقامة المشروعات في جميع المجالات للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- إدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال الصناعة - الزراعة - الخدمات.. الخ، والتطوير المستمر تمشيا مع الاتجاهات العالمية؛
- تقوية عنصر المنافسة بين منشآت القطاع الخاص لصالح المنتج والمستهلك في تحقيق الربح وخفض تكلفة المنتج وأن تكون الأسعار مناسبة للمستهلك؛

- توفير فرص عمل حقيقية والعمل على الحد من مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛
- تنشيط حركة التجارة الخارجية والاهتمام بسلع التصدير وأيضاً التجارة الداخلية لتوفير احتياجات المستهلكين؛
- جلب الاستثمارات الأجنبية للبلاد للمساهمة في إقامة المشروعات وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية والاقتصادية؛
- الارتباط بالأسواق العالمية؛
- اقتصار دور الدولة على الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية وتوفير المناخ الملائم من حيث الأمان والقوانين - لكي يقوم القطاع الخاص بدوره الفعال في التنمية الاقتصادية ومواجهة المنافسة الأجنبية.

خلاصة الفصل الرابع

كان لانتشار ظاهرة العولمة آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث أدت لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المالية والبنكية، والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تحول دون انطلاق الخدمات البنكية لآفاق أكثر رحابة، كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير ملامح الخريطة البنكية الدولية، حيث ساهم في تحول عدد كبير من البنوك إلى المعاملات الإلكترونية والتوسع في استخدام التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات البنكية المتطورة مما أحدث تغييرا جذريا في أنماط العمل البنكي على النحو الذي بات يهدد الشكل التقليدي للبنوك، هذا فضلا عن المعايير والقواعد البنكية والمالية الجديدة للجنة بازل في مجالي الرقابة البنكية وكفاية رأس المال والتي تشكل ضغوطا جديدة على البنوك في مجال تدعيم وتقوية مراكزها المالية، ناهيك عن ظاهرة الاندماجات بين المؤسسات البنكية والتي أفرزت كيانات مالية عملاقة مما يحمل معه مخاطر مواجهة البنوك الصغيرة للتهميش والإفلاس، لذا فقد أضحت لزاما على البنوك الجزائرية مواجهة تلك التحديات باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعد على الانخراط في الاقتصاد العالمي والوقوف على قدم المساواة مع البنوك العالمية من خلال إعادة صياغة استراتيجياتها وانتهاج سياسات أكثر تطورا وشمولا بهدف ملاحقة الاتجاهات الجديدة في العمل البنكي الدولي وتطوير جودة الخدمة البنكية ورفع كفاءة الأداء مما يعزز من قدراتها التنافسية على الساحتين المحلية والدولية.

فعلى ضوء ما شهدته الساحة البنكية المصرية في الآونة الأخيرة من الإنجازات لخطة الإصلاح البنكي حتى أصبحت حقيقة واقعة امتدت لتشمل العديد من المجالات، كان في مقدمتها إعادة هيكلة البنوك العامة إدارياً ومالياً وخصخصة أول بنك قطاع عام، بالإضافة لطرح مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة للبيع، ومواصلة خطة دمج البنوك الصغيرة، ثم المواجهة الحاسمة لمشكلة التعثر وتطوير السياسات الائتمانية، هذا فضلا عن الإسراع بتطبيق حزمة من السياسات الرامية لمواكبة المعايير الدولية والتقدم التكنولوجي كل ذلك في إطار خطة لدعم الرقابة والإشراف في البنوك، كما قمنا باستعراض التجربة الثرية لبنك الإسكندرية بوصفها تجربة رائدة لبنك قطاع عام نجح في فترة وجيزة في أن يضرب المثل والقوة في إنجاز خطة إعادة الهيكلة المالية

والإدارية والتكنولوجية لينطلق إلى آفاق جديدة للنمو استحق معها أن يقع عليه اختيار الدولة ليكون أول بنك قطاع عام يتم طرحه للخصخصة في مصر.

لذلك فخصخصة البنوك العمومية هي أحد المواضيع الحساسة على الساحة الاقتصادية الجزائرية، لما تكتسيه من أهمية بالغة في تحريك الاقتصاد وتمويله، وقمنا باستعراض التجربة المصرية لإظهار أهمية الخصخصة وضرورتها للنهوض بالقطاع البنكي من أجل الحذو حذوها. إنّ السوق البنكية الجزائرية هامة وواعدة لكنها غير مشغلة بعقلانية، فالحاجة إلى التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة يبعث بضرورة التفكير إلى اللجوء إلى الخصخصة على الأقل من أجل الاستفادة من طرق التسيير وتكييف تلك التقنيات مع ذهنيات المتعاملين والمستثمرين الجزائريين.



وفقا للمنطق الاقتصادي فإنّه ليس بمقدور أية دولة نامية أن تنمو اقتصادياً وبشكل متسارعاً، دون حصول عملية التراكم في إطار بعد زمني معين، على أن يتشكل ذلك من ثلاث حلقات مترابطة، حيث تتجسد الحلقة الأولى في حصول الادخار والثانية في زيادته وضمان تدفقات الاستثمار، والثالثة في خطوة الاستثمار المنتج.

وهذا يعني إمكانية حدوث التراكم بعد التوفيق ما بين العرض الادخاري، والطلب الاستثماري عن طريق الوساطة التي تقوم بها المؤسسات والأسواق المالية، والاقتصاد الجزائري يعاني من معوّقات عديدة تضعف الترابط ما بين هذه الحلقات، فضعف حجم الادخار الوطني كان بسبب الاختلال القائم في توزيع الدخل والضغط التضخمية المخفّضة للادخار، ناهيك عن عدم كفاية دخل شريحة واسعة من المجتمع لإشباع حاجاتها الاستهلاكية.

وفي نظرة تقييمية لأداء ودور الجهاز البنكي الجزائري ومدى مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية، فإنّ ارتفاع كلفة القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية، وتعدّد إجراءاتها، جعل من الائتمان المقدم شحيحاً ومحدود الأثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ فكانت المخاطر المتزايدة قد حجمت العمليات الائتمانية، والسياسات الإقراضية، ويبدو الأمر أكثر وضوحاً من خلال تتبع المسارات للاستخدامات المختلفة لأموال الجهاز البنكي الجزائري.

إنّ البنوك العامة في الجزائر لم تؤدي خلال المرحلة الماضية، الدور المطلوب منها في توفير الأموال اللازمة لتفعيل التنمية الاقتصادية وتنشيط الحركة الاقتصادية، والذي هو مبرراً رئيسياً من مبررات تأسيسها.

إنّ بقاء البنوك العامة يستدعي رفع كفاءة أدائها، وتحديث أساليبها البنكية وبما يتفاعل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يستدعي منها العمل على تنمية مصادر التمويل طويلة الأجل (الودائع الزمنية)، وتطوير خبراتها، لتعظيم هذه الموارد، واستخدامها في أوجه التشغيل المناسبة، متوسطة وطويلة الأجل، والذي سيثمر عنه نمواً في حجم الائتمان النقدي والاستثمارات المتنوعة، مما يجعل من الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعاً من خلال زيادة طاقته التصديرية ويلبي أيضاً متطلبات النمو السكاني.

الخاتمة العامة

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى الدور التمويلي للبنوك الخاصة الأجنبية في الجزائر والتي تساهم في إنعاش أية عملية للنهوض الاقتصادي، وتوفير الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تمهيداً للدخول في استثمارات إستراتيجية.

نتائج اختبار فرضيات البحث:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة والتأكد من الفرضيات الموضوعية كما يلي:

استطعنا من خلال هذه الدراسة تأكيد الفرضية الأولى: حيث ظهر التحول نحو العولمة المالية في ضوء التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، وخاصة تلك التي شهدتها الربع الأخير من القرن العشرين الماضي، حيث تحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وأصبح هناك سوقاً واحداً يوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين، وأصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمي ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة، من خلال ما سبق يتضح أن العولمة المالية يمكن أن توفر الكثير من المزايا، كما يمكن أن تعتبر عاملاً مساهماً للأزمات المالية، حيث تزايدت حالات عدم الاستقرار، ويات انتشار عدوى الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب العديد من قنوات الانتقال الداعمة لهذا الانتشار، والأزمة المالية العالمية لسنة 2008 خير مثال على ذلك، هذه الأزمة التي أكدت أنه قد أصبحت هناك حاجة ماسة إلى خلق ترتيبات نظامية ورقابية تحكمها معايير دولية موحدة لعلاج ضعف الرقابة الداخلية والقصور الإداري في المؤسسات المالية والنظم البنكية للوصول إلى أسواق مالية تتمتع بالكفاءة والانضباط.

لقد تأكد من خلال هذه الدراسة كذلك صحة الفرضية الثانية: حيث بدأت موجة الخصخصة تجتاح دول العالم خلال النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين، وقد كانت إنجلترا من أوائل الدول التي سبقت إلى ذلك، ثم تبعتها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكندا وغيرها، وانتقلت موجة الخصخصة إلى الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنجلادش، وباكستان وتركيا ونيجيريا ومصر وغيرها، كما بدأت الدول الاشتراكية سابقاً في تبني برامج الخصخصة مثل الاتحاد السوفياتي وجمهورية التشيك والسلوفاك وبولندا والمجر وغيرها، ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك

الخاتمة العامة

الدولي أثناء التمهيد لعملية إعادة جدولة ديونها "طبقاً للقواعد المعروفة لنادي باريس ونادي لندن"، حيث يقوم الفكر لدى هاتين المؤسستين على التحليل التالي:

لكي تتجنب هذه الدول مصاعب خدمة ديونها ومشكلات ميزان مدفوعاتها، فإنها تحتاج لإعادة هيكليّة اقتصادية؛ وحتى تتمكن من رفع كفاءة تشغيل وتخصيص مواردها، ويلزم ذلك مجموعة من السياسات النقدية والمالية، مع برنامج للتكيف الهيكلي تأتي الخصخصة من أهم مكوناته.

إنّ العديد من الدول العربية بذلت جهوداً حثيثة لإصلاح وتحرير القطاع البنكي لديها، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت تلك الدول في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات وخلال عقد التسعينات، ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع البنكي بشكل عام، في حين لازالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع بنكي كفاء ومتطور.

كما تأكد من خلال هذه الدراسة صحة الفرضية الثالثة: نظرا لجملة المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي دخلت إلى الواقع الجزائري نتيجة الانتقال إلى اقتصاد السوق، تطلب الأمر ضرورة إجراء إصلاحا جذريا للنظام البنكي الجزائري يتطابق مع المعطيات الجديدة، مثل من خلاله قانون النقد والقرض 90-10 منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات النقدية الجزائرية، حيث استمد أفكاره من خلاصة القوانين السابقة والمتغيرات العالمية.

يقوم هذا القانون على أهداف نقدية تحددها السلطة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض، كما قيدت الخزينة بشأن اللجوء إلى القرض لتمويل عجزها وأعيد إحياء دور البنوك في الوساطة المالية ورد الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير اقتصادي هام، كما سمح لأول مرة و منذ الاستقلال بإنشاء البنوك الخاصة وطنية وأجنبية، كما تعددت أشكال البنوك من بنوك عمومية وخاصة ومؤسسات مالية وفروع لبنوك أجنبية وتمثيلات، الأمر الذي تطلب وجود هيئة رقابية تجسدت في لجنة بنكية تتكفل بمراقبة أنواع المؤسسات البنكية السابقة لمدى تطبيقها للقوانين والأنظمة ومعاقبة مرتكبي المخالفات، يقوم بنك الجزائر بمهامه كبنك مركزي، أما البنوك والمؤسسات المالية فتقوم بجمع الموارد وتوزيع القروض لتمويل المؤسسات في ظروف تنافسية.

على الرغم من أنه كان يعتقد أن هذا الإصلاح كافٍ وشامل، إلا أنه أثبت محدوديته، حيث اتبع بعدة إجراءات في فترة التسعينات، هدفت إلى التماشي مع المعايير الدولية في المجال البنكي، و شملت أيضا عمليات تطهير للبنوك العمومية وإعادة رسميتها، وعدة تعديلات، وفي سنة 2003

الخاتمة العامة

أعيدت صياغة قانون النقد والقرض لتحديث المنظومة البنكية وعصرنتها ودفع البنوك لاسيما البنوك العمومية للعمل بالمعايير الدولية فيما يخص قواعد الحذر والمنافسة النزيفة، هدفت إلى تحسين ممارسة صلاحيات بنك الجزائر، وتعزيز التشاور بينه وبين الحكومة، وحماية أفضل للبنوك ولودائع الجمهور، كما أنشئت جمعية للبنوك والمؤسسات المالية وبعض التعديلات الأخرى.

كذلك تمكنا من إثبات الفرضية الرابعة: حيث قام البنك المركزي المصري بعملية تطوير وتحديث شاملة للبنوك العامة وفق سياسة مالية ونقدية متكاملة وتحت مظلة رقابة وإشراف مستتير من جانبه، مستهدفاً في ذلك إحداث تغييرات جذرية في هيكل الجهاز البنكي وجودة الخدمات التي يقدمها على نحو يحقق أهداف هذه المرحلة من الإصلاح البنكي، حيث يمر الاقتصاد الوطني المصري بمرحلة جديدة تتطلب جهاز بنكي قوي وقادر على التعامل معها بأدوات تنافسية تتناسب مع آليات الاقتصاد الحر، وقد عمل على تحقيق ذلك من خلال خصخصة بنك الإسكندرية، حيث تعد هذه التجربة تجربة رائدة نجحت في تحويل البنك من بنك قطاع عام يعاني العديد من مشكلات الجمود إلى بنك متقدم يعمل وفقاً لآليات القطاع الخاص، منتهجا أسلوب علمي ومهني محترف، وينافس بقوة على الريادة في تقديم خدمات مالية بذات مقاييس الجودة العالمية محققاً سمعة طيبة داخليا وخارجيا دفعت مؤسسات التقييم الدولية لإعادة تقييم البنك.

وباستقراء المعلومات المتوصل إليها والتي تسردها هذه الدراسة يتضح لنا أنّ النظام البنكي في الجزائر واجه منذ بداية عقد السبعينيات تحديات وصعاب جسيمة أدّت إلى إضعافه وتراجع أدائه وإلى الافتقار إلى المقومات الأساسية للتطور، وتتمثل أهم عناصر تلك التحديات فيما يلي:

- السياسات الاقتصادية الكلية غير السليمة وغير المستقرة والتي انعكست آثارها سلباً على الأوضاع المالية للبنوك، والمتمثلة خاصة في معدلات التضخم العالية؛

- السياسات الهيكلية غير المستقرة التي اتبعتها الدولة في مجالات التجارة الداخلية والخارجية أثرت سلباً على أوضاع الحساب الخارجي للدولة وانعكست آثارها السالبة على أداء النظام البنكي؛

- سياسات الدولة التمويلية التي تفرض على الجهاز البنكي للقيام بتمويل أولويات محددة، مما أدّى إلى تراكم الديون المتعثرة وبالتالي إلى تعرض أصول البنوك في محفظة الديون إلى مخاطر جسيمة كما أدى إلى تدهور أرباحها واهتزاز أوضاعها المالية.

هذا إلى جانب عناصر الضعف الذاتي للقطاع البنكي والتي تتمثل فيما يلي:

الخاتمة العامة

- 1- صغر حجم البنوك لا يؤهلها للتعامل مع البنوك الخارجية أو مقابلة حاجة الاقتصاد الوطني الحقيقية للوساطة المالية؛
- 2- ضعف الخبرة البنكية للكوادر الفنية وافتقار مجالس الإدارات إلى الكفاءة المطلوبة لتحقيق الرقابة الداخلية للبنوك ورسم وهندسة خطط التنمية البنكية؛
- 3- بطء تجاوب البنوك مع متطلبات التقنيات الحديثة؛
- 4- العوامل الخارجية والذاتية أضعفت قدرة البنوك على استقطاب الاستثمارات والمدخرات. أجرى بنك الجزائر منذ عقد التسعينات عدة محاولات لإصلاح الجهاز البنكي ولكن كل تلك المحاولات لم تحقق أهدافها لعدم توفر البيئة الاقتصادية الكلية المواتية في البلاد.

نتائج الدراسة

إنّ خصخصة البنوك العامة أصبحت حتمية ولا بد منها، ولكن نجاحها مرتبط بالدور الذي تؤديه السلطة التي تضبط العمل فيما بعد، حيث أكد ممثل البنك الدولي عند زيارته للجزائر في أواخر 2005 السيد " إيف دوفيفي " أنّ إمكانية القضاء على البطالة بالوصول إلى تنمية قوية تفوق 10% تتعلق بخصخصة البنوك، هذه الأخيرة التي تساهم في فتح السوق، ولكن هذا لا يعني القضاء كلية على البنوك العامة؛ بحيث أكد ممثل البنك الدولي دور الحكومة في إنجاح أي خصخصة حيث تمثل سلطة الضبط والحكم الذي يسير هاته العملية لكي لا تخرج عن نطاقها القانوني، فالخصخصة الناجحة هي التي تتم بأقل الآثار الاجتماعية، ومشكل الجزائر يكمن في النقص الفضيع في الإداريين والمؤهلين والاقتصاديين الاختصاصيين، فالجزائر دخلت في مرحلة جديدة في علاقتها مع البنك الدولي وهذا بعد تغير الاحتياجات الجزائرية من احتياجات مالية إلى مساعدات تقنية.

وكما سبق ورأينا من خلال هذه الدراسة، عملية الخصخصة تحتاج إلى دراسات تحليلية لهيكل الجهاز البنكي والوضع المالي ونمط الملكية المتوقع، والأخذ في الحسبان مشكلة تأثير عملية الخصخصة على السوق والسهم بالبورصة، بالإضافة إلى تأثير ذلك على التطورات الإقليمية والعالمية والقدرة التنافسية للبنوك في المستقبل، وفي كل الأحوال فإنّ المسألة تحتاج إلى احتفاظ الدولة بقوة تصويتية عالية سواء عن طريق حصتها في رأس المال، أو عن طريق آليات جدية مثل السهم الذهبي الذي له قوة اعتراض في التصويت كما هو متبع في العديد من الدول المتقدمة.

الخاتمة العامة

- عموما لنجاح خصخصة النظام البنكي الجزائري على الدولة تتبع جملة من الخطوات الثابتة منها التي تمت الإشارة إليها في الدراسة والتي يمكن أن تؤدي إلى:
- ✓ إعادة هيكلة العمليات البنكية للوصول بمستوى الأداء إلى المقاييس العالمية؛
 - ✓ إقامة بنية أساسية ذات تقنية حديثة؛
 - ✓ تطوير شكل البنك وهويته وتحديث منشآته؛
 - ✓ تمكين الفروع من أن تصبح أكثر قربا من اهتمامات واحتياجات العميل بتقديم حزمة متكاملة ومبتكرة من الخدمات البنكية ذات ميزة تنافسية؛
 - ✓ تغيير الثقافة السائدة بين العاملين لمساعدتهم على الانتقال إلى أسلوب عمل يعتمد على استخدام النظم الالكترونية؛
 - ✓ فهم تأثير عملية التطوير على العاملين في ظل ثقافتهم وتاريخهم الوظيفي وقدرتهم على التطوير؛
 - ✓ نقل التطوير في أداء العمليات البنكية إلى العمليات المركزية والفروع طبقا لتواريخ محددة؛
 - ✓ مساعدة المديرين والعاملين على تطوير أسلوب أدائهم للخدمة البنكية والتعريف بدور القادة في إدارة التطوير؛
 - ✓ المحافظة على منظومة الأداء المتطور بعد تطبيقها.



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. صالح الرقب، 2003: العولمة، الجامعة الإسلامية.
2. محمد عابد الجابري، 1998: العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. عزت السيد أحمد، 2000: انهيار مزاعم العولمة، قراءة في تواصل الحضارات وصراعاها، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
4. عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، 2002: الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، عالم المعرفة، الكويت.
5. مازن عيسى الشيخ راضي، 2002: العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، العين، الإمارات العربية المتحدة.
6. عمرو محي الدين، 2002: المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية و ظاهرة العولمة، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، لبنان.
7. رونالد روبرتسون، 1998: العولمة، النظرية الاجتماعية و الثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود و منور أمين، مراجعة وتقديم محمد حافظ ذياب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
8. شيماء عبد الستار الليلية، 2011: العولمة والمنظمات الدولية المالية، دار آيلة، عمان.
9. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، 2010: آليات العولمة الاقتصادية وآثارها الاقتصادية في المستقبل العربي، دار حامد، عمان.
10. عبد المطلب عبد الحميد، 2003: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.
11. حسن كريم حمزة، 2001: العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
12. جمال الخطيب، 2002: العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
13. عبده محمد فاضل، 2004: الخصخصة وأثرها على التنمية في البلدان النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
14. محمد عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، 1981: دار الكتاب العربي، بيروت.
15. السيد عبد الخالق، 1999: تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار النهضة العربية.
16. حسن كريم حمزة، 2011: العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر، عمان.
17. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، تأثير تحرير الخدمة البنكية.

18. رأفت شفيق بالسادة، 1991: تحويلات المصريين المغتربين بالخارج "المورد المفقود والأمل المعقود"، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
19. عمرو محي الدين، 2000: أزمة النمو الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة، دار الشروق للنشر، القاهرة.
20. أحمد يوسف الشحات، 2001: الأزمة المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر.
21. محمود عبد الفضيل، 2000: الحرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
22. عبد الحسين وداي العطية، 2001: الاقتصاديات النامية، أزمات وحلول، دار الشروق للنشر، عمان.
23. عبد الحسين وادي العطية، 2001: الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
24. عماد صالح سلام، 2002: إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، أبو ظبي للطباعة و النشر.
25. يوسف عبد الله القصير، 2009: الأزمة المالية العالمية بين الماضي والحاضر، دون ذكر دار النشر.
26. يوسف أحمد أبو فارة، 2009: إدارة الأزمات، مدخل متكامل، دار الإثراء.
27. عدنان داود العذارى، جواد كاظم البكري، 2010: اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية، الأردن.
28. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، 2005: العولمة المالية وإمكانية التحكم-عدوى الأزمات -دار الفكر الجامعي، مصر.
29. عريقات تقي الحسيني، 1999: التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان.
30. رمزي زكي، العولمة المالية، 1999: دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.
31. عبد الحميد عبد المطلب، 2009: الديون المتعثرة والأزمة البنكية العالمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
32. دانييل أرنول، 1992: تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، بيروت.
33. عماد صالح سالم، 2002: إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية، أبو ظبي، دون ذكر سنة النشر.

قائمة المراجع

34. سميح مسعود، 2010: الأزمة المالية العالمية، نهاية الليبرالية المتوحشة، المركز الكندي للدراسات، مونتريال.
35. سامي قنطنجي، 2007: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، دار النهضة، دمشق.
36. خالد أمين عبد الله، محمد أحمد صقر، 2009: الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، عمان.
37. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، 2011: تأثير تحرير الخدمة البنكية على التنمية الاقتصادية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر.
38. فائزة لعراف، 2013: مدى تكيف النظام البنكي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
39. مها نظير محمود سعد، 2012: تحديث القطاع البنكي المصري في ظل بازل & Basel II III، (دراسة تطبيقية على بنوك القطاع العام التجارية)، أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد البنكي المصري.
40. عبد الحميد الشواربي، 2002: إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر البنكية والقانونية، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية.
41. الشيخ ماهر حسن، 2003: قياس ملاء البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
42. مصطفى محمود أبو بكر، 2009: الأزمة المالية العالمية بين غياب الرؤية، القاهرة.
43. ادم سميث، 2007: بحث أسباب و طبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة، الجزء الأول، بيروت.
44. محمد دويدار، 2001: مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول بيروت.
45. هيرتس نورينا، 2007: السيطرة الصامتة، ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة، الكويت.
46. فؤاد مرسى، 1990: الرأسمالية تجدد نفسها عالم المعرفة، الكويت.
47. توماس سنتش، 1990: نقد نظريات الاقتصاد العالمي، الجزء الثاني، ترجمة عبد الإله النعيمي، الطبعة الأولى، دمشق.
48. فالح أو عامرية، 2008: الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة، عمان، الأردن.
49. سعيد عبد العزيز عثمان، 2000: قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة.

قائمة المراجع

50. علي عبد المنعم السيد، 1984: مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، العراق.
51. سعيد النجار، 1989: التصحيحية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، أبو ظبي.
52. أحمد إبراهيم أحمد، 2001: إدارة الأزمة التعليمية منظور عالمي، الإسكندرية.
53. شكري رجب العشماوي، 2007: الخصخصة، اتحاد العاملين المساهمين تجارب دولية وعربية، مصر.
54. عبد الخالق أحمد، 1993: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة.
55. إبراهيم الدسوقي، 1995: التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة.
56. منير إبراهيم هندي، 2004: الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
57. محمود صبح، 1999: الخصخصة، ط2، البيان للنشر والتوزيع، القاهرة.
58. إيهاب الدسوقي، 1995: التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة.
59. عبده محمد فاضل الربيعي، 2004: الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مديولي، القاهرة، مصر.
60. محمد المتولي، 2004: الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة، القاهرة، مصر.
61. عبد الغفار حنفي، 2003-2004: عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر.
62. محسن أحمد الخضري، 2009: خصخصة المصارف والبنوك: مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
63. محمد صالح الحناوي، أحمد ماهر، 2000: الخصخصة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
64. أحمد ماهر، 2004: الإدارة: المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، مصر.
65. محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق، 2002: الخصخصة: آفاقها وأبعادها، دار الفكر، سوريا.
66. أحمد ماهر، 2002: دليل المدير في الخصخصة، مركز التنمية الإدارية، جامعة الإسكندرية، مصر.

قائمة المراجع

67. أبو صبحا سليمان، 1996: الخصخصة مفاهيم وقضايا في كتاب الخصخصة والآثار الاجتماعية والاقتصادية على إنسان الخليج، القراءة للجميع للنشر والتوزيع، دبي.
68. العمري عمرو هشام، الآثار المالية للخصخصة في ظل التحولات الاقتصادية.
69. حبتور عبد العزيز صالح، 1997: الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي، دراسة مقارنة، عمان، الأردن.
70. طارق عبد العال، 2002: التقييم: تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة، الدار الجامعية.
71. منير إبراهيم هندي، 1995: أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة: خلاصة الخبرات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ج.م.ع.
72. ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
73. شاكور القزويني، 2008: "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر.
74. محفوظ لعشب، 2008: "الوجيز في القانون البنكي الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر.
75. خبابه عبد الله، 2008: "الاقتصاد البنكي"، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية.
76. محمود حميدات، 2005: "مدخل إلى التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر.
77. محمود حميدات، 2000: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
78. محفوظ لعشب، 2004: الوجيز في القانون البنكي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
79. الطاهر لطرش، 2002: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
80. محمد كمال خليل الحمزاوي، 1997: اقتصاديات الائتمان البنكي، منشأة المعارف، الإسكندرية.
81. الطاهر لطرش، 2007: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية.
82. محمد إبراهيم عبد الرحيم، 2007: المتغيرات العالمية للمنظمات -الخصخصة -العولمة -الاقتصاد الجزئي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
83. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، 2005: البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي المصري، الدار الجامعية، مصر.

84. التويجري محمد إبراهيم، 1996: بدايات التخصيصية في اقتصاد يسود القطاع الخاص: تجربة المملكة العربية السعودية، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
85. سعيد عبد العزيز عثمان، 1997: اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، بيروت.

2- الرسائل الجامعية

1. ضيف روفيا، 2004-2005: إستراتيجية النمو البنكي من خلال عمليات الاندماج، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة.
2. شعلان هشام، 2001: آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام تخطيط السوق، الجامعة المستنصرية، بغداد، رسالة دكتوراه في علم الاقتصاد.
3. سعاد حوحو، 2012-2013: خوصصة البنوك واندماجها وأثرهما على الاقتصاد - دراسة إستشرافية لحالة الجزائر -، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
4. باكور حنان، 2013: " الجهاز المصرفي الجزائري في متطلبات العولمة المالية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة.
5. علاوة نواري، 2008: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
6. محمد زميت، 2006: " النظام البنكي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر.
7. علي بطاهر، 1994: الإصلاحات الحديثة للنظام البنكي قانون النقد والقرض، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
8. علي بطاهر، 2006: إصلاحات النظام البنكي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
9. منصوري صمودي، الجهاز البنكي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
10. بلعيد ذهبية، 2007: " الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة.
11. قطوش حميد، 2001: تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

12. محلول زكية، 2009: "أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة.

13. قادة عبد القادر، 2008-2009: متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

3- المجلات و الملتقيات و المؤتمرات و الندوات

1. المحمود فهمي حجازي، مارس 2001: العولمة، مجلة الهلال، القاهرة.
2. ياسر عبد الجواد، 2000: مقريتان عربيتان للعولمة، المستقبل العربي، العدد 252.
3. صلاح سالم، سبتمبر 2001: العولمة والطريق الثالث، بحث للسيد ياسين، مجلة شؤون عربية، العدد 107.
4. محفوظ جبار، ديسمبر 2002: العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المختلفة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 7، جامعة باتنة.
5. أسماء بلميهوب، ساعد مرابط، 22/21 نوفمبر 2006: العولمة وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية - المنعقد بجامعة بسكرة.
6. بريش عبد القادر، يومي 05-06 ماي 2009: التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والبنكية، المركز الجامعي خميس مليانة.
7. جليل كاظم، 2010: عبد الأمير جاسم، إستراتيجية اندماج البنوك، مركز الدراسات الكوفة، العدد 17.
8. مطاي عبد القادر، الطيب ياسين، يومي 11 و 12 مارس 2008: الاندماج البنكي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة البنكية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني لإصلاح النظام البنكي، بجامعة ورقلة.
9. أسامة إبراهيم عيد، كريمة محمد أحمد، 2007: دراسة عن التجربة المصرية في الاندماج البنكي و الدروس المستفادة من التجارب الدولية، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية مجلد البحوث المالية، العدد الأول.
10. مطاي عبد القادر، جوان 2010: الاندماج البنكي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07.

11. عرابة رابع، 2012: دور تكنولوجيا الخدمات البنكية الإلكترونية في عصرنة الجهاز البنكي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8.
12. رسلي جميل، سعد غالب ياسين، 2003: نموذج مقترح لدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الاستخدام الأمثل للموارد في المنشأة، مجلة الأردنية للعلوم التطبيقية و العلوم الإنسانية، مج 6، العدد 1.
13. علي عبد القادر علي، 2004: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، العدد 31، السنة الثالثة.
14. أيت عكاش سمير سعيد الهواري، البنوك الإلكترونية وعمليات غسل الأموال، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية.
15. يوسف عبد الله القصير، 2011: الأزمة المالية العالمية بين الماضي والحاضر - دراسة تاريخية - دراسات عالمية العدد 85.
16. مورييس إلية، أكتوبر 1998: - الاعتماد على الديمقراطية والرفاهية - ترجمة عدنان عباس على - سلسلة عالم المعرفة رقم 238، الكويت.
17. هيل جميل، 2003: الأزمات المالية، مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول.
18. ريتشارد هاس، 2010: الأزمة المالية العالمية، دراسات عالمية، العدد 85، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
19. عبد المنعم السيد علي، ديسمبر 2009: "مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية"، المؤتمر العلمي العاشر، الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، المنعقد ببيروت، لبنان.
20. عبد الرزاق خليل وأحلام بوعبدلي، أيام 23 و 24 نوفمبر 2004: الصناعة البنكية العربية و تحديات اتفاقية بازل 2، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية - حالة الاقتصاد الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة.
21. ناجي التوتي، ماي 2003: الإصلاح البنكي، مجلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، الكويت.
22. حسن ماهر، أيام 21 ماي-3 جويلية 2005: قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

23. نبيل حشاد، 2005: دليلك إلى إدارة المخاطر البنكية، مركز بحوث دراسات مالية وبنكية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، عمان، و مجلة اتحاد البنوك، العدد 261.
24. على بدران، نوفمبر 2005: الإدارة الحديثة للمخاطر البنكية في ظل بازل 2، مجلة اتحاد البنوك العربية.
25. الطيب لحيلح، جويلية 2005: كفاية رأس المال البنكي على ضوء توصيات لجنة بال، بحث مقدم للملتقى الوطني المنعقد بجامعة جيجل حول الإصلاح البنكي في الجزائر.
26. زبير عياش، 2014: اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 31/30.
27. إتحاد البنوك العربية، 2010: بازل 3، إدارة البحوث (إتحاد البنوك العربية)، بيروت، لبنان.
28. إبراهيم توهامي، 2004: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
29. السيد رؤوف رشيد، 2002: التنمية الاقتصادية في عالم متغير، مجلة الاقتصاد العربي الحديث، عدد 148، القاهرة.
30. شهاب حمد شيجان، 2008: إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادية (دراسة حالة تطبيقية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارة.
31. مصطفى حسين المتوكل، 2001: الخصخصة خلق أفاق جديدة أمام القطاع الخاص، المركز الوطني للمعلومات، مجلة المعلومات، ج 2، عدن.
32. محمد نبيل إبراهيم، 2000: التخصصية والإصلاح الاقتصادي في مصر، مجلة البنوك العربية، عدد 165.
33. علي حسين حسن، 2012: المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 1.
34. خضر حسان، 2004: تحليل الأسواق المالية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 27.
35. خضر حسان، 2003: خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثامن عشر.
36. رفعت الفاعوري، 2004: اتجاهات موظفي مؤسسة الاتصالات السلوكية اللاسلوكية نحو تخصيصها في إقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية وأثرها على استغلال الوقت، مجلة الإدارة العامة، مجلد 34، عدد 1.
37. اتحاد المصارف العربية، 14-15 نوفمبر 2013: المؤتمر المصرفي السنوي، بيروت.

قائمة المراجع

38. ثابت نعمده عبد الحميد، محرم 1425 هـ: ترويج قضايا الخصخصة، تجارب عالمية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
39. الطيب ياسين، 2003: النظام البنكي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03.
40. عجة الجيلالي، 2006: " الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد 04.
41. مجلة اللجنة الأوروبية بالجزائر، أكتوبر - نوفمبر 2004، العدد الرابع.
42. اتحاد المصارف العربية، سبتمبر 2006: مصارف الغد، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد 249.
43. التويجري محمد إبراهيم أحمد، 1995: تجربة المملكة العربية السعودية في التحويل (الخصخصة) منهجية التدرج والاشتراك والتكامل، ندوة التجارب العربية في الخصخصة (1-5 جويلية) المؤتمر الدولي للعلوم الإدارية، أبو ظبي.

4- التقارير و الجرائد و المنشورات

1. أحمد صدقي الدجاني، 1998: مفهوم العوامة و قراءة تاريخية للظاهرة، جريدة القدس.
2. اتحاد البنوك العربية، 1996: الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة البنكية العربية، بيروت.
3. تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لقاعدة بيانات الخصخصة، سنة 2002.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2004 .
5. اتفاقية بازل 3، إضاءات، نشرة توعوية، ديسمبر 2012: معهد الدراسات البنكية دولة الكويت، السلسلة 5، العدد 5.
6. عبد الفتاح احمد، 1993: مقررات لجنة بازل بخصوص رأس المال والإجراءات التنفيذية التي قام بها البنك المركزي الأردني لتنفيذ ذلك، إتحاد البنوك العربية.
7. صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008: مؤشرات التقرير الاقتصادي العالمي.
8. التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي (44) لعام 2008.
9. جمال الدين زروق، نبيل دحدح، عادل التجاني، إبراهيم رزق الله، سبتمبر 2009: أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية، تحديات الأزمة المالية العالمية، تقرير صندوق النقد العربي.
10. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2005: التخصيص: مدخل لإصلاح المشروعات العامة، المملكة العربية السعودية.

قائمة المراجع

11. التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
12. القانون رقم 63-165 الصادر في تاريخ 07 ماي 1963 المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية.
13. قانون 72-26 المؤرخ في 07 جويلية 1972 المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.
14. الأمر رقم 66-178 الصادر في 13 جوان 1966 المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.
15. الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967، والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.
16. المادة 17 من القانون البنكي رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986.
17. المادة 07 من القانون رقم 88-12 الصادر في 12 جانفي 1988.
18. المادة 11 من قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، جريدة رسمية رقم 18.
19. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 14، 28 فيفري 2001.
20. الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27/03/2003.
21. الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 01 سبتمبر 2010، المادتين رقم 02، 06.
22. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، دورة نوفمبر 2000: إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية.
23. بنك الإسكندرية، 2005، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون.
24. تقرير بنك الجزائر، 2009.
25. جريدة النصر، الاثنين 16 جويلية 2007.
26. جريدة الخبر، الخميس 26 أكتوبر 2006.
27. جريدة الخبر، العدد 5029، 2 جوان 2007، ص5.
28. جريدة الخبر، العدد 5119، 16 سبتمبر 2007، ص5.
29. جريدة الخبر، العدد 5158، 03 نوفمبر 2007، ص5.
30. جريدة الشروق، 2008/03/08.
31. جريدة المساء، 2008/03/10.
32. الخبر جريدة يومية، العدد 5178، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر، 2007.

قائمة المراجع

33. سميرة بالعمري، جريدة الشروق، 2007/10/01.
34. حفيظ صواليني، جريدة الخبر، 27 نوفمبر 2007.
35. سليم عبد الرحمن، خوصصة القرض الشعبي الجزائري ستتم قبل نهاية سنة 2007، جريدة الشروق، 2007/04/10.
36. علي توفيق الصادق، معبد الجارحي، 1995: التخصيص في إطار التنمية -القضايا والمضامين-، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

5- القواميس

1. مجمع اللغة العربية، 1960: المجمع الوسيط، الجزء الأول، القاهرة.
2. عامر قنديلي، 2003: المعجم الموسوع لتكنولوجيا المعلومات والإنترنت دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- الكتب

1. Philippe Hugon, 1997 : Economie politique internationale et mondialisation, édition economica.
2. Michel Drouin, 2001: le système financier international, Armande colin, Paris.
3. Jacque Pavoine, 1994: Les trois crises du XX^{eme} siècle, ed ellipses, Paris.
4. Maher Hasan, 2005: The Significance of Basel 1 and Basel 2 for the future of the Banking Industry With Special Emphasis on Credit Information.
5. Franck Bancel, 1995: le processus de privatisation, la spécificité française, La documentation Française, in DION F ed.
6. Silem Ahmed, 2004: histoire de l'analyse économique, paris.
7. Montoussé Marc, 2002: Nouvelle théories économique, éditions-Bréal, Paris.
8. Teulon Frédéric, 1997: Le Rôle de l'état dans l'économie, Seuil, Paris.
9. Alain Derray, Alain Lusseau, 1999: Economie- Synthèses et applications, librairie Vuibert, Paris.
10. Saby Bernard et Saby Dominique, 2000: les grandes théories économiques, 2^{ed} Dunoud, Paris.
11. Jacques Fontanel, 2001: l'action économique de l'état, le harmattan, Paris.
12. Nême Colette, 2001: la pensée économique contemporaine depuis Keynes, Paris.

13. HENNIE VANG et Sonja Brajoviec, 2004: Analyse et Gestion du risque bancaire, 1^{éd}, ESKA,PARIS.
14. Armand Bizaguet, 1988: la section Publique et les privatisations, PUF, Paris.
15. Maskin, Eric, 1992: "Auctions and Privatization," in Privatization Symposium in Honor of Herbert Giersch, ed. by Horst Siebert, Tübingen, Germany J.C.B Mohr.
16. Michael Beesley , 1992: Privatization, regulation and deregulation, Routledge ,London.
17. R.Mandal, 1994: Privatisation in the third World, VIKAS Publishing house PVT LTD, New delhi.
18. Ammour Benhlila : « Le système bancaire Algérien (Textes & réalité)», Editions Dahlab, Alger.
19. Naas Abdelkrim, 2003: le système bancaire Algérien, maisonneuve & Larousse, France.

2- المجلات

1. Yener Altunbas, David Marquès Ilbanes, 2004: Mergers and Acquisition and Bank performance in Europe, the role of strategic similarities working paper series, N398,11.
2. Leaven and F. Valencia, 2008: "systemic banking crises: A new Data base, IMF Working, paper.
3. Jacques Sapir, (Mai 2001) : « la crise financière Russe d'Aout 1998, tournant de la transition en Russe »? Document de travail 01-1 CEMI (EHESS).
4. Alsi demirgoc –Kunt and Enrica Detr Giache, Marche 1998: "the determinants of Banking crisis in developed countries" IMF staff papers. VOL 45, N°1.
5. International Monetary Fund, 1998: financial crisis: characteristics and indicator of vulnerability.
6. Guislain Pierre, 1995: La privatisation: un défi stratégique, juridique et institutionnel, Bruxelles, De Boeck Université.
7. kessedjian et Dion, 1995: introduction in la privatisation en France, en Allemagne, en Grande Bretagne et en Italie, la documentation française, Paris.
8. Magginson William, 8 et 9 September 2005: the economies of Bank Privatisation, journal of banking and Finance, Vol, 29, Issue.
9. Alquaruty Mohamed quasem, 1989: Reconciling Development.

10. Labarone Daniel, Septembre 1995: théorie des choix publics et privatisation en Europe de l'est, avec une application à la Romaine, Revue d'économie du développement, N°3.
11. Farjat Gérard, 1988: la porte du droit dans les réformes économique de la perestroïka, Revue internationale des droits économique, N°21.
12. Cartellier, Lysiane, 1992: L'expérience française de privatisation «Bilan et enseignement » Revue internationale de droit économique, N°3, Bruxelles.
13. Santini Jean-Jacques, 1988: l'économie britannique, le choix libéral, Notes et études documentaires, N°4853, La documentation française, Paris.
14. Patrick Plane, 1994: la privatisation dans les Pays en développement qu'avons-nous appris ?, revue Française d'économie, volume IX, N°02.
15. Revue Economie n° 17, Septembre 1994: Mensuel Economique, éditée par l'Algérie, presse service.
16. Belghersa Abdelatif, Mai 2007: Questionnement sur la privatisation des banques publiques en Algérie, 'Revue des sciences Humaines Université Khider ,Biskra – Algérie N°11.

3- القواميس

1. New Collegiate Dictionary, Webster, 1991.

4- التقارير والجرائد والمنشورات

1. kofia annan, 1998: Partnerships for global community, Annual Report on the work for organization, new york, UN.
2. UNCTAD, 2008: world investment report, transnational corporation and internationalization of R and Dun, new york.
3. Rapport la banque d'Algérie 2004.

ثالثا: مواقع الانترنت باللغة العربية

1. محمد نبيل الشيمي، العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية، الحوار المتمدن، العدد 2533، 2009/01/21، على الموقع: www.ahewar.org/debats/show.art.asp
2. محمد طيفور، الآثار المالية للعولمة، جامعة حلب، سوريا. على الموقع: www.alqaly.com/obAth?action=contact

قائمة المراجع

3. صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، ماي 1997، الترجمة العربية، واشنطن، 1997، على الموقع: www.inf.org/external/pubs/f+/gfsr/2009/pdf/text.pdf
4. أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ماي 1997، الترجمة العربية، واشنطن، 1997، على الموقع: www.inf.orm/external/arabic/pubs/f+/weo/1997/05/pdf/texta/pdf
5. ناصر التميمي، العولمة المالية الجديدة تمتلك ديناميكيات جديدة وسماتها المثيرة للجدل، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، 7 جويلية 2007، على الموقع: www.awsat.com/details.asp?article=426886
6. حسين نور الدين، صناديق التحوط هل يدل اسمها عليها : 2009/09/29، على الموقع : www.stock-ar.com/showthread.php
7. ناجي التوني، الإصلاح البنكي، مجلة جسر التنمية، العدد (17) السنة الثانية جانفي، 2003، على الموقع: www.arab-api.org//100-develop/bridge.17.pdf
8. منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، دراسات، تاريخ الاندماج البنكي، الجزء الأول، 2012/12/10 على الموقع: www.icn.com/ar/studies/2012/12/10/index.html
9. محضر اجتماع لجنتي الاستثمار والائتمان والتمويل، جمعية رجال الأعمال المصريين، 2005/10/17 على الموقع: www.eba.org.eg/docs/committees
10. جورج أسحق حنين، الدمج البنكي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة، الإدارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق، وزارة المالية، مصر، دون ذكر التاريخ والصفحة. على الموقع: <http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/research/Banking%20mergers.pdf>
11. حازم الببلاوي، الأزمة المالية العالمية محاولة للفهم، 2009، على الموقع: www.siironline.org/alabwab/monawat/
12. نشرة صندوق النقد الدولي، دروس الأزمة، مارس 2009. على الموقع: <http://www.inf.org/external/arabic/pubs/survey/so/2009/pol030609Aa.pdf>
13. أحمد حيان، التجارة الخارجية والأزمة المالية، 2008. على الموقع: <http://www.Chka.net/articles>

قائمة المراجع

14. لطفي علي، الأزمة المالية العالمية، مارس 2009، تم الإطلاع عليه يوم : 20-10-2011.
على الموقع: [www : almoslim.Com](http://www.almoslim.Com)
15. البنك الدولي، تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية لعامي 2008 - 2009 على الموقع:
www.worldbank.org
16. الموسوعة الحرة، الأزمة المالية العالمية 2008 على الموقع www.ar.wikipedia.org
17. حاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية، ورب ضارة نافعة، على الموقع: www.amf.org.ae
18. تقرير صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل2، والدول النامية، أبو ظبي،
سبتمبر، 2004: www.inf.org.ae/Arabic show-page.asp
19. تومي إبراهيم، "مقدمة اتفاقية بازل لكفاية رأس المال"، جامعة بسكرة، الجزائر، على الموقع:
<http://islamfin.go-forum.net/t1912-topic>
20. ورقة المعهد البنكي: "ما هي بازل3" مفاهيم مالية، العدد الخامس عشر، على الموقع:
[http:// www.ebi.gov.eg](http://www.ebi.gov.eg)
21. مجدي محمد إسماعيل، محمود سلامة الهايشة، الخصخصة وأثرها على التنمية في الوطن
العربي، 2011 على الموقع: www.alukah.net
22. رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط، 1998، ص
116. على الموقع:
www.arab-api.org/images/.../pdfs/.../246_wps9804.pdf
23. خصخصة برامج المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، العراق، 2007/07/14. مقال
منشور على الموقع: www.iraqism.com/vb/showthread.php?t=343
24. خصخصة برامج المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، العراق، 2007/07/14. مقال
منشور على الموقع: www.iraqism.com/vb/showthread.php?t=343
25. الريح عبد الرحمن، الأطر البيئية المطلوب توافرها للتحويل إلى عملية الخصخصة، غرفة تجارة
وصناعة أبو ظبي، على الموقع: <http://www.abudabi.chamber.ae>
26. اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، تطورات القطاع المصرفي الكويتي،
استمرار التطور والتقدم، على الموقع:
[/http://www.uabonline.org/en/research/banking](http://www.uabonline.org/en/research/banking)
27. مجلة اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العماني مزيد من التطور والنمو، على
الموقع: www.uabonline.org/ar/magazine/.../425/2

قائمة المراجع

28. جريدة الوطن العربي، القطاع المصرفي في سلطنة عمان بواصل الصعود في سنة 2014، على الموقع: <http://www.alwatanalarabi.com/article/43303>
29. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، على الموقع: <http://www.sis.gov.eg/Ar>
30. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Economy/Finance/SOFBank/050301000000000001.htm>
31. محمد مليجي، أخصائي تقييم أصول بإحدى شركات الاستشارات، 10 سنوات على بداية الإصلاح المصرفي المصري في ضوء بداية النفق، على الموقع: <http://www.alborsanews.com/2013/12/24>
32. الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري: <http://www.cbe.org.eg>
33. تقرير بنك الإسكندرية، 2006، على الموقع: http://www.alexbank.com/AR_SalesDeal.aspx
34. تقرير البنك المركزي المصري على الموقع: http://banks-ebc.com/bank_page-31-25.html
35. منشورات إتحاد البنوك المصرية، على الموقع: http://banks-ebc.com/bank_page-31-25.html
36. مقال عن مدير بنك الإسكندرية، 724 مليون جنيه صافي أرباح "بنك الإسكندرية" خلال سنة 2014، من الموقع: <http://www.argaam.com/article/articledetail/496517>
37. "النهار" تكشف جوانب من بنود خصصة القرض الشعبي الجزائري على الموقع: <http://www.ennaharonline.com/ar/?news=793>
38. النظام المصرفي الجزائري وأهم إصلاحاته، قضايا الساعة، 2015/04/10، مقال منشور على الموقع: http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_9079.html

رابعاً: مواقع الانترنت باللغة الأجنبية

1. Helen Ray, Globalisation Financière, 2003,P1 sur le site : www.prinecton.edu/hery.
2. Peter Lerner, Alternative View of the Current. (2009) crisis in the us financial system, 2008, P-2-at: <http://ssrn.com/abstract>.
3. International Convergence of Capital Measurement and Capital standards, July 1988, sur le site : www.bis.org/bcbs.

4. Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework. www.bis.com
5. Basel Committee, Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk, February 2003. www.bis.com
6. Basel Committee on Banking Supervision, Update draft of a "Simplest Standardized Approach, 04/10/2001 www.BIS.org.
7. Rapport sur le projet de loi de régulation bancaire et financière Article 5E, Informations sur Bâle 3, www.senat.fr/rap/l09-703-1/l09-703142.html
8. International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, June 2004. www.BIS.org
9. Basel Committee, Basel III : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , December 2010 (rev June 2011). www.BIS.org
10. Bahrain Economic Yearbook 2013, Bahrain Economic Development Board, sur le site:
<http://www.bahrainedb.com/en/EDBDocuments/Bahrain-Economic-Yearbook.pdf>
11. "Saudi family groups feel the pain" Financial Times, 28 May 2008, sur le site:
<http://www.ft.com/intl/cms/s/0/5ea4da10-4b1e-11de-87c200144feabdc0.html>
12. "The collapse of TIBC: A mystery in the Gulf," The Economist, 18 February 2010, sur le site: <http://www.economist.com/node/15546448>
13. "London court is told Al-Gosaibi is victim of 'master fraudster'," The National, 14 June 2011, sur le site: <http://www.thenational.ae/business/banking/london-court-is-told-al-gosaibi-is-victim-of-master-fraudster>
14. "The collapse of TIBC: A mystery in the Gulf," The Economist, 18 February 2010, sur le site: <http://www.economist.com/node/15546448>
15. Deals of troubled Bahraini bank revealed," Financial Times, 21 March 2012, sur le site: <http://www.ft.com/cms/s/0/0614f8a0-7355-11e1-901400144feab49a.html#axzz2u3v3EAHi>
16. "Qatar Economic Insight 2013," Qatar National Bank, April 2013, sur le site:
<http://www.qnb.com.qa/cs/Satellite?blobcol=urldata&blobheader=application%2Fpdf&blobkey=id&blobtable=MungoBlobs&blobwhere=1355496375667&ssbinary=true>
17. "Qatar: Bank Concentration," World Bank database via Quandl, 2011, sur le site:
http://www.quandl.com/WORLDBANK/QAT_GFDD_OI_01-Qatar-Bank-concentration

18. "About QNB," Qatar National Bank, sur le site: http://www.qnb.com.qa/cs/Satellite/QNBQatar/en_QA/enAboutQNB
19. "Bahrain's Arcapita completes US Chapter 11 bankruptcy process," John Everington, The National, 18 September 2013, sur le site: <http://tinyurl.com/arcapita>
20. "Banking and insurance in the GCC countries: is there regulatory convergence with the EU?" Sharaka, July 2013, sur le site: http://www.sharaka.eu/wp-content/uploads/2013/07/Sharaka_RP_04.pdf
21. "The GCC Banking Sector: Topography and Analysis" International Monetary Fund, April 2010, sur le site: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp1087.pdf>
22. "Banking Industry Country Risk Assessment: Qatar," Standard and Poors, 12 June 2012, sur le site: <http://tinyurl.com/sandpqatar>
23. Qatar Construction Market, Deloitte, May 2013, sur le site : http://www.deloitte.com/assets/Dcom-MiddleEast/Local%20Assets/Documents/Services/FAS/me_fas_qatar-construction-market_052013.pdf
24. "Qatar World Cup Funding Get Harder on Europe: Arab Credit," Businessweek, 2 July 2012, sur le site: <http://www.businessweek.com/news/2012-07-02/qatar-world-cup-funding-may-get-harder-on-europe-arab-credit>
25. "QNB named official bank of the Qatar 2022 bid," Qatar National Bank, 30 August, 2010, sur le site: http://www.qnb.com.qa/cs/Satellite?c=QNBNews_C&cid=1344245056521&locale=1338474029767&p=1344242846789&pagename=QNBQatar%2FQNBLayout
26. www.bankofalgeria.dz.
27. KPMG, Guide d'investir en Algérie, Edition 2014, pp 128-130. www.Kpmg.dz
28. Conseil National Economique et Social, Problématique de la réforme du Système bancaire, a partir du site d'internet : [www :cnes.dz/cnesdoc/plein16/BK25.htm](http://www.cnes.dz/cnesdoc/plein16/BK25.htm).
29. Said Dib, L'atonie des crédits à l'économie en Algérie, El Watan 09 juin 2004, sur le site : [www.algerie-dz.com/article 783](http://www.algerie-dz.com/article/783).
30. Conseil National Economique et Social, Problématique de la réforme du système bancaire, à partir du site: www.cnes.dz/cnesdoc/PLEIN16/BK.htm.

الملاحق

الملحق رقم 1:

التتابع التاريخي للأزمة:

يرجع معظم الباحثين بداية انفجار الأزمة المالية العالمية إلى 15 سبتمبر سنة 2008، وهو تاريخ إعلان إفلاس مؤسسة ليمان برذرز، بعد إخفاق الحكومة الأمريكية في الموافقة على صفقة إنقاذ لها، وتركها - من ثم - لمصيرها المشئوم بالإخفاق والسقوط، ولا شك في أن حادثة سقوط ليمان برذرز هي من الأحداث المهمة لا في تاريخ هذه الأزمة، بل في تاريخ التطور المالي والتطور الاقتصادي الحديثين، إلا أن مؤسسات مالية عدة، قد أشهرت إفلاسها أو اختفت من الساحة المالية، قبل ذلك بأشهر عدة من دون أن تجتذب الاهتمام ذاته، وفيما يأتي تسجيل لأهم تلك الأحداث بحسب تاريخ وقوعها:

- 22 فيفري 2007، قام بنك "إتش إ سبي سي" بإنهاء خدمات مدير إدارة القروض العقارية في الولايات المتحدة بسبب خسائر حققتها البنك بمقدار 10.8 مليار دولار؛
- 09 مارس 2007، قامت شركة هورتون وهي كبرى الشركات لبناء المنازل في الولايات المتحدة، بإصدار تحذير بتحقيقها خسائر في سوق الإقراض الثانوي؛
- 12 مارس 2007، تم وقف التعامل بأسهم شركة نيوسنشري فاينانشال وهي إحدى كبرى المؤسسات المقرضة في السوق الثانوية والسوق العالية المخاطر، بسبب الخشية من اللجوء إلى إعلان الإفلاس؛
- 16 مارس 2007، قامت شركة أكرديت هوم ليندرز بعرض ما لديها من قروض عالية المخاطر، ومقدارها 207 مليار دولار للبيع بحسم كبير؛
- 15 جوان 2007، أعلن بنك بير ستيرنز وهو بنك استثماري أمريكي عمره حوالي 85 سنة، أن اثنين من صناديق التحوط التابعة له والمتخصصة في مجال الإقراض، يواجهان مشكلات في التزام تعهداتهما، وقد قام البنك المذكور بتوفير 3.2 مليار لإنقاذ الصندوق الأول، والسماح للثاني بالانهياء، ومعه خسارة بمقدار 1.5 مليار ونصف مليار من دولارات أسهم المساهمين؛
- 06 أوت 2007، قدمت مؤسسة القروض المنزلية الأمريكية وهي أحد أكبر موفري قروض المنازل المستقلين، طلبا لإعلان الإفلاس بعد أن قامت بإنهاء عقود عدد كبير من العاملين فيها، وقد كان سبب هذا الإجراء ادعاء الشركة أنها ضحية الركود في سوق العقارات المنزلية في الولايات المتحدة؛
- 09 أوت 2007، تعرضت أسواق الائتمان القصير الأجل للجمود، بعد أن أقدم البنك الفرنسي باريباس على وقف ثلاثة صناديق استثمارية تابعة له قيمتها مليار يورو، مرجعا السبب إلى

المشكلات في أسواق الإقراض الثانوية في الولايات المتحدة، وقد قام البنك المركزي الأوروبي بضخ 95 مليار يورو في النظام البنكي الأوروبي، لتخفيف الضغوط المتأتية من مشكلة سوق الإقراض العالي المخاطر، وقد قام كل من، الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الياباني، بخطوات مشابهة؛

- 10 أوت 2007، قام البنك المركزي الأوروبي بتوفير مبلغ إضافي للبنوك مقداره 61 مليا يورو؛
- 13 أوت 2007، قام البنك المركزي الأوروبي بضخ 47.7 مليار يورو في أسواق المال، في خطوة هي الثالثة من نوعها خلال أيام معدودة؛
- 16 أوت 2007، قامت شركة كونتري وايد فاينانشال وهي كبرى الشركات الأمريكية المولدة للقروض العقارية بسحب تسهيلاتهما البالغة 11.5 مليار دولار؛
- 17 أوت 2007، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض سعر الحسم بمقدار نصف نقطة؛
- 14 سبتمبر 2007، أجبرت مؤسسة نورثرن روك وهي بنك ادخار بريطاني، على طلب سيولة من بنك إنجلترا " البنك المركزي الوطني"، فأدى هذا إلى انهيارها ثم تأميمها، وكانت تكلفة صفقة الإنقاذ 42 مليار دولار؛
- 02 أكتوبر 2007، أعلن بنك يوبي إس السويسري، أنه سيشطب ما مقداره 4 مليارات فرنك سويسري من الديون المتصلة بالقروض العقارية في سوق الإقراض العالي المخاطر، وبعد ذلك بعام قامت الحكومة السويسرية بتحمل معظم الديون الملوثة، وضخ السيولة في البنك بمقدار 6 مليارات فرنك سويسري لإعادة رسملة البنك وبلغت قيمة الصفقة الإنقاذية 5.3 مليارات دولار؛
- 26 نوفمبر 2007، أعلن البنك البريطاني إتش إس بي سي، خطة لإنقاذ استثمارية في أدوات الاستثمار المهيكل، مقدارها 45 مليار دولار؛
- أواخر سنة 2007، شاركت بعض الصناديق السيادية في شراء البنوك المتعثرة، وهي التي هبطت أسهمها بدرجة كبيرة، ومنها: سيتي بنك، حيث قام جهاز أبو ظبي للاستثمار بشراء حصة من أسهم البنك بقيمة 7.5 مليار دولار، وقد قدرت مؤسسة مورجان ستانلي أن هذه الصناديق قد قامت بضخ ما مقداره 37 مليار دولار في أسواق الأسهم، منذ مطلع 2007، وهي تعادل أربع مرات قيمة استثماراتها في هذه الأسواق سنة 2006؛

- 19 فيفري 2008، أعلن البنك الفرنسي سوسيتيه جنرال اكتشافه تلاعبا في استثماراته في أسواق الأسهم والمال، وتوطره في الديون العقارية العالية المخاطر، وقدرت الخسائر بحوالي 7 مليارات يورو، واضطر البنك إلى إصدار أسهم جديدة بمقدار 5.5 مليار يورو؛
- 19 فيفري 2008، أعلن بنك كريدي سويس إلغاء ديون معدومة بمقدار 2.85 مليار دولار، بسبب التسخير الخاطيء، وفي أكتوبر 2008، رفض البنك رغبة الحكومة في ضخ سيولة في بنكه لرفع رأس ماله مفضلا جمع أموال بمقدار 10 مليار فرنك سويسري من الصندوق السيادي لدولة قطر؛
- 14 مارس 2008، أعلن البنك الاستثماري بير ستيرنز نضوب السيولة لديه، وبعد ذلك أسرع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك جي بي مورجان، إلى ضخ سيولة في هذا البنك لضمان عدم انهياره، ثم قام جي بي مورجان بشراء البنك بتاريخ 17 مارس 2008، دافعا 10 دولارات عن كل سهم: "قيمة الصفقة 22 مليار دولار"؛
- 21 أبريل 2008، أعلن رويال بنك أوف اسكتلندا إصدار أسهم بقيمة 12 مليار جنيه استرليني لتعزيز احتياطات رأس المال لديه؛
- 06 جوان 2008، أعلن بنك ليمان برذرز رغبته في الحصول على رأس مال جديد، وبدأت الشائعات بالانتشار حول وضعه المالي؛
- 31 جويلية 2008، أعلن دويتشه بنك، وهو بنك ألماني شطب ديون بمقدار 5 مليار دولار؛
- 31 أوت 2008، قامت مؤسسة اللانيز الألمانية ببيع بنك درز دندر إلى بنك كوميرس بمقدار 9 مليار يورو؛
- 07 سبتمبر 2008، تم تأميم المؤسساتين الأمريكييتين فاني ماي، وفريدي ماك؛
- 14 سبتمبر 2008، قام بنك أوف أمريكا، بشراء الصعوبات المالية التي تواجهها هذه المؤسسة، بمبلغ 50 مليار دولار، وبلغ عدد الوظائف التي تمت خسارتها في هذه المؤسسة 5220 وظيفة؛
- 14 سبتمبر 2008، قدمت مؤسسة ليمان برذرز، طلبا لإشهار إفلاسها؛
- 15 سبتمبر 2008، تم إعلان إفلاس ليمان برذرز، بسبب تورط المؤسسة في المشتقات المالية للقروض العقارية وقد أدى هذا الإعلان إلى انهيار البورصة بمقدار 30%؛
- 16 سبتمبر 2008، وافق الاحتياطي الفيدرالي على منح شركة التأمين الأمريكية، ما مقداره 85 مليار دولار، لضمان التزام الشركة عقودها ومقابل ذلك، يمتلك الاحتياطي الفيدرالي 79.9% من قيمة أسهم الشركة؛

- 16 سبتمبر 2008، ازداد القلق بشأن قدرة البنك البريطاني هاليفاكس بنك أوف سكوتلاند، على الحصول على السيولة، وانخفضت أسهمه بمقدار كبير، ووافق البنك على عرض الشراء المقدم من بنك لويدز، ثم وافق على خطة إنقاذ حكومية مقدارها 21 مليار دولار؛
- 17 سبتمبر 2008، قبل بنك لويدز البريطاني دعما حكوميا بمقدار 9.7 مليار دولار؛
- 22 سبتمبر 2008، أعلن بنك جولدمان ساكس ومورجان ستانلي، خطة لتحويلها إلى مؤسسات بنكية قابضة، وقيامها بالأعمال البنكية كافة؛
- 25 سبتمبر 2008، انهار بنك واشنطن ميوتشوال، بعد تدهور سعره، وسحب ما قيمته 16.7 مليار دولار من الودائع، وقد تمت السيطرة عليه من مكتب الإشراف المالي، ووضع تحت سلطة مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية، فشل هذا أكبر حادث إفلاس للبنوك في الولايات المتحدة وقدرت قيمة الديون المعدومة بحوالي 19 مليار دولار؛
- 28 سبتمبر 2008، قامت ثلاث حكومات أوروبية بتوفير الدعم المالي للمؤسسة المالية فورتيز ومقدارها 16 مليار دولار؛
- 29 سبتمبر 2008، قامت الحكومة البريطانية بتملك مؤسسة التمويل العقاري برادفورد وبنجلي، بعد أن قام المودعون بسحب وديانهم، وبلغت قيمة صفقة التملك 32.5 مليار دولار؛
- 29 سبتمبر 2008، قامت مجموعة سيتي قروب بشراء مؤسسة واتشوفيا وهي سادسة كبرى مؤسسات التمويل العقاري في الولايات المتحدة بعد أن وافقت مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية، على تحمل خسائر هذه المؤسسة وتملك حصة بمقدار 12 مليار دولار فيها؛
- 29 سبتمبر 2008، قامت الحكومة الأيسلندية بامتلاك ثالث أكبر بنك في أيسلندا وهو بنك جليتنر، بعد انهيار أسهمه بسبب القلق بشأن السيولة وكانت قيمة الصفقة 864 مليار دولار؛
- 29 سبتمبر 2008، واجهت مؤسسة هيبو للعقارات صعوبات مالية، وتم ضخ ما مقداره 35 مليار يورو، ثم في 05 أكتوبر 2008 قامت الحكومة الألمانية برفع الدعم إلى 68 مليار يورو؛
- 30 سبتمبر 2008، انهارت أسعار البنك الفرنسي - البلجيكي، دكسيا بنسبة 30%، وقد قامت حكومات كل من: فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، بتقديم دعم له، بمقدار 9.2 مليار دولار؛
- 07 أكتوبر 2008، قامت الحكومة الأيسلندية بتأميم ثاني أكبر بنك وهو لاندزيانكي؛
- 08 أكتوبر 2008، قامت الحكومة الأيسلندية بتأميم أكبر بنك تجاري في الدولة، وهو كوبشتج بعد انهيار الثقة بالنظام البنكي في أيسلندا؛
- 19 أكتوبر 2008، قبل البنك الهولندي دعما من الحكومة بمقدار 10 مليار دولار.

الملحق رقم 2:

قمة العشرين "G 20"⁽¹⁾:

انعقدت قمة مجموعة العشرين في أبريل 2009 في مركز "أكسل" الواقع في منطقة دوكلاندز في العاصمة لندن لدراسة سبل مواجهة الأزمة العالمية، التي ما فتئت تستفحل رغم الإجراءات التي اتخذتها مجموعة من الدول " في الإطار المحلي والوطني ". وتوصل قادة وزعماء الدول الأعضاء المشاركون والذين يمثلون حوالي 85.90% بين النشاط الاقتصادي العالمي 80% من التجارة العالمية، وهي تضم ثلثي سكان الأرض، على ضوء ما تتألف منه من دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وكذلك الهند والصين والبرازيل إلى إتفاق بشأن معالجة الأزمة المالية العالمية، وشملت إجراءات تبلغ كلفتها 1.1 ترليون دولار أمريكي ومن أبرز قرارات قمة العشرين ما يلي :

- 1- تخصيص 500 مليار دولار لتعزيز دور صندوق النقد الدولي وتمكينه من تقديم القروض للاقتصاديات المتعثرة؛
- 2- رصد مبلغ 250 مليار دولار أخرى لصندوق النقد الدولي، كنوع من تعزيز حقوق السحب الخاصة "أو خدمة السحب على المكشوف" التي تمكن الدول من الإقراض منها؛
- 3- تخصيص مبلغ 100 مليار دولار لمساعدة بنوك التنمية في العالم للتمكن من تقديم القروض للدول الفقيرة؛
- 4- إخضاع المرتبات والحوافز والزيادات التي يتقاضاها العاملون في القطاع المصرفي لإجراءات رقابة صارمة؛
- 5- إنشاء مجلس عالمي للاستقرار المالي، ليعمل مع صندوق النقد الدولي ويكون مسؤولاً عن التأكيد عن سلامة العمليات المالية العابرة للحدود بين الدول ويقدم آلية إنذار مبكر للنظام المالي؛
- 6- المزيد من عمليات التنظيم والرقابة على صناديق الاستثمار السيادية والوكالات التي تمنح الائتمان؛

(1) قمة مجموعة العشرين G20: تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا واندونيسيا والصين والأرجنتين وكورية الجنوبية والسعودية وجنوب إفريقيا وتركيا والهند واليابان والبرازيل وإيطاليا وروسيا والمكسيك إلى جانب جمهورية التشيك كونها الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي. تأسست عام 1999، للتشاور فيما بينها في الأمور التي تتعلق بالاقتصاد العالمي، وترأس الاجتماع الأول في برلين رئيس الحكومة الألمانية آنذاك، ولم تجتمع بعد ذلك، حتى الاجتماع الذي حصل في نيويورك على أثر إجتماعات الأمم المتحدة، والاجتماع سنة 2009 في لندن.

7- الاتفاق على اعتماد نهج مشترك لتنظيف المصارف من الديون السامة أو المعدومة. وفي المؤتمر الصحفي في أعقاب انتهاء أعمال القمة، قال الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" أن قمة مجموعة العشرين، كانت " مثمرة جداً وشكلت نقطة تحول كبرى عبر اتخاذها مجموعة جهود منسقة لا سابق لها، وإنها اتخذت خطوات ضد نظام الرقابة المالية الفاشل، الذي قوض الازدهار الاقتصادي في العالم، ورفضت السياسات الحمائية التي من شأنها أن تساهم في تفاقم هذه الأزمة".

ومن جانبه أضاف "جوردون براون" رئيس الوزراء البريطاني في مؤتمر صحفي منفصل " لقد اتفق القادة على وضع نهاية للملاذات الضريبية الآمنة، فعصر السرية المصرفية قد انتهى، إذ سنعمل على تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية ". كما أعلن أن المجموعة ستتفق بحلول نهاية 2010 ما مجموعه 5 ترليونات دولار أمريكي لتحفيز الاقتصاد في العالم. ومن إن الزعماء اتفقوا على التحرك لإنهاء جولة الدوحة من المحادثات الخاصة بتحرير التجارة، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على قواعد جديدة لدفع وتحفيز الاقتصاد.

وقالت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" في مؤتمرها الصحفي، إلى أن القمة توصلت " إلى تسوية تاريخية لأزمة استثنائية". كما أعرب الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" أن القمة خلصت النظام المالي الدولي، معتبراً أن " هذه النتائج هي أكثر مما كان يمكن أن نتخيل ". وتجاوزت القمة "على ما يبدو" الخلافات التي ظهرت قبيل بدء القمة في ظل تشدد ألمانيا وفرنسا وإصرارهما على ضرورة خروج القمة بقرارات محددة بشأن إصلاح أسواق المال العالمية، بما يتماشى مع التغيرات التي طرأت خلال السنوات القليلة الماضية بفعل الوتيرة المتسارعة للعولمة، وتجاوزت معارضتها الخطوات التي تزعمتها الولايات المتحدة بشأن مزيد من إجراءات التحفيز المالي لمجابهة التباطؤ الاقتصادي.

ربما يمكن الإشارة إلى ما تضمنه البيان الختامي حول " إصلاح أسواق المال " وحد التنافسات فيما بينهما، إلى ضبط النظام المالي العالمي.



صورة تظهر الآلاف من المحتجين أمام "البنك المركزي البريطاني Bank Of England" وسط لندن والتي راح احد المواطنين ضحية للاشتباك مع رجال الشرطة البريطانية أثناء انعقاد قمة العشرين " G20 " .

ومما يلاحظ في هذه القمة، رغم الضغوطات من دول الاقتصاديات الصاعدة الممثلة في مجموعة العشرين، مثل الصين، الهند، البرازيل، والأرجنتين، من أجل إدخال تعديلات على المؤسسات المالية الكبرى في العالم، في إطار جهود إعادة تشكيل النظام المالي العالمي وبهدف تخفيف قبضة الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى على الهيئات الدولية مثل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات المالية الدولية، لكن توصلت كبرى القوى الاقتصادية في العالم إلى حسم الأمور لصالحها، واتفقت لإقامة نظام مالي عالمي جديد ووضع الأساس لإنعاش الاقتصاد العالمي، حيث وقع رؤساء الدول العشرين على خطوات تهدف إلى إشراف أكبر على الأسواق وإلى ضخ ترليون دولار إضافية في الاقتصاد العالمي المضطرب من خلال تمويل إضافي لمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، الذي ضاعفت القمة إمكانياته ثلاث مرات. وهذا بحد ذاته يشكل مفارقة، فبدلاً من أن تنصب الإجراءات باتجاه ضرورة إصلاح المؤسسات المالية العالمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي.

ملحق رقم (3): إجمالي ودائع البنوك العاملة في الدول العربية

2007-1995

معدل النمو السنوي (%)		2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	الدول
2007-2003	1999-1995														
19.4	8.5	898539	708561	593455	513885	441390	403360	361461	340068	318198	292367	266427	246153	229327	الدول العربية
14.1	8.4	19514	17684	15689	13260	11510	10385	9765	9152	8296	7378	6829	6237	6003	الأردن
30.3	12.8	178173	128288	105030	77444	61797	54101	47195	44210	39687	27640	26246	24554	24548	الإمارات
19.3	7.3	16579	12002	10451	8888	8185	7316	6972	6506	5921	5744	5118	4781	4474	البحرين
10.7	6.4	18676	15493	13469	13957	12452	10544	9176	8771	8429	8140	7414	7118	6582	تونس
18.5	16.5	67676	51508	41697	38173	34347	27562	23346	19582	18889	19376	12825	11703	10269	الجزائر
19.1	5.7	191350	157880	128701	114708	95016	87539	74966	70297	65623	63211	60314	57467	52533	السعودية
39.0	7.8	6793	6114	4240	2580	1818	1388	1049	766	565	505	547	463	782	السودان
12.1	9.5	21138	17796	15577	14732	13405	11084	9362	5605	4426	3675	3604	3157	3073	سورية
23.0	12.9	16653	12014	9605	7868	7283	7087	6792	6270	5938	5617	5317	4167	3653	عمان
32.6	11.6	44737	32776	23250	16556	14474	12574	11681	9985	8464	7440	6770	6057	5463	قطر
20.1	0.7	74377	57752	46244	40605	35770	32927	30405	26760	24427	24735	24973	24525	25165	الكويت
8.7	20.5	58470	52368	48648	46267	41868	37175	34335	32042	29191	25976	21954	17906	13826	لبنان
29.5	4.4	21117	14556	10853	9408	7511	7423	12799	14101	15469	14322	12561	13403	13035	ليبيا
12.6	9.7	92582	77469	74925	65223	57644	66041	58694	62448	60673	56548	52137	47341	41845	مصر
16.3	6.9	64869	50132	41418	40772	35458	27807	22958	21925	20847	20732	18548	16170	15959	المغرب
19.5	0.3	569	414	388	357	279	240	193	139	160	136	147	161	158	موريتانيا
19.6	11.7	5267	4287	3270	3086	2574	2166	1774	1509	1193	1172	1067	944	1959	اليمن
23.8	6.7	521868	400712	323281	266069	222525	201545	178012	164027	150060	134406	128795	121551	115836	دول مجلس التعاون الخليجي ⁽¹⁾
21.5	8.5	101422	76879	60449	53605	46529	38779	39161	36098	36276	35511	27147	26674	26203	الدول النفطية الأخرى ⁽²⁾
12.4	10.9	254111	213174	194149	179479	158932	151952	134927	134339	127436	118775	106882	94771	84215	الدول غير النفطية ⁽³⁾

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(1) دول مجلس التعاون الخليجي: الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت.

(2) الدول النفطية الأخرى: الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا واليمن.

(3) الدول غير النفطية: الأردن، تونس، لبنان، المغرب.

ملحق رقم (4):

هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية

(قيمة الموجودات حسب أنواع المصارف)

مجموع الموجودات			مصارف متخصصة أخرى			مصارف إسلامية			مصارف تجارية			الدولة
2007	2003	2000	2007	2003	2000	2007	2003	2000	2007	2003	2000	
1631752	703893	571722	106667	46291	46832	194901	31957	24809	1330184	625645	500081	متوسط الدول العربية
56068	34800	30547	3386	1758	1478	3083	1920	1481	49599	31122	27588	الأردن
280270	74133	53759	8497	3159	2896	50242	9513	4389	221531	61461	46474	الإمارات
152504	37745	58358	11704	5414	4456	27865	7099	1922	112935	61432	51980	البحرين
25922	18569	2378	2558	1663	751				23364	16906	1627	تونس
41407	24670	26026	5314	3997	3712				36093	20673	22314	الجزائر
295499	137674	112223	7977	4363	214	48406	6368	4948	239116	126943	107061	السعودية
6408	2280	1081				1538	477	229	4870	1803	852	السودان
98532	73901	55668							98532	73901	55668	سورية
26439	12062	10609	3546	2012	1663				22893	10050	8946	عمان
74068	18234	12158				12794	2611	1691	61274	15623	10467	قطر
178422	52373	55044	26387	5992	17382	43227	406	6712	108808	45975	30950	الكويت
96881	54517	38696	745		759	108	25		96028	54492	37937	لبنان
3586	5965	4427							3586	5965	4427	ليبيا
152671	81002	86800	15783	9773	10600	5642	2814	3239	131246	68415	72961	مصر
125109	37712	22044	13530	8038	2915				111579	29674	19129	المغرب
409	463	248							409	463	248	موريتانيا
4522	1439	567	1115	94		1753	724	198	1654	621	369	اليمن
1007202	368421	302151	58111	20940	26611	182534	25997	19662	766557	321484	255878	دول مجلس التعاون الخليجي (1)
56332	34817	32349	6429	4091	3712	3291	1201	427	46612	29525	28210	الدول النفطية الأخرى (2)
456651	226600	180465	36002	21232	16503	8833	4720	4720	411816	200609	159242	الدول غير النفطية (3)

المصدر: احتساب مبني على بيانات مجمعة من قاعدة بيانات Bankscope.

- (1) دول مجلس التعاون الخليجي: الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.
- (2) تشمل الدول النفطية الأخرى: الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا واليمن.
- (3) تشمل الدول غير النفطية الأخرى: الأردن، تونس، لبنان والمغرب.

ملحق رقم (5):
هيكل القطاع البنكي في الدول العربية
(الحصة في إجمالي الموجودات المصرفية)

بنوك متخصصة أخرى			بنوك إسلامية			بنوك تجارية			الدولة
2007	2003	2000	2007	2003	2000	2007	2003	2000	
5,6	6,6	8,2	11,9	4,5	4,3	81.5	88.9	87.5	متوسط الدول العربية
6,0	5,1	4,8	5,5	5,5	4,8	88.5	89.4	90.3	الأردن
3,0	4,3	5,4	17,9	12,8	8,2	79.0	82.4	86.4	الإمارات
7,7	7,3	7,6	18,3	9,6	3,3	74.15	82.9	89.1	البحرين
9,9	9,0	31,6				90,1	83.1	68.4	تونس
12,8	16,2	14,3				87,2	91.0	85.7	الجزائر
2,7	3,2	0,2	16,4	4,6	4,4	80,9	83.8	95.4	السعودية
			24,0	20,9	21,2	76,0	92.2	78.8	السودان
						100,0	79.1	100.0	سورية
13,4	16,7	15,7				86,6	100.0	84.3	عمان
			17,3	14,3	13,9	82,7	83.3	86.1	قطر
14,8	11,4	31,6	24,2	0,8	12,2	61,0	85.7	56.2	الكويت
0,8		2,0				99,1	87.8	98.0	لبنان
						100,0	100.0	100.0	ليبيا
10,3	12,1	12,2	3,7	3,5	3,7	86,0	100.0	84.1	مصر
10,8	21,3	13,2				89,2	84.5	86.8	المغرب
						100,0	78,7	100.0	موريتانيا
24,7	6,5		38,8	50,3	34,9	36,6	43.2	65.1	اليمن
5,8	5,7	8,8	18,1	7,1	6,5	76,1	87.3	84.7	دول مجلس التعاون الخليجي (1)
11,4	11,8	11,5	5,8	3,4	1,3	82,7	84.8	87.2	الدول النفطية الأخرى (2)
7,9	9,4	9,1	1,9	2,1	2,6	90,2	88.5	88.2	الدول غير النفطية (3)

المصدر: بنك التسويات الدولية، قاعدة البيانات <www.bis.org/statistic/secstats.htm>

ملحق رقم (6):
مطلوبات البنوك الأجنبية على الاقتصاديات العربية

التوزيع حسب جنسية المصارف المقرضة (نهاية شهر سبتمبر 2008)					التوزيع حسب القطاعات (نهاية شهر سبتمبر 2008)			نسبة التغير (%)	الرصيد القائم نهاية شهر سبتمبر 2008	الرصيد القائم نهاية شهر ديسمبر 2007	الدولة المفترضة
أخرى	مصارف يابانية	مصارف الولايات المتحدة	المصارف الأوروبية	الرصيد القائم	القطاع الخاص غير المصرفي	القطاع العام	القطاع المصرفي المحلي				
12581	17695	254736	254736	309117	182567	38886	87458	18,5	88,9	262656	مجموع الدول العربية
42	99	551	3100	3792	2136	688	967	16.8	3792	2659	الأردن
7569	8447	9753	96156	121925	76808	14090	30976	57.7	121925	110715	الإمارات
6		652	6820	7478	4377	1552	1548	18.0	7478	6304	تونس
70			225	295	290	3	2	28.8	295	237	جيبوتي
9		1631	5077	6717	3941	1774	999	4.0	6717	5380	الجزائر
1301	2862	3984	30235	38382	17680	1977	18688	10.2	38382	385223	السعودية
13		7	641	611	50	160	451	1.6	661	941	السودان
16	0	0	225	241	173	47	21	0.8	241	318	سورية
0		92	92	92	64	28	-		92	85	الصومال
0	100	37	1259	1396	320	1060	14	0.4	1396	294	العراق
250	1082	152	7331	8815	5187	1394	2214	15.9	8815	6404	عمان
0			36	36	14	9	13		36	44	فلسطين
1415	3100	2314	25684	32513	22331	2392	7744	40.4	32513	25803	قطر
1456	1038	1568	16799	20861	11178	479	9171	15.9	20861	17803	الكويت
3			8491	8494	1368	118	7008	0.4	8494	244	ليبيا
360	882	3220	27640	32102	16878	10364	4856	23.1	32102	29579	مصر
47	74	212	23722	24055	19067	2696	2287	22.6	24055	16574	المغرب
0		23	259	282	147	16	118	6.8	282	194	موريتانيا
24	11	1	944	980	558	39	381	2.6	980	555	اليمن
11991	16529	17771		222496	133184	20332	68793	25.4	222496	199248	دول مجلس التعاون الخليجي (1)
49	11	1662	15412	17134	6064	2107	8957	2.2	18530	7608	الدول النفطية الأخرى (2)
455	1055	4635	61282	67427	42458	15300	9.658	21.8	67427	55116	الدول غير النفطية (3)

المصدر: بنك التسويات الدولية، قاعدة البيانات <www.bis.org/statistic/secstats.htm>

(1) دول مجلس التعاون الخليجي: الإمارات، السعودية، عمان، قطر والكويت، بيانات البحرين غير متوفرة

(2) الدول النفطية الأخرى: الجزائر، السودان، العراق، ليبيا، موريتانيا واليمن.

(3) الدول غير النفطية : الأردن، تونس، مصر والمغرب، بيانات لبنان غير متوفرة

الملحق رقم 7:

نموذج حساب رأس مال البنوك في الجزائر

المبلغ		الرمز	
		101	1- رأس المال الأساسي
		102	رأس المال الاجتماعي
			احتياطات أخرى غير احتياطات إعادة التقييم
			احتياطات قانونية
			احتياطات تأسيسية و تعاقدية
			احتياطات نظامية
			احتياطات أخرى
		103	أموال المخاطر البنكية العامة
		104	ترحيل من جديد دائن
		105	الأرباح المحددة في تواريخ وسيطة Intermediaire
		106	نتائج رهن التخصيص خاصة بالسنة الأخيرة منقوص منها الأرباح التي ستوزع
		107	أرباح السنة
	A	108	مجموع جزئي
		109	رأس المال غير المحرر
			رأس المال غير المطلوب
			رأس المال المطلوب و غير المحرر
		110	الأسهم الخاصة الموقوفة Action propre détenu
		111	تثبيات غير المادية الخاصة بالاستغلال
		112	تثبيات غير المادية خارج الاستغلال
		113	ترحيل من جديد مدين
		114	الخسائر المحددة في تواريخ وسيطة
		115	خسائر الدورة
	B	116	مجموع جزئي
	C	117	رأس المال الأساسي (A-B)

			2- رأس المال التكميلي احتياطات وفوارق إعادة التقييم عناصر تستجيب لشروط المادة رقم 6 فقرة 2 من تعليمة بنك الجزائر رقم 94-74 سندات وقروض مساندة تستجيب لشروط المادة رقم 6 فقرة 3 من تعليمة بنك الجزائر رقم 94-74 مجموع جزئي سندات وقروض مساندة تستجيب لشروط المادة رقم 6 فقرة 5 من تعليمة بنك الجزائر رقم 94-74 حصص مقبولة من الأموال الخاصة التكميلية إذا كان: $(C/2 > E)$ فإن $(F=E)$ ، وإذا كان $(C/2 < E)$ فإن $F=C/2$ المجموع قبل التحديد الإجمالي حصة الأموال الخاصة التكميلية المقبولة في الأموال الخاصة: إذا كان $(C > G)$ فإن $(H=G)$ وإذا كان $(C < G)$ فإن $(H=C)$ رأس المال التكميلي
			118
			119
			120
	D	121	
	E	122	
	F	123	
	G	124	
	H	125	
			3- تخفيض المساهمات والديون المساندة على البنوك والمؤسسات المالية مساهمات في البنوك والمؤسسات المالية ديون مساندة على البنوك والمؤسسات المالية مجموع المساهمات والحقوق واجبة التخفيض
			I 140
			J 141
			K 142
	P	143	رأس المال الصافي $(C+H-K)$